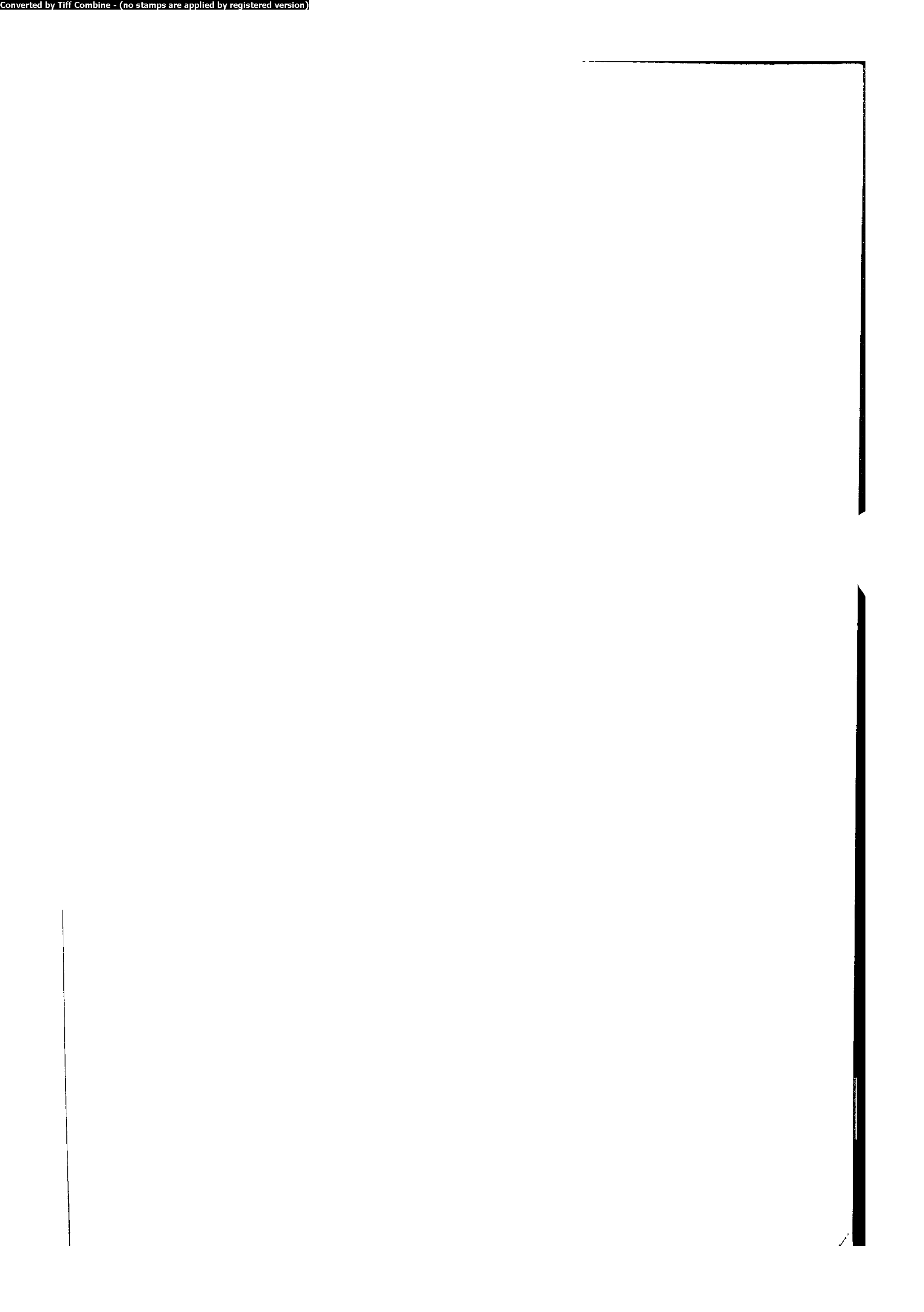

السلام الموعود
Bibliotheca Alexandrina
0115398

السلام الموعود

الفلسطينيون من النزاع الى التسوية



عمر مصالحة

السلام الموعود

الفلسطينيون: من النزاع الى التسوية

ترجمة

وديع أسطفان

و

ماري طوق



دار الساقي

Omar Massalha, *Palestiniens, Israéliens :*
La paix promise, Editions Albin Michel, Paris

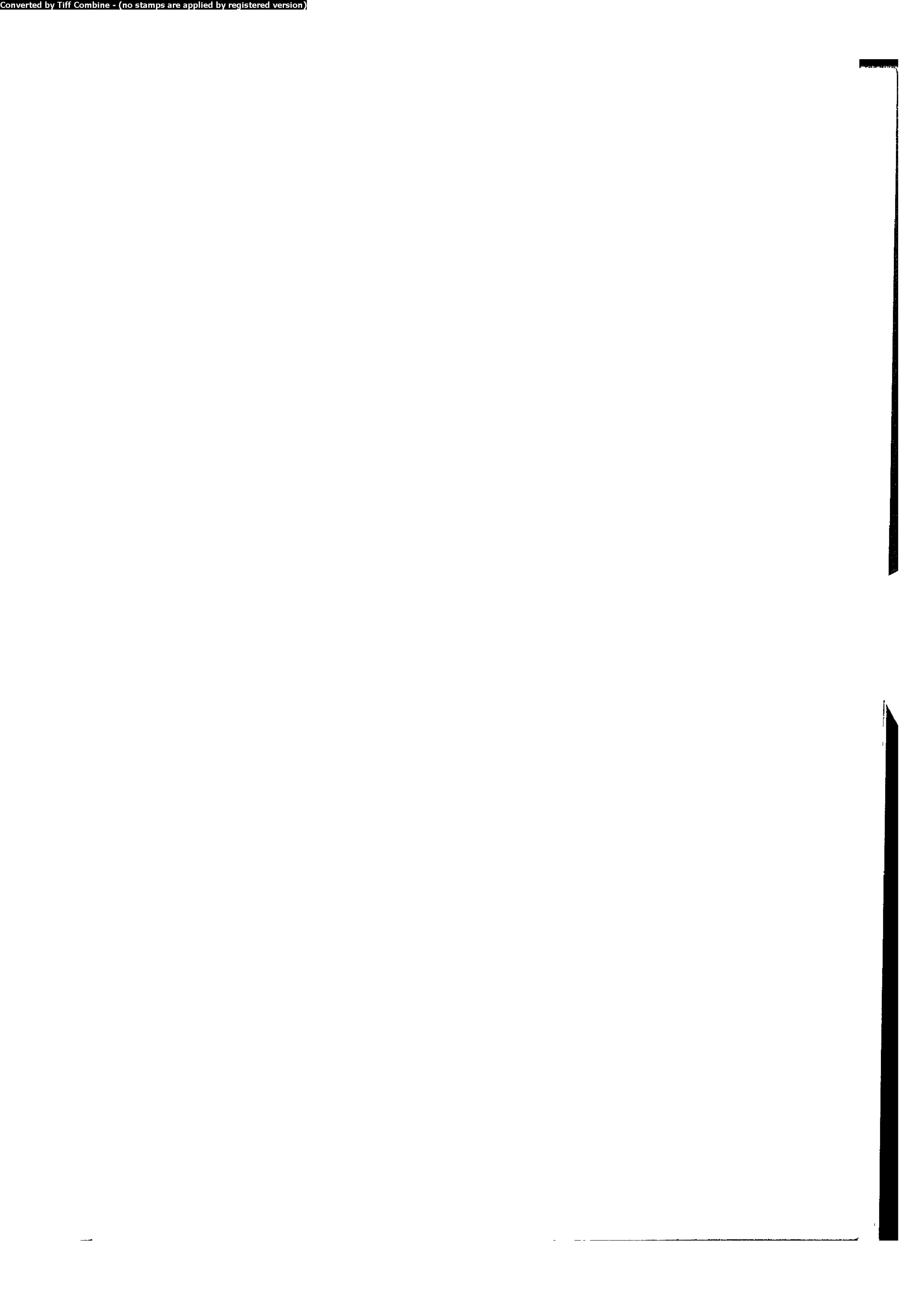
الطبعة الأولى ١٩٩٤

ISBN 1 85516 832 4

DAR AL SAQI
United Kingdom: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Lebanon: P.O BOX: 113 / 5342, Beirut.

دار الساقي ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان

أهدي هذا الكتاب مع خالص المودة
إلى أبي وأمي
وزوجتي وأولادي وعائلتي
وإكراماً لذكرى حمويّ.



شكر

أحرص على توجيه شكري إلى جميع الأشخاص الذين ساهموا في إنجاز هذا الكتاب وخاصة رجل القانون السيد أحمد دراجي، عضو مكتب الجمعية الدولية لرجال القانون الديمقراطيين، لتعاونه القيّم. وأوجّه أيضاً خالص شكري إلى القانونيين البارزين المتخصصين في القانون الدولي ومن ضمنهم السيدة مونيك شميلييه ـ جندرو، أستاذة في جامعة باريس ـ ٧، والسيد بدر قسمة وهو دكتور في الحقوق ومجاز في الآداب، والآنسة ماري ـ كلود دوك الحائزة على دكتوراه دولة في الحقوق والسيد آلان بيليه، أستاذ في جامعة باريس ـ ١٠ ـ نانتير وفي معهد الدراسات السياسية في باريس وعضو لجنة القانون الدولي في منظمة الأمم المتحدة، الذين أتاحوا، من خلال أفكارهم، إنجاز القسم القانوني من هذا الكتاب.

كما أوجّه شكري إلى السيدة سكوارن وإلى الآنسة خضرا والمركز التخطيطي الفلسطيني الذي قدّم لي الخرائط.

آمل أن يلتمسوا ويلتمسن جميعاً ها هنا التعبير عن شعوري بالامتنان العميق.

الفصل الأول

الاتيان بما لا يعقل(*)

«نحيّي هذه الفرصة الكبيرة للتاريخ والأمل». بهذه العبارات افتتح بيل كلينتون، في البيت الأبيض نهار الاثنين الواقع في ١٣ أيلول ١٩٩٣، مراسم توقيع الإعلان عن مبادىء الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، متوسطاً إسحق رابين الواقف إلى يمينه وياسر عرفات إلى يساره. وقد جرى اللقاء الأكثر غرابة في التاريخ المعاصر في حديقة البيت الأبيض في واشنطن بحضور ثلاثة آلاف مدعو.

وقّع الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني الرسمي المعروف باسم «غزة ـ أريحا أولاً» وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز ورئيس دائرة الشؤون العربية والدولية في منظمة التحرير الفلسطينية السيد محمود عباس (أبو مازن).

وبعد التوقيع مباشرة وبعد الخطب الرسمية التي تميّزت بخطابي رابين وبيريز حيث توجها إلى الفلسطينيين بمروءة، وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثالثة والأربعين بتوقيت واشنطن، صافح عرفات رابين تحت النظرة الراعية لبيل كلينتون الذي بدا مشرقاً وأشبه بالأب المبشر. وهكذا، حطّم عرفات ورابين «التابو» النفسي الأشد انغلاقاً بين الاسرائيليين والفلسطينيين وتلاشى بضربة واحدة حلمان متعارضان: إسرائيل الكبرى وفلسطين الكبرى.

ومن الغرابة بمكان أن المصيرين السياسيين لهذين الرجلين باتا مرتبطين من الآن فصاعداً.

وإذ استنتجت إدارة كلينتون بأن المفاوضات الثنائية الإسرائيلية ـ العربية توشك أن

(*) لقد وُضع هذا الكتاب قبل اتفاق واشنطن التاريخي في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. وقد أضيف هذا الفصل خصيصاً لكي تؤخذ بعين الاعتبار هذه الانطلاقة المفاجئة في مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

تفضي إلى طريق مسدود، لم تستقبح عندئـذ أن يحاول حلفـاؤها الجـاد وسائـل أخرى للالتفاف حول المأزق.

مـع الاستمـرار في بعث وفـودهمـا إلى واشنـطن للمشـاركـة في الجـولات التـاسعـة والعاشرة والحادية عشرة للمفاوضات، اختار الثنائي رابين ـ بيريز وعرفات استراتيجية السر للتقـدم بـاتجـاه حـل: ثـمانيـة أشهـر من الاتصـالات السريـة في النـروج بـين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأربعة عشر لقاء بين الطرفين منها أحد عشر لقاء منذ أول أيار ١٩٩٣.

اللقاء الأول جرى من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الثاني ١٩٩٣ في بورغـارد جنوبي أوسلو. إن القائمين بهذه المفاوضات السرية هم عن الجانب الفلسطيني أحمد كريي (أبو علاء) المسؤول عن الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية ومساعده المقرب من أبو مـازن حسن عصفورة وعن الجـانب الإسرائيـلي المؤرّخ الـبروفسـور يـائـير هـيرشفيلد ومساعده البروفسور رون بونديك والمستشار القضائي يويل زينغر والمـدير العـام لوزارة الخارجية أوري سافير.

الوسطاء النروجيون هم: وزير الدولة جون ايغلند ومدير معهد الأبحاث في العلوم الاجتماعية التطبيقية وماريان هيبرغ وزوجها وزير الخارجية جوهان جورغن هـولست. وقـد كانت جـولة وارن كـريستوفـر إلى الشرق الأوسط العامـل الحاسم للوصـول إلى الاتفاق على خيار «غزة ـ أريحا أولاً» بين مفاوضي أوسلو. تحمل وثيقـة أوسلو الأحرف الأولى لأوري سافير (أ. س.) وأحمد كريي (أ. ك).

الاعتراف المتبادل

أما فيما يخص الاعتراف المتبادل الذي تمّ التفاوض بشـأنه في أوسلو وبـاريس، فقد جرى الاتفاق على صياغة رسالتي الاعتراف بين كريي وسافير ليل ٨ ـ ٩ أيلول ١٩٩٣ في أوتيل البريستول في باريس بحضور وزير الخارجية جوهان جورغن هولست.

وقّع ياسر عرفات الخميس ٩ أيلول ١٩٩٣ عـلى الاعتراف بـدولة إسرائيـل (راجع الملحق).

ووقّع رابين بدوره في اليوم التالي في القدس الغربية على الاعتراف بمنظمة التحـرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني (راجع الملحق).

ليس الاتفاق على «غزة - أريحا» هو الذي يشكل الحدث فحسب بل الاعتراف المتبادل المذهل يسجل هو أيضاً منعطفاً تاريخياً.

إن شباب الانتفاضة هم الذين كانوا في الواقع وراء هذا الاعتراف المتبادل من خلال محاربتهم للمحتلين وليس لإسرائيل أو الكيان الصهيوني وبتسريعهم وعي الإسرائيليين للواقع الفلسطيني.

إن القرار الإسرائيلي بالاعتراف بمنظمة التحرير حدث في الوقت الذي تعاني فيه منظمة التحرير الفلسطينية الموهنة من أزمة مثلثة: مالية وعسكرية وسياسية، إذاً في الوقت الذي تشكل فيه تهديداً أقل لإسرائيل وتظهر تساهلاً أكبر مع الدولة العبرية.

وممّا يعلّل أيضاً القرار الإسرائيلي هو أن المفاوضين الفلسطينيين لم يكونوا على مستوى الاضطلاع بمسائل جوهرية في المفاوضات الجارية في واشنطن، وكان بديهياً أن يتعزز موقف حماس والجهاد الإسلامي فيما لو استمر المأزق السياسي. على أية حال، أظهرت الاعتداءات المتكررة والدامية التي تقوم بها حماس ضرورة تعزيز موقف منظمة التحرير الفلسطينية لأنها عامل أساسي لتوجيه فلسطينيي الأراضي المحتلة إلى الاعتدال وليس إلى العنف. ثم أن موقف رابين وبيريز القوي لحصولهما على غالبية الناخبين الإسرائيليين في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٢ جعلهما يتقدمان باتجاه هذا القرار التاريخي.

لكن هذا الدعم السياسي كان مرهوناً بالتوصل السريع إلى اتفاق سلمي مع الفلسطينيين خاصة والعرب عامة. وهكذا بدأ عامل الوقت يلعب ضد رابين الذي أعطى لنفسه مهلة تسعة أشهر للوصول إلى اتفاق تمهيدي مع الفلسطينيين.

علاوة على ذلك، كان ائتلافه الحكومي على وشك التفكك مع الرحيل المداهم لوزراء الحزب الديني شاس على أثر القرار الصادر عن المحكمة العليا والتي اتهمت فيه أحد وزرائها بالفساد.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الأهمية القصوى للمصالحة السياسية والشخصية بين إسحق رابين ووزير الخارجية شمعون بيريز الذي يشكل شريكاً له هيبته على الساحة السياسية الإسرائيلية. هذه المصالحة سمحت لهما بإحراز تقدم في الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة للرأي العام وبتحييد حزب الليكود الذي سرعان ما أربكته وتيرة الأحداث وانشغل بالعداء المستتب بين زعيمه الجديد نتنياهو وأخصامه

الرئيسين أمثال شارون وليڤي وبين بيغن. كل هذا بدا مهماً لا سيّما وأن الاتفاق يضع منظمة التحرير الفلسطينية تحت رحمة كياسة الإسرائيليين وإرادتهم الطيبة. إذ ليس من الصعب تصور ما تمثّل للفلسطينيين عودة ليكود إلى السلطة في إسرائيل.

كان هذا الاتفاق على أية حال غير عادل لأنه غير متكافىء إطلاقاً. فهذا الاتفاق التمهيدي يجعل من الضفة الغربية وقطاع غزة «محمية» إسرائيلية لفترة خمس سنوات.

أما بخصوص رسائل الاعتراف، فلم تحظَ منظمة التحرير الفلسطينية مقابل الاعتراف الكامل بإسرائيل، إلا بحكم ذاتي وضيع فوق قطاع بائس وضيعة فقيرة.

الاتفاق إذاً هش خصوصاً وأنه يجرى بين إسرائيل ضعيفة اقتصادياً وبين منظمة التحرير في طور الاختفاء، والطرفان تعبا من الحرب. هذا المنعطف التاريخي الذي يمكن مقارنته بسقوط جدار برلين سوف يسمح بالمقابل لإسرائيل بالخروج من عزلتها الإقليمية والاقتصادية، ولمنظمة التحرير بمنح قطعة أرض إلى شعبها للمرة الأولى. كما وأن استقرار منظمة التحرير في غزة وأريحا تعني تحوّلاً جذرياً لمنظمة التحرير لأنها سوف تصبح حكومة مؤقتة للحكم الذاتي.

كما يعني هذا الاعتراف المتبادل، رغم طابعه غير المتكافىء القبول بتقاسم الأرض مع الآخر وإمكانية تحقيقه بالمشاركة.

إنه للفلسطينيين الموافقة على أن تعيش إسرائيل بسلام على الأرض التي كان الفلسطينيون يقيمون في ثلثيها.

وللإسرائيليين التسليم بأن فلسطين المستقلة ستقام على حساب إسرائيل الكبرى.

كل هذا بعد قرن من المواجهات الدامية ونصف قرن من الحروب التي ميّزها رفض الفلسطينيين القبول بشرعية الاستيطان اليهودي في فلسطين من جهة، ورفض المستوطنين اليهود الإقرار بوجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية من جهة أخرى. كل هذا بعد فترة طويلة كان يعتقد الإسرائيليون والفلسطينيون خلالها بأن الانتصار على العدو يجب أن يكون ساحقاً وبأن الحل هو في إبعاد الآخر أو في احتجازه.

كل الذين كانوا يجرؤون على التحدث عن تسوية اتهموا بخيانة القضية من الطرفين. كانت فترة الإقصاء المتبادل.

وهكذا فإن الاعتراف المتبادل الذي وقّعه عرفات ورابين وضع حداً لوجهي هذا الإقصاء الواحد.

الاعتراف المتبادل يعني في الأساس التوفيق بين الحقوق الوطنية للشعبين على الأرض نفسها ونهاية الحرب والنزاعات والآلام والمهانات والحقد. إنه الصيغة الأولية للسلام.

غداة توقيع الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وقّع الأردن وإسرائيل في مبنى وزارة الخارجية على جدول الأعمال الذي سيشكل إطاراً يسمح لهما بالتقدم في المفاوضات.

إن التوقيع على اتفاقات واشنطن والمصافحة التاريخية بين عرفات ورابين أحدثا زلزلة في الشرق الأوسط.

وقلب هذان الحدثان التاريخيان والرمزيان الوضع في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة رأساً على عقب، وبعثا في النفوس أملاً مدهشاً.

لكن المسيرة هشّة ومعقدة. لأن مستقبل عرفات ومصير عملية السلام سيتحددان في غزة.

ثمة حواجز كثيرة ينبغي تخطيها خلال تطبيق هذا الاتفاق لأن الأساسي لم يتم التفاوض بشأنه بعد.

إن اتفاق واشنطن معد احتمالياً ليصير مشروع تحالف إسرائيلي ـ فلسطيني يرتكز إلى قواعد اقتصادية، لأن الجانب الاقتصادي من الاتفاق يمكن مقارنته باتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأميركية والمكسيك.

منذ ١٣ أيلول ١٩٩٣، وهو تاريخ يشير إلى نهاية القرن، وجد الثنائيّ رابين ـ بيريز وعرفات أنفسهم في مواجهة الدوغمائيين من كل جانب وفي مواجهة الظلامية المسيحية للمتطرفين الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء الذين يفضلون الإستمرار في «حربهم المقدسة».

الاتفاق يعني تجميد المستوطنات اليهودية الجديدة وبتجميد الإبعاد، كما يُفقد حالة الحرب الإسرائيلية ـ العربية مبرر وجودها.

اختار الاتفاق غزة وأريحا كمناطق نموذجية لإقامة الحكم الذاتي. في حال النجاح،

يمتد الحكم الذاتي إلى باقي الأراضي المحتلة بعد المفاوضات. الاتفاق غامض جداً وينطوي على عدة جوانب مظلمة: عدد أعضاء المجلس المقبل للحكم الذاتي، الإشراف على جسر أللنبي، حدود أريحا، العملة، شكليات انسحاب الجيوش الإسرائيلية، أهلية سكان القدس الشرقية للانتخاب أم لا، إلخ . . .: كل هذه النقاط، بالإضافة إلى نقاط أخرى ينبغي توضيحها خلال التفاوض على تنفيذ هذا الاتفاق.

كل المسائل «الحسّاسة» بالنسبة لإسرائيل كمسألة الوضع النهائي واللاجئين ووضع القدس الشرقية والمستوطنات، مؤجلة إلى أن تجرى المفاوضات بشأن الوضع النهائي.

الأمن الخارجي والمستوطنات والمواطنون الإسرائيليون والشؤون الخارجية تبقى من تعلّق إسرائيل. بالمقابل، ستكون للفلسطينيين محاكم وشرطة أيضاً.

لكن إذا اعتدى مستوطن على فلسطيني، فهل يحق للشرطة الفلسطينية أن تتدخل؟

لا شك بأن إسرائيل فاوضت من موقع قوة ولم تتنازل عن شيء يتعلق بالأمور الجوهرية. لكن الطرفين إرتأيا بشكل خاص أن إيجاد حل لكل الأمور قبل التوقيع على اتفاق، اختبارٌ غير مُجدٍ يفضي حتماً إلى الطريق المسدود. واستنتجا سريعاً أن الوسيلة الأفضل لتخطي الحواجز هي التحدث عن المستقبل والاعتراف المتبادل، على أمل أن يؤدي هذا الاختراق الرمزي الذي تمثله المصالحة العلنية، إلى إيجاد الإرادة الطيبة اللازمة والدينامية الكافية لحل المسائل الجوهرية. كان الفلسطينيون وخصوصاً عرفات يجدون أنفسهم في موقف يزداد ضعفاً ويواجهون مأزقاً مخيفاً. لذلك لم تكن لديهم خيارات بديلة عن القبول باتفاق ليس في صالحهم كثيراً في البداية، على أمل أن يصير ممكناً في وقت لاحق إيجاد قواعد اتفاق نهائي أكثر ملاءمة لهم. إن غياب كل اقتراح بديل ذي قيمة من قبل معارضي عرفات هو الذي جعل انتقاداتهم دون فائدة. ثم إنّ الآلية التي أُطلقت يمكن في جميع الأحوال أن تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية. ومسألة أنّ الحكم الذاتي مرحلة مؤقتة تعني أن المرحلة التي تعقبه هي تقرير المصير.

وإذا كانت اتفاقات كمب ديفيد تنصّ فقط على حكم ذاتي يطال الأشخاص، فإن اتفاق واشنطن ينص على حكم ذاتي يطال الأراضي أيضاً. إنه بداية دولة فلسطينية وتخلي الحزب العمالي الإسرائيلي عن الخيار الأردني الشهير.

لكن يجب عدم الوقوف عند حدود إجراء حساب حانوتي للاتفاق. صحيح أنّ

التنازلات غير متكافئة ولكن إسرائيل تقبل بالشرعية الوطنية للشعب الفلسطيني في أرضه وتتقاسم الأرض مع الفلسطينيين.

الروزنامة

ينص اتفاق واشنطن على روزنامة التطبيق التالية:

- في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٣، يصبح الاتفاق ساري المفعول.
- في ١٣ كانون الأول ١٩٩٣ يجري الاتفاق حول انسحاب الجيش الإسرائيلي من منطقة أريحا وقطاع غزة.
- بين ١٣ كانون الأول ١٩٩٣ و١٣ نيسان ١٩٩٤، تبدأ المرحلة الانتقالية ومدتها خمس سنوات.
- ما إن يصبح الاتفاق ساري المفعول ويتم الانسحاب من غزة وأريحا، حتى تباشر إسرائيل بإحالة السلطات للفلسطينيين في مجالات التربية والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب والسياحة.
- في ١٣ نيسان ١٩٩٤، تنسحب إسرائيل كلياً من غزة وأريحا.
- ١٣ تموز ١٩٩٤ هو الموعد النهائي لإجراء إنتخاب مباشر لمجلس الحكم الذاتي.
- بين ١٣ كانون الأول ١٩٩٥ و١٣ نيسان ١٩٩٦، تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة. وستشمل هذه المفاوضات أيضاً القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات مع الدول المجاورة.
- بين ١٣ كانون الأول ١٩٩٨ و١٣ نيسان ١٩٩٩، يصبح الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة ساري المفعول.

بموجب الروزنامة التطبيقية للإعلان عن المبادىء الإسرائيلية ـ الفلسطينية بشأن الحكم الذاتي، فقد تمَّ الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على أن يتحمل جيش تحرير فلسطين، الذي يصبح إسمه الهيئة العليا للأمن الوطني الفلسطيني، مسؤولية الأمن في غزة وأريحا بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي.

وقد أمر الرئيس عرفات مؤخراً بإعادة هيكلة القوات المسلّحة.

كما تمَّ الاتفاق أيضاً على أن يذهب الرئيس عرفات إلى أريحا أو إلى غزة في كانون الثاني ١٩٩٤. من هنا، كان يمكن مسبقاً تخيل ابتهاج السكان الفلسطينيين لدى توقيع الاتفاق في البيت الأبيض.

فللمرة الأولى سيهلل الفلسطينيون بزعيمهم الشرعي في وطنهم. وقد تحوّل المناخ السائد في أوساط الفلسطينيين في الفترة الممتدة بين الإعلان عن الاتفاق في النروج وتوقيعه في البيت الأبيض، من الخوف إلى تفجر هائل للأمل. ثم إنّ عودة عرفات سيكون لها التأثير الحاسم على الفلسطينيين والإسرائيليين ربما، يساوي التأثير الذي أحدثه توقيع الاتفاق ومصافحة عرفات لرابين، إن لم يكن أكثر بكثير.

ردود الفعل

أثار الاتفاق بشكل عام حماساً في الغرب ورضى في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية، وأوروبا الشرقية وتحفظات في إسرائيل وإذعاناً لدى الفلسطينيين، ولاقى دعماً معتدلاً من البلدان العربية. بالمقابل، عبّر الأصوليون واليساريون المتطرفون في الشرق الأوسط عن معارضتهم العنيفة للاتفاق. المعارضة الفلسطينية أدانت الاتفاق مقارنة ياسر عرفات بالماريشال بيتان، وينسب هؤلاء المعارضون إلى عرفات رغبته المتعمدة في إضعاف مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفي إثارة أزمة مالية مصطنعة لزرع اليأس في كوادر منظمة التحرير الفلسطينية وإقناعها بقبول اتفاق الحكم الذاتي من دون استياء كبير.

اعتبر نايف حواتمة زعيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أنَّ الاتفاق لا شرعية له ودعا إلى استفتاء وانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد. رغم ذلك، وافقت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق، وكانت غالبية أعضاء المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية تؤيد اعتماده في دوراتها المقبلة، من خلال الحصول على القبول بالاتفاق، أذهل عرفات أصدقاءه وأعداءه على حد سواء. حتى قبل الاعلان عن اتفاق النروج استقالت شخصيات معتدلة مهمة تنتمي إلى «الوسط» مثل المسؤول عن منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان شفيق الحوت والشاعر الكبير محمود درويش. وكان الأكثر لفتاً بين المعارضين وزير الخارجية والساعد الأيمن لياسر عرفات السيد فاروق القدومي الذي رفض الذهاب إلى واشنطن للتوقيع، مع أنه سحب اعتراضه لاحقاً حفاظاً منه على ضرورة الوحدة الوطنية.

حزب الله اللبناني أدان الاتفاق واعتبرته إيران بمثابة استسلام من جانب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد فاجأ الاتفاق عمان ودمشق التي بقيت حتى ذلك الحين في موقع قوي خلال المفاوضات الثنائية في واشنطن. بعد اتفاق «غزة ـ أريحا أولاً»، أصبحا في حالة دفاع. واشتكى السوريون واللبنانيون والأردنيون من أنهم لم يعرفوا شيئاً عن المفاوضات السرية الإسرائيلية ـ الفلسطينية، مع أنهم التزموا مع الفلسطينيين بعدم التوقيع على اتفاق سلام منفصل تحاشياً لإحداث شقوق في الصف العربي. واتهم الرئيس الأسد والملك حسين زعيم منظمة التحرير الفلسطينية بأنه يتصرف بمفرده كما الرئيس السادات.

لكن الاستياء السوري ـ الأردني ـ اللبناني يذهب إلى ما هو أبعد من مسألة الشكليات. فالاتفاق أثار في لبنان موجة من الخشية والمخاوف لأنه لا يشير بوضوح إلى مصير اللاجئين الفلسطينيين الذين يقيمون مؤقتاً في لبنان منذ عام ١٩٤٨.

ويخشى اللبنانيون من أن تحل تل أبيب تجارياً ومالياً وفي قطاع السياحة والخدمات مكان بيروت الستينات.

في الأردن، نظروا إلى المصافحة بين ياسر عرفات ورابين على أنها تهديد. وخشي الملك حسين من أن تثير احتمالية سلام دائم آمالاً يعقبها فيما بعد شعور بالإحباط.

إذ يرغب الأردن الذي أثقلت كاهله الديون الخارجية الهائلة ونسبة البطالة المرتفعة جداً عدم إدارة مشاكل الآخرين.

أضف إلى ذلك أن الاتفاق يُبعد عملياً الخيار الأردني ويضعف من إمكانية قيام كونفدرالية أردنية فلسطينية. والسبب أن الحزب العمالي الإسرائيلي تخلى، على ما يبدو، عن موقفه التقليدي الداعم لهذا الخيار بغية التشجيع على انبعاث هوية فلسطينية مستقلة.

وهكذا لن يخلف الأردن منظمة التحرير الفلسطينية، لأن الإدارة الأميركية قررت فجأة دعم هذه الأخيرة لتستعيد تفوقها على الأصوليين. خلافاً لذلك، الأردن هو المُعرّض لأن تستوعبه فلسطين نظراً لأن اتفاق واشنطن يمكنه أن يشكّل قوة اقتصادية إسرائيلية ـ فلسطينية قوية على حساب الأردن.

فمنذ ١٩٦٧ وحتى اتفاق واشنطن الإسرائيلي ـ الفلسطيني تعيش الضفة الغربية فعلياً في ظل حكم أمر واقع ثنائي إسرائيلي ـ أردني يشمل: العملة، التربية، الإدارة المدنية، الأماكن المقدسة والأوقاف الإسلامية، إلخ.

الاتفاق يضع حداً لهذا الحكم الثنائي أو لهذا «الحق» الذي يخوّل لإسرائيل والأردن السيادة المشتركة على الضفة الغربية.

ويخشى الأردن أيضاً من هجرة أدمغة ورساميل فلسطينية باتجاه الدولة الفلسطينية، لأن مثل هذه الهجرة قد تحدث أزمة اقتصادية ومالية خطيرة في المملكة الهاشمية.

إن التحفظ السوري حيال الاتفاق يمكن تفسيره من خلال السياسة السورية التي تسعى إلى الحصول على أفضل الشروط الممكنة لانسحاب إسرائيل من الجولان: لهذا السبب ترغب دمشق في أن تكون عرّابة كل اتفاق مع إسرائيل.

من هنا تتخوف سوريا، عقب الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني، من أن تجد نفسها معزولة وتفقد موقعها كمفاوضة متميزة. فالاتفاق حدّ في الواقع من حرية تحركها. لكن سوريا تستطيع دائماً أن تمارس ضغوطات بفضل الأوراق التي تمسك بها تجنباً لأن يوقع الفلسطينيون على الاتفاق المقبل للسلام مع إسرائيل، قبل دمشق.

وبالنسبة لبقية الدول العربية، فقد قرر المجلس الوزاري للجامعة العربية الذي عُقد في القاهرة في أيلول ١٩٩٣، آخذاً في الاعتبار الانتقادات التي وجهتها سوريا وليبيا والسودان والعراق ولبنان أن يدعم بخجل الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني معلناً في البيان الختامي أن الاتفاق «خطوة أولى، تتسم بأهمية معينة، على طريق تحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام».

يبقى أن نقيّم موقف الولايات المتحدة. فبعد سنوات من المعارضة العنيفة لمنظمة التحرير ولزعيمها بوجهٍ خاص، يبدو صعباً التقليل من أهمية التغيير المفاجىء الذي قام به الأميركيون عندما قرروا رد الاعتبار لياسر عرفات وإعارة الاهتمام لصورته «كرجل سلام»، لا سيّما إذا أخذنا في الحسبان أن الإدارة الحالية كانت قريبة جداً من إسرائيل وأن عرفات بدا وكأنه وصل إلى نقطة اللارجوع مع الأميركيين خلال حرب الخليج. من بين الصور العديدة البارزة لإقامة عرفات في واشنطن هي لقاؤه «بالكهنة الكبار» (ميشال معينان وآخرون) للوبي ـ اليهودي في الكونغرس ـ «الأرض الإسرائيلية المحتلة» حسب الجملة الصغيرة الراسخة في الذاكرة لباتريك بوخانان.

النتائج الاقتصادية

تعتبر الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية أن ١٠ أو ١٢ مليار دولار لمدة سبع سنوات هي كافية لإعادة إحياء الضفة الغربية وقطاع غزة.

في تقرير صادر مؤخراً، يقدر البنك الدولي ثمن إعادة بناء البنية التحتية الفلسطينية بثلاثة مليارات دولار لمدة عشر سنوات، وتمويل المشاريع الخاصة بملياري دولار ونصف. . .

وقد دعا الرئيس كلينتون في مطلع تشرين الأول إلى اجتماع في واشنطن لسبع وأربعين دولة من بينها اليابان والمجموعة الأوروبية وبلدان الخليج العربية وأيضاً المندوبين الإسرائيليين والفلسطينيين لتنظيم المساعدة المالية التي ستقدم للحكم الذاتي الفلسطيني.

وعد الأميركيون بمساهمة مالية تبلغ مئة مليون دولار في السنة لمدة خمس سنوات، والمجموعة الأوروبية بـ ٦٠٠ مليون دولار لمدة خمس سنوات أيضاً، والبلدان السكندنافية بـ ١٤٠ مليون دولار، واليابان بـ١٠٠ مليون دولار في السنة لمدة تسع سنوات. أما بلدان الخليج التي بدا بعضها متردداً، فلم تحدد بعد مبلغ مشاركتها.

كما تجدر الاستعانة برساميل ومهارة الشتات الفلسطيني والعربي، لأن دينامية القطاع الخاص يجب أن تكون المحرّك الرئيسي للتنمية من أجل ضمان توظيف دائم. من البديهي أن التغير في حياة الفلسطينيين اليومية هي الضمانة لإنجاح مسيرة المصالحة التي لا تزال هشة للغاية. ذلك أن نتائج السلام في فلسطين هي قبل كل شيء إحلال الاستقرار في الشرق الأوسط والانفراج في العلاقات الدولية. وينبغي أن تحصل الضفة الغربية وغزة على زيادة سنوية تتراوح من ٣٠ إلى ٥٠٪، لتحقيق استقلاليتها إزاء إسرائيل. لأنه إذا كان على فلسطين المستقلة أن تبقى في فلك إسرائيل فسيكون الأمر كمن يُبدل الجندي المحتل برب العمل المستغل. وهذا الموقف يوشك أن يبدل التوتر القومي بالتوتر الاجتماعي.

لذا ينشد الفلسطينيون، من أجل إرساء السلام في الشرق الأوسط وصيانته وتثبيته، استقلالاً حقيقياً وحياداً سياسياً تماماً كما يفتش الإسرائيليون عن الأمن. إن قيام دولة فلسطينية محايدة هو أفضل ضمانة للسلام والازدهار. من هنا، لا يمكن للكونفدرالية إلا أن تكون مرحلة لاحقة للدولة الفلسطينية المحايدة والمستقلة.

ومن الضروري أن يتحاشى الفلسطينيون الورطة التي وقع فيها الجزائريون غداة اتفاقات إڤيان: الحرب الأهلية والانقلاب والانغلاق في عدائية مدمّرة للغرب والحزب الواحد، إلخ . . .

يجب أن تكون فلسطين ديمقراطية وعلمانية وقادرة على تخطي انقساماتها وإقليميتها ورغبتها في الانتقام. يجب أن تكون منفتحة على العالم ومستفيدة من تعاونها مع إسرائيل.

ويجدر بالفلسطينيين والإسرائيليين - الذين تتلاقى جذورهم المشتركة في الحضارة الكنعانية - أن يعرفوا كيف ينسون سريعاً آلامهم وأحقادهم. يجب أن يتعلموا الصفح لكي تتغلب الحياة على الموت والمحبة على الحقد.

الإسرائيليون والفلسطينيون مدعوون إلى توحيد جهودهم ليبنوا سوية فسحة من الديمقراطية والازدهار.

لكن المخاطر التي تواجه هذا المشروع هائلة لأن للسلام أعداءً كثيرين مصممين ومتعنتين، مسلحين ومستعدين لكل شيء. الاتفاق يثير مسائل عديدة دون حل، لكنه خطوة إلى الأمام في الاتجاه الصحيح.

إن التطبيق التدريجي للاتفاق سيكون طويلاً وبطيئاً وصعباً وحذراً مع ما يحمله من مخاطر يومية ومنزلقات ممكنة دائماً.

الفلسطينيون وحدهم لا يملكون الوسائل لمجابهتها، فالنجاح منوط بمسؤولية الأسرة الدولية.

إن حفلة التوقيع في واشنطن خلقت دينامية سلام. والأسرة الدولية تعرف أنه يجدر بها المباشرة سريعاً في العمل وعلى مستويات عديدة للإبقاء على هذه الدينامية.

وعلى حكومة رابين أيضاً أن تعمل بسرعة مُضاعفةً من البوادر التي تظهر حسن نواياها حيال الفلسطينيين، كأن تعمد إلى الإفراج عن السجناء والمعتقلين السياسيين وإلى منع التعذيب والقمع الدامي، وتتيح العودة السريعة لباقي المبعدين إلى مرج الزهور في جنوب لبنان بعد عودة الدفعة الأولى التي تضم ١٨٩ إسلامياً في ٩ أيلول ١٩٩٣.

ولكن يجدر بالحكومة الإسرائيلية، في سبيل الحفاظ على دينامية السلام، أن تسارع

إلى معالجة المشاكل الحقيقية مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه في حال ازدياد المصاعب سيتغلب الأصوليون على منظمة التحرير.

قضية القدس هي أيضاً من المحرمات التي يجب تحطيمها أيضاً. لأنه إذا كان الإسرائيليون والفلسطينيون يتقاسمون الأرض، فلماذا إذاً إقصاء أبناء إبراهيم من المدينة المقدسة مركز الديانات التوحيدية الثلاث. يفترض بتغير الحالة النفسية لدى الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتيح لهم فعلاً سيادةً مشتركة على القدس فتكون عاصمة مزدوجة مزوَّدة بمجلس بلدي واحد وبوضع خاص مرفق بضمانات دولية للأماكن المقدسة.

فيما يخص المستوطنين، يجب أن تنسّق إسرائيل ومنظمة التحرير سوية لإيجاد حلّ لا يسبب في حرب أهلية مع الأقليات المستوطنة التي ترغب في البقاء في غزة والضفة الغربية بعد قيام دولة فلسطينية. لكن، قبل كل شيء، يجب أن تعترف الحكومة الإسرائيلية بلا شرعية هذه المستوطنات. بعد ذلك، سيكون موقف الفلسطينيين غير الثأري حيال المستوطنين مثالاً جيداً على التسامح التقليدي الذي يتحلى به الفلسطينيون وتعارضاً جميلاً مع الظاهرة المنفرة «للتطهير الإثني» الممارس في يوغوسلافيا سابقاً.

ولإحياء الأمل في قلوب اللاجئين الفلسطينيين وتصحيح الظلم الذي أُلحق بهم، يفترض بالحكومة الإسرائيلية أن تقرّ لهم على الأقل بحقهم النظري في العودة. يمكن أن تمنحهم، كبادرة أولية لحسن النية، الحق في زيارة بيوت أسلافهم في إسرائيل.

إن حلاً عادلاً لمسألة اللاجئين سيرجع على إسرائيل نفسها بفائدتين: السماح أولاً للمفكرين والتقنيين والكوادر الأكثر موهبة للشتات الفلسطيني بجلب مواهبهم وخبراتهم المكتسبة في الغرب إلى منطقتهم لدفع الاقتصاد الفلسطيني بشكل أفضل وتثبيت الاستقرار السياسي. وثانياً منح الجماهير الواسعة للاجئين إمكانية رؤية أماكن طفولتهم في مناخ يسوده السلام والتفهم المتبادل، بهذه الطريقة تقتلع إسرائيل جزءاً كبيراً من أحقادهم المتفجرة التي ساهمت إلى حد بعيد في الاعتداءات وأعمال العنف التي ارتكبت في العقود الأخيرة.

كما يفترض بمنظمة التحرير أن تعيد النظر تماماً في دستورها وبرامجها. إن نقل منظمة التحرير من تونس إلى أريحا وانتقال حكومة في المنفى إلى حكومة مؤقتة للحكم

الذاتي يشكلان تحدياً سياسياً وتنظيمياً هائلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأيضاً فرصة لا سابقة لها لتجديد وإصلاح وسائل عمل المنظمة في سبيل تطوير الوحدة الديمقراطية للحركة الفلسطينية ـ هذه الوحدة تبدو ضرورية جداً في مواجهة الأخطار الكبيرة التي ينطوي عليها الاتفاق الموقع في ١٣ أيلول.

إن تغير الحالة النفسية لدى الفلسطينيين والإسرائيليين سيغيّر مجرى التاريخ في الشرق الأوسط.

وستجد البلدان العربية توازنها من خلال التوفيق بين الهوية المسلمة والتحديث على الطريقة الأندونيسية أو المغربية.

إن النزاع الذي أعاق منذ نصف قرن التنمية الإقليمية أخّر تحديث البنى التحتية.

من هنا، فإن السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني الجاري يسمح بطرح فكرة سوق إقليمية مشتركة، على أية حال ثمة خبراء دوليون يرسمون منذ بضعة أعوام على خارطة الشرق الأوسط طرقاً ومطارات وسككاً حديدية ومنشآت مائية ومرافىء عميقة المياه وشبكات كهربائية، إلخ...

إن إعادة إعمار فلسطين الجديدة هي أول خطوة في هذه الأعمال الكبيرة.

كما أن الدينامية الاقتصادية الإقليمية التي ستدفعها المساعدة المالية العالمية لبناء السلام في الشرق الأوسط ستكون لها القدرة، كما نأمل، على الإفادة من أموال النفط الموظفة في معامل السلاح والمساهمة في التقدم العالمي.

لذلك يبدو لزاماً، من أجل مراعاة هذا المعطى النفسي والاستراتيجي الجديد في الشرق الأوسط، وحرصاً على العمل في سبيل الاستقرار، والسلام والازدهار، التفكير جدياً في إنشاء مجموعة اقتصادية في الشرق الأوسط بادىء الأمر، ولمَ لا في سوق مشتركة كما يقترح شمعون بيريز. إن كونفدرالية إسرائيلية ـ فلسطينية ـ أردنية تبدو ليس فقط الحل الأكثر انسجاماً لطمأنة الأطراف فيما بينهم بل أيضاً خطوة في اتجاه تحقيق السوق المشتركة هذه.

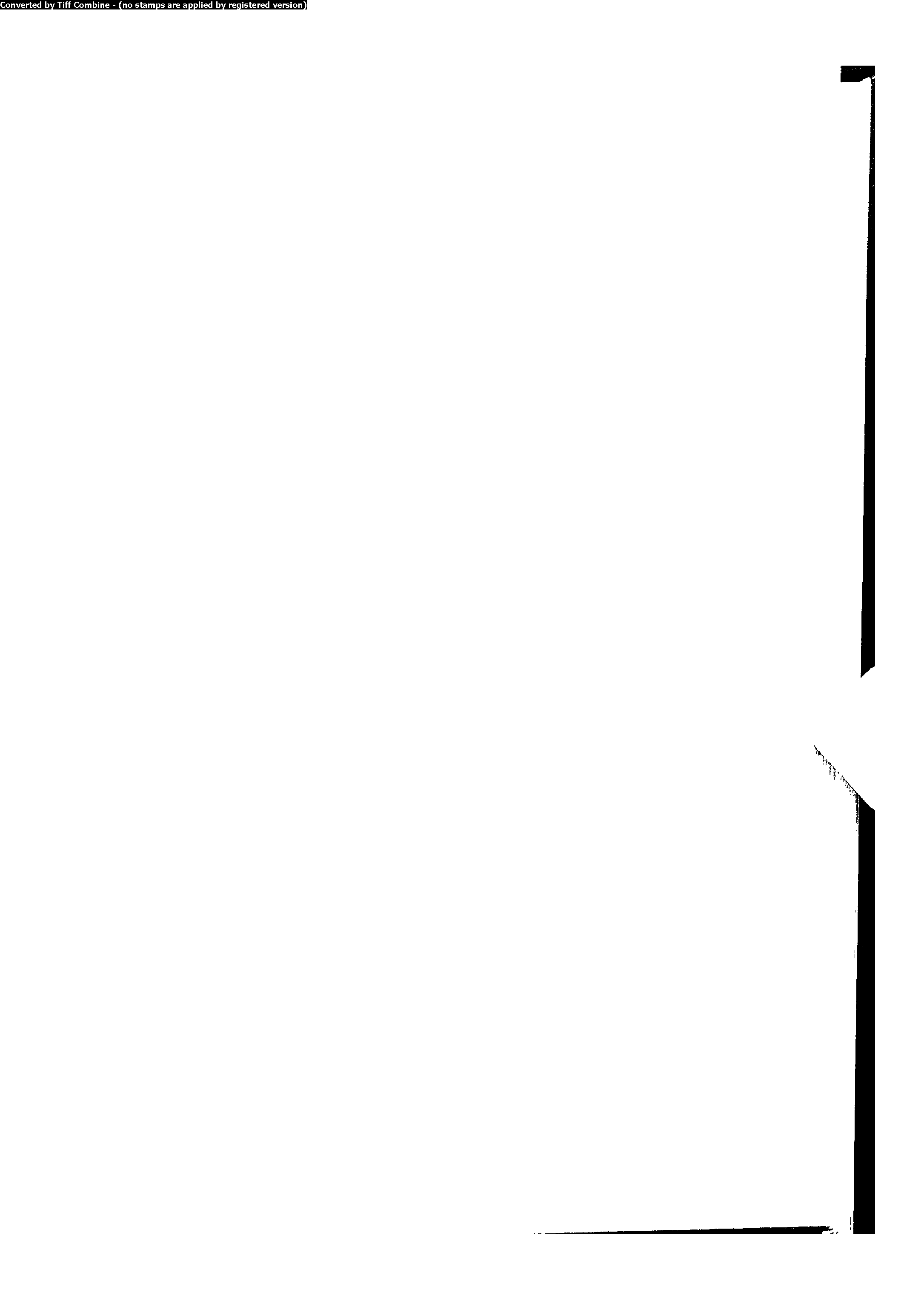
بطبيعة الحال، سيحتفظ كل بلد عضو في هذه السوق المشتركة بهويته الخاصة وبعلامات استقلاليته وخصوصيته، مع العمل على خلق هوية اقتصادية مشتركة ومنفتحة على العالم الخارجي.

وباختصار، إن السير الإيجابي لتعاون سياسي واقتصادي بين إسرائيل وفلسطين المستقلة، سيجعل كل شيء ممكناً. ولكن يجب قبل كل شيء أن يذهب «تغير الحالة النفسية»، الذي تحدثنا عنه في هذا الكتاب والذي يبدو أنه قد ولد مع كتابتنا لهذه الكلمات، إلى أقصاه، لكي يتقبل الإسرائيليون جميع التبعات التي تنطوي عليها هذه المصالحة التاريخية مع الفلسطينيين وتطلعاتهم. بإعطاء إسرائيل استقلالاً سياسياً كاملاً للفلسطينيين، يمكن لها أن تشجّع الاستقلالية الاقتصادية التي ترافقه من أجل خير الشعبين والأمتين.

من الجلي أنه يجب التعجيل في الروزنامة السياسية لفتح آفاق المستقبل سريعاً. ذلك أن إبقاء الفلسطينيين في ظل نظام الاحتلال والانسحاق الاقتصادي سيجعل مضمون اتفاق واشنطن لاغياً. بَيْدَ أن الاتفاق يتعلق فقط بالوضع الحالي بل بالوضع الذي سينتج عنه أي استقلال الدولة الفلسطينية وسيادتها.

الإسرائيليون والفلسطينيون ستكون خسارتهم أكبر في حال حصول قطيعة جديدة. من هنا فإن رابين وعرفات مدعوان للقيام بأي شيء ليتفاديا أن تكون معارضة الاتفاق مستندة إلى مخاوف مشروعة أو عذابات حقيقية.

وأخيراً، السلام يصنعه الشعبان باحترامهما الاتفاق والموقّعان بالتالي مدعوان لخدمة السلام وكأنه حالة متبادلة.



الباب الأول
مؤتمر السلام في الشرق الأوسط

الفصل الأول

مدريد: إطلاق عملية السلام

أخيراً، بعد ثلاثة وأربعين عاماً من حوار الطرشان والمدافع، يجلس العرب والفلسطينيون والإسرائيليون وجهاً لوجه، مُجبرين أكثر منهم راغبين ربما، من أجل حوار للسلام.

مؤتمر مدريد الذي سُمّي رسمياً بـ «مؤتمر السلام في الشرق الأوسط» والذي استغرق ثلاثة أيام بحضور كامل الأعضاء (في ٣٠ و٣١ تشرين الأول وأول تشرين الثاني ١٩٩١) ويومين على شكل لجان من أجل مفاوضات ثنائية إسرائيلية ـ فلسطينية ـ أردنية وإسرائيلية ـ سورية وإسرائيلية ـ لبنانية (في ٣ و٤ تشرين الثاني ١٩٩١)، سجّل دون أدنى شك منعطفاً تاريخياً في الشرق الأدنى والأوسط والعالم ربّما.

إنه يشكّل حدثاً يمكن مقارنته بسقوط جدار برلين في ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩.

محرّمات عديدة تحطمت: انهار الجدار أو الحاجز النفسي وتلاقى العرب والفلسطينيون والإسرائيليون في الغرفة نفسها للقصر الملكي في مدريد. أصغوا إلى بعضهم وتبادلوا الكلام والردود.

حصلت إسرائيل في مدريد إذاً على الاعتراف النفسي للبلدان العربية بوجودها، هذه مرحلة أولى ضرورية باتجاه الاعتراف الدبلوماسي.

كما كرّست مدريد حيال الرأي العام الدولي، شرعية الطموحات والمطالب الوطنية للفلسطينيين جاعلة منهم شركاء ومحاورين كاملين.

اختيار مدريد لم يتم صدفة. فالشحنة الانفعالية التي ينطوي عليها الماضي هائلة ولكن مزدوجة المعنى في رموزها. العرب واليهود عاشوا جنباً إلى جنب في إسبانيا في الفترة الزمنية الممتدة من القرن الثامن حتى القرن الخامس عشر، وقد شهدت

سطوعهم الثقافي والعلمي والتآخي اليهودي ـ العربي. ومما يدل على هذا التآخي ـ الصداقة التي جمعت بين الفيلسوف العربي الكبير ابن رشد (المولود في قرطبة ١١٢٦ والمتوفى في مراكش ١١٩٨) وتلميذه اليهودي موشي بن ميمون (المولود في قرطبة ١١٣٥ والمتوفى في القاهرة ١٢٠٤).

لكن، وفي الوقت نفسه، تحيي مدريد أي إسبانيا في الذكرى الجماعية اليهودية ـ العربية الصدمة النفسية لطردهم عام ١٤٩٢ واضطهادهم على يد الملوك الإسبان.

ومن مصادفات التاريخ العجيبة أن تستضيف إسبانيا اليوم، بعد خمسة قرون من هذه الأحداث، العرب واليهود من أجل أن يصنعوا السلام في منطقتهم.

الديانات التوحيدية الثلاث مزجت منذ نشأتها ولمرات عديدة الدين بالسياسة فتصارعت ثم تصالحت.

بعد ٦٣٨، وفّق المسلمون في القدس بين المسيحيين واليهود مفسحين المجال لتعايشهم. واضطلع اليهود بهذا الدور في الأندلس بين المسيحيين والمسلمين. الآن جاء دور المسيحيين في مؤتمر السلام في مدريد ليصلحوا بين اليهود والمسلمين ويساعدوا على إحلال السلام فيما بينهم.

الأندلس هي أيضاً لليهود والعرب رمز «الجنة المفقودة»!

تُرى هل سيساعدهم اختيار مدريد على التحرر من مشاعرهم المتناقضة تجاه الأندلس وعلى التخلص من أوهامهم وحنينهم إلى ماضٍ غابر فيتجردوا من رؤية مهيمنة للمستقبل ويدركوا بذلك أن تغيراً عميقاً قد حدثٌ في أنحاء العالم؟

عندها سيستمد العرب واليهود رؤية بنّاءة جديدة لتحقيق السلام في ديارهم وفيما بينهمّ. وكما قال ميشال جوبير وزير الخارجية الفرنسي السابق: «لقد آن الأوان للإقلاع عن تصور الغد وكأنه البارحة».

بكلام آخر، هل سيكون العرب واليهود مستعدين لتقديم التنازلات الضرورية التي من شأنها أن تدفع المفاوضات إلى تحقيق السلام؟ هل سيرون في مدريد جسراً يصل بين سكان شواطىء المتوسط؟ مدريد التي وُصفت كعاصمة ثقافية لأوروبا الغد، أوروبا النهضة الثانية؟ مدريد عاصمة إسبانيا التي استضافت في برشلونا الألعاب الأولمبية لسنة ١٩٩٢ والمعرض العالمي في أشبيلية؟ هل سيصغون إلى نداء جفرسون

(الذي وجّهه أول آب ١٨١٦) حين صرّح: «أحب أحلام المستقبل أكثر من حكايا الماضي» أو إلى نداء ابراهام لنكولن حين قال: «لا أهتم لما كانه أجدادنا بل فقط لما سيصيره أحفادنا»؟ ألا تكمن هنا رسالة الشعب الإسباني الفخور والمتحمس لاستضافة مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في عاصمته؟

اختيار مدريد الذي فاجأ العالم كله أُعلن عنه في ١٨ تشرين الأول ١٩٩١ خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده الأميركي جيمس بايكر والسوفياتي بوريس بانكين، في مدينة الرموز، العاصمة نفسها التي ضمت جميع أبناء الإيمان الإبراهيمي من يهود ومسلمين ومسيحيين.

كما أنَّ اختيار مدريد يثير الكثير من الرموز، كذلك هي الحال بالنسبة للقدس الشريف حيث تمَّ الإعلان عن انعقاد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ بحضور الرئيس جورج بوش وميخائيل غورباتشيف. وهكذا، وضع راعيا السلام، بإطلاقهما الدعوات، إسرائيل وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية أمام الأمر الواقع: كانت إسرائيل تفضّل الإبقاء على الوضع الراهن وسوريا مؤتمراً دولياً ومنظمة التحرير الفلسطينية مشاركة كاملة استُبعدت منها رسمياً بلا قيد ولا شرط.

وجد الأطراف الثلاثة أنفسهم مجبرين على اتخاذ القرار غير راغبين في أن يتحمل أحدهم مسؤولية إفشال الجهود الأميركية.

منذ احتلال الجنرال أللنبي للقدس في ٩ كانون الأول ١٩١٧ أي بعد مرور خمسة أسابيع تقريباً على إعلان وعد بلفور (في ٢ ت[٢] ١٩١٧)، وكل محاولة للمصالحة أو للسلام في فلسطين باءت بالفشل.

لكن الأوضاع الدولية تبدو اليوم مؤاتية بعد حلّ النزاعات المحلية أو الإقليمية في العالم. نذكر على سبيل المثال أفغانستان وناميبيا ونيكاراغوا وأفريقيا الجنوبية وأريتريا وكمبوديا. . . هذه الأوضاع المشجّعة وقدرة جيمس بايكر على الإفادة منها أتاحت للأميركيين القيام بالإجراءات اللازمة لدفع مسيرة السلام بعد إخفاقات عديدة آخرها كان آلية الانتخاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثمة عوامل ثلاثة سهّلت نجاح الدبلوماسية الأميركية:

أولاً: نهاية الحرب الباردة مع الانهيار الإيديولوجي والسياسي والاقتصادي للاتحاد السوفياتي سابقاً، حليفة العرب ضد إسرائيل التي انسحبت تدريجياً من تورطها في

الشرق الأوسط، فتكرست الولايات المتحدة حليفة إسرائيل كقوة عظمى وحيدة في العالم. مما أجبر سوريا على التخلي عن سياسة التكافؤ الاستراتيجي حيال إسرائيل.

ثانياً: حرب الخليج: عقب تدمير القدرة العسكرية العراقية، أُبطل الخيار العسكري ضد إسرائيل لأمد طويل. بالمقابل، ألزمت هذه الحرب الولايات المتحدة بمسؤوليتها السياسية والأخلاقية تجاه حلفائها العرب في المعسكر المعادي للعراق، مسؤولية القيام «بجهد صادق» لدفع «مسيرة السلام» بعد انتهاء النزاع.

ثالثاً: استراتيجية الانفتاح والتنازلات من جانب واحد التي اتبعتها منظمة التحرير منذ ١٩٨٨ والتي تتوافق والأهداف الواقعية للانتفاضة.

حفاظاً منها على صدقيتها، وتجنباً لأن تتهم بتطبيق سياسة الكيل بمكيالين في المنطقة، أخذت الولايات المتحدة في الاعتبار هذه العوامل إلى جانب التصلب الإسرائيلي ورفض شامير الالتزام بمبدأ «الأرض مقابل السلام». من جهة أخرى، ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية (تشجيع إعادة انتخاب بوش) والخارجية (تسهيل إقامة «سلام أميركي» في الشرق الأوسط)، فضّلت أميركا، رغبة منها في إحراز نجاحات سريعة، الشكل على المضمون مركّزة جهودها على صيغة يتقبلها الإسرائيليون والفلسطينيون والعرب، نظراً لتعذر حدّ أدنى من الإجماع على المضمون.

لكن إسرائيل، إمعاناً منها في سياستها المتطرفة القائمة على فرض النفوذ ومنطق القوة، فرضت شروطها لكي تولي قواعد الصيغة أهمية قصوى. «كل تفصيل سيصير أساسياً» كما كتب في هذا الصدد ميشال جوبير[1].

السوريون والأردنيون واللبنانيون يشاركون في مؤتمر السلام محتفظين ببطاقة الاعتراف بإسرائيل كعملة للتبادل. والفلسطينيون، بقبولهم «الحكم الذاتي» كمرحلة انتقالية، وضعوا أنفسهم في هذا المؤتمر في موقع دنيوي للتفاوض مُحدّين من نطاق عملهم، واختاروا استراتيجية مناقضة للاستراتيجية الإسرائيلية المتطرفة القائمة على إنكار كل حق للفلسطينيين في أرضهم.

الاتحاد السوفياتي، فيما يخصه، التزم بالسير على خطى الاستراتيجية الأميركية. والمجموعة الأوروبية قررت، من جهتها، ليس فقط «عدم القيام بما يزعج الدبلوماسية الأميركية»[2] بل العمل أيضاً على دعم جهودها.

أما مصر وبلدان الخليج، فاختيارهم المشاركة في مؤتمر مدريد لم يكن مستقلاً؛ بل هو نابع من تبعيتهم لواشنطن أكثر مما هو نابع من سياسة الاعتدال أو الاستسلام.

ولم تشارك الأمم المتحدة في مؤتمر السلام إلا بشكل رمزي دون أن يكون لها الحق في الكلام.

وبلدان اتحاد المغرب العربي شاركت بصفة المراقبة بناءً على طلب الأميركيين والفلسطينيين.

هذه الصيغة الأميركية التي قبل بها الفرقاء المعنيون أفسحت المجال لرعاية أميركية - سوفياتية مشتركة لمؤتمر مدريد، بمشاركة المجموعة الأوروبية ومجلس التعاون لدول الخليج واتحاد المغرب العربي ومصر والعربية السعودية ومراقب يمثّل الأمين العام للأمم المتحدة.

نجح جيمس بايكر، بقصد التسوية بين جميع الأطراف، في إقامة مؤتمر هو في منتصف الطريق بين الإقليميّ (الموقف الإسرائيلي) والدوليّ (الموقف الأوروبي - السوفياتي - العربي). هذه الصيغة ستسمح للمؤتمر، في حال توصّل إلى حلّ سلمي، طلب دعم مجلس الأمن.

للإحاطة بشكل أفضل بالوضع الراهن وتعقّده اللذين حدّدا نهج بايكر وأصوله ومراجعه، من المناسب التذكير سريعاً بمختلف محاولات السلام الضائعة في الشرق الأوسط وبتطور السياسة الأميركية في هذه المنطقة من العالم.

الفرص الضائعة

منذ إعلان وعد بلفور (١٩١٧) الذي شكّل منعطفاً جديداً في تاريخ فلسطين وحتى أيامنا هذه، يتقرر مصير فلسطين خارجها، في لندن حتى ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ثم في نيويورك وواشنطن.

قبل تدخل البعد الدولي في مصير فلسطين، كان اليهود والعرب يعيشون جنباً إلى جنب في المسامحة والصداقة والتعاون من مراكش إلى بغداد مروراً بالجزائر وتونس وطرابلس والقاهرة والقدس وبيروت ودمشق، دون أن ننسى اليمن.

منذ النصف الأول من هذا القرن، اتخذ تدخل العامل الدولي أشكالاً عدة تمثلت

في وعود واتفاقيات سرية ولجان تقصٍّ وكتب بيضاء. . . كذلك شهدت تلك الفترة إخفاق المقاومة الفلسطينية بوجوهها المتعددة: المؤتمرات الوطنية والعرائض والإضرابات والفتن والمواجهات التي تبعتها الحرب الإسرائيلية ـ العربية الأولى.

بعد خطة ١٩٤٧ لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية (راجع الملحق: القرار ١٨١ (٢)) وانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٤ أيار ١٩٤٨، الكونت برنادوت ومساعده الكولونيل الفرنسي أندريه سيرو اللذان اغتالتهما المنظمة الإرهابية شتيرن التابعة لإسحق شامير في ١٧ أيلول ١٩٤٨، سيكونان أول من استشهد في سبيل البحث عن السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

ثم أوفدت الأمم المتحدة بناء على القرار ١٩٤ (٣) الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ (راجع الملحق)، لجنة مصالحة مؤلفة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا لمتابعة الجهود التي بدأها الكونت برنادوت لإيجاد اتفاق على حل سلميّ عن طريق التفاوض استناداً إلى خطة التقسيم بموجب القرار ١٨١.

نظّمت اللجنة مؤتمرين: الأول في لوزان (١٩٤٩) والآخر في باريس (١٩٥١). وقد فشل كلا المؤتمرين لأن إسرائيل طلبت أن تكون الخطوط الفاصلة لـ ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ أساساً للمفاوضات وليس خطة التقسيم لعام ١٩٤٧.

رفضت البلدان العربية الاعتراف بالأمر الواقع الإسرائيلي ولم يتم التوصل إلى أي تفاوض حقيقي. والفلسطينيون كانوا غائبين عن الجهود الدولية هذه.

اقترحت لجنة المصالحة توطين غالبية اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وتقاسم مياه نهر الأردن وخطة للتنمية الاقتصادية ومرفأ حراً للأردن في حيفا وبعض الانسحابات الإسرائيلية الصغرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة في ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩.

رفضت الدول العربية وإسرائيل على حدّ سواء اقتراحات لجنة المصالحة التابعة للأمم المتحدة. وأشار فشل المؤتمرين إلى خاتمة مساعي الأمم المتحدة لتطبيق القرار المتعلق بتقسيم فلسطين.

بدأت الولايات المتحدة تتدخل في الشؤون الفلسطينية ـ الإسرائيلية منذ العام ١٩١٩ عندما طلب الرئيس ويلسون من الحلفاء المجتمعين في مؤتمر السلام في ڤرساي إرسال لجنة تحقيق (كينغ ـ كراي) التي اقترحت تغييراً للمشروع الصهيوني في صالح

الشعب الفلسطيني. ثم، في الأربعينات، حين شجّعت الهجرة اليهودية إلى فلسطين. أما موقف الولايات المتحدة داخل لجنة المصالحة المكلّفة من قبل الأمم المتحدة، فيظهر واضحاً ضمن رسالة سلّمها السفير جيمس ماكدونالد[3] في ٢٩ أيار ١٩٤٩ إلى الحكومة الإسرائيلية، يُعرب فيها الرئيس ترومان عن أسفه للموقف الإسرائيلي المتصلب في لوزان، واصفاً الرفض الإسرائيلي لكل تسوية إقليمية ولكل حلّ لقضية اللاجئين على أساس القرارين ١٨١ و١٩٤ بأنه تصرف يهدد السلام في الشرق الأوسط. لكن ترومان لم يتخذ إجراءات ملموسة لإجبار الإسرائيليين على احترام هذين القرارين.

الرئيس إيزنهاور كان أول من مارس ضغوطاً على إسرائيل. عقب الاعتداء الفرنسي - الإنكليزي - الإسرائيلي على مصر عبد الناصر عام ١٩٥٦ (حملة السويس) طلب الرئيس الأميركي من إسرائيل، في خطاب عبر التلفزيون في ٢٠ شباط ١٩٥٧، الانسحاب من الأراضي المحتلة - سيناء وقطاع غزة - تحت طائلة العقوبة. وقد شدّد إيزنهاور في هذا الخطاب الرنّان على دور الولايات المتحدة في تثبيت العدالة المستندة إلى احترام القانون الدولي، معتبراً أن «السلام والعدالة» هما وجهان لعملة واحدة. من جهة أخرى، أكّد على التزامه بإيجاد حلول لمشاكل المنطقة منسجمة مع العدالة والقانون الدولي[4].

أزمة السويس كرّست عبد الناصر زعيماً على العالم العربي وخسرت فرنسا وإنكلترا مواقعهما التقليدية كدولتين عظميين في الشرق الأوسط.

لكن الحدث الأبرز إذ ذاك هو بداية المواجهة المباشرة بين الأميركيين والسوفيات في الشرق الأوسط. هذا المعطى الجديد سيجعل من الفلسطينيين الخاسرين الأوائل وضحايا العداء بين الدولتين الكبريين.

منعطف السياسة الأميركية حيال النزاع الإسرائيلي - العربي بدأ أواسط الستينات [5] في ظل إدارة الرئيس ليندون جونسون، الزعيم السابق للوبي اليهودي في الكونغرس، مع تقديم العون المالي والعسكري والتعاون الاستراتيجي وحقوق النقض الأميركية في مجلس الأمن لصالح إسرائيل والتصويت الدائم لإسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وباختصار، أصبحت إسرائيل بشكل ما الولاية الأميركية الحادية والخمسين والقاعدة المتقدمة للولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفياتي حليف العرب. هذه السياسة

الأميركية التي بدأت مع جونسون استمرت وتعزّزت في ظل إدارة الرؤساء نيكسون وفورد وكارتر لتصل إلى الذروة مع رونالد ريغان.

منذ ذلك الحين، ساهم انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية في تلطيف هذه السياسة وقادت سياسة بوش شيئاً فشيئاً إلى سياسة أكثر توازناً مستلهمة ربما سياسة إيزنهاور.

في ظلّ هذا الوضع الجديد الذي وسمته من جهة أخرى تبعات حرب الخليج، تقدّمت أهمية الموقع الاستراتيجي لإسرائيل على ضرورة الحفاظ على المصالح النفطية في هذه المنطقة وتأسيس توازن سياسي يمر حتماً بحلّ عادل للقضية الفلسطينية.

لأن القضية الفلسطينية تتيح الفرصة لنشوء تيارات دينية وسياسية متطرفة تشكّل تهديداً خطيراً لأمن الأنظمة العربية ومصالح الأمم المتحدة.

الفترة الممتدة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٧ تميّزت بغياب كل مبادرة لحلّ النزاع الإسرائيلي ـ العربي، باستثناء مبادرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي نادى في ١٩٦٥ بتقسيم فلسطين إلى دولتين بموجب القرار الصادر عام ١٩٤٧. هذه المبادرة رفضها على حد سواء إسرائيل والفلسطينيون والبلدان العربية. ولم يتدخل مجلس الأمن إلا عقب حرب ١٩٦٧ ليعتمد في ٢٢ تشرين الثاني القرار ٢٤٢ الشهير الذي ينص على «انسحاب الجيوش الإسرائيلية من الأراضي المحتلة...».

أوفد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة حينها السفير السويدي غونار جارينغ كوسيط «للقيام في جولة إلى الشرق الأوسط لإجراء اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ولدعم الجهود الهادفة إلى إرساء حلّ سلميّ...» المهمة الأولى لجارينغ في الشرق الأوسط عام ١٩٦٨ فشلت لأن إسرائيل رفضت الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة.

في موازاة ذلك، قدّم الجنرال ديغول مشروع حل يعتمد على التزام الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وإنكلترا) بالعمل على تطبيق القرار ٢٤٢. أبدى الرئيس جونسون تحفظاته حيال الاقتراحات الفرنسية. وجرت المناقشات بين الدول الأربع في منظمة الأمم المتحدة دون نجاح نتيجة التحفظات الأميركية.

فشل مهمة جارينغ والمشروع الفرنسي كان نتيجته نشوء حرب الاستنزاف بين إسرائيل ومصر ابتداءً من آذار ١٩٦٩ .

في ٩ كانون الأول ١٩٦٩ ، أعلن وزير الخارجية الأميركي ويليم روجرز مشروع حلّ من شقين:

- شق إسرائيلي ـ مصري يقوم على الانسحاب من سيناء وإنشاء مناطق مجردة من السلاح وسلام حقيقي بين البلدين.
- شق إسرائيلي ـ أردني يقوم على الانسحاب من الضفة الغربية لتصبح منطقة مجردة من السلاح تماماً.

رفضت إسرائيل الخطة بسبب شقها الأردني ووافقت مصر عليها كأساس للمفاوضات.

في ١٩ حزيران ١٩٧٠، اقترح روجرز خطة ثانية لإيقاف دوامة حرب الاستنزاف: وقف النار لثلاثة أشهر وقبول جميع الأطراف للقرار ٢٤٢ واستئناف مهمة جارينغ.

في ذكرى الاحتفال بثورة ١٩٥٢ ، أعلن عبد الناصر في ٢٣ تموز ١٩٧٠ عن قبوله بخطة روجرز الثانية وتبعته الأردن في ٢٦ تموز ١٩٧٠ ووافقت إسرائيل بدورها على الخطة في أول آب ١٩٧٠ .

استأنف جارينغ وساطته في ٦ أيلول ١٩٧٠ . رفض الفلسطينيون خطة روجرز كما رفضوا سابقاً القرار ٢٤٢ لأنهم اعتبروا أن هذه المشاريع تتجاهل وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية محيلة القضية الفلسطينية إلى مسألة لاجئين بسيطة.

أيّد عبد الناصر موقف الفلسطينيين مصرّحاً لمرات عدة أن مصر بقبولها القرار ٢٤٢ إنما تبحث فقط عن محو ذيول الاعتداء الإسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ . ولكن إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية ترفض القرار ٢٤٢ وخطة روجرز، فلها الحق في ذلك لأن هذه الحلول تنكر وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

حدثان خطيران أفشلا خطة روجرز وهما الحرب الأردنية ـ الفلسطينية الممتدة من ١٥ أيلول إلى ٢٧ منه عام ١٩٧٠ (أيلول الأسود) ووفاة جمال عبد الناصر (في ٢٨ أيلول من السنة نفسها). كان لدى عبد الناصر خياران، الأول عسكري (خطة

غرانيت) والآخر سياسي (خطة روجرز). كان عبد الناصر يميل قبل وفاته، كما أكّد الرئيس السادات لاحقاً، لجهة الخيار الثاني أي السلام.

بعد هذين الحدثين، أصبحت إسرائيل ركن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. كانت الفترة الممتدة من موت عبد الناصر إلى حرب أوكتوبر ١٩٧٣ فترة لا حرب ولا سلم.

تخلى جارينغ عن مهمته عام ١٩٧٢ بعد محاولات عقيمة لحل النزاع الإسرائيلي - العربي.

وهكذا، فشلت الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ٢٤٢ المتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، كما فشلت سابقاً في محاولتها تطبيق قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧.

ربما يجد الفشلان تفسيرهما في تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك موشي ديّان، بخصوص حرب ١٩٦٧: «أجدادنا وصلوا إلى الحدود التي وضعتها خطة التقسيم. وجيل حرب الأيام الستة سمح بإيصال حدودنا حتى السويس ونهر الأردن والجولان. لكن الأمر لم ينتهِ عند هذا الحد. بعد هذه الحرب، ستكون هناك خطوط جديدة لوقف النار»[٦].

علّق برتراند راسل أمام برلمانيين في شباط ١٩٧٠ على سياسة الأمر الواقع الإسرائيلي قائلاً: «تلجأ إسرائيل دورياً إلى العنف لتوسيع حدودها. ويصير كل كسب جديد نقطة الانطلاق للمفاوضات التي تقترحها متجاهلة عمداً المظالم التي سبّبها الاعتداء السابق»[٧].

خلال فترة اللاحرب واللاسلم هذه، ثلاثة عوامل جديدة دخلت على الخط:

- كيسنجر المعادي لخطة روجرز يتسلم ملف الشرق الأوسط وينادي بسياسة الجدار المسدود لتحييد الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط وإرغام بلدان المشرق العربي على اللجوء إلى الولايات المتحدة لحلحلة الوضع.
- الرئيس السادات يقلب معطيات المسألة بقراره طرد المستشارين العسكريين السوفيات من مصر في ١٨ تموز ١٩٧٢.
- البلدان المنتجة للنفط تتولى مراقبة السوق الدوليّة للنفط.

هذه العوامل الثلاثة الحاسمة تضاف إليها حرب أوكتوبر ١٩٧٣ والصدمة النفطية الأولى، ستعمل على حلحلة الوضع المتأزم في الشرق الأوسط.

قبل توقف الأعمال الحربية التي بدأت في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، اعتمد مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الأول القرار ٣٣٨ وهو نص مشترك سوفياتي - أميركي في الأصل! القرار ينص على ما يلي:

«مجلس الأمن
أ - يطلب من جميع الأطراف المتنازعين وقف النار وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً، في مدة أقصاها اثنتي عشرة ساعة من اعتماد هذا القرار، على جميع المواقع التي يتواجدون عليها حالياً.

٢ - يطلب من الأطراف المعنيين البدء فوراً بعد وقف النار بتطبيق القرار ٢٤٢ (الصادر عام ١٩٦٧) في جميع تدابيره.

٣ - يقرر فوراً وبالتزامن مع وقف النار أن تبدأ مفاوضات بين الأطراف المعنيين وبالظروف الملائمة لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

حظي القرار ٣٣٨ بموافقة مصر الفورية وتبعتها سوريا وإسرائيل. وتوجّه كيسنجر إلى الشرق الأوسط لتحضير مؤتمر جنيف تنفيذاً لهذا القرار.

افتُتح المؤتمر في جنيف في ٢١ كانون الثاني برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. قاطعت سوريا الجلسة الأولى؛ فيما الفلسطينيون لم يُدعوا للمشاركة. خلال يومين من الأعمال، عبّر كل طرف عن موقفه بطريقة متصلبة. القرار الوحيد الذي اتخذ في هذه الجولة الأولى هو إنشاء لجنة عسكرية تقنية للبحث في فك الاشتباك.

وبالفعل وُقّع اتفاق بين مصر وإسرائيل في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ لفك الاشتباك بين جيوشهما على طول جبهة قناة السويس. وتبعه اتفاق مشابه بين إسرائيل وسوريا في ٣١ أيار ١٩٧٤. وقد جرى توقيع هذين الاتفاقين في جنيف.

في ٤ أيلول ١٩٧٥ وُقّع اتفاق ثان لفك اشتباك مصري - إسرائيلي بعد أن تحصل إسرائيل من الأميركيين على سلسلة تعهدات تجاهها وهي: مساعدات عسكرية واقتصادية ونفطية، دعم دبلوماسي، التنسيق لمؤتمر جنيف لكي تجري المفاوضات على

أساس ثنائي، رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو الاعتراف بها ما لم تعترف هذه الأخيرة بحق إسرائيل في الوجود وما لم توافق على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، رفض إضافة التعديلات على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ورفض مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر جنيف.

موافقة الأميركيين على هذه الشروط الإسرائيلية جمّدت عملية السلام التي بدأت في جنيف.

ظهرت الدلائل الأولى لتغير الموقف الأميركي حيال الفلسطينيين مع السناتور فولبرايت[٨]، وهو أول شخصية أميركية رسمية تعترف بحق الفلسطينيين كشعب، ثم مساعد وزير الخارجية م.ج. سيسكو[٩] المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط الذي كان أول مسؤول أميركي ينادي بالاعتراف بالكيان الفلسطيني. لكن يجب انتظار تسلم كارتر مهام الرئاسة لكي يعترف رئيس أميركي لأول مرة بـ «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». قام كارتر بمبادرتين لحل النزاع الإسرائيلي ـ العربي الذي يتمحور حول ثلاث مسائل حيوية: السلم والحدود ومصير الفلسطينيين.

في أول تشرين الأول ١٩٧٧ أصدر الأميركيون والسوفيات، بناءً على طلب كارتر، نشرة مشتركة تدعو إلى حل شامل في إطار مؤتمر جنيف الذي عليه أن يستأنف أعماله في مدة أقصاها شهر كانون الأول. تطالب النشرة بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وبحلّ للقضية الفلسطينية يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. . . ويلتزم الكبيران بضمان الحدود الدولية التي ستحدد لاحقاً في إطار الحل الشامل؛ كما يدعوان للمرة الأولى المندوبين الفلسطينيين للمشاركة في مؤتمر جنيف.

رحّب الفلسطينيون والعرب بهذا التصريح بينما أخذ اللوبي اليهودي الأميركي وإسرائيل واليمين الأميركي المحافظ ـ الذي يظهر عدائية لكل اتفاق مع السوفيات يتعلق بهذه القضايا ـ يمارسون ضغطاً سياسياً لا سابقة له على جيمي كارتر. رضخ كارتر لهذه الضغوط من خلال «وثيقة عمل» إسرائيلية ـ أميركية وعدل عن موقفه متخلياً بهذه الطريقة عن الالتزامات التي اتخذها.

ثم أتت زيارة السادات للقدس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧ لتبدّد الأمل الموضوع في هذا المؤتمر الذي لم يستأنف قط أعماله.

مؤتمر كمب ديفيد

بعد فشل جنيف ستتخذ السياسة الأميركية منحى آخر. إذ سيدعو الرئيس كارتر رئيس الحكومة الإسرائيلي مناحيم بيغن والرئيس المصري أنور السادات للمشاركة في مؤتمر قمة في مقره في كمب ديفيد من ٥ إلى ١٧ أيلول ١٩٧٨. لعب كارتر دور الوسيط. اعتمد المؤتمر المستند إلى القرار ٢٤٢ اتفاقات ـ أطراً تطرح نفسها بمثابة «حل شامل» للنزاع الإسرائيلي العربي. في الواقع، كان الأمر يتعلق بمعاهدة سلام منفردة بين مصر وإسرائيل: تسترجع مصر سيناء تدريجياً في مقابل حصول إسرائيل على اعتراف مصر الدبلوماسي الكامل بها. وقّعت المعاهدة الإسرائيلية ـ المصرية في واشنطن في ٢٦ آذار ١٩٧٩ (راجع في الملحق الجزء المتعلق بفلسطين في نص اتفاقات كمب ديفيد).

المفاوضات بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني أو بشكل أدق «شروط إقامة السلطة المستقلة المنتخبة» في الضفة الغربية وقطاع غزة بدأت في ٢٥ أيار ١٩٧٩.

عرضت إسرائيل تفسيرها للشق الفلسطيني من اتفاقات كمب ديفيد على النحو التالي: «السلطة العسكرية الإسرائيلية ستبقى مرجع السلطة الآيلة إلى المجلس الإداري وستبقى الأراضي الحكومية واحتياط المياه والأمن العام تحت إشراف إسرائيل، مع الاستمرار في سياسة الاستيطان»[١٠].

رفضت مصر هذه المطالب الإسرائيلية وعرضت وجهة نظرها: «الحكم الذاتي مرحلة انتقالية هدفها تأمين انتقال السلطة إلى الفلسطينيين كمرحلة أولى باتجاه الاستقلال والسيادة».

في ٣٠ تموز ١٩٨٠، ألحقت إسرائيل القدس الشرقية بالدولة العبريّة. فردَّ السادات على هذا الأمر بتعليق المحادثات بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني بعد ثماني جولات من المفاوضات المثمرة.

الشق الفلسطيني من اتفاقات كمب ديفيد ـ وثيقة دُعيت: «خطة للسلام في الشرق الأوسط» ـ ليس إلا نسخة جديدة لخطة بيغن التي وضعها في ٢٨ كانون الأول ١٩٧٧ (راجع الملحق).

رفض الفلسطينيون مجموع القرارات المتعلقة بالحكم الذاتي معتبرين أن هذه الاتفاقات لا تلزمهم بشيء طالما لا يشكلون فريقاً فيها.

في هذا الخصوص، كتب كزافييه بارون: «كما حصل منذ ستين عاماً مع وعد بلفور، يوضع الفلسطينيون اليوم أمام القرارات التي تحدد مصيرهم دون أن يُستشاروا فيها ودون أن تتاح لهم إمكانية تقرير مستقبلهم بحرية». وأضاف: «اتفاقات كمب ديفيد لا تمنحهم دوراً ثانوياً فحسب بل هناك ما هو أخطر، فهي تقسّمهم أيضاً إلى فئات يُخص كلّ منها بحل مختلف: هناك فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة، وفلسطينيو ١٩٤٨ اللاجئون، وفلسطينيو القدس الشرقية الذين نُسي أمرهم تماماً. إن تجزئة الشعب الفلسطيني مسجّلة في النص»(١١).

بالنسبة لجورج قرم، اتفاقات كمب ديفيد تشكّل معاهدة لصالح إسرائيل:

«الأخطر من ذلك، كتب قرم، أن الاتفاقات نسخة طبق الأصل لوعد بلفور، حيث إسرائيل ومصر تتصرفان منفردتين ببقايا فلسطين: الضفة الغربية وقطاع غزة، موجهتين الدعوة في الوقت نفسه إلى بلد ثالث، غير فلسطين طبعاً، وهو الأردن، للاشتراك في المفاوضات حول الوضع القانوني لهذه الأراضي، وضع تتركه الاتفاقية غير محدد لفترة خمس سنوات، مما يسمح للإسرائيليين الإبقاء على ادعاءاتهم بالسيطرة على الضفة الغربية وغزة.

«ذلك أن الحكم الذاتي الفلسطيني يعني للإسرائيليين الإدارة الذاتية للسكان، فالاتفاقات لا تنص في الواقع إلا على «سلطة مستقلة»، «مجلس إداري» كما يوضح النص بين هلالين. لا شيء في ذلك يشبه من قريب أو بعيد مشروع ممارسة حرة للإرادة الجماعية لشعب. مناحيم بيغن أوضح جيداً عبر جيمي كارتر ضمن رسالة أضيفت إلى الاتفاقات بأن تعبير الضفة الغربية تفسره الحكومة الإسرائيلية وتفهمه على أنه «يهودا والسامرة» حسب العبارات التوراتية التي تبني إسرائيل على أساسها ادعاءاتها القانونية. وفي الرسالة نفسها يوضح الرئيس الأميركي بأنه أخذ علماً بأن كلمات «فلسطينيين» و«شعب فلسطيني» تعني للجانب الإسرائيلي «عرب فلسطين». الفارق بالغ الأهمية لأنه يُبقي ويكرّس الوهم الفلسطيني الذي لا يعتبر الفلسطينيين شعباً أي قادرين على التعبير عن إرادة جماعية سياسية مستقلة»(١٢).

من خلال هذه الاتفاقات أبطلت إسرائيل كل عمل لمصر في المنطقة، في محاولة منها لتحريك كل جهودها الرامية إلى تصفية منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية. بهذا الهدف، وجّهت ثلاث ضربات إلى الفلسطينيين في ١٩٧٨ وفي

١٩٨١ ـ ١٩٨٢. وأجبرت هذه الضربة الأخيرة كوادر ومقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية على مغادرة لبنان.

هذه النزاعات سمحت بإظهار جوهر المسألة الحقيقي وهو قضية فلسطين، لأنّ محرّكيها هم من الفلسطينيين حصراً. إذاً، كان على مبادرات السلام المقبلة أن تتناول بشكل أساسي هذه القضية.

مؤتمر دولي

عودة التأزم السياسي والدبلوماسي إلى المنطقة بعد فشل مؤتمر جنيف والاتفاقات الإسرائيلية ـ المصرية المنفردة فتحت الطريق أمام مبادرة جديدة أوروبية هذه المرة. بدأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبفضل الدور الناشط لفرنسا، تهتم بشؤون الشرق الأوسط ببطء ولكن بجدية. في ١٣ حزيران ١٩٨٠، اعتمدت المجموعة الأوروبية تصريحاً في البندقية يطمح أن يكون قاعدة لحلّ سلمي في الشرق الأوسط. يحدّد هذا التصريح العناصر السياسية القادرة على حلحلة الوضع: الانسحاب الإسرائيلي توافقاً مع القرار ٢٤٢، ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره، إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في كل حلّ سلمي، إيقاف حركة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة لأنها غير شرعية وتشكّل حاجزاً في طريق السلم.

حاول الرئيس ميتران، خلال زيارته لإسرائيل عام ١٩٨٢، القيام بواسطة على أساس المبدأ التالي: شعبان ودولتان على أرض فلسطين الانتداب البريطاني. لكن الرئيس ميتران لم يتوصل إلى لغة مشتركة مع زعماء ليكود الذين اعتمدوا خطاباً مختلفاً عن خطاب العماليين: الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية غير قابل للتفاوض ـ ليس ـ فقط لأسباب تتعلق «بالأمن» كما هي الحال أيام العماليين ـ بل بسبب «الحقوق التاريخية» للشعب اليهودي!

تحت رعاية الأمم المتحدة، عُقِدَ في ٧ أيلول ١٩٨٣ مؤتمر دولي في جنيف حول فلسطين واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة التوصيات اللازمة في ١٣ كانون الأول ١٩٨٣ (القرار ٥٨/٣٨ س) ودعَت الأمين العام للأمم المتحدة، بعد استشارة مجلس الأمن، لإقامة مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط من أجل إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ـ العربي على أساس قرارات الأمم المتحدة. في ١٢ كانون الأول ١٩٨٥، أعادت الجمعية العامة تأكيدها الدعوة لإقامة مؤتمر دولي عبر قرارها

٩٦/٤٠. في ٢٣ شباط ١٩٨٧، أكّدت المجموعة الاقتصادية الأوروبية دعمها لإقامة المؤتمر الدولي بصفته الوسيلة الأنسب لحل النزاع الإسرائيلي ـ العربي. لكن الولايات المتحدة اعترضت على الدعوة واعتبرتها سابقة لأوانها. في شباط ١٩٨٧، أعلن بيريز خلال زيارته القاهرة موافقته على فكرة المؤتمر الدولي كـ«مظلة» لمفاوضات مباشرة مع البلدان العربية.

خلال حصار الجيش الإسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢، نشر بيار مانديز فرانس وهو رئيس سابق للمجلس ونعوم غولدمان الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي وفيليب كلوتزنيك الوزير السابق للتجارة، تصريحاً في جريدة الموند ضمن عددها الصادر في ٣ تموز ١٩٨٢، يتخذ شكل مبادرة سلام تدعو إلى حل إسرائيلي ـ فلسطيني يستند إلى الاعتراف المتبادل ويضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والتعايش السلمي الإسرائيلي ـ الفلسطيني. رحّبت منظمة التحرير الفلسطينية بهذه المبادرة ورفضتها الحكومة الإسرائيلية. في ٧ آب ١٩٨١ اقترح ولي العهد السعودي آنذاك الأمير فهد خطة للسلام في الشرق الأوسط تستند إلى قرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن. لم تَحْظَ هذه الخطة لدى تقديمها لأول مرّة في القمة العربية المنعقدة في فاس في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٨١، بإجماع المشاركين. قمة فاس الثانية في ٩ أيلول ١٩٨٢ وافقت عليها بعد إضافة بعض التعديلات. رفضت إسرائيل هذه الخطة بنسختيها. في تموز ١٩٨٦، دعا ملك المغرب الحسن الثاني، شمعون بيريز إلى إفران للتناقش معه في مشروع فاس. لكن المحادثات فشلت.

في مطلع ١٩٨٢، أعلن الرئيس الأميركي رونالد ريغان عن خطة سلام تستدرك اتفاقات كمب ديفيد وتنص على الاعتراف بالاستقلال الكامل للفلسطينيين في حلّ شؤونهم الخاصة لمدة خمس سنوات، وإيقاف حركة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية وغزة والحكم الذاتي لهذه الأراضي بمشاركة الأردن في نهاية فترة الخمس سنوات أي بعد إجراء مفاوضات تكرّس مبدأ «الأرض مقابل السلام» (راجع النص الكامل لهذه الخطة في الملحق).

الخيار الأردني

تعود المحاولات الهادفة لحل القضية الفلسطينية عبر الخيار الأردني إلى عام ١٩٤٨ حين فرض البريطانيون تقسيم فلسطين بين إسرائيل والأردن مطبقين على طريقتهم

قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة بإبعاد الفلسطينيين منها، فيما هذا القرار ينص على خلق دولتين: إسرائيلية وفلسطينية.

بعد حرب ١٩٦٧، إسرائيل هي التي اقترحت إشراك الأردن من أجل حل القضية الفلسطينية.

في ١٥ آذار ١٩٧٢، اقترح الملك حسين إقامة مملكة عربية متحدة تشمل الأردن والضفة الغربية ـ اقتراح رفضته منظمة التحرير الفلسطينية.

في ٢٢ حزيران ١٩٧٧، اقترح الملك حسين خطة أخرى تقوم على إقامة فدرالية، ثم كونفدرالية في عام ١٩٨٣ كتسوية وسطى بين خطة قمة فاس وخطة ريغان عام ١٩٨٢. رفضت منظمة التحرير الفلسطينية هاتين الخطتين.

في ١١ شباط ١٩٨٥، جرى توقيع اتفاق بين رئيس منظمة التحرير والملك حسين يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام والحكم الذاتي للشعب الفلسطيني في إطار كونفدرالية عربية بين دولتين: الأردن وفلسطين. يفترض بهذا الاتفاق أن يفسح المجال أمام إطلاق مبادرة مشتركة تشكل قاعدة للمفاوضات بين إسرائيل ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك. الاتفاق إذاً يذهب في اتجاه خطة الملك فهد ويشكّل موافقة ضمنية لمنظمة التحرير الفلسطينية على القرار ٢٤٢. عدة فصائل من منظمة التحرير عبّرت عن تحفظها حيال هذا الاتفاق. على أية حال، اختطاف الباخرة الإيطالية أشيل ـ لورو عام ١٩٨٥ هدف إلى نسف مبادرة السلام الأردنية ـ الفلسطينية.

لم تجرِ المفاوضات. إسرائيل ألقت المسؤولية على منظمة التحرير الفلسطينية لأنها رفضت الموافقة صراحة على القرار ٢٤٢ وأحكامه. في ١٩ شباط ١٩٨٦، أعلن الملك حسين أنه لم يعد في استطاعته متابعة التنسيق السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية. في ٧ تموز من السنة نفسها، أُقفلت مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن.

مبادرات السلام الفلسطينية

في تموز ١٩٦٧، اقترح فاروق القدومي[١٣]، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اقتراح رفضته المنظمة ذاتها وإسرائيل. واجهت إسرائيل هذا الاقتراح بأربع حجج:

- إنشاء دولة فلسطينية يعني الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني.
- الدولة الفلسطينية ستطالب بالقدس عاصمة لها.
- لن تتمكن إسرائيل من ضم الضفة الغربية متذرعة بـ «تطهير» الحدود كما تفعل حالياً:
- مخاوف إسرائيل من قيام دولة فلسطينية على حسابها.

أثناء الدورة الخامسة لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني (شباط ١٩٦٩)، اقترحت منظمة التحرير الفلسطينية على إسرائيل إقامة دولة علمانية ديموقراطية مشتركة في فلسطين. رُفِضَ هذا الاقتراح لاعتباره طوباوياً.

عام ١٩٧٤، كرّر عرفات دعوته لإقامة دولة علمانية ديموقراطية مشتركة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

مبادرة السلام الفلسطينية عام ١٩٨٨ التي أسفرت عن إعلان دولة فلسطين في الضفة الغربية وغزة إلى جانب إسرائيل، والناجمة عن تغير في استراتيجية منظمة التحرير، شكّلت انعطافاً رئيسياً في النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ـ العربي. آخذة في الاعتبار الوضع الجديد الذي خلفته الانتفاضة، اعتمدت منظمة التحرير سياسة انفتاحية واقعية. في ١٣ كانون الأول ١٩٨٨، عرض رئيس فلسطين أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في جنيف، المبادرة الفلسطينية في ثلاث نقاط:

١ ـ اجتماع اللجنة التمهيدية للمؤتمر الدولي استناداً إلى مبادرة غورباتشيف ـ ميتران في ١٩٨٦.

٢ ـ وضع الأراضي المحتلة تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة مؤقتة.

٣ ـ حل شامل بين إسرائيل وفلسطين والبلدان العربية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

في نهاية خطابه أمام الجمعية العمومية، وجّه عرفات نداءً إلى الإسرائيليين: «أطلب من قادة إسرائيل المجيء إلى هنا لتحقيق السلام (. . .) بعيداً عن تهديدات الحروب الجديدة التي لن يكون وقودها سوى أطفالنا وأطفالكم (. . .) تعالوا نصنع السلام، سلام الشجعان، بعيداً عن عنهجية القوة والسلاح والدمار، بعيداً عن الاحتلال والطغيان والذل والقتل والعذاب».

في اليوم التالي، أكّد عرفات خلال مؤتمر صحفي، أن منظمة التحرير الفلسطينية تخلّت عن الإرهاب وأنها تعترف بحق إسرائيل في الوجود وتوافق على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وهذه شروط ثلاثة تُلزم الولايات المتحدة حيال إسرائيل منذ عام ١٩٧٥، نتيجة اتفاق سري عُقد بين كيسنجر وإسرائيل خلال توقيع الاتفاق الثاني بشأن فك الاشتباك بين الجيوش المصرية والإسرائيلية في سيناء.

في ١٤ كانون الأول ١٩٨٨، أعلن جورج شولتز وزير الخارجية الأميركي آنذاك أن الولايات المتحدة عزمت على «إقامة حوار جوهري مع منظمة التحرير الفلسطينية». في ١٦ كانون الأول جرى أول لقاء أميركي - فلسطيني. هذا الحوار الذي جرى في تونس سيعلّق في حزيران ١٩٩٠ عقب محاولة إنزال لفدائيين ينتمون إلى جبهة تحرير فلسطين التابعة لأبي العباس (منظمة موالية للعراق) على شاطىء تل أبيب في أيار ١٩٩٠، كانت هذه المحاولة تهدف على أية حال إلى قطع الحوار.

قبل أربعة أشهر كان الحوار «الجوهري» قد نقل من تونس إلى القاهرة ليعود غير مباشر عبر مصر، من أجل التفاوض «في ظلّ أفضل الشروط» بشأن مشاريع السلام التي اقترحها شامير ومبارك وبايكر وتحدّتها مبادرة السلام الفلسطينية على أنها اقتراحات معاكسة.

التقدم الذي أحرزه بايكر شجّع على استئناف الحوار الأميركي الفلسطيني عبر المحاورين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، بترخيص من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس.

خطة شامير

لموازنة التأثير الإيجابي للمبادرة الفلسطينية التي قد تشكّل ضغطاً على الحكومة الإسرائيلية، قدّم شامير، رغماً عنه، في نيسان ١٩٨٩ خطة «سلام» اعتمدتها الحكومة الإسرائيلية في ١٤ أيار ١٩٨٩. يستعيد شامير في خطته العناوين الكبرى لاتفاقات كمب ديفيد مقترحاً إجراء انتخابات في عشر مقاطعات لانتخاب الأعضاء العشرة «للمجلس المستقل» المكلّف بإدارة النظام في الفترة الانتقالية للحكم الذاتي ومدته خمس سنوات. بعد ثلاث سنوات من الحكم الذاتي، يجري التفاوض بشأن الوضع النهائي. يستبعد من التصويت الفلسطينيون المقيمون خارج غزة والضفة الغربية والفلسطينيون المقيمون في القدس الشرقية.

إنشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة مستمر والإبقاء على الاحتلال أيضاً حتى يتم الدخول في الوضع النهائي.

وهكذا، فلن يجري أي تفاوض قبل إنهاء الانتفاضة.

رغم موافقته على خطة شامير، أعلن بايكر في ٢٢ أيار ١٩٨٩ أنه يعارض ضم إسرائيل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو سيطرتها الدائمة عليها كما يعارض أيضاً إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

في آب ١٩٨٩، اقترح الرئيس المصري مبارك خطة من عشرة بنود في شكل أسئلة أو استيضاحات حول خطة شامير (راجع الملحق). لكن إسرائيل رفضت على الفور وبشكل رسمي المشروع المصريّ.

خطة بايكر

في كانون الأول ١٩٨٩، قدّم جيمس بايكر خطة من خمسة بنود توفق بين بنود شامّير الخمسة وبنود مبارك العشرة:

١ - إقامة حوار بين وفد إسرائيلي وآخر فلسطيني في القاهرة.

٢ - تُكلَّف مصر لوحدها بإجراء الاستشارات بين الأطراف المعنيين.

٣ - يجب أن تستجيب لائحة أعضاء الوفد الفلسطيني لمطالب الإسرائيليين.

٤ - تشارك إسرائيل في المفاوضات استناداً إلى خطة شامير فيها الفلسطينيون أحرار في التعبير عن وجهة نظرهم بخصوص المفاوضات ومشروع الانتخابات كما جاء في خطة شامير.

٥ - يُعقد اجتماع ثلاثي في واشنطن بين وزراء الخارجية الإسرائيلي والمصري والأميركي لتوفير الشروط الملائمة من أجل سير الحوار الفلسطيني - الإسرائيلي في القاهرة بشكل جيد.

في ٩ آذار ١٩٩٠، أعلن تكتل ليكود، في ردّ على خطة بايكر، أنه لن يوافق عليها إلا جزئياً وأنه يقبل بإقامة محادثات مع الفلسطينيين شرط أن يُستبعد منها فلسطينيو القدس الشرقية وألا تتدخل فيها منظمة التحرير الفلسطينية. بالمقابل، أعلن شمعون

بيريز بأنه يوافق على خطة بايكر كما هي. بالرهان الذي تنطوي عليه هذه الخطة أحدث انقساماً في حكومة الائتلاف الوطني الإسرائيلية (ليكود ـ حزب العمال).

في ١١ حزيران ١٩٩٠، شكَّل شامير حكومة جديدة مع اليمين القومي والديني المتطرف. وطرح شروطاً جديدة للمناقشات مع الفلسطينيين في القاهرة:

١ ـ على الفلسطينيين أن يقبلوا أن تقتصر المفاوضات على الحكم الذاتي كما نصَّت عليه اتفاقات كمب ديفيد.

٢ ـ على البلدان العربية أن تقوم ببادرة تجاه إسرائيل قبل أن توافق هذه الأخيرة على التفاوض مع الفلسطينيين.

٣ ـ البحث في العلاقات الإسرائيلية ـ العربية يجب أن يسبق المناقشات حول القضية الفلسطينية.

أبدى بايكر انزعاجه من سوء النية هذه وردَّ على الشروط الإسرائيلية الجديدة أمام اللجنة المختلطة لوزارة الخارجية في الكونغرس الأميركي في ١٣ حزيران ١٩٩٠ قائلاً: «رقم هاتفنا هو: ١ ـ ٢٠٢ ـ ٤٥٦ ١٤ ١٤. حين تصيرون جديين بخصوص السلام، اتصلوا بنا».

في رسالة وجّهها شامير إلى الرئيس بوش في ٢٧ حزيران ١٩٩٠، أكَّد من جديد على مواقفه بشأن الاستمرار في إنشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة ومعارضته مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية أو المبعدين الفلسطينيين أو سكان القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني المحتمل. من جهة أخرى، أقسم شامير اليمين أمام زعماء ليكود متعهداً بأنه لن يعطي العرب شبراً واحداً من الأراضي حتى ولو دامت المفاوضات عشر سنوات.

ردُّ بايكر على تصلب الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة فهمه الفلسطينيون على أنه تنصل للولايات المتحدة من المساعي الكفيلة بإيجاد حل للقضية الفلسطينية كما حصل مع الإدارات الأميركية السابقة.

على الصعيد الداخلي، تنامي قمع الانتفاضة والتهديد بنقل السكان الفلسطينيين إلى الأردن من جهة، والوفود الكثيف لليهود السوفيات للإقامة في الضفة الغربية المحتلة من جهة أخرى، كل هذه الأمور عزَّزت لدى بعض المسؤولين الفلسطينيين

شعورهم بأن مبادرة السلام الفلسطينية قد أخفقت وأن خيار الصراع المسلَّح يجب أن يؤخذ في الاعتبار أكثر من أي وقت مضى.

هذا الوضع جاء لينضاف إلى تهديدات الحرب التي بدأت تحوم فوق الخليج في صيف ١٩٩٠، عقب تصريحات صدام حسين في القمة العربية المنعقدة في بغداد من ٢٨ إلى ٣٠ أيار ١٩٩٠، يكشف فيها عن التهديدات الاقتصادية التي توجهها الكويت، حسب قوله، إلى العراق، ويدعو البلدان العربية للعودة إلى الخيار العسكري ضد إسرائيل لتحرير مدينة القدس الشريف. وجد المسؤولون الفلسطينيون أنفسهم رغماً عنهم أمام وضع متفجر يحد من حرية تحركهم ولا يتيح لهم أي مخرج للتفلت من شباكه.

في ٢ آب ١٩٩٠، احتلت العراق الكويت. في ١٠ آب، عُقدت قمة عربية استثنائية في القاهرة. قدّم ياسر عرفات خطة سلمية لحل هذه الأزمة تتضمن ثلاث نقاط هدفها خلق لجنة مساعٍ حميدة مؤلفة من رؤساء الدول العربية الخمس لضمان انسحاب العراق من الكويت وحل الخلافات بين البلدين بشكل سلميّ. أخفقت هذه الخطة بسبب اعتراض غالبية الدول العربية التي أدانت العراق مطالبة بالتدخل الخارجي.

امتنعت منظمة التحرير الفلسطينية عن التصويت على هذا القرار كتعبير عن معارضتها لكل لجوء إلى القوات الأجنبية في المنطقة بهدف حل النزاعات بين الدول العربية. أسيء تفسير هذا الموقف عمداً واعتبر موافقةً لمنظمة التحرير الفلسطينية على احتلال الكويت، فيما هو في الواقع ردّة فعل طبيعية لشعب عانى هو نفسه احتلالاً مصحوباً بقمع وحشي(١٤). إن رفض الفلسطينيين المشاركة في القوات المتحالفة ضد العراق أو دعمها خلق شقّاً بين منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان المشاركة في هذا الحلف المدعوم من إسرائيل. بعد هزيمة صدّام، اصطدمت منظمة التحرير بالعدائية حيالها في المنطقة، مما شكّل بالنسبة لها عقبة في استئناف الجهود الرامية إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية(١٥).

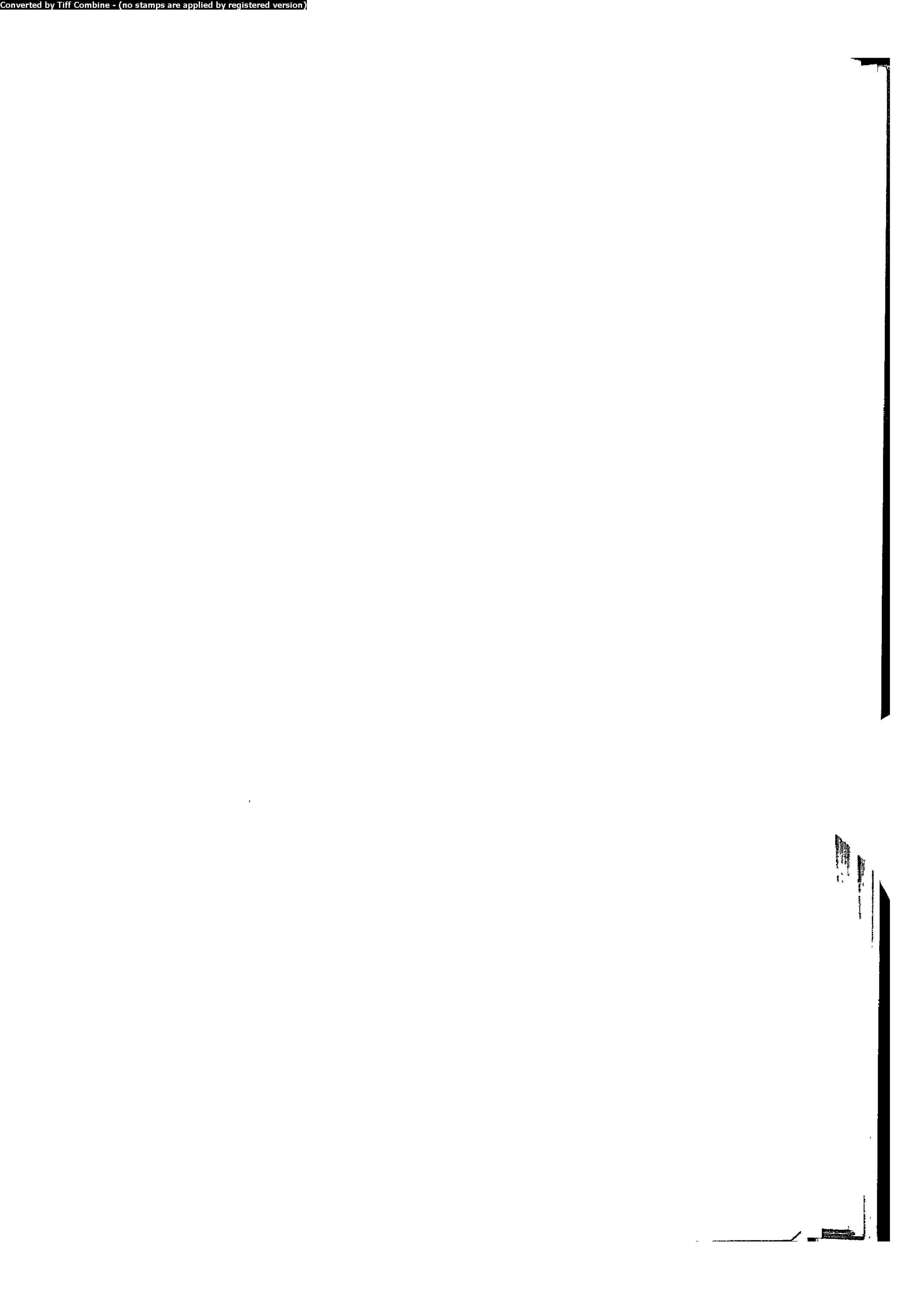
عدد رمسس(*) لعام ١٩٩٢ يتهم منظمة التحرير بوقوفها إلى جانب العراق: «إن

(*) تقرير عالمي سنوي عن النظام الاقتصادي والاستراتيجيات، يصدر عن IERI, Dunod .Paris

قيادة منظمة التحرير الفلسطينية باختيارها الوقوف إلى جانب العراق، أي إلى جانب الدولة العربية التي أحيت الخيار العسكري ضد إسرائيل، أوحت بهذه الطريقة أنها تتنكر لاستراتيجيتها السلمية. إن فقدان صدقية منظمة التحرير، نتيجة هذا الموقف، في نظر الدول الغربية وعدد من البلدان العربية يُلحق عميق الأذى بها، مما يدفع القيادة الفلسطينية أن تضع في واجهة اهتماماتها إصلاح صورتها واسترجاع موقعها الدبلوماسي الدولي السابق»[١٦].

حرب الخليج، إذا كانت قد حطّمت توازن القوى في المنطقة فقد أظهرت مع ذلك ضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية التي يمكنها على المدى البعيد أن تؤدي إلى نزاع جديد.

الإدارة الأميركية وقد وعت هذه الضرورة، قررت استكمال مساعيها الهادفة إلى تسريع العملية السياسية التي قُطعت مراراً لكن في سياق مختلف تماماً.



الفصل الثاني

المبادرة الأميركية

واعياً للدور الجديد الحاسم والمطلق للولايات المتحدة في الشرق الأوسط عقب حرب الخليج، لم يتوان جورج بوش عن شرح الطريقة التي تنوي من خلالها إدارته حل المسائل المتعلقة بالأمن في هذه المنطقة والنزاع الإسرائيلي ـ العربي، على نحو يتلافى معه أن يتحول هذا الاستئثار بالقضية إلى عبء. اعتبر الرئيس بوش الذي يؤمن بنوع من «السلام العالمي» أي «الأميركي» أن المشاريع الأميركية في الشرق الأوسط تدخل في إطار تحقيق نظام عالمي جديد غامض وغير واضح المعالم في الواقع.

في ٦ آذار ١٩٩١، أعلن أمام الكونغرس عن مبادرة سلام للشرق الأوسط مؤكّداً بحزم: «آن الأوان لإنهاء النزاع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الانسحاب مقابل السلام (. . .) الذي ينبغي أن يوفّر الأمن والاعتراف بإسرائيل واحترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين»[1]. مستخلصاً العِبَر من حرب الخليج، صرّح الرئيس بوش بأن الجغرافيا في التاريخ المعاصر لم تعد تمثل ضمانة للأمن وأن الأمن لا يُوفّر فقط عن طريق القوة العسكرية. وأوكل إلى وزير خارجيته جيمس بايكر دراسة الملف الإسرائيلي ـ العربي قبل كل شيء والعمل لتنفيذ المبادرة الأميركية الهادفة إلى إرساء السلام في الشرق الأوسط.

بعد يومين من هذا الخطاب، باشر جيمس بايكر أول جولة له إلى الشرق الأوسط. في ١٢ آذار ١٩٩١، التقى عشر شخصيات فلسطينية من الأراضي المحتلة في مقر القنصلية العامة للولايات المتحدة في القدس. رخّصت منظمة التحرير الفلسطينية لهذا اللقاء الذي يجمع لأول مرة وفداً فلسطينياً بمسؤول أميركي رفيع المستوى.

في ٨ نيسان ١٩٩١، باشر جيمس بايكر جولته الثانية إلى الشرق الأوسط. استطاع

أن يحصل خلالها على موافقة إسرائيل على إقامة مؤتمر إقليمي، مزوّدة بسلسلة من الشروط والضمانات. حسب مصادر الإذاعة الإسرائيلية، كان شامير ينوي أن يعرض على حكومته في ١١ نيسان ١٩٩١ اتفاقاً من تسع نقاط بين إسرائيل والولايات المتحدة في نهاية هذه الجولة الثانية لبايكر. النقاط التي وضعها شامير، حسب الإذاعة، هي:

١ - يوافق البلدان على إقامة مؤتمر عالمي برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، من شأنه أن يؤدي إلى مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والبلدان العربية.

٢ - يسلّم البلدان بأن الهدف النهائي لعملية السلام لا يقوم على خلق دولة فلسطينية.

٣ - يجب أن تكون الشخصيات الفلسطينية المشاركة في الوفد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، مختارة بموافقة إسرائيل.

٤ - ألّا تطلب الولايات المتحدة مشاركة فلسطينيي القدس الشرقية (التي ضمّتها إسرائيل عام ١٩٨٠) ولا الفلسطينيين الذين أبعدتهم إسرائيل في الماضي، في الوفد.

٥ - ترفض إسرائيل أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٦ - يوافق البلدان على أنه لا يوجد تفسير واحد للقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وتعترف الولايات المتحدة بحق إسرائيل في أن يكون لها تفسيرها الخاص (النسخة الإنكليزية تتحدث عن انسحاب إسرائيلي من أراضٍ محتلة، فيما النسخة الفرنسية تتحدث عن انسحاب من الأراضي المحتلة).

٧ - يشكل القرار ٢٤٢ موضوع التفاوض بين إسرائيل ومحاوريها في المرحلة الأخيرة من مسار المفاوضات.

٨ - تتناول المرحلة الأولى من المفاوضات نظام الحكم الذاتي في الضفة الغربية، وقطاع غزة. بعد ثلاث سنوات من هذا النظام، تبدأ مفاوضات حول الوضع النهائي لهاتين المنطقتين.

٩ - على الاتحاد السوفياتي أن يعيد علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل (المقطوعة منذ العام ١٩٦٧) وأن يوافق على مبادىء عملية السلام ليكون شريكاً أساسياً في المؤتمر الإقليمي[٢].

هذه الشروط التي تشكّل شرطاً أولياً تتوقف عليه إقامة مؤتمر السلام تذكّر بالشروط التي طرحتها إسرائيل على كيسنجر مقابل الانسحاب من سيناء.

في ١٤ نيسان ١٩٩١، رفض ياسر عرفات الدعوة إلى مؤتمر إقليمي خشية أن تتجنب مثل هذه الصيغة، في وضع يميل فيه ميزان القوى لصالح إسرائيل، حل القضية الفلسطينية. بالمقابل، أكّد من جديد موافقته على إقامة مؤتمر دولي.

خلال جولة جيمس بايكر الخامسة إلى الشرق الأوسط من ١٨ إلى ٢٢ تموز ١٩٩١، اقترح الرئيس مبارك وقف القطيعة الاقتصادية العربية لإسرائيل في مقابل تجميدها مشاريع الاستيطان اليهودية في الأراضي المحتلة، وهذا طلب اقترحته سابقاً مجموعة السبع خلال قمة لندن. رفضت إسرائيل هذا الاقتراح. وهكذا، فإن «إجراءات بناء الثقة» التي طمحت إليها واشنطن لتحسين الأجواء لم تلقَ تشجيعاً في إسرائيل.

في ٣١ تموز ١٩٩١ وفي ختام القمة الأميركية ـ السوفياتية في موسكو، أصدر الرئيسان بوش وغورباتشيف نشرة مشتركة حدّدا بها شهر تشرين الأول موعداً لإقامة مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في مكان يجري اختياره لاحقاً. وجاء في هذه النشرة:

«الرئيس بوش والرئيس غورباتشيف يؤكدان من جديد على التزامهما المتبادل بإقامة سلام وصلح حقيقيين بين الدول العربية وإسرائيل والفلسطينيين. كما أنهما يعتقدان أن هنالك فرصة تاريخية الآن لإطلاق مسيرة يمكن أن تؤدي إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ولديهما قناعة حازمة بأنه يجب عدم تفويت هذه الفرصة التاريخية.

«الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تعترفان بأن السلام لا يمكن فرضه ولا ينتج إلا من خلال مفاوضات مباشرة بين الفرقاء. لذا، تلتزمان ببذل أقصى جهودهما لضمان عملية السلام واستكمالها. في هذا الإطار، ستجهد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لرعاية هذه المسيرة والدعوة لإقامة مؤتمر سلام في تشرين الأول هدفه المباشرة في مفاوضات ثنائية ومتعددة الطرف. وسيتابع في هذه الأثناء، وزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر ونظيره السوفياتي ألكسندر بسمرتنيخ العمل مع أطراف النزاع تحضيراً للمؤتمر»[٣].

في اليوم التالي، باشر جيمس بايكر جولته السادسة إلى الشرق الأوسط.

أثارت هذه النشرة ارتياح إسرائيل فقبلتها. والفلسطينيون المهتمون بعدم عرقلة المبادرة الأميركية، أعطوا بدورهم موافقتهم المبدئية مرفوقة مع ذلك بعدة شروط وضمانات.

لم يسلّم وزير الخارجية الأميركي الأطراف المعنيين «رسائل التأكيدات» إلا في جولته السابعة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول ١٩٩٢. في هذه الرسائل، تتعهد الولايات المتحدة مع كل فريق على حدة وبشكل لا يُخلّ بفرص إقامة المؤتمر ودون تناقض بين الضمانات المعطاة لكلٍّ من الفرقاء. وهكذا التزمت أميركا مبدأ الامتناع عن إعطاء التزامات متناقضة أو خلق وضع قد يؤدي إلى رفض أحد الأطراف المشاركة في مؤتمر السلام.

في رسالة التأكيدات التي سُلّمت إلى إسرائيل، تلتزم واشنطن عدم تأييدها قيام دولة فلسطينية، لكنها تؤكد في الوقت نفسه معارضتها الإبقاء على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان. وأكّدت من جهة أخرى معارضتها تقسيم مدينة القدس معتبرة أن الوضع النهائي لهذه المدينة سيحدد في مرحلة لاحقة من المفاوضات. وأخيراً، وافقت الولايات المتحدة على أن هنالك عدة تفسيرات للقرار ٢٤٢*، مما يسمح لإسرائيل بتقديم تفسيرها الخاص خلال المفاوضات.

في «رسالة التأكيدات» للفلسطينيين، جدّدت الإدارة الأميركية التأكيد على موقفها الذي حدده الرئيس بوش في خطابه في ٦ آذار وفي خطة بايكر، بشأن «الحكم الذاتي المؤقت» مع صلاحيات محددة نصت عليها اتفاقات كمب ديفيد (راجع الملحق). من جهة أخرى، تؤكد الرسالة على حق الفلسطينيين في اختيار أعضاء وفدهم ومعالجة كل

(*) تستند إسرائيل إلى النسخة الإنكليزية (الانسحاب من أراضٍ محتلة). كما تدعي تطبيقها القرار ٢٤٢ بانسحابها من سيناء، معتبرةً أنها انسحبت من «٩٠٪ من الأراضي المحتلة». من خلال هذا التصرف الوقح، سعت إسرائيل إلى خداع الرأي العام، لأن القرار ٢٤٢ يتحدث عن أراضٍ واضحة تنتمي إلى ثلاثة بلدان عربية (فلسطين ومصر وسوريا). من جهة أخرى، إن ٩٠٪ من الأراضي التي حررتها إسرائيل تتألف من الصحراء التي هي نفسها أرض مصرية. الضفة العربية وغزة والجولان هي، في نظر إسرائيل، أراضٍ متنازع عليها وليست محتلة وتشكّل بالتالي موضوع تفاوض حسب هذا التفسير المحير.

بالنسبة للبلدان العربية، القرار ٢٤٢ يطالب بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة من دون مفاوضات حسب ما ورد في النص ذاته للقرار. بالمقابل، القرار ٣٣٨ يشير إلى كلمة «مفاوضات».

القضايا المتعلقة بهم خلال المؤتمر. الرسالة لا تتعرض إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ولا إلى مسألة إيقاف المستوطنات الإسرائيلية خلال الفترة المؤقتة ولا إلى ما سيكونه الوضع النهائي المقبل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في رسالة التأكيدات لسوريا، تذكّر واشنطن بأن الولايات المتحدة تعارض ضم إسرائيل للجولان في ١٩٨١.

أما في رسالة التأكيدات للأردن، فتوضح واشنطن أن المؤتمر سيجري على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يطلبان إلى إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

في رسائل التأكيدات، أوضحت الإدارة الأميركية موقفها حول المسائل التي تهم كل طرف. جميع تعهداتها تعكس سياستها الشرق أوسطية.

التصلب الإسرائيلي

بعد ثمانية أشهر من المحاولات المتعثرة لحل مسائل إجرائية، لم ينجح وزير الخارجية الأميركي في تغيير جدي للموقف الإسرائيلي لما قبل حرب الخليج. هذا الموقف الذي كشف عنه بايكر في ١٣ حزيران ١٩٩٠ واصفاً الإسرائيليين بأنهم «ليسوا جديين»، أصبح بالنسبة له نقطة الانطلاق «الجدية» للمفاوضات!

ومع ذلك، فإن التصلب الإسرائيلي كما سلّم به بايكر يتعارض مع موقف الغالبية الإسرائيلية التي أبدت استعدادها، بفضل الانتفاضة، للقبول بتسوية إقليمية في مقابل السلام. ثم إنّ استطلاعات الرأي التي نشرت نتائجها الصحف الإسرائيلية، تظهر ذلك[٤].

إن الموقف المتصلب للحكومة الإسرائيلية يعكس قبل كل شيء الإيديولوجيا التعديلية لحزب الليكود، أي الأنانية القومية التي لا تأبه للعذابات البشرية التي تسببها. هذه القومية المتعنتة عزّزها وجود اليمين القومي والديني المتطرف داخل حكومة الائتلاف الإسرائيلية. هذا اليمين الذي ينادي بوضوح كبير في برامجه السياسية بتهجير جميع الفلسطينيين دون قيد أو شرط من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وحتى من إسرائيل كلها باتجاه البلدان العربية أو الغرب! كما يعكس هذا التصلب تكتيكاً يهدف إلى كسب الوقت بغية دمج اليهود السوفيات وقلب المعطيات

الديموغرافية في الأراضي المحتلة لخلق وضع غير قابل للارتداد عبر الممارسة الإسرائيلية للأمر الواقع التي تنتهجها الحركة الصهيونية منذ قيام أول مستوطنة يهودية في نهاية القرن الماضي على أرض فلسطين. أما الهدف الآخر لهذا التصلب فيقوم على تقديم الحد الأدنى من التنازلات خلال المفاوضات في مؤتمر السلام.

بالنسبة لحكومة شامير، مؤتمر السلام هو «كمب ديفيد مكرّر» هدفه تطبيع علاقاتها مع العالم العربي. في ٧ تشرين الأول ١٩٩١، اقترح شامير أمام الكنيست شروطاً إسرائيلية أربعة لكي تشارك حكومته في المؤتمر:

١ - يجب على الوفد الفلسطيني أن يندمج في الوفد الأردني وأن «ترضى» إسرائيل مسبقاً على أعضائه، أي ألا يكونوا منتمين إلى منظمة التحرير الفلسطينية أو من سكان القدس الشرقية أو مندوبين عن الفلسطينيين في الشتات. وتهدّد إسرائيل بالانسحاب من المؤتمر إذا كان أعضاء الوفد مختارين من قبل منظمة التحرير الفلسطينية أو إذا كانوا ينتسبون إليها.

رفض الفلسطينيون هذا الأمر المفروض بموجب المبدأ القائل بأنه لا نختار أخصامنا، ولأنه يجب أن تعترف إسرائيل بوجود الشعب الفلسطيني.

٢ - لا لتقرير الشعب الفلسطيني لمصيره ولا للدولة الفلسطينية المستقلة ولا لحل نهائي لوضع القدس!

٣ - لن يكون لعرّابي المؤتمر سلطة على مجرى المفاوضات.

في الحقيقة، تسعى إسرائيل من خلال هذا الشرط أن تجري مع العرب مفاوضات مباشرة منفردة لأن ميزان القوى لصالحها، وذلك في محاولة منها للتفلت من قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي ومن ضغط أميركي محتمل. إن البلدان العربية الواعية لضعفها، ترفض فكرة الأمر المفروض الإسرائيلي وتطالب بتدخل وسيط في حال وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود. ثمّ إنّ اللجوء إلى الوسيط الأميركي يمثل بالنسبة لها عاملاً مهماً لإبطال التفوق العسكري الإسرائيلي.

٤ - إن مؤتمر السلام يجب أن يكون «مظلة» تسمح بإجراء المفاوضات المباشرة الثنائية والمنفردة في إطار «صيغة رودس» توصلاً إلى اتفاقات سلام تستند إلى

الحكم الذاتي للسكان وليس للأراضي بموجب اتفاقات كمب ديفيد، التي تتعامل مع الفلسطينيين بصفتهم أقلية وليس بصفتهم شعباً، وعلى أساس التفسير الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢.

أعلن شامير أيضاً تأييده لاجتماعات إقليمية ومتعددة الطرف لمناقشة المصالح المشتركة: المياه والبيئة واللاجئين والتنمية الاقتصادية، إلخ.

باختصار، يقترح شامير عبر هذه الشروط إقامة «سلام عبراني في المنطقة»: إسرائيل تمنح السلام للعرب، وبالمقابل يتخلى لها العرب عن الأراضي المحتلة!

الأهداف العربية ـ الفلسطينية

كانت خطة فاس ١٩٨٢ (راجع الملحق) تمثل مرجعاً مشتركاً للدول العربية في سياستها المتعلقة بالقضية الفلسطينية وموقفها تجاه إسرائيل.

إن حرب الخليج أضرّت عميقاً بالتطور المتماسك والثابت لهذه السياسة. فعجز العالم العربي عن حل النزاع العراقي ـ الكويتي ـ الذي هو في الأصل عربي بحت ـ ومطالبة بعض البلدان العربية بحماة أجانب لحلّ هذا النزاع، أسفرا عن نتائج سلبية خطيرة: فقدان المشرق العربي استقلاله السياسي وتعاظم الدور الأميركي. فالولايات المتحدة أصبحت منذ ذلك الوقت المحرّكة الكبرى للُعبة الشرق أوسطية والنزاع الإسرائيلي ـ العربي ـ الفلسطيني.

العالم العربي أخذ هذه العوامل والتغيرات العالمية في الاعتبار وقَبِل الدخول في عملية السلام التي اقترحها الأميركيون، أما الشعوب العربية فتشارك كمتفرجة سلبية في هذه العملية التي تنطوي على رهان كبير وتحدّد نتائجها في مستقبل قريب، إما تطور هذه الشعوب الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي وإما حالة لاستقرار سياسي خطيرة تسمح لنا بعض الدلائل استشفافها منذ الآن.

نجح جيمس بايكر، خلال جولاته المتعددة إلى الشرق الأوسط، في إقناع الدول العربية بالموافقة على مؤتمر التسوية الذي ينادي به بدل مطالبتهم بمؤتمر دولي يكون برعاية الدول الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي وحيث تشارك منظمة التحرير بصفة شريك كامل.

على أية حال، وبالرغم من التنازلات التي قدمتها الدول العربية دون مقابـل، فإن موقفها يبقى ثابتاً بشأن النقاط التالية:

- انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عند انتهاء المفـاوضات عـلى أساس قـراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.
- إيقاف أو تجميد المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة.
- إعطاء الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني المتمثلة في خلق دولة فلسطينية مستقلة.

في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩١، في دمشق، قررت البلدان العربية المجاورة لإسرائيل ومنظمة التحـرير الفلسـطينية والعـربية السعـودية (كممثّلة لمجلس التعـاون الخليجي) والمغـرب (ممثّلاً لاتحـاد المغرب العـربي) أن تنسق بانتـظام فيما بينهـا خلال المفـاوضات الثنائية والمتعددة الطرف من أجل اعتماد موقف مشترك تناسباً مع تقدم المفاوضات مـع إسرائيل. وأنشأت في هذا الهدف لجنة للتنسيق.

جدّد الأردن التأكيد على سياسته المتبعة منذ ٣١ تموز ١٩٨٨ حيال الفلسطينيين، إذ يعتبر فك اشتباكه مع الضفة الغربية نهائياً وغير قابل للارتداد، ويتعهد بألا يقوم بشيء تجاه فلسطين من دون الموافقة المسبقة لمنظمة التحرير الفلسطينية. أما بخصوص الوفـد المشترك الأردني ـ الفلسطيني، فيعتبر الأردن أن الخيار يعود إلى الفلسطينيين في الذهاب منفردين إلى التفاوض مع إسرائيل أو مندمجين في وفـد مشترك، كـما أن اختيار أعضـاء الوفد الفلسطيني نابع فقط من سلطة منظمة التحرير الفلسطينية.

رفضت سـوريا تقـديم تنازلات حـول المضمـون لكنهـا قبلت الامتثـال بخصـوص الشكـل: تخلّت عن فكرة إقـامة مؤتمـر دولي برعـاية الأمم المتحـدة وتشكيل وفـد عربي مشترك، لتقبل بمبدأ إقامة مفاوضات ثنائية مباشرة ومنفصلة تنادي بها إسرائيل.

سياسة الحد الأدنى الفلسطينية

منذ انطلاقتها في أول كانون الثاني عام ١٩٦٥ ودمجها في منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٦٨، لم تعرف المقاومة الفلسطينية الانتصارات قـط، بل تلقت إخفاقات عدة بعضها كـان خطيـراً. فبعض الزعـماء أو الفصائـل ارتكبوا أخـطاء وتجاوزات (في لبنان والأردن خاصـة) وقامـوا باعتـداءات في غير مكـان. لكن الرد عـلى الاعتداءات

والتجاوزات والأخطاء كان في كل مرة غير متناسب مع العملية المنفذة: مجزرة مقابل الاعتداء وقصف صاروخي رداً على تراشق بالرصاص ورصاصة مقابل حجارة وعقوبة مقابل موقف. إجراءات الانتقام غير المتناسبة خلقت سياسة تتعمد الإمساك بكل ذريعة للوصول إلى أهداف أخرى وليس لمعاقبة العملية المنفذة. ذلك أن الكثير من مصالح الدول لا يتوافق مع وجود دولة فلسطينية مستقلة.

فلسطين، الأرض المقدسة، ضحية مزدوجة للعوامل الجيو - إيديولوجية. فهي تقع عند مفترق «الطرق السيئة» ومجاورة لشعوب صغيرة تطمح من خلال إيديولوجيات ماضوية ووطانية إلى إقامة دول كبيرة على الأرض الفلسطينية: إسرائيل الكبرى (وفق أسطورة سليمان) والأردن الكبير (وفق إيديولوجية «بلاد الشام» التي نادت بها الثورة العربية للحسين شريف مكة) وسوريا الكبرى (حسب إيديولوجية الحزب القومي السوري لأنطون سعادة الذي يستلهم الراهب لامنس). قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الواعية لهذا المزج بين الأساطير والواقع في الشرق الأوسط، اعتمدت سياسة ملتبسة يسميها عرفات «لا - أم» أي لا ونعم في الوقت نفسه أو لا هذه ولا تلك!

هذه اللعبة المشدودة مع البلدان العربية لم تنجح دائماً مع الفلسطينيين لأنهم أرادوا في الوقت نفسه أن يؤكدوا رغبتهم في الاستقلال ويراعوا الأنظمة الأخرى. إن الفشل الكبير لهذه السياسة تجسّد في ١٠ آب ١٩٩١ خلال القمة العربية المنعقدة في القاهرة حول أزمة الخليج، حين طلبت بعض الأنظمة العربية من الفلسطينيين توضيح موقفهم وتحديد فريقهم. لكن الفلسطينيين الذين يؤمنون بفضيلة الوساطة انتهى بهم الأمر إلى إغضاب طرفي النزاع. فمن جهة، رفضت منظمة التحرير الفلسطينية الانضمام إلى المعسكر العراقي ونبذت المطالب العراقية الثلاثة المتعلقة بتشكيل ميليشيا فلسطينية في الكويت وفتح جبهة في جنوب لبنان ضد إسرائيل وتنظيم اعتداءات على مصالح القوات الحليفة في العالم. ومن جهة أخرى، رفضت منظمة التحرير الفلسطينية الالتحاق بمعسكر الدول المتحالفة بسبب عدائها للتدخل الأجنبي في الشؤون العربية ولاعتبارات تتعلق بالسياسة الداخلية.

القوات المتحالفة التي تعتبر كل الذين لا ينتمون إلى معسكرها كأعداء لها، عاقبت منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني. ففي الكويت جرى التنكيل

بالفلسطينيين، وجمّدت بلدان الخليج علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية وجرّد الغرب منظمة التحرير الفلسطينية من أهليتها.

وهكذا فرض منطق «الغلبة للأقوى» نفسه.

إذا كانت حرب الخليج قد أضعفت منظمة التحرير لكنها حافظت على دورها وظلّت روح المقاومة الفلسطينية، لا بل ازدادت قوة.

إن قيادة منظمة التحرير استخلصت العِبَر من حرب الخليج وراعت التغيرات العميقة التي جعلت الولايات المتحدة الدولة العظمى في نهاية القرن العشرين، فقررت تغيير سياستها القائمة على «الالتباس الخاسر». وقد أخذت منظمة التحرير في الاعتبار خطاب الرئيس بوش الذي ألقاه في ٦ آذار ١٩٩١ وتبعته جولات بايكر إلى المنطقة من أجل إيجاد حل سلمي في الشرق الأوسط، فقررت عدم تفويت الفرصة.

وفي دعم منها للجهود الأميركية، دعَتْ المنظمة إلى اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر من ٢٣ إلى ٢٨ أيلول ١٩٩١. اعتمد المجلس في نهاية دورته العشرين بياناً سياسياً يحدّد فيه المبادىء الواجب احترامها والأهداف المقصودة. وأعطى توكيلاً إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تاركاً لها حرية التصرف لتحديد الأعضاء المشاركين في مؤتمر السلام، علماً أن القرار النهائي يعود إلى المجلس المركزي وهو هيئة وسطى بين المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (راجع الدراسة القانونية). للمرة الأولى ومنذ تأسيس منظمة التحرير عام ١٩٦٤، اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني قراره عن طريق التصويت وليس عن طريق الإجماع. وكانت النتيجة: موافقة ٢٥٦ صوتاً ومعارضة ٦٨ وامتناع ١٢. وقد قاطع تنظيمان فلسطينيان هذه الدورة: الحركة الإسلامية «حماس» و«جبهة الإنقاذ» الموالية لسوريا وأعلنتا رفضهما لكل تسوية ولكل تنازل.

في بيانه يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على المبادىء والأهداف التالية:

- يُعقد المؤتمر على أساس قراري منظمة الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ أي استناداً إلى مبدأ الأرض مقابل السلام.
- الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وخاصة الحق في تقرير المصير والاستقلال والسيادة.

- حق اللاجئين في العودة.
- تعهد إسرائيل بالانسحاب من القدس الشرقية.
- إيقاف إنشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة فوراً وتحديداً في القدس الشرقية.
- تدمير المستوطنات اليهودية المشيدة بطريقة غير شرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- تعيين منظمة التحرير لمثلين فلسطينيين في مؤتمر السلام من دون تدخل خارجي، مع السماح لهؤلاء الممثلين بالرجوع إلى منظمة التحرير الفلسطينية.
- ضمان الصلات بين مختلف المراحل باتجاه حل نهائي، يقوم على السيادة الفلسطينية، خلال المرحلة الانتقالية، على الأرض والمياه والإدارة الذاتية للشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

في هذا البيان السياسي توافق منظمة التحرير لأول مرة على مبدأ تشكيل وفد أردني ـ فلسطيني مشترك شرط أن يكون الوفد الفلسطيني على قدم المساواة مع الوفد الأردني وأن يتلقى دعوة منفصلة كما الفرقاء الآخرون، وترفض من جهة أخرى كل اتفاق منفرد.

في ليل ١٧ ـ ١٨ تشرين الأول ١٩٩١، أعطى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية موافقته على إرسال وفد أردني ـ فلسطيني مشترك إلى مؤتمر السلام تاركاً للجنة التنفيذية مهمة تشكيل الوفد الفلسطيني لهذا المؤتمر. اعتُمد هذا القرار عن طريق التصويت أيضاً وعارضته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة جورج حبش والجبهة الديمقراطية التابعة لنايف حواتمه وجبهة التحرير العربية الموالية للعراق.

في ١٩ تشرين الأول ١٩٩١، افتتح في طهران مؤتمر دولي لدعم الثورة الإسلامية في فلسطين. أدان المؤتمر مؤتمر مدريد مسبقاً. وردَّ عرفات آخذاً على إيران تدخلها في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

إن قبول منظمة التحرير بمبدأ الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية وبمنح فلسطينيي الأراضي المحتلة الدور الأول في مفاوضات مدريد يمثّلان تنازلين جديدين دون مقابل من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، سعياً منها لنزع الحواجز أمام إقامة مؤتمر

السلام. اختارت من «الداخل» أربعة عشر مندوباً رسمياً وأربعة احتياطيين برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي في غزة. بالإضافة إلى هذا الوفد الرسمي المؤهل لمفاوضة الإسرائيليين وفدان آخران، كانا عرضة لفيتو الإسرائيليين، يضمّان سياسيين وخبراء يقدمون المشورة للوفد الرسمي في تونس. الأمر يتعلق بلجنة المستشارين التي ترأسها فيصل الحسيني من القدس الشرقية، والناطقة باسمها حنان عشراوي، وبوفد ثانٍ غير رسمي برئاسة نبيل شعث مستشار عرفات. كان هناك خط هاتفي مباشر يصل الرئيس عرفات بالوفود الفلسطينية الموجودة في مدريد. وهكذا، لم يغب عرفات عملياً عن مدريد إلا جسدياً.

الفلسطينيون، باعتمادهم سياسة الشروط الدنيا، يأملون أن تعود عليهم بالنتائج المرجوة. إن ما يطالبون به بإلحاح مقابل تنازلاتهم - أي القبول بالحكم الذاتي كمرحلة انتقالية - يتمثل في إيقاف المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة وبتجنب أن يكون الوقت الذي ستتطلبه المفاوضات وفترة الحكم الذاتي لصالح إسرائيل فتُمعن في تهويد الأراضي الفلسطينية المحتلة وتفرغ بذلك النتائج المحتملة للمفاوضات من مضمونها الأساسي. إن استمرار المشاركة الفلسطينية في المفاوضات الثنائية مرهون إلى حد كبير بإبطال عامل الوقت هذا.

الدور الحاسم لبايكر

الأوضاع الدولية المستجدة وحزم بوش واعتدال الفلسطينيين وعناد بايكر، كل هذه الأمور شروط أساسية لكن ليست كافية لإطلاق العملية الهادفة إلى إحلال السلام والتعايش السلمي والتعاون مكان الحرب والخصومات والآلام في هذه المنطقة من العالم.

لمواجهة هذا الوضع المعقد الذي يستمر منذ نصف قرن، أدخل بايكر نهجاً جديداً في الشرق الأوسط مختلفاً عن نهج سياسة «الخطوة خطوة» لكيسنجر وعن كمب ديفيد كارتر. مستنداً إلى سياسة «الالتباس البنّاء» الأميركية، نجح بايكر، مع كثير من اللباقة، في الالتفاف حول العوائق محيلاً النزاع إلى قضية من مستوى إجرائي: كل القضايا الأساسية سوف تُناقش خلال المؤتمر. الجولات الثماني الإقليمية لبايكر في ظرف ثمانية أشهر تناولت بشكل أساسي المساومات المتعلقة بالشكليات والقضايا الإجرائية للمؤتمر. وفي كل مرة يصل فيها بايكر إلى إسرائيل، كانت «تستقبله»

مستوطنات جديدة، مما دعاه للاستنتاج في ٢٢ أيـار ١٩٩١ أن ٣٥٪ فقط من الأراضي المحتلة أفلتت من الاستملاك الإسرائيلي، وأنه «لا يوجد عائق في وجه السلم أكبر من الاستيطان الذي لا يستمر فقط دون إبطاء وإنما على وتيرة متسارعة»(٥).

ردَّ الفلسطينيون على تسريع حركة المستوطنات قائلين: «الجرّافات الإسرائيلية أسرع من طائرة بايكر».

الرئيس بوش، لعدم تمكنه من الحصول من شامير على تأكيد بأن العشرة مليارات دولار التي ستقترضها إسرائيل من البنوك الأميركية لإقامة اليهود السوفيات لن تُوظَّف للاستيطان في الأراضي المحتلة، قرّر في ٦ أيلول الطلب من الكونغرس الأميركي تأجيل البحث في تأمين القرض لإسرائيل لمدة أربعة أشهر. كان بوش ينوي بذلك عدم توريط مؤتمر السلام لأنه يعرف أن رهان المستوطنات سيحدد بشكل كبير مصير السلام أو الحرب في الشرق الأوسط. الإدارة الأميركية لم ترد فرض حل فقررت لعب دور المحرّك: «تقديم التشجيع والنصح والتوصيات والاقتراحات والآراء لدعم مسيرة السلام»، حسب قول بايكر.

في ١٨ تشرين الأول ١٩٩١، أعاد الاتحاد السوفياتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، مما سمح للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتوجيه دعوات إلى الأطراف المعنيين بمن فيهم الفلسطينيون، لحضور مؤتمر السلام المتعلق بالشرق الأوسط.

قبل انتهاء الموعد المحدد في رسائل الدعوات ردَّ جميع الفرقاء إيجاباً عليها. وهذه مقاطع من نص الدعوة:

«بعد مشاروات طويلة مع البلدان العربية وإسرائيل والفلسطينيين، تعتبر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أنه توجد فرصة تاريخية لتسريع احتمالات سلام حقيقي في المنطقة بكاملها. الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يعلنان استعدادهما لمساعدة الأطراف المعنيين بغية التوصل إلى حل سلمي عادل ودائم وشامل عن طريق مفاوضات مباشرة تبعاً لمحورين: بين إسرائيل والبلدان العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين، استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. إن الهدف من هذه العملية هو إحلال سلام حقيقي.

للوصول إلى هذه الغاية، يدعوكم رئيسا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى

مؤتمر سلام برعاية الدولتين، تتبعه على الفور مفاوضات مباشرة. المؤتمر سيعقد في مدريد ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١.

«الرئيسان بوش وغورباتشيف يرغبان في الحصول على موافقتكم قبل ٢٣ تشرين الأول ١٩٩١ في الساعة السادسة بتوقيت واشنطن وذلك لضمان تنظيم المؤتمر والتحضير له بشكل ملائم.

«بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر، تفتتح مفاوضات ثنائية مباشرة. وبعد أسبوعين من الافتتاح، يجتمع الأطراف الراغبون في محادثات متعددة الطرف للبدء في هذه المفاوضات. إن راعيي المؤتمر يعتبران أن هذه المفاوضات يجب أن تتناول بشكل أساسي قضايا إقليمية كنزع السلاح والأمن الإقليمي والمياه ومشكلة اللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية ومواضيع أخرى ذات مصلحة مشتركة.

«لن يكون للمؤتمر سلطة فرض حلوله على الأطراف أو تعريض اتفاقات تُعقد بينها لفيتو معين. لن يكون له سلطة اتخاذ قرارات باسم الأطراف ولا التصويت على بنود أو نتائج. ولن يُعقد من جديد إلا بموافقة جميع الأطراف.

«فيما يخص المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين المشاركين في الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك، فإنها ستجري على مراحل تبدأ بمناقشات حول مشروع الحكم الذاتي الانتقالي بهدف التوصل إلى اتفاق في فترة لا تتعدى السنة. والترتيبات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية للحكم الذاتي صالحة لخمس سنوات. ابتداءً من السنة الثالثة من فترة تطبيق اتفاقات الحكم الذاتي الانتقالي، ستبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي. أما المفاوضات بين إسرائيل والبلدان العربية فستجري استناداً إلى القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

«يعتبر راعيا السلام أن هذه العملية سوف تسمح بوضع حد لعقود من الاقتتال والنزاع وبإيجاد حل دائم. لذا، فإنهما يأملان بأن يذهب الأطراف المعنيون إلى المفاوضات تحدوهم النية الحسنة والاحترام المتبادل. عندها، يمكن لمسيرة السلام أن تتغلب على الشكوك المتبادلة والنفور الذي يُبقي على النزاع، وأن تسمح للفرقاء البدء بتخطي خلافاتهم. لأن السلام والمصالحة لا يمكنهما أن يسودا بين البلدان العربية وإسرائيل والفلسطينيين إلا من خلال هذه العملية. فمن خلال هذه العملية فقط،

يمكن أن تتوصل شعوب الشرق الأوسط إلى السلام والأمن اللذين تستحقهما كل الاستحقاق»[٦].

الجلسات المكتملة لمؤتمر السلام

الأربعاء ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١، في القصر الملكي في مدريد، افتتح رسمياً مؤتمر السلام أمام شاشات العالم أجمع بحضور ٤٦٦٥ صحافياً مفوّضاً. «العرب والإسرائيليون على موعد مع التاريخ» كما أشار عنوان جريدة لبنانية.

أثناء حفل الافتتاح وبعد الخطاب الترحيبي لرئيس الوزراء الإسباني فيليب غونزاليس، تدخل الرئيس بوش محدداً أهداف المؤتمر: «نجيء إلى مدريد بمهمة أمل لبدء العمل من أجل حل عادل ودائم وشامل للنزاع في الشرق الأوسط (. . .) نبحث عن سلام حقيقي. . .» هذا السلام يستند حسب قوله إلى أمن إسرائيل وإنصاف الفلسطينيين، فمن دون عدل لن تكون هناك شرعية ولا استقرار.

ثم أضاف: «نعتبر أن التسويات الإقليمية هي في أساس عملية السلام.

«إن ما نسعى إليه هو عملية مفاوضات مباشرة على مستويين: بين إسرائيل والبلدان العربية من جهة، وبين إسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى، وتستند المفاوضات إلى قراري المجلس الدولي ٢٤٢ و٣٣٨».

المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، حسب قول الرئيس بوش، ستجرى على عدة مراحل على أساس اتفاقات كمب ديفيد حول الحكم الذاتي «تبدأ بمناقشات حول الترتيبات لحكم ذاتي مؤقت، يستمر لخمس سنوات إذا تمّ الاتفاق. وابتداءً من السنة الثالثة ستبدأ المفاوضات على الوضع النهائي. لا أحد يستطيع أن يقول بوضوح ما هي النتيجة المترتبة على ذلك. في رأينا، يجب أن يتم التوصل إلى تسوية توافق عليها إسرائيل والفلسطينيون والأردن، تتيح للشعب الفلسطيني السيطرة الحقيقية على حياته ومصيره وتسمح بالاعتراف بإسرائيل وأمنها»[٧].

أما المفاوضات المتعددة الطرف فستعنى، حسب قول بوش، بالمسائل المشتركة في الشرق الأوسط: الحد من التسلح، اللاجئين، المياه، التنمية الاقتصادية، إلخ.

وختم بوش: «ستحصل خلافات وانتقادات وارتدادات، من يدري؟ ومقاطعات ربّما (. . .) السلام ليس حلماً، إنه ممكن. . .».

في خطابه، أثناء افتتاح المؤتمر، أكّد الرئيس غورباتشيف: «إن السلام الدائم يعني تثبيت حقوق الشعب الفلسطيني واحترامها».

وذكّر وزير خارجية هولندا هانز ڤان دن بروك، باسم المجموعة الأوروبية بالمبادىء الأساسية التي ستوجّه دول المجموعة طيلة عملية المفاوضات في مؤتمر السلام وهي: القراران ٢٤٢ و٣٣٨، الأرض مقابل السلام، الحدود الآمنة والمعترف بها وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وباسم دول المجموعة الاثني عشرة، طالب بتجميد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة وبإنهاء القطيعة العربية لإسرائيل. ثم ذكّر الوزير المصري عمرو موسى بمواقف مصر التقليدية: أن يجري التعامل مع الفلسطينيين على أساس أنهم أمّة.

في ٣١ تشرين الأول ١٩٩١، في اليوم الثاني من الجلسة المكتملة لمؤتمر مدريد تكلّم تباعاً لمدة خمس وأربعين دقيقة رئيس الوزراء الإسرائيلي(*) ووزير الخارجية الأردني ورئيس الوفد الفلسطيني ووزير الخارجية اللبناني ووزير الخارجية السوري. وعرض كلٌّ منهم وجهة نظره للصراع معبّراً عن مواقفه المبدئية.

الأولوية أعطاها كل من طرفيْ النزاع تبعاً لسياسته الخاصة. فبالنسبة لشامير السلام يأتي في المقدمة ثمّ المسائل الأخرى، وبالنسبة للعرب، الانسحاب من الأراضي المحتلة أولاً ثم السلام.

رأى شامير أنه «سيكون من المؤسف أن تتمحور المفاوضات حول المسألة الإقليمية حصراً لأنها الوسيلة الأسرع نحو طريق مسدود». واقترح على العرب «السلام مقابل السلام» بعد تذكير تاريخي طويل غير موضوعي وذي طبيعة جيو - إيديولوجية.

ومما جاء في خطاب كمال أبو جبر وزير الخارجية الأردني تأكيده على مبادىء خطة السلام التي اعتمدتها القمة العربية في فاس - المغرب عام ١٩٨٢. كما ذكّر بحزم: «الأردن لم يكن يوماً فلسطين ولن يكون كذلك».

وألقى رئيس الوفد الفلسطيني الدكتور حيدر عبد الشافي خطبة إنسانية واقعية

(*) مع أن الدعوة الأميركية - السوفياتية وُجّهت إلى وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي، إلاّ أن شامير فضّل ترؤُّس الوفد الإسرائيلي بنفسه خلال مفاوضات السلام في مدريد. أبعد شامير وزير خارجيته ومساعديه من المفاوضات معتبراً إياهم «معتدلين موالين لأميركا».

مؤثـرة، توجّـه فيها إلى الشعب الإسرائيـلي قائـلاً: «نحن مستعـدون للعيش جنبـاً إلى جنب على هذه الأرض ولمستقبل واعد». ثم ذكّر عبد الشافي بمبادرة السلام الفلسطينية لعام ١٩٨٨ التي طالبت بحـل النزاع عن طـريق إنشاء دولتـين: إسرائيل وفلسـطين. وتـابع عبـد الشافي أنـه ينبغي، للوصول إلى السـلام والتعاون، حـل قضية الـلاجئين ومسـألة القـدس والطلب من إسرائيـل فوراً بـإيقاف «كـل نشاط استيـطاني ومصـادرة الأراضي»(٨) إذا كانت تريد أن يثق الفلسطينيون بنواياها، لأنـه «لا يمكن تصور إجـراء محـادثات للسـلام فيها الأراضي الفلسـطينيـة مصـادرة ووضـع الأراضي المحتلة تقـرره الجـرّافات الإسرائيليـة والأسلاك الشـائكة». وأوضـح عبـد الشـافي أن الفلسـطينيـين مستعدون للقبول بالمرحلة الانتقالية شرط ألا تتحول الترتيبات المؤقتة إلى وضـع دائم. وطالب أخيراً بوضع الأراضي المحتلة تحت وصاية دولية في انتظار الحل النهائي.

من جهته شدّد وزيـر الخارجيـة اللبناني فـارس بويـز على تـطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المتعلق بانسحاب الجيوش الإسرائيلية من جنوب لبنان، وحذّر من كل محاولة لحل القضية الفلسطينية عبر توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لأن هذا الحل يسيء إلى التوازن الحسّاس للتركيبة الديموغرافية اللبنانية.

الخطيب الأخير في جلسة مدريد في ٣١ تشرين الأول ١٩٩١ هو الـوزير السـوري فاروق الشرع. النقاط الأساسية لخطابه تتلخص كما يلي:

- رفض الاعـتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقـرير مصـيره هـو الـذي دفـع هـذا الشعب إلى «اللجوء إلى العنف بوصفـه الوسيلة الـوحيدة المشروعـة للحصول على هذا الحق».
- «السلام يتعارض مع اغتصاب أرض الآخرين».
- «تطبيق قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ دون مساومات».
- «الرأي العام الدولي واعٍ أكثر من أي وقت مضى، وخاصة منذ حرب الخليج، أنه لم يعد من الممكن القبولُ بسياسة التحيز والتغرّض في عصرنـا وأن مبادىء القـانون الدولي، وليس شريعة الغـاب، هي التي يجب أن تحترم وأن قـرارات الأمم المتحدة لا القوة العشواء هي التي يجب أن تُطبّق».

اليوم الثالث من المؤتمـر خُصص لممارسـة حق الرد بـين العرب والإسرائيليـين. كل فـريق يدافـع عن موقفـه وينتقـد تجـاوزات الفـريق الآخـر. الإسرائيليـون متصلبـون،

والعرب صارمون. لكن هذا اليوم تميّز خصوصاً بجدال إسرائيلي ـ سوري صاخب، خيَّب بايكر وحمله على توضيح الموقف الأميركي بالنسبة للأولويات التي تشكّل تسوية بين الموقف العربي والموقف الإسرائيلي: «الأرض والسلام والأمن عناصر متكاملة للبحث عن حلّ شامل. السلام وحده خدعة إذا لم يرافقه الحل الإقليمي والأمن. والحل الإقليمي وحده لن يحل النزاع إلا إذا ترافق مع السلام والأمن. والأمن لا يمكن ضمانه من دون حل إقليمي ومن دون السلام»(١٠). وفي الختام، وجّه بايكر نداءً إلى الأطراف المشاركة في المؤتمر: «لا تنتظروا أن يبدأ الآخر. تقدّموا بالعروض».

الوزير الأميركي الذي يعود له الفضل في إطلاق مسيرة المفاوضات يؤمن كثيراً، على ما يبدو، بديناميكا الجماعة أو بالعلاج النفسي الجماعي: اجتماع العرب والإسرائيليين من شأنه إحداث نتيجة إيجابية لأنه سيحرّر الطرفين تدريجياً من مخاوفهما ومن الأحكام المسبقة والأحاسيس المشوَّهة والمشوِّهة والمحرمات، إلخ.

جدول أعمال المرحلة الثانية من المؤتمر تناول تحديد موعد وتاريخ اللقاءات المقبلة. بالرغم من المشاورات التي استغرقت يومين، تفرّق المجتمعون من دون الاتفاق على مكان أو زمان استئناف المفاوضات الثنائية.

حوار الطرشان الثنائي

في مدريد كما في واشنطن، المفاوضات الثنائية بين أطراف النزاع لم تبدأ حتى! بقيت خاضعة لامتحان القوى.

هناك خلاف أولاً على طبيعة هذه المفاوضات الثنائية. العرب يصرون على حضور الراعيين لمساعدة الفرقاء، فيما إسرائيل تريد مواجهة حصرية ـ صيغة توفّر لها حرية تصرف أكبر بالنسبة لقراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ ـ وتطالب بمفاوضات منفصلة تذكّر بصيغة المفاوضات في رودس وفي المينا ـ هاوس عند أسفل الأهرام.. هل الخلاف هو بين مؤيّدين لمؤتمر دولي وبين هؤلاء الذين يطالبون بمفاوضات مباشرة؟ أم أنه سيناريو تقليدي للمفاوضات حيث يحاول كل فريق أن يضمن لنفسه «مواقع جيدة» منذ البداية؟

بين مؤتمر مدريد ومحادثات واشنطن استمرت لعبة حكومة شامير القائمة على التصلب وامتحان القوى: إنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة، مصادرة

المستوطنين لشقق فلسطينية جديدة في القدس الشرقية، اعتماد الكنيست في ١١ تشرين الثاني ١٩٩١ قراراً جديداً ينص على أن الجولان السوري الذي ضمته إسرائيل إليها عام ١٩٨١ لن يكون موضوع تفاوض. وأخذت تتضاعف تصريحات شامير الرافضة للتنازلات الإقليمية ولخلق دولة فلسطينية. كما سمحت حكومته للمستعمرين اليهود في الأراضي المحتلة تشكيل ميليشيا مسلحة تخضع لسيطرتها القرى الفلسطينية. كما خصصت الحكومة في ٢ كانون الثاني ١٩٩٢ موازنة إسرائيلية جديدة لبناء خمسة آلاف مسكن جديد في الأراضي المحتلة. وفي اليوم نفسه، قررت الحكومة الإسرائيلية إبعاد ١٢ فلسطينياً إثر مقتل مستوطن يهودي. وهدّد شامير أيضاً بإجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها لشلّ المفاوضات الثنائية.

من جهته، اعتمد حزب العمال الإسرائيلي خلال مؤتمره الخامس، في ٢١ تشرين الثاني ١٩٩١، قراراً لصالح إلغاء القانون الإسرائيلي الذي يحظّر، تحت طائلة السجن، إقامة علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية: وهذا انتصار معنوي للإسرائيلي السلميّ آبي ناتان الذي اعتُقِل لتحديه هذا القانون ومقابلته ياسر عرفات.

واعترف حزب العمال للمرة الأولى بـ «الحقوق الوطنية» للفلسطينيين ممتنعاً في الوقت نفسه عن القيام بخطوة أخرى نحو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره... كما اقترح على صعيد آخر، تجميد مشاريع المستوطنات لمدة سنة في الأراضي المحتلة باستثناء القدس وغور الأردن (خطة آلون).

من جهة أخرى، طلب الرئيس عرفات من الفلسطينيين دعم وفد مدريد وشجّع في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩١ على خلق لجان سياسية في الأراضي المحتلة لدعم مسيرة السلام مصرّحاً في الوقت نفسه «أن الانتفاضة ستستمر حتى نهاية الاحتلال. وستتابع هذه الثورة غير المسلّحة على دفعات حتى يرتفع العلم الفلسطيني على كنائس ومساجد القدس».

بعد ثلاثة أسابيع من مؤتمر مدريد لم يتم أي اتفاق بين العرب والإسرائيليين على اختيار المكان والزمان لاستئناف المفاوضات الثنائية. لذا وضعت الولايات المتحدة، في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩١ الطرفين أمام الأمر الواقع مقترحة واشنطن كمكان والرابع من كانون الأول ١٩٩١ كتاريخ للشروع في المرحلة الثانية من مؤتمر السلام الذي افتتح أعماله في ٣ تشرين الثاني ١٩٩١ في مدريد وأتاح الفرصة لانعقاد ثلاثة منتديات. هذه المنتديات الثلاثة ستُعقد إذاً من جديد على مستوى المسؤولين الكبار:

عبد السلام المجالي رئيس الوفد الأردني والوفد الأردني ـ الفلسطيني، حيدر عبد الشافي، رئيس الوفد الفلسطيني، موفق العلاف رئيس الوفد السوري، سهيل شماس رئيس الوفد اللبناني، إلياكيم روبنشتاين المكلّف بإجراء المفاوضات الإسرائيلية مع الوفد الأردني ـ الفلسطيني، يوسي بن أهرون المكلّف بالمفاوضات مع سوريا، يوسي هداس وأوري لوبراني المسؤولان عن المفاوضات مع لبنان.

وافقت إسرائيل على اختيار واشنطن مكاناً للتفاوض لكنها رفضت أن يكون الرابع من كانون الأول تاريخاً لاستئناف المفاوضات الثنائية واقترحت التاسع منه.

اقترحت الإدارة الأميركية على إسرائيل والفلسطينيين تحضير «نموذج للحكم الذاتي» في الأراضي المحتلة وتأجيل موضوع السلطة المكلفة بإدارة هذا الحكم الذاتي إلى وقت لاحق. واقترح بايكر أيضاً، حين يتعلق الأمر بمناقشة مسألة تخص الفلسطينيين، «أن تكون غالبية أعضاء الوفد الأردني ـ الفلسطيني من الفلسطينيين بحضور بعض الأعضاء الأردنيين، والعكس بالعكس»[11].

وافقت الدول العربية على المكان والزمان اللذين اقترحهما الأميركيون. وتوجّه الفلسطينيون والأردنيون والسوريون واللبنانيون إلى واشنطن في ٤ كانون الأول ١٩٩١ لاستئناف المحادثات مع الإسرائيليين الذين حافظوا على روزنامتهم ومارسوا سياسة «الكرسي الفارغة» لبضعة أيام.

اقترح العرب العاشر من كانون الأول للبدء بالمحادثات، لأن التاسع منه يتفق مع ذكرى ولادة الانتفاضة.

الجولة الثانية من المرحلة الثانية للمفاوضات الثنائية (من ١٠ إلى ١٨ كانون الأول ١٩٩١) أدت إلى طريق مسدود. الشيء الوحيد الذي تمّ الاتفاق حوله هو استكمال المفاوضات في ٧ كانون الثاني ١٩٩٢ في العاصمة الأميركية. معركة الاتفاق على صيغة أعاقت مجرى المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية. والمحادثات الإسرائيلية ـ السورية والإسرائيلية ـ اللبنانية جرت في غرف منفصلة وفي طوابق مختلفة من مبنى وزارة الخارجية الأميركية. وعُقد المنتدى الإسرائيلي ـ الأردني ـ الفلسطيني الذي ينص عليه مؤتمر مدريد في رواق لأن الأطراف الثلاثة رفضوا الدخول إلى الغرفة المخصصة لهم، بسبب عدم الاتفاق على شكليات اللقاء. كان الفلسطينيون والأردنيون يريدون الانقسام إلى وفدين لكن الإسرائيليين رفضوا مواجهة الفلسطينيين لئلا يكون ذلك

اعترافاً بهويتهم الخاصة. كما أن مسألة الأولـويات المختلف عليهـا جعلت المفاوضـات الإسرائيلية ـ العربية الثنائية تقتصر على مسائل إجـرائية وتبـادل وجهات النـظر والتهم برفض مناقشة المضمون.

يترتب على واشنطن من الآن فصاعـداً، والتي غدت المسؤولـة الوحيـدة عن مسيرة السلام بسبب انهيار الاتحاد السوفياتي، أن تقرّب بين وجهات النـظر. لا يمكن للإدارة الأميركية أن تفرض أحكامها لأنها التزمت حيـال إسرائيل عـدم القيام بـذلك إلا بنـاءً على طلب الفريقين، الإسرائيليين والعرب.

اتهمت حنان عشراوي الإسرائيليين بأنهم يريدون إملاء شروطهم، مطالبةً واشنطن بالتدخل للقيام بدور فعّال في المفاوضات، لأن سلبيتها تزيـد من التصلب الإسرائيلي. ثم إنّ الوقوف على الحياد بين الضحية وجلّادها يشكل دعماً للجلّاد.

واتهم السوريون إسرائيل بأنها لا تريد التحدث في مسألـة الأرض مقابـل السلام. فيما اتهم الإسرائيليون السوريين برفضهم التحدث عن معاهدة السلام.

أعلن الاتحاد السوفياتي سابقاً والولايات المتحدة في الأسبوع الأول من كانون الأول ١٩٩١ وعشية استئناف المفـاوضات الثنـائية في واشنـطن أن المرحلة الثـالثة من مؤتمـر السلام ـ المفاوضات المتعددة الطرف حول المشاكل الإقليميـة في الشرق الأوسط (الحد من التسلح، المياه، اللاجئين، البيئة، التعاون الاقتصادي، إلـخ) ستُعقد في مـوسكو نهايـة كانـون الثاني ١٩٩٢ (٢٨ ـ٢٩). وسيُـدعى إلى هذا الاجتـماع المتعـدد الـطرف ثلاثون وزير خارجية.

أعلنت سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية أنهما لن تشاركا في هذه المرحلة الثالثة إلّا بعد تحقيق تقدّم ملموس خلال المرحلة الثانية، أي على صعيد المفاوضات الثنائية.

على صعيد آخر، في قمة جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً (باستثناء جورجيـا التي لم تشترك) المنعقدة في آلما أتا في ٢١ و٢٢ كانون الأول ١٩٩١، بـوريس يلتسين رئيس روسيا (الذي كان أفشل محـاولة الانقـلاب في ١٩ آب لغايـة ٢١ منه ١٩٩١) يكسب نهائياً الجولة ضد ميخائيل غورباتشوف. أعلنت في مؤتمر آلما أتا عـاصمة كـازاخستان، ولادة اتحاد الدول المستقلة وانتهاء الاتحاد السوفياتي، خلفت روسيـا الاتحاد السـوفياتي كعضـو دائم في مجلس الأمن الدولي وكـراعية لمؤتمـر السلام في الشرق الأوسط. أعلن

الرئيس غورباتشوف استقالته يوم الميلاد عام ١٩٩١. وانتهى الاتحاد السوفياتي في كانون الأول ١٩٩١.

أمام هذه الاضطرابات المذهلة التي طرأت في أواخر ١٩٩١، وبغية الإحاطة بالانعكاسات والنتائج المترتبة عن انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأ عرفات خلال النصف الثاني من كانون الأول جولة طويلة على البلدان الشيوعية الآسيوية والبلدان المجاورة للاتحاد السوفياتي سابقاً وكازاخستان.

دعا وزير خارجيته فاروق القدومي في ٢١ و٢٢ كانون الأول ١٩٩١ إلى اجتماع في جنيف يضم المندوبين الفلسطينيين في بلدان المجموعة الأوروبية للتباحث في التطورات السياسية الدولية الجديدة وانعكاساتها على القضية الفلسطينية في السنوات المقبلة. كما دعا القدومي مندوبيه إلى إجراء المساعي اللازمة للتعبير عن رغبة الفلسطينيين لدى بلدان المجموعة الأوروبية لكيما تتحمل مسؤولياتها في ترؤس مؤتمر السلام منضمة إلى الأميركيين والروس في رعاية المؤتمر. ودعا القدومي (إسمه يأتي من قدموس وهو أخ الأميرة الكنعانية أوروبا التي أعطت إسمها لأوروبا) مندوبيه للعمل سعياً لبناء «منزل مشترك» أورو - عربي، دعماً للمبادرات التي سبق أن اتخذتها بلدان مجاورة للمتوسط من أجل تأسيس نظام أخلاقي وسياسي جديد يرتكز إلى العدالة والتضامن والتعاون في عهد السلام هذا الذي يعلن تباشيره مع نهاية القرن العشرين.

بعد قرار الحكومة الإسرائيلية إبعاد إثني عشر فلسطينياً، قررت الوفود الفلسطينية والأردنية والسورية واللبنانية، احتجاجاً على ذلك، تأجيل سفرها إلى واشنطن لاستئناف المفاوضات الثنائية الإسرائيلية - العربية المقررة في ٧ كانون الثاني ١٩٩٢. توجّه الإسرائيليون إلى العاصمة الأميركية في الموعد المحدد، لكن جاء دور العرب هذه المرة ليمارسوا مؤقتاً سياسة «الكرسي الفارغة».

بناءً على طلب من منظمة التحرير الفلسطينية، اجتمع مجلس الأمن في ٦ كانون الثاني ١٩٩٢ واعتمد القرار ٧٢٦ الذي يدين بشدة قرار إسرائيل إبعاد اثني عشر فلسطينياً، ويطالبها بالرجوع عن قرارها.

استحسن العرب قرار مجلس الأمن وقرروا بعد تشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية، التوجّه إلى واشنطن لاستئناف المفاوضات الثنائية مع الوفد الإسرائيلي ابتداءً من ١٣ كانون الثاني ١٩٩٢.

إن قبول الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين لتسوية بايكر، وضع حداً لدبلوماسية الأروقة التي ميَّزت لقاءات كانون الأول ١٩٩١، وأفسحوا بذلك المجال أمام السلسلة الثانية من المفاوضات الثنائية الفلسطينية ـ الأردنية ـ الإسرائيلية في واشنطن.

توافقاً مع هذه التسوية، يجب أن تتغير تشكيلة الوفود الأردنية ـ الفلسطينية التي ستفاوض الوفد الإسرائيلي تبعاً لطبيعة المناقشات: وفد من تسعة فلسطينيين وأردنيين عن المسائل الفلسطينية، ووفد من تسعة أردنيين وفلسطينيين عن المسائل الأردنية.

السلسلة الثالثة من المفاوضات الثنائية التي افتتحت في ١٣ كانون الثاني ١٩٩٢ في واشنطن واختتمت في السادس عشر منه لم تؤد إلى أي اتفاق حول الإجراءات، لأن مناقشات الفرقاء اقتصرت على تنظيم جدول الأعمال.

كان المراقبون النبهاء يتحسبون لهذا الوضع الذي يعكس عمق التناقضات بين المواقف الإسرائيلية والفلسطينية.

أول حجرة عثرة كان إقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة.

ففيما كان الفلسطينيون يعتبرون هذه المسألة عقبة رئيسية أمام البحث في أمور السلام ومستقبل هذه الأراضي، كان الوفد الإسرائيلي يصرّح بأنه لا ينوي مناقشة هذه النقطة وأنه يرفض أيضاً مناقشة مشروع الحكم الذاتي الذي قدّمه الفلسطينيون (راجع الملحق).

إن مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني الذي سُلِّم إلى الوفد الإسرائيلي ينطلق من المبدأ المُجمع عليه القائل إن الحكم الذاتي يكرّس الاختبار الحر لجزء من سيادة الشعب، بواسطة ممثليه، على الأراضي المعترف له بها. كما ينص على انسحاب الجيوش الإسرائيلية من هذه الأراضي واستبدالها بقوات الأمم المتحدة وإقامة سلطة فلسطينية انتقالية مؤلفة من هيئة تشريعية تضم مئة وثمانين مندوباً ينتخبون بحرية وبإشراف دولي، ومجلساً تنفيذياً من عشرين عضواً وسلطة قضائية.

ويؤكد المشروع الفلسطيني للحكم الذاتي أن «الهدف من الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي هو ضمان انتقال السلطات الإسرائيلية إلى الفلسطينيين بشكل سلمي ومنظّم وتوفير الشروط الملائمة للتفاوض حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة».

بالنسبة للفلسطينيين، الأمر يتعلق بمرحلة انتقالية لفترة خمس سنوات تؤدي في نهاية المطاف إلى استقلال وسيادة فلسطين.

إن موافقة الفلسطينيين على الحكم الذاتي بناءً على هذا الشرط تُعتبَر تنازلاً مهماً يرضخون له مؤقتاً لتذليل العقبات وتأمين نجاح المفاوضات التي على أساسها يبنون أملهم بالسلام. الأمر يتعلق بالنسبة لهم بحل مؤقت يؤدي إلى ممارسة حقهم في تقرير المصير، وهو مطلبهم الأول.

لكن المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي يتناقض مع موقف الفلسطينيين. فبالنسبة لإسرائيل، الأمر يتعلق فقط بحكم ذاتي يطال الأشخاص وليس الأراضي، ونهاية المرحلة الانتقالية تكرّس من خلال تطبيق وضع يحيل الفلسطينيين من أمة إلى أقلية بسيطة طالما لا يملكون أي حق في السيادة على أرضهم ولا تربطهم أية صلة قضائية وتاريخية بهذه الأرض المعتبرة والحالة هذه جزءاً من إسرائيل.

إن الإتيان على ذكر مسألة الحكم الذاتي في واشنطن كانت نتيجته انصراف حِزْبَيَ اليمين المتطرف هيتحيا ومولدات من الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، حارمين بذلك الحكومة من الأكثرية البرلمانية.

المحادثات المتعددة الطرف في موسكو

كما اتفق عليه في مدريد، أرسل راعيا المؤتمر في ١٤ كانون الثاني ١٩٩٢، خلال السلسلة الثانية من المفاوضات في واشنطن، دعوات لثلاثين بلداً للمشاركة في المفاوضات المتعددة الطرف المتعلقة بالتعاون في منطقة الشرق الأوسط، والتي ستجرى في موسكو في ٢٨ و٢٩ كانون الثاني.

وقد دُعيت إلى هذه المفاوضات إسرائيل وجميع البلدان العربية (باستثناء العراق وليبيا) وتركيا والصين (بعد إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٢) والهند (أعادت علاقاتها مع إسرائيل في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٢) واليابان وكندا والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجمعية التجارة الحرة الأوروبية. من ثلاثين دولة مدعوة حضرت إلى مؤتمر موسكو اثنتان وعشرون فقط. ومن بين المتغيبين سوريا ولبنان والفلسطينيون.

رفضت سوريا، وساندها لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، الاشتراك في مفاوضات

موسكو، مصرّة على موقفهـا المعلن سابقـاً، واعتبرت المفـاوضات سـابقة لأوانها لعـدم إحراز تقدّم جوهري في المفاوضات الثنائية، ولأنه لا يمكن إجراء مفاوضات حول إطار ومضمــون تعـاون حقيقي في منــطقـة الشرق الأوسط من دون حــل مسبق للقضيـة الفلسطينية والنزاعات بين إسرائيل والبلدان العربية في هذه المنطقة. وفق وجهة النـظر هـذه التي تبدو لنـا منطقيـة، لا يمكن لأعداء أن يتعـاونوا طـالما هم في حـالة حـرب! التعاون يتم في إطار السلام بما يفترض الاستئصال المسبق للصراع وبذوره.

إن المفهوم الإسرائيلي للمفاوضات المتعهدة الطرف يناقض المنطق لأنه يعتبر أنـه من خلال التعاون تُحل النزاعات على افتراض أنه يمكن تصديق هذه الحجة. فإن الـدرس المُستخلص من التصرف الإسرائيلي منذ افتتاح مؤتمر مـدريد يثبت أن إسرائيـل تبحث في الحقيقة عن الاحتفاظ بالأراضي المحتلة والحصول على السلام والاعـتراف بوجـودها وتنصيب نفسها في الشرق الأوسط والخليج شريكة مميزة في جميع الميادين وكل ذلك من دون أي تنازل بالمقابل.

أما الفلسطينيون فوجـدوا أمراً ملحـاً توسيـع وفدهم ليشمـل مندوبـين عن القدس الشرقية وعما يسمّى «الدياسبـورا» أي فلسطينيـين من خارج الأراضي المحتلة وتحـديداً اللاجئين الذين يجب أن يكون وضعهم ومصيرهم محور المحادثات المتعددة الطرف.

اثبـاتاً لنـواياه الحسنة، كي لا تؤخذ عليـه ممارسـة سياسـة «التغيب»، توجـه الوفـد الفلسطيني إلى موسكو في ٢٦ كانون الأول.

راعيا السلام، مع تقديرهما للمقاربة الفلسطينية، اعتبرا مستحيلاً الخروج عن إطار التمثيل المعلن عنه سـابقاً ـ المسمّى «صيغـة مدريـد» ـ من دون الحصول عـلى موافقـة إسرائيل، مما يعني رفض الاقتراح الفلسطيني.

عندئذٍ قـدّم الفلسطينيـون اقتراحـاً ثانيـاً: القبول بصيغـة مدريـد شرط أن يشارك منـدوبون عن «الشتـات الفلسطيني» والقـدس الشرقيـة في أعـمال لجـان العمـل عنـد نشوئها.

استحسن السيد بايكر هذا الاقتراح، إلاّ أنه أحـال مرة ثـانية إلى ضرورة الحصـول على موافقة إسرائيل التي بقيت على رفضها الجذري لهذا الأمر للمفاوضات حول قضية اللاجئين، مما يؤكد ما أعلنته حنـان عشراوي الناطقـة بلسان الـوفد الفلسـطيني: «إذا كـان لدى إسرائيـل مشاكـل مع فلسـطينيي القدس أو الـدياسبـورا، فهذا لا يعني أن

العالم يجب أن يتبنّى وجهة النظر الإسرائيلية». وهكذا اعترف راعيا السلام لإسرائيل بحق الفيتو الذي تلوّح به على مزاجها حتى بخصوص مسائل تتعلق بالمفاوضات المتعددة الطرف والتي اتفق عليها جميع المشاركين باستثناء إسرائيل.

لا يمكن لإسرائيل إزاء هذا الوضع أن تعبّر عن ارتياحها: «نالت ما كانت تتوقعه»، كما صرّح وزير خارجيتها، أي الاعتراف، حسب قوله، بإسرائيل من قبل البلدان العربية العشرة الداخلة معها في مفاوضات.

أسفرت المحادثات المتعددة الطرف، التي كان موضوعها محدداً، إلى خلق بنى ووضع روزنامة الاجتماعات المقبلة:

- لجنة العمل المكلَّفة بالبيئة، منسقتها اليابان ستجتمع في طوكيو في ١٥ أيار ١٩٩٢.
- لجنة العمل بخصوص الأمن ومراقبة التسلّح، برعاية روسيا والولايات المتحدة، ستجتمع من ١٣ إلى ١٥ أيار ١٩٩٢ في واشنطن.
- لجنة العمل بخصوص اللاجئين، تتولى التنسيق فيها كندا وتجتمع في أوتاوا من ١٣ إلى ١٥ أيار ١٩٩٢.
- لجنة العمل من أجل التنمية الاقتصادية الأوروبية، برئاسة الجماعة الاقتصادية الأوروبية ستجتمع في بروكسيل في ١١ و١٢ أيار ١٩٩٢، وقراراتها يجب أن تُعتمد بالإجماع.
- لجنة العمل للمياه، مكان اجتماعها فيينا من ١٢ إلى ١٥ أيار، ومنسّقها الولايات المتحدة.

كل هذه الفرق تديرها لجنة توجيه برئاسة الولايات المتحدة ومهمتها استمرارية عملية السلام والإشراف على المفاوضات المتعددة الطرف واقتراح مجالات جديدة للعمل».

لجنة التوجيه تضم الولايات المتحدة وروسيا والجماعة الاقتصادية الأوروبية والعربية السعودية (عن مجلس التعاون الخليجي) وتونس (عن اتحاد المغرب العربي) ومصر وأطراف النزاع.

اقترحت بعض البلدان العربية إنشاء ثلاث لجان أخرى بشأن القدس وحقوق الإنسان والصحة. خضع هذا الاقتراح لحكم لجنة التوجيه.

ما هي الاستنتاجات التي يكمن استخلاصها من المناخ الذي دارت فيه الجولة

الأولى من المفاوضات المتعددة الطرف ومن الأحداث التي أفضت إليها والخيبات التي سبّبتها؟

في بادىء الأمر، إذا قارنا التغطية الإعلامية لموسكو بتغطية مدريد، نتحقق بسهولة من أن المفاوضات جرت في شتاء قارس وفي جو باهت جداً.

يضاف إلى هذا الفشل الإعلامي، الفشل السياسي الجزئي لهذه المفاوضات التمهيدية التي جرت في غياب ثلاثة أطراف رئيسيين: فلسطين وسوريا ولبنان، البلدان العربية الوحيدة التي أراضيها محتلة كلياً أو جزئياً.

كيف يمكن صنع السلام والتعاون من دونها إن لم يكن ضدها؟ لم تشعر الشعوب العربية جرّاء هذا اللقاء إلّا بالحرمان والخيبة.

بالمقابل، استطاعت إسرائيل، وخصوصاً شامير أن يهنىء نفسه على هذه النتائج الأولية التي ترضي فعلاً موقفه المتطرف. ويمكن لشامير أن يظهر خلال الحملة الانتخابية الإسرائيلية كصانع للسلام ولإسرائيل الكبرى في الوقت نفسه.

أما الفلسطينيون فقد التزموا أكثر من أي وقت مضى، بموقفهم أي بمشاركتهم الفعلية في جميع لجان العمل وفقاً للصيغة المرنة والعملية التي اقترحوها.

وبالنسبة للرأي العام الأميركي، بقي بوش ملتزماً بقراره متابعة مسيرة السلام دون تلكؤ.

وكانت موسكو راضية لاستقبالها هذا المؤتمر لأنه ساعد على تكريس روسيا خليفة للاتحاد السوفياتي في إيجاد الحل، الخجول طبعاً، لمشاكل الشرق الأوسط.

أما الجماعة الاقتصادية الأوروبية والصين واليابان، فمن المبكر في هذه المرحلة تحديد حجم الدور الذي ستلعبه في تحقيق الاستقرار والتعاون في الشرق الأوسط. إلّا أن مشاركتهم في المفاوضات تكرّس دخولهم في عملية السلام كأطراف فعّالة.

عارضت إسرائيل أيضاً مشاركة الأمين العام للأمم المتحدة في المفاوضات.

ضمن هذه الشروط، رأى المفاوضون الفلسطينيون أنه لا يمكنهم أن يتصرفوا بمفردهم، من دون الأخذ في الاعتبار لمشاعر الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وللقضايا الجديدة المعقدة التي سيواجهونها من الآن فصاعداً. لذا، رفضوا المشاركة في مفاوضات موسكو.



الفصل الثالث

العملية تصبح الرهان

لم يُسجَّل أي تقدّم جوهري في نهاية الجولات التسع(*) للمفاوضات المتعددة الطرف. ومع ذلك فإن أياً من الأطراف المشاركين في المحادثات لم يتراجع لئلا يكون مسؤولاً عن تأزم الوضع في منطقة تفسد فيها كل الأمور. إن تفرد الدور الأميركي في عملية السلام الراهنة لم يترك مجالاً لمحاولات أخرى، وهو الذي أجبر أيضاً مجموع الأطراف على مواصلة مشاركتهم فيها.

التسلح والتنمية الاقتصادية والتغيير السياسي في الشرق الأدنى والأوسط، هذه الأهداف تدخل في إطار الاستراتيجية الأميركية الشاملة الساعية إلى إحلال الاستقرار أو «السلام الأميركي» من خلال شرق أوسط أكثر حرية وأمناً وازدهاراً.

كما تهدف الاستراتيجية الأميركية إلى توفير الشروط التي تسمح لإسرائيل بالتدخل في المنطقة لمصلحتها الخاصة وأمنها، مما يخفف العبء الذي تمثّله لأميركا حماية إسرائيل.

الاختلافات الهائلة في المواقف بين الفرقاء تجعل السلام بعيداً مع استبعاد احتمال حرب إسرائيلية ـ عربية على أية حال.

وضع الترقب هذا بين اللاحرب واللاسلم مسؤول عن أن عملية السلام حلّت شيئاً فشيئاً في محل السلام. العملية أصبحت الرهان لا سيما وأن العالم كله يعتقد أنه يستطيع انتزاع مكاسب من هذه العملية بصفتها وسيلة غير مباشرة.

(*) الجولة الأولى من ٣ إلى ٤ تشرين الثاني ١٩٩١ والثانية من ١٠ إلى ١٨ كانون الأول ١٩٩١ والثالثة من ١٣ إلى ١٦ كانون الثاني ١٩٩٢ والرابعة من ٢٤ شباط إلى ٤ آذار ١٩٩٢ والخامسة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان ١٩٩٢ والسادسة من ٢٤ آب إلى ٢٤ أيلول ١٩٩٢ والسابعة من ٢١ تشرين الأول إلى ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٢ والثامنة من ٧ إلى ١٧ كانون الأول ١٩٩٢ والتاسعة من ٢٧ نيسان إلى ١٣ أيار ١٩٩٣.

الجولة الثنائية الرابعة (من ٢٤ شباط إلى ٤ آذار ١٩٩٢)

عشية الجولة الرابعة للمحادثات، أفسدت سلسلة من التحديات الإسرائيلية الأجواء بين العرب والإسرائيليين (إغتيال رئيس حزب الله، اعتقال أربعة أعضاء من الوفد الفلسطيني، حملات وغارات إسرائيلية في جنوب لبنان). لمواساة العرب، اختار جيمس بايكر الرابع والعشرين من شباط ١٩٩٢، وهو تاريخ استكمال المفاوضات الثنائية في واشنطن، ليعرض أمام الكونغرس الأميركي موقفه من المساعدة الأميركية لإسرائيل، مشترطاً إيقاف كل الإنشاءات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ١٩٦٧، لقاء منح إسرائيل الضمانات المصرفية للقرض البالغ قيمته عشرة مليارات دولار.

في ٢٥ شباط ١٩٩٢، أعلن حورج بوش دعمه لاقتراحات بايكر. وفي ١٧ آذار ١٩٩٢، عدلت الحكومة الإسرائيلية عن طلب الضمانات المصرفية الأميركية لتتمكن من التصرف بحرية أكبر في سياستها الاستيطانية.

أما بالنسبة للمناقشات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، فإن أحداً لم يكن يتوقع أن تسفر عن نتائج ملموسة، وكان الهدف الأساسي الإبقاء على الدينامية الشكلية لمسيرة السلام.

الفلسطينيون والإسرائيليون تبادلوا المشاريع بشأن إدارة الأراضي المحتلة خلال الفترة الانتقالية.

في المشروع الإسرائيلي الذي قُدّم للوفد الفلسطيني في ٢ آذار ١٩٩٢ تحت شكل وثيقة للعمل من عشر صفحات، استخدمت إسرائيل عبارة «ترتيب مؤقت» فيما اتفاقات كمب ديفيد تتحدث عن «حكم ذاتي».

تنص «وثيقة العمل» الإسرائيلية على «تفويض» السلطات الإدارية التالية إلى الفلسطينيين وليس على «انتقالها»، وهي: إصدار الأحكام، الشؤون الإدارية، الزراعة، التربية والثقافة، الموازنة والضرائب، الصحة، الصناعة، التجارة، السياحة، الشرطة المحلية للجرائم، النقل المحلي والمواصلات، الشؤون البلدية والدينية.

بموجب هذه الخطة، سيواصل الإسرائيليون الإقامة في الأراضي المحتلة وستستأثر إسرائيل بمسائل الأمن بكل جوانبه، الخارجي والداخلي والعام.

هذا المشروع الإسرائيلي المتراجع مقارنةً مع فكرة الحكم الذاتي كما وردت في اتفاقات كمب ديفيد، يطرح تحويل الفلسطينيين إلى «موظفين للاحتلال» والتناقش معهم في مسائل اجتماعية واقتصادية.

هذا المشروع يهدف، بالنسبة لحكومة شامير، إلى وضع حد للانتفاضة والإبقاء على الاستيطان والسيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة بهدف المطالبة بالسيادة الإسرائيلية عليها في نهاية الفترة الانتقالية.

رفض الفلسطينيون الوثيقة الإسرائيلية واقترحوا بدورهم في ٣ آذار ١٩٩٢، وثيقة من أربع عشرة صفحة تتضمن خطة مفصّلة عن الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة، وبشكل خاص، إقامة سلطة فلسطينية للحكم الذاتي المؤقت.

خطة الحكم الذاتي الفلسطيني التي سُلّمت إلى الوفد الإسرائيلي في ١٤ كانون الثاني ١٩٩٢ خلال الجولة الثالثة من المفاوضات الثنائية، تُقسم إلى ثلاثة أقسام: مفاهيم ومخطط موسّع لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت وإجراءات تمهيدية للمرحلة الانتقالية، والأنماط الانتخابية (راجع الملحق).

رفض الإسرائيليون الاقتراحات الفلسطينية جملة وتفصيلاً.

أخذت الإدارة الأميركية على الوفد الفلسطيني افتقاره إلى الواقعية في المفاوضات. وأوحت إلى الفلسطينيين بصب اهتمامهم على اقتراحات عينية وواقعية بدل تقديم أهداف عامة تندرج في إطار المشروع الشامل لإقامة دولة فلسطينية تظهر لها إسرائيل والإدارة الأميركية العداء.

في ختام هذه الجولة في الرابع من آذار ١٩٩٢، أعلنت الوفود العربية خيبتها بسبب انعدام التقدم في المحادثات ومراوحتها مكانها.

ولكن، أن يتبادل الإسرائيليون والفلسطينيون اقتراحات واقعية وأن يتابعوا المناقشات أمر اعتبره الأميركيون انتصاراً بحد ذاته.

الجولة الخامسة

لدى إطلاعهم على «وثيقة العمل» الإسرائيلية التي تسلّمها الفلسطينيون خلال الجولة الرابعة للمفاوضات في ١٥ آذار ١٩٩٢، وجّه ١١٧ عضواً من المجلس الوطني

الفلسطيني عريضة إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية يطالبون فيها بتعليق مفاوضات السلام مع إسرائيل إلى أن تمثّل منظمة التحرير فيها.

حركة المعارضة هذه تبخّرت بعد حادثة طائرة الرئيس عرفات لدى سقوطها ليل ٧ ـ ٨ نيسان ١٩٩٢ وسط الصحراء الليبية. اختفاء الطائرة لأكثر من خمس عشرة ساعة أظهر الأهمية التي يمثلها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في تطوّر عملية السلام، ردة الفعل الشعبية كانت استفتاءً شعبياً فلسطينياً لصالح هذه الصورة الكاريسماتية التي أصبحت رمزاً وطنياً يُجمع عليه الفلسطينيون.

إن شعبية عرفات التي عبّرت عن نفسها في الأراضي المحتلة ومخيمات اللاجئين من خلال تظاهرات عفوية، سهّلت استئناف المفاوضات الثنائية في واشنطن في ٢٧ نيسان ١٩٩٢، لأربعة أيام.

خلال هذه الجولة، قدّم الوفد الإسرائيلي خطته لإجراء انتخابات بلدية كمرحلة باتجاه الحكم الذاتي الإداري. فرفض الوفد الفلسطيني هذا الاقتراح مطالباً بانتخابات تشريعية.

في نهاية هذه الجولة، عرض الإسرائيليون والعرب النتائج بشكل متعارض تماماً: بالنسبة للإسرائيليين، كانت الجولة «أول اجتماع عمل حقيقي» وبالنسبة للفلسطينيين والسوريين، لم تسفر عن أي تقدّم.

في مقابل ذلك، سجّلت هذه الجولة تقدماً مهماً في المفاوضات الإسرائيلية ـ الأردنية.

بناءً على طلب إسرائيل بنقل المفاوضات من واشنطن إلى عاصمة أخرى يفضّل أن تكون في الشرق الأوسط، تمّت الموافقة على هذه الفكرة خلال هذه الجولة ووقع الاختيار على روما كمكان من أجل المحادثات الثنائية الإسرائيلية ـ العربية في أيار ١٩٩٢.

الجلسة السادسة

بعث المفاوضون الفلسطينيون الذين يستمدون سلطتهم من منظمة التحرير الفلسطينية بعض المندوبين بطريقة سرية للمشاركة في اجتماع المجلس المركزي

الفلسطيني المنعقد في تونس من ٧ إلى ١٠ أيار ١٩٩٢ والذي كان مقرراً أصلاً في ٩ نيسان ١٩٩٢ لكنه تأجل بسبب توعك الرئيس ياسر عرفات بعد حادثة الطائرة.

في ختام هذه الدورة العادية، جدّد المجلس المركزي الفلسطيني تمسّكه بمبادرة السلام التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في ١٩٨٨، كأساس للموقف الفلسطيني حيال عملية السلام الهادف إلى تأسيس وطن فلسطيني حقيقي عاصمته القدس. كما شدّد المجلس المركزي الفلسطيني على وجوب إيقاف المستوطنات لأن هذا يشكّل حجر الزاوية في عملية السلام.

واعتبر المجلس المركزي الفلسطيني أن الفترة الانتقالية هي مرحلة نحو الاستقلال يختفي خلالها الاحتلال ويتحقق الانسحاب الكامل لقواته. أثناء هذه الفترة الانتقالية، يمارس الشعب الفلسطيني حقه في انتخاب ديمقراطي لممثلين له في الهيئة التشريعية، ويسمح بإقامة حكومة فلسطينية مؤقتة في القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

أما بالنسبة للاقتراح الإسرائيلي بإجراء انتخابات بلدية الذي قدّم أثناء الجولة الخامسة، يعتبر المجلس المركزي الفلسطيني أن هذه الانتخابات يجب أن تجري بعد انتخاب المجلس التشريعي وانتقال السلطة، وهذا وفقاً للقوانين الفلسطينية وليس لقوانين المحتل.

المجلس المركزي الفلسطيني لا يبت في مسألة المشاركة الفلسطينية أو عدمها في الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية.

المعطى الجديد المهم في الشرق الأوسط بعد الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية كان انتصار الحزب العمالي الإسرائيلي وهزيمة ليكود أثناء الانتخابات التشريعية الإسرائيلية التي جرت في ٢٣ حزيران ١٩٩٢. فقد نال حزب العمل أربعة وأربعين مقعداً مقابل أربعين مقعداً عام ١٩٨٨، وحزب ليكود اثنين وثلاثين مقعداً مقابل تسعة وثلاثين عام ١٩٨٨، ونال حزب ميريتس (راتس وشينوي ومابام) اثني عشر مقعداً مقابل عشرة في ١٩٨٨ وحزب تسوميت ثمانية مقاعد مقابل اثنين وموليدات ثلاثة مقاعد مقابل اثنين، ونالت الأحزاب الدينية ستة عشر مقعداً (مفدال: ٦، شاس: ٦، اليهود الشرقيون حماة التوراة: ٤) ونالت الجبهة الديمقراطية المؤلفة من حزب هدش الشيوعي ثلاثة مقاعد والحزب الديمقراطي العربي مقعدين.

حكومة رابين المؤلّفة من حزب العمال وميريتس وشاس نالت ثقة الكنيست في ١٣ تموز ١٩٩٢.

في ١٦ تموز ١٩٩٢، أصدرت حكومة رابين قراراً بلجم المستوطنات «السياسية» في الأراضي المحتلة. رحّب جيمس بايكر بهذا القرار خلال زيارته إلى إسرائيل في ١٩ تموز ١٩٩٢. وأعطى وزير الخارجية الأميركي موافقته المبدئية على الضمانات المصرفية للقرض الذي طلبته إسرائيل. لكن سبق لبوش أن أعلن في ١١ آب ١٩٩٢ موافقته على منح ضمانات القرض البالغة قيمته ١٠ مليارات دولار خلال زيارة قام بها رابين إلى بوش في كنبنكبور في ألمين (ولاية أميركية).

نجح بايكر خلالْ زيارته إلى إسرائيل في إقناع رابين بإعطاء الأولوية للمفاوضات مع سوريا.

وهكذا غيّر رابين، الذي كان أصرّ على أولوية النزاع مع الفلسطينيين خلال حملته الانتخابية، من نظام أولوياته تحت الضغوط الأميركية وبناء على طلب الرئيس حسني مبارك أثناء زيارة قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى مصر في ٢١ تموز ١٩٩٢.

في مقابلة أجرتها شبكة التلفزيون الأميركية «سي. بي. أس» مع رابين في ١٤ آب ١٩٩٢، أعلن رابين أنه يعارض الانتخابات البلدية التجريبية التي اقترحها حزب ليكود واقترح إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة في نيسان ـ أيار ١٩٩٣ لانتخاب «مجلس إداري فلسطيني» توكل إليه إدارة الفترة الانتقالية، بموجب اتفاقات كمب ديفيد.

واقترح رابين، تبعاً لهذه الخطة، الأول من كانون الأول ١٩٩٢ كتاريخ نهائي لإيجاد اتفاق حول شكليات هذه الانتخابات، والأول من شباط ١٩٩٣ لتحديد دوائر النشاط التي يمكن أن يديرها الفلسطينيون.

اقتراحات رابين هذه كانت متراجعة مقارنة مع المشروع السياسي الذي اعتمده حزب العمل خلال مؤتمره الخامس.

اقترح ميريتس وهو التنظيم الثاني في حكومة رابين، في برنامجه السياسي انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة تقريباً وأدخل ميريتس في مشروعه السياسي عبارة «دولة فلسطينية» بدل «كيان فلسطيني» ووافق على مشاركة منظمة التحرير في

مفاوضات السلام في مراحل لاحقة وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره لكنه عارض رجوع اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين.

هذه الحركة المؤلّفة من ثلاثة أحزاب يسارية: راتس ومابام وشينوي تولي في برنامجها السياسي المشترك مكاناً رئيسياً لحقوق الإنسان وتصوغ مشروعاً من عشر نقاط لصالح الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل أهمها إلغاء التمييز في القانون المدني والسياسي ومساواة ميزانية البلديات العربية بالبلديات اليهودية والتشارك في تعيين الموظفين الكبار في الدوائر العامة. . .

التنظيم الثالث في حكومة رابين هو الحزب الديني شاس وأعضاؤه أورثوذكس متطرفون لكنهم غير متعصبين قومياً مثل مفدال (الحزب الوطني الديني).

نلاحظ لدى رابين، مقارنةً مع شامير، لجهة عملية السلام، تغيّراً في الأسلوب والمقاربة والمنهجية والأولويات.

كان شامير قد صرّح خلال مقابلة مع صحيفة معاريف الإسرائيلية، في عددها الصادر في ٢٣ تموز ١٩٩٢، أنه «مستعد لتمديد المفاوضات لأكثر من عشر سنوات حتى يزيد عدد اليهود المقيمين في الأراضي فتصبح السيطرة الإسرائيلية أمراً لا رجوع فيه».

إذاً، هدف المفاوضات بالنسبة لشامير يقوم على كسب الوقت. فرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق لم يقترح قط انسحاباً من الأراضي ولا الحدّ من الاستيطان مهما كلّف الأمر من ضغوط واحتجاجات أميركية.

كما أن اسحق شامير لم يصرّح قط بأنه يوافق على المبادرة الأميركية، الشيء الوحيد الذي يوافق عليه رئيس الوزراء الإسرائيلي كان الذهاب إلى مدريد. بعد هزيمته الانتخابية، اعترف بأن السلام الذي يسعى إليه كان يستند إلى «الإبقاء على الوضع الراهن»، أي أنه يفترض بالعرب أن يتخلوا عن أراضيهم ويوقّعوا معاهدة سلام مع إسرائيل.

سعياً وراء خلق مناخ جديد، باشرت حكومة رابين بإجراءات بناء الثقة عبر القيام بتصرفات مطمئنة لإصلاح صورة إسرائيل في نظر المجتمع الدولي والتأثير عليه وإقناع الفلسطينيين والعرب بنوايا رابين الحسنة.

نذكر من بين هذه الإجراءات والتصرفات المطمئنة التراجع الواضح لقروض الدولة المخصصة للمستوطنات السياسية، بتجميد أعمال أسيسة الطرقات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، القرار بإرجاع منازل مصادرة في القدس الشرقية إلى مالكيها الفلسطينيين، النهاية السلمية لقضية حصار جامعة النجاح (١٥ ـ ١٧ تموز ١٩٩٢) وإعادة فتح مركز الدراسات العربية الذي يديره فيصل الحسيني في ٣٠ تموز ١٩٩٢ بعد إقفال استغرق أربع سنوات.

استناداً إلى مجلة الدراسات الفلسطينية[1] ونقلاً عن مصادر صحفية إسرائيلية، اقترحت حكومة رابين على فيصل الحسيني تحويل المركز إلى مقر دائم للوفد الفلسطيني في عملية السلام.

وفي الواقع، تحوّل قسم من مبنى المركز إلى مقر للوفد الفلسطيني في صيف ١٩٩٢ يُعرف باسم «أورينت هاوس» أي البيت الشرقي.

وقامت حكومة رابين أيضاً بمبادرة حيال المجموعة الأوروبية بإعطائها صفة دبلوماسية لمندوب الجماعة الاقتصادية الأوروبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، المكلف بتقديم المساعدة الاقتصادية والإنسانية للفلسطينيين. كان مندوب الجماعة الاقتصادية الأوروبية السيد توما دوبلا المُعيّن في تشرين الأول ١٩٩١، يُقيم في بروكسيل حتى تموز ١٩٩٢.

رابين هو أول رئيس وزراء إسرائيلي انتقد مقولة إسرائيل المرضيّة بوصفها «الدولة اليهودية الوحيدة في العالم والمحاطة بالأعداء». ففي الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر اليهودي العالمي المنعقد في القدس الغربية، وجّه رابين في ٣٠ تموز ١٩٩٢ نداءً إلى اليهود «لتغيير ذهنيتهم» و«التحرر من شعور العزلة الذي كنا فريسته منذ نصف قرن تقريباً».

كما قامت وزيرة الاتصالات والثقافة السيدة شولاميت ألوني بانتقاد أكثر حدة لهذه المقولة الإسرائيلية التي تجد جذورها في النظام التربوي الإسرائيلي، في مقابلة أجرتها معها الصحيفة الإسرائيلية هاأرتز في ١٧ تموز١٩٩٢، قالت: «ليس خافياً على أحد أن نظامنا التربوي يرتكز إلى آليات تحول دون تطور التفكير الشخصي والروح النقدية. والسلطات، في الواقع، تنظّم عملية غسل أدمغة للأطفال منذ الحضانة وتعلّمهم منذ صغرهم استبطان روح العشيرة والخوف من العالم الخارجي والشعوب غير اليهودية.

«إن سماعهم يرددون باستمرار أننا ضحايا وشهداء يحثنا على التفكير بأننا دائماً على حق. عندها، يصبح كل نقد ونقد ذاتي هامشيين.

«لقد عزمت النية على محاربة هذه المذهبة. يجب أن يتعلم الأطفال، في نطاق ألعابهم بادىء الأمر أن هناك دائماً خياراً بين إمكانيات مختلفة، وأن يتعلموا لاحقاً التثبت من مصادرهم والمقارنة بين كتب تطرح آراء مختلفة.

«لو كنت معلّمة دين لجهدت أن أفهم مع التلامذة النوايا المختبئة خلف أسلوب الراوي والسياق الاجتماعي ومعتقدات الوسط التي تبنّاها الكاتب».

مبادرات أخرى للتهدئة اتخذت في ٢٣ آب ١٩٩٢ عشية افتتاح الجولة السادسة للمفاوضات: إطلاق سبيل ثمانمئة سجين أمضوا ثلثي عقوبتهم وفتح البيوت المقفلة والأزقة التي حاصرها الجيش الإسرائيلي منذ أكثر من خمس سنوات على سبيل الانتقام والعقاب الجماعي، والسماح لفلسطينيي الأراضي المحتلة الذين تتعدى أعمارهم الخمسين عاماً بالدخول إلى إسرائيل دون ترخيص مسبق.

عند افتتاح المفاوضات في ٢٤ آب ١٩٩٢، عدلت إسرائيل عن قرارها بإبعاد أحد عشر فلسطينياً لكنها رفضت إلغاء هذه الممارسة المخالفة لاتفاقية جنيف.

في ٢٠ آب ١٩٩٢ قرّر العرب مشاركتهم في الجولة السادسة للمفاوضات الثنائية التي ستجري من ٢٤ آب ١٩٩٢ إلى ٢٤ أيلول ١٩٩٢، في ختام اجتماع وزراء الخارجية السوري واللبناني والأردني والفلسطيني في دمشق.

عيّنت إسرائيل منذ أول آب ١٩٩٢ ايتامار رابينوفيتش رئيساً للوفد الإسرائيلي في مفاوضات السلام مع سوريا.

السيد رابينوفيتش مؤرخ معتدل مقرب من شمعون بيريز فيما كان سلفه يوسي بن أهرون مناصراً متحمساً لإيديولوجية «إسرائيل الكبرى».

أبقت حكومة رابين على رؤساء الوفد أنفسهم المكلفين بالتفاوض مع الأردنيين والفلسطينيين واللبنانيين وهم إيلياكيم روبنشتاين وأوري لوبراني ويوسي هداس.

اعتمد الوفد الإسرائيلي الذي ترأسه رابينوفيتش مع السوريين مقاربة جديدة وأسلوباً جديداً ونبرة معتدلة وبنّاءة. وأوحى رابينوفيتش بأن إسرائيل ستكون مستعدة للانسحاب جزئياً من الجولان السوري المحتل تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢.

وسلّم الوفد السوري لأول مرة منذ مؤتمر مدريد وثيقة مكتوبة للوفد الإسرائيلي، في ٣ أيلول ١٩٩٢. هذه «المذكرة» حسب قول العلاف لم تُنشر. ربما لأن سوريا تذكر للمرة الأولى وبوضوح إمكانية توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل.

وهكذا، أعلن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، عند افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في ٢٣ أيلول ١٩٩٢، أن سوريا مستعدة للقيام بسلام كامل مع إسرائيل «مقابل انسحابها الكامل» من الجولان وتؤكد سوريا على «صدق» حكومتها الذي لا جدال فيه. إذاً، العبارة الجديدة «سلام كامل» حلّت مكان «سلام شامل» المستعملة حتى الآن في الخطاب السوري السياسي.

بعض المعلومات المسرّبة سمحت بالاعتقاد أن بداية الحلحلة هذه قد تكون نتيجة عرض أميركي يقوم على ثلاث نقاط أساسية:

١ - توافق إسرائيل على مبدأ الأرض مقابل السلام، ولو جزئياً. وتطلب الحكومة الإسرائيلية من الكنيست الموافقة على إلغاء قانون ١٩٨١ القاضي بضم الجولان.

٢ - تسحب سوريا جميع جيوشها المنتشرة حول الجولان وتشارك في المفاوضات المتعددة الطرف.

٣ - البدء في مفاوضات تستند إلى انسحاب مرحلي وتطبيع علاقات مرحلي أيضاً.

تنتشر جيوش أميركية ومتعددة الجنسيات في المناطق المجلى عنها، ولا تُسحب هذه الجيوش إلّا بموافقة الطرفين.

الوثيقة الإسرائيلية التي سُلّمت إلى الوفد السوري خلال هذه الجولة لم تذكر كلمة «انسحاب».

وأكّد الوفد الأردني أن مشروع جدول الأعمال الذي اقترحه الوفد الإسرائيلي يشكل في نصه وروحيته انطلاقة جديدة.

وبالنسبة للبنانيين الذين تحتل إسرائيل قطاعاً من أراضيهم في جنوب لبنان يبلغ ٨٥٠ كلم٢، فلم تُذكر كلمة «انسحاب» إطلاقاً. وبرّرت إسرائيل هذا الاحتلال بقضية أمنية.

قرَّر الوفد الفلسطيني الـذي خضع ثـمانية وعشرون من أعضـائه لمضـايقات إداريـة مهينة، الذهاب إلى المفاوضات محترماً لتعهده، لكنه تأخر يوماً في الوصول.

سلَّم الوفد الإسرائيلي وثيقة عمل إلى الوفـد الفلسطيني يـوضح فيهـا جميع الشروط لانتقال «المسؤولية الإدارية» في خمسة عشر قطاع عمل. إلى جانب الموافقة على شرطـة فلسطينية، تقترح حكومة رابين سيطرة مشتركة إسرائيلية ـ فلسطينية للأراضي والمصادر المائية. هذا الاقتراح هـو الاقتراح الجـديد الـوحيد بـالنسبة للحكم الـذاتي المؤقت كما تصوره شامير.

رأى الفلسطينيون أنّ الاقتراحات الإسرائيلية التي قدّمتهـا حكومـة رابين ليست إلّا نسخة جديدة لسياسة شامير.

وطالب الوفد الفلسطيني عبثاً أن تجدد إسرائيل تأكيدها عـلى إمكانيـة تطبيق القـرار ٢٤٢ بالنسبة للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وذلك قبل مناقشة أي جدول أعـمال حول المرحلة المؤقتة للحكم الذاتي.

وقدّم الوفد الفلسطيني أخيراً وثيقة تتضمن عشر نقاط حول الحكم الـذاتي والمرحلة الانتقالية.

الجولة السابعة

عشية الجولة السابعة للمفاوضات الثنائية الإسرائيلية ـ العربية في واشنطن (من ٢١ تشرين الأول ١٩٩٢ إلى ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٢)، عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورة في تونس من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول ١٩٩٢.

في البيان الختامي، جدَّد المجلس المركزي الفلسطيني تأكيده على قرارات اجتماعاتـه السابقة وقرارات الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

رفض المجلس المـركزي الفلسـطيني تصنيف رابين لمستـوطنات «سيـاسية» وأخـرى «استـراتيجية»، وشـدّد على الـدور الأوروبي في إحلال الاستقـرار والسـلام في الشرق الأوسط، مجدداً تمسكه بفعالية المشـاركة الأوروبيـة في عملية السـلام الثنائيـة والمتعددة الطرف.

كما دعا المجلس المركزي الفلسـطيني إلى مشاركـة اليابـان والصين وكنـدا في عملية السلام. وشدّد في النهاية على أولوية قضية القدس.

علّقت الجولة السابعة جلسات أعمالها لأسبوع بسبب الانتخابات الأميركية الرئاسية في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٢.

سلّم الوفد الإسرائيلي في ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٢ وثيقة مكتوبة للوفد السوري ترد فيها لأول مرة عبارة «الانسحاب من الجولان»، وتدعو إسرائيل إلى ضرورة توقيع معاهدة سلام مستقلة مع سوريا غير مرتبطة بالتقدم الذي يُسجّل على المسارات الأخرى... كما تطالب إسرائيل بألا تكون المعاهدة الإسرائيلية السورية المحتملة مشروطة بالتقدم أو أن تكون منوطة بطبيعة المعاهدات التي ستعقد مع الفلسطينيين أو الأردنيين أو اللبنانيين.

قبل أيام قليلة من الانتخابات الأميركية، وللتعبير عن الاحتفال بمؤتمر مدريد، توصّل المفاوضون الإسرائيليون والأردنيون إلى اتفاق حول جدول أعمال مفصّل لمفاوضاتهم. تتناول الوثيقة المشتركة مسائل الأمن وتقسيم المياه والقضايا الإقليمية واللاجئين والتعاون الثنائي. مع التأكيد على أن الهدف النهائي لهذا الاتفاق هو التوقيع على معاهدة سلام، إلاّ أن أي تقدم لم يُسجَّل في المفاوضات مع الفلسطينيين واللبنانيين.

في ختام الجولة السابعة لهذه المفاوضات، صرَّح مساعد وزير الخارجية الأميركية المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط، في ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٢، أن المفاوضات لم تكلل «بنتائج مذهلة»، لكن الأطراف «لا تزال عازمة على البحث عن حل سلمي».

الجولة الثامنة

جرت الجولة الثامنة للمناقشات الثنائية الإسرائيلية ـ العربية في واشنطن من ٧ إلى ١٧ كانون الأول ١٩٩٢. كان هدفها الحفاظ على دينامية مسيرة السلام في الشرق الأوسط، خلال هذه المرحلة الانتقالية في واشنطن. إذ كان الإسرائيليون والعرب ينتظرون تسلم الرئيس كلينتون مهامه. على أية حال، صرّح الرئيس كلينتون من جهته عن رفضه «لكل تأخر أو إبطاء» في عملية السلام.

اقترح الإسرائيليون، خلال المناقشات، على اللبنانيين نوعاً من «الحكم الذاتي الإداري» رفضه اللبنانيون رفضاً باتاً وطالبوا بتطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥.

بالنسبة للوفد الإسرائيلي، القرار ٢٤٢ ليس من ضمن جدول الأعمال مع

الفلسطينيين. فالمفاوضات تتناول فقط بالنسبة لإسرائيل مسألة قيام سلطة ذاتية مؤقتة لا البحث في وضع نهائي.

قاطع الوفد الفلسطيني الذي اقتصر عدده على أربعة أعضاء، الجلسة الخامسة في ١٧ كانون الأول ١٩٩٢، واكتفت الوفود العربية المتضامنة مع الفلسطينيين خلال حضورها الجلسة الخامسة برفع احتجاج على الإجراء الذي اتخذته إسرائيل بطرد ٤١٥ فلسطينياً إلى جنوب لبنان.

عكّرت مسألة الإبعاد الخطيرة اللقاءات «الوداعية» لبوش مع وفود المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية.

الإدارة الأميركية الجديدة

إن انتخاب بيل كلينتون لا يمكن نسبه إطلاقاً إلى مواقفه بخصوص السياسة الخارجية ولا إلى موقفه بالنسبة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، انتخابه كان في شكل أساسي نتيجة لتعب وإحباط معممين في أوساط الناخبين الأميركيين جرّاء السياسة الاقتصادية لسلفه.

من جهة أخرى، كانت نتيجة الحملة النشيطة والمجدّدة، كي لا نقول الباذخة التي نظّمها المرشح المستقل روس بيرو، غالبية ديمقراطية قلّما مقنعة، حيث نال كلينتون النسبة الأكثر انخفاضاً قياساً إلى مرشح فائز منذ بداية القرن.

كان انتخابه يمثل بالأحرى رفضاً لبوش أكثر مما يمثل انتصاراً لأفكاره الخاصة. في الوقت نفسه، كان يُلاحَظ «ريح تغيير» معينة في الولايات المتحدة عرف كيف يديرها كلينتون لصالحه. وقد لعبت سياسته الخارجية دوراً في الحملة يقوم على تلطيف الهزيمة المعيبة للجمهوريين الذين بقي البعض أوفياء لهم مراعاة للرئيس المنهزم واحتراماً لتجربته كرجل سياسة دولي وخوفاً من حداثة المرشح الديمقراطي الشاب في هذا المجال.

حصر كلينتون حملته الانتخابية بالطروحات الكبيرة للسياسة الاقتصادية الداخلية: عجز الميزانية، كلفة العناية الطبية ـ ولم يهتم بالشؤون الدولية إلّا حين تتلاقى مع الاقتصاد الوطني كتأثير اتفاقية التجارة الحرة الأميركية الشمالية على الوظيفة وخطر

حرب تجارية مع أوروبا واليابان بسبب الخلاف على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

إذا كان كلينتون قد عبّر عن مواقفه بشأن القضايا الدولية فقد علّق اهتماماً خاصاً على مجازر البوسنة ـ نظراً للصداقة التي تربط مرشحه إلى نيابة الرئاسة بوزير خارجية البوسنة هاريس سيلا جريك ـ والصداقة المداهمة لآلاف اللاجئين اللاييكيين الذين اجتذبوا اهتمامه.

عملية مدريد لم تحظ إلّا بالقليل من انتباهه. دعم كلينتون عملية السلام داعياً للاستمرار فيها، لكنه أشار صراحة إلى تعاطفه مع الموقف الإسرائيلي بغية اجتذاب الناخبين اليهود، ولأن فريق عمله الانتخابي يقيم علاقات قوية مع اللوبي الموالي لإسرائيل.

والأكثر أهمية من ذلك هو الدعم الذي أعلنه كلينتون لطلب إسرائيل قرضاً بقيمة ١٠ مليارات دولار، وهو المبلغ الذي التزم بسببه شامير بالموقف الأكثر تصلباً فيما يتعلق بوضع المستوطنات كما اعترف كلينتون بالقدس عاصمة لإسرائيل.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أهمية تعيين ألبير غور نائباً للرئيس، كان سيناتور تينيسي قد أظهر حماساً خاصاً للسياسة الإسرائيلية خلال حملة ترشحه لرئاسة الحزب الديمقراطي منذ أربع سنوات حيث هزمه مايكل دوكاكيس حاكم ماساشوستس الذي هُزم بدوره في الانتخابات الرئاسية على يد جورج بوش، أن تكون هذه المواقف صادقة أو انتهازية، فإنها نجحت في كسب عدد من الأصوات اليهودية لصالح الإدارة الجمهورية، لا سيما وأن الرئيس ووزير الخارجية كانا معتبرَين «معاديين للإسرائيليين» لا بل «لاساميين».

بالنسبة للفلسطينيين والعرب، كان انتصار بوش يبدو لهم مضموناً منذ وقت طويل. لم يخفوا تفضيلهم لاستمرار سياسة بايكر، فهزيمته تشكل ضربة سيئة بالنسبة إليهم. وقد زادت الأمر خطورة التعيينات التي قام بها الرئيس الجديد في المراكز الحساسة في مبنى وزارة الخارجية وفي المجلس الوطني للأمن. عينّ في وزارة الخارجية وارن كريستوفر كمسؤول عن السياسة. ووارن كريستوفر هو موظف سابق في ظل كارتر، ومتورط للغاية في صياغة اتفاقات كمب ديفيد وأحد رؤساء فريق كلينتون الانتقالي في الأشهر التي فصلت انتخابه عن تسلمه لمهام الرئاسة.

وارن كريستوفر كان مثار عداء معيّن بين محبّذي اللوبي اليهودي الذين كتبوا إلى كلينتون يطلبون منه عدم تعيينه وزيراً للخارجية لأنه يعتبر محسوباً على كارتر وكارتر ليس صديقاً لإسرائيل. لمصالحة هذا اللوبي مع التعيين الفعلي لكريستوفر (الذي اعتبر في حد ذاته انتصاراً لإسرائيل لأن منافسه الرئيسي على المنصب كان رئيس لجنة الشؤون الخارجية الذي اشتهر بتودده حيال الفلسطينيين)، باشر كلينتون بإسناد المناصب العليا في وزارة الخارجية ومجلس الأمن الوطني لخبراء عرف عنهم آراؤهم المؤيدة للإسرائيليين والصهاينة، وهكذا أبدل دينس روس المستشار السياسي لجيمس بايكر في شؤون الشرق الأوسط بصاموئيل لفيس السفير السابق للولايات المتحدة في تل أبيب وهو يهودي مقرّب من الزعماء الإسرائيليين. وعيّن كلينتون سندي بيرغر كمساعد لأنطوني ليك مستشار الأمن الوطني، وهو متحدر من الأوساط السياسية نفسها للفيس. وكمستشار لليك وبيرغر في الشؤون الشرق أوسطية، عيّن مارتن اندايك وهو جامعي من أصل أوسترالي حصل حديثاً على الجنسية الأميركية ومعروف بدراساته غير الموضوعية للقضية الفلسطينية، ويعتبره بعض المعلّقين الإسرائيليين أكثر صهيونية من شامير.

ما لبث تغيّر الأشخاص أن انعكس في تغيّر التوجّه السياسي. الزيارات الأولى التي قام بها رابين للرئيس الجديد اتسمت بحرارة غير عادية، فطروحات رئيس الوزراء الإسرائيلي قابلها تفهم عميق من الجانب الأميركي. وسرعان ما اتضح أن الولايات المتحدة الأميركية ستمتنع من الآن فصاعداً عن ممارسة أي ضغط هام على الإسرائيليين بخلاف سعي الإدارة السابقة للظهور بمظهر محايد أو على الأقل متوازن. اتفاقات الأمن الاستراتيجي الإسرائيلية ـ الأميركية جُددت بآلية مدهشة. من ثمّ خضع كريستوفر لمطالب رابين حيال المبعدين لقاء مساومة تنتهك صراحة أحكام القرار ٧٩٩، في وقت كان ينتظر منه أن يحاول إقناع إسرائيل بالرضوخ لهذا القرار. ومن جهة أخرى، لم يتردد كلينتون عن امتداح رابين على موقفه «التعاوني» وفضّل زيادة الضغوط على البلدان العربية لإنهاء القطيعة الاقتصادية لإسرائيل، بدل أن يقنع إسرائيل للقيام بتنازلات هامة فيما يختص المبعدين والمستوطنات.

كل هذا يظهر أن الإدارة الجديدة، رغم مناداتها بمتابعة عملية السلام التي لم تكن شروطها عامة لصالح البلدان العربية وخاصة الفلسطينيين، انحرفت كفاية عن الحيادية الهشة لمقاربة بايكر، وجعلت عملية السلام تسير لصالح إسرائيل بشكل حتمي

على حساب البلدان العربية. مما يعني أن العرب لم يعودوا أمام وسيط شريف بل في حضرة إدارة تعيد التصرفات السيئة لرونالد ريغان.

انتخاب كلينتون لم يكن إذاً إلاّ عثرة أخرى في طريق الفلسطينيين، منذ أربع سنوات، طلب القس المُعيّن جيسي جاكسون فتح نقاش حول القضية الفلسطينية في اجتماع الحزب الديمقراطي لاختيار مرشح الرئاسة، وحصل على هذا النقاش لقاء سحب ترشيحه. ومنذ ذلك وجّه الفلسطينيون اهتمامهم حصراً بالحزب الحاكم فأضاع الفلسطينيون وحلفاؤهم في الولايات المتحدة فرصة ثمينة لتأسيس حركة لصالحهم داخل الحزب الذي سيصل إلى السلطة عام ١٩٩٣. كان مسلّماً به أن التصلب الإسرائيلي على المسائل الأساسية سيظل منيعاً من دون تدخل سياسي جبار من جانب الولايات المتحدة. وهذا التدخل يبدو أقل احتمالاً منذ انتخاب كلينتون.

إن منظمة التحرير الفلسطينية عرضة لأن يقل اعتبارها في نظر شعبها لدى مشاركتها في عملية السلام، وسوريا ولبنان بدآ بمواجهة الحظوظ القليلة لاستعادة أراضيهما الضائعة ما دامت إسرائيل تنتهك القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة بسهولة ودون أن تُعاقَب. وكان على قادة البلدان العربية، وياسر عرفات خاصة، أن يواجهوا الشك، لأن عملية السلام لن تسفر إلاّ عن انتحار سياسي للفلسطينيين في غياب أي تقدم ملموس وفوري في مفاوضات السلام.

المبعدون

غداة إبعاد إسرائيل لـ ٤١٥ فلسطينياً، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع في ١٨ كانون الأول ١٩٩٢ القرار رقم ٧٩٩ الذي يدين فيه بحزم الإجراء الذي اتخذته إسرائيل قوة الاحتلال ويعترض بشدة على هذا النوع من الممارسات، مجدداً تأكيده على أن اتفاقية جنيف الرابعة في ١٢ آب ١٩٤٩ تطبّق على سائر الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ومن ضمنها القدس. كما يطلب من إسرائيل قوة الاحتلال أن تضمن السلامة والعودة الفورية لجميع المبعدين إلى الأراضي المحتلة.

لكن مجلس الأمن لم يفرض على إسرائيل روزنامة محددة لعودة المبعدين ولم يطالب بتنفيذ العقوبات في حال رفضت إسرائيل الامتثال إلى القرار. ثمَّ إنّ الفصل السابع من دستور منظمة الأمم المتحدة المتعلق بالعقوبات، لم يُستعمل مرةً في قرار يتعلق بإسرائيل.

وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها، جراء عمل رابين، في وضع صعب حيال شعبها: كان مستحيلاً عليها الاستمرار في إعطاء تعليمات للمفاوضين الفلسطينيين في مناقشات علنية مع وفد إسرائيلي تنتهك حكومته ليس فقط شرعة وقرارات وقوانين دولية بل تحيي أيضاً رعب الفلسطينيين الأكبر: كابوس ١٩٤٨ حين جرى تهجير مكثّف للسكان الفلسطينيين خارج وطنهم فلسطين.

من بين الأربعمائة والخمسة عشر مبعداً فلسطينياً هناك ١٦ مبعداً متهمين بجنحات مختلفة بدءاً بالانتماء إلى حركة إسلامية ووصولاً إلى التحريض على العنف، ويمضون عقوبتهم في سجون إسرائيلية. هؤلاء السجناء هم الأشخاص الوحيدون الذين يُسمح لهم قانونياً بالرجوع إلى الأراضي المحتلة. أما المبعدون الآخرون الذين لم توجّه إليهم أي تهمة ولم يتخذ أي إجراء قضائي بحقهم، فقد حكمت عليهم إسرائيل بالبقاء في جنوب لبنان في منطقة تدعى مرج الزهور داخل الأراضي اللبنانية. إبعادهم المقرر لسنتين جرى في عز الشتاء حيث صارع المبعدون البرد والمطر والثلج في خيم مؤقتة مع مؤونة قليلة، ثمّ إنّ الجيش اللبناني منع المبعدين بتعليمات من حكومته، من الدخول إلى الأراضي اللبنانية مهما كلّف الأمر.

بعث الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي، بغية تنفيذ القرار ٧٩٩ مبعوثين خاصين إلى إسرائيل في نهاية كانون الأول ١٩٩٢ وبداية كانون الثاني ١٩٩٣، وهما جيمس جوناه وشينمايا غاريخان.

فشل مبعوثا غالي في مهمتهما.

وفي تقرير موجّه إلى مجلس الأمن في ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٣، أمر الأمين العام للأمم المتحدة باعتماد كل «الإجراءات اللازمة» لكي تعمل إسرائيل على تطبيق القرار ٧٩٩ الذي يطالب بالعودة الفورية لجميع المبعدين الفلسطينيين باتجاه لبنان.

رفضت إسرائيل تقرير غالي ووصفته بالمنحاز؛ كما رفضت أيضاً اقتراح الأمين العام بإنشاء آلية مراقبة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٣، ردَّ الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عصمت عبد المجيد على رفض إسرائيل تطبيق القرار ٧٩٩ مصرّحاً: «لقد حان الوقت لأن يفهم مجلس الأمن بأن سياسة التغرض والتحيّز لم يعد بالإمكان تطبيقها»[٣].

المحكمة العليا وهي أعلى مقام قضائي في إسرائيل رفضت بإجماع قضاتها السبعة في

٢٨ كانون الثاني ١٩٩٣ طلب الفلسطينيين المبعدين في ١٧ كانون الأول ١٩٩٢ إلى جنوب لبنان، الرجوع الفوري إلى أراضيهم. وأوضح القضاة أن الأوامر «الجماعية» بالإبعاد هي غير شرعية. وبالتالي، كل مبعد يملك الحق في أن يصغى إليه «شخصياً» وأن يطلب اللجوء إلى إحدى اللجان العسكرية الأربع عشرة التي وُجدت خصيصاً لهذا الشأن. لكنهم ملزمون بتقديم طلبات مخطوطة باليد. وفصّلت المحكمة في أن الأوامر الفردية بالإبعاد المعطاة في ١٧ كانون الأول ١٩٩٢ بحق ٤١٥ فلسطينياً هي صحيحة.

هذا الحكم الذي سيصير مرجعاً يظهر إلى أي حد يعمل القضاء الإسرائيلي، كما كتب المبعوث الخاص لجريدة «الموند» وفقاً لأنماط تختلف تماماً تبعاً لهوية المدانين أي سواء كانوا مواطنين إسرائيليين أم فلسطينيين. وأضاف: «حيال الإسرائيليين نرى السلطة القضائية بمظهرها المستقل، الليبرالي، المطعم بأفضل تقاليد القانون الغربي، المستند إلى مبدأ افتراض البراءة المسبقة وتطبيق مجموع القوانين الانكلوساكسونية الخاصة باحترام الحرية الفردية. أما حين يتعلق الأمر بالفلسطينيين فالسلطة القضائية تصبح غرفة بسيطة لتسجيل إرادة السلطة السياسية والعسكرية»[٤].

المحامون الإسرائيليون المتخصصون في الدفاع عن حقوق الإنسان ردّوا قرار المحكمة العليا الإسرائيلية متأسفين لأن القضاء الإسرائيلي «يتوقف عند الخط الأخضر».

ولكن إذا أردنا أن نفهم بشكل أفضل السبب الكامن وراء عدم إبداء المحكمة العليا رأيها في قضية إبعاد الفلسطينيين، بل إعلانها فقط إمكانية إعادة المبعدين فوراً إلى أرضهم، تجدر العودة إلى الوراء في تشرين الأول ١٩٧٩ عندما طلبت المحكمة العليا ومن خلال حكم مدوٍّ إلغاء وتدمير المستوطنة اليهودية إلون ـ موريه في الضفة الغربية المحتلة معتبرة أن بناءها على يد غوش ـ أمونيم لا ينبع من ضرورات أمنية.

لتحاشي المحكمة العليا، أنشئت محكمة خاصة لتحل مكان المحكمة العليا. الأمر يتعلق بلجان أو محاكم عسكرية وأعضاؤها من الجنود الذين يعيّنهم الضابط الإقليمي الإسرائيلي الذي يُنتج وحده النموذج القضائي. هذه اللجان أو المحاكم تدعم عبر ممارستها سياسة السلطات العسكرية والمدنية الإسرائيلية حيال الفلسطينيين: انتهاك حقوق الإنسان، مصادرة الأراضي، إنشاء المستوطنات، الخ...

في أول شباط ١٩٩٣ أعلن عن اتفاق أميركي - إسرائيلي ينص على العودة الفورية لـ ١٠١ مبعد فلسطيني وتخفيض سنتي السجن إلى سنة واحدة بالنسبة للمبعدين الآخرين والسماح للمنظمات الإنسانية بتقديم العون لهم عبر الجو.

من جهتها، التزمت الولايات المتحدة بمنع كل قرار إجباري حيال إسرائيل في المحافل الدولية. ومن جهة أخرى التزمت إدارة كلينتون بعدم فرض إجراءات تهدئة جديدة حول هذا الملف أياً كان الموقف العربي، وسيتحمل المسؤولية لضمان استكمال المفاوضات بفضل جهود أميركية.

هذه «المساومة» بين كلينتون ورابين انتقدها بشدة حزب الليكود، ورفضتها منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية رفضاً قاطعاً مطالبين بالتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٧٩٩ المطالب برجوع جميع المبعدين دون تأخير.

جنّبت واشنطن إسرائيل مواجهة مع مجلس الأمن فيما لم يحترم القرار ٧٩٩.

صرّح وارن كريستوفر وزير الخارجية الجديد بأنه «ليس ضرورياً» قيام منظمة الأمم المتحدة بعمل. وتضامنت الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع الموقف الأميركي وقررت عدم التساهل في تعاونها مع إسرائيل.

في ١٢ شباط ١٩٩٣، وافق مجلس الأمن على المقاربة الأميركية. ورحّب بالقرار الإسرائيلي باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح.

فيما يخص البلدان العربية، إعطاء حق الاعتراض لحركة حماس على المفاوضات ليس موضوع جدل.

وفيما يخص المفاوضين الفلسطينيين، إن غياب أي إدانة لإسرائيل والقمع المستمر في الأراضي المحتلة يجعلهم يفقدون مصداقيتهم لدى الشعب الفلسطيني.

أبلغ حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض أنه لن يشترك في أية محادثات ما دامت إسرائيل تمتنع عن تطبيق القرار ٧٩٩.

وطلب الفلسطينيون عبر رسائل عديدة ومبعوثين عديدين من الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل لإيقاف القمع الدامي وإعادة المبعدين وتحسين ظروف العيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

بدأ وارن كريستوفر جولة إلى الشرق الأوسط تمتد من ١٧ إلى ٢٤ شباط ١٩٩٣ في محاولة منه لدفع عملية السلام من جديد.

سمحت له جولته أن يستنتج أن البلدان العربية لا تجعل من حل قضية المبعدين شرطاً لا غنى عنه لاستكمال المحادثات.

وأبلغت منظمة التحرير الفلسطينية أنه يمكنها القبول بعودة المبعدين موزعة على ستة أشهر أو بالتزام إسرائيلي بالكف نهائياً عن سياسة الإبعاد. لكن المبعدين ظلوا على مطالبتهم بعودة كاملة وفورية إذا لم تلتزم إسرائيل بالكف عن سياسة الإبعاد.

بالنسبة لرابين، ملف المبعدين أُقفل ولا ينوي القيام بمبادرات جديدة.

جدّد كريستوفر، خلال جولته، تأكيده على التزام إدارة كلينتون متابعة سياسة بوش المتمحورة حول مفاوضات السلام ونشر الديمقراطية والحد من الأسلحة غير التقليدية. وشدّد كريستوفر على رغبة واشنطن في لعب دور «الشريك الكامل» في عملية السلام واعداً بأن تكون أكثر فعالية من الماضي.

لكن سياسة كلينتون في الشرق الأوسط ملتبسة كي لا نقول متناقضة؛ كلينتون يؤيد مفاوضات السلام الإسرائيلية - العربية، ويصرّح في الوقت نفسه أنه لا يريد الضغط على إسرائيل أو فرض تنازلات جديدة من قبلها. وهذا الموقف لا يمكنه إلّا أن يقوي السياسة العدوانية والتوسعية لإسرائيل ويحول دون أي تقدم باتجاه حل سلمي عادل في الشرق الأوسط.

إنه لحسن التذكير بالتناقض بين قرار الإدارة الأميركية الحازم التدخل العسكري في العراق وتحفظها حيال استعمال القوة في البوسنة - الهرسك أو في يوغوسلافيا سابقاً لوضع حد للتجاوزات التي يقوم بها الصربيون ضد السكان المسلمين: التطهير الإثني ومعسكرات الاعتقال واغتصاب النساء(*) واحتلال الأراضي بالقوة، الخ... وبين سلبيتها أيضاً تجاه إسرائيل لدى قيامها بإبعاد ٤١٥ فلسطينياً باتجاه لبنان والقمع الدامي الذي شنّته في شهر آذار ١٩٩٣ خاصة. هذا التناقض الذي مرده سياسة الكيل بمكيالين يتيح للحركات الإسلامية أن تتغذى من إحباط الجماهير العربية والمسلمة.

الجولة التاسعة (٢٧ نيسان ـ ٣٠ نيسان)

للخروج من المأزق، كان على الإدارة الأميركية الجديدة أن تقبل بالاقتراحات الفلسطينية الستة التي أُعلنت في ٢٥ شباط ١٩٩٣ ورفضتها إسرائيل. كانت الاقتراحات تنص على أن تضمن الولايات المتحدة عدم لجوء إسرائيل إلى إجراءات الإبعاد والتزام إسرائيل القيام «بترتيبات» لعودة المبعدين مع الموافقة على رجوع عدد مُعيّن من المبعدين الفلسطينيين ما بين عام ١٩٦٧ و١٩٨٧. إلى جانب ذلك، تتعهد إسرائيل متابعة مفاوضات السلام استناداً إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ والموافقة على أن هذين القرارين اللذين ينصان على انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ينطبقان على القدس الشرقية أيضاً.

في ١٠ آذار ١٩٩٣ وجّه وزير الخارجية الروسي اندري كوزيريف ووزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر بصفتهما راعيي السلام في الشرق الأوسط، دعوات إلى العرب وإسرائيل لاستكمال المحادثات الثنائية في واشنطن من ٢٠ نيسان إلى ١٦ أيار ١٩٩٣.

رفض الوفد الفلسطيني تسلم الدعوة من القنصل الأميركي العام في القدس الشرقية السيدة مولي وليامسون، لأن مسألة المبعدين لم تحل.

وجّهت أيضاً الدعوات للمفاوضات المتعددة الطرف لكي يجتمع الأطراف المعنيون للجولة الثالثة بين ٢٧ نيسان و٢٥ أيار ١٩٩٣.

وقد حددت روزنامة اجتماعات اللجان الخمس على النحو التالي:

- لجنة المياه في جنيف من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان.
- لجنة التنمية الاقتصادية في روما في ٤ و٥ أيار.
- لجنة اللاجئين في أوسلو من ١١ إلى ١٣ أيار.
- لجنة مراقبة التسلّح في واشنطن من ١٧ إلى ٢٠ أيار.
- لجنة البيئة في طوكيو في ٢٤ و٢٥ أيار.

أقامت فرق العمل هذه التي تمَّ خلقها في نهاية المؤتمر المتعدد الطرف في موسكو، دورتين في ربيع وخريف ٩٢.

اجتمعت لجنة المصادر المائية في فيينا من ١٢ إلى ١٤ أيار، وفي واشنطن في ١٥ و١٦ أيلول ١٩٩٢. وعقدت لجنة التنمية الاقتصادية الإقليمية دورتها الأولى في بروكسيل في ١١ و١٢ أيار من دون مشاركة إسرائيل ودورتها الثانية في باريس في ٢٩ و٣٠ تشرين الأول ١٩٩٢ وشاركت إسرائيل في اجتماعاتها.

كانت إسرائيل قد قاطعت أيضاً الدورة الأولى للجنة اللاجئين المجتمعة من ١٣ إلى ١٥ أيار ١٩٩٢ في أوتاوا، لكنها شاركت في الدورة الثانية للجنة اللاجئين التي جرت في أوتاوا في ١٢ و١٣ تشرين الثاني ١٩٩٢.

هذا التغيّر في السياسة الإسرائيلية مع وصول العماليين إلى السلطة أُعلن عنه في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٢، حين صرّحت إسرائيل استعدادها للمشاركة في اللجان الخمس بحضور مندوبين عن الشتات الفلسطيني شرط ألا يكونوا أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، ولا من سكان القدس الشرقية وأن يوافقوا على عدم اللجوء إلى القرار ١٩٤ الصادر عن منظمة الأمم المتحدة حول حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

وألحّت إسرائيل على إبعاد رؤساء الوفود الفلسطينية في لجنتي اللاجئين والتنمية الاقتصادية لأنهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني، ونجحت في ذلك.

بالمقابل، وافقت إسرائيل على انفتاح جميع فرق العمل على الشتات الفلسطيني وعلى مشاركة ممثلي الأمم المتحدة كأعضاء لهم كامل الحق في المشاركة في الاجتماعات المختلفة للمفاوضات الإسرائيلية العربية.

فريق العمل لنزع التسلّح أو مراقبة التسلّح نظّم دورتين من ١٣ إلى ١٥ أيار في واشنطن ومن ١٥ إلى ١٧ أيلول في موسكو.

رئاسة هذه اللجنة أمّنتها مداورة الولايات المتحدة وروسيا.

كما عقد فريق العمل بخصوص البيئة دورتين في أيار في طوكيو وفي تشرين الأول في لاهاي.

فرق العمل الخمس هذه التي تشرف عليها لجنة توجيه يترأسها الأميركيون تشكّل بالأحرى منتدى لتبادل وجهات النظر أكثر منها لإجراء مفاوضات حقيقية.

دخلت المجموعة الأوروبية على الخط، اليابان وكندا وبلدان الخليج هدفها التلويح بامتيازات اقتصادية ومالية من شأنها حث الأطراف على المصالحة. وأميركا التي تحملت

وحدها تكاليف السلام المصري ـ الإسرائيلي في كمب ديفيد، تسعى وراء تقاسم عبء السلام في الشرق الأوسط مع الدول الأخرى.

استمرت سوريا ولبنان في مقاطعتهما للمفاوضات المتعددة الطرف طالما لا تسجّل المفاوضات الثنائية تقدماً ملحوظاً.

أما إسرائيل فوجدت في المفاوضات المتعددة الطرف وسيلة للهرب من ضغط المفاوضات الثنائية ولتطبيع علاقاتها مع العالم العربي دون القيام بتنازلات حقيقية.

وسمحت المحادثات المتعددة الطرف للفلسطينيين بمشاركة فلسطينيي الشتات في فرق العمل.

أما فيما يخص المفاوضات الثنائية، فلم يتوصل الفلسطينيون والإسرائيليون بعد إلى اتفاق بشأن المبادىء الأساسية وطبيعة الحكم الذاتي.

التباين في مواقف الفريقين بالنسبة للحكم الذاتي، كبير! إسرائيل لا تريد أن يصبح الحكم الذاتي نواة لدولة فلسطينية مستقلة لأنها لا تريد أن تمنح الفلسطينيين إلاّ عَلَماً دون دولة، فيما الفلسطينيون يسعون إلى الحصول في الفترة الانتقالية على دولة دون عَلَم.

في نهاية الجولات التسع للمفاوضات الثنائية، لم تُسجّل أية نتيجة هامة ميدانياً. و«إجراءات بناء الثقة» التي كان بإمكانها أن تسهّل المحادثات لم تتخذ، وشروط وقف أعمال العنف لم تتوفر هي أيضاً، هذه الظروف هي التي دفعت الفلسطينيين إلى رفض دعوة ١٠ آذار التي وجهها راعيا السلام في الشرق الأوسط.

في ١٢ آذار ١٩٩٣، وللمرة الأولى منذ إنشاء حركة حماس، أعلن محمد نزال ممثل الحركة الأصولية في الأردن أن حركته تقبل كمرحلة انتقالية «قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة»[٦].

هذا التصريح مرتبط بالتطورات المأسوية التي حصلت في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي غزة خاصة، حيث يطالب المسؤولون الإسرائيليون بانسحاب من طرف واحد: أعمال عنف، وقف تجول، مواجهات دامية وردود فعل هستيرية وتجاوزات من كل نوع ومن كل طرف خصوصاً من المستعمرين وإقفال قطاع غزة في مطلع آذار وكافة الأراضي الفلسطينية المحتلة في نهاية شهر آذار وفي نيسان.

في آذار ونيسان ١٩٩٣، حصلت أحداث سياسية ودبلوماسية كبيرة وأبرزها:

لقاء إسحق رابين مع بيل كلينتون في ١٥ آذار ١٩٩٣ والمحادثات التي جرت بينهما.

انتخاب الكنيست الإسرائيلي عازار ويزمان رئيساً للجمهوريه مكان حاييم هرتزوغ. وتسلّم الرئيس السابع لإسرائيل مهامه في ١٣ أيار ١٩٩٣.

وفي ٢٥ آذار ١٩٩٣ انتخب بنيامين نتنياهو رئيساً لحزب ليكود خلفاً لشامير. وفي عام ١٩٩٦، سيكون على رأس لائحة حزبه للانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٦ وبالتالي مرشحاً لمنصب رئيس الوزراء(*). نتنياهو الناطق الرئيسي بلسان الوفد الإسرائيلي في مدريد قد صُوِّر في أوضاع مثيرة جداً للشبهات.

في ٢٦ و٢٧ آذار ١٩٩٣، التقى وفد فلسطيني هام برئاسة فيصل الحسيني بوارن كريستوفر في واشنطن.

في ٦ نيسان ١٩٩٣، التقى الرئيس حسني مبارك للمرة الأولى بالرئيس الأميركي بيل كلينتون في واشنطن، عقب هذه الزيارة، صرّح وارن كريستوفر أن «أشياء إيجابية» يمكن أن تحدث فيها لو تراجع الفلسطينيون عن موقفهم بعدم المشاركة في الجولة التاسعة لمحادثات السلام. من جهة أخرى، أوحت بعض الأوساط الأميركية بأن إسرائيل مستعدة لاتخاذ إجراءات من شأنها تحسين الأوضاع الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وتقديم اقتراحات جديدة أثناء، مفاوضات السلام شرط أن يشارك الفلسطينيون بطبيعة الحال.

في ٩ نيسان ١٩٩٣، أعلنت إسرائيل أنها توافق على أن ينضم فيصل الحسيني، رئيس لجنة توجيه المفاوضات الفلسطينية، إلى الوفد الفلسطيني.

هذه البادرة التي شكلت موضوعاً لتفسيرات مختلفة تقبّلها الفلسطينيون على أنها اعتراف تدريجي بدور منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات وكإمكانية للبحث لاحقاً في وضع القدس.

(*) في ١٨ آذار ١٩٩٢، أجري إصلاح هام في المؤسسات الإسرائيلية ينص على انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي عن طريق الانتخاب العام. هذا القانون سيصبح ساري المفعول خلال الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٦.

من جهة أخرى، أعربت إسرائيل عن موافقتها، استناداً إلى أوساط أميركية رسمية، على رجوع عدد معينّ من الفلسطينيين الذين أبعدوا بين ١٩٦٧ و١٩٨٧، وعلى التخفيف من الضرائب الباهظة المفروضة على الفلسطينيين وإعطاء تسهيلات لمن يريد الاستثمار في الأراضي المحتلة.

- في ١٣ نيسان ١٩٩٣، جرى لقاء هام بين الرئيسين عرفات وحسني مبارك في القاهرة عشية قمة مبارك رابين في ١٤ نيسان ١٩٩٣ في الإسماعيلية. شدَّد حسني مبارك لدى رابين على الضرورة الملحة لرفع الإقفال المفروض على مجمل الأراضي المحتلة منذ نهاية آذار وطلب الرئيس المصري من ضيفه الإسرائيلي أن يقوم بمبادرات تظهر نواياه الحسنة تجاه الفلسطينيين.

- في ١٦ نيسان ١٩٩٣ ولغاية ٢١ منه، عقدت الاجتماعات العربية ـ العربية الأكثر أهمية منذ بداية السنة، وخصوصاً لقاء عرفات بالأسد في ١٧ نيسان ١٩٩٣ في اللاذقية. وقرَّر وزراء الخارجية السوري واللبناني والأردني والفلسطيني والمصري خلال اجتماعهم في دمشق في ١٦ و١٧(*) و١٩ نيسان، طلب تأجيل الجولة التاسعة للمحادثات المقررة مبدئياً في ٢٠ نيسان.

هذه الجولة التاسعة هي أول جولة تُعقد برعاية الإدارة الأميركية الجديدة وبمشاركتها كشريك كامل.

خلال اجتماعهم في دمشق في ٢١ نيسان ١٩٩٣، أعلن وزراء الخارجية العرب المشاركون في مفاوضات السلام مع إسرائيل موافقتهم على استئناف المحادثات الإسرائيلية ـ العربية في ٢٧ نيسان ١٩٩٣. وتبع هذا الإعلان تصريح للإدارة الأميركية تجدد فيه التأكيد على قواعد عملية السلام ومعارضة الولايات المتحدة المبدئية لإجراءات الإبعاد.

في ٢١ نيسان ١٩٩٣، جدد وارن كريستوفر تأكيده علانية وشخصياً صحة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لعملية السلام قائلاً: «هذا يعني الأرض مقابل السلام وإعطاء الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني والأمن لجميع الأطراف.

(*) في ١٨ نيسان ١٩٩٣، عقدت الدورة التاسعة والتسعين لجامعة الدول العربية في دمشق على مستوى وزراء الخارجية.

عشية القرار العربي، أصدر رابين بياناً يذكر فيه أن إبعاد أربعمائة فلسطيني كان إجراء لا «سابقة» له و«استثنائياً» أي لن يتكرر.

كانت إسرائيل وافقت على أن يصبح فيصل الحسيني رئيس المفاوضين الفلسطينيين.

نحو سلام مفروض أو منشود

ثلاثة تطورات هامة حصلت في الشرق الأوسط بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتراجع تأثير موسكو وهي: الهجرة الكثيفة ليهود الاتحاد السوفياتي، تقرّب سوريا من الغرب واجتياح العراق للكويت...

حرب الخليج وتفكك الاتحاد السوفياتي أديا إلى انهيار «جبهة الرفض» التي كانت تملك في رصيدها عدة نجاحات لإعاقة صيغة اتفاقات كمب ديفيد. الآن، باتت الولايات المتحدة، كما كان يقول أنور السادات فيما مضى، تمسك بـ ٩٩٪ من أوراق حل المسألة العربية ـ الإسرائيلية.

مؤتمر مدريد الهادف إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط يشكّل في الواقع أول نتيجة ملموسة لنهاية الحرب الباردة، الشيء الذي أعطى اندفاعة جديدة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة وتتمثل في تحقيق الاستقرار للحفاظ على المصالح النفطية الأميركية وأمن إسرائيل من خلال حل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي وتطبيع العلاقات مع البلدان العربية لتخفيف أعباء الإدارة الأميركية، بصفتها مساعدة اقتصادية وعسكرية لإسرائيل (٤ مليارات دولار سنوياً)، خاصة بعد فقدان إسرائيل موقعها كقاعدة استراتيجية موجّهة ضد الاتحاد السوفياتي سابقاً.

استغلت الإدارة الأميركية فوراً المناخ السياسي الجديد الناشىء عن حرب الخليج لصالحها وأطلقت عملية المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية المعروفة باسم صيغة مدريد.

وظهرت الاختلافات في وجهات النظر بين العرب والإسرائيليين بالنسبة لفهمهم للمشاكل المطروحة.

فالسوريون يعلّقون أهمية خاصة على تحرير الجولان في إطار حل شامل للنزاع الإسرائيلي ـ العربي، واللبنانيون يفاوضون لاستعادة سيادتهم على كامل الأراضي اللبنانية.

والفلسطينيون يعملون من أجل الحرية والاستقلال، والأردن تسعى إلى الاستقرار والتوازن.

أما إسرائيل، في مواجهة الشرق الأوسط، والتي ترتسم في الأفق كقوة نووية خلال العقد المقبل، فإن سياستها تعتمد على التخلص من أعباء إدارة السكان الفلسطينيين من دون أن يمس ذلك بتفوقها العسكري أو بحق الشعب اليهودي المزعوم في الأراضي المحتلة.

كما أثارت إسرائيل، من خلال إقامتها علاقات سرية إسرائيلية ـ عربية في بعض عواصم أوروبا والشرق الأوسط، لدى الفلسطينيين والسوريين والأردنيين شعوراً بالمزاحمة حول مكتسبات يمكن إحرازها بفضل مفاوضات السلام. وأثارت أيضاً الشك لدى كلّ منهم بنوايا الآخر لدرجة بات يخشى معها أن تعقد اتفاقات منفردة مع إسرائيل لا ترضي إلا الفريق المعني بها.

مع وجود مثل هذه التناقضات، يمكن التساؤل عما إذا كان السلام سيتم التفاوض بشأنه أم سيفرض.

الفلسطينيون يرفضون فكرة وجود «مصالح عليا مشتركة» مع إسرائيل ما داموا غير واثقين من نواياها الحسنة تجاههم وطالما يبقى هدفها بالنسبة لهم استمرارية هيمنتها عليهم التي يرفضونها كما يرفضون على أية حال أن يُلحقوا بأي فريق آخر.

عملية السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد كان يشوبها خطأ منذ البداية، لأنها اتخذت قاعدة لها شعار «المصالح المشتركة». إلاّ أن هذا الشعار هو مفهوم دبلوماسي لا يأخذ في اعتباره إلاّ الترتيبات القائمة بين الدول على أساس مصالحها وليس الترتيبات بين دولة وشعب محروم من حقه في تقرير مصيره واستقلاله وإقامة دولته المستقلة.

الحكم الذاتي في رأي الفلسطينيين صيغة تخطاها الزمن لأنها اخترعت خلال الحرب الباردة، كفكرة الفيدرالية أو الكونفدرالية، وهذا لتجنب قيام دولة في الشرق الأوسط على غرار النموذج «الكوبي».

من جهة أخرى، الحكم الذاتي يعني استمرارية النزاعات والتسابق «للتقسيم» الهادف إلى السيطرة على الفلسطينيين لضمان تبعيتهم لدول أخرى كما كانت الحال قبل ١٩٦٧.

فكرة الحكم الذاتي ترتكز إلى مفهوم مغلوط، كما لو أن الضفة الغربية وقطاع غزة لا يشكلان أراضي محتلة بل متنازع عليها بالأحرى، مما يفسّر تصميم كل طرف على محاولته لفرض هيمنته على هذه الأراضي.

ثمة سؤالان:

- هل يمكن للحكم الذاتي أن ينجح فعلياً؟
- هل سيقبل به الشعب الفلسطيني؟

يغلب لدى الفلسطينيين شعورهم العميق بأنهم ضحايا، وهذا الشعور الجماعي يطغى عليه ظلم العصر الذي أُلحق بهم: فمن شعب كان يشكّل الأغلبية إلى أقليات ولاجئين ومتشردين في مناطق أخرى، وفي فترة قصيرة من الزمن.

ولدى الفلسطينيين أيضاً شعور بأن العرب لم يقوموا بكامل واجباتهم لإنقاذهم، وأن العديد منهم استغلّ خيبتهم وأن الغربيين والولايات المتحدة يدعمون إسرائيل التي تنكر على الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية والمادية الأكثر بديهية.

الفلسطينيون واعون تماماً لوحدة شعبهم بغض النظر عن الأماكن التي يوجدون فيها والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية...

لا أحد من الفلسطينيين يقبل فكرة انقسام الشعب الفلسطيني إلى فلسطينيي الداخل وفلسطينيي الخارج.

ومنظمة التحرير الفلسطينية تعتبر أن إنقاذ الشعب الفلسطيني يرتدي طابع الأولوية المطلقة. مما يفسر قبولها بالحل القاضي بوجود دولتين، فيما تعتبر بعض الحركات الأخرى أن تحرير الأرض يمثّل الأولوية الكبرى.

إن البراغماتية الفلسطينية توفّق بين الموقفين مقترحة حلاً ثالثاً: «وطننا هو فلسطين الانتداب البريطاني، مستقبلنا كتبناه في دولة».

هذه الوسيلة الثالثة فرضت نفسها عام ١٩٨٨ حين أعلن المجلس الوطني الفلسطيني عن إقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، وهذا في سبيل إنقاذ الشعب الفلسطيني من أخطار الدمج والتشتت ووضع حد لمأساة اللاجئين وآلامهم في ظل نظام الاحتلال أو في المنفى.

ويبدي الفلسطينيون قلقهم من احتمالية توقيع اتفاقات عربية ـ إسرائيلية منفردة، مما يحرمهم من كل وسائل الضغط ويتركهم دون أمل.

«الحكم الذاتي الانتقالي» بالنسبة للفلسطينيين، هو دولة جنينية تؤدي في نهاية المطاف إلى الدولة المستقلة. من هنا اهتمامهم بإبداء رأيهم بكل عنصر من عناصر الحكم الذاتي، وهذا يجعلنا نحكم على الأهمية التي يمثّلها هذا المشروع بالنسبة لطموحاتهم في إقامة دولة.

الفلسطينيون لا يدعمون المشاركة الأردنية في عملية السلام إلاّ بمقدار ما يعمل الأردن لمصلحة قيام دولة فلسطينية.

لكن إصرار إسرائيل على دور الأردن في تحقيق الحكم الذاتي كما حددته اتفاقات كمب ديفيد، يعني اعترافاً بـ «شرعية» تدخلها في الشؤون الفلسطينية.

هذه الاتفاقات تنص في مرحلتها النهائية على إعطاء السيادة للأردن بشكل مباشر أو عبر الدمج (إعطاء بعض الصلاحيات للفلسطينيين، ممارسة مشتركة فلسطينية ـ أردنية ـ إسرائيلية للصلاحيات الأخرى، وميادين أخرى تبقى في النهاية تحت سيطرة إسرائيل).

على أية حال، يمكن التساؤل حول قدرة الأردن المحاطة ببلدان منافسة لها أو على خلاف معها، على لعب دور «الأخ الأكبر» للفلسطينيين. كما يمكن التساؤل عما إذا كانت إمكانياتها الاقتصادية والديموغرافية والثقافية تسمح لها بلعب هذا الدور.

يُخشى أن يُستغلّ هذا الوضع سياسياً من قبل الأصوليين، وأن يؤدي إلى وضع متأزم بين الفلسطينيين والأردنيين نتيجة رفض التبعية والهيمنة.

مناحيم بيغن هو في أصل هذا المشروع بعدما اقتبسه عن فلاديمير جابوتنسكي الذي كان متأثراً بنظام «الملّة» العثماني.

إن هدف الحكم الذاتي كما تصوّره موشي ديان في نهاية الستينات، ترك العرب لبعضهم مجمّدين داخل دولتهم مع وجود اليهود فيما بينهم وتحت الهيمنة العسكرية الإسرائيلية.

وقد عُني بإخفاء هذا الهدف خلف الشعار المزيّف الذي يقوم على الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، مع حرمانهم في الوقت ذاته من البت في «مصير» إسرائيل!

هذا الشعار الذي يراهن على جهل الناس، يُخفي في الواقع إيديولوجية ليكود المتعلقة «بإسرائيل الكبرى»، لأن وجود دولتين لا يسيء بشيء إلى وضع دولة إسرائيل كما يعترف بها المجتمع الدولي.

ويملك الإسرائيليون حالة نفسية تتغيّر تبعاً لإحساسهم كضحايا أو كجلّادين)، مما يؤدي إلى مواقف متناقضة.

كأفراد، يفضّلون العيش منفصلين عن الفلسطينيين لكنهم يعارضون في الوقت نفسه قيام دولة فلسطينية مستقلة وهيمنة الأردن على الأراضي المحتلة.

ويعارضون أيضاً إلحاق الفلسطينيين بهم لئلا يؤدي مثل هذا الوضع إلى دولة مزدوجة الهوية... إن غالبية الإسرائيليين يدعمون الهيمنة على الأراضي المحتلة ويرفضون في الوقت ذاته استيعاب السكان الفلسطينيين، مما يفسّر تمسك الإسرائيليين بالمفهوم المحلّل أعلاه أي استمرار هيمنتهم على الأراضي الفلسطينية المحتلة مع الحد الأدنى من الأعباء.

في عام ١٩٨٩، حثَّ إسحق رابين على استعادة مشروع الحكم الذاتي كما حُلّل أعلاه. وكان رابين إلى حد ما في أساس مبادرة شامير، الذي كان يبحث عن حل يُعفي إسرائيل من عبء مسؤولية إدارة السكان الفلسطينيين من دون الإساءة في الوقت نفسه إلى السيطرة العسكرية الإسرائيلية أو إلى حق إنشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

تناقض آخر يجدر التكلم عنه: إسرائيل تسعى من جهة إلى تحقيق سلام فوري مع البلدان العربية فيما تسعى من جهة أخرى إلى تأجيل السلام مع الفلسطينيين متذرعة بأنها تحتاج إلى مرحلة انتقالية للتحضير وخلق المناخ المناسب للسلام معهم.

يمكن لهذا الموقف أن يفاجىء هؤلاء الذين يعرفون أن عداء السوريين لإسرائيل ليس أقل عنفاً من العداء الذي يضمره الفلسطينيون لإسرائيل والعكس بالعكس. يكفي الرجوع إلى الصحف الإسرائيلية للتثبت من ذلك.

لكنْ يبدو مفيداً التساؤل عن سبب معارضة غالبية الإسرائيليين يساراً ويميناً، لإقامة دولة فلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية مفضّلين أن يكون الأردن شريكهم.

بالنسبة لحزب العمل، الدولة الفلسطينية قد تشكّل «خطراً» على أمن إسرائيل،

فيما يعتبر حزب الليكود أن هذا «الخطر» يهدد تحقيق الحلم المتعلق «بإسرائيل الكبرى».

لا نعتقد أن جدلية الليكود هذه يمكنها أن تصلح للحوار، لأن مفهوم «إسرائيل الكبرى» صادر عن إيديولوجية صهيونية حديثة لا تستند إلى التاريخ ولا إلى الجغرافيا ولا إلى الديموغرافيا ولا الدين.

أما فيما يخص حجة حزب العمل المتعلقة بالخطر الذي تمثله دولة فلسطينية لأمن إسرائيل، فلنا الحق بأن نتساءل عما إذا كان الأمر حقيقة، أم تخطته الأحداث بعد انتهاء الحرب الباردة.

لماذا لا نعتبر الدولة الفلسطينية «كوستاريكا» جديدة في الشرق الأوسط بدل التحدث عن كوبا؟

لماذا لا نطرح فكرة التفاوض من أجل خلق دولة فلسطينية محايدة لا تشكّل قاعدة لمهاجمة إسرائيل بل دولة عازلة تدعم أمن إسرائيل، كأنّ نعقد اتفاقات عدم اعتداء وحسن جوار بين الدولة الفلسطينية ومصر وسوريا.

ومثل هذه الاتفاقات ستكون معززة بالتزامات دولية تضمن حياد الدولة الفلسطينية.

وبإمكان الدول العربية حينئذٍ أن تلتزم بالامتناع عن استخدام فلسطين مطية سياسية في نزاعاتها السياسية، وتلتزم الدولة الفلسطينية أيضاً بألا تكون قاعدة للتهديدات وإثارة الاضطرابات في إسرائيل والأردن عبر الفلسطينيين المقيمين في هذه البلدان والذين سيُحظر استعمالهم كعملاء لأهداف سياسية.

إن دولة فلسطينية محايدة يحق لها بالمقابل الحصول على تعهد جيرانها بعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو الاعتداء عليها. كما أن جيوشاً دولية تضمن حيادها وأمنها.

ويتعيّن على الدولة الفلسطينية أن تبحث عن صيغة تسمح بإثبات صدقيتها على الصعيد الإقليمي والدولي، وتتجنب في الوقت نفسه التورط في علاقات تبعية مع هذا الطرف أو ذاك.

إن دولة فلسطينية محايدة ذات نظام برلماني ستكون دولة الاعتدال والاستقرار

والتعددية والتسامح. كما ستشكّل في الوقت نفسه نموذج تعايش بين أتباع الديانات التوحيدية الثلاث وملجأ للمسيحيين المضطهدين في الشرق.

من الضروري أيضاً أن تهتم الدولة الفلسطينية بالمسائل الاقتصادية وتعتمد «سياسة إنمائية» لجذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على مساعدات خارجية.

ثم إن فكرة إنشاء بينيلوكس يمكن بحثها في العمق أو فكرة الانضمام إلى الجماعة الأوروبية الاقتصادية.

وتفترض السياسة الاقتصادية التي هي قاعدة السياسة الخارجية لفلسطين، الاستقرار والاعتدال لإقناع الأنظمة الأخرى بتقديم مساعدات وتحقيق مشاريع مشتركة.

الحياد إذاً يشكل السياسة المثلى لضمان أمن الدولة الفلسطينية حيال جيرانها الأقوياء، لا سيما وأنها تحتاج إلى مساعدة إقليمية ودولية لإعمار البلاد وصيانة الأمن والاستقرار.

إن قبول إسرائيل بقيام دولة فلسطينية محايدة يضمن لها أمنها أكثر مما يضمنه خلق «مناطق حزام أمنية» وهمية أو إنشاء مستوطنات على الحدود الفلسطينية يسكنها يهود مدنيون متعصّبون، هم في الحقيقة «جنود معرّضون للقتل» يعارضون كل تعايش مع الفلسطينيين.

إن قبول إسرائيل هذا سيفسّره الفلسطينيون على أنه إثبات لحسن نوايا الإسرائيليين تجاههم وكتراجع عن كل هيمنة عليهم.

ومثل هذا التغير في موقف إسرائيل سيقود الفريقين حتماً إلى ممارسة سياسة السلام، في خدمة مصالح البلدين على قواعد صحيحة.

إن اتفاقاً فلسطينياً ـ إسرائيلياً يكرّس مثل هذه العلاقات لا يمكن أن يتحقق في إطار الحكم الذاتي.

أما في حال إعلان اتفاق يأخذ في الاعتبار خلق دولة فلسطينية محايدة، فإن السلام عندئذٍ سيشكل حافزاً تتلاقى عنده جميع الجهود، ليس فقط جهود الفلسطينيين بل أيضاً جهود السوريين واللبنانيين والأردنيين، لأن مناخاً جديداً سينتشر عندئذٍ ويحث

جميع الأطراف على التفاوض بنيّة حسنة لتحديد المصالح المشتركة والخلافات القابلة للحل.

إن تغييراً مماثلاً في موقف إسرائيل وبالتالي في صيغة مدريد، لا يمكن إلاّ أن يجعل الأطراف يعون أن مصلحتهم ليست في سلام يُفرض من الخارج بل في توقيع اتفاق سلام منشود ومرتجى.

لغاية الآن، الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية، ومن ضمنها حزب العمل، هدفت على الأكثر إلى فرض حلولها الخاصة على الفلسطينيين مستبعدة فكرة إنشاء دولة مستقلة و«الحد من الخسائر» في أسوأ الأحوال.

لكنّ حلولاً مماثلة لا يمكن فرضها. علّمنا التاريخ، ليس هنالك مكان في الشرق الأوسط «للسلام الأميركي» ولا «للسلام العبراني».

إن الجاليات اليهودية الأوروبية والأميركية يمكنها أن تلعب هي أيضاً دوراً مهماً في تغيير الحالة النفسية للزعماء السياسيين الإسرائيليين.

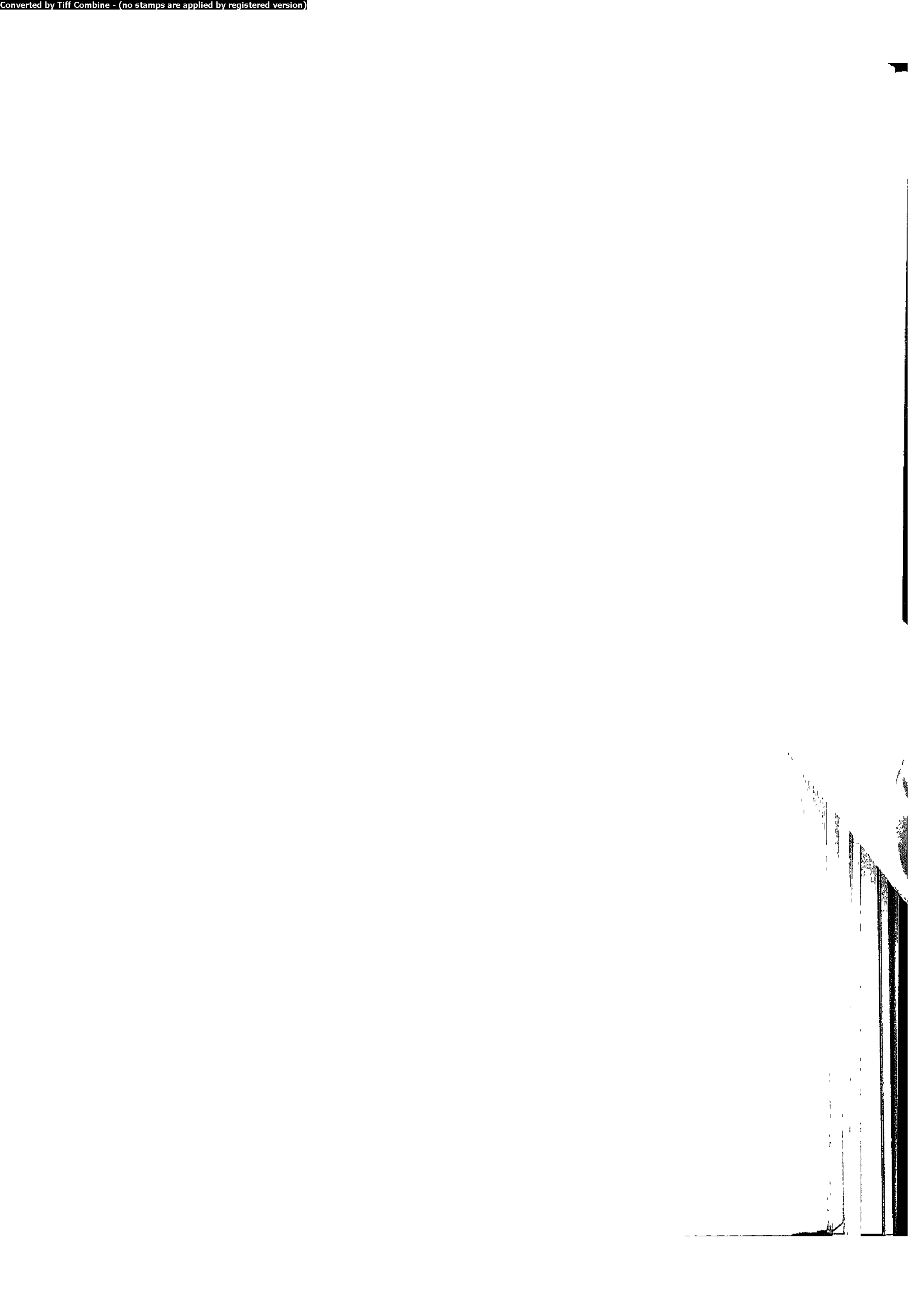
ويفترض بالإسرائيليين أن يتحققوا من أن مصالحهم ستكون محفوظة ومضمونة أكثر فيما لو وضعوا حداً لعقود من الاحتلال.

إن حالة نفسية جديدة تقوم على منطق السلام وتقبل الآخر، أي الفلسطينيين، ستفتح أمام الإسرائيليين الطريق من أجل تعاون واسع في منطقة الشرق الأوسط الغنية بمصادرها البشرية والطبيعية، والتي تحتاج إلى جميع سكانها للعمل معاً من أجل السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

هذا الاعتراف بالشعب الفلسطيني كمتساوٍ في الحقوق وكشريك مستقبلي ليس فريداً في التاريخ المعاصر. إن أمثلة كثيرة كاستقلال الجزائر وناميبيا واعتراف دو كليرك بالغالبية السوداء لأفريقيا الجنوبية والتغييرات الجذرية التي بدأها غورباتشوف في العلاقات بين الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، هي شهادات عن التحوّل الضروري والممكن الذي يشهده العالم.



الباب الثاني
نظرة تاريخية



الفصل الأول

فلسطين

من الجذور حتى القرن التاسع عشر

تقع فلسطين عند تقاطع «المفارق السيئة» بين إفريقيا وآسيا وأوروبا. ولهذا السبب، وجدت نفسها في موقع استراتيجي حدّد قسماً كبيراً من تاريخها. كما أنها شكّلت ممراً سلكته وطمعت فيه الإمبراطوريات الكبرى لمصر والشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه ملتقى الطرق التجارية الآتية من مصر وبلاد ما بين النهرين وبحر إيجه.

هذا هو السبب في أن الدول الكبرى، المأخوذة بهذا الموقع، حاولَتْ على الدوام السيطرة على فلسطين والهيمنة عليها، أو على الأقل إدخالها ضمن نطاق نفوذها.

وغدت فلسطين، على مدى تاريخها، مسرحاً لحروب تثيرها دول أخرى تارةً، وطوراً ساحة سلام تتجاور فوقها ثقافات وأديان وحضارات مختلفة.

إن حروب التوسع والغزو وانقسام الإمبراطوريات المجاورة وضعفها، كل ذلك أتاح لفلسطين الانبثاق من ظلمات الرعب لتكتشف رسالتها الحقيقية كجسر بين القارات الثلاث. والسلام بين بلاد ما بين النهرين ومصر شجّع على التفتح الثقافي والاقتصادي لفلسطين ـ المكان المميّز للتبادل والحوار بين حضارات متعددة. ممّا يفسّر أن الكنعانيين كانوا أول من اخترع الكتابة الأبجدية التي هي النتيجة الطبيعية لتطور الكتابة السومرية والمصرية.

لكن تاريخ فلسطين لم يتميّز بالحروب وحدها والهجرات وتجاور الحضارات على اختلافها. ثمة عامل آخر مساوٍ في الأهمية طبع تاريخها أيضاً، هو العامل الجغرافي. ففلسطين، على رغم صغر مساحتها، تمتاز بمناخات عدة، ابتداءً بالمعتدل وانتهاء بالاستوائي؛ وبأراضٍ متنوعة حيث الجبال والسهول والأودية والصحراء. هذا التنوع سمح لكل نموذج من هذه النماذج الأربعة بالبقاء الذاتي. واتخذت لنفسها أنظمة سياسية (نظام المدن المستقلة) تتلاءم مع هذه الاختلافات الجغرافية.

وخلافاً لما نرى في مصر وفي بلاد ما بين النهرين ـ حيث فرضت أنهر النيل ودجلة والفرات أنظمة اقتصادية وسياسية أتاحت خلق دولة مركزية تنظّم توزيع الثروات الناشئة عن هذه الأنهر، وتسهر على أمن السكان على مستوى المنطقة كلها ـ خلافاً لذلك، لم ترَ فلسطين ضرورة إنشاء دولة مركزية، نظراً إلى أن نهر الأردن لا يعبر قسماً كبيراً من البلاد بل منطقة واحدة من هذه المناطق الأربع. واستعاضت عنها بكونفدرالية المدن المستقلة خلال فترات الازدهار التي عرفتها البلاد، خصوصاً أيام الكنعانيين، مؤسسي تاريخ فلسطين.

كانت القدس (أورشليم) النموذج المثالي للمدينة المستقلة. شيّدتها قرابة الألف الثالث قبل الميلاد الإلهة عناة إكراماً لشليم الإله الكنعاني الرديف لنجمة المساء (فينوس)، حسب الأساطير الفلسطينية. (من هنا إسم هذه المدينة: أورو ـ شليم؛ أورو تعني مدينة في اللغة الكنعانية). وهي تُجسّد كل الخصائص لعاصمة حقيقية. فهي تضم الاختلافات المناخية الأربعة وتقع في منطقة استراتيجية تشرف على خط المرور من الجنوب الى الشمال ومن الغرب الى الشرق. ثم إنّ تشييدها فوق أعالٍ لا تُطال جعلها حصناً حقيقياً. وهي، من حيث تنظيمها ونظامها السياسيين، ألهمت الملوك الكنعانيين المتعاقبين ضمّ هذه المدن المستقلة في اتحاد كونفدرالي أو دولة موحّدة.

واستمرارية هذه الدولة كانت منوطة، حصراً، بعوامل خارجية: مرحلة ازدهار حين يصيب الإمبراطوريات المجاورة الانحطاط والانقسام، وتشتت حين تستعيد هذه الإمبراطوريات قواها فتعود لاجتياحها.

إن استمرارية الدولة الفلسطينية كانت تخضع إذاً لظاهرة «كُسوف»، لا انعدام، حين تصبح تابعة لمصر أو لبلاد ما بين النهرين. من جهة أخرى، هذا ما ستكون عليه في ما بعد حال مملكة داود وسليمان التي ستُقسم الى دولتين. هاتان الدولتان ـ إسرائيل ويهوذا ـ ستخضعان بدورهما لمصر أو لبلاد ما بين النهرين.

عرفت فلسطين على مدى تاريخها الطويل الغزوات الخارجية والاحتلالات ومعارك الفاتحين الكبار: تحوتمس الثالث ونخاو وسرجون الثاني ونبوخذنصر وقمبيز والإسكندر وأنطيوخوس وبومبيوس وفسبسيانُس وتيطس وابن الوليد وابن العاص وريتشارد قلب الأسد وصلاح الدين وقطز وهولاكو ونابليون وإبراهيم باشا وألنبي، إلخ.

حصر غزاة فلسطين تمركزهم بالمدن والنقاط الاستراتيجية لمراقبة الطرق التجارية،

مستغلين الشعب، باستثناء الصليبيين والصهاينة الذين استبدلوا شعباً بآخر.

وغزاة فلسطين المتعاقبون كتبوا تاريخها معيدين صياغته وفق مقاييسهم الخاصة بهم.

إذا كان من الصعوبة بمكان إظهار الحقيقة المجرّدة، يبقى أن الثورات ونتائج الأبحاث الأثرية ومعالم الغزاة تشكل مصادر مهمة لمعرفة تاريخ فلسطين. في أية حال، كتابة التاريخ شأن يعود الى الفلسطينيين أنفسهم.

وأيّاً تكن هذه المصادر، فإنها تُسفر عن استنتاجات مشتركة مُجمع عليها: شكّلت فلسطين دوماً، وإلى أقصى ما تعيه الذاكرة، مكان التقاء لحضارات الديانات الثلاث الإلهية، ودعوة دائمة الى التعددية والتسامح والسلام. إن الموقع الجغرافي - الاستراتيجي لفلسطين أعدّها سلفاً لهذه الدعوة النبيلة والكريمة، وجعل منها أرض انبثاق الرسالة الموجهة إلى الانسانية.

كان بول ڤاليري يقول: «التاريخ هو النتاج الأخطر الذي صنعته كيمياء الفكر (. . .) إنه يبعث على الحلم، إنه يُسكر الشعوب ويولّد لديها ذكريات مغلوطة (. . .) ويقودها إلى هذيان العظمة أو إلى هذيان الاضطهاد، ويجعل الأمم قاسية ورائعة وغير محتملة وغير مُجدية»[1].

في هذه البانوراما الواسعة التي يصعب حصرها بدقّة من دون خيانة التاريخ، سنحاول، آخذين في الاعتبار ما كتبه بول ڤاليري عن صواب، وبعد استجوابنا الماضي، أن نستشف مستقبل الشعب الفلسطيني، مع لفت النظر إلى أن هذا الشعب يخضع لأكبر ظلم في عصرنا بعد مأساة محرقة الشعب اليهودي في أوروبا.

إذا كان التاريخ يخضع اليوم لصرامة التحاليل العلمية في هدف البحث عن الحقيقة، إلاّ أنّ الإسهام الانساني هو عامل أساسي لا يمكن وضعه في مرتبة ثانية خوفاً من قلب جميع المعطيات التاريخية التي يطبعها الزمن بختمه الذي لا يُمحى.

أول أثر للنشاط الفلسطيني عُثر عليه في فلسطين. كتب فرنسيس هاورز: «إن أول مظهر للنشاط الانساني في الشرق الأدنى يعود إلى حوالى مليون سنة. والشهادة الأهم موجودة في غور الأردن والعبيدية حيث تعود طبقات الى العصر الأشوليني القديم». ويضيف في مكان آخر: «شهدت نهاية العصر الحجريّ الوسيط ظهور الإنسان العاقل

في القفزة(*). وشهد النصف الثاني من النظام المصريّ الأخير، ابتداءً من الألف الرابع ق. م.، تطوراً لأدوات جديدة مع العصر الحجريّ الحديث وانتشار نموذج بشري شبيه بإنساننا»[2].

من جهته، يؤكّد جاك كوڤان أنَّ «(. . .) بلدان الشرق اختبرت زراعة الحبوب في الألف الثامن ق. م. والقمح النشويّ دُجّن في غور الأردن في أريحا في العصر النيوليتي قبل الفخّار»[3].

الأطلس الكبير لعلم الآثار (أونيڤرساليس) والأطلس الكبير للتاريخ العالمي يؤكدان أن فلسطين لعبت دوراً كبيراً ليس فقط في نشأة الزراعة بل أيضاً في التحضر واختراع الأبجدية وتطور فن العمارة. ويمكننا مواصلة هذه التطورات على مدى عشرة آلاف سنة بين ١٤٠٠٠ ق. م. و ٣٥٠٠ ق. م.

في العصر البرونزي الثاني، في بداية الألف الثالث ق. م، وصلت فلسطين إلى مرحلة متقدمة من تمركز الفائض الزراعي فيها وإنتاجه وتوزيعه. يعتبر المؤرخون أن هذه الحقبة من النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الجديد تحدّد دخول فلسطين في التاريخ. أصول الإنسان إذاً في فلسطين. «إنسان الجليل» و «إنسان الكرمل» كانا عاقلين حين كان لا يزال معاصروهما الأوروبيون أقرب إلى أناس الكهوف. إن التحليل عن طريق الكاربون ١٤ يحدّد الحضارة «الناطوفية» في فلسطين بين ١٠٠٠٠ ق. م. و ٨٠٠٠ ق. م. والحضارة «الغاسولية» حوالى عام ٣٦٠٠ ق. م. مع هذه الأخيرة، نشأت في فلسطين «حرفيّة» حقيقية. لكن معرفة هاتين الحضارتين تبقى محدودة. والأبحاث الجارية والعتيدة سوف تسمح بتوسيعها.

الكنعانيون

حوالى عام ٣٢٠٠ ق. م.، انتشرت حضارة جديدة، الحضارة الكنعانية، في مجمل فلسطين. إنها أكثر تحضراً وزراعية من الحضارات التي سبقتها. وسوف تنشىء مدناً حقيقية. والفائض الزراعي منح البلاد انفتاحاً على جيرانها. هذه البنى التقنية والاقتصادية تحدّد إذاً الانتقال من عصور ما قبل التاريخ الى التاريخ.

وهكذا ستتفتح الحضارة الكنعانية موحّدة فلسطين ولبنان وسوريا، من غزة إلى

(*) الإسم الشعبي لجبل الناصرة.

أوغاريت إلى إبلة: اللغة نفسها، الثقافة نفسها، الديانة نفسها، حتى القرن الثالث عشر ق. م. بحسب مارتن نوث:

«تطالعنا إذن في الحياة المدينية لسوريا ـ فلسطين في العصر البرونزي، حضارة، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأرض».

«هذه الحضارة ازدهرت وتطورت في مكانها، إلى أن دقّت ساعة انحطاطها وسقوطها واضمحلالها، من دون أن نتمكن من معرفة الأسباب بدقة»(٤).

ونشير، في هذا المجال، إلى أن كتّاباً آخرين ذائعي الصيت لا يشاطرون هذا الحكم المتسرّع الذي يتعلق بـ «اضمحلال الحضارة الكنعانية».

إ. م. لابروزاز يرى من جهته أن الأسباب الحقيقية لأفول هذه الحضارة يكمن في عوامل خارجية: «بالطبع، إن الابتزازات التي ارتكبها المصريون، مضافة إلى الإساءات التي قامت بها شعوب شبه بدوية، هي سبب هذا الانحطاط الذي شهدته آنذاك فلسطين، مقارنةً مع وضعها في نهاية العصر البرونزي الوسيط قبل أن يُطرد الهكسوس من مصر»(٥).

إذا كان اجتياح الاسرائيليين في القرن الثالث عشر، والشعوب البحرية في بداية القرن الثامن عشر، وضعا حدّاً للحقبة الكنعانية في فلسطين، فإن المدن الكنعانية المستقلة ظلت على رغم ذلك تسيطر على أودية وسهول فلسطين الشمالية، وسوف يُظهر الكنعانيون حيوية جديدة تحت إسم الفينيقيين، وسيشاركون في صنع الحضارة الفلسطينية في العصر الحديدي»(٦).

أما هـ. إ. دل مديكو فيقول: «على رغم احتلال البلاد، فإن التاريخ الكنعاني هو الذي استمر في ظل حكم ملوك يهوذا وإسرائيل، حتى حلول الهيمنة الأشورية»(٧).

انبثقت الحضارة الكنعانية من اختلاط الشعوب التي استقرت في البلاد. ففضلاً عن الكنعانيين الذي يشكّلون الأكثرية، كانت هنالك أقليات أخرى من الأموريين والآراميين والنبطيين والعبرانيين أو الشعوب الهندو ـ آرية، ومن الحوريين أو الشعوب البحرية كالفلسطينيين (راجع الخريطة ص ١٢٤).

خلال حضارة العصر البرونزي القديم (٣١٠٠ ـ ٢٢٠٠)، بقي الكنعانيون في منطقة النفوذ الواقعة في بلاد ما بين النهرين. وحوالى عام ٢٠٠٠ ق. م.، بدأت مصر تمارس نفوذها على فلسطين. الأمير المصري سينويه يصف هذا البلد المزدهر في الألف

الثاني ق. م. قائلاً: «كنا نجد فيه التين والعنب، وكان الخمر أكثر وفرة من الماء. العسل بالكميات والزيتون وفير وكل أنواع الأثمار تنبت فوق الأشجار»[٨].

وكان الكنعانيون، إضافة الى كونهم مزارعين ومربي مواش متحضرين، تجاراً ورجال سياسة لعبوا دوراً مهماً في تبادل الثقافات، والاكتشافات الأثرية شاهدة على ذلك. تميزوا بإبداعهم وعبقريتهم العملية: إنهم مخترعو الأبجدية وناشروها، منتجو عربات الحرب ومصدّروها، بناة القلاع الحصينة (جزري وأريحا ومجدو وتعناك ولاقيش) والقنوات المائية تحت الأرض.

والحضارة الكنعانية كانت من القوة بحيث أنها استوعبت سريعاً المهاجرين الذين أتوا عبر القوقاز عام ٢٦٠٠ ق. م.

حوالى العام ٢٠٠٠ ق. م.، فككت الهجمات الأمورية، التي امتدت لقرون عدة، حضارة العصر البرونزي القديم في فلسطين. قُضي على الحياة المدينية ودُمّرت القلاع: حازور ومجدو وبيسان وأريحا.

خلال العصر البرونزي الوسيط (١٨٨٠ ـ ١٥٠٠)، بنى الكنعانيون قلاعاً جديدة وعرفوا نهضة حقيقية. إن ألواح رأس شمرا تكشف أن الآلهة الزراعيين ـ إيل وبعل وعناة وهَدَد وشليم وسين ويَمّ وموت(*) ـ كانوا يكرَّمون في فلسطين آنذاك، وكانوا شهادة على مرحلة جديدة من التحضر والزراعة.

نحو عام ١٥٠٠ ق. م.، وصل فاتحون جدد، آريون هذه المرة، إلى فلسطين، وهم الحوريون الذين عزّزوا النظام الإقطاعي وفرضوا سيادتهم. ولكنهم «انحلوا في الحضارة الكنعانية» كما كتب روجيه غارودي، مضيفاً أن الهيمنة الحورية في فلسطين كانت قصيرة الأمد. فالفرعون تحوتمس الثالث (منذ توليه الحكم عام ١٤٦٨ ق. م.) زحف إلى غزة وهزم في مجدو الأمراء الفلسطينيين المتحدين. فأصبحت فلسطين مقاطعة من مصر وأمراؤها تابعين للفرعون»[٩]. ثم يعرض غارودي الأحداث.

نحو ١٣٧٠ ق. م. نجح ملك الحثيين (سوريا) في استغلال الخلافات بين الأمراء الفلسطينيين لكي يخلف الرعاية المصرية.

(*) إيل الإله المتوحّد؛ بعل إبن إيل الذي يُبعث ويتكاثر؛ عناة إلهة الخصب وأخت بعل العذراء دائماً؛ هَدَدْ إله العاصفة؛ شليم إله الازدهار والسلام؛ سين إله القمر؛ عليان إله الينابيع، داغون إله القمح؛ يَمّ إله البحر؛ موت إله الجفاف.

في نهاية القرن الثالث عشر، تسلَّل العبرانيون الى فلسطين انطلاقاً من صحارى جزيرة العرب ونجود الشرق.

في ١٢٨٦ ق. م.، حاول رعمسيس الثاني استعادة السيطرة على فلسطين. والصلح الذي عقده مع الحثيين ألزمهم بتحييد فلسطين.

في بداية القرن الثاني عشر، نزلت الشعوب البحرية (الفلسطينيون) على الشاطىء واحتلت غرب البلاد.

وابتدأت مرحلة جديدة في تاريخ فلسطين، ربّما، قبل الدخول فيها، من المفيد القيام بكشف حساب للحضارة الكنعانية.

هذه الخلاصة تعطينا نبذة عن البنى الاجتماعية للمجتمع الكنعاني (مجتمع إقطاعي لمزارعين وتجّار) الواقع عند مفترق الحضارات القديمة - البابلية والمصرية والميقينية -، وعن علاقاتها السياسية والتجارية والثقافية بجيرانها، وأيضاً عن الامتزاج الثقافي والإثني، ففلسطين، بما أنها كانت محطة وممراً للغزاة والسلع والأفكار، كانت معدة سلفاً لتكون مركزاً طبيعياً للتوفيقية.

وإضافة إلى إسهام الكنعانيين في اختراع الأبجدية كما أشرنا، اكتسبوا شهرة كبيرة في عالم النحت والصباغة، فالكنعانيون هم الذين اكتشفوا الأرجوان البحري في عكا واستخرجوا منه الصبغة التي باعوها إلى الإغريق فاستعملوها بدورهم لصبغ الثياب. وهكذا لقّب الإغريق الكنعانيين بالفينيق، وهي كلمة تعني اللون الأرجواني. لذلك سُمّي الكنعانيون، الذين سكنوا ساحل لبنان وفلسطين، بآسم الفينيقيين. حين سأل مار أغسطينوس بعض الفلاحين في قرطاجة عمّا إذا كانوا من أصل فينيقي، أجابوه: «نحن كنعانيون»[١١].

من جهة أخرى، يُلاحَظ أن الإسهام البليغ للكنعانيين كان في المجال الروحي. التوراة الكنعانية في أوغاريت مؤلفة من أناشيد تروي الطقوس الشفوية للكنعانيين خلال مراحل مختلفة من تاريخهم. فضلاً عن ذلك، تُستشف من هذه الكتابات، التي اكتشفت في رأس شمرا، الوحدة الثقافية المذهلة لفلسطين من غزة إلى إبلة. الإله إيل (اللات عند العرب في العصر الجاهلي) عند الكنعانيين سوف يتحول إلى ألوهيم عند العبرانيين، والى الله عند العرب. أما القوى المنبثقة من إيل فهي بعل وأخته عناة ورديفتها المصرية أتون. فالتوراة الكنعانية التي لا يمكن عزلها عن «مجموع الإسهامات

الروحية للشرق الأدنى»، تسمح وحدها بتقدير «الإرث الكنعاني الذي يشكّل مرحلة مهمة»[11].

ثمة كلمات وتعابير وجمل كاملة في التوراة العبرية مقتبسة عن هذه النصوص التي تعود الى القرن الرابع عشر ق. م. تُرى، هل تكشف ألواح أوغاريت عن كل الخلفية الكنعانية للعهد القديم، هذه الخلفية التي حدس بها منذ زمن طويل بعض الشروح وبعض المؤرخين؟»[12].

وهكذا، قبل التقاء الديانة الكنعانية، التي تطوّرت بدءاً من الألف الثالث، بالديانة العبرية في القرن الثاني عشر، نجد أن الإلهي في الديانة الأولى يتمثل تمثلاً أساسياً في الطبيعة، لأن الأمر يتعلق بديانة مزارعين. فيما نجد أن الإلهي في ديانة الرحَّل العبريين يتجلى في التاريخ. آلهة الكنعانيين هي آلهة الأرض، وآلهة الرحّل هي حامية الاستمرارية التاريخية للقبائل وقيمها[13].

أشرنا سابقاً إلى أن الوضع الجغرافي ـ الاستراتيجي لفلسطين جعلها عرضة لاجتياحات الامبراطوريات المجاورة وفتوحاتها، وأن هذه الأحداث شكلت عوامل خارجية أثرت على استقرار نظامها الاقتصادي والسياسي. لكن العوامل الخارجية لا تشكل وحدها عوامل انعدام الاستقرار. ثمة عوامل داخلية، أقل تأثيراً، ظهرت في ما بعد، خصوصاً نتيجة ضعف الحكم العائد إلى الانقسامات والصراعات بين القادة المحليين.

وفدت القبائل الرحل التي ترقبت الفرصة إلى فلسطين آتية من جنوب البلاد وشرقها، أي عبر الصحراء، ثم استقرت حول المدن منتظرة اللحظة الملائمة لمهاجمة المزارعين والحصول على غلالهم. هذا المطمح واكبه الاستقرار. عدد كبير من هذه القبائل الرحل الغريبة آل بها الأمر الى التحضّر. وقدرة استيعاب الكنعانيين ليست غريبة عن هذا الامتزاج الثقافي والديني والاجتماعي واللغويّ الذي له أيضاً نتائجه على الصعيد الاقتصادي والديموغرافي. هذه الظاهرة الدورية في تاريخ فلسطين يستعرضها استعراضاً رائعاً هنري لورنس في كتابه «اللعبة الكبرى»[14]. وهكذا، فإن تحليل هذه الظاهرة يسمح بتحديد موقع العبرانيين في فلسطين في عهد الكنعانيين بصورة أفضل.

بين ١٣٠٠ ق. م. و١١٠٠ ق. م.، نشهد دخول العبرانيين الى فلسطين الذين استقروا جنوباً في القسم شبه الصحراوي، ودخول الفلسطينيين الآتين من الغرب والذين استقروا في القسم الغني والخصب، على الساحل المتوسطي لفلسطين.

العبرانيون

قراءة النصوص التوراتية، التي تشكل المرجع الوحيد لتاريخ العبرانيين القديم في فلسطين، تُظهر أن العبرانيين وفدوا من مصر حوالى ١٣٠٠ ق. م. بقيادة يشوع، إما عن طريق التسلل وإما عبر الغزو المدمّر.

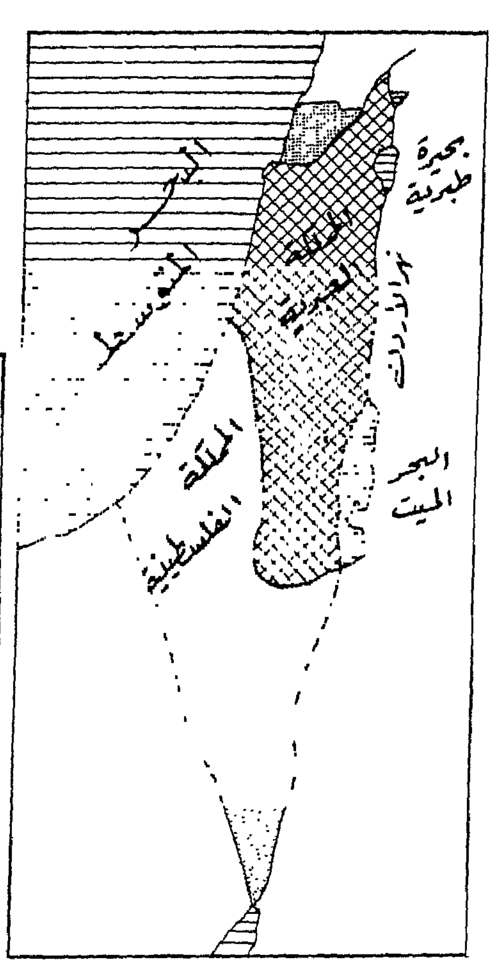
في مقالة لـ «إ. م. لابروزاز في موسوعة الأونيفرساليس»، إن «التوراة هي المصدر الوحيد للمعلومات المفصّلة التي نملكها عن استقرار العبرانيين في أرض كنعان وتنظيمهم. فبعد الكتب الخمسة الأولى (التكوين، الخروج، الأحبار، العدد، تثنية الاشتراع، التي يسميها المسيحيون «البانتاتيك»)(*) والتوارة ـ التي تحوي، بحسب المسيحيين، الوصايا التي تلقاها العبرانيون من إلههم يهوه على قمة جبل سيناء بعد خروجهم من مصر كشرط لعهده لهم، وفيها وصف لبدء العالم وأصول العبرانيين وروايات ترحالهم حتى وصولهم إلى ضفة نهر الأردن، أي في اختصار التاريخ القديم للشعب المختار ـ بعد تلك الكتب، تروي الكتب التالية (يشوع، القضاة، صموئيل، الملوك، أخبار الأيام، عزرا ونحميا) قصة هذا الشعب منذ دخوله أرض كنعان حتى رجوعه من المنفى أيام الفرس. والتوراة تحوي أيضاً أسفاراً أخرى كأسفار النبوات، أو الأسفارَ الحكمية كالمزامير والأمثال ونشيد الأناشيد والجامعة التي تحمل طابعاً فلسفياً أو أدبياً. للأسف، هذه الكتب تشهد تمازجاً لتقاليد عدة متصلة بحقبات زمنية أو بمصادر مختلفة. أي أنها لم تُكتب بطريقة تتوافق مع المقاييس التي يعترف بها المؤرخون المعاصرون. ومن الضروري مقارنة المعلومات التي تقدمها هذه الكتب قدر الإمكان بمعطيات علم الآثار، على سبيل المثال»[١٥].

إن فلسطين، كما رأينا، تحمل وراءها تاريخاً طويلاً جداً وحضارة تميّزها توفيقيتها. إنها أرض مزدهرة كما يصفها سفر تثنية الإشتراع (الفصل الثامن: ٧ ـ ٨): «أرض صالحة ذات أنهار ماء وعيون وغمار تتفجر في غورها ونجدها، أرض حنطة وشعير وكَرْم وتين ورمّان، أرض زيتون وزيت وعسل، أرض لا تأكل فيها خبزك بتقتير ولا يعوزك فيها شيء، أرض من حجارتها الحديد ومن جبالها تقطع النحاس».

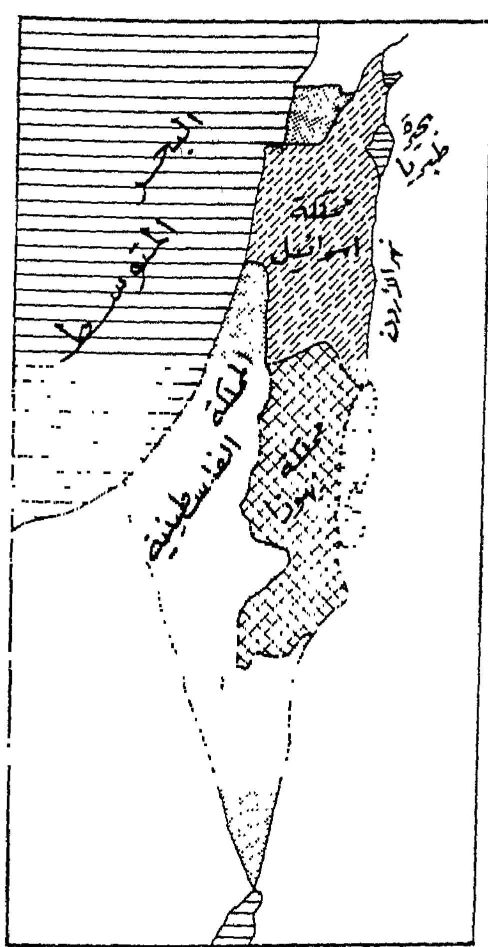
حوالى العام ١٠٠٠ ق. م.، استطاع داود المتحدر من قبيلة يهوذا، على رأس المرتزقة الفلسطينيين، احتلال مدينة القدس الكنعانية المعتبرة أرضاً محايدة وبمعزل عن

(*) أي الكتاب ذو الأسفار الخمسة، وهي كلمة مأخوذة من الكلمة اليونانية بانتاتيكوس ـ المترجم.

مملكة يهوذا



المملكة العبرية



الخصومات بين القبائل الاسرائيلية المتمركزة في شمالي شرقي فلسطين والمنتظمة في مدن مستقلة. وسمح موقع القدس الاستراتيجي لداود بالهيمنة على هذه القبائل، وكانت الشعوب الكنعانية لا تزال مقيمة فيها.

بدأ داود بتوحيد هاتين الدولتين مع إثنيات أخرى غير العبرانيين، وشيّد مملكته على هذا النحو.

راعوت، جدته، كانت مؤابية. وأنجب من إمرأة حثية ابنه سليمان الذي خلفه على العرش.

بعد وفاة سليمان، حوالى ٩٢٦ ـ ٩٢٥ ق. م.، انهارت مملكة داود التي لم تدم إلا ثلاثة وسبعين عاماً، لتجد نفسها في مرحلة ما قبل داود.

أما العبرانيون فبنوا دولتيهم: اسرائيل في الشمال الشرقي ويهوذا في الجنوب الشرقي.

حين قرر ملك إسرائيل أن يقدم ولاءه لمصر وليس للأشوريين (سفر الملوك الثاني، الفصل السابع عشر، ٤)، رفض دفع الضريبة إلى الأشوريين وأقام علاقات تبعية مع مصر. عندها احتجز الجيش الأشوري سنة ٧٢٢ ق. م. ملك إسرائيل، ولم تعد المدن المستقلة موجودة. أما دولة يهوذا فبقيت، دافعةً الضريبة إلى الملك الأشوري. اجتاح الفرعون نخاو(٦٠٩ ـ ٥٩٣ ق. م.) فلسطين في بداية عهده. لكن الهيمنة المصرية لم تعمّر طويلاً: فقد هزم ملك بابل الفرعونَ سنة ٦٠٥ ق. م. (سفر إرميا، الفصل السادس والأربعون، ٢).

واقترف سيديسياس، ملك يهوذا، الخطأ نفسه الذي اقترفه ملك إسرائيل: أبدل سيّده معتقداً أن مصر أقوى من الأشوريين.

عندئذٍ احتلّ جيش نبوخذ نصر إسرائيل سنة ٥٨٧ ق. م. ودمّرها ودمّر هيكل سليمان الذي كان مثال المعابد الكنعانية (بحسب ما ورد في التوراة، أرسل الملك حيرام الأول [٩٦٩ ـ ٩٣٥] المعدّات والمهندسين الضروريين لبناء هذا الهيكل). واختفت دولة يهوذا بدورها ونُفي وجهاء قومها إلى بابل. إلى أن احتل قورش ملك الفرس بابل، وأذِن لليهود بالعودة الى فلسطين.

في القرن الثاني ق. م. شكل المكابيون سلالة حشمونية للملوك التابعين للرومان.

وفي سنة ٦٣ ق. م. استولى بومبيوس على فلسطين التي أصبحت مملكة تابعة للرومان.

حياة يسوع، ومن ثمَّ تأسيس الكنيسة، جعلا من فلسطين الأرض المقدسة للمسيحيين. والدولة اليهودية المقتطعة دمّرها تيطس عام ٧٠ م. وسُحقت ثورة باركوشيا عام ١٣٥ م. انطلاقاً من هذا التاريخ فقد اليهود استقلالهم الذاتي. فتحوّل قسم منهم الى طائفة دينية في فلسطين واعتنق قسم آخر المسيحية كما بقية السكان.

ومنذ القرن الثاني، صارت فلسطين مقاطعة رومانية منفصلة عن سوريا، وأصبحت مسيحية تدريجياً.

إن قصة العبرانيين هذه، المستندة الى التوراة، تطرح مسألة تاريخية بالغة الأهمية: لا يوجد حتى يومنا هذا أي معطى أثري أو وثائقي يسمح لنا بالموافقة على النص التوراتي وبإعطائه مصداقية تاريخية.

حتى الأب دوڤو، المتمسك مع ذلك بتاريخية التوراة، يعترف كما بقية المؤرخين بأنه لا يمكن العثور في أي مكان على «تلميح واضح بخصوص الأحبار العبرانيين خلال إقامتهم في مصر أو خروجهم منها أو احتلال كنعان. ومن المشكوك فيه أن يُدحَض الصمت من خلال اكتشافات جديدة»(١٦).

وتستنتج كاثلين كنيون من جهتها: «إن إحدى الصعوبات الأساسية للقيام بدراسة تاريخية عن دخول الإسرائيليين هي عدم وجود أي دليل مادي، في أي مكان، يسمح بالتأكيد على وصول شعب جديد. ينبغي التسليم بأن القبائل الإسرائيلية التي وفدت كانت رحَّلاً في الأساس... وورثت بعد استقرارها تجربة الذين سبقوها على هذه الأرض... الثقافة الفلسطينية هي في الأساس كنعانية»(١٧).

كاتب آخر، و. ف. ألبرايت، يعتبر أنه خلال المواجهات الأولى بين الكنعانيين والعبرانيين، كانت هناك مناقلة متبادلة بين أتباع يهوه وأتباع إيل. فالعبرانيون، بعد استقرارهم في كنعان، ماثلوا إلههم مع آلهة السكان الأصليين، فتبنوا حتى إسم إيل (إله) بصيغة الجمع إلوهيم(١٨). وكتّاب آخرون كثيرون، مثل روجيه غارودي، يؤكدون «أن العبرانيين، أثناء استقرارهم في كنعان، اعتمدوا «لغة كنعان» مكان لغتهم الآرامية، كما يقول إشعيا (الفصل التاسع عشر، ١٨)، هؤلاء الرحل أخذوا عن الكنعانيين الكتابة الأبجدية التي سمحت لهم بالانتقال في القرن العاشر من

التقليد الشفوي إلى الكتاب. وتعلّم العبرانيون الرحّل أيضاً من الكنعانيين الزراعة، وأصبح نمط حياتهم متشابهاً أكثر فأكثر مع نمط حياة الكنعانيين، خصوصاً تعدد الزيجات المتبادلة»[١٩].

وفي مكان آخر، يؤكد غارودي: «نتج من استقرار الرُّحل العبرانيين، أن عبادتهم أخذت تنطبع أكثر فأكثر بالديانة «البعلية» للكنعانيين الحضر. هذا الاستيعاب الديني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستيعاب السياسي: اقترح العبرانيون على جدعون الملكية الوراثية كما عند الشعوب الأخرى (سفر القضاة، الفصل الثامن، ٢٢). ورفض جدعون الملكية وحارب البعليين»[٢٠].

إن تنظيم الجماعات يجب أن يترافق بالضرورة مع المعتقدات الدينية الموحى بها من آلهة تعلن لأتباعها وعوداً عبر رسائل أسطورية. كانت هذه وسيلة لصهر أعضاء فريق اجتماعي بمنحه تراتبية ومعتقداً ومثالاً وحماية.

بَيْدَ أننا نلاحظ أن هذه الآلهة أمرت بدمار الجماعات البشرية الخارجة عن الجماعات التي تدّعي أنها تلقت وعداً مقتصراً عليها، مما يصدم للوهلة الأولى المبادىء الأساسية لكل أخلاقية روحية. من جهة أخرى، تتجلى لا معقولية هذه الحصرية خصوصاً حين يدّعي شعب أو قبيلة أن العهد موجّه إليها حصراً من دون الجماعات الأخرى. إن اختيار جماعة لكي تحمل، من دون غيرها، الوعود الإلهية لا يمكن إلا أن يستند إلى مقاييس اعتباطية ذاتية، مع الأخذ في الاعتبار أن لتلك الآلهة وللمعتقدات المنسوبة إليها قاعدة محلية ضيقة، ولا يمكن إلا أن نظهر شكوكاً في قيمة هذه الرسالات والوعود وصحتها. فتجليات الأديان الوحدانية ذات الطابع العالمي لا تبشّر لا بالحصرية ولا بالعنصرية اللتين تحدثنا عنهما آنفاً. بل هي بعكس ذلك منفتحة على كل الشعوب من دون أية تفرقة. وهكذا يبدو لنا أن إلصاق ألقاب تاريخية بهذه الرسالات أو الوعود أمر غير معقول.

لقد تلقّى العبرانيون، وفقاً للتوراة، الوعد بأن يهوه وهبهم أرض كنعان في حال خضوعهم للشريعة الإلهية.

عملياً، كل شعوب الهلال الخصيب تلقّت من آلهتها وعوداً مشابهة لتلك التي تلقّاها الشعب اليهودي. تلك هي حال الكنعانيين: «إن وجود بعل في مكان ما كان يضمن حقوق الملكية على الأرض»[٢١]. وبالنسبة إلى الحثيين، حدّدت الإلهة أرينا «حدود البلاد».

في فلسطين، أرض الامتزاج الثقافي والإثني، وصلت ديانة التوراة التي تجسدت حصراً في أشكال قبلية، إلى مستوى الديانة الكونية. إنها ولادة الإيمان النبويّ الذي شكّل انقلاباً حقيقياً في القيم. إنها ارتقاء الإيمان البدائي إلى مستوى الروحانية. الوعد ليس مسألة امتلاك أرض، بل إعلان مملكة الله على امتداد العالم كله وسط السلام والانسجام بين شعوبه: «إرفعوا الراية للشعوب. . . هوذا الرب قد سُمع إلى أقاصي الأرض. . .» (إشعيا، الفصل الثاني والستون، ١٠ ـ ١١). «لأني ها أنذا أخلق سماوات جديدة وأرضاً جديدة، فلا تذكر السالفة ولا تخطر على البال» (إشعيا، الفصل الخامس والستون، ١٧). «عندئذٍ تجري إليه جميع الأمم» (الفصل الثاني ـ ٢). «من سيوفنا سنضرب سككاً ومن أسنّتنا مناجل فلا ترفع أمة على أمّةٍ سيفاً ولن يتعلم أبناؤنا الحرب من بعد. (الفصل الثاني ـ ٤)»[٢٢].

مع تجلي الشريعة اليهودية في فلسطين، انتقلت المعتقدات، بفضل أنبياء إسرائيل، من المرحلة القبلية إلى العالمية. وهذه الظاهرة فشلت من قبل في مصر وفي بلاد ما بين النهرين. إن هذا التطور يمثل أحد الأعمدة الثلاثة للإيمان الإبراهيمي، ويمثل الإسهام الأساسي للعبرانيين في التراث الروحي للبشرية.

الفلسطينيون

في بداية القرن الثاني عشر ق. م.، وفدت الشعوب البحرية أو الفلسطينيون من إيجيه واليونان وآسيا الصغرى وكريت ربّما. وتمكنوا من الاستقرار في السهل الساحلي الغني والخصب الممتد بين غزة وجبل الكرمل.

من إسمهم استمدَّ الرومان إسم المكان: فلسطين. إذاً، أعطى هذا الشعب إسمه لفلسطين. وقد عانى الفلسطينيون الذين سكنوا السهل، بخلاف العبرانيين الذين استطاعوا الصمود طيلة ثلاثة عشر قرناً لأنهم استوطنوا الصحراء والجبال الوعرة في جنوب شرقي فلسطين، عانوا من استقرارهم في مساحة عرضة للغزوات ويصعب الدفاع عنها.

وكما نعلم، لم يتم اكتشاف أي نص يعود إلى الفلسطينيين أنفسهم. تعلمنا التوراة أن العبرانيين والفلسطينيين تنازعوا لقرون عديدة المنطقة التي يمر عبرها خط الهدنة ١٩٤٩ بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة.

في القرنين التاسع عشر والعشرين، انقسمت التنقيبات في فلسطين إلى تنقيبات

أثرية ولاهوتية وسياسية. وقد نُظّمت وفقاً لأهداف محددة، على حساب الأبحاث المتعلقة بالنواحي الأخرى للحضارة الكنعانية.

إن تاريخ الفلسطينيين، وتحديداً إسهامهم في الحضارة، لم يشكّل هدفاً للتنقيبات الأثرية المهمة أبعد من اكتشافات السيراميك والنواويس. من هنا ضرورة أن يُدرج المتخصصون هذا الهدف في أعمالهم المقبلة.

وهكذا، نفتقد آثار الفلسطينيين بعد القرن الثامن ق. م. بصفتهم كياناً مستقلاً.

كما أننا نفتقد أيضاً معطيات تاريخية أخرى وهي: موقف الكنعانيين من الصراعات الدائرة بين العبرانيين والفلسطينيين ودورهم فيها. ونفتقد إسهام الفلسطينيين في الحضارة الكنعانية وانحلال الفلسطينيين أو لا في الكنعانيين، أو هجرتهم من فلسطين.

أسئلة كثيرة تستدعي اجتهاد الأبحاث العلمية والأثرية.

فلسطين في العهد الإغريقي ـ الروماني، ثم الإسلامي(*)

شهدت الفترة الممتدة بين القرنين الثامن والسادس ق. م. أفول الأمبراطوريتين المصرية والآشورية اللتين ستخليان المكان للأمبراطوريتين الفارسية واليونانية.

ومرةً أخرى، شهد الموقع الجغرافي ـ السياسي لفلسطين إغراءً لهذه الإمبراطوريات الجديدة بغية الوصول إلى مصر عبر هذا الممر المثالي والاستراتيجي.

امتدت السيطرة الفارسية على فلسطين من ٥٣٩ الى ٥٣٣ ق. م.

وفي سنة ٣٣٢ أو ٣٣١ ق. م.، احتلّ الاسكندر الكبير فلسطين، فانتقلت الى السيطرة اليونانية. ثم تنازع خلفاء الاسكندر وبطالسة مصر وسلوقيو سوريا على فلسطين. إلا أن الملك السلوقيّ أنطيوخس الرابع ابيفانس (١٧٥ ـ ١٦٣ ق. م.) جعل فلسطين هلّينية.

في سنة ٦٣ ق. م. احتلّ بومبيوس فلسطين جاعلاً منها مقاطعة رومانية. في القرن

(*) في خلاصتنا عن هذا القسم التاريخي، نستند في الأساس إلى كتابين مهمين عالجا نواحي عديدة من هذه المسألة بطريقة علمية وموضوعية، سواء ما يتعلق بالتاريخ القديم أو بالتاريخ المعاصر. وهما: «فلسطين، أرض الرسالات الإلهية» لروجيه غارودي، و«اللعبة الكبرى، الشرق العربي والعداء العالمي» لهنري لورنس.

الرابع م. قسّم الرومانيون فلسطين إلى أربع مقاطعات. وحين اعتنقت الامبراطورية الرومانية المسيحية بعد ثلاثة قرون من صعود المسيح (بالنسبة إلى المسلمين) ومن الصلب (بالنسبة الى المسيحيين)، أخذت فلسطين، في ظل الهيمنة البيزنطية، تجذب الحجاج وتشهد ازدهار حياة نسكية. تكاثرت الكنائس، شيّد قسطنطين كنيسة القيامة في القدس. وبَنَتْ هيلينا أمه بدورها كنائس على جبل الزيتون وفي بيت لحم.

يصف أ. س. رابوبور هذا التفتح الروحي الفلسطيني قائلاً: «أصبحت فلسطين أرض القديسين والنسّاك والرهبان والأديرة والراهبات والكنائس الإيوانية والذخائر»[٢٣].

وهكذا، بدأ تطور المعتقدات في فلسطين ببعل الكنعاني ليمر بيهوه العبراني ويصل إلى الإيمان التوحيدي لأنبياء إسرائيل. ومع يسوع، تحوّل جديد سيتحقق: ففيما كانت عظمة بعل ويهوه تتجلى في قوة دولة أو ملك، ظهرت مع يسوع في الفقر والتجرد. إنه إله العهد الجديد.

رفض المسيحيون الفلسطينيون اعتبار يسوع إلهاً. لأن التوحيد يستبعد فكرة الثالوث كما صاغتها الكنيسة الإغريقية ـ الرومانية، فَهُم لا يؤمنون بألوهية المسيح، وشكلوا أتباعاً لتيارات اعتبرتها بيزنطيا مهرطقة لانتمائها الى فرق آرية أو نسطورية أو مونوفيزية ترفض الثالوث. واضطهد الأباطرة البيزنطيون اليهود الفلسطينيين والمسيحيين على حدّ سواء.

لذلك، لم يُبدِ الفلسطينيون مقاومة حين احتلّ الفرس فلسطين للمرة الثالثة عام ٦١٤.

في سنة ٦٢٩، استعاد الإمبراطور البيزنطي فلسطين. واستمرّت الاضطهادات ضد هؤلاء الذين رفضوا التسليم بالعقيدة المسيحية. إن تعصب الأباطرة البيزنطيين ووجود العرب منذ ما قبل العهد المسيحي في فلسطين (الأنباط والغساسنة وغيرهم) من جهة، والتشابه بين الإسلام واليهودية والمسيحية الفلسطينية من جهة أخرى، كل هذا جعل الدخول الإسلامي إلى فلسطين فتحاً سهلاً، وظهر للشعب على أنه شكل من أشكال «التحرير». في عام ٦٣٨ م. احتُلت فلسطين في عهد الخليفة عمر (٦٣٤ ـ ٦٤٤) على يد العرب، أو بالأحرى على يد الإسلام الذي هو تتويج لليهودية والمسيحية المنزلتين سابقاً في فلسطين.

قال الله للنبي محمد في القرآن: «قولوا آمنا بالله وما أُنزل إلينا وما انزل إلى إبرهيم وإسمعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيّون من ربّهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون» (سورة البقرة: ١٣٦، سورة آل عمران: ٨٤). هذه الديانة الجديدة حملت إلى فلسطين السلام والازدهار لقرون عديدة.

وهكذا أصبحت القدس مدينة مقدسة لدى المسلمين واليهود والمسيحيين على حدّ سواء. انتقل النّبي محمد من مكة الى القدس ومن الصخرة في ساحة المسجد الأقصى رُفع إلى السماء. هذا الصعود الليليّ بالنسبة إلى البعض حصل رؤيوياً فقط، وبالنسبة إلى البعض الآخر، قام به محمد فعلاً وجسدياً. والمسجد الأقصى مذكور بالإسم في الآية الأولى من «سورة الإسراء»: «بسم الله الرحمن الرحيم سبحن الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي بُركنا حوله لنريه من آيتنا إنه السميع البصير» (سورة الإسراء: ١).

في أية حال، فإن المسلمين خلال الهجرة كانوا يصلون كاليهود وجوههم متجهة إلى القدس.

في سنة ٦٦٠ أعلن معاوية نفسه مؤسساً وخليفة لسلالة الأمويين. وفي سنة ٦٩١، بنى الخليفة عبد الملك قبة الصخرة وهي رمز لوحدة الإيمان الإبراهيمي واستمراريته: أي الإيمان اليهودي والمسيحي والمسلم. وبنى إبن عبد الملك المسجد الأقصى، واعتنق أغلبية اليهود والمسيحيين الإسلام.

تمتّع هؤلاء الذين بقوا على دينهم، منذ الفتح الإسلامي وبأمر من الخليفة عمر، بنظام متسامح جداً، إلاّ في ظل نظام الفاطميين في مصر. ذلك أن الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (٩٩٦ ـ ١٠٢١) أمر سنة ١٠٠٩ بتدمير كنيسة القيامة. وما عدا بعض الاستثناءات، لم يُعانِ اليهود والمسيحيون من الاضطهاد في فلسطين أو في البلدان الاسلامية.

وشارك الفلسطينيون، المتعربون والمتأسلمون في أغلبيتهم، في الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والدينية في العهدين الأموي والعباسي. والعديدون من الحكام والوزراء والعلماء والشعراء والمؤلفين والمهندسين والأطباء والفقهاء كانوا من أصل فلسطيني[٢٤].

هـذا السلام والازدهـار اللذان عرفتهـا فلسطين إبّـان الفتح الإسـلامي الممتد من القـرن السابـع إلى القـرن العـاشر، تحـطما عـلى أيـدي الغـزاة وبـالـترافق مـع أفـول الأمبراطورية الإسلامية.

مصدر الغزو في سنة ٩٥٠ كان بيزنطياً، ثمَّ من سنة ١٠٧١ الى ١٠٩٦ السـلاجقة الذين احتلوا فلسطين.

الغزو الثالث كـان غزو الصليبيين الذي حـوّل فلسطين مسرحـاً لحروب متـواصلة ابتـداءً من عام ١٠٩٦. فلقـد احتلَّ غـودفروا دي بـويون القـدس وأقام فيهـا مملكـة مسيحية. وجعل الصليبيون من القدس، حيث يعيشون، أرضاً حبيسة ـ جسماً غـريباً أو حصناً متقدماً للغرب ـ فارضين هيمنتهم بـالقتال والأمـوال التي جمّعتها الكنيسـة في أوروبا.

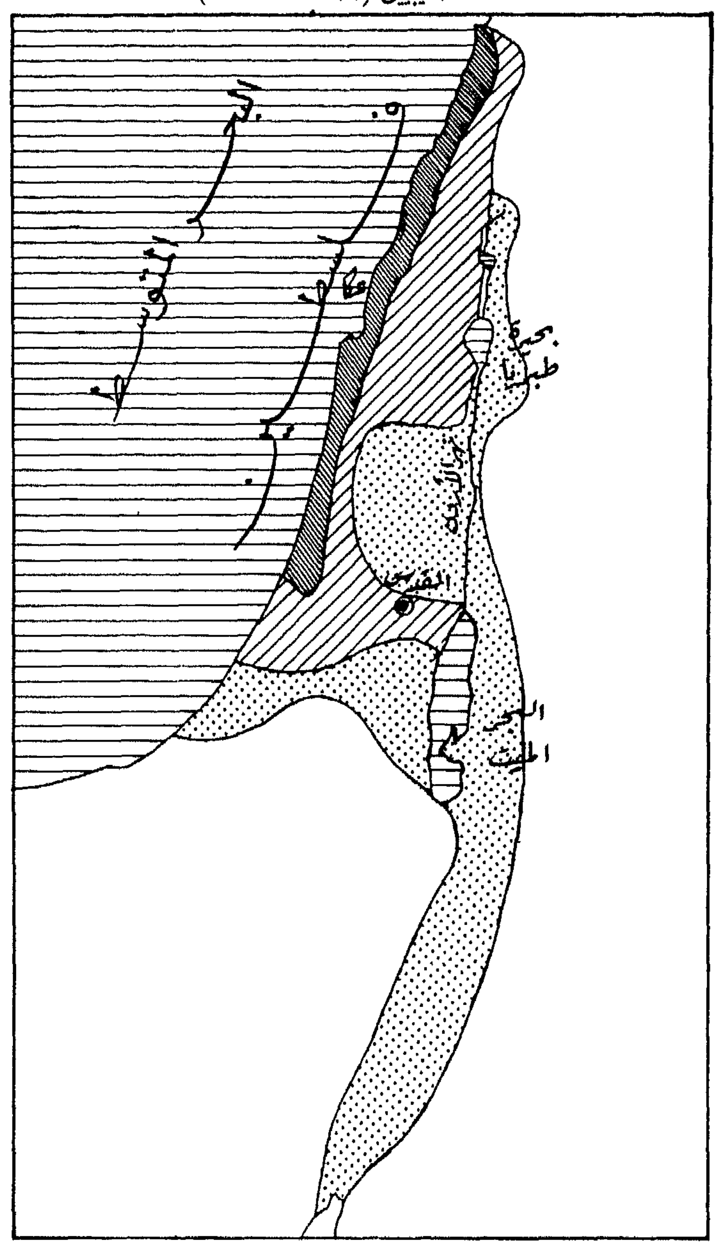
بعـد قـرنـين من الاحتـلال (١٠٩٦ ـ ١٢٩١) ميّـزتهـا حـروب متـواصلة ضـد الفلسطينيين والعرب، تمَّ طرد الصليبيين وأجلي آخرهم من فلسطين عـام ١٢٩١ عن طريق البحر، عبر مرفأ عكا. حدثان سرّعا رفع يد الصليبيين عن فلسطين وهما: تخلّي أوروبا عنهما ومعركة حطين عام ١١٨٧ التي سجّلت انتصار صلاح الدين[٢٥].

كـان المماليـك المستفيدين الأوائـل من هزيمـة الصليبيـين، خصـوصـاً بعـد انتصـار السلطان المملوك قطز وقائـد جيشه بيـبرس في معركـة عين جـالوت ١٢٥٩ ـ ١٢٦٠، التي وضعت حـدّاً للإجتيـاح المغولي لفلسـطين. وبعد نهايـة الحكم الأيوبي، خضعت فلسـطين لسيـطرة المـماليـك البحـريـين من ١٢٥٠ الى ١٣٨٢، ثم خلفهم المـماليـك البرجيون من ١٣٨٢ إلى ١٥١٦ وهو التاريخ الذي اجتاح فيه العثمانيون فلسطين.

في ظل المماليك، عاشت فلسطين عصرها الثقافي الذهبي الـذي بدأ مـع الأيوبيـين (١١٨٧ ـ ١٢٤٧)، ففـي أيـامهم، انتشرت المـدارس وازدهـر العمـران والـزراعـة والحرفية والتجارة، وعرفت القدس في هذه الفترة وفوداً هائلة من الحجّاج المنتمـين إلى الأديـان التوحيـدية الثـلاثة. فنعمت المـدينة بسبب ذلـك ببنى تحتية مـلائمة لـراحتهم وأمنهم.

وأصبحت القـدس أيضاً مـركزاً كبيـراً للإشعـاع الثقافي، فغـالبيـة العلوم الـدينيـة والأدبيـة وسواهـا، بدءاً بشروح القـرآن والحـديث وقـراءات القـرآن والفقـه والعلوم الروحانية، ومروراً بالقواعد والبلاغة والأدب والشعر وانتهـاءً بالتـاريخ والـرياضيـات

مملكة الصليبيين (١٠٩٩ - ١٢٩١)



حدود المملكة في ١١٩١، وفقاً لمعاهدة بين صلاح الدين وريتشارد قلب الأسد

حدود المملكة وفقاً للمعاهدة التي أقيمت بين الملك الكامل والامبراطور الجرماني فريدريك الثاني (١٢٢٩)

الحدود التي وصلت إليها مملكة الصليبيين قبل ١١٨٧

والمنطق، كانت تدرس في فلسطين وخصوصاً في مدارس متخصصة في القدس يزيد عددها على الأربعين.

وتضاعفت الإنجازات العلمية والثقافية وأحاطها السلاطين والملوك الأيوبيون والمماليك برعايتهم.

يخصّص الحنبلي قسماً كبيراً في كتابه «أنس الجليل»(٢٦) لأعمال الترميم والزخرفة والبناء الهادفة إلى تجميل المدينة وتوسيع قبة الصخرة والمسجد الأقصى. ويذكر الأضرحة والزوايا والمدارس والقلاع وغيرها من الصروح التي بُنيت في القدس خلال عهد المماليك. وكتب الحنبلي سيرة أكثر من ٤٤٠ عالماً بينهم المشرعون والقضاة والواعظون والكتّاب في مدينة القدس، مع لائحة تضم أعمالاً مهمة كُتبت في فلسطين خلال تلك الحقبة.

فلسطين العثمانية

شهدت نهاية عهد المماليك انحطاطاً وبدأت سلطتهم تتفكك. أخذوا يفرضون ضرائب أكثر إرهاقاً، لم يعد في استطاعة الفلسطينيين تحملها. والقمع الذي مارسوه ضد الفلسطينيين، والطاعون الذي أباد قسماً كبيراً من الشعب عام ١٥١٣، زاد الوضع سوءاً، ممّا يفسّر عجز الفلسطينيين الكامل عن الوقوف في وجه الاحتلال العثماني عام ١٥١٦.

في عام ١٥١٧، ضمَّ سليم الأول فلسطين إلى السلطنة العثمانية، فصارت مقاطعة مقسومة إلى ست مناطق (عجلون ـ اللجّون ـ نابلس ـ القدس ـ الصفد ـ غزة).

وعرفت فلسطين قروناً من السلام والازدهار، خصوصاً في ظل حكم سليمان القانوني الذي بنى أسوار القدس. وهذا السلطان منح فرنسوا الأول حق حماية المسيحيين اللاتين في فلسطين وفي كل السلطنة العثمانية، فضلاً عن سماحه للأرثوذكس الإغريق بالانتشار، خصوصاً في القدس.

وحصلت روسيا بموجب معاهدة كوجك فينارجي على حق رعاية الأرثوذكس في فلسطين وكل السلطنة. وحازت في سنة ١٨٠٨ حق رعاية الأماكن المسيحية في القدس.

اعترض نابوليون الثالث على امتياز روسيا هذا وطالب بأن يكون له الحق نفسه في

رعاية الأماكن المسيحية المقدّسة في فلسطين. ووضعت حرب القرم (١٨٥٤ ـ ١٨٥٥)، التي أسفرت عن معاهدة باريس في ٣٠ آذار، حدّاً للصراع بين اللاتين والإغريق، وكرّست حالة الوضع السابق في شأن الأماكن المقدسة. كما أكّد مؤتمر برلين عام ١٨٧١ على هذا الوضع.

وبفضل موقعها الجغرافي، عرفت فلسطين في القرنين السادس عشر والسابع عشر اقتصاداً قوياً ونشاطاً تجارياً ديناميكياً. وأخذت فرنسا، ابتداءً من القرن السابع عشر، ترسي في فلسطين قواعد اقتصادية صلبة جداً.

لكن العوامل الخارجية عادت لتزرع بذور الإضطراب من جديد: كان العداء بين الدول الأوروبية العظمى يعزّز الصراع بين مسيحيي فلسطين، وهذا العامل سوف يستغل لاحقاً من أجل تبرير التدخل الأوروبي في القرن التاسع عشر، الذي أدّى إلى خلق المستعمرات التجارية والقنصليات.

على صعيد العوامل الداخلية، أثارت الضرائب والفرائض الباهظة التي أثقلت كاهل المزارعين الفلسطينيين الاضطرابات والتمرد على الهيمنة العثمانية.

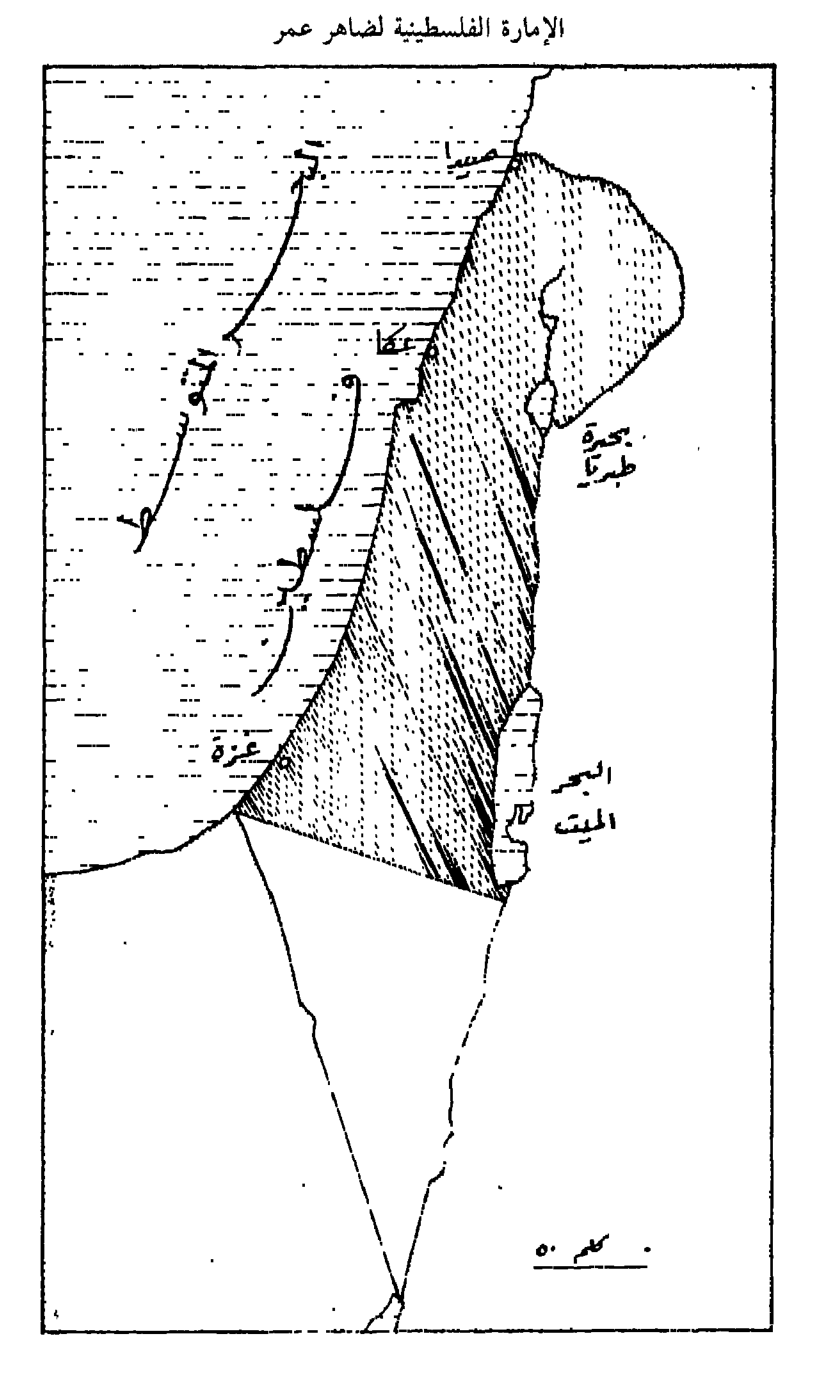
فلنذكر بهذا الخصوص إحدى الثورات الأهم في آخر القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، تلك التي قام بها الأمير اللبناني فخر الدين الذي كان يحكم، إضافة إلى لبنان، مقاطعات صفد ونابلس وعجلون والقسم الشمالي من فلسطين. هذا الدرزي ـ المسيحي أعدمه السلطان مراد الرابع سنة ١٦٣٤.

عام ١٧٤٩، انشأ الأمير الفلسطيني ضاهر عمر إمارة فلسطينية عاصمتها صفد، تضم الجليل بكامله وعجلون والسهل الساحلي حتى غزة. لكن أحمد باشا الجزّار فتك به عام ١٧٧٥، ممثلاً للمهمة التي أوكله إياها السلطان العثماني والتي تضع حدّاً لاستقلال فلسطين.

استقرَّ الجزار في عكّا وحكَم لمدة عشرين سنة الشمال كله ووسط فلسطين حكماً استبدادياً، محتفظاً بعلاقات طيبة مع العثمانيين، وحين هاجم بونابرت فلسطين في شباط ١٧٩٩، قاومه الجزار وأبعده بمساعدة الأسطول البريطاني. وهكذا فشل بونابرت أمام أسوار عكّا، مما وضع حداً لمغامرته المشرقية.

في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أرسل محمد علي باشا المصري ابنه إبراهيم باشا لاحتلال المقاطعتين المجاورتين للسلطنة العثمانية وهما فلسطين وسوريا في

الإمارة الفلسطينية لضاهر عمر



صيف ١٨٣٢ . ودفعت انكلترا السلطان العثماني إلى مواجهة محمد علي من أجل استرجاع سوريا وفلسطين، على رغم الدعم الذي قدمته فرنسا لمحمد علي.

تحالفت الدول الأوروبية الكبرى ضد محمد علي يساندها الأسطول الانكليزي، فامتثل محمد علي وأعاد سوريا للسلطان العثماني في تشرين الثاني ١٨٤٠، وفلسطين في تموز ١٨٤١ .

هذه الأحداث تندرج في إطار استراتيجيا جغرافية - سياسية للمنطقة. إنكلترا والائتلاف الأوروبي أخافا محمد علي، فانصرف الى مصر محوّلاً إياها قوة عسكرية بفضل مساعدة فرنسا. وهي قوة ينبغي الاعتماد عليها ما إن تبدو على السلطنة العثمانية علائم ضعف.

بعدما حثت انكلترا والدول العظمى الأخرى السلطان العثماني على معاودة القتال ضد محمد علي وساعدته في إرغام هذا الأخير على التراجع، تدخلت انكلترا والدول الأوروبية كلها في النزاع قبل انتهاء الإنذار الأخير، وفرضت على محمد علي معاهدة لندن ١٨٤٠(*) التي أجبرته على إعادة سوريا وفلسطين الى السلطان العثماني، والبقاء ضمن حدود مصر.

لا يمكن أن نتجنب إقامة المقارنة بين هذا الصراع والمطامح التي حرّكته، وبين حرب الخليج التي حدثت في كانون الثاني ١٩٩١ . المراهنات الإستراتيجية متماثلة: فالحالة الأولى أتت من ضمن حرية طريق الهند، والحالة الثانية من ضمن الاستئثار بالنفط، خصوصاً من الولايات المتحدة وأوروبا. هذا من دون الكلام على الاعتبارات السياسية والعسكرية الأخرى.

كتب روبير مانتران: «خلال الفترة الممتدة من الفتح العثماني وحتى نهاية القرن التاسع عشر، كان شعب فلسطين يتألف من أكثرية مسالمة وأقلية لا يُستهان بها من المسيحيين، وعدد قليل من الدروز وعدد أقل من اليهود. كان بعض اليهود مستقرين في المدن الساحلية وبعضهم في القدس. هجرة اليهود إلى فلسطين خططت لها الحركة الصهيونية التي أخذت تجمع الرساميل منذ العام ١٨٨٠ وتشتري الأراضي في

(*) المعاهدة التي وُقعت في لندن في ١٥ تموز ١٨٤٠ بين بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا. عادل إسماعيل «وثائق ديبلوماسية قنصلية» دار المنشورات السياسية والتاريخية، بيروت ١٩٨٠، المجلد الرابع والعشرون ص ٣١٣ - ٣٢١.

فلسطين. ولكن عبد الحميد الثاني لم يُظهر تشجيعه لهذه الهجرة وحاول الحدّ منها، لكن من دون أن يتمكن فعلاً من صدّها. بعد ذلك، بعد عام ١٩٠٨، شجعت حكومة تركيا الفتاة ـ التي تضم في عدادها بعض اليهود العثمانيين، تعارضاً مع القوميين العرب ـ الهجرة اليهودية الى فلسطين أو أنها على الأقل لم تفعل شيئاً للحدّ منها. كان عدد السكان اليهود في فلسطين يُقدّر بعشرين ألف شخص تقريباً عام ١٨٨٠، وبخمسين ألفاً عام ١٩٠٠ وبثمانين ألفاً في ١٩١٤»[٢٧].

يردّ برهان غليون الأسباب التي أدّت إلى هذا التغيير إلى أن حكم أتاتورك أبدل سياسة تحالفه مع العرب بالتقرب من أوروبا التي حذا حذوها في كل الميادين: «(. . .) حين باشر رجال تركيا الفتاة ثورتهم القومية من خلال الانقلاب العسكري عام ١٩٠٨ وتوجهوا بحزم ناحية الغرب، نشروا قومية طورانية عدائية وتخلّوا عن تحالفهم مع العرب. [هذا التغيير] سيؤكده في ما بعد إلغاء الخلافة (عام ١٩٢٤). . .»[٢٨].

كان الفلسطينيون مواطنين بامتياز ويتمتعون بحقوق ويخضعون للواجبات كالأتراك. وقد أعلنت الحقوق المدنية في الدستور العثماني ١٩٠٨ الذي يعترف للفلسطينيين بحق المشاركة في الحياة السياسية. وهكذا جرى انتخاب عدد من النواب الفلسطينيين في الانتخابات التشريعية لتمثيل فلسطين عام ١٩١٣، ومن بينهم فائدي علامي وسعيد الحسيني وراغب النشاشيبي[٢٩].

في ظل الحكم العثماني، في نهاية القرن التاسع عشر، كانت فلسطين مزدهرة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وزراعياً، وهذه حقيقة يرويها السائحون الأوروبيون في مذكراتهم.

على طول الثمانية والعشرين ألف كلم² التي تشكل مساحة فلسطين ـ والتي تعادل بالكاد مساحة مقاطعتين فرنسيتين ـ ومع سكان يقدرون بثمانين ألف نسمة، هنالك آلاف القرى والمدن المزدهرة، مثل يافا المشهورة بزراعة القطن والزيتون والعنب، وببرتقالها خصوصاً (في تشرين الثاني ١٨٨٩، تمّ تصدير أربعين ألف صندوق من البرتقال الى أوروبا).

مرافىء حيفا وعكا ونابلس مشهورة أيضاً بإنتاجها زيت الزيتون، والرملة وعبرون ومجدل مشهورة بصناعة النسيج والجلود والزجاج، وغزة بخزفها ومعاصر زيتونها. والقدس مركز تجاري وصناعي مهم خصوصاً في صناعة الجلود واللؤلؤ والمنحوتات الخشبية الدينية.

ويصف القناصلة الأوروبيون فلسطين بأنها مجموعة واسعة من سهول الحبوب والخضار المتنوعة والحمضيات والفواكه المروية جزئياً.

وهناك أيضاً المصانع والمؤسسات الدراسية والثقافية (الصحف والنشرات والنشاطات الثقافية).

وتشكّل البنية التحتية للطرق وسكك الحديد الوسيلة الضرورية لهذا النشاط الاقتصادي. الشركة الفرنسية للأعمال العامة والبناء التي كان مركزها باريس بنت سكك الحديد التي تصل يافا بالقدس. وقامت شركات أخرى انكليزية وأميركية بمشاريع لإنشاء الطرق وسكك الحديد.

هذه البانوراما المختصرة للتاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لفلسطين تسمح لنا بأن نستنتج مع ميشال مور أن «التاريخ التوراتيّ لفلسطين، الذي منحه الانتشار اليهودي ـ المسيحي أهمية كبرى، لا يبدو مع ذلك إلا فصلاً عابراً إذا ما وضعناه في مجموع أطر الماضي الفلسطيني»[٣٠].

هذا التاريخ، يا للغرابة، يشبه رقّاص الساعة: شرقاً، من الألف الرابع حتى القرن الرابع ق. م. موجات كنعانية وأمورية وغيرها أتت من بلاد ما بين النهرين؛ غرباً ومن بداية القرن الثاني عشر ق. م.، موجات الشعوب البحرية والفلسطينيين؛ وابتداءً من القرن الرابع غزاة يونانيون ورومان ثم بيزنطيون.

بعد ألف عام، يستعيد الرقّاص حركته من الشرق الى الغرب مع الفتوحات العربية في بداية القرن السابع م. وهلمَّ جراً.

الفلسطينيون إذاً هم أحفاد الكنعانيين سكان البلاد الأصليين والذين شكّلوا الأكثرية، وأحفاد الأموريين والأمونيين والأدوميين والمؤابيين والآراميين الذين عاشوا في البلاد قبل خمسة آلاف سنة على الأقل، والعبرانيين والفلسطينيين. لكنهم أيضاً أحفاد الغزاة المحتلين الذين هيمنوا على فلسطين كالبابليين والحثيين والمصريين والفرس واليونانيين والرومان والعرب والصليبيين والأتراك.

فلسطينيو اليوم لا يتحدرون إذاً من العرب وحدهم. العروبة ظاهرة ثقافية أكثر بكثير من كونها ظاهرة إثنية.

يلخّص هنري لورنس خصوصية الهوية الفلسطينية المعاصرة هذه قائلاً: «العرب

موجودون في فلسطين منذ قرون: قبل ولادة المسيح. كانوا يرتلحون ويتعاطون التجارة المتنقلة على طول غور الأردن. الدول العربية الأولى ظهرت شرق الأردن وأهمها بترا وإمارة الغساسنة المسيحيين في العهد البيزنطي.

«ازداد التأسلم سريعاً وضوعف بالعروبة مع دخول المنضوين الجدد في القبائل العربية الغازية واعتناقهم ديانة الفاتحين. هذا التأسلم لن يكون شاملاً. وسيبقى في القرن العشرين حوالى ١٠ في المئة من المسيحيين العرب في غالبيتهم إغريق - أرثوذكس ويفاخرون بأنهم عرب مسيحيون قبل الإسلام. في المقابل، ستكون العروبة اللغوية والثقافية شاملة»[٣١].

والخصوصية الجغرافية الاستراتيجية لفلسطين، الواقعة بين البحر والصحراء وعند نقطة التقاء القارات الثلاث، ساهمت في جعلها مختبراً للإندماج والاستيعاب والاختلاط بين الجماعات البشرية الأكثر اختلافاً.

ما يهمّ، من وجهة نظر الحضارة العالمية، هو ليس تتابع الحقبات التاريخية، بل بالأحرى الإسهام الحضاري لفلسطين بفضل موقعها الاستثنائي الذي دفع بالرئيس ياسر عرفات إلى القول عن حق: «كل الفلسطينيين فخورون بانتمائهم الى هذه الأرض المقدسة لأنها أرض الأنبياء»[٣٢].

هذا الامتزاج بين الإثنيات السامية والآرية والهندو - أوروبية، بين الحضارات والثقافات، أفرز مجتمعاً من عناصر متعددة تحقق شعوبه الوحدة في الاختلاف بفضل روح التسامح المؤدية الى التفاهم المتبادل.

هذا التسامح، الذي هو نقيض التعصب، سمح للشعوب والإثنيات بالمحافظة على هويتها الخاصة. نذكر على سبيل المثال الجالية الأرمنية التي استقرت في القرن الحادي عشر م. في القدس ولكنها حافظت، على رغم كونها فخورة بفلسطينيتها، على هويتها الثقافية ولغتها وتقاليدها.

وبعد المجزرة التي كان الأرمن ضحيتها عام ١٩١٥، لجأت جماعات كبيرة من الأرمن الى فلسطين.

إن الحروب والثورات المتجددة دوماً في هذه المنطقة والطويلة أحياناً، لا تجد أسبابها في جذور المجتمع بل في المطامع والمطامح والصراعات وروح الانتقام لدى الدول التوسعية.

وعلى رغم الخسائر البشرية والمادية، انتهت هذه الصراعات بزوال الخصومات وعززت لدى الفلسطينيين روح التسامح والشعور بالفخر لانتمائهم إلى مجتمع مصيره لا يخفى على أحد.

التعصب يأتي نتيجة لتمسك بعض الجماعات بالزمني أكثر من ارتباطها بالروحي الذي يبشر بالوفاق والتسامح والمساواة والأخوة.

هكذا كانت حياة هذه الشعوب، وهكذا استمرت بآمالها وإحباطاتها، بأفراحها وأحزانها، واستطاعت، على رغم توالي الغزوات، أن تحافظ على شخصيتها المستقلة.

لكن التاريخ المعاصر، منذ بداية القرن العشرين تحديداً، سوف يكون متصلباً جداً حيال فلسطين والفلسطينيين. .

وسيكون مصيرهم من جديد متحوّلاً رغماً عنهم وبتغييبهم. وسنلاحظ من جديد هذه الحركة الرقّاصة التي ستميّزها، إضافة إلى العوامل الجغرافية ـ الاستراتيجية، حوافز سياسية عالمية هدفها خلق مناطق نفوذ واستعمار في خدمة سياسة توسعية ومهيمنة.

من الصهيونية الدينية الى الصهيونية السياسية

على أثر الاضطهادات التي ارتكبت بحق اليهود والعرب في إسبانيا في القرن الخامس عشر، هرب هؤلاء من المطاردات ووجدوا في فلسطين ملجأ أكيداً. وهاجر يهود آخرون إلى فلسطين على أثر المجزرة التي ذهب ضحيتها ٣٠٠,٠٠٠ يهودي على يد القوزاق في بوغدان ـ خملنيتسكي في ١٦٤٨، وعلى أثر المذابح التي قام بها قياصرة روسيا ابتداءً من عام ١٨٨٢، وقضية دريفوس في فرنسا.

فلسطين، أرض التسامح والتعددية الإثنية والطائفية، لم تعارض إقامتهم على أرضها. ولم تقف أيضاً في وجه الصهيونية الدينية التي أثارت موجة الحجّ الى الأرض المقدسة وتأسيس طائفة يهودية دينية في القدس وصفد وطبريّة. لم يكن لدى الصهيونية الدينية أي مشروع سياسي ولا أهداف للهيمنة على فلسطين. كان هدفها الوحيد خلق مركز روحي لإشعاع الإيمان والثقافة اليهودية.

الجماعة الصهيونية الأهم في القرن التاسع عشر كانت «محبي صهيون».

الصهيونية الدينية لم تُثر العداء في فلسطين. بل استقبل أتباعها بحفاوة.

واندماجهم في الأمة الفلسطينية يظهر من خلال الزيجات المختلطة ونشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبين قادة منظمة التحرير الفلسطينية حالياً عدد من الفلسطينيين المتحدرين من هذه الزيجات المختلطة. لكن، إذا كانت الصهيونية الدينية استقبلت على هذا النحو، فإنّ الأمر مختلف تماماً بالنسبة الى الصهيونية السياسية. في الواقع، اصطدمت هذه الأخيرة منذ البداية بمعارضة الشعب الفلسطيني وعدائه. نظر الفلسطينيون الى مشروعها السياسي على أنه يطمح الى جلب اليهود الى فلسطين من العالم أجمع مهما كان الثمن، وإلى طرد الفلسطينيين منها بغية إقامة دولة يهودية في قلب العالم العربي على أنقاض دولة فلسطين.

الصهيونية السياسية تجعل من العهد القديم مشروعاً سياسياً، مما أحيا لدى الفلسطينيين والعرب الذكرى الأليمة للصهيونية السياسية المسيحية التي دعا إليها البابا أوربانُس الثاني عام ١٠٩٥ والتي أدت الى الحروب الصليبية.

هذه الصهيونية السياسية تتغافل عن وجود الشعب الفلسطيني وحضوره على أرضه منذ ٥٠٠٠ سنة، ولا تشير إلى هذا الشعب إطلاقاً في كتاب «الدولة اليهودية» لهرتزل أو في مقررات المؤتمر الصهيوني العالمي.

تدّعي هذه الحركة، تبريراً منها لحجتها السياسية، وجود فراغ جغرافي وتاريخي، وأن فلسطين هي «أرض من دون شعب لشعب من دون أرض».

سنرى في مكان آخر أن هذا الإلغاء للآخر الذي حوّل فلسطين إلى «صحراء» تاريخية وجغرافية، هو في أصل مأساة الشعب الفلسطيني والظلم الذي ألحق به منذ حوالى قرن.

هذا الاعتداء الأخلاقي والجسدي على الشعب الفلسطيني سيحوّل فلسطين عن رسالتها كمهد للأديان الإلهية، ويجعل منها فريسة الاستعمار الجديد ومسرحاً للحروب المتتابعة.

بالنسبة إلى الغرب، تندرج ولادة هذه الحركة السياسية في مسار التاريخ في القرن التاسع عشر، وتجد تبريرها في الاضطهاد الذي لقيه اليهود في أوروبا، وفي يقظة القومية والاستعمار، مما أتاح للحركة الصهيونية تبرير شرعية طموحاتها في نظر الغربيين وشرعية مطالبها بإنشاء دولة قومية يهودية على أرض فلسطين تكون «الحارس المتقدم للحضارة في مواجهة البربرية»[٣٣].

هذه الحركة تستغل، من جهة أخرى، الصهيونية المسيحية التي ساعدتها كثيراً لكي لكي تحظى بالقوة والدعم. كتب هنري لورنس في هذا الخصوص: «فكرة العودة هذه ينادي بها الأنكلو ـ ساكسونيون البروتستانت الذين يفسّرون آيات نهاية العالم لمار يوحنا على أنها تحقيق للنبوءات، أي أن يوم الدينونة لا يمكن أن يحصل إلا إذا كان مجموع الشعب اليهودي مجتمعاً على الأرض المقدسة لكي يرتد جماعياً الى المسيحية. هذه الحركة الفكرية التي ندعوها حالياً الصهيونية المسيحية كانت منتشرة جداً في أوساط القادة الإنكليز والأميركيين في القرن التاسع عشر»[٣٤].

مؤسس الصهيونية العالمية بالنسبة الى اليهود هو تيودور هرتزل (١٨٦٠ ـ ١٩٠٤)، مؤلّف «الدولة اليهودية» (١٨٩٦)، وقد بدأ تطبيقها في المؤتمر الصهيوني العالمي الأول في بال عام ١٨٩٧.

جعل هرتزل وحركته من الصهيونية الدينية صهيونية سياسية، مستغلين الدين لغايات سياسية من خلال قراءة انتقائية ومتزمتة للتوراة والتقاليد اليهودية. استُبدلت القومية باليهودية، وأدخلت أفكار «الشعب المختار» و«العهد» و«الوعد» ضمن مشروع سياسي، في محاولة لإفراغ هذه المبادىء العظيمة النبيلة، التي ترفض التزمت والامتياز والشعور بالفوقية، من جوهرها الحقيقي.

فكرة «الشعب المختار» بحسب الحركة الصهيونية تؤدي إلى إقصاء الشعب الفلسطيني. لكن الله لا يفرّق بين مخلوقاته.

من جهة أخرى، حوّلت الحركة الصهيونية «الوعد» إلى امتياز والى حق ملكية الأرض. لقد تحدّت الإيمان الذي يكرّس الانتماء إلى جماعة إبراهيم متناسية إسماعيل إبنه البكر.

أما «الوعد» و«العهد» اللذان يهب يهوه، إله العبرانيين (إبن الإله الكنعاني إيل)، من خلالهما أرض الميعاد للعبرانيين لقاء خضوعهم للشريعة، فيجب النظر إليهما في سياق تطور المجتمعات البشرية في ذلك الزمن وفي تلك المنطقة. إذ إن المجتمعات الكنعانية والمصرية والعراقية والحثية تلقت من آلهتها وعوداً مشابهة وعقدت عهوداً مماثلة. فالعبرانيون ليسوا استثناءً في هذا المجال.

أليس من الملائم القيام بمقاربة بين انزلاق الحركة الصهيونية من الديني إلى العلمانيّ، منتهكة بذلك الأوامر الإلهية، وبين عدم احترام الشعب العبراني ـ الذي

فضحه مرات عديدة أنبياؤه بالـذات ـ للشروط المتعلقة بـ «الـوعد» وبـ «العهـد»، ألا وهي الخضوع للشريعة الإلهية؟

مـع مجيء المسيح، أعلن الله للبشريـة جمعاء «عهـده الجديـد» الـذي حـلّ مكـان القديم، ووعدها بمملكته، مملكته السماوية لا الأرضية.

إن مؤسسي الحركة الصهيونية، وقد استغلوا الدين لغايات سياسية، كما سيفعل من بعدهم القادة الاسرائيليون، اختاروا «الأحبار قتلة الأنبياء» مركزين بذلك على المجازر التي ارتكبها يشوع بحق الكنعانيين بدلاً من تنديدات ولعنات إرميا أو ميخا، ممهـدين مسبقاً للمجازر التي لحقت بالفلسطينيين ومبررين إياها.

كذلك، تمَّ التشديد عـلى شرائع التفـرقة العنصريـة التي نادى بهـا عزرا بـدلاً من التشديد على مسيحانية حزقيال وأشعيا الشمولية، أو على إبراهيم وموسى.

ولم يتوانَ مؤسسو الصهيـونية عن التشـديد عـلى الاستثنائيـة اليهوديـة وروح الغزو والهيمنة بدلاً من إظهار الشموليـة التي لا تعزل الشعب اليهـودي عن الآخرين، لأنها تضمن لليهود في فلسطين الانصهار بالمكـوّنات الشرقيـة الأخرى لـلإيمان الإبـراهيمي وهي المسيحية والإسلام.

إلا أن التحديد الذي تعطيه الحركة الصهيونية لليهوديـة، والذي تغـاضى تمامـاً عن طابعها الشمولي والمسيحاني، نبذته أكثرية يهودية وانتقدته بشدة.

كتب ولتر لاكور ملخّصاً انتقاداتـه: «في اختصار، إن المقـولة المعـارضة للصهيـونية تستنـد إلى أنها حركـة موقتـة ومناقضـة للطابع الـديني لليهوديـة. وهي بصفتها حـركة سياسية، لا تستطيع أن تستجيب للبعد الروحي لليهودية. كـما أنها، كحركـة قوميـة، تهشم الطابع الكـوني لليهوديـة وتشكّل، فضلاً عن ذلك، تهـديداً لأمن اليهـود لأنها تعكّر مشاعر الأمم حيالهم وتضع كيانهم في خطر»[٣٥].

لجأ مؤسسو الصهيونية، ضمن مسـاعيهم السياسيـة، الى الوسـائل الأكثر كراهيـة للوصول الى أهدافهم ـ «الغاية تبرّر الوسيلة».

لقد حاولوا التعاون مع النازيين والفاشيـين واللاسـاميين بغيـة تحقيق حلمهم الذي يتمثل في إرغام اليهود على ترك بلادهم ليبنوا «إسرائيل الكبرى».

رالف شونمان فضح هذا السلوك الشائن جين كتب: «تيودور هرتـزل ذهب لزيـارة

الكونت بليف نفسه ـ وهو الذي نفّذ أفظع المذابح التي ارتكبتها روسيا، مذابح كيشنيف ـ واقترح عليه: «ساعدني لبلوغ هذه الأرض (فلسطين) بسرعة أكبر، وسأوقف التمرد (ضد الحكم القيصري)»[٣٦].

هذا الكاتب اليهودي المعادي للصهيونية يتهم أيضاً الحركة الصهيونية شتيرن بأنها أرادت أن توقع معاهدة عسكرية مع النازية: «في ١١ كانون الثاني ١٩٤١، اقترح إسحق شامير (رئيس وزراء إسرائيل السابق) معاهدة عسكرية طبقاً للأصول الواجبة بين المنظمة العسكرية الوطنية أي «الأرغون» الصهيونية وبين الرايخ النازي الثالث. هذا الاقتراح معروف الآن بإسم «نص أنقرة» الذي اكتشف بعد الحرب في أرشيفات السفارة الألمانية في تركيا»[٣٧].

الجريدة الإسرائيلية «يديعوت أحرونوت» كشفت في ٤ شباط ١٩٨٣ عن تعاون جماعة شتيرن وإسحق شامير مع الرايخ النازي الثالث. أما المجلة الأسبوعية «حوتام»، فقد أكّدت في عددها الصادر في ١٩ آب ١٩٨٧ على وجود «نص أنقرة» الذي وقعته شتيرن وإسحق شامير (كان يدعى آنذاك بازرنيتسكي). من جهة أخرى، أوقف الانكليز إسحق شامير في كانون الأول ١٩٤١ بتهمة «الإرهاب والتعامل مع العدو النازي»[*].

(*) راجع في هذا الخصوص كتاب روجيه غارودي: «فلسطين أرض الرسالات الالهية». وداقيد عزرايلي: «المسألة الفلسطينية في السياسة الالمانية، من سنة ١٨٨٩ حتى سنة ١٩٤٥»، جامعة بار ـ إيلان، رامات غان، إسرائيل ١٩٧٤.

الفصل الثاني
الصهيونية الناشطة
وردّ الفعل الفلسطيني

أثناء عقد المؤتمر اليهودي العالمي، اكتشفت الحركة الصهيونية أن تجسيد حلمها، أي خلق وطن يهودي في فلسطين، يمرّ حتماً بالقيام بمساعٍ لدى الحكومات الأوروبية ونيل دعمها.

وأمام أعضاء المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام ١٨٩٧، صرّح ماكس نوردو محدّداً الصهيوني:

«هدف الصهيونية هو خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه الحق العام. نقترح الوصول الى هذا الهدف من خلال الوسيلة الآتية:

القيام بالخطوات التمهيدية اللازمة للحصول على موافقة الدول لتحقيق هدف الصهيونية»[١].

قام تيودور هرتزل من أجل هذا الهدف بمساعٍ لدى غليوم الثاني عام ١٨٩٩، مقترحاً عليه جعل فلسطين «مجتمعاً يصونه دستورٌ وموضوعاً تحت رعاية ألمانيا»[٢]. وأمام رفض كايزر، حاول عام ١٩٠٠ استمالة انكلترا الى قضيته فواجهته بدورها بعدم قبول الدعوى. في عام ١٩٠١، قابل هرتزل السلطان عبد الحميد الثاني لكي يحظى بدعمه، ولكن المحادثات انتهت الى الفشل. وحصل الأمر نفسه عام ١٩٠٣ حين قابل ڤون بليف وزير الداخلية الروسي. وعام ١٩٠٤، أسفرت مقابلته مع البابا بيوس العاشر عن الفشل نفسه.

بعد هذه السلسلة من الفشل، تخلّى هرتزل عن مشروعه في فلسطين واتجه نحو إقامة دولة يهودية في قبرص أو في الأرجنتين أو في أي دولة أخرى.

خلال هذه المرحلة من التنقيب، وافق أوستن شامبرلن عام ١٩٠٣ على منح

الصهاينة فرصة إقامة دولة يهودية في أوغندا ـ هذا الاقتراح عرضه هرتزل على المؤتمر الصهيوني العالمي الثاني مدافعاً عنه، بموافقة ٢٩٥ صوتاً وبمعارضة ١٧٧ مندوباً، روسيين في أغلبيتهم ـ. وهذا القرار كرّس أول انشقاق في صفوف الحركة الصهيونية وأضعفها الى درجة خطيرة.

وبعد فترة قصيرة من انعقاد هذا المؤتمر تراجعت انكلترا عن وعدها، فمنحت أوغندا إلى مستعمرين بيض آخرين.

بعد هذه السلسلة من المعاكسات، رجع تيودور هرتزل الى مشروعه الأول.

انتهت هذه المرحلة في ٣ تموز عام ١٩٠٤ بوفاة تيودور هرتزل الذي ترك وراءه حركة منقسمة وضعيفة ومائعة، حتى تشرين الثاني عام ١٩١٧، وهو التاريخ الذي أعلن فيه أرثر جيمس بلفور، وزير خارجية انكلترا آنذاك، وعده في شكل رسالة موجهة الى اللورد ولتر روتشيلد، وهو مواطن انكليزي ونائب المنظمة التي تمثل اليهود الإنكليز.

وفي ما يأتي النص الحرفي:

«يسرني أن أوجه لك هذا التصريح باسم حكومة جلالة الملك التي تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يُفهم جلياً، أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يمس بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.

سأكون ممتناً لو أنك تفضلت وأعلمت المؤتمر الصهيوني بهذا التصريح»[٣].

قانونياً، هذا التصريح لا معنى له. لأنه يتعلق بأرض لا تملك انكلترا أي حق قانوني يسمح لها بالتصرف بها، وليس لهذا البلاغ أي طابع اتفاقية دولية لأن المرسل إليه هو مجرد مواطن بريطاني. وحدها الأمة الفلسطينية تملك الحق في تقرير مصيرها.

هذا الوعد الذي ستعرف دوافعه الحقيقية في وقت لاحق، كان السبب في تجزئة هذه الأمة، فيما مكوّناتها الأساسية ـ المسيحيون والمسلمون واليهود ـ تتعايش بسلام وتتضامن في المحن والمصير.

إذاً، كرّس هذا التصريح انقسام الأمة لأهداف استعمارية خالقاً خصومات سياسية

ودينية واجتماعية وثقافية، نشأت عنها تبعات هي في أصل المأساة التي تعيشها اليوم هذه الأمة المنتمية الى الديانات الثلاث والتي تشكّل الذرية المتعاقبة لإبراهيم.

هذا العمل الشاذ على الصعيد القانوني كما على الصعيد الأخلاقي، والصادر عن دولة عظمى استعمارية ستصبح في ما بعد منتدبة لفلسطين، هو في أصل الظلم الكبير الذي شهده القرن العشرون والذي سيكون ضحيته الشعب الفلسطيني بكل فئاته.

وكما كتب جورج قرم: «من خلال هذا النص، تتصرف دولة مثل بريطانيا العظمى بأرض فلسطين، حيث لا تملك أية سلطة حق أو قوة، لحساب طائفة دينية قوامها اليهود، الذين يعيشون بأكثريتهم تقريباً خارج الأمة»(٤). ويضيف قرم: «ولكن، يا للعجب! يريد البلاغ لنفسه أن يكون محترماً للحقوق وللإنصاف، فيتكلم عن العرب الذين يشكّلون ٩١٪ من مجموع السكان، واصفاً إياهم بـ «الجماعات غير اليهودية في فلسطين»، ومؤكداً على عدم إلحاق الأذى بحقوقهم المدنية والدينية، فيما لا يشير النص بكلمة واحدة الى الحقوق السياسية لهذه «الجماعات غير اليهودية». فالشعب الفلسطيني تُرفض تسميته باسمه منذ الآن ويُنتزع منه أي إمكان للتعايش الجماعي وأي حق سياسي»(٥).

هذا الانقلاب السياسي لبريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية، والذي غيَّر جذرياً سياستها السابقة التي يشوبها ارتياب كبير من الصهيونية، عائد جزئياً الى الرهانات على السقوط المحتمل للإمبراطورية العثمانية، ومخاوف إنكلترا من إمكان تمركز فرنسا في فلسطين وإنشاء حدود مشتركة بين مصر وفلسطين ـ محمية بريطانية ـ ممّا قد يشكّل خطراً على مصالح بريطانيا العظمى، وخصوصاً على سلامة مصالحها في قناة السويس.

واتصلت بريطانيا، من أجل ضمان نجاح سياستها، بشريف مكة حسين بن علي الذي قبل تقديم المساعدة لها للتخلص من الإمبراطورية العثمانية لقاء تأسيس دولة عربية كبيرة. هذا الاتفاق كان موضوع عشرات الرسائل التي وجهها حسين، من تموز ١٩١٥ الى شباط ١٩١٦، الى السير هنري مكماهون، المفوّض السامي لبريطانيا في القاهرة.

ولكن الانكليز كانوا في الوقت نفسه بدأوا، منذ ٢١ تشرين الثاني ١٩١٥، محادثات مع فرنسا أدّت في أيار ١٩١٨ الى تسوية تكرّس تقسيم الشرق الأوسط بين

فرنسا، التي استأثرت بسوريا ولبنان وشمالي فلسطين، وبريطانيا العظمى التي أخذت العراق والأردن وباقي فلسطين. هذه التسوية هي إتفاقية سايكس - بيكو. غير أن بريطانيا قامت بخدعة أخرى، تماماً كما فعلت مع هرتزل حين تراجعت عن وعدها للحركة الصهيونية بإنشاء وطن قومي لليهود في أوغندا. أما ضحايا الخدعة هذه المرة فكانوا: الشريف حسين بن علي وفرنسا. فقالت للأول، ومن خلال تفسير مخادع للاتفاق بينه وبين السير مكماهون، إن فلسطين لا تشكّل جزءاً من الدولة العربية الكبرى التي وعدته بمنحها الاستقلال. أما فرنسا، فلم تعد تستطيع الإفادة من اتفاقية سايكس - بيكو، لأن بريطانيا انتهكت تعهداتها بعد انتصارها على الأتراك، على أثر الحرب التي بدأتها في فلسطين في آذار ١٩١٧، بقيادة الجنرال أللنبي، والتي انتهت في تشرين الأول باحتلال غزة وحيفا والقدس حيث أنشأ أللنبي حكومة عسكرية.

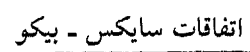
وهكذا، لعبت بريطانيا على هواها جولة پوكر على حساب الشعب الفلسطيني، ووعدت العالم كله بأرض فلسطين: الشريف حسين بإقامة دولة عربية كبرى، وفرنسا بجزء من فلسطين في اتفاقية سايكس - بيكو، واليهود الصهاينة بفلسطين كلها، من خلال وعد بلفور.

ولكن يبقى هنالك أمل في أن يتفاهم اليهود والعرب من أجل إنقاذ السلام. وتجنب الفخ الذي نصبته بريطانيا بالتواطؤ مع الحركة الصهيونية.

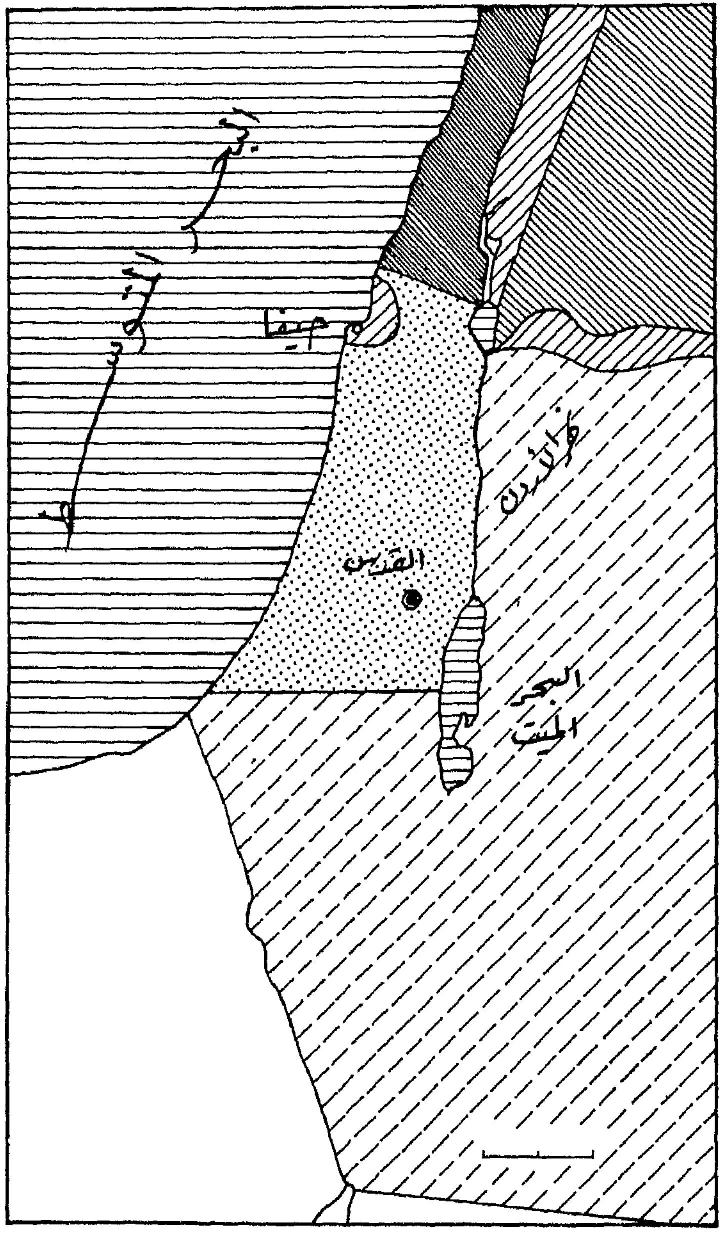
وهكذا وقّع وايزمان والأمير فيصل ابن الشريف حسين، في ٣ كانون الثاني ١٩١٩، اتفاقية أعدّها الكولونيل لورنس تمنح المهاجرين اليهود تسهيلات لاستيطانهم في فلسطين. هذه الاتفاقية لم تتناول الوضع المقبل للفلسطينيين، لأن هذه المسألة ستُعالَج خلال مؤتمر السلام في ڤرساي.

غير أنَّ هذا المؤتمر، الذي افتتح في ١٨ كانون الثاني ١٩١٩، عالج هذه المسألة بناءً على وعد بلفور، متنكراً للوعود التي قدّمت للشريف الحسين في الرسائل المتبادلة بينه وبين السير مكماهون، على رغم تدخل الأمير فيصل في مؤتمر السلام، وهذه المرة صدّقت الدول الكبرى على ازدواجية سياسة بريطانيا.

إلا أن انقلاباً حدث في الموقف. فبعد إعلان القوميين العرب في دمشق، في آذار ١٩٢٠، استقلال سوريا ولبنان وفلسطين، وتعيين فيصل ملكاً عليها، حصلت تطورات خطيرة بين العرب واليهود وخصوصاً في القدس.



اتفاقات سايكس - بيكو



منطقة تحت إشراف دولي — منطقة تحت إشراف فرنسا

دولة عربية مؤيدة لبريطانيا — دولة عربية مؤيدة لفرنسا

منطقة تحت السيطرة البريطانية

ومن الجهة الأخرى، حدث فجأة خلاف بين بريطانيا وفرنسا. فتمسكت الأخيرة باتفاقية سايكس ـ بيكو رافضة استيطان المهاجرين اليهود في فلسطين لأن هذا أمر عائد الى سلطتها.

وأسفرت معاهدة سيفر في ١٠ تموز ١٩٢٠ عن قرارات تنص على وضع سوريا وفلسطين تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني من أجل تنفيذ وعد بلفور الذي التزمته بريطانيا.

لكن الحجج القانونية والسياسية نفسها في ما يتعلق بلاشرعية وعد بلفور يمكن إدراجها ضد قرارات معاهدة سيفر.

وهكذا، غداة الحرب العالمية الأولى، أخذ مصير فلسطين وشعبها يتغير تبعاً للمطامح السياسية والخصومات والصراعات بين الدول الأوروبية العظمى، المفتشة في السابق عن ضمان سلامة طريق الهند، واليوم عن تحقيق مصالحها النفطية أو الاستراتيجية والحربية أو كليهما معاً.

وتضافرت كل الشروط السياسية والاقتصادية لتثير لدى الفلسطينيين ردود فعل عنيفة وحركة مقاومة لمواجهة تنفيذ المخطط الصهيوني.

ومع تردي الوضع السياسي في البلاد، شكّل الاستيطان اليهوديّ، على الصعيد الاقتصادي، خطراً كبيراً على الفلسطينيين ضحايا إجراءات الاستملاك أو شراء الأراضي بشكل مضمر.

حين باع بعض الأفندية (وهم إقطاعيون من أصل غير فلسطيني في غالبيتهم) للمرة الأولى الأرض التي تغطي مساحة قريتين في منطقة يافا للحركة الصهيونية، سبّب طرد المزارعين صدامات جدية. يقول رالف شونمان: «حين حاول مستوطنو بطاح ـ تيكفا طرد الفلاحين من أراضيهم عام ١٨٨٦، اصطدموا بمقاومة منظمة. لكن العمال اليهود في القرى المجاورة وجماعاتهم لم يقلقوا إطلاقاً. فقد ظلّ ردّ الفعل الفلسطيني تجاه حملات الاستيطان الصهيوني يميّزه تسامح غير حذر، حتى إعلان وعد بلفور (١٩١٧). لم يكن هنالك حقد منظم ضد اليهود في فلسطين (. . .)»[٦].

لكن، تجدر الملاحظة أن الأفندية لم يكونوا الوحيدين الذين باعوا الأراضي الفلسطينية إلى الحركة الصهيونية. يؤكد نيفيل مانديل، في أطروحته لنيل الدكتوراه:

«(. . .) في بعض الأحيان، كانت الحكومة تبيع الأراضي الى اليهود لأن الفلاحين كانوا عاجزين عن دفع ضرائبهم. وفي حالات أخرى، كان الفلاحون ضحايا المرابين الذين باعوا الأراضي بدورهم الى المهاجرين اليهود»[٧].

لكن، ومهما تكن لاشرعية هذه الإجراءات، لم تتجاوز الأراضي المباعة الى اليهود ٦,٥٪ من مساحة فلسطين.

أدرك الفلسطينيون منذ ذلك الحين أن الصهيونية السياسية تخطط لإبعادهم عن أراضيهم لبناء دولة يهودية، وليس بحثاً عن ملجأ.

الجنرال كلايتون، المسؤول عن المكتب العربي في القاهرة والمكلّف متابعة الشؤون السياسية، كتب الى رؤسائه في لندن تقريراً يصف فيه تبعات وعد بلفور قائلاً: «إن النهج المتبع في البند رقم ٤ (والذي يتعلق بالاستعمار اليهودي لفلسطين) سيجد نفسه مصطدماً بمعارضة حازمة من العرب المسيحيين والمسلمين الذين أظهروا ارتيابهم من القرارات المتطرفة التي تنوي حكومة جلالته تنفيذها نتيجة وعد بلفور للصهاينة»[٨].

وأثارت البعثة التي أرسلتها بريطانيا الى فلسطين برئاسة وايزمان وو. أورمسبي - غور كضابطِ ارتباط، لتنفيذ وعد بلفور، ردود فعل عنيفة لدى الفلسطينيين، لأن هذا المسعى يشكل بالنسبة إليهم رغبة لا رجوع عنها لتحقيق هذا الوعد. ونظّموا لجاناً إسلامية ـ مسيحية لصدّ هذا المشروع الذي أصبح الهدف الأساسي.

والتقارير التي وجّهها كلايتون وأورمسبي ـ غور الى لندن لا تترك مجالاً للشك في هذا الهدف[٩].

تشير أجهزة الاستخبارات في تقاريرها: «حتى الآن، لا تزال النتائج السياسية لزيارة البعثة غير إيجابية (. . .) المسيحيون والمسلمون قلقون في شأن مستقبلهم ويخافون أيضاً على حقوقهم في حال تحققت المطامح الصهيونية. لذلك، هم مستمرون في إنشاء لجان تسهر على مصالحهم».

لكن الفلسطينيين المنتظمين ضد المشروع الصهيوني لم يغلقوا الأبواب كلها.

فردّاً على الخطاب الذي ألقاه وايزمان في ١٨ أيار ١٩١٨ في حيفا، قال الناطق بلسان الوجهاء السياسيين والدينيين لهذه المدينة: «إن المسيحيين والمسلمين في هذه المدينة سيعاملون مواطنيهم اليهود كما يتعاملون في ما بينهم، ما دام اليهود يظهرون

تقديراً واحتراماً لحقوق هاتين الطائفتين مؤكدين أقوالهم بالأفعال»[١١].

وبالنسبة الى مطالبة الفلسطينيين بإشراكهم في أعمال الجمعية المكلّفة إدارة المشكلة في البلاد، كتب وايزمان الى بلفور رافضاً الاعتراف بهذا الحق، مدعياً أن النظام الديمقراطي لا يمكن أنّ يُطبَّق هنا «لأنه لا يأخذ في الاعتبار تفوق اليهودي على العربي والفارق النوعي الأساسي بين اليهودي والعربي»[١٢].

إلا أن اللجنة الإسلامية ـ المسيحية في يافا شكرت الرئيس ودرو ويلسون على تصريحه في ١٤ تموز ١٩١٨ القائل بحق «تقرير المصير القومي».

ويشدد التصريح، من جهة أخرى، على الطابع العربي لفلسطين بقوله: «إذا كانت الذريعة هي الأرض، فلنسارع الى القول إن الأرض، مثل سكانها، عربية. وإذا كانت الحجة هي العدد، لا ننسَ أن العرب هم ثلاثون مرة أكثر من اليهود. وإذا كانت نسبة الأراضي التي توصّل اليهود إلى امتلاكها، فإنها لا تمثل إلا ١/٥٠٠ من مجموع الأراضي التي يملكها المسلمون والمسيحيون. أم أنها اللغة؟ كلنا نعرف أن اللغة المتداولة في هذه البلاد هي العربية الأصيلة»[١٣].

ووّجه المؤتمر الفلسطيني الذي أقيم في القدس من ٢٧ كانون الثاني الى ١٠ شباط ١٩١٩ مذكرة إلى مؤتمر السلام يشدد فيها على الطابع اللاانقسامي للشعب العربي في فلسطين، وعلى البطلان المطلق لكل الاتفاقات التي تسيء الى سيادة الشعب الفلسطيني، استناداً إلى المبدأ الذي أعلنه الرئيس ويلسون.

إلا أن بريطانيا العظمى لم تولِ هذه المذكرة أي اهتمام، مما أدّى إلى إثارة التظاهرات والاضطرابات وأعمال الشغب.

والتأكيد على موقف الحكومة البريطانية واضح في الرسالة التي وجّهها بلفور، وزير الخارجية آنذاك، الى رئيس الوزراء البريطاني: «إن النقطة الضعيفة في موقفنا هي بطبيعة الحال رفضنا لمبدأ تقرير المصير في ما يتعلق بفلسطين. فلو استشرنا السكان حالياً، فإنهم سيعلنون من دون نقاش حكماً عاماً معادياً لليهود. نبرّر سياستنا بأن نعتبر وضع فلسطين استثنائياً تماماً وأن قضية اليهود خارج فلسطين ترتدي أهمية عالمية»[١٤].

فهجوم الفلسطينيين في ١١ آذار ١٩١٨ ضد المستوطنين اليهود على الحدود السورية، والتمرد الذي تبع ذلك بين ٤ و١٠ نيسان وقُتل فيه تسعة أشخاص وجرح ٢٤٢ بحسب بيان رسمي، يعبّران تماماً عن حالة الاضطراب التي عمّت البلاد.

منذ شباط ١٩٢٠، والفلسطينيون ينتفضون معتمدين في البداية وسائل سلمية: مؤتمرات ومذكرات اعتراض وعرائض وتظاهرات وإضرابات. . . ولعب الحاج أمين الحسيني دوراً مهماً في هذه الانتفاضات. وفي ٢٥ نيسان ١٩٢٠، وافق مؤتمر سان ريمو على وضع فلسطين تحت انتداب بريطانيا. وفي عام ١٩٢١، حاول الفلسطينيون الانتظام للقيام بتمرد عام، ولكنهم فوجئوا في ٢٤ تموز ١٩٢٢ بأن عصبة الأمم وافقت على جعل بريطانيا منتدبة على فلسطين.

خلافاً للبندين ٢٠ و٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، فإن أياً من البنود الثمانية والعشرين للانتداب يأخذ في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني أو مطالبه. وفي مقابل ذلك، تمّت الموافقة الرسمية على وعد بلفور وعهدت عصبة الأمم الى الدولة المنتدبة تنفيذه.

فتحت بريطانيا أبواب فلسطين على مصراعيها للمهاجرين اليهود. وهكذا، من عام ١٩٢٢ الى ١٩٢٧، ارتفع عدد السكان اليهود من ٨٤٠٠٠ الى ٤١٥٠٠٠. وازدادت مساحة الأراضي المشتراة أو المصادرة من الفلسطينيين من ٧٩ هكتاراً إلى ٢٠٠٠٠٠ هكتار.

امتيازات من كل نوع، اقتصادية وصناعية وزراعية، أعطيت للصهاينة. وسمح لهم الانكليز بامتلاك السلاح، ومنعوا الفلسطينيين من ذلك. في اختصار، سهّل الانكليز للمنظمات الصهيونية إقامة دولة ضمن دولة.

المرحلة الأولى من المقاومة الفلسطينية ضد سياسة الدولة المنتدبة، التي سمحت بتدفق المهاجرين الصهاينة الى فلسطين واغتصاب أراضي الفلسطينيين، كانت أساساً من عمل الفلاحين: في عام ١٩٢٩، تضاعفت الهجمات ضد المستوطنين، مصحوبة بحملات احتجاج مدنية خصوصاً في يافا ونابلس وطبرية وصفد وحيفا وعبرون والقدس. واتخذت الدولة المنتدبة إجراءات قمعية تفوق كل تصور ضد الفلسطينيين العزّل بحجة «إعادة النظام»: الإعدام شنقاً والاعتقالات الجماعية وإطلاق الرصاص ومصادرة الصحف الفلسطينية، وعقوبات أخرى، من دون أي إجراء ضد الصهاينة الذين تمتعوا بعدم خضوعهم لأي عقاب.

أجبر تردّي الوضع في فلسطين الحكم البريطاني على إرسال بعثة تقصٍّ لاتخاذ التوصيات اللازمة. فأوصت بعثة جونسون ـ غروسبيز بضرورة وقف سياسة

الاستيطان المكثفة للصهاينة، لكن البريطانيين عجزوا عن وقف هذا التمرد، وأُجبروا على وضع حدّ للهياج الشعبي وإرضاء بعض مطالب الفلسطينيين فأصدروا «الكتاب الأبيض» عام ١٩٣٠.

قررت بريطانيا في هذا «الكتاب الأبيض» وقف الهجرة اليهودية وتشجيع تشغيل الشعب الفلسطيني. ولكن، تحت الضغط الصهيوني، أوقف العمل بـ «الكتاب الأبيض» وألغي سريعاً. فتحرّك الفلسطينيون منتظمين هذه المرة في ثورة شعبية حقيقية معادية للصهاينة والبريطانيين والإقطاعيين، بقيادة عز الدين القسّام في البداية، الذي لقي مصرعه في معركة ضد الانكليز في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٥. وبين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩، عمّت فلسطين الانتفاضة الشاملة التي بدأت بإضراب عام امتدّ من ٢١ نيسان الى ١١ تشرين الأول ١٩٣٦، وهي أطول فترة إضراب في التاريخ.

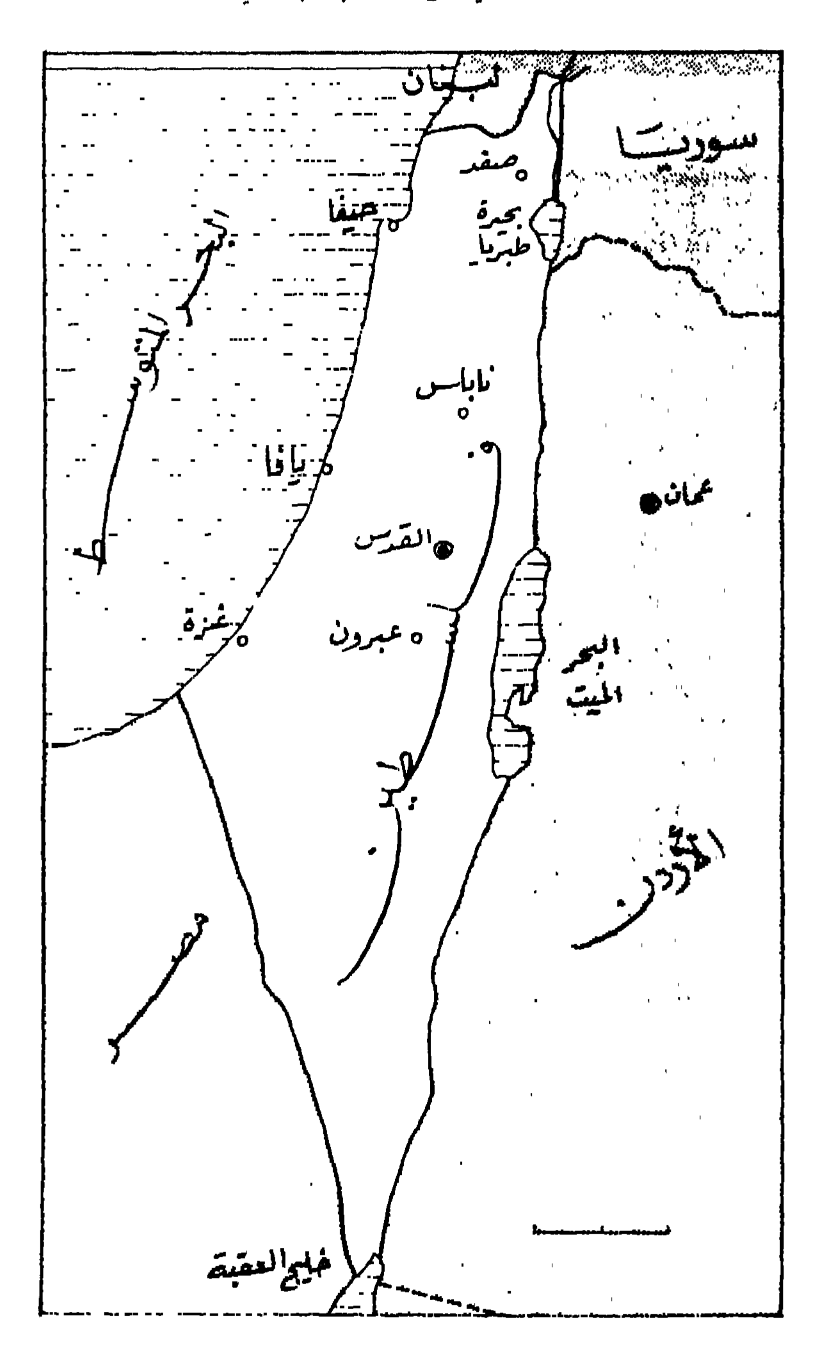
إنّها ثورة الفلاحين الفلسطينيين ضد القمع الانكليزي واحتجاجاً على مصادرة ثلث أراضيهم الزراعية. واتخذت هذه الثورة شكل العصيان المدني والانتفاضة المسلّحة، مما دفع الانكليز إلى إعلان الأحكام العرفية، وما نجم عنها من اغتيالات وإعدامات وطرد واعتقالات جماعية وهدم بيوت.

أخذ البريطانيون يتكلون على الصهاينة لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية. وحظّروا على الفلسطينيين حمل السلاح، مانعين الدول العربية أيضاً مدّهم بالأسلحة للدفاع عن أنفسهم، فيما بقيت التنظيمات العسكرية وشبه العسكرية الصهيونية تتلقى الأسلحة من الإنكليز ومن الدول الأوروبية.

وتعقّد الوضع أكثر فأكثر، مما دفع الإنكليز إلى البحث عن وسيلة ترضي الصهاينة والعرب، وفي الوقت نفسه تضمن مصالحهم الخاصة. فدعوا، بدعم من عصبة الأمم، إلى مؤتمر في ٨ شباط ١٩٣٩ في لندن، هدفه إقناع الفريقين بتقسيم فلسطين. لكن المؤتمر فشل بسبب تحيّز الانكليز لحلفائهم الصهاينة.

عشية الحرب العالمية الثانية، أصدرت الحكومة البريطانية في ١٧ أيار ١٩٣٩ «كتاباً أبيض» ثانياً[١٥] ينص على إعلان دولة فلسطين مستقلة بعد عشر سنوات، وعلى تحديد الهجرة اليهودية إليها بمعدّل ٧٥٠٠٠ شخص في السنة. كما أنه، من جهة أخرى، يوصي «بعدم الإذن لأية هجرة يهودية إلا في حال موافقة عرب فلسطين على ذلك!». وينص أيضاً على الحدّ من شراء اليهود للأراضي.

فلسطين في ظل الانتداب البريطاني



فوافق الفلسطينيون وأوقفوا تمرّدهم على الانكليز بناء على نصيحة الدول العربية.

لكن مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، المعادي للبريطانيين، أُجبر على الهجرة إلى العراق بعد محاولة الاغتيال الأنكلو ـ صهيونية التي دُبّرت له، ورفضه «الكتاب الأبيض» لأن البريطانيين يتفاوضون من خلاله مع الدول العربية مباشرة وليس مع الفلسطينيين، ولأنّهم لم يلبّوا غير جزء من مطالب الشعب الفلسطيني.

وأُجبر ثاني احتلال انكليزي للعراق المفتي على اللجوء إلى ألمانيا النازية. وكان موقف المفتي المشجّع للرايخ الثالث تعبيراً سياسياً ضد الانكليز من أجل نيل استقلال فلسطين.

إنه الدافع نفسه الذي حدا بالفريق الصهيوني شتيرن إلى أن يقترح، مع فريدمان ويلين ـ مور واسحق شامير، على ألمانيا النازية تحالفه معها ضد الانكليز بهدف خلق دولة يهودية في فلسطين. وبديهيّ أن هذا الموقف سيِّىء في حد ذاته وجدير بالإدانة.

وعلى رغم النداءات الداعية الى التمرد التي أرسلتها ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، إلاّ أنّ الفلسطينيين لم يستجيبوا لها. بل إن عشرات الآلاف منهم (١٢٥٠٠ رجل) انخرطوا في الجيش البريطاني وحاربوا النازيين.

حاولت بريطانيا تنفيذ «الكتاب الأبيض» الصادر عام ١٩٣٩، لكن التنظيمات الصهيونية حاربته وتصدّت له. فنظمت الوكالة اليهودية الهجرة اليهودية السرية، وحاول الانكليز محاصرة الشواطىء الفلسطينية. ووقعت مآسٍ عدة، خصوصاً إغراق السفن التي تنقل لاجئين: حادثة «إكزودوس» (Exodus) في تموز ١٩٤٧ التي انتهت بكارثة، ومأساة سفينة «باتريا» التي كانت تقلّ لاجئين يهوداً من ألمانيا نحو جزيرة موريس هرباً من النازية، والتي انفجرت عام ١٩٤٠ قبالة الشواطىء الفلسطينية، أثناء توقفها في حيفا، مسببة بموت ٢٥٢ لاجئاً يهودياً وأفراداً من الطاقم الانكليزي، رداً على الأعمال الإرهابية التي قامت بها «الهاغانا».

في الثلاثينات، عرفت المنظمة الصهيونية في فلسطين (الوكالة اليهودية وجيشها «الهاغانا») انشقاقاً سياسياً ـ ايديولوجياً. في عام ١٩٣٧ ظهر الانشقاق بين الحركة العمالية بقيادة بن غوريون رئيس المكتب التنفيذي في الوكالة اليهودية، والحركة العمالية اليمينية بقيادة جابوتنسكي المنشق في «الهاغانا» والذي أسّس «إيتسل» (أرغون زفاي ليومي). وهذا التنظيم العسكري القومي ـ الذي يُسمى بالصهيونية التعديلية ـ خضع

بعد موت جابوتنسكي لانشقاق، فانقسم عام ١٩٣٩ إلى تنظيمين: «الأرغون» بقيادة مناحيم بيغن، والـ «ليهي» بقيادة إبراهام شتيرن، هذا اليهودي البولوني الذي قتل عام ١٩٤٢ وخلفه الثلاثي علداد وسناب ويلين مور، إذ كان إسحق شامير مكلّفاً الأعمال الإرهابية.

هذه الانشقاقات قضت على وحدة الحركة: منظمة بن غوريون أوقفت تعاونها مع البريطانيين لتعترض على «الكتاب الأبيض» فيما الفريقان الآخران انتقلا إلى العمل الإرهابي.

نظّمت جماعة شتيرن سلسلة اعتداءات على الفرق الانكليزية في فلسطين، وانتقلت «الأرغون» بدورها إلى الإرهاب. الاعتداء الأكثر فضائحية كان اغتيال اللورد موين في ٦ تشرين الثاني ١٩٤٤ في القاهرة. أما جماعة «الأرغون» فهاجمت فندق «الملك داود» في القدس في ٢٢ تموز ١٩٤٦، وأسفر هذا الاعتداء عن مقتل ٩٢ مدنياً وعسكرياً وعن مئات الجرحى.

وهاتان المنظمتان قامتا بأعمال إرهابية أخرى، خصوصاً تخريب خطوط المواصلات وحجز الرهائن وإرسال رزم ملغومة الى أوروبا، وتفخيخ السيارات وإعدام المساجين.

ردّت السلطات البريطانية فارضة على المنظمات الصهيونية، ابتداءً من عام ١٩٤٥، القوانين نفسها التي فرضتها على الفلسطينيين من ١٩٣٦ حتى ١٩٣٩ - وهي مجموعة القوانين الاستثنائية التي تطبقها اليوم إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحذت منظمة «الهاغانا» التابعة لبن غوريون حذو «الأرغون» و«ليهي» في الإرهاب ابتداءً من تشرين الأول ١٩٤٥. وكان الرد الصهيوني على «الكتاب الأبيض» الثاني يشبه الرد الذي تبنته الصهيونية غداة إصدار «الكتاب الأبيض» الأول عام ١٩٣٠، ويهدف إلى تعزيز المستوطنات اليهودية من أجل أهداف إيديولوجية وعسكرية أكثر منها أهدافاً اقتصادية وديموغرافية، توافقاً مع سياسة الأمر الواقع التي انتهجتها الصهيونية ومع استراتيجيتها التي هي إنشاء مستوطنات يهودية في كل البلاد، وتحديداً قرب الحدود مع البلدان العربية المجاورة لتبرير مطالبتها بالأراضي في حال حصول التقسيم، واستخدامها كقواعد متقدمة في حال حصول الحرب. وكان بناء هذه المستوطنات يخضع لاعتبارات عسكرية وليس لاعتبارات مدنية أو هندسية. ومنذ العام ١٩٦٧، لا تزال تعتمد السياسة نفسها والمفاهيم نفسها في الضفة الغربية وغزة.

الدعم الذي قدّمته بريطانيا الى المنظمات الصهيونية في فترة الانتداب، بدا لهذه المنظمات غير كافٍ. وبدأت العمل على تخطي هذا الإطار، الذي هو إنشاء «مركز يهودي»، إلى إقامة «دولة يهودية».

لكن هذا الوضع، الذي لاقى تأييد الرئيس ترومان، أدى إلى امتحان القوى بين المنظمات الصهيونية وبريطانيا التي أرادت أيضاً أن تبقي على موقفها المتحفظ حيال الدول العربية.

امتحان القوى هذا أدّى إلى اعتماد الصهاينة النضال المنظّم لإلغاء النفوذ البريطاني، محوّلين أنفسهم إلى «شعب مُستعمَر» يكافح من أجل تحرره بعدما كان هو نفسه مُستعمِراً.

كتب المؤلف التونسي غازي مبروك في هذا الخصوص: «بريطانيا التي لعبت دور حامي الصهيونية والوطن الأصلي، رأت المستوطنين الصهاينة يقفون في وجهها، كما فعلت روديسيا قبل أن تصبح زيمبابواي. النضال الذي قاده الصهاينة ضد الانكليز، طارحاً نفسه «حرباً استقلالية»، يمثل قطيعة بين المستوطنين والوطن الأصلي. وهو انتصار الاستعمار على استعمار آخر، على حساب الشعب الفلسطيني الذي نسي الجميع حتى وجوده»[١٦].

من جهة أخرى، حين كتبت الـ «أوسرڤاتور رومانو» في عددها الصادر في ٢٨ آب ١٩٤٨ «أن الصهيونية ليست إسرائيل التوراة، إنها إسرائيل وعد بلفور والمرحلة التي رافقته»[١٧]، فإنها، بذلك، حددت الصهيونية كحركة استقلالية تستلهم الأحداث الكبرى للقرن التاسع عشر ـ عصر ظهور القومية والاستعمار.

قبل ذلك، في ٢١ أيار ١٩٤٢، صوّت بن غوريون وممثلو الحركة الصهيونية المجتمعون في فندق «بلتيمور» في نيويورك لنص عرف في ما بعد بمشروع بلتيمور. وهذا المشروع الذي ستوافق عليه الوكالة اليهودية، لم يذكر «وطناً يهودياً» في فلسطين، بل أشار إلى «كومنولث يهودي»: دولة يهودية تحكم فلسطين كلها. إزاء هذا التحول الحقيقي للصهيونية، مفترق بلتيمور هذا، كتب ج. ـ ب. ميجون وج. جولي قائلين: «المشاركون يصوّتون بالإجماع لقرار يُدعى «مشروع بلتيمور». ويطالب هؤلاء تحديداً:

- بالإفراج فوراً عن مئة ألف تأشيرة دخول الى فلسطين.

- إشراف الوكالة اليهودية على الهجرة.
- إلغاء القيود المتعلقة ببيع الأراضي.
- إقامة دولة يهودية في فلسطين ما إن تتوفر أكثرية اسرائيلية هناك»[١٨].

هذا المشروع، الذي يحدد للمرة الأولى رسمياً أهداف الحركة الصهيونية، سيوافق عليه لاحقاً ترومان مؤيداً القضية الصهيونية ومتبنياً «مشروع بلتيمور».

وهذا المشروع يشير الى بداية تفوق الصهيونية السياسية الشوفينية على الصهيونية الدينية الشمولية.

كثير من الفلسطينيين يعتبر ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية رد فعل فلسطيني متأخر جداً على مشروع بلتيمور، لأن فلسطين، عبر تاريخها الألفي، لا تمثل فقط الإرث الديني اليهودي بل أيضاً الإرث الديني المسيحي والمسلم. بالنسبة إلى هؤلاء الفلسطينيين، تطالب منظمة التحرير الفلسطينية بإقامة دولة علمانية وديمقراطية في فلسطين بحيث ينمثل اليهود والمسيحيون والمسلمون بإنصاف.

ابتداءً من ١٩٤٣، بدأت الولايات المتحدة تتدخل مباشرة في المسألة الفلسطينية. وقد سهَّل هذا التدخل الكونغرس الأميركي الذي أبدى تعاطفاً في ذلك الوقت مع الحركة الصهيونية.

في تموز ١٩٤٥، مارس الرئيس ترومان على الانكليز ضغطاً شعبياً لا سابق له، لكي يوافق هؤلاء على السماح لمئة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين. لكن بريطانيا رفضت متذرعة بضرورة المحافظة على المصالح الشرعية للفلسطينيين ومعارضتهم الحازمة لهذه الهجرة.

أرنست بيفن، وزير الخارجية البريطاني، اقترح عندئذٍ على ترومان إرسال بعثة مختلطة أنكلو - أميركية مهمتها تقصي وضع اليهود في أوروبا ومصيرهم، والبحث في إمكانات الهجرة الى فلسطين. البعثة المزدوجة (موريسون - غرادي) طلبت في تقريرها الصادر في أول أيار ١٩٤٦ تسهيل هجرة اليهود الى فلسطين، والمباشرة بتقسيم فلسطين الى مقاطعات، مع إطالة أمد الانتداب البريطاني أو استبداله بوصاية الأمم المتحدة، وإلغاء القسم الأكبر من «الكتاب الأبيض» الانكليزي الذي يأخذ مصالح الفلسطينيين في الاعتبار. لكن الفريقين، الصهاينة والفلسطينيين، رفضا اقتراحات البعثة على حدٍ سواء[١٩].

هذه الاقتراحات كانت تخفي في الواقع حقيقة بديهية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، وهي منع الزعماء الأوروبيين والأميركيين اليهود، الهاربين من النازية، من الإقامة في بلدانهم. من هنا، سياسة التشجيع هذه للهجرة اليهودية إلى فلسطين التي كان شعبها يجهل تماماً الاضطهاد والإبادة النازية الكاملة للشعب اليهودي.

وبدافع سوء فهم غريب حيال الفلسطينيين، وهو عدم إعطائهم حقوقهم ككل شعب وفي تغير مفاجىء، استماتت الدول الأوروبية والأميركية من أجل تحميل الشعب الفلسطيني عواقب إحراق اليهود بسماحها لهم بالإقامة في فلسطين. هذه الدول، المتواطئة مع المنظمات الصهيونية، حوّلت الضحايا اليهود الى معتدين على الفلسطينيين والشعوب العربية.

أخذت الدولة البريطانية في الاعتبار توصية أركان وزارة الدفاع، المعلنة في مذكرة صدرت عام ١٩١٨: «إن إنشاء مجلس قيادة يهودي في فلسطين، حتى ولو كان ضعيفاً في ذاته، أمر مرتجى استراتيجياً بالنسبة إلى بريطانيا العظمى»[٢٠]. وبعدما استجمعت بريطانيا الشروط اللازمة لتحقيق هذا الهدف، أخفت نواياها الحقيقية بحجة أنها عالقة بين وضعين متناقضين: تطبيق وعد بلفور وحماية مصالحها الناجمة عن سياستها تجاه العرب في المنطقة.

وتحت ضغط الأحداث التي وصفناها مطوّلاً أعلاه،وجدت بريطانيا نفسها مرغمة على القيام باختيار، فلم تجد وسيلة أفضل من أن تنقل الملف الفلسطيني إلى الأمم المتحدة في ١٨ شباط ١٩٤٧، معلنة رغبتها في وضع حدّ للانتداب في ١٤ أيار ١٩٤٨. إن بيلاطس البنطي لم يكن ليحسن التصرف على هذا الشكل!

نهاية الانتداب البريطاني

يصف هنري لورنس الوضع في فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية: «خلال الفترة الممتدة بين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧، بقي العرب الفلسطينيون هادئين، فيما تضاعف العنف باستمرار بين الإنكليز والصهاينة. كان الانقسام السياسي في ذروته. اجتمع المتصلبون وراء المفتي، فيما حاول بعض الجماعات اليسارية التي ظهرت حديثاً في الأوساط المدنية، أن يتوصل إلى تسوية مع الصهاينة. عارض بن غوريون من جهته أي تفاوض يمكن أن يؤول إلى فلسطين مزدوجة الجنسية. واتجه أخصام الحسيني الى الملك عبد الله في شرق الأردن، الذي رأى في القضية الفلسطينية وسيلة لتحقيق أول مرحلة

من مشروع سوريا الكبرى. وهو جدّد التأكيد خفية للسلطات الصهيونية على خطته الرامية إلى استقلال اليهود التام في مملكته العربية الكبيرة. وذهب إلى براغماتية أكبر، فعرض منذ ١٩٤٦ فكرة تقسيم فلسطين حبّياً بين الصهاينة والأردنيين. وبقيت الإتصالات بين الملك وممثلي الوكالة اليهودية قائمة، ولكن من دون أن يعقد أي اتفاق. لكن المفتي والدول العربية أظهرا شكوكهما حيال نوايا عبد الله وقررا الوقوف في وجهه بكل الوسائل»[٢١].

قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، اجتمع ممثلو الدول العربية المستقلة في الاسكندرية في ٢٥ أيلول ١٩٤٤، من أجل اعتماد سياسة عربية مشتركة تحمي مصالحهم القومية، وكانت فلسطين، التي لم تكن تملك بعد منصب دولة مستقلة، ممثلة بموسى علامة.

في ٧ تشرين الأول ١٩٤٤، وقّعت الدول العربية على بروتوكول الاسكندرية، الذي يلزم الدول العربية بالدفاع عن المصالح الوطنية الفلسطينية ومساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق طموحاته الشرعية للوصول إلى الاستقلال.

وأثناء التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٢ آذار ١٩٤٥، أعلنت اللجنة التحضيرية المؤلفة من الدول العربية المستقلة السبع بأنها «ليست أقل تعاطفاً من غيرها مع العذابات التي عانى منها اليهود في أوروبا على يد بعض الدول الديكتاتورية. لكن ينبغي عدم المزج بين هؤلاء اليهود وبين الصهيونية، لأن لا شيء أكثر اعتباطية وظلماً من محاولة تسوية قضية اليهود الأوروبيين بظلم آخر سيكون عرب فلسطين ضحيته، أياً كانت الديانة أو الطائفة التي ينتمون إليها»[٢٢].

في ٢ نيسان ١٩٤٧، طلبت الحكومة البريطانية من الأمين العام للأمم المتحدة الدعوة إلى دورة استثنائية للجمعية العمومية ووضع القضية الفلسطينية على جدول أعمالها. في ٢٨ نيسان، بدأت الجمعية بمناقشة الاقتراح الانكليزي الهادف إلى إنشاء لجنة تحقيق خاصة. وتشكلت هذه اللجنة من أحد عشر عضواً في ١٥ أيار، وأوكلت إليها مهمة الاستقصاء في فلسطين بغية تقديم اقتراحات لحل المسألة الفلسطينية. لكن الدول العربية شككت في حيادية أعضاء البعثة فعارضت تأليفها، وأيّدت موقفها اللجنة العربية العالية لفلسطين برئاسة المفتي، التي قاطعت استشارات بعثة الأمم المتحدة وطالبت بالاستقلال الفوري لفلسطين، باسم حق الشعوب في تقرير مصيرها، فيما كانت المنظمات العسكرية ـ السياسية الصهيونية تدافع عن قضيتها أمام أعضاء

البعثة الواحد والعشرين. في ٣١ آب ١٩٤٧، قدّمت البعثة تقريرها، لكن أعضاءها انقسموا إلى فريقين من الآراء المتناقضة، فطالبت الأكثرية بتقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية في وحدة اقتصادية، وإقامة نظام دولي خاص لإدارة القدس. والأقلية نادت بدولة فيدرالية. وبقي عضو واحد في البعثة على الحياد ممتنعاً عن التصويت. ثم صوّتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على توصيات هذه اللجنة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. وأجيز التقسيم بأكثرية ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً وامتناع عشر دول عن التصويت ومن ضمنها بريطانيا.

التقسيم الذي أقرته الجمعية كان منحازاً للصهاينة. إذ منح الدولة اليهودية ٥٦,٤٧٪ من مجمل مساحة فلسطين و٤٢,٨٨٪ للدولة العربية. أما القدس التي جرى تدويلها فتبلغ مساحتها ١٦٧ كلم[٢] أي ٠,٦٥٪ من كامل المساحة وتضم ١٠٥٠٠٠ عربي و ١٠٠٠٠٠ يهودي.

تبعاً لخطة التقسيم هذه، تغطي الدولة العربية ١١٦٠٠ كلم[٢] ويبلغ عدد سكانها ٧٢٥٠٠٠ عربي و١٠٠٠٠ يهودي. وتبلغ مساحة الدولة اليهودية ١٥١١٠ كلم[٢] وتأوي ٤٩٨٠٠٠ يهودي و٤٠٧٠٠٠ عربي. (راجع الخريطة ص ١٦٦).

وافق الصهاينة على خطة التقسيم التي تمنحهم دولة. لكن الفلسطينيين والدول العربية رفضت هذا التقسيم واعتبرته اعتباطياً وظالماً. الكاتب الفلسطيني خالدي كتب التعليق الآتي على هذا القرار الصادر عن الأمم المتحدة: «في الواقع، لم يكن القرار يعني للفريقين الأساسيين أن كل جزء سيحافظ على ما يملك أو على معظم ما يملك مع علاقات متبادلة بل كان يعني للصهاينة أنهم سيضربون بثمانية ما كانوا يملكونه (من ٧٪ إلى ٥٥٪ من البلاد) فيما يعلن للفلسطينيين أن عليهم التخلي عن ٤٥٪ مما كانوا يملكونه وترك ثلثهم يعيشون في ظل هيمنة غريبة وبصفتهم أقلية دائمة. وفي اختصار، إذا كان التقسيم أفضل بكثير من لا شيء للصهاينة، فإنه للفلسطينيين أقل بكثير مما يحق لهم»[٢٣].

في عام ١٩٤٧، كان اليهود يشكلون فعلياً ٣٢٪ من مجمل سكان فلسطين ويملكون حوالى ٥,٦٪ من مساحة البلاد. من جهة أخرى، نالت الدولة اليهودية، بموجب خطة التقسيم، الأراضي الأكثر خصوبة في فلسطين. هذه الخطة لم يرفضها الزعماء الفلسطينيون وحدهم في تلك المرحلة ـ باستثناء الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي وافق مع بن غوريون على خطة التقسيم ـ بل أيضاً «أرغون» «بيغن» و «ليهي» شامير.

غداة الموافقة على القرار ١٨١ القاضي بالتقسيم، قامت تظاهرات وعمَّ الإضراب كل فلسطين وحصلت صدامات عنيفة مع السكان اليهود. وارتكب المتطرفون من الفريقين سلسلة من المواجهات والأعمال الانتقامية والإرهابية وغيرها.

أخذ الوضع، في اختصار، يتردى ويفلت تدريجياً من يد الانكليز، وشُلّت الدوائر العامة، ولم تحاول سلطات الانتداب إعادة النظام والأمن ولا الوقوف بين الفريقين لمنع المواجهات.

في شباط - آذار ١٩٤٨، نظَّم المخططون العسكريون - السياسيون للهاغانا الصهيونية خطة عرفت بإسم «خطة دالت»، وشملت ثلاث عشرة عملية عسكرية.

كتب الياس صنبر: «نُفذت ثلاث عشرة عملية شاملة بين ١ نيسان و١٥ أيار ١٩٤٨ في إطار خطة دالت. ثماني عمليات رئيسية منها جرت على الحدود اليهودية للتقسيم في الأراضي المعطاة أصلاً للفلسطينيين»[٢٤].

هذه الخطة كانت ترمي الى توسيع الأراضي التي منحها التقسيم لليهود، تحت غطاء تأكيد الاستمرارية الإقليمية وأمن الحدود المدافع عنها، واستمرار الاقتصاد المستقل للدولة اليهودية، وتأكيد «الأمن» و«السلام» المزعومين للمستوطنات اليهودية. كل هذا حصل قبل رحيل الإنكليز وإعلان الدولة اليهودية.

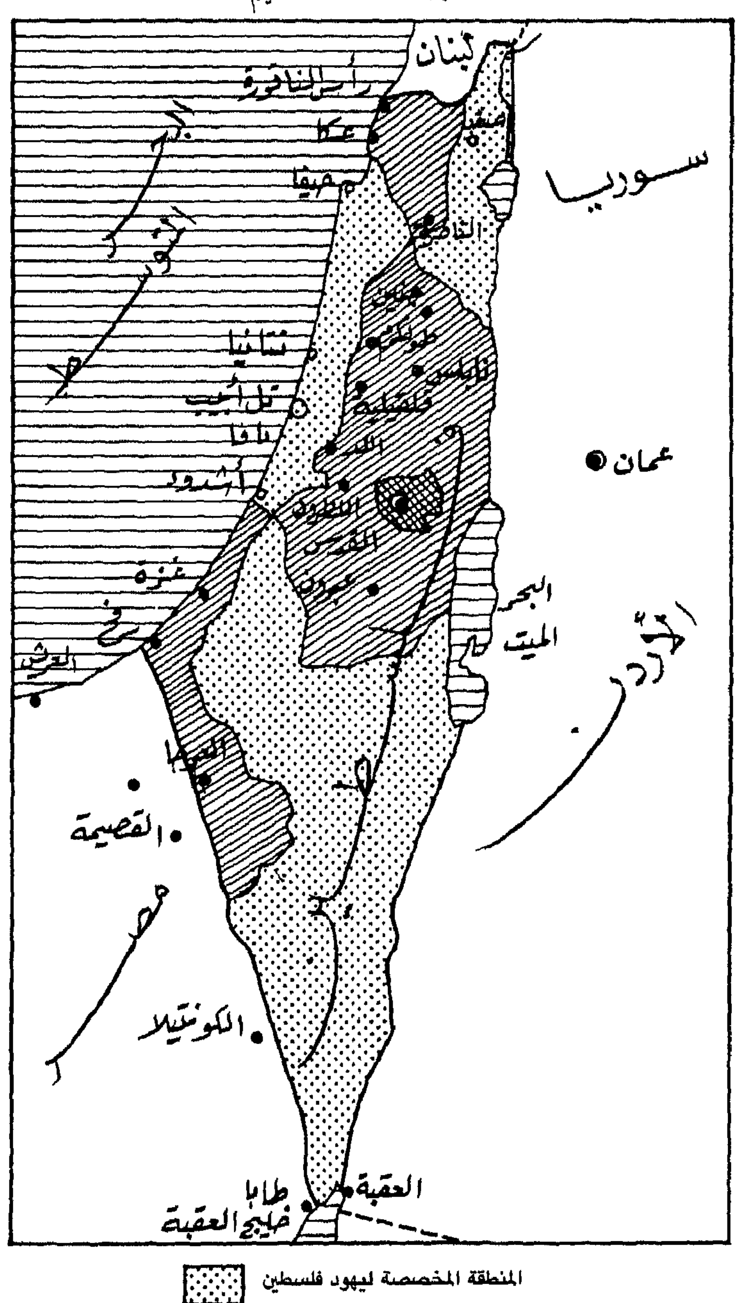
وكانت «خطة دالت» تشكل، في الواقع، من استراتيجيا موضوعة سابقاً لتحل مكان خطة التقسيم التي قررتها منظمة الأمم المتحدة، بغية إفراغ هذه الخطة من محتواها ولتحقيق المخططات الحقيقية للمنظمات الصهيونية.

هذه المنظمات لم تعتبر قرار التقسيم الصادر عن منظمة الأمم المتحدة إلا «كبوّابة دخول» إلى فلسطين، من أجل الحصول بالقوة على أراضي فلسطين الأخرى التي لم يعترف لها أي حق بالسيادة عليها.

هذه كانت في اختصار سياسة الأمر الواقع التي تستمر إلى أيامنا هذه.

كان ميزان القوى يميل كثيراً لمصلحة المنظمات الصهيونية التي تضم عشرات الآلاف من الجنود والميليشيين المدربين جيداً. بينما القوات الفلسطينية محدودة عدداً وعدة، بسبب الإجراءات التي اتخذها الإنكليز منذ عام ١٩٣٦. فزعماء هذه القوات لم يستطيعوا جمع أكثر من زهاء ٣٠٠٠ مقاتل تحت إمرة سبعة مسؤولين عسكريين -

خطة التقسيم - ١٩٤٧



المنطقة المخصصة ليهود فلسطين

المنطقة المخصصة للعرب

الوضع الدولي للقدس

سياسيين (صفوري وصغير وإفريقي وزيدان وعزاوي وسلامة والحسيني) يساندهم خمسة آلاف متطوع بقيادة فوزي القاوقجي، وبضع مئات في الميليشيات المحلية. كثير من القرى الفلسطينية لم يشترك في القتال بسبب نقص الأسلحة أو لأنّ سكانها فضلوا الالتزام بالاتفاقات المحلية التي تنص على عدم الاعتداء، والتي وقّعها المسؤولون عن التكتلات العربية واليهودية في الثلاثينات والأربعينات، والتي ستُنتهك خلال عمليات «خطة دالت» مما يعني أنها لم تمنع طرد الفلسطينيين ولا تدمير قراهم.

لكن ضعف الفلسطينيين الرئيسي كان يكمن في غياب منظمة فلسطينية لها هيكليتها[٢٥]: فهنالك الفوضى التي سبّبها المنفى الاختياري للزعماء الوطنيين، والقمع الانكليزي الدامي، وتصفية الحسابات، وانهيار الاقتصاد الفلسطيني العائد بشكل رئيسي إلى تهريب الرساميل وانعدام الاستقرار وشلل مختلف القطاعات العامة والإضرابات المتكررة، وخصوصاً إضراب ١٩٣٦ الذي دام ستة أشهر. كل هذه العوامل التي دفعت الوجهاء والطبقات الفلسطينية الميسورة إلى مغادرة البلاد (كما حصل في لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) خلقت في قلب الشعب الفلسطيني حالة ضياع عجّلت في تفكك المجتمع. وهذا المسار الذي دام من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ سيعيد نفسه في ١٩٤٧ وبحجم أكبر.

من جهة أخرى، طَرَد الانكليز عدداً لا يستهان به من الزعماء الفلسطينيين، في محاولة منهم لوقف التمرد الفلسطيني. وسياسة طرد المسؤولين سوف تطبّقها إسرائيل بدورها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ابتداءً من ١٩٦٧.

في الفترة الممتدة بين ١٩٢٢ و١٩٤٧، حدث تغيّر في الاقتصادين المستقلين، العربي واليهودي في فلسطين، بالنسبة إلى اقتصاد الوكالة اليهودية واقتصاد الهستدروت (اتحاد العمال اليهود) اللذين يؤلفان المؤسسات والبنية التحتية للدولة اليهودية العنيدة، فقد عهدت الدولة المنتدبة بقسم كبير من سلطاتها الى الوكالة اليهودية بحجة السماح لها بإقامة «وطن قومي يهودي».

لكن الوكالة اليهودية، وبموافقة انكلترا ومباركتها، مارست سلطة تتجاوز بكثير السلطات الرسمية التي أُعطيت لها: فشكلّت جمعية وطنية اختارها المنتخبون عن اليشوف (مستوطنات يهودية) تقوم بمهمات الحكومة. كانت تجمع الضرائب وتنشيء شرطة وتنظّم قوة مسلحة (الهاغانا) وتدير الصندوق الوطني اليهودي والتربية والشؤون الدينية والصحية، إلخ.

وعهدت الوكالة اليهودية بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الى الهستدروت التي تأسست عام ١٩٢٠ وأصبحت تملك وسائل الإنتاج.

أما بالنسبة الى الاقتصاد العربي الفلسطيني، فقد أصابه تردٍ مريع. هذا التردي راجع، بالإضافة إلى العوامل المذكورة آنفاً، إلى السياسة البريطانية التي ساهمت في إضعافه من خلال إفساد البنى والقطاعات العامة لفلسطين العربية.

الهدف غير المعلن للسياسة البريطانية كان تدمير بنى فلسطين العربية ومؤسساتها لإرغام الفلسطينيين على المغادرة، واضعة عوائق كبيرة أمام إقامة دولة فلسطينية لمصلحة تقوية البنية التحتية للدولة اليهودية المحتملة.

بعد هجومات وصدامات عدة محددة في الزمان والمكان بين الصهاينة والفلسطينيين، انطلق من القدس، في ٣١ آذار ١٩٤٨، تنفيذ «خطة دالت»، بدءاً بعملية «ناشوسون» التي حاولت فتح ممر بين القدس وتل أبيب من خلال مهاجمة القسطل وهي بلدة استراتيجية. وسقط المُدافع عن هذه المنطقة من القدس، عبد القادر الحسيني قريب المفتي، صريعاً في ساحة المعركة، في بلدة القسطل ليل ٦ و٧ نيسان ١٩٤٨. واحتلت البلماش (أقوى فرقة كومندوس في الهاغانا) البلدة الفلسطينية في الليلة نفسها، وشكّل سقوطها أول نجاح لمواصلة «خطة دالت»، الذي ترافق مع الانسحاب التدريجي للفرق البريطانية.

والهرب المتتابع للوجهاء الفلسطينيين، الذين خلّفوا وراءهم شعباً مدنياً من دون سلاح متروكاً لمصيره، ساهم في تسهيل العمليات العسكرية وهو ما حسبت له «خطة دالت».

في ليل ٩ ـ ١٠ نيسان ١٩٤٨، احتلت وحدات عسكرية «أرغون» وشتيرن قرية دير ياسين الفلسطينية، قرب القدس، وارتكبت، ببرودة كلية، مجزرة قضى فيها ٢٥٤ شخصاً[٢٦]. ولم يُوفَّر أحد في هذه المدينة التي عقدت اتفاقاً يقضي بعدم الاعتداء على المستعمَرة المجاورة «غيفات شاوول». ومجزرة دير ياسين سوف تبقى إلى الأبد محفورة في الذاكرة الشعبية الفلسطينية والعربية كما هي محفورة مجزرة «أورادور ـ سور ـ غلان» في ذاكرة الشعب اليهودي.

في ١٥ نيسان، نفذت عملية «هارل»، وهي امتداد لعملية «ناشوسون». ثم تتالت العمليات العسكرية: «ميسباراييم»، «شامتز»، «جيفوسي»، «مثاتش»، «ماكابي»،

«جديون»، «باراك»، «بن ـ عامي»، «بيتشفوردك»، وعملية «شيليفون» التي استهدفت مدينة القدس القديمة. لكن الفلسطينيين والجيش الأردني نجحوا في إفشال العملية الأخيرة.

إلى جانب طرد السكان الفلسطينيين من اللد والرملة والضواحي الأخرى، وإلى جانب المعارك والحرب النفسية التي قادتها المنظمات الصهيونية (شائعات الفظائع والأوبئة وإغلاق الحدود مع البلدان العربية) والمجازر (خصوصاً مجزرة دير ياسين التي لم يكف مذيعو «صوت الهاغانا» عن التذكير بها يومياً هاتفين: «تذكروا دير ياسين!»). إضافة أيضاً الى عجز قوات الجهاد المقدّس المسلح التابعة للحسيني وجيش الإنقاذ التابع للقاوقجي عن الدفاع عن التكتلات الفلسطينية... كل ذلك خلق لدى الفلسطيني الشعور الحزين والمؤلم بأن الأمم المتحدة وانكلترا والبلدان العربية والزعماء التقليديين تخلوا عنهم. وهذه العوامل دفعت الفلسطينيين الى الهجرة. فترك حوالى ثلاثمئة ألف فلسطيني، مطرودين أو هاربين من المعارك، وطنهم ليصيروا لاجئين في البلدان العربية.

وعزا الإعلام الإسرائيلي الكاذب، لكي يبرر رحيل الفلسطينيين القسري من بلادهم، مسؤولية هذا الوضع للإذاعات العربية، ناسباً إليها توجيه نداءات الى الفلسطينيين تدعوهم للهرب في انتظار دخول الفرق العربية الى فلسطين.

الكاتب البريطاني أرسكين شيلدرز[٢٧]، الذي تحقق من تسجيلات النشرات التي كانت تبثها الـ «بي. بي. سي» في المنطقة العربية في تلك الفترة، لم يُشر إلى أي نداء في هذا الاتجاه. وتحدّى المسؤولين الاسرائيليين بأن يقدموا الدليل على اتهاماتهم، ولكن من دون جدوى.

ويذهب إبراهيم أبو لغد أبعد من ذلك: فهو يؤكّد، خلافاً لما يدعيه الإعلام الاسرائيلي، أنه لم تبث نداءات من هذا النوع فحسب، بل إن الزعماء العرب والفلسطينيين تفاجأوا من هذا النزوح الكثيف للمدنيين[٢٨].

والصمت الذي ميّز بداية النزوح، تبعته مخاوف من عواقبه. ومنذ ذلك الحين بدأ الزعماء العرب والفلسطينيون يأمرون الفلسطينيين بالبقاء في بيوتهم وبالتصدي للمؤامرة الصهيونية.

الأبحاث والتحقيقات في الأرشيفات البريطانية والعربية والصهيونية وسواها تبدو ضرورية للكشف عن الحقيقة.

ثمة أمر واحد أكيد: وحده الحزب الشيوعي الفلسطيني دعا في بياناته ونشراته الفلسطينيين الى قبول قرار التقسيم والبقاء في بيوتهم.

واحتلت القوات المسلحة الصهيونية، الواضح تفوقها على الفلسطينيين، مناطق عدة من فلسطين: طبرية في ١٧ نيسان، وحيفا في ٢٢ نيسان، وصفد في ٧ أيار، ويافا في ١٣ أيار ١٩٤٨، إضافة إلى مدن وقرى عدة من القسم الفلسطيني المعطى للدولة الفلسطينية كالناصرة وعكا.

الكاتب الاسرائيلي ناثان غوفسكي يؤكد: «نحن، المستوطنين اليهود، نستطيع أن نقول ما حصل فعلاً. لقد أرغمنا العرب على ترك مدنهم وقراهم... بعضهم طُرد بقوة السلاح وبعضهم الآخر أجبر على الرحيل بخداعنا وكذبنا... يكفي أن نذكر أسماء مدن يافا واللد والرملة... هاك شعباً كان يعيش على أرضه الخاصة منذ ألف وثلاثمئة سنة. ثم وصلنا وحوّلنا السكان الأصليين العرب إلى لاجئين بؤساء. وأكثر من ذلك، لا نخجل من شتمهم وتحقيرهم وتدنيس أسمائهم، عوض الندم الشديد على ما فعلناه... نبرّر فعلتنا الشنيعة ونحاول تمجيدها»[٢٩].

ومع أن أهداف «خطة دالت» لم تنجح كلها، فإن ما بين ٢٠٠ ألف و٣٠٠ ألف فلسطيني أرغموا على الهجرة أو طُردوا.

إن قسماً كبيراً من فلسطين تمَّ احتلاله إذاً، من خلال اللجوء الى سياسة إفراغ المناطق المحتلة من سكانها الأصليين، في محاولة للتصرف بالأرض المحتلة عملاً بالشعار القائل: «أرض من دون شعب...»[٣٠].

بهذا المعنى يختلف الاستعمار اليهودي في فلسطين عن مفاهيم الاستعمار الكلاسيكية في القرن التاسع عشر، التي كانت «تتعايش» مع السكان الأصليين، باستثناء إفريقيا الجنوبية حيث اختار المستعمرون نهج التفرقة العنصرية.

وخلافاً للدور المهم الإيجابي الذي لعبه الإعلام في فضحه القمع الاسرائيلي في بداية الانتفاضة، نلاحظ أن الإرهاب الأعمى والمتوحش الذي مارسته المنظمات الصهيونية، كمجزرة دير ياسين، والطرد والتهجير الكثيف للفلسطينيين وتدمير قراهم، لم تلفت انتباه الرأي العام الغربي.

ربما الصدمة التي أحدثتها محرقة اليهود التي لاحظ الرأي العام صمتاً مذنباً في شأنها، وأعمال العنف التي ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية، والتي سبقتها، ابتداءً من ١٩٤٧ الحرب الباردة، كل ذلك شكّل عوامل نفسية أقصت المأساة الفلسطينية في غياهب النسيان. أيكمن هنا هذا التفسير الحقيقي؟

الحرب الاسرائيلية ـ العربية الأولى

تعتبر جامعة الدول العربية، مذ تأسست، القضية الفلسطينية قضيتها الأساسية. غداة تأسيسها في ٢٣ آذار ١٩٤٥، التزمت قراراً ألحقته بميثاقها يقول إن فلسطين تحررت منذ نهاية الحرب العاملية الأولى، كسائر الدول العربية المنفصلة عن الإمبراطورية العثمانية، من الهيمنة العثمانية. وإذ أصبحت مستقلة، فهي ليست مرتبطة بأي دولة. إن معاهدة لوزان أعلنت أن مصيرها متعلق بأصحابها. لكن، إذا كانت فلسطين لم تستطع التحكم بمصيرها، يبقى صحيحاً أن ميثاق عصبة الأمم في ١٩١٩ حدّد كيانها على أساس الإعتراف باستقلالها. إن وجودها واستقلالها الدوليين لا يمكن أن يوضعا قانوناً موضع الشك، تماماً كاستقلال الدول العربية الأخرى. إذا كان هذا الوجود، ولأسباب خارجة عن إرادته، لم يستطع التعبير عن نفسه، فإن هذا الوضع لا يشكّل عائقاً أمام مشاركة فلسطين في أعمال مجلس الجامعة[٣١].

والجامعة العربية التي طالبت بالاستقلال الفوري لفلسطين في مؤتمر لندن في أيلول ـ تشرين الأول ١٩٤٦، رفضت قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة. وخلال دورة انعقاده في صوفر ـ لبنان في ١٦ أيلول ١٩٤٧، وفي بيروت تشرين الأول من السنة نفسها، قرر مجلس الجامعة مساعدة الفلسطينيين بإرسال الأسلحة والمتطوعين وإنشاء لجنة عسكرية عربية عليا لمواجهة الوضع الناتج عن رحيل الانكليز.

من جهتها، كانت بريطانيا حضّرت كل شيء لتقسيم فلسطين بين اليهود والأردن. «خيارها» إذاً كان أردنياً.

يعتقد هنري لورنس أن «القرار النهائي اتخذ في ٧ شباط ١٩٤٨ في لندن، في اجتماع بين مسؤولين أردنيين وكلوب باشا وإرنست بيفن. وهو أن يترك الانكليز الفيلق العربي يدخل في ١٥ أيار ١٩٤٨. لكن هذا الأخير لن يشغل إلا القسم العربي من خطة التقسيم ولن يدخل منطقة القدس والدولة اليهودية. بعدما أعطى البريطانيون الضوء الأخضر لعبد الله، قام هذا بإبلاغ المسؤولين الصهاينة. ومن دون

معاهدة حقيقية، اتفق الأردنيون والصهاينة ضمنياً على ألا تكون هنالك دولة فلسطينية عربية»[٣٢].

إن إعلان دولة إسرائيل في ١٤ أيار ١٩٤٨، تاريخ رحيل المفوض السامي البريطاني من فلسطين، واجتياز القوات العربية الحدود الفلسطينية في اليوم التالي، يشكلان حدثين مهمين عائدين الى رفض بريطانيا ـ الدولة المنتدبة ـ التعامل مع مجلس الأمن بغية تنفيذ قرار التقسيم.

ولم يكن الأمر الذي أعطته الدول العربية لجيوشها بالدخول الى فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨ إلا تنفيذاً للقرارات التي اتخذتها جامعة الدول العربية.

منذ بداية الحرب، عيَّن مجلس الأمن في ١٩ أيار ١٩٤٨ وسيطاً في الشرق الأدنى، الكونت فولك برنادوت، رئيس منظمة الصليب الأحمر الدولية، وهو ينتمي إلى العائلة الملكية السويدية.

وعن هذه الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى التي تبعت الحرب الفلسطينية ـ الصهيونية، وعن الدور الذي لعبته الأردن، كتب ولي العهد الأردني الأمير حسن بن طلال: انسحبت الإدارة والقوات المسلَّحة البريطانية من فلسطين في ١٤ أيار ١٩٤٨ وانتهى الانتداب منتصف الليل. ابتداءً من هذا التاريخ، تطورت الأحداث سريعاً: أعلن المجلس الوطني للدولة اليهودية في اليوم نفسه تأسيس دولة جديدة في تل أبيب. والعرب، من جهتهم رفضوا خطة التقسيم برمتها، وعارضوها بشدة، وكذلك فعلت الدول العربية المجاورة والدول العربية الأخرى. أما البريطانيون، فإن الخسائر بالأرواح والعتاد التي تكبدوها دفعتهم الى رفض تنفيذ خطة التقسيم الصادرة عام ١٩٤٧ رغماً عن إرادة اليهود والعرب في فلسطين، والى اغتنام أول فرصة لوضع حدّ للإنتداب، بغية التمكن من الانسحاب من فلسطين. هذا ما فعلوه. في اختصار، وبعد ست وعشرين سنة من الانتداب، اكتشف الانكليز أن السياسة التي يجدر بهم اتباعها بصفتهم دولة منتدبة كانت من التناقض بحيث أنهم أصبحوا عاجزين عن تنفيذها ولو عن طريق القوة[٣٣].

هذا الرأي المتعلق بالأسباب والنوايا التي كانت تضمرها بريطانيا، والكامنة وراء رفضها كل تعامل مع الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرار التقسيم، لم يجد إجماعاً عليه. ويضيف الأمير حسن: بعد عشر ساعات تقريباً من إعلان دولة اسرائيل في ١٤ أيار

١٩٤٨، دخلت القوات المسلّحة للدول العربية المجاورة (باستثناء لبنان) فلسطين، بطلب من السكان الفلسطينيين العرب الموجودين في ما يُسمّى اليوم بالأراضي المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة). واستجابة لهذا الطلب، بعث الملك المتوفى عبد الله قواته لإنقاذ مدينة القدس القديمة. وهذه الأراضي التي بقيت غنائم مشتهاة استولى عليها الإسرائيليون في ١٩٦٧. ينبغي التذكير بأنه لا يمكن التسليم بصحة احتجاج اسرائيل في ما يتعلق بوجود الفرق العربية. فالقوات الأردنية كانت انسحبت في الواقع بأمر من ضباطها البريطانيين. إذا كان الفيلق العربي موجوداً على الأرض الفلسطينية، فلأنّه كان يشكل جزءاً من الإجراءات الأمنية التي اتخذها البريطانيون، والهادفة إلى الدفاع عن المنشآت الرئيسية في فلسطين خلال الحرب، لكنها لم تكن موجهة ضد اليهود أو الصهاينة. إن اليهود والعرب خدموا جنباً إلى جنب في هذه القوات كتخوم أقامها الانكليز. عند انتهاء الانتداب، التحق الضباط والجنود اليهود والعرب بجيوشهم الوطنية الخاصة.

ويضيف أنّ الخرافة التي تقول بأن قوة صغيرة من اليهود (داود) حاربت الفرق الهائلة لتسع دول عربية، لا تصمد أمام تحليل متعمق. في الواقع، إن العدد النهائي للقوات العربية المسلّحة التي دخلت فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨ ارتفع في فترة لاحقة الى ١٧٥٠٠ رجل: ١٠ آلاف مصري و٤٥٠٠ أردني و٣٠٠٠ عراقي، لم يرسل لبنان أي لواء. وسوريا شاركت في معركة على الحدود الفلسطينية ثم انسحبت. وصلت الفرق المصرية الى فلسطين عبر سيناء. وجيشا الأردن والعراق قاوما القوات اليهودية الموجودة أصلاً في مناطق فلسطين التابعة للعرب بناءً على خطة التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. أما العدد النهائي للفرق اليهودية (داود) فارتفع الى ٦٢٥٠٠ جندي تقريباً يضمون ٣٥٠٠ نظامي من البلماش و٥٥٠٠٠ مقاتل من الهاغانا و٤٠٠٠ من الأرغون. لم يدخل الأردنيون مدينة القدس قبل ١٩ أيار، فيما كانت الفرق الاسرائيلية قد احتلت بين ١٥ أيار و١٩ منه القسم الأكبر من المدينة. بناءً على هذا الوضع، دخلت القوات الأردنية المدينة القديمة وسيطرت أخيراً عليها. إذاً، باستثناء المعارك بين الجيشين المصري واليهودي، جرت الحرب بين العراقيين والقوات اليهودية على أرض لم تكن ممنوحة لليهود، ولكن كان هنالك مقاتلون يهود موجودين عليها. اليهود والأردنيون تقاتلوا إما على الأرض نفسها، وإما في القدس التي لم تكن تنتمي لا إلى الدولة العربية ولا الى الدولة اليهودية[٣٤].

في الواقع، حين كان يسأل السكانُ الوحداتِ العراقية، التي كانت متمركزة في منطقة جنين وقلقيليا وطولكرم (المثلث) التي كانت تشكل جزءاً من الأرض التابعة للدولة الفلسطينية العربية عن عدم تدخلها في الصراع، كانت تجيب دائماً: «لا أوامر» («ماكو أوامر»)، الجواب لا يزال حياً في الذاكرة الشعبية الفلسطينية والعربية.

أول مرحلة من الحرب الاسرائيلية العربية (١٥ أيار - ١١ حزيران ١٩٤٨) شهدت تدخل الجيوش النظامية لست دول عربية (اليمن - سابع دولة في جامعة الدول العربية - اكتفت بمساعدة مالية وبكتيبة مؤلفة من ٢٠٠ جندي).

توزعت هذه القواتِ المسلحة على الشكل الآتي: ١٠٠٠٠ مصري و٤٥٠٠ أردني و٣٠٠٠ سوري و٣٠٠٠ عراقي و٣٠٠٠ لبناني و٣٠٠ سعودي، يضاف إليهم خمسة عشر ألف مقاتل فلسطيني.

مقابل هذه القوات، جهَّزت اسرائيل ٣٠٠٠٠ جندي إسرائيلي (منذ إعلان استقلال دولة إسرائيل واليهود الصهاينة في فلسطين صاروا يُدعون إسرائيليين).

أول هدنة في ١١ حزيران ١٩٤٨ التي تم الوصول إليها عن طريق الوسيط الكونت برنادوت، خلقت وضعاً عسكرياً ملائماً للإسرائيليين. في الواقع، نشهد خلال هذه الهدنة، إضافة إلى الحذر الذي ميَّز العلاقات بين الدول العربية، غياباً كاملاً للتنسيق العسكري، زاده خطراً الحظر الذي وضعته بريطانيا على بيع الأسلحة إلى الشرق الأدنى. هذا الحظر جاء نتيجة الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على بريطانيا بحجة تماشي وضع متأزم بين الحلفين وتفاقم الصراع في المنطقة، فيما تابعت الولايات المتحدة سراً، وعبر طرق غير مباشرة، إرسال الأسلحة إلى إسرائيل. كل هذه العوامل زادت من حدة اللاتوازن بين القوى الراهنة.

خلال هذه الهدنة التي انتهت في ٨ تموز ١٩٤٨، ضاعف الاسرائيليون من قواتهم العسكرية بفضل التعبئة العامة والمتطوعين الغربيين. كان الجيش الاسرائيلي النظامي، الذي ارتفع عدده من ٣٠٠٠٠ إلى أكثر من ٧٠٠٠٠ جندي، مؤلفاً من ٦٠٠٠٠ جندي من الهاغانا و٥٠٠٠ رجل من البلماش و٢٠٠٠ مقاتل من منظمة «إيتسل» و٣٠٠ رجل من «ليهي». القوات غير النظامية «ماهال» كانت تضم بضعة آلاف من المتطوعين في أغلبيتهم غير يهود: أميركيون وبريطانيون وفرنسيون وأفارقة جنوبيون.

هؤلاء المتطوعون لعبوا دوراً مهماً في القوات الإسرائيلية الجوية. وهكذا ظهرت للمرة الأولى طائرات محاربة إسرائيلية.

هذا الجيش الجبار المدرّب جيداً والمجهز جيداً بفضل الأسلحة التي قدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا، كان يملك تفوقاً ساحقاً على الجيوش العربية التي لم يزد عدد قواتها عن بضعة آلاف من الجنود الذين ارتفع عددهم من ٢٤٠٠٠ الى ٣٥٠٠٠ رجل مجهزين بشكل سيىء. إضافة إلى بضعة آلاف من القوات غير النظامية التابعة للجهاد والإنقاذ والميليشيات الفلسطينية المحلية، أتت لتعزز تلك الجيوش.

خلال هذه المرحلة الثانية من الحرب، احتلَّ الإسرائيليون قطاعات أخرى من الدولة الفلسطينية، طاردين مئات الآلاف من السكان. وضع الرملة واللد، اللتين تخلى عنهما الجيش الأردني من دون مقاومة، كان الأكثر مأساوية. استأثر إسحق شامير بالمدينتين الفلسطينيتين. وبناءً على الأمر الشفوي لبن غوريون، تمَّ طرد ٧٠ ألف مواطن أجبروا على ترك بيوتهم بعد ساعتين من إصدار هذا الأمر. وأرغموا على اتباع ممر واحد يقود الى الأردن، هذا السير الطويل الذي دام أياماً عدة تحت شمس تموز الحارقة، سبَّب موت عدد كبير من النساء والشيوخ والأطفال. والذين بقوا من هؤلاء بعد هذه الجلجلة لجأوا إلى الأردن.

واعتمد مجلس الأمن، من أجل وقف المعارك، قراراً في ١٥ تموز ١٩٤٨ يتضمن عقوبات مباشرة. ونفّذ وقف إطلاق النار بين المتحاربين ابتداءً من ١٨ تموز ١٩٤٨.

إقترح الكونت برنادوت تقسيماً جديداً لفلسطين مانحاً امتيازات الى اسرائيل والضفة والغربية إلى الأردن، مع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم. رفضت الدول العربية وإسرائيل خطة الوسيط التي تدعمها الولايات المتحدة وانكلترا. وفي تقريره الصادر بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٤٨، كتب الكونت برنادوت: «إنها لإهانة للمبادىء الأساسية منع ضحايا النزاع الأبرياء هؤلاء من الرجوع إلى بيوتهم، فيما المهاجرون اليهود يتدفقون الى فلسطين ويهددون، زيادة عن ذلك وبشكل دائم، بالحلول مكان اللاجئين العرب المتجذرين في هذه الأرض منذ قرون». وبعد وصف «السلب الصهيوني على نطاق واسع وتدمير القرى من دون ضرورة حربية ظاهرة»، ختم قائلاً: «ليس هنالك من حل عادل وكامل إذا لم يتم الاعتراف بحق اللاجئين العرب بالرجوع الى بيوتهم التي طُردوا منها» (الأمم المتحدة، وثيقة أ. ٦٤٨،

ص ١٤). وفي اليوم التالي اغتيل الكونت برنادوت على أيدي الإرهابيين المنتمين إلى جماعة شتيرن. ولقي مساعده الكولونيل الفرنسي أندريه سيرو مصرعه في هذه العملية. واستناداً الى هنري لورنس «يبدو أن الاعتداء خطط له ودبّره إسحق شامير...»[٣٥]. وحمّلت الحكومات السويدية المتتابعة شامير مسؤولية اغتيال برنادوت[٣٦]. ممّا يفسّر استمرار رفض السويد إعطاء تأشيرة دخول لرئيس الحكومة الاسرائيلي إلى أراضيها.

المرحلة الثالثة من الحرب الاسرائيلية ـ العربية بدأت في ١٥ تشرين الأول ١٩٤٨، لكن هذه المرة بمبادرة إسرائيلية وبهجوم عسكري على الجيش المصري في وسط فلسطين وجنوبها. وقاوم عبد الناصر، الذي كان ضابطاً، في فالوجا ببراعة وبطولة، وفشلت كل محاولات السيطرة على موقعه على رغم نقصان الأسلحة والمؤونة التي في حوزته، ووسّع الاسرائيليون هجومهم في اتجاه الشمال لاحتلال ما تبقى من الجليل شرقاً، وجنوباً حتى سيناء.

توقفت المعارك في ٧ كانون الثاني ١٩٤٩ بفضل ضغوط انكلترا على اسرائيل لمنع دخول جيشها الى الأراضي المصرية.

خلال هذه المرحلة من الحرب، طرد الجيش الاسرائيلي كل المدنيين الفلسطينيين من المناطق التي احتلها حديثاً، بذريعة عدم إبقاء سكان معادين وراء خطوطه. وهكذا تدفق مئات الآلاف من اللاجئين الجدد الى مصر والعراق وسوريا ولبنان.

يقدر روبن غاباي عدد اللاجئين الفلسطينيين في ١٩٤٨ بين ٠٠٠ ٨٩٠ و٩٠٤٠٠٠ شخص هُجّروا إلى بلدان عربية حسب النسبة المئوية التالية: «في عام ١٩٤٨، ٨,٢٪ من الشعب الفلسطيني كانوا يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي، و٣٠,٨٪ خاضعين للسلطات الأردنية والمصرية و٦١٪ يسكنون في ٧٥ مخيماً للاجئين موزعة على البلدان العربية المختلفة: ١٥ مخيماً في لبنان (١٤٪ من اللاجئين) و١٠ في سوريا (٩٪) و٢٤ في الأردن (٥٥٪) و٨ في قطاع غزة (٢٢٪)»[٣٧].

واعتمدت الجمعية العمومية في الأمم المتحدة قرارين: القرار ٢١٢ (٣) في ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٨ ويقضي بإنشاء صندوق مساعدة خاص للاجئين الفلسطينيين، والقرار ١٩٤ (٣) في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ ويقضي بالسماح للاجئين الراغبين في ذلك بالعودة الى بيوتهم بأسرع وقت ممكن».

يلخّص هنري لورنس، كما يجب، المسؤولية الإسرائيلية في التهجير الفلسطيني وسياستها حيال هذه القضية ورفض القرار القاضي بعودة اللاجئين الى بيوتهم، فيقول:

«ترفض إسرائيل كل عودة للاجئين وتتبع سياسة تهدف إلى جعل النزوح الفلسطيني لا رجوع فيه، فتتابع الأحداث ذو دلالة بليغة. وسبب تهجير الفلسطينيين هو التناقض الأساسي بين العقيدة الصهيونية، التي تعتبر أنّ الأرض المقدسة هي فقط أرض الشعب اليهودي، وبين إرادة الشعب العربي في البقاء في أرضه.

«لم يكن المجتمع الفلسطيني العربي الخاضع أصلاً لتفكك سياسي بسبب القمع البريطاني في الثلاثينات، يملك القدرة على إبقاء تماسكه في وجه الضغط الصهيوني، لذلك انهار منذ المعارك الأولى. ابتداءً من نيسان ١٩٤٩، أصبح طرد العرب جذرياً من دون أن تدعو الحاجة إلى أمر عام أو إلى سياسة محددة: قرر المسؤولون الصهاينة، على كل المستويات، إلغاء الوجود العربي قدر الإمكان في القطاعات التي يحتلونها. وضمن هذا الهدف، دمّرت المناطق العربية السكنية (من بينها ٣٥٠ قرية) وأتلفت الأراضي الزراعية وألغيت النشاطات الاقتصادية. وابتداءً من تموز ١٩٤٨ أظهر الشعب العربي إرادة مقاومة: المهجرون بسبب الخوف صاروا أقل عدداً والاستخدام المباشر للقوة أكثر انتشاراً. دام التهجير حتى ١٩٥٠، وفي بعض الحالات حتى ١٩٥١»[٣٨].

قرر مجلس الأمن في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨، ضمن قراره الرقم ٦٢، دعوة الأطراف المعنية مباشرة في النزاع الى التوصل إلى اتفاق عن طريق المفاوضات المباشرة أو عبر وسيط بالوكالة (رالف بانش) من أجل اقرار هدنة.

وبناءً على هذا القرار، نظّم رالف بانش، ابتداءً من ١٢ كانون الثاني ١٩٤٩، مفاوضات بين إسرائيل والدول العربية من أجل التوقيع على هدنة. المفاوضات التي جرت رسمياً في رودس بدأت غير مباشرة وتحوّلت إلى مباشرة وثنائية خصوصاً، أي مع كل بلد عربي على حدة. وحين برزت صعوبات، أشرف بانش على المفاوضات الثنائية من أجل تقريب وجهات النظر. لكن «صيغة رودس» هذه وضعت العرب في موقف ضعيف.

بعد حرب ١٩٦٧ تسلّم هذه المهمة غونار يارينغ الذي أوفدته الولايات المتحدة

من أجل تنفيذ القرار ٢٤٢ ، ومن بعده وليم روجرز في ١٩٧٠ . وفي المرتين رفضت اسرائيل اللجوء الى هذه الصيغة. إلى أن اعتمدتها بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ في كامب دايفيد عام ١٩٧٨ . في جلسة المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية في ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١ ، طرح إسحق شامير، من بين الشروط الأخرى، «صيغة رودس»، أي المفاوضات المباشرة مع كل دولة عربية على انفراد. يمكننا أن نتساءل هنا، لماذا هذه الصيغة التي اعتبرت في البداية «مخرجاً ديبلوماسياً»، ووافق عليها جميع الأطراف لاحقاً، بمعنى أنها سمحت لكل طرف بإنقاذ ماء الوجه، لماذا لم تتسع لتشمل مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية؟

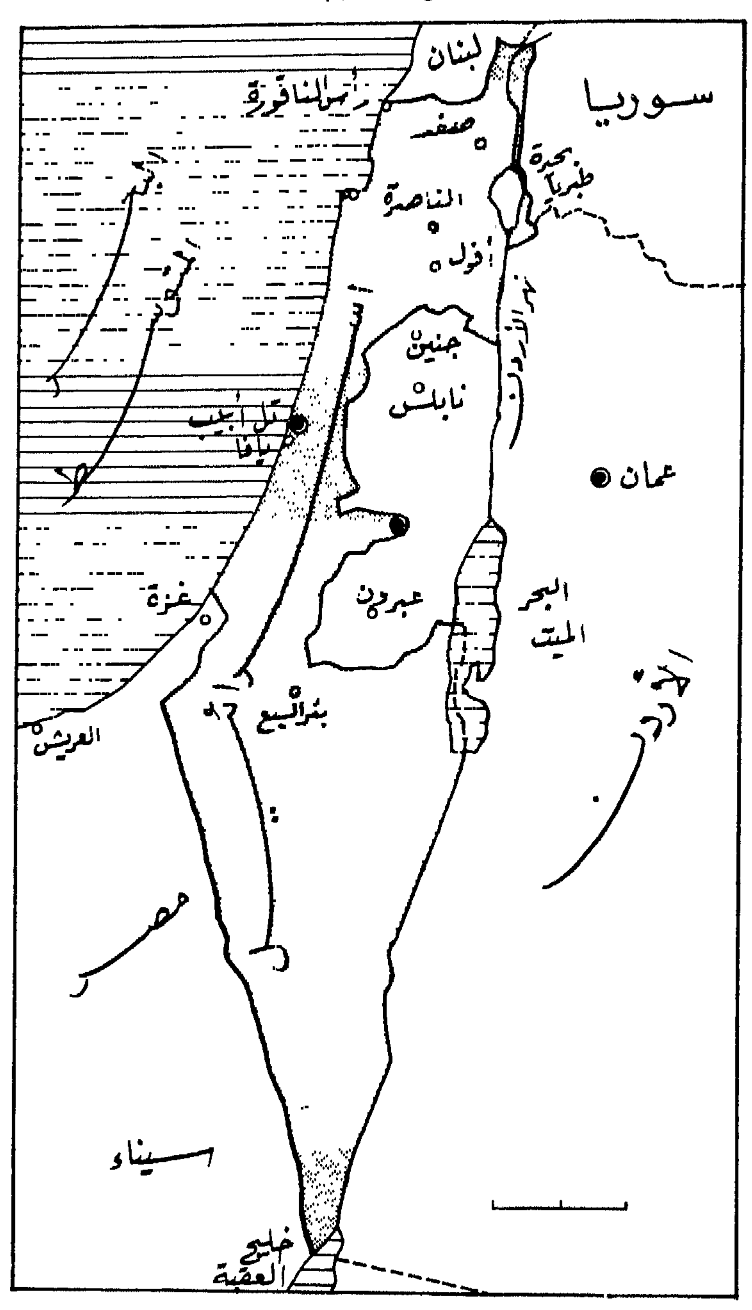
فلنراهن، كما في رودس، على أن الصعوبات سيتم تخطيها خلال المفاوضات، هذه المفاوضات التي هدفها الأساسي إحلال السلام في فلسطين، لكننا لا نستطيع تصور أن مفاوضات حول هذه القضية التي تشكل محور قضية الشرق الأوسط، يمكن أن تجري في غياب الطرف المعني مباشرة، أي الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني. التصرف المختلف يعني الاستمرار في إنكار وجود الشعب الفلسطيني والرجوع الى نقطة البداية، أي إلى وعد بلفور في تشرين الثاني ١٩١٧ ، أو الرجوع الى التقسيم البريطاني لفلسطين بين الاسرائيليين والأردنيين، أو إلى نسخة جديدة عن اتفاقيات كامب دايفيد التي أرادت الاستئثار بمصير هذا الشعب، محوّلة إياه إلى أقلية.

مثل هذا الاحتمال لا يمكن إلا أن يزيد من تفاقم الوضع المأساوي للشعب الفلسطيني وعذاباته، لأن المفاوضات الطويلة التي يقترحها الأميركيون توشك أن تصل إلى طريق مسدود، أو إلى حل جزئي هش أقل من أن يُصدّق.

البلد العربي الأول الذي تفاوض مع إسرائيل حسب صيغة رودس هو مصر. في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٩ ، حصل بانش على هدنة بين إسرائيل ومصر. وفي ٢٤ شباط ١٩٤٩ وقّع رئيس الوفد العسكري المصري الجنرال صفي الدين مع رئيس اللجنة الاسرائيلية الجنرال وولتر إيتان، وبعد ستة أسابيع من المفاوضات، ما سُمّي رسمياً اتفاق هدنة أي «خط الهدنة الفاصل».

لبنان وإسرائيل وقّعا اتفاقاً مماثلاً في رأس الناقورة قرب الحدود مع اسرائيل في ٢٣ آذار ١٩٤٩ . ووقعت الأردن اتفاق هدنة مشابهاً في ٣ نيسان ١٩٤٩ ، بإشراف المقدّم البريطاني كواد. هذا التفاوض لم يجر في رودس كما يقول ج. ـ ب. ميمون وج.

١٩٤٩ - إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩



جوللي اللذان كتبا: «بدأ رسمياً في رودس. وجرى في الواقع ضمن السرية المطلقة في شونة، المقر الشتوي للأمير عبدالله ودام أربعة ليالٍ»[٣٩].

سوريا كانت آخر بلد عربي يوقّع على اتفاق هدنة في ٢٠ تموز ١٩٤٩، قرب خط وقف النار في جسر بنات يعقوب. أما العربية السعودية والعراق واليمن فرفضت توقيع اتفاق.

ولأن جامعة الدول العربية لم تستطع التوصل إلى إجماع، لم توافق على اتفاقات الهدنة. ويشير نص الاتفاقات إلى أن الأمر يتعلق بهدنة وليس بمعاهدة سلام. فهو يشترط أن الخط الفاصل يجب ألا يُعتبر حدوداً سياسية أو أرضية: إنه اتفاق لا يمس حقوق أي من الطرفين أو مطالبة أو موافقة في التسوية السلمية النهائية لقضية فلسطين، إذ إن أحكام هذا الاتفاق هي فقط لرسم الخط الفاصل للهدنة الذي يجب ألا تتجاوزه القوات المسلحة للأطراف المتحاربة.

لم يتأخر انتهاك إسرائيل لاتفاق الهدنة الذي «يمنع اللجوء الى القوة». فقد هاجمت إسرائيل الوفية لسياسة الأمر الواقع التي تنتهجها، مصر في ٤ آذار ١٩٤٩، واحتلت النقب حتى خليج العقبة على البحر الأحمر. ولم يتم وقف إطلاق النار إلا بعد انتهاء عملية الغزو الاسرائيلي في ١١ آذار ١٩٤٩.

شكلت منظمة الأمم المتحدة بعثة مصالحة مؤلفة من الولايات وفرنسا وتركيا من أجل إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية. ودعت اللجنة الى مؤتمر في لوزان بمشاركة الأطراف المعنية فبدأت أعمال المؤتمر في ٢٧ نيسان ١٩٤٩ وانتهت في ١٥ أيلول من السنة نفسها.

في ١٢ أيار ١٩٤٩، وافقت الدول العربية، التي كانت رفضت القرار ١٨١ (II) الصادر في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٧، القاضي بتقسيم فلسطين، وافقت للمرة الأولى على هذا القرار كأساس لمفاوضات لوزان بغية الوصول الى حل سياسي للقضية الفلسطينية.

وخلال هذه المفاوضات، وافقت سوريا حسني الزعيم على استقبال ٣٠٠ ألف لاجيء فلسطيني، والعراق الهاشمية على استقبال ٣٥٠ ألفاً، في انتظار عودتهم. هذه الموافقة السورية العراقية كانت مرتبطة بموافقة إسرائيل على قرار التقسيم. لكن إسرائيل رفضت وقدمت إقتراحاً مضاداً: عودة ٤٥٠٠٠ لاجيء فلسطيني، بالإضافة

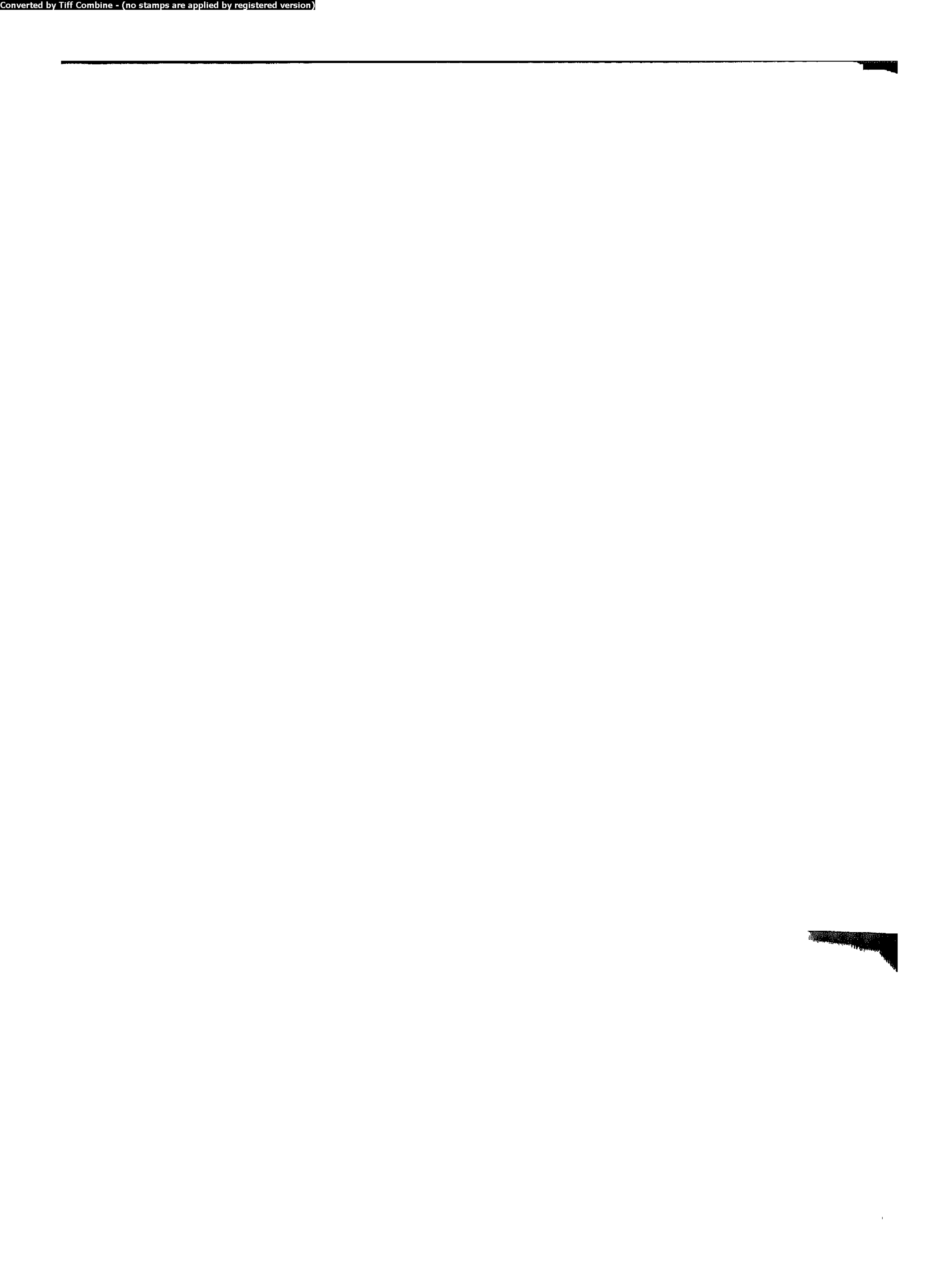
الى ٥٥٠٠٠ آخرين رجعوا عبر التسلل أو ضمن إطار جمع شمل العائلة، وإنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية بإشراف اسرائيلي. رفض العرب هذا الاقتراح وقدّموا حلا يتضمن استمرار الاقليمية للعالم العربي، لكنّ اسرائيل رفضته بدورها.

من المهم الإشارة، هنا أيضاً، إلى أن بعثة المصالحة لم تدعُ الفلسطينيين الى المشاركة في أعمالها.

فشل المؤتمر بعد رفض اسرائيل تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتقسيم فلسطين، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (القراران ١٨١ و١٩٤) ورفض الدول العربية القبول بالاقتراحات الإسرائيلية.

وعقدت البعثة مؤتمراً ثانياً في أيلول ١٩٥١ في باريس، وفشل هذا أيضاً بسبب إصرار إسرائيل على «فرض الاعتراف بسياسة الأمر الواقع الإقليمية والإنسانية»، رافضة تطبيق قرارات الأمم المتحدة. ومنذ فشل مؤتمر باريس، لم يطالب أي فريق معيّن بدعوة جديدة لبعثة المصالحة، على رغم تجديد الأمم المتحدة لتفويضها.

إن مؤتمر باريس يمثل إذاً المحاولة الأخيرة لحل القضية الفلسطينية عبر وساطة البعثة التي طلبت إسرائيل إبدالها بلجنة المساعي الحميدة للأمم المتحدة - إنه اقتراح قدّمته إسرائيل لتبرر رفضها لكل حلّ عادل.



الفصل الثالث
من حق العودة
الى جسر العودة

بعد حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩ التي دعاها العرب بـ «الكارثة»، والتي حققت فيها إسرائيل السيطرة على ٧٧٪ من مساحة فلسطين، مدمّرة ٤١٦ مدينة وقرية فلسطينية، أصبح ٦٠٪ من الفلسطينيين لاجئين.

وشطبت فلسطين من خريطة العالم. فقدت إسمها الذي حلّت محله أسماء: إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة. والمواطنية وجواز السفر الفلسطيني المعترف بهما منذ العام ١٩٢٥ لم يعودا موجودين.

خسائر الفلسطينيين المالية قدّرتها الأمم المتحدة عام ١٩٥١ بحوالى ١٢٠ مليون ليرة استرلينية فلسطينية[١]، فيما الفلسطينيون قدّروا خسائرهم عام ١٩٦٥ بـ ٣٠٠ مليار دولار، هي قيمة ممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة والصناعية والفوائد التي يمكن جنيها. التقديرات الفلسطينية، وتلك الصادرة عن الأمم المتحدة، لا تقيم حساباً للخسائر الجسدية والنفسية والأخلاقية التي تكبّدها كل الشعب الفلسطيني، والتي يجب أن يُعاد تقويمها اليوم على أساس الحقائق الاقتصادية الراهنة.

في ١٩٤٨ - ١٩٤٩، قدّمت الدول العربية المضيفة والمؤسسات غير الحكومية والخيرية والفاتيكان المساعدات للاجئين الفلسطينيين قبل أن يتم تأسيس «الأونروا».

أُنشئت وكالة الإغاثة والأعمال التابعة للأمم المتحدة من أجل اللاجئين الفلسطينيين (أي «الأونروا») بناءً على القرار ٣٠٢ (٤) في ٨ كانون الأول ١٩٤٩، وبدأت عملها في أول أيار ١٩٥٠، وأحصت ٩٤٠ ألف لاجىء فلسطيني. واللاجىء الفلسطيني، بالنسبة الى وكالة الإغاثة هو الذي «خسر في الوقت نفسه بيته وموارد رزقه».

هذا التحديد يؤدي إلى وجود فئتين أخريين من اللاجئين: المُبعدين والأشخاص

المهجرين، وهاتان الفئتان حُرمتا من الإفادة من منظمة «الأونروا» وتالياً من المساعدات.

لا تعترف «الأونروا»، بناءً على قول عبدالله فرنجي، إلا بـ ٥٢٪ من مجمل اللاجئين، إذاً، اللاجئون الفلسطينيون هم أيضاً ضحايا نفي مضاعف: فهُمْ ليسوا تابعين لهيئة الإغاثة الدولية للاجئين، ولا يفيدون، تالياً، من الوضع القانوني الذي نصَّت عليه اللجنة الخاصة بقانون اللاجئين. أما «الأونروا» فليست مخوّلة منحهم هذه الصلاحية، لأن مهمتها مقتصرة على منحهم مساعدات عينية لا أكثر.

وطريقة استقبال الدول العربية للاجئين الفلسطينيين تختلف بين بلد وآخر. ففي الأردن، هم مقبولون لمصلحة الجنسية الأردنية، وفي قطاع غزة تولى إدارتهم في البدء حاكم مصري عسكري ثم حاكم مدني، وهم يحصلون على وثائق سفر. أما سوريا فتمنحهم الحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطنون، باستثناء الحقوق السياسية، ويحصلون على وثائق سفر سورية، وفي لبنان، يخضعون لقانون الأجانب، لكن مع مزيد من القيود[٣].

من بين الفئات التي لم تُصنَّف في خانة اللاجئين بل في خانة المبعدين، البورجوازية الفلسطينية أو الطبقات الميسورة. الأشخاص المنتمون إلى هذه الفئات استطاعوا أن ينقلوا في الوقت المناسب رساميلهم الى خارج فلسطين قبل الحرب. على سبيل المثال، تمَّ نقل ٢٠ مليون ليرة استرلينية فلسطينية إلى عمّان، وهذا مبلغ يفوق مجموع الأموال الأردنية المتداولة في ذلك الوقت. فلسطينيون عديدون - بنّاؤون ومتعهدون وصرّافون وأطباء ومحامون وأساتذة ومهندسون. . . - بنوا ثروة في لبنان وفي بلدان الخليج وغيرها. وهم يشاركون في الأعمال الاقتصادية والمالية والاجتماعية في المشرق العربي. من المؤسسات المالية المشهورة التي للفلسطينيين مشاركة مهمة فيها، يمكننا أن نذكر البنك العربي، بنك المشرق وبنك انترا. إن انهيار بنك انترا في بيروت لأسباب سياسية في بداية ١٩٦٧، والأحداث المأساوية لأيلول الأسود عام ١٩٧٠، والحرب اللبنانية بدءاً من عام ١٩٧٥، واضطهاد الفلسطينيين بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١؛ كل هذا دفع بهؤلاء الفلسطينيين الى اتخاذ القرار الحاسم، وهو أن أمنهم الإقتصادي والمالي الخاص بهم لا يمكن أن يتحقق إلا في دولة فلسطينية مستقلة، متضامنين بذلك مع هموم اللاجئين وطموحاتهم، ومحققين إجماعاً وطنياً على ذلك. هذا يفسّر موقف البورجوازية الفلسطينية في دعمها المالي والسياسي للمقاومة الفلسطينية.

على الصعيد السياسي، عقدت اللجنة العربية العليا في ٣٠ أيلول ١٩٤٨ مؤتمراً في غزة، شكّل حكومة فلسطينية في المنفى، لفلسطين كلها، وانتخب أحمد حلمي باشا رئيساً لهذه الحكومة، وهو ذو ميول مصرية.

احتجَّ الملك عبد الله على عقد مؤتمر غزة ورفض الاعتراف بالحكومة الفلسطينية برئاسة حلمي باشا، داعياً بدوره في أول تشرين الأول ١٩٤٨ الى عقد مؤتمر في عمان للوجهاء والزعماء التقليديين، الذين كانوا في السابق معارضين لسلطة اللجنة العربية العليا. هذا المؤتمر تبعه مؤتمر آخر في أريحا في أول كانون الأول ١٩٤٨. دعا المؤتمران الى الوحدة الفلسطينية ـ العربية، وطالبا، بالإجماع، بضم ضفتي نهر الأردن. في ١١ نيسان ١٩٥٠، تمَّ انتخاب مجلس أمة. في ٢٤ من الشهر نفسه، تبنت الهيئة الأردنية الجديدة، بالإجماع، بياناً يقضي بضم الضفتين. إلا أن دولتين فقط اعترفتا بهذا الضم، هما انكلترا والباكستان.

احتجت جامعة الدول العربية، التي اعترفت بحكومة حلمي باشا، على هذا الضم. وقررت أن يُعهد القسم الفلسطيني إلى الأردن موقتاً، لتعيده الأردن لفلسطين ما إن تنال استقلالها.

لم يعترف القانون الدولي بحكومة حلمي باشا، المعزولة تماماً عن الشعب الفلسطيني، أو بصفة تمثيلية لها. العلامة الوحيدة لوجودها كانت عبر تمثيلها الرمزي لفلسطين داخل جامعة الدول العربية. وانتهت هذه الحكومة في ٢٩ حزيران ١٩٦٣ بوفاة رئيسها حلمي باشا.

بدءاً من ١٩ أيلول ١٩٦٣، أصبح أحمد الشقيري ممثل فلسطين في الجامعة العربية، تطبيقاً لقرار ٢٣ آذار ١٩٤٥ المتعلق بتمثيل الفلسطينيين في الجامعة[٤].

أما بالنسبة الى اللجنة العربية العليا المتشكلة عام ١٩٦٣، فقد لاقت المصير نفسه بوفاة رئيسها الحاج أمين الحسيني عام ١٩٧٤.

في أية حال، لا يزال هنالك مكتب رمزي للجنة العربية العليا في الرياض، في العربية السعودية، بإدارة موسى أبو السعود.

على الصعيد العالمي وبعد فشل لجنة المصالحة، أغلقت المجموعة الدولية عملياً ملف القضية الفلسطينية، مُحيلة هذه المسألة إلى مجرد مشكلة إنسانية للاجئين. هذا الموقف، الذي يقوم على تجاهل وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية، أول ما

تجلّى في منع إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة (١٤ تشرين الأول ـ ٢١ كانون الأول ١٩٥٢)(٥).

منذ ١٩٥٢ وحتى ١٠ كانون الأول ١٩٦٩، لم ترد إشارة إلى فلسطين إلا في التقرير السنوي للمفوّض العام «للأونروا». ولم تُطرح القضية الفلسطينية على بساط البحث في الجمعية العمومية للأمم المتحدة إلا في عام ١٩٧٤.

في ٦ تشرين الثاني ١٩٤٩، كانت بعثة كْلاب أوصت في تقريرها إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتنفيذ مشروع التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة، الهادفة إلى منح وظائف الى اللاجئين. هذه التوصية أعيد طرحها في القرار ٣٩٣ الصادر في ٢ كانون الأول ١٩٥٠.

إلا أن الفلسطينيين عارضوا هذا المشروع، خوفاً من أن يُفسَّر قبولهم به بمثابة تنازل عن حقهم في عودة اللاجئين إلى بيوتهم في فلسطين، وإلغاء للمشكلة الأساسية: حقوقهم السياسية كشعب والحفاظ على هويتهم الثقافية والوطنية.

تركزت نشاطات «الأونروا» في ثلاثة مشاريع كبرى: توزيع الإعانات، والعناية الطبية الوقائية والعلاجية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، والتعليم العام والمهني ـ الذي يغطي ٤٥٪ من الموارد ـ مع المساعدة التقنية من «الأونسكو».

بين ١٩٥٢ و١٩٥٤، قدّمت «الأونروا» من جديد مشاريع لدمج اللاجئين الفلسطينيين مع سكان البلدان المضيفة، إلا أن هذه المشاريع فشلت كلها.

بين ١٩٥٣ و١٩٥٥، أرسل وزير الخارجية الأميركي، جون فوستر دالس، إريك جونستون موفداً خاصاً من الرئيس ايزنهاور إلى المنطقة ولأربع مرات متتالية، في محاولة لدمج اللاجئين عبر استغلال الوافدين من الأردن، بالاتفاق مع الدول العربية وإسرائيل، من أجل النهوض الاقتصادي في المنطقة. هذا المشروع اعتبره الفلسطينيون محاولة جديدة لدمج الفلسطينيين اللاجئين في الدول العربية المضيفة بهدف استيعابهم. وعارضت الجماهير العربية والفلسطينية المرتابة هذه المشاريع، من خلال التظاهرات وبرقيات الاحتجاج والعرائض التي انتهت باضطرابات وفِتن في آذار ١٩٥٥.

وآخر مشروع للدمج يرمي إلى الأهداف ذاتها طرحه عبثاً الأمين العام للأمم المتحدة داغ هامرشولد في ١٥ حزيران ١٩٥٩.

يعود فشل كل هذه المشاريع الى عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية واقتصادية تستحق أن نستعرضها ونحللها. ويمكن وضعها تحت عنوانين رئيسيين:

- يؤلف الشعب الفلسطيني، كما تبيّن عبر تاريخه الطويل، أمة عاشت دائماً فئاته، على اختلافها، في مجتمع منظّم وموحّد بتقاليده وطموحاته المشتركة. إن تعلق هذا الشعب بأرضه وتفتحه على الحرية والاستقلال - اللذين شكّلا دائماً عوامل موحّدة - زادا في تعزيز انتماء الفلسطيني إلى أمة متحدة ذات مصير واحد.

ولم تستطع البنى السياسية والاقتصادية - الاجتماعية للبلدان العربية المضيفة أن تشكل عوامل مساعدة لتذويب الفلسطينيين.

ثم إن الاختلافات الثقافية والاجتماعية بين الفلسطينيين وسكان البلاد الأصليين يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى اختلال خطير في تماسك مجتمعاتهم. إذ إنّ دولاً أخرى نالت استقلالها حديثاً كانت تخشى على استقرار مؤسساتها التي لا تزال حديثة العهد وهشة، من جراء دمج عدد كبير من اللاجئين غير المتكيفين مع هذه البنى التي أنشئت وفق مفاهيم هذه الشعوب المضيفة وحاجاتها بالذات.

وإذا أضفنا إلى هذه الاعتبارات العوامل الاقتصادية التي لا تسمح بتحقيق دمج بهذه الضخامة - وما ينتج عنها من تبعات على توظيف السكان المحليين وعلى البنى المدينية، إلخ. - نلاحظ الصعوبات الفادحة على كل الأصعدة التي كانت تواجه هذه الدول.

وتبعات حرب الخليج عام ١٩٩١ على الفلسطينيين تجسّد هذه المواقف.

أراد بعض الغربيين والأميركيين، في معرض تحليلهم لفشل هذا الدمج، أن يروا فيه برهاناً على استحالة وحدة الأمة العربية. هؤلاء المشككون ينسون أن الغرب، وتحديداً بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية، هو الذي أدخل إلى منطقة المشرق مفهوم الدولة - الأمة ونموذجها الذي يمنع هذه الوحدة.

إن هذا الموقف متناقض مع الاستراتيجيا الغربية بالذات، لأنه يسعى إلى دمج أمة في هذه المنطقة مع مكوّنات أمة أخرى حتى ولو كانت هاتان الأمتان تجمعهما اللغة والدين والتاريخ.

ففشل محاولات الوحدة في المشرق العربي، والذي لا يزال ماثلاً في الأذهان، ناتج

من اختلال في ممارسة السلطة، الناتج بدوره من الطموحات السياسية، أكثر مما هو ناتج من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الشعوب.

أما الفلسطينيون، فالأمر لم يكن يتعلق ـ ولا يزال غير متعلق ـ بتحقيق الوحدة معهم بل بالوصول إلى استيعابهم، وبكلام آخر الى تصفية وجودهم كشعب وتدمير هويتهم الوطنية والثقافية.

هذا هو السبب الكامن وراء معارضة الفلسطينيين لهذا الدمج، وليس رفضهم التوحد مع شعوب البلدان العربية الأخرى.

والرفض في دول أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي سابقاً لمحاولات الاستيعاب والانحلال لبعض الشعوب أو الأقليات، يؤكّد صوابية هذا التحليل.

بولونيا في الفترة الممتدة من ١٧٧٢ الى ١٩١٢، ودول البلقان في ١٩٣٩، تشكل أمثلة واضحة على فشل هذه السياسة الانحلالية المعمول بها باسم الأيديولوجيا أو لحوافز سياسية أو جغرافية ـ استراتيجية.

لا جامع العروبة ولا الجامع الإسلامي يمكنهما أن ينجحا في تحقيق الاستيعاب الفلسطيني من خلال انحلالهم في شعوب أخرى.

لنعد إلى موضوع اللاجئين الفلسطينيين. هؤلاء الذين عاشوا في المخيمات أيام الحرب وتحديداً خلال الحرب العالمية الثانية، يعرفون تماماً العذابات الجسدية والمعنوية التي يعانيها الفلسطينيون، سواء كانوا سجناء أو لاجئين. ثمة عشرات الآلاف من الأشخاص، نساءً وأطفالاً وعجائز، كانوا يسكنون بالأمس مدناً وحواضر كاملة، يجدون أنفسهم الآن ومنذ ما يقارب النصف قرن، كأناس حلّت عليهم اللعنة، موغلين في مخيمات اليأس التي لا تزال المجموعة الدولية راضية عنها فيما نحن على أبواب الألف الثالث.

الأحلام وسقوط الأحلام، الحنين والأمل، كل هذا يعتمل في باطن اللاجىء الفلسطيني المسلوخ عن أرضه، معانياً الفاقة والحرمان، الذي يتقوقع على نفسه ليستعيد ذكرى طفولته أو ليتذكر منزله وقريته وحقله ومدينته وحريته وحتى سماءه!
وهذه العذابات والحالات النفسية ستدفع بعضهم إلى ترجمة مشاعرهم وآلامهم وآمالهم نثراً أو شعراً.

على رغم كل عذاباتهم، يعتبر اللاجئون الفلسطينيون هذه العذابات كوطن في المنفى، ويصنعون منها إرادة مقاومة للتحرر من نير المنفى. لأنّ رغبتهم الأساسية هي العودة إلى فلسطين. لكن هذه العودة تعني البحث عن الوسائل الملائمة، وهكذا سيحاولون صياغة استراتيجيتهم وسياستهم انطلاقاً من واقع العالم العربي والإسلامي الذي كانوا يعتمدون عليه كثيراً: الجامع الإسلامي (الجمعيات الإسلامية أو حزب التحرر الاسلامي) والجامع العروبي (أحزاب البعث والقومي العربي والناصري)، أو الحزب الشيوعي على الصعيد العالمي.

لكن الخيبة، خيبة أغلبية الفلسطينيين أمام فشل هذه الأحزاب الراجع الى عجزها عن تقديم مشروع سياسي متماسك ومتآلف، ظهرت باكراً جداً. وتحققوا أكثر من أي وقت من أن مبدأ «الاعتماد على النفس» هو الذي يفرض ذاته.

وهكذا، إثر احتلال اسرائيل قطاع غزة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، تشكّل وعي سياسيّ حاد تجلّى في الانتقال الى النضال المسلّح، مستلهماً الجزائريين والفيتناميين والكوبيين واليمنيين والأفارقة[٦].

الأداة السياسية في غزة.أنشأت عام ١٩٥٧ حركة التحرير القومي الفلسطيني («فتْح») مع صدور نشرتها المعنونة: فلسطيننا. والمشروع السياسي لـ «فتح» تضمن الأهداف الرئيسية:

- إعادة إحياء الكيان الفلسطيني كنقطة انطلاق للمقاومة.
- الاعتماد على الوسائل الخاصة، وعلى دعم الأصدقاء في البلدان العربية والبلدان الأخرى.
- الدعوة إلى المقاومة المسلَّحة من أجل حرب استنزاف شعبية.
- خلق دولة علمانية وديموقراطية يتعايش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون، دولة تستوحي التاريخ الفلسطيني الذي تميَّز بالتعددية والتسامح.

إن شعار فتح يتلخص في الكلمات الآتية: «لا للوصاية، لا للتبعية، لا للاستيعاب السياسي».

بعد إنشاء المنظمة السياسية ـ العسكرية «فتح»، التي ناضلت بسرية حتى ١٩٦٨، أبصرت النور حركة أخرى مهمة وهي: الاتحاد العام لطلاب فلسطين الذي أنشيء عام ١٩٥٩ ويضم كل التجمعات الطلابية المتوزعة بين القاهرة والاسكندرية ودمشق

وخصوصاً بيروت. هذه الحركة هي أول مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة منذ عام ١٩٤٨.

مواطنون إسرائيليون متحدرون من أقليات عربية أسسوا في ما بعد، في إسرائيل نفسها، الحركة الفلسطينية الحقيقية، حركة «الأرض» التي تطالب بإرجاع الأرض التي صادرتها السلطات الإسرائيلية إلى المزارعين الفلسطينيين. والهدف الثاني للحركة يقوم على مطالب اجتماعية ـ اقتصادية وسياسية. واعتبرت إسرائيل هذه الحركة خارجة على القانون وحُظِّرت نشاطاتها عام ١٩٦٤.

أنشأ القوميون العرب حركات أخرى أو أحزاباً، كالفرع الفلسطيني في حزب البعث والاتحاد الناصري القومي العربي الفلسطيني وحركة القوميين العرب التي أسسها جورج حبش عام ١٩٥١.

بالنسبة الى التيار العروبي، فإن تحرير فلسطين يمر عبر الوحدة العربية. فيما تعتبر «فتح» أن الوحدة العربية تمر عبر تحرير فلسطين، لأنه لا يمكن أن نضع العربة أمام الحصان.

هذه الأحداث، إضافة إلى تطور الوضع الجغرافي والسياسي للفلسطينيين، سوف تسمح بالتعرف أكثر إلى التاريخ المعاصر لفلسطين في علاقاتها مع العالم العربي والدوليّ.

الفصل الرابع

منظمة التحرير الفلسطينية

في بدء الستينات، شجّع حدثان بالغا الأهمية «فتح» على المضي في موقفها السياسي: إنهيار الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٦١ (الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ - ١٩٦١)، ثم استقلال الجزائر عام ١٩٦٢.

إن صعود القومية الفلسطينية، الذي اعتبر خطراً يهدد الأمن والاستقرار السياسي للشرق الأوسط، شكّل لبعض الدول مصدر قلق. وحاولت هذه الدول استمالة مختلف الحركات السياسية والفلسطينية بغية منعها من خوض حرب غير محضّر لها مع إسرائيل، ممّا يضع هذه الدول في وضع خطير بسبب عدم توازن القوى لمصلحة إسرائيل، خصوصاً أن مصر التزمت، بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ ولقاء الانسحاب الاسرائيلي من سيناء وغزة في خلال عشر سنوات «... عدم المبادرة إلى أعمال عدوانية ضد اسرائيل، ومنع الاعتداءات الفلسطينية انطلاقاً من أراضيها»[1].

في نهاية عام ١٩٦٣، حوّلت إسرائيل مجرى مياه الأردن نحو النقب.

ودعا جمال عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربي في القاهرة عُقد بين ١٣ و١٦ كانون الثاني ١٩٦٤[*]، واتخذ ثلاثة قرارات لمواجهة المرحلة، أحدها يعطي الضوء الأخضر للفلسطينيين من أجل إنشاء منظمة سياسية تسمح للشعب الفلسطيني بتأكيد دوره في تحرير فلسطين وتقرير مصيره. هذه المنظمة دُعيت لتؤكد الكيان الفلسطيني أمام المجموعة الدولية، وأن تكون موضوعة تحت راية جامعة الدول العربية التي ستتخذ على عاتقها حاجاتها المالية.

(*) وهو ثاني مؤتمر من هذا النوع بعد مؤتمر كنشاسا الذي عُقد هو أيضاً في مصر في ٢٧ أيار ١٩٤٦، لاتخاذ الاجراءات اللازمة في مواجهة الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي والدعوة إلى استقلال فلسطين.

كلّفت القمة العربية أحمد الشقيري ـ مُمثّل فلسطين في الجامعة العربية ـ تنفيذ هـذا القرار. وبناءً على هذا التفويض، صاغ الشقيري مبادىء إنشاء هذه المنظمة السياسية التي سمّاها: منظمة التحرير الفلسطينية.

أولى الشقيري اعتباراً لعوامل متناقضة أحياناً في وضعه لبنى المنظمة:

- جمع الشتات الفلسطيني الموزّع في بلدان عربية عدّة ضمن منظمة واحدة. من هنا ضرورة إقامة الاعتبار في نظره للحساسيات على أنواعها.
- العمل على إنشاء هيئة سياسية وجيش له طابع كلاسيكي وثوري مماثلين في بناهما واستراتيجيتهما في الوقت نفسه لجيش التحرير الوطني الجزائري وجبهة التحرير الوطنية.

وفي مؤتمر القمة العربية الثالث الذي عُقد من ٥ إلى ١١ أيلول ١٩٦٤، وافق رؤساء الدول بالإجماع على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني.

وكان ميثاق منظمة التحرير الذي صيغ برعاية الشقيري، واستلهم في كثير من جوانبه الايديولوجيا العروبية، يعكس شخصية الشقيري كقاضٍ أكثر مما يعكس شخصيته كسياسي.

من ٢٨ أيار الى ٢ حزيران ١٩٦٤، عقد الشقيري أول مؤتمر وطني فلسطيني. وكتب شارل سان ـ برو في هذا الخصوص: «قبل أربع سنوات [بعد انعقاد القمة العربية]، اجتمع ٤٢٢ فلسطينياً انتدبتهم مجموعات الشتات، في المجلس الوطني الفلسطيني في القدس الشرقية. افتتح المؤتمر الملك حسين في ٢٨ أيار ١٩٦٤، ووافق المجلس الوطني الفلسطيني من دون نقاش على ميثاق وطني فلسطيني وعلى القوانين التأسيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم انتخب الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية التي جعل مقرها العام في القاهرة. وعمل على إنشاء صندوق لتمويل نشاطات المنظمة»[٢].

أسّس الشقيري جيش التحرير الفلسطيني الذي ترتبط وحداته بدول المشرق العربي. وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ والهزيمة العربية استقال الشقيري من منصبه في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٧ بعدما فقد بعضاً من اعتباره.

عيّن المجلس الوطني الفلسطيني، أثناء انعقاد دورته الرابعة في القاهرة من ١٠ إلى ١٧ تموز ١٩٦٨، يحيى حمودة رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وجرت في ما بعد تعديلات على ميثاق ١٩٦٤ للإحاطة بالواقع الجديد الذي فرضه ظهور منظمات مقاومة فلسطينية سرية على الساحة السياسية بعد معركة الكرامة في ٢١ آذار ١٩٦٨.

هذه التعديلات نجمت عن الشروط التي وضعتها هذه المنظمات لدى انضوائها إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت في الأساس مكوَّنة من شخصيات فلسطينية لا تمثل تيارات سياسية بل بالأحرى اجتماعية ـ اقتصادية.

خلال الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت من ١ إلى ٤ شباط ١٩٦٩، التحقت هذه المنظمات السياسية ـ العسكرية بمنظمة التحرير الفلسطينية، التي اتخذ أعضاؤها القدامى منذ ذلك الوقت إسم «المستقلين». وفي ختام دورته، انتخب المجلس الوطني الفلسطيني ياسر عرفات، الناطق بلسان «فتح»، رئيساً للجنة التنفيذية ليحل مكان يحيى حمودة.

بالنسبة الى التعديلات التي أُدخلت إلى الميثاق، يجدر التشديد على ثلاثة تدابير مهمة تملأ فراغ النص الأول وتعكس طروحات «فتح»: رفض كل شكل للتدخل أو الوصاية أو التبعية حيال البلدان العربية، التأكيد على سيادة الشعب الفلسطيني على أرضه وحقه في تقرير مصيره، واعتماد النضال المسلَّح كإستراتيجيا لتحرير فلسطين.

أثار ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤ أكثر من جدال، بعضها يخبىء نوايا سيِّئة ويصوّر المنظمة كأنها إعلان لحرب دائمة، وبعضها الآخر يكشف عن عدم تفهم لروحيتها ولدلالتها التاريخية والسياسية والقانونية.

ولكن لا يمكن تقييم محتوى الميثاق من دون الأخذ في الاعتبار العوامل الأساسية الثلاثة التي تعكس الحالة الوطنية أو الداخلية لفلسطين، والإطار السياسي الإقليمي، وعلى الصعيد العالمي الحدث الذي تشكّله إزالة الاستعمار في الستينات.

العامل الأول، يحكمه ردّ فعل الفلسطينيين على الإيديولوجيا والاستراتيجيا الصهيونية حسبما حُدّدتا وأُقرتا في مؤتمر بال (١٨٩٧) وفي بلتيمور (١٩٤٢) وفي وعد بلفور (١٩١٧).

إن ادعاء الصهاينة المستند إلى أساطير تاريخية ودينية (فلسطين تنتمي إلى اليهود المتحدرين من العبرانيين) أدّى إلى رد الفعل الوارد في ميثاق منظمة التحرير

الفلسطينية: فلسطين التي يسكنها منذ آلاف السنين الفلسطينيون، تشكّل وطنهم وأرضهم التي تربطهم بها صلات لا تفصم عراها وحقوق لا تُغتصب.

فليس عجيباً أن نلاحظ احتواء الميثاق على بنود عدة تؤكد على هذه الحقوق وتنقض الإدعاءات الصهيونية التي حللناها في القسم الأول من هذه الدراسة.

الميثاق إذاً هو ردّ فعل ذو طبيعة قانونية أكثر مما هي سياسية.

عامل ثانٍ على الصعيد الداخلي الفلسطيني ينبع من علم النفس الجماعي: قدَّم الخطاب العربي إسرائيل دائماً كقاعدة عسكرية في خدمة الغرب، ممّا حوّل انتباه الفلسطينيين عن الطبيعة الحقيقية للمحتل، أي طبيعة مجتمع جديد مع خصائصه وأهدافه البعيدة، احتلَّ أرضاً بعدما طرد شعباً منها.

من هنا، موقف المقاومة الفلسطينية بين ١٩٦٥ و١٩٧٤ الذي يعتبر كل إسرائيلي جندياً، والذي يُبرِّر أعماله المتجسدة عبر طريقتين: أعمال فدائية ضد الجيش الاسرائيلي والمنشآت الاقتصادية واعتداءات على المدنيين. والأعمال الأكثر ظهوراً وهي اختطاف الطائرات (تموز ١٩٦٨)، والاعتداء على الرياضيين الإسرائيليين في دورة ميونيخ للألعاب الأولمبية (٥ أيلول ١٩٧٢) وأعمال منسوخة عن الاعتداءات الإرهابية التي قامت بها المنظمات الصنهيونية في فلسطين في الثلاثينات والأربعينات.

هذه البسيكولوجيا الجماعية، التي تأثر بها الميثاق والمقاومة الفلسطينية، تتجلى عند الشعب الفلسطيني عبر رفض اكتشاف الآخر من جهة، وتمسكه بفلسطين الماضي من جهة أخرى: الفلسطينيون يعيشون حنين العودة إلى فلسطينهم قبل ١٩٤٨، إلى بيوتهم التي لا يزالون يحتفظون بمفاتيحها والى مدنهم وقراهم وحقولهم وكأن شيئاً لم يكن.

من جهة أخرى، استخدمت الحركة الصهيونية هذه البسيكولوجيا الجماعية لتضلّل اليهود مصوّرة لهم فلسطين أرضاً فارغة منذ ألفي سنة لا تنتظر سوى عودتهم.

وهكذا، فإن الصهيونية السياسية تعتبر فلسطين أرضاً فارغة، أرضاً من دون أسيادها وشعبها منذ أن دمّر تيطس معبد هيرودوس (٧٠ م). إنه إذاً رد فعل متأخر ألفي سنة على الإمبراطورية الرومانية.

الدستور الفلسطيني، من جهته، الذي يرقى فقط إلى سنة ١٩٤٧، ينتمي إلى

وضع قانوني سابق: أرض يسكنها الشعب الفلسطيني من جهة، وحدث سياسي بالغ الأهمية: تقسيم فلسطين وما نتج عنه. هذا الدستور ردّ فعل على ايديولوجيا معيّنة، ولم يُقم اعتباراً للوجود الإسرائيلي على غرار الدستور الصهيوني الذي لم يأبه لوجود الشعب الفلسطيني.

لذلك، لا يمكن تصوّر بطلان الدستور الفلسطيني إلا إذا طُبِّق المبدأ ذاته على الدستور الصهيوني.

على صعيد المنطقة العربية، تأثر واضعو الدستور بالتيار العروبي وبالناصرية المهيمَنة في الخمسينات والستينات، اللذين يهدفان في الدرجة الأولى إلى تحقيق وحدة الأمة العربية. كل طريق أخرى، وبالتحديد الشعور الوطني، كان معتبراً ليس فقط منذوراً للفشل بل أيضاً كإنكار لمبدأ أساسي يمكنه أن يعرّض مؤيديه إلى الانعزال السياسي والى إسقاط حقوقهم المدنية.

واعتبر الخيار العسكري في إطار وحدويّ عربي الوسيلةَ الوحيدةَ لمواجهة التحدي الذي تفرضه الصهيونية.

أما بالنسبة إلى العامل الدولي، فإن وصول دول عديدة إلى نيل استقلالها وخروجها من ظلمات الاستعمار بعد صراع طويل مسلَّح للتحرر في الستينات، طبع أيضاً الاستراتيجيا التي يحددها دستور ١٩٦٤.

إن تعلق الفلسطينيين بأرض أجدادهم والحنين إلى ماضيهم المليء بالصفحات المجيدة لا يمكنه إلّا أن يؤثر هو أيضاً في فلسفة هذا الدستور: فاعتبر الخيار العسكري أساسياً وشجّعته التوترات بين الشرق والغرب.

بعض الانتقادات الحسنة النية والمتأثرة بالإعلام الاسرائيلي تعتبر، إضافة إلى تفهمها للعوامل المذكورة أعلاه، أن الدستور لم يُقم اعتباراً للأحداث الجديدة التي طرأت بعد ١٩٤٨، والتي غيّرت الخريطة السياسية والديموغرافية لفلسطين: توطين مجتمع يهودي متعاظم، وقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين نصّت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٩٤٧.

وإذ يتبنون الانتقادات المذكورة أعلاه، فهُم يؤكدون تالياً أن المبادىء والاستنتاجات المعلنة في الميثاق مرتبطة بالوضع الذي كان سائداً في الفترة الممتدة بين ١٩١٧

و١٩٤٧، أكثر من ارتباطها بما بعد ١٩٤٧. وإن هذا الوضع يبقى مجمّداً للفلسطينيين ولا يقيم اعتباراً لوقائع الحاضر. ولكن، في خطابه في ٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وجّه ياسر عرفات نداءً إلى كل يهود إسرائيل ليقبلوا بالعيش سوية مع الفلسطينيين، ضمن دولة موحّدة وعادلة وعلمانية.

هذه الأوساط نفسها لم توجه انتقادات حيال الدستور الصهيوني الذي يرفض من دون قيد أو شرط حق الشعب الفلسطيني في الوجود والعيش على أرضه.

إن انتقادات هذه الأوساط المدفوعة إلى أقصاها تُلقي المسؤولية على الفلسطينيين وحدهم، لأنهم لم يعرفوا ولم يشاؤوا اغتنام الفرص التي توافرت لهم لكي يقلبوا الوضع إلى مصلحتهم: التحاور على أساس وعد بلفور ١٩١٧ الذي لم يكن يهدف إلا إلى خلق «وطن يهودي» في فلسطين. وعلى أساس قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين (١٩٤٧)، واحدة عربية والثانية يهودية، وخطة روجرز (١٩٧٠) الذي اقترح تطبيق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن، ومؤتمر جنيف في ١٩٧٣ الذي رفض الفلسطينيون المشاركة فيه، وأخيراً اتفاقات كامب ديفيد (١٩٧٨) التي كان في إمكان الفلسطينيين المشاركة فيها على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى.

تنسى هذه الأوساط أن الفلسطينيين أُبعدوا عن هذه «الفرص»، إنهم يأخذون على الفلسطينيين مشاركتهم في سياسة الكرسي الفارغ التي شجعت السياسة التوسعية لإسرائيل على حساب الحقوق الأساسية للفلسطينيين، معرّضة إياهم لأوضاع أكثر إجحافاً بهم على مرّ الوقت والفرص المفوّتة.

من المناسب الإشارة ـ وهذا لم يستطع التفلت من الانتقادات ـ إلى أن ميثاق ١٩٦٤ لم يبقَ نصاً لا يمكن مسّه، وإلى أن أحداثاً سياسية كبرى طبعت تحيينه عبر بيانات أو قرارات عدة صادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني، وتحديداً مبدأ الدولة الديموقراطية ذات الطوائف المتعددة (الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني في شباط ١٩٦٩)، ومسوّدة مفهوم الدولتين في فلسطين (الدورة العاشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في حزيران ١٩٧٤)، والانتقال التدريجي من الاستراتيجيا العسكرية إلى الإستراتيجيا السياسية من أجل إيجاد حل للقضية الفلسطينية (راجع في مكان آخر الدراسة القانونية).

هذا التطور نشهده أيضاً في الموقف الذي حدّدته الدول العربية في مؤتمرات القمة المتتالية.

ووصل إلى ذروته في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر (تشرين الثاني ١٩٨٨) مع إعلان دولة فلسطين وتبني المشروع السياسي، اللذين يرتديان أهمية استثنائية ويمثلان منطقاً تاريخياً في الاستراتيجيا والسياسة الفلسطينية.

إن مبادرة السلام التي اعتُمدت في الجزائر والتي كرّسها المشروع السياسي، تشكل بداية مسار لا رجوع فيه، هادف إلى إحلال منطق السلام مكان منطق الحرب، وقد بدأ تنفيذه بطريقة محسوسة مع جلسة مفاوضات السلام في مدريد (٣٠ تشرين الأول - ٣ تشرين الثاني ١٩٩١).

تتميز منظمة التحرير الفلسطينية بتعددية عناصرها السياسية. ومنظمات المقاومة الفلسطينية التي تشكل النواة، إذا كانت تختلف أحياناً على الوسائل والطرق للوصول إلى الهدف النهائي، فإنها تتفق جميعها على هدف مشترك: تحرير فلسطين واستقلالها.

المنظمات الأساسية للمقاومة الفلسطينية، إضافة إلى «فتح» هي:

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي انشئت في تشرين الثاني ١٩٦٧ برئاسة الدكتور جورج حبش وهي متحدرة من حركة القوميين العرب.
- الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين المتحدرة من انشقاق في الجبهة الشعبية في شباط ١٩٦٩، برئاسة نايف حواتمه.
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة التي أُنشئت على أثر الانشقاق في الجبهة الشعبية في ١٩٦٨ برئاسة أحمد جبريل. إنها منظمة عسكرية أساساً مؤيدة لليبيا وسوريا.
- الصاعقة التي انشأها في خريف ١٩٦٧ حزب البعث السوري.
- جبهة التحرير العُربية أسَّسها في نيسان ١٩٦٩ حزب البعث العراقي.
- جبهة تحرير فلسطين. وُلدت في عام ١٩٧٧ من انشقاق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة برئاسة أبو العباس وهو مؤيد للعراق، وطلعت يعقوب وهو مؤيد لسوريا.
- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، وهي منظمة صغيرة أُنشئت في ١٩٦٨ برئاسة سمير غوش، وهو ذو ميول سورية.

والرقابة التي مارستها المنظمات السياسية - العسكرية على منظمة التحرير الفلسطينية،

بـدءاً من ١٩٦٩، غيّرت وجهتهـا السياسيـة وتوصّلت إلى التخلص من حـالة التبعيـة حيال أنظمة بعض الدول العربية لتصير منظمة سياسية لها شخصيتهـا المستقلة، تلتقي مع الشعب الفلسطيني في إرادته وطموحاته وقادرة على أخذ قراراتها بنفسها.

وشعبية المقاومة الفلسطينية لدى الجماهير العربية، إثر الانتصارات التي أحرزتها على قوات العدو الإسرائيلي بعد معركة الكـرامة (٢١ آذار ١٩٦٨)، زادت في حـذر بعض الدول العربية وقلقها الشديد من أخطار توسّع الصراع مع إسرائيل.

هذا التغير الجذري سيكون مصـدراً لأزمات سيـاسية ـ عسكـرية ومـواجهات بـين منظمة التحرير وبعض الدول العربية المضيفة.

المـواجهات الـدامية في الأردن (في تشرين الثـاني ١٩٦٨ وأيلول ١٩٧٠) وفي لبنان (١٩٦٩ إلى ١٩٧٣) تؤكد صحة قرار منظمة التحرير بمراجعـة استراتيجيتهـا، وقادت هذه المنظمة إلى إعادة النظر في علاقاتها مع حكام بعض الدول العربية.

لكن الـرحيل الجـبري للمقـاتلين الفلسـطينيـين من الأردن (١٩٧١) وبدء الحرب الأهليـة في لبنـان (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) سـوف يقلّصـان من الإمكـانـات الهجـومية للفلسطينيين، ويضعفان استراتيجية الحرب الشعبية التي قادها الفدائيون الفلسطينيـون ببسالة.

وقررت منظمة التحرير و«فتح» تحديداً، مستخلصة العِبر من التجربة الأردنية ومن حرب تشرين ١٩٧٣، توسيع استراتيجيتها بدءاً من ١٩٧٤، مختارة العمل السياسي - الدبلوماسي ودمج الفدائيين في جيش كلاسيكي (التجييش).

وبناءً على ذلك، حظّر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانيـة عشرة (١٩٧٤) كل عمل عسكري خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة. والأعمال الإرهابية التي ارتكبت منـذ ذلك الـوقت، منتهكة هـذا القرار، إنمـا صدرت عن المنشقـين وعن العنـاصر أو المنظمات الفلسطينية التي تعمل بأوامر من بعض الأنظمة السياسية في المنطقة.

ترافق وضع هذه الاستراتيجيا الجديدة، التي أقرتها منظمة التحريـر في ١٩٧٤، مع إنشاء بنى تحتية خاصة بالدولة: إنشاء مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعيـة ونقابيـة وثقافية وصحية وعسكريـة (راجع في مكـان آخر الـدراسة القـانونيـة). ومن المهم أن نـلاحظ أن هذه المؤسسـات التابعـة لدولـة فلسطين استـوحت على نـطاق واسع البنى التحتية للدولة التي أقامتها الوكالة اليهودية في الثلاثينات والأربعينات.

ولتفشيل الاستراتيجيا الجديدة لمنظمة التحرير، اعتبرتها إسرائيل مهددة لأمنها. فهاجمت جنوب لبنان في ١٤ آذار ١٩٧٨. ودامت هذه الحرب شبه الإجماعية بين جيش المقاتلين الفلسطينيين والجيش الاسرائيلي ثمانية أيام. احتلت إسرائيل لبنان الجنوبي حتى نهر الليطاني واستحدثت منطقة يتراوح عمقها بين ٥ و١٠ كلم أسمتها «الحزام الأمني»، وعهدت بقيادتها إلى عميلها سعد حداد الذي خلفه بعد وفاته انطوان لحد.

وفي قراره الرقم ٤٢٥ الصادر في ١٩ آذار ١٩٧٨، أدان مجلس الأمن الغزو الإسرائيلي وقرّر إرسال قوة من الأمم المتحدة لمراقبة انسحاب القوات الإسرائيلية.

في ١٠ تموز ١٩٨١، جرى نزاع مسلّح آخر بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي دام أسبوعين وانتهى لمصلحة الفلسطينيين، لأن اسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها.

إلى أن شنّت إسرائيل في ١٩٨٢ حرباً شاملة جوّاً وبحراً وبرّاً ضد قواعد الفلسطينيين في لبنان، وتعرّضت بيروت والقواعد العسكرية الفلسطينية في ٤ و٥ حزيران ١٩٨٢، لقصف جوي مكثف، متبوع باجتياح لقسم من الأراضي اللبنانية.

هذه الحرب الأطول في المنطقة منذ احتلال فلسطين في ١٩٤٨ دامت حوالى ثلاثة أشهر، أظهر خلالها المقاتلون الفلسطينيون، الوحيدون في الجبهة، شجاعة ومقاومة لا مثيل لها، وسبّبوا خسائر فادحة بالعدو على رغم تفوقه العددي وأسلحته الحديثة. ونجح الأميركي فيليب حبيب في وقف إطلاق النار في ١٣ تموز ١٩٨٢.

غادر المقاتلون الفلسطينيون بيروت عندئذٍ، بين ٢١ تموز و٣ أيلول ١٩٨٢، مخلّفين وراءهم ملاحم ستسجّلها الأجيال المقبلة. هذه الملاحم لن يشوّهها، جزئياً، إلا الانشقاق المفاجىء في صفوف «فتح»، بتحريض من القوى الخارجية، والذي سيثير مواجهات فلسطينية داخلية. وانتهى هذا الصراع الأخوي، الذي بدأ في ٨ أيار ١٩٨٣، في ١٩ كانون الأول ١٩٨٣، برحيل الفلسطينيين الموالين لـ «فتح» من طرابلس، بفضل إسهام فرنسا ومصر اللتين قدّمتا العون للفلسطينيين أثناء انسحابهم.

والصراع الخفي، الذي تخلّلته فصول مأساوية، بين المقاتلين الفلسطينيين وقوات أخرى على الأرض اللبنانية، انتهى في صيف ١٩٩١، حين سلّم المقاتلون

الفلسطينيون أسلحتهم الثقيلة إلى الجيش اللبناني، ليسمحوا له بالانتشار في جنوب البلاد تطبيقاً لاتفاق الطائف في ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٩.

وهكذا طُويت صفحة مجيدة في تاريخ المقاومة الفلسطينية البطولية في مواجهة عدو لا يُقهَر وهو الجيش الاسرائيلي، لكن هذا النضال أعيق نتيجة تصفية الحسابات بين الأفرقاء العرب، أو نتيجة مطامح غير معترف بها.

وفي مواجهة لامبالاة مراكز القرار الدولي، وبعدما تركها بعض رفاق الأمس، وبعد تورطها خطأ في الأحداث التي هزّت عميقاً منطقة الخليج في ١٩٩٠ - ١٩٩١، بدأت منظمة التحرير تعيد النظر في استراتيجيتها السياسية - العسكرية من أجل تكييفها مع التطور السياسي الدولي، الذي هدفه الأولي المعلن - أي الحل السلمي لكل النزاعات الإقليمية - يتلاقى على كل حال مع المطلب الأساسي لمنظمة التحرير: حل القضية الفلسطينية.

إن منظمة التحرير الفلسطينية التي أُبعدت عن عملية السلام، مع أن دعمها يبقى أساسياً للمفاوضين الفلسطينيين، تركت شيئاً فشيئاً ميدان النضال المسلح إلى أعداء المفاوضات.

في غياب التقدم الحقيقي باتجاه حلّ للنزاع، ليس لدى منظمة التحرير شيء ملموس تقدمه للشعب الفلسطيني. هذا الوضع أدّى إلى خلافات معينة بين المنظمات الفلسطينية حيث ظهرت ثلاثة تيارات متضاربة، خلال اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الذي عُقد في تونس من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول ١٩٩٢. التيار الأول يمثله السيد محمود عباس (أبو مازن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لفتح، ويضم هؤلاء الذين يؤيدون دون تحفظ مشاركة الفلسطينين في المفاوضات.

والتيار الثاني تمثله الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة جورج حبش والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة نايف حواتمة وجبهة التحرير الفلسطينية وPLPP.

تطالب هذه المنظمات بمقاطعة المفاوضات واللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة لمعالجة القضية الفلسطينية. هذا التيار تدعمه حركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وجماعة ابو موسى والجهاد الإسلامي في فلسطين والصاعقة والحزب الشيوعي الثوري لعرابي عوض، ومعظم هذه المنظمات مقرها دمشق. الهدف المعلن

لهذا التيار هو تفشيل مشروع الحكم الذاتي الفلسطيني لأنه يهدف، حسب قولهم، إلى «تكريس الاحتلال وإلغاء الانتفاضة وتوطين اللاجئين في البلدان العربية وتدمير وحدة الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية وتطبيع العلاقات الإسرائيلية ـ العربية مع التأكيد على التفرق الإسرائيلي». ويؤكد هذا التيار ضمن بيان صادر في دمشق بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٩٢ أن «الوفد الفلسطيني لا يمثل الشعب الفلسطيني» وبالتالي «لا يمكنه توقيع اتفاق باسمه».

تيار الغالبية الثالث الذي يمثله الرئيس عرفات يشجع عملية السلام، هذا التيار الواقعي الشكوكيّ النقدي، ورغم تأييده لاستمرار المشاركة في مفاوضات السلام مع إسرائيل لتعذر وجود خيار مؤهل للبقاء، إلا أنه يحذّر من تفرد الدور الأميركي في الشرق الأوسط، ويطالب الدول العربية بالعمل لصالح مشاركة أوروبية فعالة.

تأجيلات ١٩٩٢ العائدة إلى الإنتخابات التشريعية الإسرائيلية والإنتخابات الرئاسية الأميركية، حالت دون إحراز تقدم ملموس في مفاوضات السلام وساهمت إلى حد كبير في التنامي الصاعد لحركة المقاومة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الأصولية الدينية

الإخوان المسلمون، بجعلهم من «إعادة أسلمة» المجتمع الفلسطيني هدفاً يتصدر النضال ضد الاحتلال، كانوا يُعتبرون مخالفين للوطنية ودون شرعية سياسية لا سيما وأن بعضاً من جماعاتهم الصدامية كانت تشارك من وقت لآخر في مشاجرات تُفتعل خاصة ضد علمانيي منظمة التحرير الفلسطينية، لذا كانوا يشكّلون لكثير من الفلسطينيين أداة في أيدي الإسرائيليين تهدف إلى تجزئة المجتمع الفلسطيني.

كان الزعماء الإسرائيليون يجدون من الحكمة التغاضي عن نشاطات الإسلاميين بهدف معاكسة تأثير منظمة التحرير الفلسطينية. بين ١٩٦٧ و١٩٨٧، امتنع الأخوان المسلمون عن القيام بأي نشاط معادٍ لإسرائيل. أُنشئت جمعيتهم تحت اسم «التجمع الإسلامي» وحصرت أهدافها، كجمعية شيخ ياسين المؤسسة عام ١٩٧٨ في نشاطات اجتماعية وثقافية ودينية.

وجب الانتظار حتى ١٤ كانون الأول ١٩٨٧، تاريخ تأسيس حركة المقاومة الإسلامية حماس على يد الشيخ ياسين في غزة. الانتفاضة هي التي غيّرت حركة الإخوان المسلمين ليس فقط في التسمية بل أيضاً في الهدف والوسائل.

والجهاد الإسلامي، باعتماده المبدأ القائل بأن الإحتلال الإسرائيلي يشكل حاجزاً في طريق «إعادة الأسلمة»، نجح في التوفيق بين الدين والوطنية. وفتح أمام الأصولية القناة الرئيسية للوصول إلى الشرعية السياسية.

ولعب الجهاد الإسلامي أيضاً دوراً كبيراً في المسار الذي أدى إلى الانتفاضة.

على صعيد آخر، فشل الجهاد الإسلامي في توسعه التنظيمي بسبب القمع الإسرائيلي من جهة، ولاختياره طريقة عمل على شكل زمر صغيرة من جهة أخرى.

وجمع الشيخ ياسين، بتأسيسه حماس، بين التعبئة الوطنية والخطاب الديني معلناً بذلك القطيعة مع ماضٍ سَكِينِيّ.

منذ صيف ١٩٨٨، دخلت حماس في المجالس السياسية الفلسطينية وأصبحت القطب الرئيسي للمعارضة التنظيمية الناشطة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

حماس، التي شاركت في المقاومة الناشطة للإحتلال منذ الأسابيع الأولى للانتفاضة نهاية ١٩٨٧، لم تصبح ضحية القمع الإسرائيلي إلاّ بدءاً من ربيع ١٩٨٩. وفي أيلول ١٩٨٩ أعلنتها إسرائيل منظمة غير شرعية. وأصبحت حماس جهازاً للراديكالية السياسية ـ الدينية يدعمها التقليديون الفلسطينيون المقربون من الأردن والأصوليون والحانقون.

وقد حافظت حماس عبر صمتها الجزئي عن مسألة الخليج، على أموالها الآتية من الخليج وإيران.

حماس تعارض مفاوضات السلام لأنه يجب إعادة توحيد كل فلسطين التاريخية لإقامة نظام إسلامي سنّي يحمي أتباع الديانات الأخرى.

حركة حماس قوية في قطاع غزة وفي بعض مناطق الضفة الغربية حيث تنافس منظمة التحرير الفلسطينية.

خلال عام ١٩٩٢، شارك فلسطينيو الضفة الغربية وغزة في ثلاثة وثلاثين اقتراعاً رسمياً. ربحت حماس خمس جولات ومنظمة التحرير الفلسطينية ثماني وعشرين جولة.

تضع حماس عدة شروط لانضمامها إلى منظمة التحرير الفلسطينية. فبالإضافة إلى

معاداتها للمشاركة الفلسطينية في مفاوضات السلام، تطالب بـ ٤٠٪ من مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني، وهذا ثمن تجده فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، باهظاً.

تتّهم حماس منظمة التحرير الفلسطينية بالتفريط بفلسطين. وتتهم منظمة التحرير الفلسطينية حماس بإعدام «متعاملين» مفترضين. وهي تدين هذه الإعدامات لأنها تقسم الفلسطينيين وتضعف الانتفاضة، خصوصاً وأن هناك تجاوزات كثيرة.

الخلافات بين فتح وحماس بشأن عملية السلام التي تعارضها حماس، أدت إلى مواجهات دامية بين مناضلي الفريقين في قطاع غزة ربيع وصيف ١٩٩٢.

ثم وُقّعت أخيراً معاهدة شرف بين الطرفين تحل بموجبه المنظمتان مشاكلهما عبر الحوار.

وجرت عدة لقاءات بين مسؤولي فتح وحماس في صنعاء وعمان وتونس والخرطوم والأراضي المحتلة. عموماً، تذهب هذه اللقاءات المتكررة بازدياد في اتجاه الوصول إلى اتفاق حول شروط انضمام حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية أو إلتحاقها ببُنى منظمة التحرير وأجهزتها. بالطبع، ساعدت الانتفاضة في انتقال حماس والجهاد الإسلامي إلى الميدان الوطني الشرعي. ثم إن إبعاد اسرائيل لـ ٤١٣ فلسطينياً إلى جنوب لبنان في ١٧ كانون الأول ١٩٩٢ كرد انتقامي على خطف حماس لجندي إسرائيلي واغتياله في ٣ كانون الأول ١٩٩٢ بهدف الحصول على إطلاق سراح رئيسها الشيخ أحمد ياسين المحكوم عليه بالسجن المؤبد في تشرين الأول ١٩٩١، يشكّل انتهاكاً خطيراً جديداً لشرعة جنيف الرابعة عام ١٩٤٩.

هذا الإبعاد الجماعي للمفكرين والمنظرين والأساتذة الجامعيين والطلاب والصحفيين والمهندسين والأطباء وأئمة الجوامع، ستكون نتيجته إظهار الميول المتطرفة الإسلامية واليهودية.

إذا كان رابين يهدف إلى خلق عداء مفتعل بين فلسطينيي منظمة التحرير الفلسطينية وفلسطينيي حماس، فإن العكس هو ما يحصل على أية حال، لقد أسهم رابين، من خلال إبعاده ٤١٣ فلسطينياً في الاعتراف العربي والدولي بالإسلاميين الفلسطينيين كقوة سياسية شرعية. إدماج الإسلاميين هذا بالميدان الفلسطيني السياسي الشرعي قد يسّهل

انضمام حماس والجهاد الإسلامي إلى منظمة التحرير الفلسطينية لأن هذا الالتحاق ضروري للإشراف عليهم، خصوصاً وأن المفاوضين الفلسطينيين لا يحظون إلا بهامش مختزل جداً من حرية التصرف حيال معارضين شرعيين بما فيه الكفاية من الآن فصاعداً ليتولوا المسيرة في حال انعدام النتائج الإيجابية السريعة لعملية السلام.

الفصل الخامس
بعض الأحداث الكبرى

التطور السياسي والاستراتيجي لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تُمِلِه الأحداث الدولية وحدها، بل هو قبل كل شيء انعكاس لطموحات الشعب الفلسطيني ولإرادته التي لا تتزعزع من أجل تأكيد هويته وحقوقه الوطنية، وهو أيضاً نتيجة المآسي المؤلمة التي يعيشها الفلسطينيون داخل الأراضي المحتلة كما خارجها.

بعد مأساة ١٩٤٨، خضع الشعب الفلسطيني لتمزّق لا مثيل له: من شعب يؤلف الأكثرية إلى أقلية في إسرائيل، أفرادها تُنسب إليهم الصفة الغامضة والملتبسة «للعرب الإسرائيليين» في معناها «البدويّ» الذي يعطيه الأدب الصهيوني لكلمة «عربي» من أجل قطع كل صلة بين الفلسطيني وأرضه، ولتبرير طرده القريب أو البعيد إلى بلد عربي بمقدار ما تسمح به الظروف الإقليمية أو الدولية.

إن صفة «عربي إسرائيلي» أدّت إلى سلسلة إجراءات عنصرية، وإلى وجود فئة ثانية من المواطنين في إسرائيل(*).

اعتُبر الفلسطينيون في الضفة الغربية أردنيين. وبعد ١٩٦٧، اعتبروا عرباً فلسطينيين، لا مواطنين، تحت الإحتلال الإسرائيلي، مع المزيج الذي صنعته إسرائيل بين العرب والبدو لتبرير اغتصاب أراضيهم، ثم لنقلهم إلى أراضٍ أخرى ما إن تسمح الظروف بذلك.

وثمة فئة ثالثة من الفلسطينيين الذين يسكنون في حوالى ستين مخيماً للاجئين، منتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي البلدان العربية المتاخمة لإسرائيل.

(*) عن تفاصيل الطابع العنصري لهذه الإجراءات في المجالات الاجتماعية ـ الاقتصادية، والثقافية والتربوية، إلخ... في إسرائيل، راجع كتاب: «العرب في إسرائيل» لصبري جريس، الصادر عن مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٦٨.

وهنالك فئة رابعة من الفلسطينيين الذين لم ينجحوا في أن يطالهم قانون اللاجئين في «الأونروا» والذين يعتبرون «مقيمين على مضض» في العالم العربي.

الشعب الفلسطيني المسلوخ عن ثرواته والمشتت وضحية أعمال العنف المعنوية والجسدية، عرف أيضاً رعب المذابح التي ارتكبتها إسرائيل أو بعض الأنظمة العربية.

على سبيل التذكير، نكتفي بذكر:

- دير ياسين في ١٩٤٨.
- كيبيا في ١٩٥٣ (في الضفة الغربية) المجزرة الفظيعة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي: حوالى خمسين بيتاً لُغِّمت بساكنيها وأكثر من ٧٠ بريئاً قتلوا.
- نحالين في ١٩٤٥ (على يد إسرائيل).
- غزة وخان يونس في ١٩٥٥ (على يد إسرائيل).
- كفر قاسم في ١٩٦٥ (على يد إسرائيل).
- عمّان في ١٩٧٠ (الجيش الأردني).
- تل الزعتر في ١٩٧٦ (الكتائب اللبنانية).
- صبرا وشاتيلا، من ١٦ إلى ١٨ أيلول ١٩٨٢، مجازر ارتكبتها ميليشيات «القوات اللبنانية» بمباركة الجنود الاسرائيليين، وسبَّبت في موت ألف فلسطيني ولبناني.
- صبرا وشاتيلا مرة ثانية وبرج البراجنة في ١٩٨٥ و١٩٨٦ و١٩٨٧: أُرغم سكان صبرا وشاتيلا على الطلب من الزعماء الدينيين السماح لهم بأكل لحم الجثث.

أما بالنسبة إلى المخيمات الثلاثة للاجئين الواقعة في ضاحية بيروت، فقد مشطت جميعها من دون قيد أو شرط.

- القصف الإسرائيلي في ١ تشرين الأول ١٩٨٥ على الشارع الرئيسي لمنظمة التحرير في تونس، والذي كان يستهدف اغتيال الرئيس ياسر عرفات، يشكل جزءاً من الاستراتيجيا الشيطانية للإسرائيليين من أجل تصفية المسؤولين الفلسطينيين جسدياً.
- المجزرة التي ارتكبت في ساحة المسجد الأقصى في ٨ تشرين الأول ١٩٩٠ على يد الشرطة الإسرائيلية.
- محرقة الفلسطينيين في الكويت عام ١٩٩١ وطرد وتهجير حوالى ٣٥٠ ألف فلسطيني.

كذلك قُتل على أيدي العملاء في بعض الأنظمة العربية أو على أيدي الموساد:

- الكاتب غسان كنفاني في ٨ تموز ١٩٧٢ في بيروت.
- باسل القبيسي، أحد قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ٦ نيسان ١٩٧٣ في باريس.
- كمال عدوان ويوسف النجار وكمال ناصر، الزعماء الفلسطينيون الثلاثة في ليل ٩ - ١٠ نيسان ١٩٧٣ في بيروت.
- علي حسن سلامة، أحد قادة حركة «فتح» في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٩ في بيروت.
- زهير مُحسن أحد قادة الصاعقة في ٢٥ تموز ١٩٧٩ في مدينة كان.
- ماجد أبو شرّار، أحد قادة حركة فتح في ٩ تشرين الأول ١٩٨١ في روما.
- عبد الوهاب الكيالي، مسؤول جبهة التحرير العربية في ٧ كانون الأول ١٩٨١ في بيروت.
- سعد صايل، رئيس الأركان في منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٧ أيلول ١٩٨٢ في لبنان.
- خليل الوزير (أبو جهاد) الرقم ٢ في حركة «فتح»، في ١٥ نيسان ١٩٨٨ في تونس.
- صلاح خلف (أبو أياد) الرقم ٢ في منظمة التحرير، هايل عبد الحميد (أبو الهول) أحد قادة «فتح»، ومحمد العمري (أبو محمد) في ١٤ كانون الثاني ١٩٩١ في تونس.

واغتيل مسؤولون فلسطينيون آخرون مندوبون عن منظمة التحرير في بعض البلدان: حسين أبو الخير (نيقوسيا)، علي ياسين (الكويت)، حمّامي (لندن)، خضر (بروكسيل)، همشريِ وحلاق وداني وحمد وصلاح (باريس)، وائل زعيتر وكمال يوسف (روما)، عصام السرطاوي ممثل منظمة التحرير في الأممية الإشتراكية (اغتيل في البرتغال).

وثمة أحداث كبرى على الصعيد السياسي طبعت مصير الفلسطينيين وأبقت أملهم في مستقبل وطنهم:

- قمة رؤساء الدول العربية في الرباط في تشرين الأول ١٩٧٤ حيث تمّ الاعتراف بمنظمة التحرير الممثلة الشرعية والوحيدة للشعب الفلسطيني.

- خطاب ياسر عرفات في ١٣ تشرين الأول ١٩٧٤ أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي سبقه لقاء عرفات ـ سوڤانيارغ، وزير الخارجية الفرنسي، في ٢١ تشرين الأول ١٩٧٤. وكان اللقاء الأول بين مسؤول غربي والزعيم الأول للفلسطينيين.
- قبول منظمة التحرير خلال الاجتماع ذاته للجمعية العمومية كمراقب في هيئة الأمم المتحدة وفي مؤسساتها المختصة.
- قيام الانتفاضة في كانون الأول ١٩٨٧
- إعلان الدولة الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨.
- الحوار بين منظمة التحرير والولايات المتحدة في ١٦ كانون الأول ١٩٨٨.
- الزيارة الرسمية لياسر عرفات إلى فرنسا بدعوة من الرئيس ميتران في أيار ١٩٨٩. في هذه الزيارة أعلن الرئيس الفلسطيني أن ميثاق المنظمة السابق «ملغى».
- مؤتمر السلام في مدريد (٣٠ تشرين الأول ـ ٣ تشرين الثاني ١٩٩١).

أحداث أخرى عاشها الفلسطينيون سلبياً

- زيارة الرئيس السادات إلى القدس (١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧).
- التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد (١٧ أيلول ١٩٧٨).
- القانون الإسرائيلي (٩ أيلول ١٩٨٨) الذي يحظّر أي اتصال لإسرائيلي بمنظمة التحرير.
- نتائج احتلال العراق للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ الذي كان السبب الأساسي في حرب الخليج (١٧ كانون الثاني ـ ١٨ شباط ١٩٩١).

الأمر يتعلق هنا فقط بتذكير موجز للأحداث السياسية أو العسكرية الكبرى التي تمنعنا موضوعية صارمة من التعليق عليها، وبعضها يعود فقط إلى بضع سنوات. نترك لآخرين الاهتمام بتحليلها والحكم عليها بعد مسافة زمنية منها.

ولكي نكمل هذه البانوراما لتاريخ فلسطين المعاصر، من الضروري إعطاء نظرة موجزة عن الوضع في الدولة الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية)، وعن السياسة التي تتبعها إسرائيل، الدولة المُحتلة.

الفصل السادس

الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلان

بعد حرب ١٩٦٧، احتلت إسرائيل باقي فلسطين (الضفة الغربية وغزة) والجولان السوري وسيناء المصرية.

حدّت سرعة الاحتلال من هجرة الشعب الفلسطيني إلى حوالى ٤٠٠٠٠٠ شخص، ٢٠٠٠٠٠ منهم طُردوا بأمر من الحاكم الإسرائيلي للضفة الغربية حاييم هرتزوغ، الرئيس السابق لدولة إسرائيل. فمن خلال تصريح للرئيس الإسرائيلي في ٨ تشرين الثاني ١٩٩١، أوردته وكالة الأنباء الفرنسية[1]، اعترف أنه بعد الحرب نظّم، بصفته حاكماً للضفة الغربية، رحيل ٢٠٠٠٠٠ فلسطيني من الأراضي المحتلة في اتجاه الأردن.

خلال السنوات الأولى من الاحتلال، وفي ظل الحكومتين العماليتين لليفي أشكول وغولدا مائير، كانت السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ليبرالية نسبياً: إعادة شمل العائلات المنفصلة المهجّرة عام ١٩٦٧، حرية مرور الأشخاص ومقتنياتهم عبر نهر الأردن (سياسة الجسور المفتوحة)، إنشاء الجامعات الفلسطينية والسماح بتنظيم انتخابات بلدية في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٦.

هذه السياسة أصبحت متصلبة مع مرور أعوام الاحتلال. العمّاليون الإسرائيليون أطلقوا على الأراضي المحتلة الأراضي «الخاضعة للإدارة» الإسرائيلية، لكي يبرروا رفضهم تطبيق قانون جنيف ١٩٤٩ في الأراضي المذكورة والقاضي بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وقانون لاهاي (١٩٥٤) القاضي بحماية الثروات الثقافية في حالات الصراع المسلّح. وألغوا الأسماء العربية ليضعوا مكانها أسماء «توراتية» هي في الحقيقة أسماء كنعانية أو فلسطينية أو إغريقية ـ رومانية[2] اقتبستها التوراة، أي أسماء توراتية وليست عبرانية.

ولكنها، وهي المستفيدة من جهل الشعب لجغرافيا المنطقة أو لتاريخها، فشلت في هذا التذويب، إذ حاولت نسب أسماء مثل «السامرة» و«يهودا» إلى العبرانيين. وفي الحقيقة، فإن هذه الأسماء أطلقها الرومان على منطقتين تقعان شرق فلسطين: «السامرة» بسبب وجود منطقة تُدعى بهذا الإسم، «ويهودا» المتحدّرة من إسم إحدى القبائل اليهودية الإثنتي عشرة (يهودا). إن اختيار إسرائيل هذه الأسماء مرده إلى جعل الاستيلاء على هذه الأراضي شرعياً عبر قراءة شخصية لتاريخ فلسطين. . .

أمثلة أخرى: «شْخيم»، اسم أعطي لنابلس وهو من أصل كنعاني، أُعطي لمدينة دعاها الرومان «نيوبوليس»، و«عبرون» إسم مدينة أعطي لمدينة الخليل وهو أيضاً من أصل كنعاني.

من جهة أخرى، نكتشف من قراءة كتاب «التوراة جاءت من جزيرة العرب»، أن كاتبه المؤرخ اللبناني كمال الصليبي(*) ارتكب الأخطاء نفسها عندما فسَّر أصل أسماء المناطق والمدن والحواضر الكنعانية المذكورة في التوراة باعتبارها توراتية أي عبرانية. . .

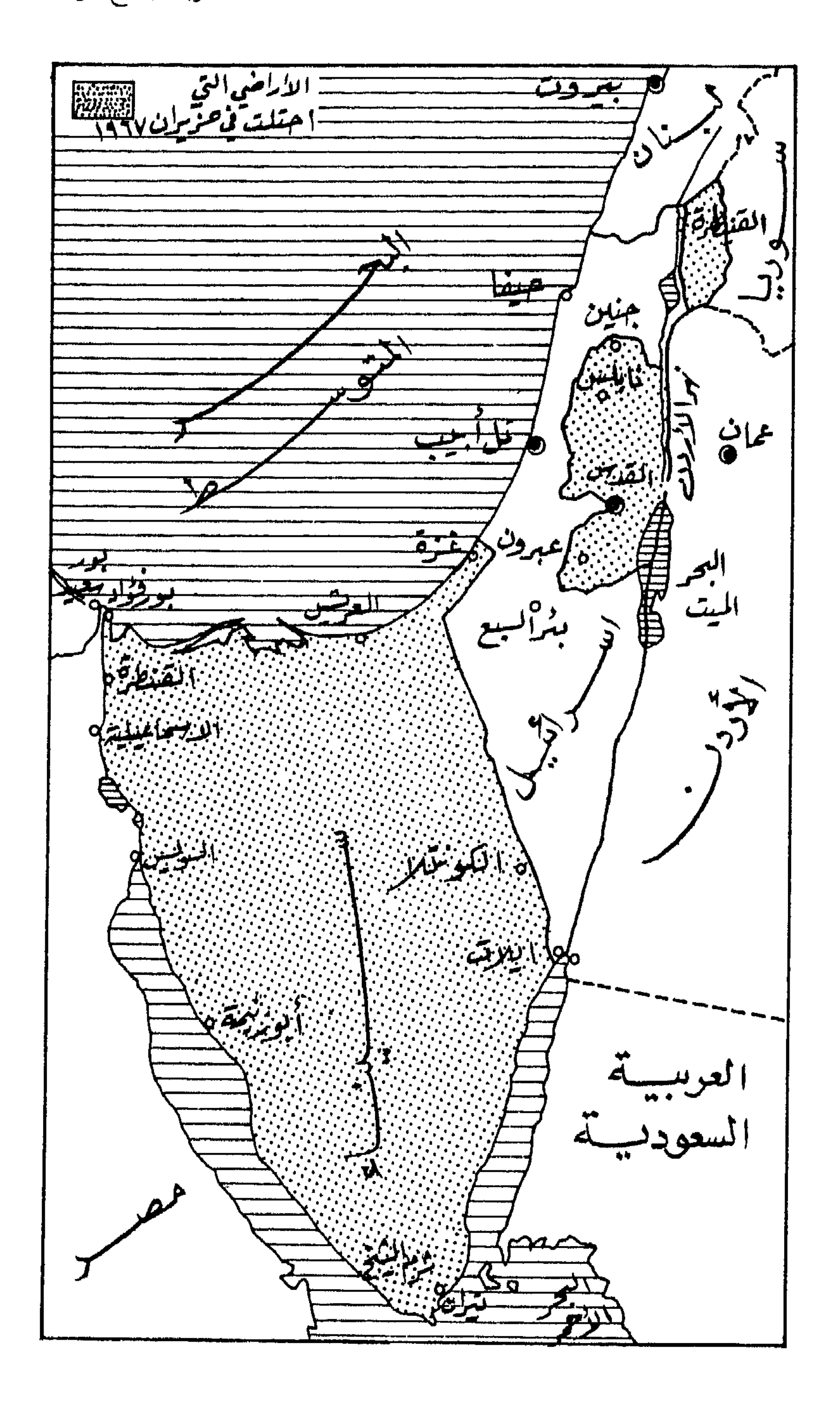
بَيْدَ أنه من المعترف به تاريخياً وعلمياً أن الكنعانيين أتوا من شبه الجزيرة العربية. أما كمال الصليبي فأكّد أنهم جاؤوا فقط من شاطىء البحر الأحمر بين الحجاز واليمن.

هذا البرهان يكفي لوحده أن يؤكد أن هذه الأسماء مرتبطة بتاريخ الكنعانيين الذين يرقى وجودهم في فلسطين إلى خمسة آلاف سنة، أي قبل التوراة بكثير!.

أما بالنسبة إلى المفهوم الصهيوني لـ «إسرائيل الكبرى»، فهو لا يتوافق إطلاقاً مع حدود فلسطين في ظل الانتداب البريطاني ولا مع حدود فلسطين التوراتية ولا مع حدود المملكة العبرانية، بل هو اختراع الايديولوجيا الصهيونية العلمانية والقومية، والتي من أجل تحقيق حلمها الوهمي، تعطي مثل هذا التفسير للتوراة.

في الواقع، إن الوعد التوراتي الذي بشّه يهوه لإبراهيم (سفر التكوين، الفصل الخامس عشر، ١٨) يشمل كل نسله، بحسب التأويلات المسيحية والإسلامية للتوراة، أي ولديه: إسماعيل واسحق وأحفادهما الذين لم يكونوا كلهم يهوداً.

(*) كمال الصليبي: «التوراة جاءت من جزيرة العرب»، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٥ (النسخة العربية).


الأراضي التي احتلت في حزيران ١٩٦٧
بيروت
لبنان
سوريا
القنيطرة
حيفا
جنين
نابلس
تل أبيب
عمان
القدس
غزة
البحر الميت
بئر السبع
إسرائيل
الأردن
العريش
بور فؤاد
بور سعيد
القنطرة
الإسماعيلية
السويس
الكونتلا
إيلات
أبو زنيمة
العربية السعودية
مصر
شرم الشيخ
البحر الأحمر

من جهة أخرى، إن تحقيق هذا الوعد لا يمكن أن يتم إلا على أيدي هؤلاء الذين احترموا شروط العهد مع إبراهيم، أي القادة الروحيين وليس علمانيي الليكود أو الحزب العمالي.

إذا افترضنا التأويل التوراتي الذي يقدمه هؤلاء صحيحاً، فإن العهد المشار إليه آنفاً يجد نفسه مبتوراً، أي «باطلاً».

تاريخياً، أشرنا آنفاً إلى أن مملكة العبرانيين التابعة لمصر أسَّسها شاوول وخلفه على حكمها داود وسليمان (١٠٢٠ ـ ٩٢٣)، وهي لم تكن تشمل إلا الضفة الغربية وقسماً من شمالي شرقي فلسطين، فيما السهل الساحلي وغزة ويافا وعكا والجليل والجنوب كله والجنوب الغربي لفلسطين، أي بلاد الفلسطينيين والكنعانيين، لم تؤلِّف إطلاقاً جزءاً من مملكة العبرانيين (أنظر إلى الخريطة ص ٢١١). وفي أية حال، هذه المملكة لم تكن لديها حدود ثابتة. كانت هذه الحدود تخضع لتغييرات تبعاً للأحداث، وخصوصاً بعد تشظي المملكة إلى دولتين: مملكة إسرائيل في الشمال ومملكة يهوذا في جنوب الضفة الغربية حالياً. ولم تنعم الممالك العبرانية الثلاث (داود وإسرائيل ويهوذا) قط بالاستقلال ولا بالسيادة، بل بمجرد إدارة ذاتية (شبيهة ربما بالإدارة الذاتية المذكورة في اتفاقات كامب ديفيد!) تحت وصاية مصر حيناً وبلاد ما بين النهرين حيناً آخر.

في الواقع، لا شيء يمنع من أن تكون الجغرافيا التوراتية ـ حسبَما هي مذكورة في سفر التكوين (الفصل الخامس عشر، ١٨): «في ذلك اليوم بتَّ الرب مع إبراهيم عهداً قائلاً لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات» ـ لم تتحقق تاريخياً.

وفي الواقع، فإن الصهاينة يريدون تحويل العهد القديم إلى مشروع سياسي، إلى كتاب تاريخ وجغرافيا(*)...

إن دولة إسرائيل، التي يصوِّرها الصهاينة وكأنها تحقيق إرادة الله، أُنشئت من خلال احتقار حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبُنيت بالإرهاب والعنف وفرضت نفسها بالسلاح مرتكبة أسوأ مظالم التاريخ، لأنها بُنيت فوق أرض طُرد شعبها منها.

(*) راجع ي. أهاروني وم. آفي ـ يوناح: «La Bible par les cartes» باريس، بروبولس، ١٩٩١.

من يرضى أن يصدق أن وسائل الله هي الاحتقار والإرهاب والعنف والدبابات والرشاشات والطائرات المقاتلة؟ من يرضى أن يصدق أن الله يزرع الظلم وينشره؟ إن الله لا يتعهد الظلم أبداً.

فلسطين ضحية موقعها الجغرافي في منطقة حيث الشعوب الصغيرة كلها تتقاتل لتصير دولاً كبيرة على أراضٍ تضيق مساحتها بمطامح المرشحين كلهم. .

إذا عدنا إلى تاريخ الكنعانيين، نرى أن فلسطين كانت بلداً مترامي الأطراف في هذه المنطقة، ومع ذلك فإن الفلسطينيين ورثة الكنعانيين لا يطالبون «بفلسطينهم الكبيرة».

هذا التلاعب الأسمائي (المواقعي) للصهاينة من أجل أهداف إيديولوجية له «وظيفة تدعي الشرعية» من أجل تبرير إقامة المستوطنات اليهودية لاحقاً على الأراضي المحتلة.

والحكومات العمالية، كحكومات ليكود، دأبت لاحقاً على سياسة تحرم الفلسطينيين من حقوقهم السياسية والمدنية الأساسية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، بوشر بخطة لتحديث الضفة الغربية وقطاع غزة حتى قبل ١٩٤٨. لكن هاتين المنطقتين بقيتا أساساً زراعيتين وتقدمان حوالى ١٥٪ من نسبة الناتج الإجمالي في فلسطين.

بعد ١٩٤٨، أصبح قطاع غزة، الذي هو تحت إشراف المصريين، «أرضاً صالحة للزراعة» على غرار هونغ كونغ.

القدس، التي كانت العاصمة السياسية والإدارية لفلسطين، أصبحت عاصمة محلية للضفة الغربية بعد ١٩٤٨: «بعد ١٩٤٨، كتب ميشال فوشيه، قُطِعَت الضفة الغربية عن مجال انبساطها الغربي، وأُلحقت بشرق الأردن الذي هو إمارة قاحلة وبدوية قليلة السان وفقيرة الموارد وأقل تأثراً من الضفة الغربية ببدايات التحديث (التربية، الصراعات السياسية، الأسواق المدينيّة للزراعة) في فلسطين الانتداب، والتي مقارنة معها تبدو الضفة الغربية متطورة. إن تقويم السنوات الثماني عشرة الأخيرة يكشف عن تطور للضفة الغربية (شرق الأردن) نتيجة نقل المصادر واليد العاملة (ليس فقط اللاجئين في ١٩٤٨) مَن الضفة الغربية، التي أعطيت في قسم كبير منها

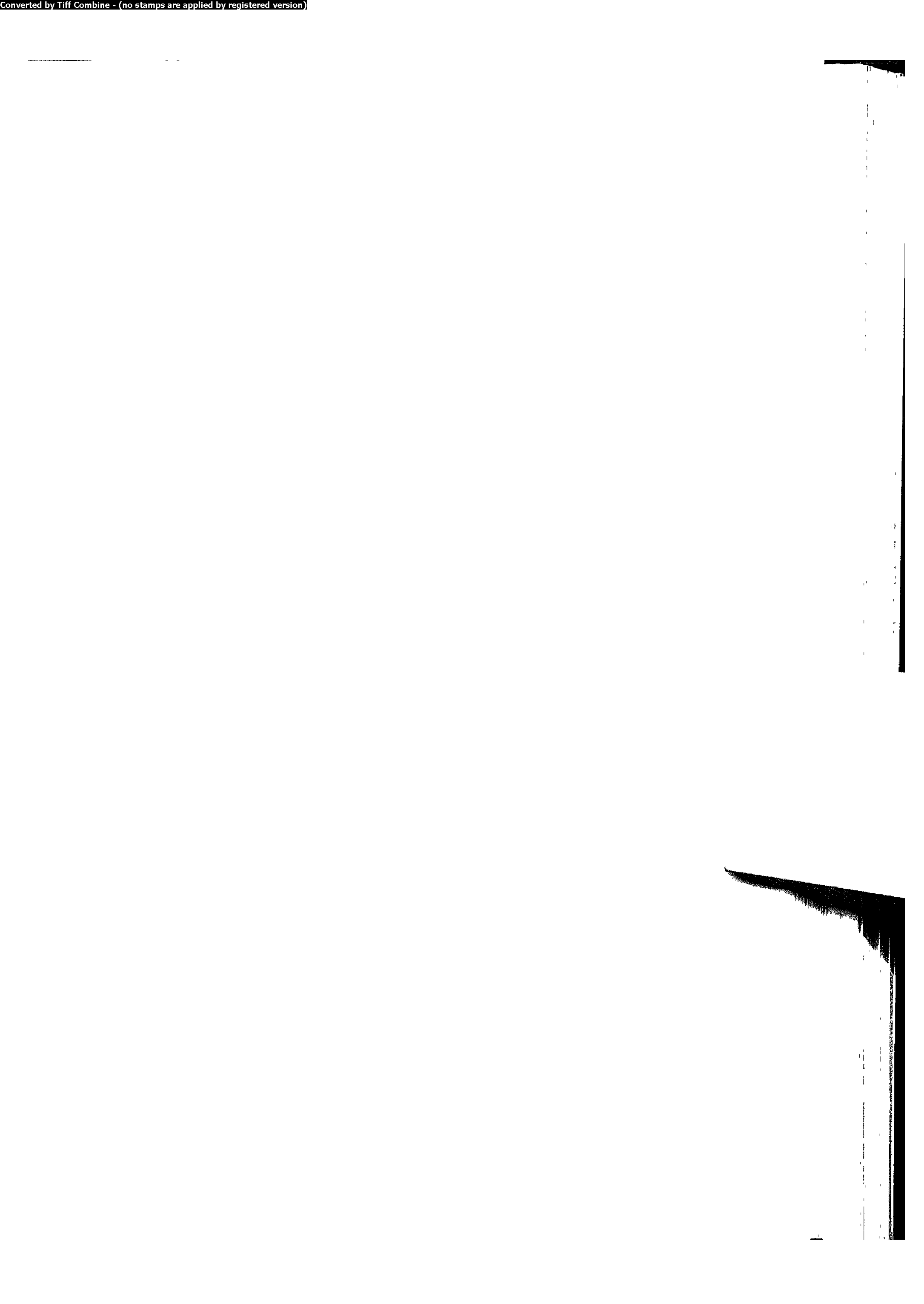
دور ملحق زراعي، ديناميكي من دون شك، لكنه محروم من إمكانات التنويع. في المقابل، فإن القسم الأكبر من الاستثمارات انحصر في الضفة الشرقية (المصانع، الامتداد السكاني ـ عمان، الزرقا، إربد) والمشاريع الزراعية الكبرى لنظام غور اليرموك المحصورة فقط في شرق نهر الأردن. وهكذا، فإن مستويات التطور في هذه الفترة بين الضفتين قد انقلبت(*)، إلى حد أن الجانب الغربي أصبح في عام ١٩٦٧ في حال تخلف اقتصادي نسبي، على الرغم من إمكاناته الطبيعية والديموغرافية»(٣).

على الصعيد الاقتصادي للضفة الغربية المحتلة في ١٩٦٧، والتي تحاول إسرائيل استيعابها فارضة عليها المنتوجات الإسرائيلية وساحة لليد العاملة الفلسطينية بالعمل في إسرائيل، كتب ميشال فوشيه: «تضخم في ظل التبعية: إنها قائمة متناقضة، إذ إن التضخم ناتج من التبعية، والتحسينات الاقتصادية الفردية تتناقض والجمود الجماعي (. . .). ميزانية التطور مختزلة إلى أقصى حد، وتحديث الأجهزة العامة (الطرقات، الكهرباء) يفرض التعاون مع الشبكات الإسرائيلية، والمشاريع خاضعة لترخيصات عديدة، الحصول سهل عليها حين يتعلق الأمر بمشاريع حرفية في القرية، لكنه يزداد صعوبة حين يتعلق الأمر بمصانع منحصرة في مراكز مدينية. الشبكة المصرفية المحلية الغيت ومراكز الصرافة والتأمينات انتقلت إلى عمان ولكنها ليست مصارف متطورة»(٤).

منذ قيام الانتفاضة والاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية، كما في غزة المحتلة، ليس مجمّداً لجهة التنويع فحسب بل مختنقاً بسبب البطالة التي تطال اليوم ٦٠٪ من اليد العاملة، وحرمان الفلسطينيين نتيجة مصادرة حوالى ٦٥٪ من أراضيهم و٧٠٪ من المياه في الضفة الغربية المحتلة و٤٠٪ من أراضيهم في قطاع غزة المحتل. ونزلت بالسكان حملات اعتقال ناشطة وجماعية وإجراءات قمعية منذ قيام الانتفاضة: زيادة الضرائب بطريقة تعسفية، قطع المياه بشكل دائم والكهرباء والهاتف، إتلاف

(*) في ١٩٦٧، كان فائض القيمة في القطاع الصناعي في الضفة الشرقية ثلاث مرات أكثر من الضفة الغربية، وهذا الوضع يختلف عنه في ١٩٤٨. في ١٩٦٧، كان إجمالي الناتج أكثر ارتفاعاً بنسبة ٥٠٪ في الشرق، عكس ما كان عليه عام ١٩٥٠.
راجع ميرون بنفنيستي:
«The West Bank Data Project, A Story of Israeli Policy» واشنطن، ١٩٤٨.

المحاصيل واقتلاع الأشجار ومنع التجول، ومن ١٩٨٧ إلى ١٩٩١ إقفال المؤسسات التربوية والثقافية والمؤسسات الخيرية والاجتماعية، ومنع التجمعات النقابية ووكالات الأنباء، إلخ. وأدى وفود موجات جديدة من المهاجرين اليهود السوفيات من جهة، وحرب الخليج من جهة أخرى، إلى انعكاسات مدمّرة على الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة. إن سكان قطاع غزة هم على حافة الجوع ويعيشون عوزاً غير محتمل إنسانياً.



الفصل السابع

المستوطنات

الطابع الأكثر خطورة للسياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، والذي ميّزها عن غيرها من الاحتلالات التقليدية الناتجة من الصراعات المسلّحة، هو اغتصاب الأرض الفلسطينية وإقامة المستوطنات اليهودية على هذه الأرض المصادرة من خلال ذرائع شتى.

منذ صيف ١٩٦٧، حضّرت الحكومة الإسرائيلية خطة مصادرة ـ استيطان، هي «خطة ألون».

هذه الخطة ذات الطبيعة «الوقائية»، التي تشمل بشكل أساسي المناطق ـ العازلة، كانت تهدف إلى جعل الإسرائيليين يشرفون على شريط على طول غور الأردن عرضه خمسة عشر كيلومتراً، وإلى ضم القدس ولاترون وبعض القرى في منطقة عبرون. وتهدف «خطة ألون» أيضاً إلى إلحاق المناطق الفلسطينية المسكونة بالأردن أو منحها استقلالاً ذاتياً.

وجاءت استقالة غولدا مائير، رئيسة الوزراء الإسرائيلية في ١٠ نيسان ١٩٧٤، نتيجة استياء الرأي العام الإسرائيلي حيال المسؤولين عن التقصير (محدل) في حرب تشرين الأول ١٩٧٣. خلفها إسحق رابين (٢٨ أيار ١٩٧٤ ـ ٧ نيسان ١٩٧٧)، وترافق هذا التغيير مع انتهاء «خطة ألون»، واتباع رابين خطة استيطانية جديدة من خلال إنشاء مستوطنات يهودية في المناطق المزدحمة بالسكان الفلسطينيين.

وأشرفت حكومة رابين على الطرق الاستراتيجية وبدأت مصادرة الأراضي الزراعية، تطابقاً مع سياسة «الأمر الواقع» الإسرائيلية وتطويراً لمراكز الاستيطان اليهودي في الثلاثينات والأربعينات.

كانت الصهيونية من هرتزل إلى بن غوريون عقيدة علمانية بحتة، لكن حرب حزيران ١٩٦٧ خلقت أرضاً صالحة لظهور شكل جديد من الصهيونية وتطويره. فأضيف العنصر الديني إلى الصهيونية السياسية ليخلق صهيونية سياسية ـ دينية.

هؤلاء الصهاينة المجتمعون في حركة «غوش إمونيم» (الجماعة المؤمنة) يعتبرون استقرار اليهود على أرض فلسطين واجباً دينياً.

وخلافاً للسيدة مائير، لم يمنع إسحق رابين الصهاينة السياسيين ـ الدينيين من إقامة مستوطناتهم «غير الشرعية» في نظر حكومة مائير.

وتشجيعاً لسياسة الأمر الواقع في اتجاه «إسرائيل الكبرى»، واصل، كما فعل العماليون الآخرون، تأكيد سياسة «التواطؤ الإقليمي» مع الأردن («الخيار الأردني»).

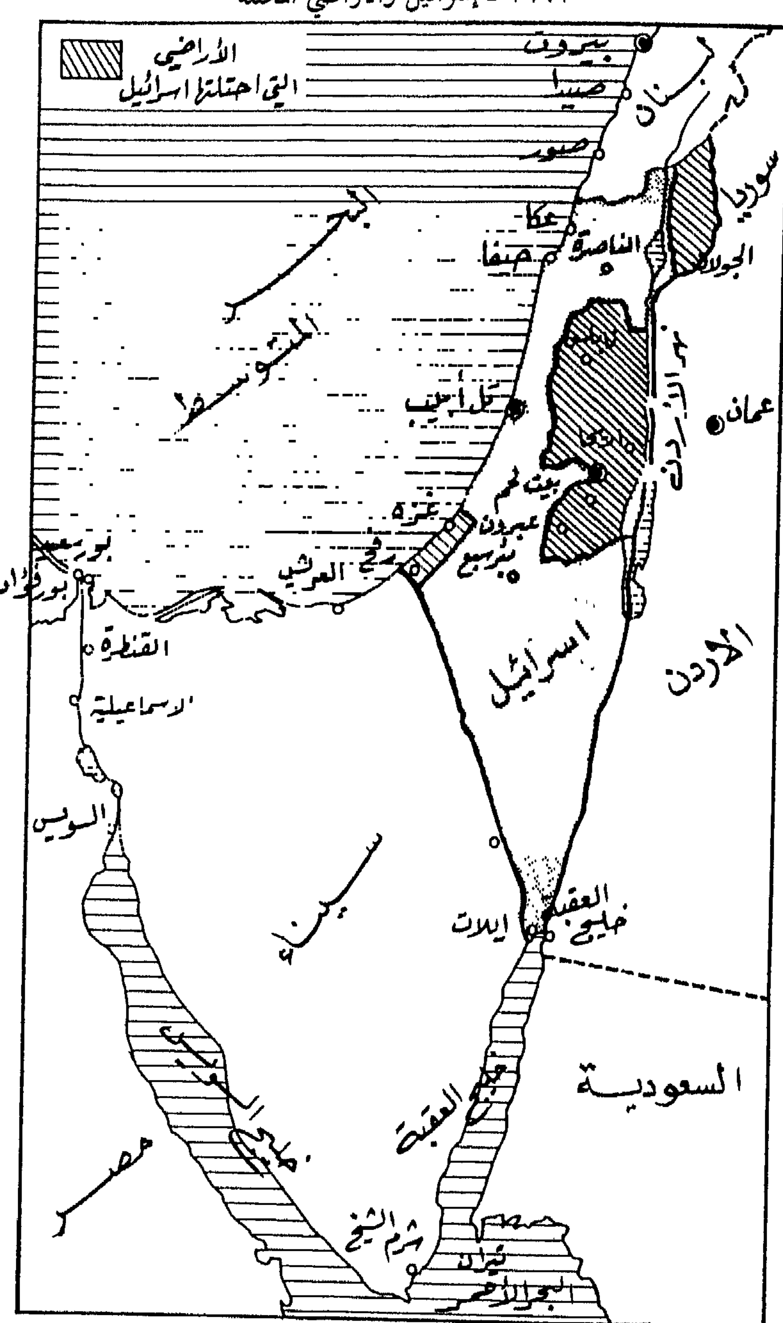
بعد نجاح اليمين الإسرائيلي في الانتخابات التشريعية في ١٩٧٧، خلف زعيم حزب الليكود، مناحيم بيغن، رابين في رئاسة الحكومة الإسرائيلية (١٢ أيار ١٩٧٧ ـ ١٥ أيلول ١٩٨٣).

وفي ظل الحكومة الأولى لليكود في تاريخ إسرائيل، حلَّ مكان الخطاب الملتبس للعماليين خطاب واضح وصريح. رفض بيغن قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ورفض «الخيار الأردني» للعماليين. ووفاء لصهيونيته «التعديلية»، صرّح بأن مشروعه السياسي مستند إلى إنشاء «إسرائيل الكبرى» على كل الأراضي الفلسطينية كما كانت في ظل الانتداب البريطاني.

ويلخص هنري لورنس سياسة رابين حيال الأراضي الفلسطينية المحتلة بالآتي:

«يقترح بيغن مشروعه الشهير للإستقلال الذاتي، عاملاً على إقامة «إسرائيل الكبرى» من خلال الإكثار من المستوطنات وإتمام التملك العقاري. أيام «خطة ألون»، جرت مصادرات الأراضي في الأساس باسم حجج أمنية. وبما أن هذه الحجج أصبحت واهية أكثر فأكثر حتى بالنسبة إلى المحاكم الإسرائيلية، تمَّ اختلاق سلسلة من الحيل القضائية. وكما في ١٩٤٩، عهدت رعاية ثروات «المزارعين بالتوكيل» إلى الإسرائيليين، والمقصود بـ «المزارعين بالتوكيل» الفلسطينيون الذين هربوا أثناء حرب ١٩٦٧ والذين تُحظَّر عليهم العودة. وهكذا نسبت أراضيهم حصراً للمستوطنين. وجزء كبير من الملكيات الفلسطينية لم يكن مسجلاً في سجل المساحة، فصُنِّف كأملاك للدولة وتمت مصادرته.

١٩٩٢ - إسرائيل والأراضي المحتلة



«كل ذريعة جيدة استغلت من أجل الاستيلاء على الأراضي: حوّلت مشاريع الترتيبات الريفية والمدينية عن معناها من أجل تشجيع انتقال الملكية باسم المصلحة العامة.. وتمَّ استعمال أسماء مستعارة للتدخل في السوق العقارية وممارسة ضغوط مختلفة لإرغام المالكين العرب على بيع أراضيهم»[1].

مسألة أخرى أكثر إقلاقاً من استملاك الأراضي هي الاشراف على مصادر المياه في الأراضي المحتلة. فإسرائيل ضمّت الجولان السوري في ١٤ كانون الأول ١٩٨١ من أجل موارده المائية أكثر مما يعود الأمر إلى موقعه الاستراتيجي. كتب هنري لورنس في هذا الخصوص: «منذ نهاية الستينات، والإسرائيليون يستهلكون مجموع المصادر المائية القابلة للتكرار في الدولة العبرانية: أي ما بين ١٦١٠ و١٦٥٠ مليون متر مكعب. وتزايد هذا الاستهلاك يتم عبز تملك مياه الأراضي المحتلة (الضفة الغربية: ٨٥٠ مليون متر مكعب، ٦٥٠ مليون منها يستفاد منها بسهولة، وغزة: ٨٠ مليوناً). في نهاية الثمانينات، كان السكان العرب من فلسطين القديمة يمثلون ٤١٪ من السكان الأصليين، ولا يحق لهم مع ذلك إلا نسبة ضئيلة من المياه: إسرائيل تتلقى ٨٦٪، عرب الأراضي المحتلة بين ٨ و١٢٪ و المستوطنون من ٢ و٥٪.

«هذا التوزيع لا يتم إلا في ظل توطيد تشريع عنصري: ففيما كانت المياه تُعتبر في ظل الانتداب ملكية خاصة، اعتبرتها السلطة القضائية الإسرائيلية، التي يمتد نفوذها إلى الأراضي المحتلة، ملكية عامة، وبات حق استعمالها خاضعاً لرخصة تعطيها السلطات العسكرية التي تدير الأراضي، والزراعة العربية المروية محدودة بشكل فاضح، وسعر المياه التي توزعها الشبكة الدولية، بفضل تلاعب متقن بالإعانات المالية، هو أربع مرات أقل لمزارع إسرائيلي منه لمزارع عربي. زيادة على ذلك، لا يملك الفلسطينيون عملياً إمكان حفر آبار جديدة (خمسة تراخيص منذ ١٩٦٧)، فيما المستوطنون يستطيعون حفر آبار عميقة جداً تجفّف الآبار العربية التي عمقها محدود. فالزراعة الفلسطينية إذاً مقيدة بشروط تحول دون تقدمها، وفي بعض الأحيان تجبرها على التراجع، فيما المستوطنون لديهم كل الوسائل «ليجعلوا الصحراء تزهر» حسب العبارة المفضلة للدعاية الصهيونية».

ويختتم هنري لورنس: «إن مسألة المياه بالغة الأهمية بالنسبة إلى مستقبل الأراضي المحتلة. ومن غير المعقول أن تقبل إسرائيل باستقلال حقيقي للأراضي المحتلة، لأن الطاقة المائية المشتركة بين إسرائيل والضفة الغربية (الأمطار التي تهطل على أعالي

الأراضي والتي تخترق الطبقات الجوفية الموزعة بين المنطقتين) تبلغ ٤٧٥ مليون م[٣] تستهلك إسرائيل ٩٥,٥٪ منها.

«إن نهاية الاقتطاع الإسرائيلي للأراضي المحتلة ستؤدي إلى انهيار حتمي للزراعة والصناعة في الدولة العبرية»[٢].

وهكذا باتت المياه رهاناً ذا طبيعة جغرافية سياسية معقدة[٣]. من هنا الأهمية التي يعلّقها الفلسطينيون على المرحلة الثالثة من مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، التي تعالج قضايا جانبية عديدة ومنها مشاكل المياه.

من بيغن إلى شامير

بعد المجزرة التي قضى فيها آلاف الفلسطينيين واللبنانيين الشيعة في صبرا وشاتيلا، التي ارتكبتها «القوات اللبنانية» بإدارة إيلي حبيقة بين ١٦ و١٨ أيلول ١٩٨٢، بالتواطؤ مع الجيش الإسرائيلي الذي طوّق المخيمين، وبعد تقرير كاهان في آذار ١٩٨٣ الذي يحمّل أرييل شارون مسؤولية هذه المجزرة، استقال بيغن، تحت ضغط الرأي العام الإسرائيلي المستنكر، لأسباب «شخصية» في ١٥ أيلول ١٩٨٣. فخلفه إسحق شامير في ١١ تشرين الأول ١٩٨٣، وما لبث أن سقطت حكومته في ١٩ آذار ١٩٨٤.

لم تسمح الانتخابات التشريعية الإسرائيلية التي جرت في تموز ١٩٨٤ لا للعماليين ولا لحزب ليكود بتشكيل حكومة بمشاركة الأحزاب السياسية الصغيرة.

في ١٣ أيلول ١٩٨٤، افتتح اتفاق بين ليكود وحزب العمال «نظاماً تعاقبياً» على رأس الحكومة: سنتان لشمعون بيريز الذي سيصير رئيس وزراء (١٩٨٥- ١٩٨٦)، ومن بعدهما شامير لمدة سنتين أيضاً بدءاً من ٢٠ تشرين الأول ١٩٨٦.

هذا الاتفاق الحكومي بين العماليين وليكود فسّر حالة جمود السياسة الإسرائيلية في محاولة البحث عن حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط.

وأجبرت نتائج الانتخابات التشريعية في ١٩٨٨ ليكود والعماليين على تشكيل حكومة جديدة، وهي حكومة «اتحاد وطني»، رأس إسحق شامير هذه الحكومة في ٢٢ كانون الأول ١٩٨٨. وفي عام ١٩٩٠، أثار شمعون بيريز أزمة حكومية وحاول أن

يشكل حكومة تقبل بمشروع بايكر، لكن من دون نجاح، بعد فشل شمعون بيريز، نجح شامير في تشكيل حكومة في ١١ حزيران ١٩٩٠ تضم اليمين المتطرف والأحزاب الدينية وحزب ليكود.

هذا التطور السياسي نحو التصلب والتطرف والتزمّت كان نتيجة وصول اليمين والصهيونية السياسية الدينية المتعنتة قومياً، إلى الحكم.

هذا الانتقال الجذري من البراغماتية العمالية إلى دوغمائية حزب ليكود، أي إلى عقيدة ايديولوجية شوفينية توسعية، زاد من وتيرة الاستيطان القديمة.

فقد خصّت حكومة شامير المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة برعاية لا مثيل لها: تسهيلات ضرائبية، قروض استثنائية وسخيّة، ومساعدات خاصة.

بحسب تقرير صادر عن الإدارة الأميركية في ٢٠ آذار ١٩٩١ وموجّه إلى مجلس الكونغرس، في خصوص المناقشات حول الإعانات الخارجية، أكّدت الإدارة بأن أكثر من ٢٠٠ ألف مستوطن يهودي يقيمون في الأراضي المحتلة. وأن أكثر من ٩٠ ألف مستوطن يسكنون في ١٥٠ مستوطنة في الضفة الغربية حيث وضعت إسرائيل يدها على نصف الأراضي. هذه الأرقام توضح ارتفاع عدد المستوطنين ما بين ٩ آلاف و١٠ آلاف مستوطن زيادة عن السنة السابقة، و٤٠ ألف مستوطن مقارنة مع عام ١٩٨٤. في القدس الشرقية وفي ضواحيها الفلسطينية، زهاء ١٢٠ ألف مستوطن يقيمون في اثني عشر حياً جديداً. في قطاع غزة،وبحسب التقرير الأمريكي، صادرت سلطات الاحتلال ٣٠٪ من الأراضي وأُسكن ٣٠٠٠ مستوطن يهودي في ثماني عشرة مستوطنة. وأُنشئت في الجولان ثلاثون مستوطنة أُسكن فيها ١٢٠٠٠ مستوطن. وبحسب التقرير نفسه، ١٣٪ من سكان الأراضي المحتلة هم اليوم مستوطنون يهود بينهم ٤٪ مهاجرون يهود سوفيات[٤].

منذ نشر هذا التقرير (آذار ١٩٩١) وحتى نهاية كانون الأول ١٩٩١، أنشأت الحكومة الإسرائيلية ثلاث مستوطنات جديدة على هضبة الجولان السوري المحتل وخمساً أُخَر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتواصل الحكومة تطبيق مشروع توسيع المستوطنات الموجودة وتطويرها.

أرييل شارون، وزير الإسكان آنذاك، نظّم أيضاً خطة للتوطين سُمّيت «خطة

الكواكب السبعة» وهي تقوم على إنشاء مستوطنات جديدة على خط الهدنة ١٩٤٩(*). هدف هذا المشروع التأكيد من خلال الأمر الواقع على انتقال الحدود الإسرائيلية قبل ١٩٧٦ إلى الضفة الغربية.

لفهم هذا الرهان بشكل أفضل، من الضروري ربما التذكير ببعض الأرقام:

ـ مساحة الضفة الغربية هي ٥٤٥٠ كلم٢ وسكانها حوالى ٩٩٠٦٠٠ نسمة بينم ٣٧٥٠٠ لاجىء، مما يمثل ١٨,٢٪ من مجموع الشعب الفلسطيني (٥٤٣١٠٠٠ نسمة)(**).

ـ مساحة قطاع غزة هي ٣٦٢ كلم٢ وسكانها حوالى ٥٦٤١٠٠ نسمة، بينهم ٤٣٥٠٠٠ لاجىء. سكان غزة يمثلون ١٠,٤٪ من مجمل الشعب الفلسطيني.

الفلسطينيون الذين يشكلون الأقلية العربية في إسرائيل يمثلون ١٢,٢٪ من مجمل الشعب الفلسطيني، أي ٦٦٣٠٠٠ نسمة.

بحسب هذه الإحصاءات لم يكن الفلسطينيون في الأراضي المحتلة يمثلون، عام ١٩٦٧، إلّا ٢٨,٦٪ من مجموع الشعب الفلسطيني ويشغلون ٢١,٢٪ من مساحة فلسطين كما كانت تحت الانتداب البريطاني.

القدس التي كانت تتألف في بداية القرن من ثلث مسلم وثلث يهودي وثلث مسيحي، لا تعدُّ اليوم إلّا ١٢٠٠٠٠ فلسطيني بينهم ١٠ آلاف مسيحي. في المقابل، يعد السكان اليهود في القدس اليوم أكثر من نصف مليون نسمة. وقد أكّد أرييل شارون في تصريح له في ١٣ تشرين الأول ١٩٩١(٥) أمام مستوطنين استولوا على بيوت

(*) يسمّي الإسرائيليون هذا الخط الفاصل «الخط الأخضر» الذي يعني، بحسب دعايتهم، أن كل ما هُو غربي هذا الخط أخضر أي إسرائيلي! وأن كل ما هو وراء هذا الخط صحراوي أي عربي.

(**) ٢٦,٨٪ من الفلسطينيين يعيشون في الأردن (مليون و٤٨٥٤٠٠ نسمة)، ٥,١٪ في سوريا (٢٦٧٨٠٠ نسمة)، ٧,٩٪ في لبنان (٤٢٧٥٠٠ نسمة)، ٩٪ في بلدان الخليج (قبل حرب الخليج، كانت النسبة ١٤,٢٪)، ٦٤٢٠٠٠ في مصر، ٢٧٠٠٠ في العراق، ٣٢١٠٠ في ليبيا، ٩٥٠٠٠ نسمة في باقي الدول العربية، ١٢٠٠٠٠ نسمة في الولايات المتحدة، و٤,١٠٪ في باقي دول العالم، مصدر المعلومات: الأونيسكو: «Etudes sur les besoins du peuple palestinien en matière d'éducation et de formation» باريس، آذار ١٩٩٠.

ضاحية سلوان في القدس الشرقية، أن سياسة الحكومة الإسرائيلية هي «تهويد» القدس بزيادة السكان اليهود في المدينة. في ٨ كانون الأول ١٩٩١، وافقت الحكومة الإسرائيلية رسمياً على إسكان هؤلاء المستوطنين في بيوت حي سلوان الفلسطيني في القدس(٦). وهكذا فإن القدس العالمية على وشك أن تتحول مدينة «عالمية» في الذاكرة. السكان المسيحيون غير الفلسطينيين تضاءلوا كثيراً في المدينة. الجاليات الفرنسية والإيطالية واليونانية والروسية لم تعد موجودة عملياً. الجالية الألمانية القوية التي كانت في القدس منذ ١٨٧٣ نقلها الانكليز في ١٩٤١ إلى أوستراليا. الحي المغربي دُمِّر عام ١٩٦٧. والانكليز غادروا هم أيضاً القدس. وحوالى ٥٠٠٠٠ مسيحي فلسطيني في القدس وضواحيها هاجروا منذ ١٩٦٧.

سياسة الأمر الواقع المتسارعة التي تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلية هي في طريقها إلى إفراغ القدس من روحها ورسالتها وطابعها كمدينة فريدة في العالم، مدينة مثلثة القداسة وذات رسالة عالمية.

اليهود السوفيات

حتى عام ١٩٨٩، لم يكن لدى أتباع «إسرائيل الكبرى»-الوسائل الديموغرافية لتحقيق سياستهم. إن التصريح الذي أدلى به شامير أمام الكنيست إبّان توليه رئاسة الحكومة في ١٩٨٦: «المستوطنات في كل جزء من أرض إسرائيل هي إحدى القيم الأسمى للصهيونية!»(٧)، لم يؤخذ على محمل الجد على الصعيد الديموغرافي.

من المهم أن نشير في هذا الخصوص إلى الأقوال التي توجّه بها الجنرال ديغول سنة ١٩٦٥ إلى الرئيس اللبناني شارل الحلو: «الوضع الديموغرافي والسياسي في إسرائيل مرتبط إلى حدّ بعيد بالسلطات السوفياتية. في روسيا، هنالك الخزان الأساسي للمهاجرين اليهود. مساعدة التوطين في إسرائيل أو عدم مساعدته منوطان بالاتحاد السوفياتي»(٨).

من المؤسف أن نستنتج أن لا العرب ولا الفلسطينيين أخذوا على محمل الجد وجهة نظر الجنرال ديغول. ويستشهد كميل أبو صوّان أيضاً بكتابات الجنرال ديغول في ما يخص إسرائيل: «. . . على الصعيد الإنساني، أجد استعادة وطن قومي لهم أمراً وطنياً، وأرى في ذلك نوعاً من التعويض لكل العذابات التي عانوا منها على مرّ

الأعوام والتي تحمّلوها خلال المجازر التي ارتكبتها ألمانيا الهتلرية. لكن، إذا كان وجود إسرائيل يبدو لي مبرراً جداً، إلا أنه يجدر بها أن تلتزم جانب الحذر الكبير تجاه العرب لأنهم جيرانها وسيكونون كذلك إلى الأبد. على حسابهم وعلى أراضيهم أتت لتستقر. من هنا، فإن إسرائيل جرحت العرب في النقاط الأكثر حساسية من دينهم وعنفوانهم. لهذا، حين كلّمني بن غوريون عن مشروعه بتوطين أربعة أو خمسة ملايين يهودي في إسرائيل، لن تقدر إسرائيل بحالتها الراهنة على استيعابهم، وحين كشفت أقواله لي عن نيته في توسيع الحدود ما إن تسمح الفرصة، دعوته إلى عدم فعل ذلك، قلت له: فرنسا سوف تساعدكم غداً كما ساعدتكم في الأمس على إبقائكم مهما يحدث. لكنها ليست مستعدة لإعطائكم الوسائل لغزو أراضٍ جديدة. لقد ربحتم تجربة تتطلب القوة. الآن، لا تبالغوا!».

«أخرسوا الكبرياء التي، كما قال إشيل، هي بنت السعادة ومفترسة أبيها...»[٩].

إن رؤية ديغول التي استبقت حرب ١٩٦٧ تأكّدت لاحقاً في ما يتعلق بالهجرة المكثفة لليهود السوفيات.

هذه الموجة الجديدة من هجرة اليهود السوفيات منذ ١٩٨٩، تابعة من عامل مهم ميّز سياسة الاتحاد السوفياتي سابقاً وهو البيريسترويكا التي أدّت إلى انهيار اقتصاد الاتحاد السوفياتي وإلى نشوء تيار من اليمين المتطرف يكره الأجانب، تُضاف إليها حرية الهجرة لليهود السوفيات. هؤلاء اليهود لا يملكون الخيار في ما يتعلق بالبلد المضيف: الولايات المتحدة خفضت من عدد المهاجرين اليهود السوفيات إلى ٥٠٠٠٠ في السنة، وحدود أوروبا الغربية أصبحت منغلقة أكثر فأكثر أمام هذه الهجرة. وبحسب تقديرات رسمية، بلغ عدد اليهود السوفيات المهاجرين ٤٠٠٠٠٠ من أصل مليون، من اليهود المنتظرين، حسب التوقعات الإسرائيلية، خلال السنوات الثلاث أو الخمس الآتية. وبحسب هذه التقديرات، فإن عدد اليهود الذين يعيشون في الاتحاد السوفياتي يراوح ما بين مليون و٥٠٠ ألف ومليونين. ومن بين الوافدين، قُدِّر عدد من هم ليسوا يهوداً بـ ٣٠٪، الأمر الذي يطرح على السلطات الإسرائيلية مشكلة تعديل «قانون العودة».

هذه الهجرة المكثفة تؤدي إلى تبعات ديموغرافية وسياسية، داخل إسرائيل كما في الأراضي الفلسطينية المحتلة[١٠]. وهذا يُطبَّق أيضاً على صعيد المنطقة العربية وعلى الصعيد الدولي.

وصول هؤلاء المهاجرين رفع عدد السكان اليهود في إسرائيل بنسبة ١٠٪ في بلد يسكنه ٣٠٪ من مجموع اليهود في العالم.

ويشكل نجاح سياسة هجرة اليهود السوفيات ورقة مهمة جداً في يد حزب الليكود، من أجل محاربة العماليين الذين أكّدوا دائماً أن العامل الديموغرافي سيكون مع الوقت ورقة ضد مصلحة إسرائيل. وهكذا ينوي حزب الليكود تحقيق حلمه بـ «إسرائيل الكبرى».

بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين فضحوا دائماً سياسة الهجرة اليهودية، فإن وصول اليهود السوفيات يشكل تهديداً حقيقياً لأمنهم الشخصي ولثرواتهم وخصوصاً لنيل حقوقهم الوطنية.

أما بالنسبة إلى البلدان العربية، فإن هذه الهجرة، التي تدخل في إطار سياسة إسرائيل التوسعية، ستؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى صراع إسرائيلي ـ عربي، كما كانت الحال منذ ١٩٤٨، بمقدار ما يجري تدعيم السكان الإسرائيليين بوفود اليهود الآتين من الخارج.

وأخيراً، على الصعيد الدولي، فإن الوضع الجديد الذي ستخلقه هذه الهجرة المكثفة لا يمكن أن يبقي بعض الدول لامبالية أمام مخاطر اللاإستقرار التي يمكن أن تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

من شامير إلى رابين

إن انتصار الحزب العمالي وهزيمة ليكود عقب الإنتخابات التشريعية في ٢٣ حزيران ١٩٩٢، أظهرا التأثير الأميركي على الناخبين الإسرائيليين.

إن إدارة بوش من خلال رفضها في الواقع إعطاء شامير تسهيلات القرض الذي كان يطالب به، ضمنت انتخاب منافسه العمالي إسحق رابين.

غداة تسلمها مهامها، علّقت حكومة رابين بناء ٦٦٨١ وحدة سكنية كانت برمجتها ليكود، وسمحت في الوقت نفسه بالاستمرار في بناء ١٠٤٦٧ وحدة سكنية أخرى.

لتبرير هذا الإيقاف الجزئي للمستوطنات، ركّز رابين على الفرق بين «مستوطنات سياسية و«مستوطنات أمنية» أو «استراتيجية». التمييز غامض وهش. وفي تصنيف رابين، تشكّل منطقة القدس وخطوط الفصل لعام ١٩٤٩ والحدود الإسرائيلية مع

مصر والأردن، جزءاً من المستوطنات «الاستراتيجية». وحسب تعريف رابين تغطي منطقة «الأمن» ٢٨٠٠ كلم[٢] أي ٥١٪ من الضفة الغربية المحتلة.

يقول المساعد السابق لمختار القدس الغربية ميرون بنفنستي[١١] ان «هذه المنطقة كانت تضم في بداية ١٩٩٢ ستاً وسبعين قرية يهودية تأوي ٧١٠٠٠ شخص، مقابل إحدى وخمسين قرية تأوي ٢٤٠٠٠ شخص في مستوطنات توصف بـ«السياسية». أكثر من أربعمائة ألف فلسطيني يسكنون داخل تخطيط رابين متوزعين على مئة وأربع وتسعين محلّة».

إن مفهوم رابين للمستوطنات «السياسية» و«الإستراتيجية» تستند إلى مفاهيم الهاغانا في الثلاثينات والأربعينات في فلسطين، حين كانت تعتبر المستوطنات اليهودية أجهزة دفاع رئيسية للحدود المقبلة للدولة الإسرائيلية. والهدف منها خلق استمرارية للإسكان اليهودي. إن المفهوم الإسرائيلي للإستمرارية الديموغرافية الإسرائيلية ليس ممكناً إلا على حساب تقسيم المجتمع الفلسطيني. وهدف رابين إذاً جعل كل استمرارية للإعمار الفلسطيني مستحيلة وبالتالي جعل قيام الدولة الفلسطينية مستحيلاً.

إن مقاربة رابين الجيو - استراتيجية تستند إلى «خطة آلون» لعام ١٩٧٠ (راجع الملحق) ومحاولة تطبيقها التوسعي على يد حكومته الأولى من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧. لقد عدّل رابين خطة آلون ببنائه ستاً وثلاثين مستوطنة يهودية إضافية وبتوسيعه حدود القدس وضواحيها.

وباختصار، إن مفهوم رابين للمستوطنات السياسية ينطبق على المستوطنات الواقعة في مناطق لا ينوي الحزب العمالي الاحتفاظ بها، فيما المستوطنات الاستراتيجية معدّة للبقاء تحت السيطرة الإسرائيلية.

من خلال مقاربة رابين هذه، ٣٥٪ فقط من الضفة الغربية المحتلة قابل للتفاوض فيما ٢٨٪ مخصص للمستوطنات الإستراتيجية. والفلسطينيون مدعوون احتمالياً لتقاسم السلطة مع الإسرائيليين على الـ ٣٧٪ من الأرض التي تبقى (أرضاً بلدية).

يقدر عدد المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة بـ ١٠٥٠٠٠ نسمة وبـ ٤٠٠٠ نسمة في قطاع غزة المحتل وبـ ١٣٥٠٠٠ في منطقة القدس الشرقية المحتلة

وبـ ١٥٠٠٠ في الجولان المحتل. ويقدر عدد المستوطنات بين ٢٠٠ و٢١٠. وتزايد عدد المستوطنات ليس متناسباً مع مساحة الأرض الفلسطينية المصادرة.

طالما أن الإسرائيليين ينشرون إحصاءات خاطئة، من المستحيل الحصول على أرقام دقيقة عن المستوطنين والمستوطنات، لأن الأجهزة الإسرائيلية المسؤولة عن الاستيطان عديدة: مجلس الوزراء، وزارتا الإسكان والزراعة، اللجنة الحكومية المشتركة المسؤولة عن شؤون المستوطنات، المؤتمر اليهودي العالمي، الوكالة اليهودية، تنظيمات دينية وأصولية مختلفة. أما البناء الخاص فهو يفلت من كل تصنيف.

كل هذه الأجهزة تعمل بشكل منفصل وتعطي إحصاءات مختلفة.

الفلسطينيون في الأراضي المحتلة هم أيضاً ضحايا تجاوزات وإرهاب المستوطنين اليهود الذين لا يسنون القوانين فحسب بل يعتبرون أنفسهم فوق القانون: اغتيال المدنيين الفلسطينيين، تخريب الآثار، إتلاف الممتلكات ومختلف أنواع التنكيد.

تذكر «بت شيلم» في تقريرها لعام ١٩٩٢ أنه من أصل تسعة وثلاثين مستوطناً مجرماً، ثلاثة منهم مثلوا أمام المحكمة. والعقاب الأشد قساوة الذي أنزل بقاتل من مستوطنة «شيلو» هو ثلاث سنوات في السجن، وأطلق سراحه بعدما قضى ثلث عقوبته.

«الحق» وهي جمعية فلسطينية للدفاع عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة تؤكد وجود سلطتين قضائيتين مختلفتين، تخلقان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وضعاً من التمييز العنصري.

في الحقيقة، يخضع الفلسطينيون للقضاء العسكري. بالمقابل، النظام العسكري لآذار ١٩٨١ منح المستوطنين والمستوطنات اليهودية حصانة قانونية متيحاً فقط للمستوطنين اليهود الإفادة من القضاء المدني الإسرائيلي.

على صعيد آخر، يملك المستوطنون امتيازات لا يملكها الإسرائيليون الآخرون: إيجار منخفض، قروض إسكان مع فوائد منخفضة إلى النصف، خفض الضريبة على المحاصيل، أراضٍ ومياه بسعر رخيص، أسلحة كثيرة، مواصلات مجانية، الخ...

كما ينعم المستوطنون بدعم ضمني من غالبية الطبقة السياسية الإسرائيلية.

السؤال الصعب الذي يطرح على طاولة المفاوضات الجارية هو معرفة كيف سيقبل المستوطنون بإعادة النظر في كل هذه الامتيازات والحصانات.

بالنسبة لرابين كما هي الحال بالنسبة لشامير، إن أياً من المئتي مستوطنة أو المئتي وعشر مستوطنات لن يدمر.

على أية حال، كلاهما يفضلان معالجة القضية الفلسطينية وكأن الأمر يتعلق بنزاع اسرائيلي داخلي.

وكلا الرجلين يعارضان حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم الوطني والتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وكلاهما يُعتبران «صقرين» فيما يخص مسائل الأمن. وقد صرّح إسحق شامير إلى صحيفة معاريف الإسرائيلية الصادرة في ٣ تموز ١٩٩٢ أنه ينوي «جرّ المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية عشر سنوات على الأقل حتى يزيد عدد السكان اليهود المقيمين في الأراضي المحتلة إلى درجة تصير معها السيطرة الإسرائيلية أمراً لا غنى عنه».

كتب لوي ـ جان دوكلو في هذا الصدد بأن شامير «لم يتردد قط عن التصريح عالياً بأنه لا مجال للقيام بأدنى انسحاب إقليمي ولا الحد بأي شكل من الأشكال من حركة الاستيطان مهما كلّف الأمر ضغوطاً وإكراهات أميركية. أما المرشح البديل (رابين) فقد بث بعكسه الالتباس والتعقيد: يجري الاستمرار في إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من المفاوضات لكن يُبقى على مؤيديها شرط أن يكونوا من سكان الأراضي المحتلة أو حتى من القدس. كما يُباشَر في الانسحاب من مناطق الإعمار العربية الأكثر كثافة ولكن لا يتولى السيطرة عليها إلا خليفة مضمون، الأردن مثلاً. ولتعذر ضمّ الباقي، تُوسّع المستوطنات الإستراتيجية بالتعارض مع المستوطنات «السياسية» الأخرى التي يكتفى «بتجميدها». وهكذا لن يكون الحكم الذاتي الفلسطيني أخيراً أقل «شخصية» مما كان لليكود ولكن أكثر وقتية بالتأكيد»[١٢].

«الخلاف الرئيسي بالنسبة لدوكلو، بين نهج العماليين ونهج ليكود هو في الدرجة أقل منه في النوعية، على شكل التنازلات وخصوصاً بالنسبة لرأسمال الخيال المكرّس للتشويش على المفهوم وعلى التقليل من أهميته»[١٣].

ويضيف: «إن تشكيل الغالبية البرلمانية الجديدة (٦٢ نائباً) والاستشارات التي سبقت التأليف، لا تضيف كما نرى أي إيضاح عن التوجهات السياسية للحكومة الجديدة وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وإلى التباسات المشروع العمالي، هنالك من الآن فصاعداً الفوضى الناشئة عن تجاور «الليبراليين» المعتدلين في الحكومة نفسها مع البراغماتيين الباردين و«المتدينين» المشهورين بلاصهيونيتهم، لكي لا نقول شيئاً عن الانفتاحات التي جرت أمام إلحاقيين مقتنعين»[١٤].

إن حكومة رابين (المؤلفة من ٤٤ نائباً عمالياً و١٢ «ليبرالياً» من حزب ميريتس و٦ «متدينين» من شاس) حافظت عملياً على الخيارات السياسية نفسها لحكومة شامير بالإبقاء على الإطار الذي حدّد في مدريد وعلى المقاييس المحدَّدة ذاتها التي تحكم تشكيل الوفد الفلسطيني مع التعديل البسيط جداً في الوفود الإسرائيلية الأربعة: رئيس الوفد الوحيد الذي تم إبداله هو يوسي بن أهارون، الساعد الأيمن لشامير، وحلّ مكانه إيتامار رابينوفيتش المقرّب من شيمون بيريز.

أكّد رابين أخيراً، الذي هو في أصل خطة شامير لعام ١٩٨٩، نيّته بتطبيق اتفاقات كمب ديفيد والقرارين الصادرين عن مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وهذا ما لَمْ يقبله سلفه شامير إلا لماماً. إسحق رابين بالنسبة للفلسطينيين ليس إلا رجلاً عسكرياً لا يملك رؤية سياسية وهو المسؤول عام ١٩٤٨ عن ترحيل بسكان الرملة واللد، وعن حرب الستة أيام في ١٩٦٧. إنه رجل «سياسة اليد الحديدية» و«محطّم عظام» فلسطينيي الانتفاضة في ١٩٨٨ - ١٩٩٠ والمسؤول عن إبعاد ٤١٣ فلسطينياً إلى لبنان في نهاية ١٩٩٢.

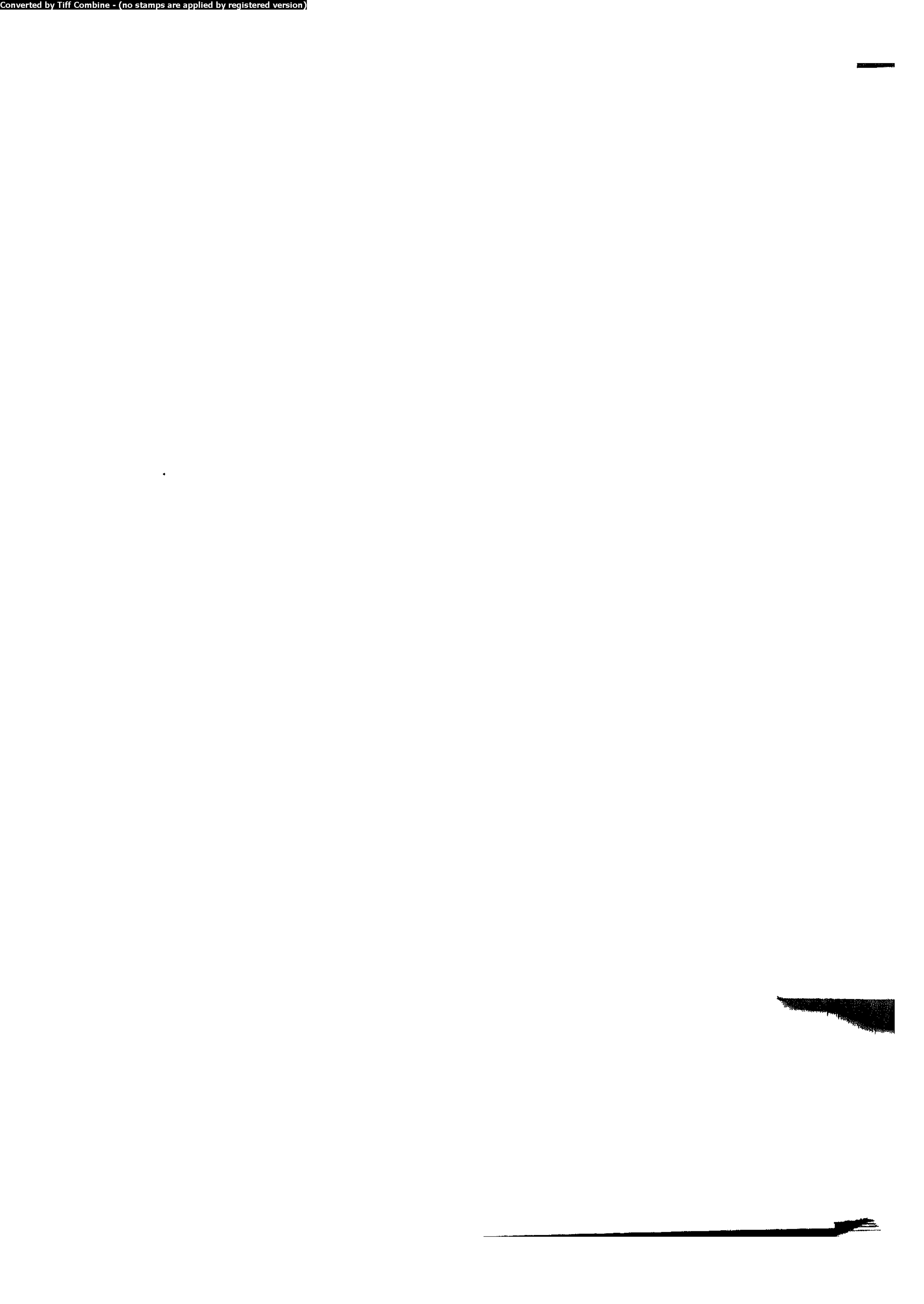
هؤلاء الذين يعرفون رابين يصوّبون الفلسطينيين ويعترفون أنه عسكري بالدم. فهو يتخذ قراراته على أساس تقارير الجيش ووكالة الاستخبارات وليس على أساس تحليل سياسي دقيق للوضع إلا فيما ندر.

في النهاية، تكتل ليكود هو إيديولوجياً مشجّع للمبدأ المشؤوم القائل «بتوحيد الأرض» استناداً إلى الإيمان «بإسرائيل الكبرى» أما الحزب العمالي فمنشغل بعقيدته عن «توحيد الشعب اليهودي». المعطيات الديموغرافية تدين كل تطلع إلحاقي، وليس لإعتبارات أخلاقية، لأن هدف العماليين هو الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة العبرية. بيْدَ أنّ الضم يعني قيام حكم تمييز عنصري موجود أصلاً في الواقع.

إن تفحصاً دقيقاً لمشاريع ليكود والعماليين السياسية يجب أن يقود إلى إعادة النظر في التفاؤل الارتكاسي لعامي ١٩٩١ ـ ١٩٩٢.

إلا أن شرارة أمل، مهما تكن ضئيلة، تبقى مع ظهور فريق حقيقي مسالم داخل شبيبة الحزب العمالي، يطالب بفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بمبدأ إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

لقد أجرى استطلاع للرأي، حسب جريدة الفيغارو[١٥]، في إسرائيل حديثاً، يُظهر أن ٤٧٪ من الإسرائيليين يؤيدون حواراً مباشراً مع منظمة التحرير الفلسطينية لحلحلة الجمود عن مفاوضات السلام.



الفصل الثامن

الانتفاضة ونتائجها

في ٩ كانون الأول ١٩٨٧، انبثقت الانتفاضة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة سياسة إنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وبدء مسيرة مقاومة شعبية عامة كانت لها امتدادات سياسية.

ومثلما كان السبب المباشر لنشوب الحرب العالمية الأولى إغتيال ولي عهد النمسا فرنسوا فرديناند في ساراييفو (البوسنة) (٢٨ حزيران ١٩١٤)، كان سبب الانتفاضة «حادث سير» (كما روت الجهات الإسرائيلية). أما الرواية الفلسطينية فتقول إن شاحنة إسرائيلية صدمت سيارة تاكسي عمومية فلسطينية في قطاع غزة وتسببت في إيقاع أربعة قتلى وتسعة جرحى، هذا الحادث كان الشرارة التي أشعلت الانتفاضة. ولنا عودة إلى الأسباب الحقيقية لهذه الانتفاضة الشعبية.

المواجهات الأولى حدثت في مخيم جباليا للاجئين الفلسطينيين. وفي أيام قليلة، حلَّ هذا التمرد العنيف، لكن غير المسلَّح، مكان الانتفاضات الأخرى التي حدثت منذ ١٩٦٧، ولكن المحدودة في الزمان والمكان، والمرتبطة بأحداث طارئة تتعلق بالشعب الفلسطيني خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة أو داخلها.

الانتفاضة تخص الشعب كله: كباراً وصغاراً، رجالاً ونساءً، لاجئين ومثقفين، تلاميذ وطلاباً وعمالاً وتجاراً ومزارعين. جميع الوحدات شاركت عفوياً في «انتفاضة الحجارة» هذه: مخيمات اللاجئين والقرى والمدن.

ونُظِّم العمل بفضل البنية التحتية السرية لمنظمات المقاومة الفلسطينية (فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين) والحركة الإسلامية.

صدر أول بيان للإدارة الوطنية الموحدة للانتفاضة في ٤ كانون الثاني ١٩٨٨. لكن

الحركة الإسلامية «حماس» رفضت التحالف مع الإدارة السرية الموحدة للإنتفاضة. فقد كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي متساهلة في السبعينات وبداية الثمانينات مع الإسلاميين لأنهم كانوا أعداءً لمنظمة التحرير العلمانية.

هؤلاء المتطرفونُ يعتدون على رموز المجتمع المعاصر: السينما والمسرح والرقص، إلخ. مشروعهم الاجتماعي ماضوي ويقوم على إعادة أسلمة المجتمع الفلسطيني من خلال وسائل استبدادية. مشروعهم السياسي يقوم على إنشاء دولة إسلامية على أرض فلسطين كلها، عن طريق القوة.

إسلامهم بدوي وبالأحرى ماضويّ. وهو لا يقيم اعتباراً للإسلام ذي البعد الثقافي (الإسلام الحضاري أي المتحضر في مقابل الإسلام البدوي البدائي) ولا للتطور الاجتماعي والثقافي للمجتمعات الإسلامية على امتداد خمسة عشر قرناً من التاريخ.

ولكي تحظى بالتأييد، تستغل الحركات الإسلامية الاحباطات واليأس والوضع غير المحتمل الذي يعيش فيه السكان الفلسطينيون في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وبدءاً من ١٩٨٦، أصبحت الحركات الإسلامية رأس الحربة في الصراع ضد المحتلين الإسرائيليين.

ترفض «حماس» كما منظمة التحرير الفلسطينية في بداياتها، الاعتراف بالبعد الدولي للقضية الفلسطينية. لكن «حماس» تفشل في منافسة الحركة العلمانية لمنظمة التحرير التي يجتمع أنصارها حول الإدارة الوطنية الموحدة التي تبقى الملهم الأساسي المنظّم للانتفاضة.

وينتظم السكان الفلسطينيون في لجان شعبية محلية تسهر على احترام أوامر الإدارة الموحّدة: تظاهرات كثيفة، إضرابات، مقاطعة للمنتوجات الإسرائيلية، رفض دفع الضرائب للإسرائيليين وأشكال أخرى من العصيان المدني.

هذه اللجان المحلية تكرس نفسها لتنظيم الحياة اليومية والاستجابة لحاجات السكان: تموين العائلات الفقيرة أو العائشة في ظل منع التجول، الإسعافات الأولية، المساعدة القضائية والثقافية وتنظيم التعليم في البيوت من أجل التخفيف من نتائج إقفال المدارس والجامعات بأمر من الجنود الإسرائيليين.

ويقوم تضامن كبير في صفوف الشعب الفلسطيني، وتحديداً أثناء المواجهة مع جنود

الاحتلال وأثناء منع التجول. وحدث تغيّر جذري في القيم التقليديه: إلغاء المهر، والمساواة بين المرأة والرجل. وفي اختصار، تثبيت قيم المجتمع الحديث في العلاقات العائلية والعلاقات الاجتماعية.

من جهة أخرى، أدى تدمير شبكة مخبري إسرائيل إلى بعض التجاوزات وتصفية حسابات شخصية، هذه الخطة «لتصفية المتعاملين» فضحتها منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً أن إسرائيل استغلت عبر عملائها هذه الممارسة على نطاق واسع، من أجل الاندساس في صفوف المناضلين الفلسطينيين وتصفية أفراد الانتفاضة وعملائها جسدياً.

فبحسب التقرير السنوي للمنظمة الإنسانية الإسرائيلية في بيت لحم، ثلث القتلى الفلسطينيين عام ١٩٩١ اغتالهم جنود إسرائيليون تظاهروا بأنهم فلسطينيون. وتؤكد المنظمة الإنسانية في بيت لحم، من جهة أخرى، أن التعذيب يتم بطريقة روتينية وجذرية خلال استجوابات الفلسطينيين[1].

ردّتْ إسرائيل على الانتفاضة، معلنة حالة الطوارىء من أجل «قمع التخريب بكل الوسائل»[2] بحسب ما ورد في تصريح وزير الدفاع آنذاك إسحق رابين. فقد أمر رابين جنوده بتحطيم عظام المتظاهرين، ونُفِّذت أوامره حرفياً.

وهزّت صورتان الرأي العام العالمي: صوّرت وكالة الأنباء البريطانية جنوداً إسرائيليين في منطقة نابلس يحطّمون أذرع شابين فلسطينيين. أما الصورة الأخرى فتظهر أربعة فلسطينيين من شليم يُطمرون بالبلدوزر وهم أحياء[3].

ولأخذ فكرة واضحة عن فداحة الإجراءات القمعية الإسرائيلية بعد أربع سنوات من الانتفاضة، تمكن العودة إلى إحصاءات مختلفة قدمها إبراهيم الصوص في كتابه «عن السلام عموماً وعن الفلسطينيين خصوصاً»[4].

بعد عام على الانتفاضة، أدّى استعمال الجيش الإسرائيلي المكثف للأسلحة النارية إلى سقوط حوالى ٣٠٠ أو ٤٠٠ قتيل في صفوف الفلسطينيين وإلى ٢٠ ألف جريح، يضاف إليهم ٦٠٠٠ معتقل (من بين ٢٠ ألف موقوف) وبضع عشرات من المطرودين[5].

عن عفوية الانتفاضة، كتب هنري لورنس:

«الانتفاضة هي في الأصل عفوية بشكل كامل، إن السياسة الإسرائيلية التي تمارس ضغوطاً عديدة تجاوزت الحد، والخوف من القمع لم يصمد أمام اليأس من المستقبل»[٦].

لكن عوامل عدة حرَّكت هذا الانفجار الجماعي الإنساني. لم يكن «الصدام» إلا الشرارة التي أشعلت مخزن المتفجرات: تكدس الممارسات اللاإنسانية للمحتل الإسرائيلي، مصادرة الأراضي (٦٥٪ في الضفة الغربية و٤٥٪ في غزة)، امتلاك ٧٠٪ من مصادر المياه الفلسطينية، إقامة المستوطنات اليهودية بشكل كثيف في الأراضي المحتلة لتحقيق نقل الفلسطينيين لاحقاً إلى ما وراء نهر الأردن، واعتبار الفلسطينيين «غرباء» في أرضهم بالذات، إلخ.

هذا الإذلال الدائم الذي يرتكب بحق الشعور الوطني الفلسطيني يتفاقم مع البطالة (٦٠٪ من القوى العاملة) وإجراءات التعذيب والقمع التي أشرنا إليها آنفاً.

والوضع السياسي في ١٩٨٧ سرّع في نشوب الانتفاضة. أولاً الوحدة الوطنية المستعادة في المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نيسان ١٩٨٧ بعد اجتياز منظمة التحرير الصحراء إثر رحيلها الجبري من بيروت ولبنان في ١٩٨٢ - ١٩٨٣، ثم الخيبة التي أحدثتها القمة العربية في عمّان في تشرين الثاني ١٩٨٧ والتي وضعت القضية الفلسطينية في المرتبة الثانية، للمرة الأولى منذ نشوء جامعة الدول العربية. هذا القرار عاشه الشعب الفلسطيني بشكل مؤلم.

فَهِم فلسطينيو الأراضي المحتلة أنهم لم يعد في استطاعتهم الاعتماد على الخارج فحسب لإنقاذ أنفسهم، وأن ساعتهم حانت لمحاربة الظلم واستعادة كرامة الشعب الفلسطيني باعتمادهم على قواهم الخاصة، فحددوا أهدافاً واقعية دفعت منظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الثاني ١٩٨٨ إلى توضيح مشروعها للسلام.

أول نتيجة للانتفاضة كانت نهاية «حرب المخيمات» التي قادها مؤيدو سوريا ضد الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين التي تدعم منظمة التحرير.

النتيجة الثانية كانت ظهور خطوط الهدنة العائدة إلى عام ١٩٤٩، والتي تفصل إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس التي عادت شرقية وغربية، إسرائيلية وفلسطينية.

وقلبت الانتفاضة صورة إسرائيل في الغرب: «الضحية» أبانت عن وجهها الحقيقي

كقوة احتلال، وظهرت الصفة الحزينة للفلسطينيين كضحايا حقيقيين وليس كمعتدين منذ ثلاث وأربعين سنة في الشرق الأوسط.

وانقلاب الوضع لم يكن إعلامياً فحسب بل كان سياسياً أيضاً. فمعسكر الرفض سيكون منذ الآن فصاعداً في إسرائيل، متمثلاً في الليكود، وليس في الدول العربية.

هذه الثورة الفلسطينية غير المسلَّحة هزَّت الجماعات اليهودية عبر العالم، وساهمت في جعلهم يعون وجود الشعب الفلسطيني بصفته كياناً وطنياً وليس بصفته لاجئاً، وواقع الاحتلال الإسرائيلي الغاصب والقمعي.

وقمع الجيش الإسرائيلي العنيف لـ «انتفاضة الحجارة» هزَّ السكان الفلسطينيين في إسرائيل (عرب إسرائيل). فمنذ ٢١ كانون الأول ١٩٨٧ وهؤلاء ينظمون إضرابات عامة ليظهروا تضامنهم مع إخوتهم وأخواتهم في الأراضي المحتلة.

وفي الوقت نفسه، عزَّزت الانتفاضة السلمية الحزب القومي المتعصب في إسرائيل ورجال الدين المنادين بـ «إسرائيل الكبرى» وبتصفية الانتفاضة عن طريق القوة. لكنها عززت أيضاً حزب السلام خصوصاً داخل الجيش الإسرائيلي وعند المثقفين: «جنود يش ـ جڤول» و«جنرالات السلام» الذين تجمّع حولهم أكثر من ألف ضابط احتياط ومثقف شعارهم: «تحرير إسرائيل من الأراضي»، إضافة إلى حركة «السلام الآن».

كل هذه التنظيمات تنادي بحل سياسي انطلاقاً من «الخيار الأردني» إلى المفاوضات المباشرة مع منظمة التحرير.

لم يُدخل الليكود والعماليون هذا التطور السياسي ضمن مشاريعهم السياسية الانتخابية. وهكذا فإن نتيجة الانتخابات التشريعية في أول تشرين الثاني ١٩٨٨ لم تعكس هذا التغير: لم يقترع الناخبون لا للعماليين ولا لليكود، معززين بذلك الأحزاب الدينية، مما جعل إسرائيل تخضع لليمين. هذا الوجه السياسي الجديد زاد ترسيخ الحكومة الإسرائيلية في جمودها، هناك فقط منطق القوة أمامها: السلام لا يمكن أن يقوم إلا على الهيمنة، والأمن لا يقوم إلا على الطغيان، منطق القوة والطغيان هذا طوّر لدى الفلسطينيين احتقار العرب وإذلالهم. ثمة شعار واحد بالنسبة إليهم: «العرب لا يفهمون إلا من خلال القوة!».

أحد الناطقين بلسانهم رافاييل إيتان، عضو في الكنيست، ورئيس سابق لأركان

الجيش الإسرائيلي، يعكس هذا الحكم المسبق العنصري حيال العرب وشوفينيته القصوى وحقده حين يقول: «نقول بصراحة إن العرب ليس لهم أدنى حق في الوجود، ولا على سنتمتر واحد من أرض إسرائيل. . . القوة هي الشيء الوحيد الذي يفهمه العرب والذي سيفهمونه دائماً. سوف نستخدم القوة القصوى حتى يركع الفلسطينيون عند أقدامنا»[٧].

والجنرال إيتان، رئيس «تزومت» وهو حزب يميني متطرف كان ينتمي إلى ائتلاف حكومة شامير حتى نهاية كانون الأول ١٩٩١، هو نفسه وصف الفلسطينيين بـ «الحشرات».

أثر سلبي آخر أحدثته الانتفاضة في إسرائيل على الصعيد الاقتصادي هذه المرة: إن احتلال الضفة الغربية وغزة الذي كان مُدراً للأرباح حتى الآن لإسرائيل، صار عبئاً. فهذه الأراضي، بحسب بعض التقديرات، صارت تكلف إسرائيل كل سنة ما بين مليون ومليوني دولار.

والأردن، من جهة أخرى، الذي يأخذ الانتفاضة في الاعتبار، أعلن رسمياً في ٣١ تموز ١٩٨٨ عن قراره بقطع الصلات الشرعية بينه وبين الضفة الغربية. وفي تموز ١٩٨٥، قطع أيضاً صلاته الاقتصادية مع الضفة الغربية، هذا القرار خلق فراغاً قضائياً ملأه إعلان دولة فلسطين في الجزائر (١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨).

وفي الواقع، فإن المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر بين ١٢ و١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ يمثل منعطفاً تاريخياً في توجه منظمة التحرير السياسي من خلال خيارها الاستراتيجي: فقد قدم المجلس الوطني الفلسطيني تنازلاً كبيراً في اعترافه بحق إسرائيل في الوجود والأمن، مختاراً بذلك الحل الذي يقضي بإقامة دولتين على أراضي فلسطين كما كانت أيام الانتداب البريطاني.

يشير المشروع السياسي لمنظمة التحرير، الذي يتضمن مبادرة سلام فلسطينية تبناها المجلس الوطني الفلسطيني وأكّدها خطاب الرئيس عرفات أمام جلسة معالجة القضية الفلسطينية التي عقدتها الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة في جنيف (من ١٣ إلى ١٦ كانون الأول ١٩٨٨)، يشير هذا المشروع إلى بدء ثاني حملة ديبلوماسية تقوم بها منظمة التحرير بعد حملتها الأولى في عام ١٩٧٤. الحملتان الديبلوماسيتان قادهما ياسر عرفات. وإذا كانت الحرب الأهلية في لبنان ١٩٧٥ - ١٩٧٦ جمّدت الحملة الأولى، فإن حرب الخليج أضرّت عميقاً بالثانية.

هذان الانفتاحان السياسيان شكّلا منعطفاً مهماً في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية. أول نتيجة لمبادرة السلام الفلسطينية في ١٩٨٨ كانت فتح الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٦ كانون الأول ١٩٨٨ عبر السفير الأميركي في تونس. في ٥ كانون الثاني ١٩٨٩، رفعت فرنسا المكتب التابع لمنظمة التحرير في باريس إلى مصاف المندوب العام عن فلسطين. تبعتها في هذه الخطوة إيطاليا والدول الأخرى للمجموعة الأوروبية المشتركة. في ١٤ آذار ١٩٨٩، طلب وزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر من إسرائيل المباشرة بمحادثات مع منظمة التحرير، وعشرات الدول اعترفت بالدولة الفلسطينية التي أعلنت في اجتماع الجزائر (أنظر الدراسة القانونية لاحقاً).

وأخيراً، أعادت الانتفاضة الشعبية الصراع في الشرق الأوسط إلى جذوره الأصلية: الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني في الدرجة الأولى، والصراع العربي ـ الإسرائيلي في الدرجة الثانية.

في ٩ كانون الأول ١٩٩١ احتفلت الانتفاضة بعامها الخامس. لكن إسرائيل لم تستخلص أية عبرة. على العكس، يزداد القمع وحملات التدمير في الأراضي الفلسطينية المحتلة خطورة يوماً بعد يوم. ومرةً أخرى نترك للقارىء أن يحكم على هذا الوضع من خلال ما كتبه السفير الفرنسي بيار هونت:

«نعرف حملات التوقيف الاعتباطية والبيوت المهدمة والإرهاب اليومي والعنف وضرب الاقتصاد الفلسطيني وإقفال الجامعات وفرض منع التجول الذي يجعل السلع والأدوية بعيدة المنال. عبر هذا الانقلاب المشؤوم للتاريخ، ألم تصبح غزة «غيتو» حقيقياً؟.

«غريب أن الرأي العام الغربي المستعد ليلتهب حماسة من أجل المآسي في غير مكان، يبقى أخرس أمام مآسي الفلسطينيين. اعتدنا قراءة الصفحات الداخلية لجريدة «لوموند» وبأحرف صغيرة عن أن أطفالاً قُتلوا بالرصاص أو أن معتقلين يتكدسون في السجون. كيف يمكن تفسير هذه البرودة، لا بل هذا التسامح حيال إسرائيل؟ هل السبب احتقار العرب أو الخوف من تأثير الناخبين اليهود أو ربّما إحساس بالخطأ ناتج عن تدنيس «شواح»؟ لكن أية صلة يمكن أن توجد بين مأساة تاريخية بحت أوروبية وبين البؤس الذي تلحقه الدولة اليهودية بالشعب العربي

الفلسطيني، حتى ولو كانت الحروب التي جرت على أيامهم زادت من منطقهم المشؤوم؟»[٨].

حسب ما ورد في صحيفة حاداشوت الإسرائيلية في عددها الصادر في ٢٤ شباط ١٩٩٢، أن داني برينكر، رئيس الشرطة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، هو الذي أنشأ في عام ١٩٩١ وحدة خاصة للمفتشين تمارس التعذيب بطريقة منهجية لإجبار المعتقلين الفلسطينيين على الإعتراف. كما تنقل الصحيفة عن شرطي إسرائيلي الشهادة التالية: «عند الصباح، تشبه غرفة الاستجواب الموجودة في جناح من إدارة عبرون العسكرية، ساحة المعركة. الأرض مغطاة بالعصي المحطمة والحبال الملطخة بالدم. المعتقلون الممزقو الثياب لا قدرة لهم إلا على الزحف في نهاية الاستجواب».

المركز الإسرائيلي للإطلاع على حقوق الإنسان «بشيلم» يدين خاصة «غياب الصلة بين حدة الاستجواب والجريمة المفترضة» واللجنة الدولية للصليب الأحمر «تطلب بإلحاح من الحكومة الإسرائيلية وضع حد فوري للمعاملة السيئة التي يلقاها الفلسطينيون المعتقلون، سكان الأرض المحتلة، في الاستجواب» ومنع «الضغوطات التي تُمارس على السجناء لإجبارهم على التعاون»[٩].

في ١٦ آذار ١٩٩٢، صوّت الكنيست الإسرائيلي على قانون يجيز لجنود الإحتلال الإسرائيلي إطلاق الرصاص على رماة الحجارة. هذا القانون «شرّع» إلى حد ما الجرائم التي ترتكبها «الوحدات الخاصة» للجيش الإسرائيلي الذي يضم عملاء من «الشين بت» (أي أجهزة الأمن العام) مُتنكرين في زي فلسطيني، وتباشر «فصائل الموت» القيام بإعدامات سريعة للفسطينيين الذين تتعامل معهم هذه «الوحدات الخاصة» كمتطرفين بدل توقيفهم ومحاكمتهم.

هذه «الوحدات الخاصة» التي يصف أعضاءها البرفسور الإسرائيلي الشهير ليبوفيتش على أنهم قتلة، سفكوا ببرودة أعصاب دماء تسعة وستين فلسطينياً بين كانون الثاني ١٩٨٩ وكانون الأول ١٩٩١، عشرين منهم دون الخامسة عشرة من العمر.

القمع الدامي يزداد، حسبْ شهادات عديدة، تفاقماً منذ وصول رابين إلى الحكم.

وقد صرّح السيد يزهار بائير في ٧ شباط ١٩٩٣ «ان هناك أناساً يموتون في ظل رابين أكثر مما في ظل شامير». وأضاف: «لا توجد عائلة في غزة إلاّ وأحدُ أقربائها ميت أو جريح أو مبعد»[١٠].

كان رابين قد صرّح في وقت سابق إلى التلفزيون الإسرائيلي (في ١١ تشرين الأول ١٩٩٢) أنه «تمّ توقيف ثمانين ألف فلسطيني منذ بدء الانتفاضة». وأكّد أن «كل عائلة فلسطينية فقدت أحد أقربائها على الأقل في السجن بين الفينة والأخرى»(١١).

وحسب الإحصاءات الأخيرة لبيت شليم التي تُعتبر حجّة في اسرائيل، سقط ستة وعشرون قتيلاً فلسطينياً في شباط ١٩٧٦ وخمسة عشر قتيلاً في كانون الثاني ١٩٩٣ وثلاثة وعشرون قتيلاً في كانون الأول ١٩٩٢.

عدد القتلى الأطفال يتزايد متراوحاً من نسبة ١٠٪ من عدد القتلى إلى ٢٢٪ خلال الأشهر الستة الأخيرة من حكومة شامير والأشهر الستة الأولى من حكومة رابين. كتب باتريس كلود، المراسل الخاص لجريدة الموند، في ٢ شباط ١٩٩٣: «سقط أربعة عشر جريحاً بالرصاص اليوم، وثمانية عشر غداً، وواحد وعشرون البارحة، وأربعة وثلاثون أول البارحة». وكتب أنه منذ بدء الانتفاضة «قُتِلَ مئة وأحد عشر إسرائيلياً بين مدنيين وعسكريين على يد الفلسطينيين. في الوقت ذاته، سقط عشر مرات أكثر من الفلسطينيين برصاص الإسرائيليين». ويصف باتريس كلود طريقة العقاب الجماعي الجديد الذي ابتدعه جيش رابين: تدمير بيوت عائلات المتهمين بالصواريخ المضادة للآليات. «منذ تموز الفائت نُفّذت ست عشرة عملية من هذا النوع في غزة: تسعة وعشرون منزلاً تمت مهاجمتها واحيلت في الغالب أنقاضاً. في أكثر الأحيان، لا تملك العائلات المعنية أكثر من ثلاث دقائق لإخراج حاجياتها الشخصية وإنقاذ حياتها فتخسر كل شيء: الأثاث وأدوات التنظيف والكتب والذكريات والثياب. كل شيء احترق، كل شيء اخترقه الرصاص.

في ستة منازل فقط، تحرّك الجيش وفقاً لتعليمات موثوق بها، وكان هنالك فعلاً أناس مطلوبون في الداخل، سبعة أوقفوا واثنان قُتلا.

في تقرير لمراقب الشرطة الإسرائيلية السيد إبراهام آدان، بتاريخ ١٠ شباط ١٩٩٣، يأسف المراقب من أن رجال الشرطة الإسرائيليين يظهرون «وحشية» ويخفون دائماً تجاوزاتهم وراء أكاذيب، ويشير التقرير إلى أن «٦٤٪ من الشرطيين المرسلين في مهمات بين شباط ١٩٨٩ وأيار ١٩٩١، حظوا بترقية»(١٢).

مفارقة: منذ عودة العماليين إلى الواجهة في إسرائيل، وبغض النظر عن التجميد الجزئي لحركة الاستيطان، لم يتغير شيء بخصوص الأراضي الفلسطينية المصادرة أو

انتهاك حقوق الإنسان أو الاغتيالات ألتي تنظّمها «سريات الموت» وتدمير البيوت وهمجية المستوطنين الذين يعتبرون القانون خاصتهم. على العكس، إن عدد القتلى الفلسطينيين البالغين والأطفال، أكثر ارتفاعاً مما كان عليه أيام حكومة شامير.

القانون والاعتدال لا يحق لهما إبداء الرأي: إضرابات، اعتصام عن الطعام، وتظاهرات، مواجهات، صدامات، اشتباكات، أعمال عنف مضاعفة، موتى، جرحى، مُبعدون، غارات جوية، تجاوزات، سفك دماء، اغتيالات، فتن، إعدامات تعسفية، اعتقالات، مهاجمات بالسلاح، طعن خناجر، اعتداءات بالقنابل. كل ذلك لا يحدث فقط في الأراضي المحتلة بل في إسرائيل أيضاً.

عدد القتلى والجرحى في تزايد، أعمال العنف والمظالم تتراكم، فيما المفاوضات تراوح مكانها. كل ذلك أدّى إلى تردي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتفاقم الوضع هذا يحوّل الانتفاضة تدريجياً من تمرد شعبي سلمي إلى حرب عصابات مدينية حقيقية.

هذا التحول للانتفاضة قد يستغل على أيدي المنظمات اليمينية المتطرفة لزرع الفوضى وإثارة «حملات انتقامية» ضد الفلسطينيين في إسرائيل نفسها.

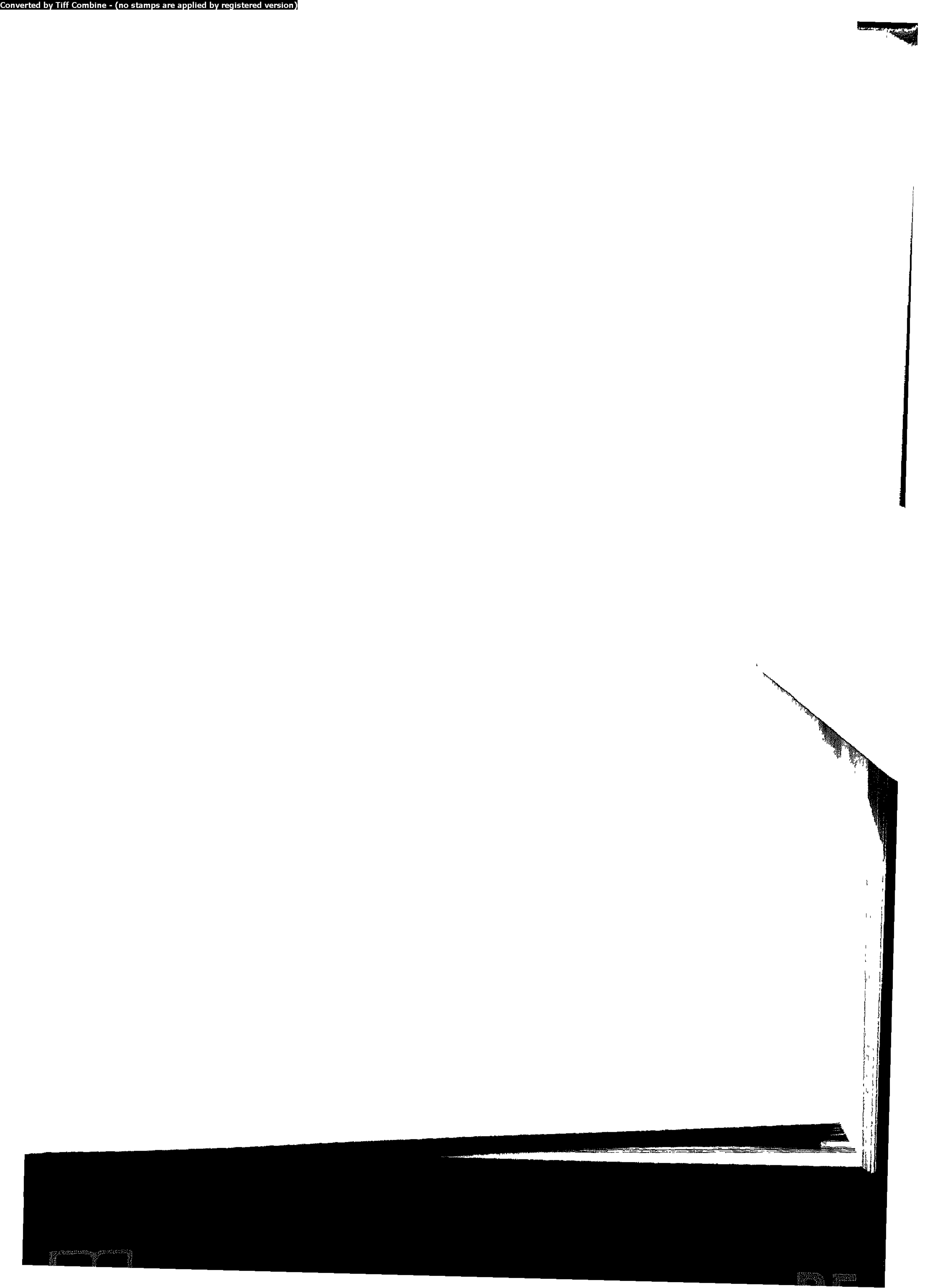
وهذا يعني احتمال نشوب حرب أهلية داخل إسرائيل بالذات.

سيحفظ التاريخ، ربما، أن الانتفاضة جمّدت البعد الايديولوجي للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني ـ العربي. لأنه على رغم عذابات شعب بأكمله، ربما ستكون الانتفاضة العامل الأهم لجعل العالم يعي فداحة الموقف، فيطلق سير المفاوضات التي من شأنها الوصول يوماً إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية...

كل حل آخر لا يمكنه إلا أن يزيد من عوامل الاضطراب في هذه المنطقة ويشجّع الأصوليات السياسية والدينية. التوازن الهش أصلاً في الشرق الأوسط سيجد نفسه مهتزاً بشكل خطير، ولن يكون مدهشاً الاكتشاف غداً بأن محركي الشارع سيكونون هم قادته وصانعيه...

لنأمل في أن تكون رسالة الرئيس مسموعة، حين عبّر عن رغبته، عشية مؤتمر السلام في مدريد متوجهاً إلى المتحاربين، في أن يضعوا الماضي وراءهم وألا ينظروا إلاّ ناحية المستقبل.

الباب الثالث
القدس



أورو ـ شليم، يروشاليم، أورشليم، القدس

جعل الموقع الاستراتيجي والجغرافيا والتاريخ من القدس أحد أرفع الأماكن، حيث تجتمع الينابيع الأكثر قدماً لأماكن الذاكرة والجذور الشخصية، وحيث تتزاوج المعاني الأكثر جوهرية في الهوية الثقافية، وربما في المصير، لكل يهودي ومسيحي ومسلم، لأن كل واحد منهم يحمل في داخله مفهوماً للقدس. القدس إذاً هي فريدة من نوعها: إنها تواصل عيشها بقوة بعدما اجتازت آلاف السنوات من الاضطرابات والتدمير، بينما أية مدينة أخرى في مثل وضعها كانت فنيت. إنها المدينة المقدسة لكل أولاد إبراهيم، يهوداً ومسيحيين ومسلمين، ورمز وحدتهم في الإيمان.

رسالتها السلمية عبر تاريخها الألفي حوّلت عناصر هشاشتها إلى أسس لبقائها، لأنها عرفت دائماً أن تسمع أصوات الأنبياء الذين كانوا ينادونها لكي تكون حاضرة الأخوّة بين الناس والوئام بين الشعوب.

هذه الاستمرارية لا تستند إلى قوة عسكرية أو اقتصادية أو سياسية، بل إلى قوة الإشعاع الروحي والفكري المنبعث من الإيمانات المختلفة التي تثيرها في الضمير العالمي بصفتها مدينة مثلثة القداسة.

هذه الحاضرة، من خلال موقعها الجغرافي وجهد الإنسان في تنظيمها، أعدّها الخيار الإلهي لكي تكون رمز التقارب والوحدة بين البشر على اختلافهم في الإيمان، ورمز تفهم الشعوب أياً تكن جذورهم أو هويتهم الثقافية.

كان الكنعانيون أول من أدرك هذه الدعوة. والشاهد على ذلك الاسم الذي أطلقوه عليها: أورو ـ شليم الذي يعني مدينة السلام. كلمة «شليم» (التي تتماثل مع إله السلام الكنعاني) هي أصل كلمة سلام العربية وشالوم العبرانية، أي السلام.

ازدهرت المدينة في الألف الرابع ق.م.: على ألواح إبلة ورأس شمرا وتل العمارنة وفي نصوص اللغة المصرية التي تعود إلى الألف الثاني ق.م.، نجد وصفاً لأورو-شليم ولعدد من أسماء ملوكها الكنعانيين مثل قدوم - شليم، آمو، باكر، ملكيصادق، أدوني - صادق، أدوني - بازك، أدوني - هبا وآخرين. وتشير التوراة العبرانية أيضاً إلى أسماء بعض الملوك الكنعانيين لأورو - شليم.

في أورو - شليم، نشأت الديانة والتوراة الكنعانيتان، أساس إلهام الديانات الثلاث الوحدانية ومصدرها، ومفهوم التضحية الكنعانية استعادته التقاليد اليهودية والمسيحية والمسلمة التي تحدد القدس مكاناً لتضحية إبراهيم.

حلَّ الاحتفال بالميلاد عند المسيحيين مكان الاحتفال الكنعاني بميلاد إلهيهما سين وشليم. كلاهما وُلد في اليوم نفسه (٢٥ كانون الأول) من إلهتين مختلفتين ومن الأب نفسه، الإله إيل.

الفصح كان العيد الكنعاني الذي يكرس الاحتفال بالربيع الذي يسبق الحصاد. بالنسبة إلى الكنعانيين، كان عيد التجدد، فيه يأكلون الخبز من دون خميرة، أي من دون أية استعارة من غلال السنة الفائتة.

أبدل اليهود والمسيحيون هذا العيد بفصحهم الديني، فيما مزارعو فلسطين يحتفظون بالذكرى الكنعانية حتى اليوم ويحتفلون بعيد الربيع في ذلك اليوم.

بنيت المدينة الكنعانية لتكريم شليم، إله نجمة المساء، إله السلام والإزدهار.

ربما الهيكل الكنعاني كان مبنياً على الصخرة التي بني فوقها جامع قبة الصخرة. معلوماتنا عن الحاضرة الكنعانية محدودة جداً نتيجة غياب التنقيبات الأثرية القادرة على كشف الأسرار لنا، لأسباب سياسية ولاهوتية. يؤكد الكاتب الإسرائيلي أموس إلون: «يقال عن الصخرة ذاتها إنها كانت مجال الرمي لأرونا اليبوسيّ، وأن داود اشتراها بقيمة خمسين شاقلاً ولكنه وجدها بالكاد تتسع لبناء مذبحه الصغير، «الأرض المحيطة بها كانت ملتوية ووعرة»[1]. وبنى سليمان بن داود جداراً على الجهة التي تشرف على الوادي لكي يحصل على مساحة أكبر من أجل تشييد الهيكل العبراني الأول»[2].

هذا التأكيد على الموقع الدقيق للهيكل غير ثابت علمياً، بسبب عدم وجود أية وثيقة تعود إلى فترة بنائه، أي إلى ألف سنة ق.م.، تثبت صحة هذا الحدث الذي يرويه فقط يهود منتمون إلى القرن الأول م. والوصف المبالغ فيه للهيكل الذي كتبه



فلاڤيوس جوزيف، المؤرخ اليهودي الروماني الذي كان يكتب باليونانية، يعود أيضاً إلى القرن الأول م. الأستاذ آشر كوفمان، من جامعة أورشليم العبرانية، يؤكد وجهة نظره بالنسبة إلى موقع المعبد: «من جهة أخرى، الموقع الصحيح للهيكل ليس مذكوراً في أي نص. ومن المؤكد نهائياً أنه لم يبق منه أي أثر في أيامنا. التأكيد الأخير في هذا الاتجاه هو من كاثلين كينيون التي كتبت أخيراً أيضاً: «لم يبق أثر من المعبد الذي بناه هيرودس الذي يذكره فلاڤيوس جوزف. . .»[٣].

أعطى بناء الهيكل الكنعاني مدينة أورو ـ شليم طابعاً مقدساً للكنعانيين. هذا الطابع المقدس سيواصل ترسخه عبر تاريخ الشعب الفلسطيني، وهكذا ستصبح هذه المدينة بالتتابع يروشاليم اليهودية وأورشليم المسيحية والقدس المسلمة.

كتب آموس إلون عن قدسية القدس:

«أخرج ملكيصادق ملك شليم (ملك العدل) خبزاً وخمراً لأنه كان كاهناً لله العلي عندما جاء لموافاة إبراهيم وباركه باسم الله العلي، إيل ايليون، «خالق السماوات والأرض»(٤). أعطى داود المدينة إسم صهيون واستولى على رموز السيادة الأرضية والإلهية للكاهن ـ الملك القديم. إن ذكرى الملك ـ الكاهن القديم ملكيصادق لا تزال تلازم المدينة بشكل غامض وتطبع أيضاً التقليد المسلم والمسيحي أيضاً.

«في المزمور المئة والعاشر، ملكيصادق جالس إلى يمين الله ويشرف على يوم الدينونة، وفي مكان آخر، ملكيصادق هو سام أول ولد لنوح الذي بنى أورشليم بعد الطوفان وحكمها ملكاً وكاهناً عظيماً»(٥).

أما بالنسبة إلى مجيء إبرهيم الخليل إلى أورو ـ شليم في الألف الثاني قبل الميلاد، فكتب أحمد الدجاني:

«إبرهيم الخليل الآرامي (السوري) أتى من أور في العراق ووصل إلى منطقة أورشليم واستقبله «بنو حات» الذين لهم تنتمي الأرض، واختار أبو الأنبياء فلسطين وطناً له. كتب الحنبلي عن هجرة إبرهيم هذه في كتابه «أنس الجليل» قائلاً إن إبرهيم ترك وطنه الأصلي حباً بالله. أمره الله بالذهاب إلى عبرا فذهب. ولم يتأخر عن الدخول إلى مغارة عبرا حيث ناداه صوت قائلاً: «يا إبرهيم حيٍّ عظام أبيك آدم». وتؤكد حكايات أخرى أن هذا النداء حصل في أورو ـ شليم. ويضيف الدجاني في خصوص إبرهيم: «حين ولدت له هاجر صبياً دعاه اسماعيل أي مطيع الله. وأقام إبرهيم صلة وثيقة بين فلسطين والحجاز من جهة وبين أورشليم ومكة من جهة أخرى، زوّج إسماعيل ابنته من حفيده عيسو، إبن اسحق.

«بعد موت سارة التي سبقتها هاجر، تزوّج إبرهيم الخليل صديق الله من كنعانية أنجبت له ستة أولاد هم يقشان وزمران ومدان ومدني ويشياق وشوح، ثم تزوج امرأة أخرى أنجبت له خمسة صبيان، كان لإبرهيم ثلاثة عشر صبياً بينهم اسماعيل واسحق. كان إسماعيل هو البكر.

«نجد المفهوم ذاته عند المسعودي وكل أبناء فلسطين الذين يرون في إبرهيم واحداً من أجدادهم»(٦).

في اليهودية، كان إبرهيم يستعد للتضحية بإبنه اسحق في أورشليم، فيما يؤكد المسلمون أن التضحية بإسماعيل كانت ستجري في مكة وأن الأمر لا يتعلق لا بإسحق ولا بأورشليم.

أما بالنسبة إلى يروشاليم، فإن سلوك العبرانيين حيالها يتغير تبعاً للأحداث التاريخية.

يقول حزقيال: «مولدك ومعدنك من أرض الكنعانيين وأبوك أموري وأمك حثية»(٧).

ويكتب أموس إلون من جهته: «في توراة العبرانيين، كان ينظر إليها في الوقت نفسه «كأرملة»(٨) وكعاهرة»(٩)(١٠).

في مرحلة أخرى من تاريخهم، كان الزعماء العبرانيون الذين نُفُوا إلى بابل يعبّرون عن تعلقهم بيروشاليم بهذه العبارات: «أورشليم إن نسيتك فلتنسني يميني»(١١). إن أورشليم، بالنسبة إلى اليهود، هي مدينة مقدسة، أثناء الصلاة، يديرون رؤوسهم في اتجاهها. وبحسب التقليد اليهودي، أورشليم هي مقر الله: «مدينة الله قدس مساكن العلي»(١٢). وأورشليم السماوية هي رديفة أورشليم الأرضية.

أول هيكل ليهوه بناه في أورشليم الملك سليمان في القرن العاشر ق.م. والثاني بناه زورو بابل، ثم جدده هيرودوس أو بالأحرى بناه من جديد ووسّعه بعد ألف سنة من بناء الهيكل الأول، مقره الصحيح يبقى مجهولاً. هذا المعبد دُمّر مرتين، مرة سنة ٥٨٧ ق.م. ومرةً أخرى سنة ٧٠ م. لليهود الأورثوذكس، سيبنى مرة ثالثة عند مجيء المسيح.

بحسب الهالاخا (شريعة رابيّة)، لا يمكن وطء أرض المعبد قبل إتمام كل طقوس التطهير. الأصوليون المتزمتون مثل «غوش إمونيم» (جماعة المؤمنين) والمسيحيون الأصوليون وخصوصاً البروتستانت مقتنعون أن الهيكل الثالث يجب أن يبنى قبل مجيء المسيح.

بالنسبة إلى المسيحيين الأصوليين والألفيْنيين، بعد أن يبني اليهود هيكلهم سيدمر مرة ثالثة وسيصبح كل اليهود مسيحيين، وبالنسبة إلى الإنجيليين، لن يتحقق العصر الألفيْني أي المجيء الثاني للمسيح ونهاية العالم إلا بعد تجمع كل اليهود على أرض فلسطين وارتدادهم إلى المسيحية مباشرة بعد هدم هيكلهم.

لهذا السبب، يساعد المسيحيون الإنجيليون والمؤمنون بالخوارق الذين هم أميركيون في الأساس، يساعدون الحركة الصهيونية ولا سيما الأصوليين اليهود على بناء الهيكل الثالث.

الأماكن المقدسة اليهودية في القدس هي: مقابر الملك داود وأبشالوم وراحيل وحائط المبكى وبعض الكنيسات من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

حائط المبكى الذي يدعوه المسلمون «البراق» ويجاور الجامع الأقصى ليس إطلاقاً أثراً من هيكل سليمان. يؤكد علماء الآثار الإسرائيليون أن الأمر يتعلق بأثر من هيكل هيرودس الكبير الذي بناه حوالى العام عشرين ق. م. إنه، بحسب هؤلاء الأثريين، بضعة مداميك تعود إلى عهد هيرودس لأن هندسته رومانية، والبقية من أصل عثماني. وحسب التقليد المسلم، إنه المكان الذي أوثق به النبي محمد فرس القتال (البراق) قبل أن يُرفع إلى السماء (المعراج)[١٣].

أما هيكل الملك داود الذي بناه المهندسون والمعماريون الكنعانيون كنموذج للمعابد الكنعانية، فلم تكشف التنقيبات الأثرية التي قامت بها وزارة الشؤون الدينية الإسرائيلية عن أي أثر لهذا البناء.

الحركة الصهيونية أضافت بعداً سياسياً لتعلق اليهود الديني بأورشليم. في «موسوعة الصهيونية وإسرائيل»، تلخّص توفيا برشيل هذهُ الفكرة:

«خلال قرون نفيهم، بقيت أورشليم حية في قلوب اليهود عبر العالم كمدينة مقدسة وكمحور روحي لوجودهم.

«لم يكفوا إطلاقاً عن الحداد على دمارها ولا عن الصلاة والدعاء لترميمها بصفتها عاصمتهم القومية والدينية»[١٤].

أما اعتبار برج داود، كما يؤكد بعضهم، نصباً يهودياً لأنهم يربطونه بالملك داود، فالأمر هنا يتعلق بالتباس. الإسم المسلم (داود) يسمّونه العرب لأولادهم كما أسماء الأنبياء الآخرين، والمسلمون لا يعتبرون داود وسليمان ملكين فحسب، بل نبيين أيضاً.

كتب أموس إلون: «الأمر يتعلق بمئذنة تعود إلى القرن السابع عشر وهي تنتمي إلى جامع للحامية العسكرية العثمانية، ومع ذلك، فإن البرج أصبح الرمز الأساسي

للحركة الصهيونية الناشئة في القرن التاسع عشر»[١٥]. ويعتقد اليهود والمسيحيون من جهتهم أن الله سيأتي عبر بوابة الرحمة (البوابة الذهبية) ليُدِيننا.

إنه الدين الذي يُبرّر تعلق الطوائف الثلاث الوحدانية بالقدس. والمزج بين السياسة والدين، لا المعتقدات، هو أصل العلاقات المتأزمة عبر التاريخ بين أبناء الإيمان الإبراهيمي الواحد.

أورشليم، للمسيحيين، هي الحاضرة التي بشّر فيها المسيح وأظهر نفسه وأوقف وحُكم عليه بالموت مصلوباً ثمّ بُعث من القبر. وفي أورشليم ولدت الكنيسة وتعاظمت.

الأماكن المسيحية المقدسة هي كنيسة القيامة، كنيسة القديسة حنة، قبر العذراء، قاعة العشاء السري، كنيسة التجسد ومكان الصعود. وفي القدس اليوم خمس وثلاثون كنيسة مسيحية: كنائس كاثوليكية وبروتستانتية ومونوفيزية وثلاثة بطاركة: يوناني ولاتيني وأرمني.

بنيت كنيسة القيامة فوق أطلاق هيكل أفروديت، وبنيت بازيليك الميلاد فوق أنقاض معبد أدونيس. وفي العهد الجديد، وُصفت أورشليم بأنها «عروس شابة» (رؤيا يوحنا، الفصل الحادي والعشرون، ٢). وكنيسة القيامة في التقليد الأرمني هي المكان الذي يوجد فيه قبر آدم ومحور الأرض وذبيحة إبراهيم والصلب وحجر البركة وقبر المسيح ومكان اللقاء بين المسيح ومريم المجدلية. هذه الكنيسة المقدسة موزَّعة اليوم بين الأورثوذكس (الإغريق والأرمن) الذين يملكون ٧٠٪ منها وبين اللاتين والأقباط والسريان والأثيوبيين.

ثمة أماكن أخرى في القدس يقدّسها المسيحيون واليهود والمسلمون في الوقت نفسه.

على سبيل المثال، جبل صهيون (كلمة من أصل كنعاني وتعني الصحراء القاحلة). على هذه التلة، بنى الكنعانيون معبداً لتكريم الإله بعل، محاطاً بقلعة للدفاع عن مدينة أورو - شليم. وحين استولى داود على هذه القلعة، أعطى إسمها إلى المدينة كلها وأسماها صهيون.

على جبل صهيون، بناء يكرمه اليهود باعتباره قبر داود، ويكرمه أيضاً المسيحيون باعتباره مكان العشاء السرّي حيث اقتيد المسيح بعد توقيفه وحيث أنكره بطرس

ثلاث مرات، ويكرّمه أخيراً المسلمون ويعتبرونه مكاناً إسلامياً مقدساً. وبنى المسلمون في هذا المكان جامعاً صادره الإسرائيليون وحوّلوه إلى كنيس بعد حرب ١٩٤٨.

وأماكن كثيرة أثرية في القدس يحددها الإيمان أكثر مما يحددها العلم. حقيقتها أو موقعها لم يثبتها العلماء. من بين هذه الآثار، نجد معبد سليمان الذي بناه هيرودس بعد ١٠ قرون من تدميره، وقبر داود الذي بناه الصليبيون بعد ألفي عام تقريباً من موته، وقبر أبشالوم الذي بني بعد ألف عام من موته. أما بالنسبة إلى قبر عائلة هيرودس أو قبر مريم العذراء، فيشك في صحتها بعض العلماء.

وأورشليم التي يدعوها المسلمون القدس هي لهم مكان مقدَّس ومبارك. فمن القدس، وتحديداً من الصخرة، صعد النبي إلى السماء: جامع الأقصى مذكور باسمه في الآية الأولى من سورة «الإسراء» في القرآن.

وأيضاً من القدس، من ساحة جامع الحرم الشريف (الأقصى) وجَّه محمد صلاة الأنبياء للأديان المنزلة.

ومن بدء الإسلام، حين يصلي المسلمون يتوجهون إلى القدس (القِبلة الأولى). المدينة المقدسة تشكل جزءاً مكملاً للحج الذي يشمل أيضاً مكة والمدينة. ولكن بعد حدثين كبيرين ـ الحملات الصليبية والنزاع بين الوهّابيين والهاشميين بتحريض من الإنكليز ـ لم تعد القدس تشكّل جزءاً من الحج.

في كتابيها في الحديث (أقوال النبي محمد التي تؤكد القرآن وتأتي بعده تماماً) للبخاري ومسلم، واللذين حقيقتها مؤكدة علمياً، أعلن النبي محمد أن لا اقتضاء للحج إلا لثلاثة جوامع: مسجد النبي محمد (في المدينة) والمسجد الشريف ـ الحرام ـ (في مكة) والمسجد الأقصى (في القدس).

في حديث آخر، يؤكد إبن ماجه أنهم طلبوا من النبي أن يحدثهم عن معنى مسجد القدس في الإسلام. فأجابهم أنها أرض الاجتماع من أجل يوم الحشر. وأمرهم بالذهاب إلى هناك لتأدية الصلاة، لأن صلاة واحدة في هذه المكان تساوي ألف صلاة في مكان آخر.

هذا ما يفسر الأمنية المضطرمة التي أعلنها الملك فيصل خلال حديث له مع هنري كيسنجر بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣، بأن يؤدي صلاة في المسجد الأقصى.

وللصخرة أيضاً أهمية دينية عند المسلمين. العالم الزركشيّ في كتابه «عالم المساجد»

صفحة ٢٨٦ يؤكد أن الجنة تبدي تعلقاً كبيراً بمسجد القدس، لأن صخرة هذا المسجد آتية من السماء وتمثل سرّة الأرض.

وبين الدراسات الكبيرة في الفقه الإسلامي، حيث تمَّ التشديد على الأهمية الدينية للقدس، نذكر تحديداً «بعث النفوس إلى زيارة القدس المحروس» لإبن فرقح (حث النفوس إلى زيارة أورشليم المحمية)، و«الأنس في فضائل القدس» لهبة الله الشافعي (لفت النظر إلى فضائل القدس)، و«فضائل القدس» لإبن الجوزي حيث نقل عن النبي قوله إن الله سينقل الكعبة في يوم الحشر إلى القدس ويضعها على جبل صهيون، وإن الموت في القدس هو كالموت في الجنة، وإن ارتكاب معصية في القدس يستوجب العقاب أكثر من ألف معصية خارجها. وإن عملاً خيراً في القدس يساوي ألف عمل خيّر خارج المدينة المقدسة.

أبو السرور المقدسي، الجغرافي الفلسطيني الكبير والعالم الفقهي في القرن العاشر، يشير في كتابه «مُثير الغرام في فضائل القدس والشام» إلى أن الله سينقل في يوم الدينونة إلى القدس كل ما هو ثمين في مكة والمدينة.

إبن عساكر، المؤرخ العربي في القرن الثاني عشر، يحدّد السعادة في كتابه «الجامع المستقصى في فضائل المسجد الأقصى» بأنها تقوم عل أكل ثمرة في ظل قبة الصخرة بعد تلاوة الصلاة في المسجد الأقصى.

وثمة حدث ديني وتاريخي كبير يُجسِّد أهمية الموقع الذي تحتله القدس عند المسلمين. في الحقيقة، قَبِل عمر بن الخطاب في عام ٦٣٨، وخلافاً لعاداته، وأمثلة الرفض ها هنا عديدة، الذهاب شخصياً إلى المدينة المقدسة لتسلّم مفاتيحها من البطريرك سوفرونيوس.

وطلباً لإلحاح هذا الأخير، شرح له عمر بن الخطاب أسس الإسلام فاعتبرها سوفرونيوس مشابهة لأسس المسيحية. وعندئذٍ دعاه للصلاة في كنيسة القيامة، لكن عمر رفض هذه الدعوة قائلاً له إنه يخشى أن يتملكها المسلمون فيها لو عرفوا أنه صلّى فيها.

القدس مقدسة للمسلمين، ليس فقط لأن المعراج حدث فيها ولأنها تحتوي قبة الصخرة والمسجد الأقصى، بل لأنهم يعتبرونها أيضاً مدينة الأنبياء إبرهيم وسليمان وعيسى المعترف بهم في الإسلام.

هذا التعلق القوي للمسلمين بالمدينة المقدسة يستمد قوته من هذه الجذور الدينية. لكن له أيضاً بعداً سياسياً محرِّضاً. ففي سنة ١٢٢٩، حين سلَّم السلطان الأيوبي المالك القدس إلى فريدريك الثاني الإمبراطور الجرماني، لقاء اتفاقية السلام التي وقَّعها الرجلان في يافا، ثار الفلاّحون الفلسطينيون واستشاط المسلمون غضباً ضد سلطانهم «الجبان». هذه الثورة أيّدها جميع المسلمين حتى إرجاع المدينة المقدسة إلى سكانها سنة ١٢٤٤.

وفي زمن أقرب إلينا، شكَّل الحريق الإجرامي للمسجد الأقصى في ٢١ آب ١٩٦٩ السبب الأساسي في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية.

هذا الحريق الذي أشعله دنيس مايكل روهان، وهو من طائفة بروتستانتية ألفَيْنية، لم يكن الاعتداء الوحيد أو محاولة الاعتداء الوحيدة التي جرت ضد الأماكن المقدسة المسلمة. ففي نيسان ١٩٨٢، هاجم جندي إسرائيلي يدعى آلان هاري غودمان بسلاحه الأوتوماتيكي (بندقية أم - ١٦) المؤمنين المسلمين في قبة الصخرة فقتل رجلاً وجرح العشرات.

في بداية ١٩٨٤، وضع ستة عشر عضواً من الطائفة القبلانية اليهودية متفجرات لنسف المسجدين المسلمين، قبة الصخرة والأقصى.

بعد أشهر، أُوقف ثمانية وعشرون من اليشيقاه (مدرسة رَبّانية يهودية) وهم يهمون بالدخول في النفق المؤدي إلى المسجد الأقصى. وبعد حوالى سنة أوقف فريق إرهابي مؤلف من ثمانية وعشرين عضواً ينتمون إلى منظمة سرِّية للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية، عشية محاولة لتلغيم قبة الصخرة.

في ٨ تشرين الأول ١٩٩٠ قتل اثنان وعشرون فلسطينياً وجُرح عشرات آخرون برصاص قوات الاحتلال، على أثر التظاهرة السلمية التي قام بها الفلسطينيون لوقوفهم في وجه فريق من اليهود المتزمتين المتطرفين يحاولون تدنيس ساحة الحرم الشريف.

هذه التحديات والاعتداءات ضد المجسد الأقصى كان يمكن أن نؤدي إلى نتائج وخيمة. ربّما في الأمر معجزة أو ربَّما أيضاً للحد من الخسائر البشرية والمادية التي ترتدي أهمية كبرى على الصعيد الطائفي والديني، أن يتم تحاشي مواجهة بين الطائفة المسلمة والطائفة اليهودية.

لا أحد يمكنه أن يُقدّر كم ستكون النتائج فادحة على الصعيد الداخلي، كما على المستوى العالمي، فيما لو دُمِّر المسجدان المقدسان في القدس. رد الفعل المشروع للطائفة الإسلامية لا يمكن كبته وستُلقى المسؤولية على إسرائيل حصراً ما دامت تحتل القدس الشرقية.

إن تعددية أسماء القدس تشهد من دون شك على غنى تاريخها وعلى أصالتها الفريدة.

ألم يسعَ مؤسسوها الكنعانيون، وهم أجداد الفلسطينيين، من خلال بنائها على أعالٍ جرداء وقاحلة إلى أن يجعلوا منها مكاناً دينياً فحسب؟

هذا المشهد الذي وصفه أرنست رينان بـ «الإنجيل الخامس» اختاره الكنعانيون كي يشيدوا المدينة لتكريم إلههم، إله السلام والرخاء: شليم. فالألوهية الكنعانية هي طبعاً في أصل تكريس أورشليم مدينة للسلام.

نجهل متى صارت أورو ـ شليم، يبوس. وهو إسم راجع إلى اليبوسيين الكنعانيين الذين كانوا يعيشون فيها آنذاك.

نجد في العهد القديم، أيضاً، إسم صهيون الذي كان يشير في البدء إلى قسم من مدينة يبوس، التي بنيت فوقها قلعة استولى عليها داود وانتزع المدينة من اليبوسيين وأطلق الإسم على كل الحاضرة. غيَّر العبرانيون الإسم الكنعاني للمدينة ودعوها بـ «يرو ـ شليم» فحوّلها اليهود إلى «يروشاليم».

القديس متى في العهد الجديد يدعوها بالمدينة المقدسة، ولكن الإسم المسيحي لأورو ـ شليم هو أيضاً تحريف لإسمها الكنعاني الذي تحوّل إلى أورشليم.

الأمبراطور الروماني أدريانوس أطلق على المدينة اسم: Aelia Capitolinir.

ومع المسلمين، ستصبح معروفة بإسم بيت المقدس، وظهرت تنويعات عدة لهذا الإسم: بيت المقدس، القدس، القدس الشريف، المدينة المقدسة. وأطلقت أيضاً ألقاب على المدينة: دار السلام، مدينة السلام، قرية السلام. كل هذه الأسماء تؤكد على الطابع المقدس للمدينة.

يعتبر الفلسطينيون القدس، لناحية جغرافيتها وتاريخها، القلب الخافق لفلسطين وعاصمتها الطبيعية. القدس والشعب الفلسطيني توأمان لا ينفصلان من خلال

تاريخهما ومصيرهما المشترك. الثقافة المتجسدة في آثارها شاهدة على ذلك. وحجارتها وشوارعها لا تحيا إلا عبر الشعب الذي يحييها ويعرف سماع صوت تاريخها الداخلي.

تمثل القدس للفلسطينيين محور حضور ماضيهم وإمكانية مستقبلهم ويجدون فيها أساس حاضرهم. معها، يقيمون علاقة اتحاد مرهفة وصوفية. إلى حدّ أنهم استقوا منها عبر العصور استعاراتهم ورموزهم ومعنى فكرهم الإنساني المتسامح والتعدّدي.

إن سلخهم عنها وعن حق ممارسة سيادتهم فيها، يعني حرمانهم من التعبير عن هذه الهوية التعددية والإنسانية وفصلهم عن مصدر إلهامهم وعن قيمهم الجماعية وإبقاء خيار واحد فقط لهم: الزاوية القومية الضيقة والشوفينية.

إنها جريمة لا تُغتفر، بالنسبة إلى الوعي الجماعي الفلسطيني، اغتصاب التاريخ بهذه الطريقة والجغرافيا، وانتزاع عاصمة ترمز إلى هوية أمة وشعب وإلى منابعه الدينية.

القدس الفلسطينية هي مكان التقاء ثقافات كثيرة وحضارات عدة لأن لاهوت الجغرافيا في القدس يضاف إليه لاهوت التاريخ. جميع المؤمنين بالديانات الوحدانية يجدون فيها التقاء الله بالبشر. في القدس يظهر الله ويتكلم مع الناس.

احتلال النظام الإسرائيلي للقدس الشرقية وضمّها إليه، عملان غير شرعيين بالنسبة إلى الفلسطينيين، ويهدفان إلى الاستئثار الكلي بالمدينة المقدسة بهدف تهويدها، أو على الأقل فرض تفوق الديانة اليهودية عن طريق القوة وامتيازاتها على الديانات الأخرى.

هذه السياسة يعتبرها الفلسطينيون محاولة خطيرة لإنهاء الطابع المسكوني والعالمي للمدينة المقدسة.

غداة ضم القدس لجعلها حاضرة يهودية أو العاصمة الدائمة لإسرائيل، اتخذت السلطات الإسرائيلية سلسلة إجراءات تتسم بظلم فاضح: طرد الفلسطينيين من بعض أحياء المدينة القديمة، وتدمير البيوت، وإسكان اليهود المتعصبين داخل الأحياء المسلمة والمسيحية، وبناء عشرات الأحياء اليهودية فوق الأراضي التي صودرت من الفلسطينيين، وإجراء التنقيبات غير الشرعية وبناء حزام يهودي حول المدينة.

سياسة الضمّ هذه المنتهكة لقرارات مجلس الأمن، تهدف إلى تهويد القدس التي تنتمي روحياً إلى الديانات الوحدانية الثلاث المنزلة وتشكّل جزءاً متمماً لفلسطين.

وإسرائيل، لكي تخدع الرأي العام العالمي وتزيد الوضع التباساً، تدعو إلى ضرورة إعادة توحيد المدينة، ملمحة ربما إلى وضع برلين.

لكن وضع إسرائيل يختلف تماماً عن وضع برلين. إذا كان الوضع في هذه الأخيرة يتعلق برجوع إلى وضع سابق طبيعي تاريخياً وسياسياً وقانونياً، فبالنسبة إلى القدس، يسكن قسمها الغربي الإسرائيليون وقسمها الشرقي الفلسطينيون. وأضف إلى ذلك الاعتبارات الموسّعة آنفاً.

إن إعادة توحيد القدس لا يمكن تبريرها إلا من خلال وجود اتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ليجعلوا منها عاصمة فلسطين الموحدة والعلمانية والديموقراطية حيث تُمارس سيادة واحدة.

بَيْدَ أن إسرائيل بضمّها القدس الشرقية، أدخلت هذا القسم تحت سيادتها المطلقة وعلى أثر عمل أحادي الجانب.

وهكذا أفقدت إسرائيل القدسَ تماسكها ووحدتها وانسجامها، مواصلة قضم المدينة القديمة بيتاً بيتاً، ومُمعنة في جعل حياة سكانها، حراس الحجارة والذاكرة، مستحيلة.

هذا الاستئثار الإسرائيلي الذي من طبيعة سياسية وايديولوجية وليس دينية، يهدف إلى تحويل القدس المسيحية والمسلمة مجرد مجموعة من الآثار الفنية والتاريخية ومتحفاً أثرياً ومدينة سياحية. وفي اختصار، إسرائيل في طريقها إلى تحويل القدس مدينة سياحية كغيرها من مدن العالم.

القدس المدينة ذات القيمة العالمية الاستثنائية هي اليوم في خطر. القدس المدينة الفريدة في العالم بدورها ودلالتها عبر الزمن هي اليوم مهددة في أصالتها.

والقدس الشعب المتعلق بوحدة المدينة وبسلام الحياة اليومية أصبحت اليوم شعباً مُحبطاً ومسحوقاً يتحمل يوماً بعد يوم ورغماً عنه مغبات الاستئثار، ويوشك أن يخضع غداً لأهوال الطرد.

ولتجسيد سياسة التفرقة والضم الإسرائيلية، يُشير أموس ألون إلى بعض الإجراءات التي تتخذها إسرائيل وتطبقها بصفتها قوة احتلال:

«في الأحياء اليهودية القديمة للمدينة العتيقة، طُرد العرب من البيوت التي احتلها

اليهود قبل ١٩٤٨. ولكن، في المدينة الموحدة، حُرم العرب من حق استرجاع أملاكهم التي أرغموا على تركها في عام ١٩٤٨، والموجودة في الجهة الأخرى من الخط القديم الفاصل. . . »[١٦].

«في القدس بعد ١٩٦٧، لم يعد الشكل مرتبطاً بالمضمون، بل صار مرتبطاً بالايديولوجيا والسياسة. إن سياسات التمدين والإسكان في هذه الفترة كانت تحاكي سياسات الديموغرافيا والضم. الأحياء الجديدة ـ المعدّة حصراً للسكان اليهود الشتات ـ استولت عليها الحكومة المركزية وبنيت فوق أراضٍ نزح العرب منها إثر إجراءات الاستملاك، فيما السكان العرب الذين كانوا يتزايدونً بسرعة، لم يكن لهم الحق إلا في عدد قليل من المباني البلدية، وتمّ توزيع الأملاك العامة بطريقة غير عادلة»[١٧].

من المناسب الإشارة أيضاً إلى أن أكثرية الأملاك في الحي اليهودي تنتمي إلى العرب وإلى الوقف الإسلامي، وقد صودرت بطريقة اعتباطية. وفي الواقع، إذا كان هذا الحي تقطنه أكثرية يهودية، إلا أنه يبقى هنالك عرب يسكنون فيه قبل ١٩٤٨ بكثير، وكانوا يملكون، كما الوقف الإسلامي، حقوقاً شرعية للملكية، كان يجدر بالمحتل الإسرائيلي احترامها.

والقانون الإسرائيلي، من جهة أخرى، يُحظّر على غير اليهود تملك أملاك في الحي اليهودي أو استئجارها.

وقد عبّر الفاتيكان عن استيائه وإدانته سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية في مقال نشرته صحيفة «الأوسرفاتوري رومانو».

«بناءً على منطق الأمر الواقع»، يقوم وضع خطير جداً لا يتمتع بأية شرعية. إن إجراءات الاستملاك كافية لإعطاء فكرة عن الطريقة الراديكالية التي يفرض من خلالها على المدينة وجه لا يتماثل مع طابعها التاريخي والديني ومع رسالتها العالمية. في كانون الثاني ١٩٨٦، تمّ استملاك ٣٠٠ هكتار في منطقة جبل «سكوبوس» وبناء أحياء يهودية على نطاق واسع. في آب ١٩٧٠، استُملك ألف ومئتا هكتار في الحي العربي في المدينة وضواحيها لتنفيذ مشروع «إسرائيل الكبرى».

«وتجري دراسة مشروع آخر للمدينة القديمة، يتم وفقه نقل ٦٠٠٠ عربي ومصادرة أبنية عدة.

«في ضوء هذه الوقائع الخطيرة، من المستحيل أن نكبت مخاوفنا العميقة. هذه

المشاريع أثارت في إسرائيل نفسها انتقادات عنيفة ليس بالنسبة إلى الناحية المدينية فقط»[١٨].

خلال مهماته المختلفة لتقصي الوضع في السنوات العشرين الأخيرة، شدّد الممثل الشخصي للمدير العام في الأونيسكو في تقاريره المتلاحقة التي قدّمها إلى المجلس التنفيذي وإلى المؤتمر العام للأونيسكو، على أهمية التغيرات والانتهاكات الخطيرة لاتفاق لاهاي ١٩٥٤ ولقرارات الأونيسكو. هذه التقارير تصوّر بدقة كبيرة، استناداً إلى الملاحظات الشخصية لممثل المدير العام للأونيسكو، وإلى المعلومات المأخوذة من مسؤولين فلسطينيين وإسرائيليين، كل التخريب الحاصل والتنقيبات الأثرية الجارية منذ ١٩٦٧ والتي سبّبت أضراراً فادحة في التراث الثقافي المسيحي والإسلامي، وتحديداً حول المسجد الأقصى، حتى المدافن الإسلامية لم تفلت من هذه الخطة التدميرية!

المباني الجديدة في المدينة شوّهت تماماً وجه المدينة المعماري والتاريخي.

وخطورة هذا الوضع بررت تسجيل الأونيسكو مدينة القدس القديمة على لائحة التراث الثقافي العالمي، تطابقاً مع معاهدة ١٩٧٢ في شأن حماية التراث العالمي والثقافي والطبيعي. وللتفاصيل الأخرى، تنبغي مراجعة التقرير الذي عنوانه: «خلاصة عن تطور التراث التذكاري للقدس وحمايته من ١٩٧١ إلى ١٩٨٧» (وثيقة: 24C/15 ملحق V)، والتقرير الصادر في آب ١٩٩١ (وثيقة: 26C/14) بعنوان «تقرير عن وضع التراث الثقافي والديني للقدس وعن ضرورات حمايته وترميمه».

وعلى رغم أن جميع التقارير التي قدّمت للأونيسكو منذ ١٩٧١ درستها الأجهزة المختصة للأونيسكو بدقة، وأدّت إلى اتخاذ قرارات مهمة، لا يمكننا إلا أن نأسف عميقاً لأن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تنفّذ أياً منها.

منذ ١٩٤٧، بدأت منظمة الأمم المتحدة تهتم بمسألة القدس بصفتها جزءاً من فلسطين، فور أن أعلمت بريطانيا هذه المنظمة قرارها برفع انتدابها عن فلسطين.

وهكذا، من خلال قرارها ١٨١ (٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، حدّدت الجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة، في قرارها القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، وضع القدس:

«مدينة القدس ستشكل جزءاً مستقلاً في ظل نظام دولي خاص وسيديرها مجلس الوصاية للأمم المتحدة».

«ينبغي لمجلس الوصاية صياغة نظام مفصل للمدينة. . . والموافقة عليه. . .». لكن تنفيذ هذا النظام لم يتسنَّ له أن يتحقق لأن إسرائيل والأردن عارضتاه.

في المقابل، فإن الاتفاق على وقف النار بين إسرائيل والأردن في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٨، أكَّد تقسيم القدس وفقاً للأمر الواقع بينهما بعد حرب ١٩٤٨. وصار رسمياً من خلال اتفاق الهدنة الموقع في ٣ نيسان ١٩٤٩.

هذان الاتفاقان تمَّ عقدهما بفضل جهود وسيط عينته الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

وأكَّدت الجمعية العمومية من جديد في قرارها ١٩٤ (٣) الصادر في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ قرار تقسيم فلسطين وتدويل القدس. وأنشأت كما أشرنا لجنة مصالحة لفلسطين ولجنه خاصة بالقدس، لكن إسرائيل رفضت مقرراتها، وقررت أن تضم إليها رسمياً الجزء الغربي من القدس الذي احتلته عام ١٩٤٨.

في أيلول ١٩٤٨، أقامت إسرائيل محكمتها العليا في القدس الغربية حيث اجتمع الكنيست في شباط ١٩٤٩. وأعلن الكنيست في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٠ القدس الغربية «عاصمة إسرائيل»، وانتقلت الحكومة الإسرائيلية في ١٩٥١ بدورها إلى المدينة الغربية، أي إلى المدينة الجديدة، فيما كان الأردن يقرر أن يبسط نفوذه على مدينة القدس القديمة، في ٤ نيسان ١٩٥٠ وافق مجلس الوصاية على نظام خاص بالقدس. رفضت إسرائيل هذا النظام وأعلنت أنها لن تقبل بمنطقة دولية إلا في الأماكن المقدسة في المدينة التي لا تخضع لسلطتها، ولم يكن الأردن بعد عضواً في الأمم المتحدة. في ٢١ تموز ١٩٥٣، نقلت الحكومة الإسرائيلية مقر وزارة الخارجية إلى تل أبيب في القدس الغربية. هذا الانتقال أثار احتجاجات الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمجموعة الدولية، ورفضت الدول التي لديها سفارات في إسرائيل نقلها إلى تل أبيب في القدس الغربية.

تضمّن اتفاق الهدنة بين إسرائيل والأردن مبدأ حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، لكن تطبيقه كان مرتبطاً بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، كانت القدس مقسومة إلى دولتين متعاديتين. ولم يكن

الإسرائيليون يستطيعون الوصول إلى الأماكن اليهودية المقدسة في المدينة القديمة، نظراً إلى حال الحرب بين إسرائيل والأردن.

يختصر أموس ألون هذا الوضع: «كان المؤمنون اليهود ينظرون من سطوح بيوتهم، عبر حقول الألغام، إلى الحجارة القديمة حيث لم يكن في إمكانهم تكريم إلههم. وكذلك، كان العرب يشخصون بأبصارهم إلى البيوت التي كانت لهم في القدس الغربية وأرغموا على تركها أثناء المعارك، والتي يحتلها الآن مهاجرون يهود جدد»[١٩].

في ٥ حزيران ١٩٦٧، نشبت الحرب بين إسرائيل والبلدان العربية المتاخمة لحدودها، وفي ٧ حزيران احتل الجيش الإسرائيلي الجزء الشرقي من القدس. وفي ٢٧ منه، تبنّى الكنيست الإسرائيلي النص الآتي: «القانون والقضاء وإدارة الدولة ستطبق على كل جزء من أرض إسرائيل [فلسطين المنتدبة] وستحددها الحكومة عبر المراسيم». وفي اليوم التالي، نشرت الحكومة الإسرائيلية مرسوماً يبسط «القانون والقضاء وإدارة الدولة» على المدينة الشرقية من القدس المحتلة. هذا الموقف عزته في الواقع إجراءات ملموسة ومنها تدمير الحي المغربي التاريخي.

ابتداءً من ٥ تموز ١٩٦٧، تبنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار ٢٢٥٣ (ES-V)، وطلبت فيه من إسرائيل العودة عن كل الإجراءات التي اتخذت من قبل، والإمتناع فوراً عن كل عمل يغيّر وضع القدس.

في ١٤ تموز، تبنت الجمعية العمومية القرار ٢٢٥٤ (ES-V) الذي يأسف لأن إسرائيل لم تطبق القرار ٢٢٥٣ (ES-V). وتجاهلت إسرائيل هذين القرارين، ونقلت المحكمة العليا الإسرائيلية إلى القدس الشرقية المحتلة.

أدان مجلس الأمن بدوره إسرائيل وفرض إلغاء الإجراءات التي غيّرت وضع المدينة. وإضافة إلى القرار ٢٤٢ الشهير في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ الذي يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، اعتمد مجلس الأمن قرارات عدة تتعلق بالوضع في القدس الشرقية الفلسطينية. والقرار ٢٥٢ الصادر في ٢١ أيار ١٩٦٨ يعتبر في فقرته الثانية: «أن جميع الاجراءات الإدارية والتشريعية، وجميع الأعمال التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة، ولا يمكن أن تغير في وضع القدس».

وأكّد مجلس الأمن مجدداً عبر قراره رقم ٢٦٧ (الصادر بتاريخ ٣ تموز ١٩٦٩) قراره السابق، إذ «يدعو بإلحاح إسرائيل مرة أخرى إلى أن تبطل جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير وضع مدينة القدس كما يطلب منها أن تمتنع من اتخاذ أية إجراءات مماثلة في المستقبل».

بعد الحريق الإجرامي الذي دمّر جزءاً مهماً من المسجد الأقصى في ٢١ آب ١٩٦٩، تبنى مجلس الأمن القرار ٢٧١ (الصادر بتاريخ ١٥ أيلول) وفيه «يُدين فشل إسرائيل في الإلتزام بالقرارات المذكورة أعلاه ويدعوها إلى تنفيذ نصوص هذه القرارات»، ويدعو إسرائيل أيضاً إلى التقيد بدقة بنصوص اتفاقيات جنيف وبالقانون الدولي الذي ينظم الاحتلال العسكري، كما يدعوها إلى «الامتناع من إعاقة المجلس الإسلامي الأعلى في القدس عن القيام بمهماته، بما في ذلك أي تعاون يطلبه ذلك المجلس من دول أكثرية شعوبها من المسلمين أو من مجتمعات إسلامية بما يتعلق بخططها من أجل صيانة وإصلاح الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس».

القرار ٢٩٨ (الصادر بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٧١) لمجلس الأمن «يؤكد، بأوضح العبارات الممكنة، أن جميع الأعمال التشريعية والإدارية التي قامت بها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، ومن ضمنها مصادرة الأراضي والممتلكات ونقل السكان والتشريع الذي يهدف إلى ضم القطاع المحتل، لاغية كلياً ولا يمكن أن تغير ذلك الوضع».

رفضت إسرائيل الامتثال لهذا القرار، تماماً كما رفضت الاعتراف بتطبيق القرار الرابع المتعلق بالقدس الشرقية والصادر في جنيف في ١٢ آب ١٩٤٩ حول حماية المدنيين في أوقات الحرب.

وأعاد القرار ٤٦٥ (الصادر في آذار ١٩٨٠) تأكيد القرارات السابقة المتعلقة بطابع المدينة ونظامها.

وعبّر القرار ٤٧٦ (٣٠ حزيران ١٩٨٠) عن القلق البالغ لدى المجموعة الدولية «بشأن الخطوات التشريعية التي بدأها الكنيست الإسرائيلي بهدف تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها».

وإثر تبني الكنيست الإسرائيلي قانوناً أساسياً يغيّر من طابع مدينة القدس المقدسة المحتلة ونظامها، تبنّى مجلس الأمن قراره ٤٧٨ (٢٠ آب ١٩٨٠) الذي فيه:

- «يؤكد أن مصادقة إسرائيل على «القانون الأساسي» تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧، بما في ذلك القدس».

- «يقرر أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيّرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً «القانون الأساسي» الأخير بشأن القدس، هي إجراءات باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها».

- «يقرر عدم الاعتراف بـ «القانون الأساسي» وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار، تغيير معالم القدس ووضعها ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى:

أ) قبول هذا القرار.

ب) دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة».

رد فعل إسرائيل على قرار مجلس الأمن هذا كان مماثلاً لرد فعلها حيال القرارات الأخرى الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالقدس الشرقية: «تعتبر الحكومة الإسرائيلية أن لا شيء يُبرِّر عرض مسألة القدس على مجلس الأمن، ولا شيء أيضاً يبرر القرار المتخذ في هذا الخصوص... السياسة الإسرائيلية في ما يتعلق بالقدس ثابتة».

ومنذ ذلك الحين، اتخذ مجلس الأمن، كما الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرارات وتدابير عدة لإدانة الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للقوانين الدولية ورفض إسرائيل الدائم احترام القرارات.

وهكذا، من عام ١٩٤٨ حتى اليوم، لم تتغير المواقف: الأمم المتحدة ثابتة في قراراتها، وإسرائيل دائمة الرفض للإمتثال لهذه القرارات والتدابير(*).

(*) راجع في هذا الخصوص مجموعة القرارات والتدابير التي اتخذتها الجمعية العمومية ومجلس الأمن في ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٩٠. المجموعة التاريخية. (A/AC. 183/L2/Add. 2 à 10).

والمدينة المقدسة، منذ احتلال القدس الفلسطينية وضمها، وخلافاً للدعاية الإسرائيلية في ما يتعلق بـ «إعادة توحيد» المدينة، هي مقسمة أكثر من أي وقت آخر، وتعيش تحت الضغط المستمر: الغيتوات والأحياء المغلقة تتضاعف. فالمحتل الإسرائيلي يحلم دائماً بالقدس مسكونة باليهود وحدهم، حيث الأماكن المسيحية والإسلامية المقدسة مجرد متاحف يزورها الحجّاج المسيحيون والمسلمون.

الكاتب الإسرائيلي أموس ألون يؤكد تأكيدنا حين كتب أن «إعادة توحيد» القدس غير واقعية لأن قسمَي المدينة يتميزان ببنى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية مختلفة. الأمر يتعلق في الواقع بمدينتين موحدتين بشكل اصطناعي ولغايات إيديولوجية وسياسية:

«هنالك مركزان مختلفان ومنفصلان - أي محورا أعمال ومشاهد - الأول إسرائيلي والثاني فلسطيني. السياسة الاجتماعية في القطاعين تابعة لمقاييس مختلفة. كل قطاع له مصلحة إطفائيته الخاصة به وفنادقه وأجهزة طوارئه الطبية. ثمة نظامان للنقل المشترك بين المدن يتبعان أحياناً الطرق نفسها؛ ونظامان لتوزيع الكهرباء (تديرهما من كل جهة شركة إسرائيلية وشركة فلسطينية). وأسعار المساكن والعقارات تختلف في كل قطاع. اليهود يرفضون قدر الإمكان استخدام الكهرباء العربية والعرب يرفضون وضع أموالهم في بنك إسرائيلي. الضواحي اليهودية الجديدة في الجهة الأخرى من الخط القديم الفاصل هي مناطق منعزلة محتشدة بالسكان ومحاطة بمناطق قليلة الكثافة، شبه ريفية ويقطنها الفلسطينيون. وشبكة الطرقات الحديثة شُيِّدت بمهارة تسمح للإسرائيليين بالذهاب إلى المدينة والرجوع منها من دون رؤية عربي واحد»[٢].

يتظاهر المحتل بجهله أن المدينة هي قبل كل شيء رجال ونساء يجمعهم تاريخ وتقاليد وثقافة، وأن حضورهم هو الذي يجعل المدينة تحيا.

إن مدينة كالقدس فريدة في العالم بتاريخها ورسالتها، لا يمكن، بأي شكل من الأشكال، أن تُحجَّم لتصير مجرد أنصاب وبيوت وشوارع وساحات، ولا أن تتحول إلى مدينة حديثة شبيهة بغيرها من المدن الحديثة.

المشكلة لا تقتصر إذاً على تأكيد حرية أمّ الأماكن المقدسة، بل أيضاً حماية طابع القدس وتجانسها في أبعادها التاريخية والاجتماعية والثقافية والدينية، بصفتها مدينة مثلثة القداسة وفريدة في نوعها.

إن السيطرة المطلقة التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي على القدس تترجَم، منذ ١٩٦٧، عبر تفوّق ديانة وامتيازاتها على الأديان الأخرى.

هذه الاستئثارية يجب أن تترك المكان للمسكونية، التي لا يمكن أن تتحقق إلا بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي، ومنح الدولة الفلسطينية الضمانات من أجل احترام الطابع العالمي للمدينة وأمّ مقاماتها الدينية بحرية.

وقد قرّر مجلس الأمن أن ينشيء، عند الاقتضاء، مجلساً دينياً مشتركاً غايته الإشراف على احترام هذه الضمانات.

وختاماً، نذكّر بنداء البابا يوحنا بولس الثاني الدي يقول: «آمل في أن يؤدي التقليد الألماني الوجداني المشترك إلى المساهمة في تثبيت الوئام بين هؤلاء الذين يتوجهون بصلواتهم إلى الله»[٢١]. ونذكّر أيضاً بسؤال الأب لولون: «حرب أم سلام في القدس؟ الإجابة عن هذا السؤال ترتبط خصوصاً، ومن دون شك، بعوامل سياسية واقتصادية وعسكرية. لكنها ترتبط أيضاً - وأكثر مما نظن - بالمفاهيم التي يعيش بها المؤمنون ايمانهم في كل طائفة من هذه الطوائف.

«واستناداً إلى التمييز الذي يطرحه برغسون في كتابه «المنهلان»، هل ستكون مفاهيم الإيمان هذه «منغلقة» أم «منفتحة»؟ الخيار يعود اليوم إلى اليهود والمسيحيين والمسلمين.

«هل سيستطيعون في الوقت نفسه أن يكونوا أنفسهم وأن يحترموا الآخر؟ هل سيقدرون على اكتشاف أن الله لا ينتمي إلى أحد وأنه يدعونا جميعاً إلى البحث عن السلام؟!»[٢٢].

بنت القدس عبر تاريخها الألفي - من أورو - شليم إلى القدس، من الاله شليم إلى الإله الواحد (إلوهيم، الرب، الله)، من كنعان إلى عرفات - بنت خصائصها كمنزل للسلام، كمدينة مسكونية، مدينة مثلثة القداسة، وخصوصاً كمدينة تحب الغير. وإذا كان الإسرائيليون جعلوا من قسمها الغربي عاصمتهم من جانب واحد، فإن قسمها الشرقي هو، وسيبقى، ولا يمكن إلا أن يكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة. لكن القدس كانت، وستبقى إلى الأبد، ليس عاصمة في الذاكرة فحسب، بل المقام الرفيع والعاصمة الوحدانية.

ولأن الدعوة الأبدية للقدس هي إعلاء السلام والتفاهم بين البشر، وتحقيقاً لرسالتها الأساسية وقيمها الفلسفية والأخلاقية والدينية التي هي قيم جوهرية لأكثر من ملياري نسمة في كل أنحاء العالم، ووعياً منه للأهمية التي تعلّقها المجموعة الدولية على دعوة القدس ودورها للتقارب بين الشعوب، لم يكفّ الرئيس ياسر عرفات عن التكرار: «إذا كانت الحرب قد بدأت من القدس، فمن القدس سيولد السلام من جديد».

الباب الرابع

دولة فلسطين: دراسة قانونية



الفصل الأول

تكوّن دولة فلسطين

١ - في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر قيام دولة فلسطين. هذا الإعلان يشكل منعطفاً في تاريخ فلسطين الحديث، «أرض الرسالات السماوية إلى البشر».

منذ هذا التاريخ، اعترفت اثنتان وتسعون دولة[1] بالدولة الجديدة وأقامت معها علاقات ديبلوماسية. واتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة، في ١٥ كانون الأول ١٩٨٨، قراراً[2] «يسجّل» إعلان الدولة الفلسطينية، ويقرر أن اسم «فلسطين» سوف يُستخدم داخل نظام الأمم المتحدة بدلاً من اسم «منظمة التحرير الفلسطينية».

فليس ممكناً من الآن فصاعداً تلافي مسألة وجود الدولة الفلسطينية في نظر القانون الدولي. وهذه المسألة تفضي بدورها إلى مسألة أخرى؛ قبول الدولة المعلنة داخل المنظمات الدولية. هذه المسألة طرحتها فلسطين بالشكل الصحيح، وطلب رئيسها منذ ربيع ١٩٨٩ قبولها في منظمات دولية عدة ذات توجه عالمي.

عن هذه المسألة يحاول هذا الملف الإجابة، من وجهة نظر قانونية بحتة، لجعل هذه المسألة أقل انفعالية بعدما غلّفتها دائماً الأحكام المسبقة والجهل والحقد التي ترقى إلى تاريخ أكثر من أَلْفِيّ، وأشعلها أكثر من أربعين عاماً من النضالات المسلحة والدم والدموع.

٢ - لم تُخلق دولة فلسطين من عدم. إقامتها هي نهاية مسيرة طويلة وثمرة إنضاج بطيء.

قد يكون خروجاً عن إطار هذه الدراسة أن نروي بالتفصيل قصة هذه المسيرة، حتى ولو حصرناها في القرن الحالي. وهذه المهمة، في أية حال، قامت بها الأمم

المتحدة[٣] بطريقة لافتة. لكن يبقى مفيداً أن نذكر خطوطاً عريضة من القصة المعاصرة للشعب الفلسطيني، التي أوصلته في العام ١٩٨٨ إلى إقامة دولة لنفسه.

١٩١٧ـ ١٩٤٧: فلسطين أمة لأرض مرتهنة

٣ ـ تكوُّن الدول في الشرق الأوسط العربي حديث العهد. ظهرت هذه الدول من خلال الانفصال عن السلطنة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، وسهَّل ظهورها تطوّر الحركة القومية العربية. في مرحلة أولى، وضعت عصبة الأمم المقاطعات العثمانية السابقة، ذات الثقافة العربية، تحت انتداب الدول الغربية المنتصرة في حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨. في البند الثاني والعشرين من ميثاق عصبة الأمم أن «بعض الشعوب التي كانت تنتمي سابقاً إلى السلطنة العثمانية بلغت درجة من التطور بحيث أن وجودها كأمة يمكن الاعتراف به موقتاً، بشرط أن تشرف الدولة المنتدبة على إدارتها وتساعدها إلى أن تصبح قادرة على قيادة نفسها. وان تطلعات هذه الشعوب يجب أن تؤخذ بادىء الأمر في الاعتبار في ما يتعلق باختيار المنتدِب». وكما يشير كاتب بارز: «كان الأمر يتعلق في الواقع بالدول، بكل ما في الكلمة من معنى (. . .) بتلك التي كان بلوغها الاستقلال مؤجلاً إلى حين»[٤].

٤ ـ وُضعت فلسطين، المتميزة شكلياً عن شرق الأردن، تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢، من دون استشارة سكانها. كذلك شرق الأردن والعراق. فيما وضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي.

وبسرعة، أوجدت الشعوب الموضوعة تحت الانتداب لنفسها هويات وطنية، عبر صراعها مع الدول المنتدبة بهدف الوصول إلى الاستقلال. وحين تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، كانت هذه الشعوب، باستثناء فلسطين، وصلت إلى منصب الدول المستقلة. وصارت سوريا ولبنان والعراق من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، وانضم إليها لاحقاً شرق الأردن.

٥ ـ كان مصير فلسطين مختلفاً، لأن الانتداب الذي فرض عليها كان يتأهب[٥] لتنفيذ وعد بلفور، الذي أعلنته الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ لمصلحة «إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، مع العلم أن لا شيء يمكنه إلحاق

الضرر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين». بيد أن سكان فلسطين عام ١٩٢٢ كانوا يعدون ٧٥٠٠٠٠ نسمة، أقل من ١٠٪ منهم يهود وأكثر من ٩٠٪ عرب[٦]. ومن جهة أخرى، وعدت بريطانيا العظمى، عبر الرسائل المتبادلة بين السير ماكماهون والشريف حسين، باستقلال البلدان العربية ومن ضمنها فلسطين بعد انتهاء الحرب الجارية[٧].

يمكن إبداء شكوك كثيرة حول صحة وعد بلفور في نظر القانون الدولي، والتساؤل عن التناقض بين أقوال الانتداب نفسه وتوافقه مع المبادىء التي أعلنها و. ويلسون المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها. دراسات عديدة كرّست لهذا الموضوع[٨]. ولكن يكفي أن نشير إلى أن هذه الأقوال المتناقضة، والهجرة، واعتراض العرب على هذه الهجرة لا يمكنها إلا أن تؤدي إلى اضطرابات طويلة الأمد وإلى نزاعات دامية على الأرض الفلسطينية.

٦ ـ قدّمت بعثة ملكية بريطانية، مكلّفة تقصي حقيقة اضطرابات عام ١٩٣٧، ويرأسها اللورد بيل، تقريراً[٩] يدعم وعد بلفور ويوافق على مطالبة الشعب الفلسطيني بالاستقلال، ويعترف بأن الالتزامات المزدوجة لبريطانيا لا يمكن التوفيق بينها. وخلص التقرير إلى أن تقسيم فلسطين إلى دولتين يمكن أن يقدم فرصة للسلام. ونشرت بريطانيا، على أثر هذا التقرير، كتاباً أبيض[١٠] تعلن فيه أن طموحات العرب واليهود لا يمكن أن ترضيها تدابير الانتداب، وأن اللجوء إلى التقسيم هو أفضل حل. وهكذا سينال العرب استقلالهم الوطني واليهود وطنهم القومي. وبحسب خطة الكتاب الأبيض، يعطى اليهود ثلث مساحة فلسطين.

لكن هذه الخطة بدت صعبة التطبيق فأهملت. واستناداً إلى دراسة قامت بها بعثة تقنية جديدة، صرحت الحكومة البريطانية في ١٩٣٨[١١] بأن اختباراً جديداً أظهر أن الصعوبات السياسية والادارية والمالية التي يطرحها اقتراح إقامة دولتين مستقلتين عربية ويهودية داخل فلسطين هي كبيرة جداً، بحيث يصير مستحيلاً اللجوء إلى هذا الحل.

عام ١٩٣٩، نشرت بريطانيا كتاباً أبيض جديداً[١٢]، أكدت فيه أن الانتداب لا يمكنه التفكير في أن تصبح فلسطين يوماً دولة يهودية رغماً عن إرادة الشعب العربي في البلاد. فهذا سيكون منافياً لالتزامات بريطانيا وللتطمينات التي سبق أن أعطتها للشعوب العربية. الحل المقترح هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة في غضون عشر

سنوات. لكن الحرب التي اشتعلت عام ١٩٣٩ جمدت محاولات إيجاد حل للقضية الفلسطينية التي خلقتها الدولة المنتدبة.

٧ - من هذا العرض الموجز، يمكن استخلاص ملاحظات ذات دلالة قانونية كبيرة:

أ - يعتبر ميثاق عصبة الأمم أن الشعب الموضوع تحت الانتداب، وتحديداً شعب فلسطين، أمة استقلالها مؤجل إلى حين.

ب - عبارة الانتداب، كما أعلنت لاحقاً محكمة العدل الدولية[١٣] لا تعني تحويل الأراضي أو انتقال سيادتها لمصلحة الدولة المنتدبة. لأن هذه الأخيرة تمارس وظيفة إدارية دولية غايتها تأمين راحة السكان وتطورهم.

ج - الطموح العربي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة اعترفت بشرعيته الدولة المنتدبة أثناء فترة الانتداب. لكن الحكومة البريطانية اتبعت بهذا الخصوص سياسة فوضوية للغاية.

د - بمعزل عن الطروحات التي يمكن فيها التوفيق بين الانتداب على فلسطين والسياسة غير الثابتة لبريطانيا قبل الانتداب وبعده، فقد تحققت الهوية العربية الفلسطينية عبر الصراع ضد الصهاينة الذين يبحثون عن تعزيز استيطانهم في فلسطين، وضد البريطانيين الذين، مع اعترافهم نظرياً بحقوق الشعب العربي في هذه البلاد، كانوا يتجاهلونها عملياً. وهذه الحقوق ليست مبنية على ادعاءات نظرية، بل على حضور فعلي طيلة فترة الاستعمار، لكي لا نقول طيلة الفترة التي سبقت الاستعمار. وهذا الحضور يشكل، قانونياً، معيار شعب مدعو لأن يقرر مصيره بنفسه[١٤].

هـ - خلال فترة الانتداب، كان لا بد لمجموعة من المؤسسات الفلسطينية، السياسية والاقتصادية والثقافية، من أن تعزّز هذا الوعي للهوية الفلسطينية.

و - عند انتهاء الانتداب، بقي الشعب العربي يؤلف الأغلبية الكبرى (٦٧٪)، على رغم التغيّر المصطنع الذي أحدثته هجرة اليهود المكثفة في التكوين الديموغرافي للبلاد خلال الحربين العالميتين. وفي عام ١٩٣٩، كانت نسبة الأراضي التي يملكها العرب ٩٤٪ من مجموع الأراضي الفلسطينية.

١٩٤٧ - ١٩٤٩: دولتان في فلسطين؟

٨ - بعد فشل بريطانيا في تطبيق إعلاناتها المتناقضة - أي إقامة وطن قومي يهودي وحماية الحقوق العربية في الوقت نفسه - أنزلت، في شباط ١٩٤٧، عبء إيجاد حل للقضية الفلسطينية عن كاهلها لتلقيه على عاتق الأمم المتحدة.

وضعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة تصورات مشاريع مختلفة وانتهت إلى تبني الحل ١٨١ (II) في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية، وتدويل القدس. وحارب الفلسطينيون العرب في البدء مشروع التقسيم الذي كان يقيم علاقة غير عادلة بين اضطهاد اليهود في أوروبا الذي ليس للفلسطينيين أية مسؤولية عنه، وبين قضم أراضيهم.

٩ - لم تأخذ الجمعية العمومية الموقف العربي في الاعتبار، الذي يطلب من محكمة العدل الدولية إعطاء رأي استشاري في أهلية منظمة الأمم المتحدة لاتخاذ قرار بتقسيم فلسطين، على رغم أن الاضطرابات ازدادت وتيرتها.

في ١٤ أيار ١٩٤٨، وقبل بضعة أشهر من الاستحقاق الذي حدده القرار ١٨١ (II)، أعلن اليهود قيام دولة إسرائيل. هذا الاعلان[٥] ذكّر في آن واحد بـ «حق» اليهود «الطبيعي» في العودة إلى بلاد أجدادهم، وبوعد بلفور، وباضطهاد اليهود في أوروبا، وبالقرار ١٨١ (II) الصادر عن الأمم المتحدة والقاضي بتقسيم فلسطين. سياسة الأمر الواقع هذه دفعت الدول العربية المجاورة إلى التدخل عسكرياً من أجل نجدة الفلسطينيين. وهكذا نشبت أول حرب «إسرائيلية - عربية»، احتلت إسرائيل في نهايتها أراضي في فلسطين أكثر مما خصصت لها خطة التقسيم. وحدهما الضفة الغربية من نهر الأردن وقطاع غزة بقيا خارج الاحتلال الإسرائيلي. وتهجر مئات الآلاف من الفلسطينيين وصاروا لاجئين في الأراضي غير المحتلة أو في البلدان العربية المجاورة.

١٠ - انشغلت منظمة الأمم المتحدة في العمق في القضية الفلسطينية التي أصبحت العنصر الأساسي في قضية الشرق الأوسط. وبين الحلول التي تبنتها منظمة الأمم الحل ١٩٤ (III) في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ الذي يرتدي أهمية خاصة، لأنه يؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم للعيش بسلام مع جيرانهم، ولأنه يقضي بإعطاء تعويض لغير الراغبين منهم في العودة، تطابقاً مع مبادىء القانون الدولي.

وبعد أشهر، بين شباط وتموز ١٩٤٩، عقدت اتفاقات هدنة برعاية الأمم المتحدة بين إسرائيل والدول العربية. هذه الاتفاقات بنيت تحديداً على اعتبارات عسكرية لا سياسية، وهي لا تمس حقوق أي من فريقي الصراع ولا يستخلص منها أي امتياز سياسي. وهذا يعني أن إسرائيل لم تُعْطَ أي حق قانوني، خلال فترة الصراع، على الأراضي المحتلة خارج الخطوط التي حددها قرار التقسيم.

في ٢١ أيار ١٩٤٩، قُبلت إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة بموجب القرار ٢٧٣ (III). وقبل ذلك، تعهد المندوب الإسرائيلي، أمام اللجنة السياسية الخاصة، تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وتحديداً قرار التقسيم رقم ١٨١ (II) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ والقرار ١٩٤ (III) في ١١ كانون الأول ١٩٤٨ القاضي بعودة اللاجئين. وقرار قبول إسرائيل عضواً في المنظمة الدولية يذكّر في فقرته الثالثة بهذا التعهّد.

١١ - لم ترَ الدولة الفلسطينية العربية النور كما نصت عليه خطة التقسيم، وظلت في البدء دولة خفية. القرار ١٨١ (II)، الذي لا يزال ساري المفعول، يمنحها سلفاً شرعية دولية كاملة. والتزام إسرائيل تطبيق هذا القرار يمكن اتخاذه حجة قانونية، إذ «من المعروف أن تصريحات تحمل طابع وثائق ملزمة لطرف واحد ومتعلقة بأوضاع شرعية يمكن أن تنشأ عنها التزامات قانونية. فحين يعبّر المدلي بتصريح عن نيته الامتثال لما قاله، فإن هذه النية تعطي موقفه طابع التزام قانوني. والدولة المعنية ملزمة اتخاذ سلوك متطابق مع تصريحها. إن تعهُّداً من هذا النوع، تمّ التعبير عنه علناً وبقصد الالتزام، له طابع إلزامي حتى ولو كان خارج إطار المفاوضات الدولية»[١٦].

هنا تكمن الخلاصة التي يمكن استخلاصها من هذه المرحلة الحاسمة في تاريخ فلسطين.

١٩٥٠ - ١٩٧٣: التكوّن العضوي للدولة الفلسطينية

١٢ - إذا كانت الدولة العربية التي قررت الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ إقامتها لا تزال «دولة نظرية»، فإن الفلسطينيين الذين يؤلفون شعب هذه الدولة لم يختفوا من الخريطة. إنهم لا يزالون محتفظين بهويتهم الفلسطينية، ولم يرغبوا في الاندماج في الدول العربية المجاورة، ولم يفقدوا الأمل في العودة إلى بيوتهم، تطبيقاً لقرارات الأمم

المتحدة. وإذا كانوا عاشوا بصفتهم لاجئين تحت خيم المخيمات الموقتة، فهم لم يتخلوا إطلاقاً عن فكرة إقامة دولة تكون خاصة بهم. وحاولوا عبر كل الوسائل، وخصوصاً عبر تعزيز البنية الهيكلية للشعب، الحفاظ على هويتهم. وكانت الفترة الممتدة بين ١٩٥٠ و١٩٧٣ فترة التكوّن العضوي للدولة التي لا بدّ أن ترى النور.

١٣ - طيلة هذه الفترة، كابد الفلسطينيون عذابات جديدة (حرب ١٩٦٧) وقدموا تضحيات جديدة في نضالهم المسلح، مع أنهم كانوا مشتتين وغير معدّين لمواجهة الاحتلال. وفي الوقت نفسه، شيدوا بنية عضوية شكلت أَساس حركتهم الوطنية بحثاً عن دولة مستقبلية. فأبصرت منظمة سياسية وعسكرية، هي منظمة التحرير الفلسطينية، النور عام ١٩٦٤، وهي التي تكفلت منذ ذلك الحين تنسيق النشاطات الفلسطينية في كل المجالات، بهدف إقامة الدولة الفلسطينية إقامة فعلية وانتزاع الاعتراف الدولي بشرعية هذا الهدف.

ثمة تواريخ مهمة وأعمال جليلة وجّهت مسيرة الفلسطينيين الطويلة خلال هذه الفترة. في البداية، حرب ١٩٦٧ التي جرى خلالها احتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية والتهجير الجديد للفلسطينيين. ثم حرب ١٩٧٣ التي كشفت بداياتها عن معنويات العرب، ولوحظت نتائجها بشكل ملموس على وضعية منظمة التحرير الفلسطينية وعلى التحرك الدولي بعد ١٩٧٤.

١٤ - على صعيد الاعتراف الدولي، ثمة قرارات عديدة تمّ تبنّيها في هذه الفترة، وهي تحديداً:

أ - القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ الذي يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب والطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧.

ب - القرار ٢٥٣٥ (XXIV) الصادر عن الجمعية العمومية في ١٠ كانون الأول ١٩٦٩ والذي يذكر للمرة الأولى «حقوق الشعب الفلسطيني التي لا يجوز التصرّف فيها».

ج - القرار ٢٦٧٢ (XXV) الذي يعترف لهذا الشعب بحقه في تقرير مصيره تطبيقاً لميثاق الأمم المتحدة.

د - القراران ٢٧٨٧ (XXVI) و٢٩٦٣ (XXVII) اللذان يعيدان التأكيد على حق تقرير المصير.

هـ - القرار ٣٠٧٠ (XXVIII) الذي يؤكد على حق الشعوب الخاضعة لهيمنة استعمارية وأجنبية في تقرير المصير والحرية والاستقلال، كما يؤكد على شرعية النضال من أجل التحرر عبر الوسائل المتاحة، ومن بينها النضال المسلح، ويدين الأنظمة التي لا تعترف بحق تقرير مصير الشعوب واستقلالها[١٧].

١٥ - على الصعيد العضوي، لا يمكننا هنا إلا التذكير سريعاً بالبنى التنظيمية التي أنشأها الشعب الفلسطيني. ولمزيد من التفاصيل مراجعة الدراسات[١٨] المخصصة لهذا الجانب من سعي الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم.

تمتلك منظمة التحرير الفلسطينية بنية شبه حكومية. وثمة مجلس وطني فلسطيني يقوم مقام البرلمان ويضم ممثلين من كل فئات الشعب الفلسطيني في المنفى وداخل فلسطين. هذا المجلس ينتخب اللجنة التنفيذية ومجلساً مركزياً يراقب تطبيق توجيهات المجلس الوطني. وتقوم اللجنة التنفيذية مقام الحكومة وتضمّ عشرات الأقسام: الشؤون الخارجية، الأراضي المحتلة، التربية، الصحة، الإعلام، الشؤون الاجتماعية، الثقافة، الدفاع، المنظمات الشعبية... والقسم الأخير ينسق نشاطات العديد من التنظيمات المهنية، ومن بينها الاتحاد العام لعمال فلسطين والاتحاد العام لطلاب فلسطين. وهذان الاتحادان يعود تاريخ إنشائهما إلى ما قبل إنشاء منظمة التحرير. وثمة تنظيمات أخرى أنشئت تباعاً، مثل اتحاد النساء (١٩٦٣) والمعلمين (١٩٦٩) والفنانين (١٩٦٩) والمحامين (١٩٧١) والكتاب (١٩٧٢) والمهندسين (١٩٧٣) والمزارعين (١٩٧٥). تضم هذه التنظيمات مئات آلاف المنتسبين. واتحاد العمال يضم لوحده أكثر من ١٠٠ ألف عضو، واتحاد المعلمين أكثر من ٥٠ ألف عضو. وثمة أيضاً مؤسسات مرتبطة بمنظمة التحرير:

أ - الهلال الأحمر الفلسطيني (١٩٦٩) الذي يسهر على صحة الشعب ويمتلك مستشفيات ومراكز طبية عدة.

ب - الصندوق الوطني الفلسطيني الذي يدير أموال المنظمة.

ج - الصامد (١٩٧٠) التي تهتم بإعداد الشباب مهنياً وتدير مشاريع اقتصادية عدة.

د - مركز الأبحاث الذي يملك في رصيده مئات المنشورات.

هـ - وكالة الأنباء «وفا» ومكتب الإعلام «Last but not least».

و - القوات المسلحة للثورة الفلسطينية.

هذا العرض، وإن يكن سريعاً، يظهر مع ذلك أن عملاً يحضّر في العمق لـ «الدولة» العتيدة.

١٩٧٤ - ١٩٨٧: التكوّن المكتمل، الدولة الموطّدة بالقوة

١٦ - تشكل هذه الفترة مرحلة مهمة، خصوصاً في تطوّر الحركة الوطنية الفلسطينية سعياً وراء دولة مستقلة. استطاعت هذه الحركة، وقد ازدادت ثقتها بنفسها بفضل تطوّر المؤسسات الفلسطينية شبه الحكومية واعتراف الأمم المتحدة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، أن تواجه تحديات كبيرة وتعزز تدريجاً قواعدها في الحلبة الدولية على كل الأصعدة. مما شكل تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية «شكلياً».

١٧ - على صعيد الاستراتيجيا السياسية لمنظمة التحرير، فإن الحجة الرئيسية التي تقدمها إسرائيل وأصدقاؤها في المنظمات الدولية وفي الميادين الأخرى، ضد إقامة الدولة الفلسطينية، هي أن الدولة المتصوَّرة تهدف، من خلال ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية، إلى تدمير إسرائيل وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، لأن هذا الميثاق يخطط لإقامة دولة علمانية في جميع أرجاء فلسطين. هذه الحجة واهية قانونياً. ورداً عليها، ونظراً إلى اعتبارات داخلية واقليمية ودولية يتخطى تحليلها إطار هذه الدراسة، غيّرت منظمة التحرير موقفها تدريجاً، خصوصاً بعد ١٩٧٤. وهذا واضح في المشاريع والتصريحات السياسية الصادرة في المؤتمرات المختلفة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي يقرر الاتجاه السياسي لمنظمة التحرير.

وهكذا، نجد في مشروع النقاط العشر للدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في القاهرة في حزيران ١٩٧٤، إعلاناً صريحاً، في النقطة الثانية منه، عن الرغبة في إقامة سلطة وطنية على كل جزء من الأراضي الفلسطينية المحررة. وهذا يشكل تحوّلاً عن الرغبة في تحرير فلسطين كلها بغية إقامة دولة موحدة علمانية وديموقراطية. وصحيح أن مشروع النقاط العشر لا يخلو من الالتباس، لأن

النقطة الرابعة فيه تتحدث عن مرحلة في اتجاه الدولة الديموقراطية والنقطة الأولى ترفض قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، لكن سبب الرفض ليس ناتجاً من أن القرار يتضمن الاعتراف بإسرائيل، بل لأنه لا يعترف في وضوح بالحقوق الفلسطينية. ومن جهة أخرى، يشير هذا المشروع إلى سلطة وطنية على الأرض الفلسطينية المحررة، ولكن ليس إلى دولة مصغرة إلى جانب إسرائيل.

مشروع النقاط الخمس عشرة للمؤتمر الثالث عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد في القاهرة في آذار ١٩٧٧، يتقدم خطوة أكبر، لأن النقطة الحادية عشرة فيه تعبر عن الرغبة في إقامة دولة وطنية في الجزء المحرر من فلسطين، لكن الالتباس يبقى مع ذلك لأن النقطة التاسعة ترفض الاعتراف بإسرائيل.

أما المؤتمر الرابع عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، المنعقد في دمشق عام ١٩٧٩، فيسيطر عليه الاعتراض على اتفاقات كامب ديفيد أكثر مما يعنى بالتوجه الاستراتيجي المتعلق بالدولة المنوي إقامتها.

والمؤتمر الخامس عشر للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد أيضاً في دمشق عام ١٩٨٠، يسترجع هدف إقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين. وفي الفترة نفسها، أدلى رئيس منظمة التحرير بتصريحات توضح تطور استراتيجيا المنظمة. وإثر اللقاء الذي جرى بين كرايسكي وعرفات، صرح عرفات بأن منظمة التحرير لا تهدف إلى تدمير إسرائيل بل إلى إقامة دولة مستقلة على كل شبر من الأراضي الفلسطينية التي سينسحب منها الإسرائيليون[١٩].

المؤتمر السادس عشر للمجلس، الذي عقد في الجزائر في شباط ١٩٨٣، وافق على خطة القمة العربية في فاس عام ١٩٨٢، والتي تحتوي قراراً في النقطة السابعة يتعلق بتحديد مجلس الأمن ضمانات السلام بين كل دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

ومن المهم الإشارة إلى التطور، البطيء ولكن الأكيد، للحركة الوطنية الفلسطينية في اتجاه إعلانها الرسمي لدولة فلسطين في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨. لكن يبقى أكيداً أن ثمة شيئاً من قلة الوضوح، المتعمدة ربما، في كل المواقف المتخذة. وهي عائدة إلى عامل نفسي يسهل فهمه، وإلى الرغبة في الإبقاء على روح الإجماع داخل الحركة.

١٨ - في موازاة تطور موقف منظمة التحرير، الذي تعكسه القرارات المعتمدة

خلال جلسات المجلس الوطني الفلسطيني، جرت اتصالات ـ لم تعلن رسمياً كلها[٢٠] ـ على مختلف الأصعدة بين مسؤولين في منظمة التحرير وشخصيات إسرائيلية، بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٧.

لكنّ النضال المسلّح من أجل الوصول إلى أهداف منظمة التحرير لم يجر التخلي عنه نهائياً، وإن في إطار الدفاع عن النفس. إلا أن المصداقية الدولية والشرعية اللتين مُنحتا للدولة الفلسطينية عززهما العمل الديبلوماسي لممثلي الشعب الفلسطيني الشرعيين، الذين شددوا تباعاً على اللجوء إلى الوسائل السلمية (دعماً لمؤتمر السلام).

١٩ ـ على صعيد العلاقات الثنائية، أقامت منظمة التحرير في دول عديدة، في آسيا وأفريقيا كما في أوروبا وأميركا، مكاتب للإعلام أو هيئات تمثيلية ديبلوماسية، تتمتع في بعض الدول المضيفة بصفة هيئة سياسية كاملة، كما هي حال الهيئات التي أقيمت في قلب أوروبا، في فيينا وأثينا. وفي بداية الثمانينات، تمثلت منظمة التحرير الفلسطينية في أكثر من مئة بلد، وهي معترف بها أكثر من دولة إسرائيل نفسها[٢١]. وترافق النشاط الديبلوماسي مع إقامة هذه الهيئات التمثيلية. وذلك في زيارات رسمية أو شبه رسمية، ولقاءات بين مسؤولين في منظمة التحرير ورؤساء دول أو وزراء خارجية، في مختلف بلدان العالم وليس في بلدان العالم الثالث وحدها أو بلدان أوروبا الشرقية الداعمة التقليدية لمنظمة التحرير.

٢٠ ـ على الصعيد الإقليمي، اعترف اجتماع القمة العربية في الرباط (تشرين الأول ١٩٧٤) بمنظمة التحرير ممثلة شرعية ووحيدة للشعب الفلسطيني. وأكد من جهة أخرى على حق هذا الشعب في إقامة دولة وطنية مستقلة على أرضه.

وأكدت مؤتمرات القمم العربية التالية (فاس ١٩٨٢، الدار البيضاء ١٩٨٥، عمان ١٩٨٧، الجزائر ١٩٨٨) من جديد دعم منظمة التحرير وإقامة دولة فلسطينية.

وفي خلال هذه الفترة، أكدت منظمات إقليمية أخرى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في الاستقلال والسيادة وفي إقامة دولته تحت إدارة منظمة التحرير. من هذه المنظمات[٢٢] المؤتمر الإسلامي وحركة دول عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر العربي ـ الافريقي أو مؤتمر الدول الموقعة على معاهدة فرصوفيا، إلخ.

وفلسطين ممثلة بمنظمة التحرير، هي أيضاً عضو كامل في جامعة الدول العربية وفي

المؤتمر الإسلامي وفي حركة دول عدم الانحياز وفي الفريق ٧٧.

المنظمة الأكثر تحفظاً تجاه منظمة التحرير الفلسطينية هي المجموعة الأوروبية المشتركة. لكن من المهم الاشارة إلى أنه في سنة ١٩٧٧ صرح الناطق باسم المجموعة الأوروبية أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة بأن دول المجموعة الأوروبية التسع تصرّ على اعتقادها بأن حل الصراع لن يكون ممكناً إلا بإعطاء الشعب الفلسطيني حقه المشروع الذي هو تجسيد فعلي لهويته الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار حاجة الشعب الفلسطيني إلى وطن (وثيقة الأمم المتحدة /٢٣/ الفقرة ٥١، PV7). ويؤكد تصريح المجموعة الأوروبية المشتركة، في البندقية في ١٣ حزيران ١٩٨٠، تشجيع مبدأين اقرا عالمياً: حق جميع دول المنطقة في الوجود بما فيها إسرائيل، والعدل لجميع الشعوب، مما يعني الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ويضيف التصريح أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تشارك في المفاوضات المتعلقة بحل الصراع، وأن القضية الفلسطينية، التي ليست مجرد قضية لاجئين، يجب أن تجد أخيراً حلاً عادلاً لها. والتصريحات اللاحقة للمجموعة الأوروبية المشتركة تصبّ في الاتجاه نفسه.

٢١ - على صعيد المنظمات الدولية العالمية، أحرزت منظمة التحرير، خلال هذه الفترة، نجاحات مهمة وخصوصاً في منظمة الأمم المتحدة.

أولاً، بدأت القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٧٤، وللمرة الأولى منذ ١٩٥٢، تطرح للبحث في الجمعية العمومية بمعزل عن قضية الشرق الأوسط ككل. وأصبحت جميع قرارات الجمعية العمومية المتعلقة بالقضية الفلسطينية تتضمن، بدءاً من عام ١٩٧٤، تأكيد حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة، إضافة إلى التأكيد على الحقوق التي لا يجوز التصرف فيها، وأولها حق «تقرير المصير» الذي ورد في قراراتها بين ١٩٦٩ و١٩٧٣. وبدءاً من عام ١٩٨٠ أضافت القرارات حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة[٢٣]. هذه القرارات عديدة[٢٤]، وأكثريتها تؤكد أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن حق الشعب الفلسطيني يجب أن يمارس بإدارة منظمة التحرير. وعلى سبيل المثال القرارات ١٦٩ و٣٥/٢٠٧، ٣٦/٢٠٦، ٣٧/١٢٣، ٣٨/١٨٠، ٣٩/١٤٦، ٤٠/١٦٨، ٤١/١٦٢.

من جهة أخرى، تم التأكيد في بعض القرارات التي تصدّق على توصيات لجنة الحقوق المشروعة (مثلاً القرار ٣٥/٢٠٦) على أن الأراضي التي ستنسحب منها

إسرائيل وتتسلمها الأمم المتحدة ستسلّم إلى منظمة التحرير بصفتها ممثلة الشعب الفلسطيني.

إشارة خاصة إلى منح الجمعية العمومية منظمة التحرير صفة مراقب: فالقرار ٣٢٣٧ (XXIX) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ يدعو منظمة التحرير إلى المشاركة ليس فقط في جلسات الدورة التاسعة والعشرين، كما هي حال القرار ٣٢١٠ (XXIX)، بل المشاركة أيضاً، وبصفة دائمة، في كل جلسات الجمعية العمومية، وفي كل المناقشات التي ستقام برعاية الجمعية أو الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة. كما منح المجلس الاقتصادي أيضاً وأعضاؤه المساعدون منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب.

وفي أيار ١٩٧٥، نالت المنظمة صفة المراقب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا الغربية، ثم صفة العضو الدائم بدءاً من نيسان ١٩٧٧. وهذا المنصب صدّق عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز ١٩٧٧[٢٥].

أما في مجلس الأمن فالوضع أكثر لفتاً للنظر. فالبند ٣٩ من نظام المجلس يسمح بدعوة كل شخص يعتبره كفؤاً للحصول على معلومات وتقديم المساعدة. والبند ٣٧ يقضي بأن يتاح لكل عضو في منظمة الأمم المتحدة، وإن لم يكن منتمياً إلى مجلس الأمن، استدعاؤه للمشاركة، من دون الحق في التصويت، في كل مسألة مطروحة على المجلس، حين يعتبر هذا الأخير أن مصالح هذا العضو معنية بشكل خاص. والبند ٣٨ يقضي بأن هذا العضو (الذي ليس عضواً في مجلس الأمن) يمكنه تقديم اقتراحات ومشاريع حلول قد تطرح للاقتراع إذا طلب ذلك أحد الممثلين في المجلس. إذاً، حقوق المشاركة في مناقشات المجلس عملاً بالبند ٣٩، والحقوق المخصصة لأعضاء منظمة الأمم المتحدة عملاً بالبند ٣٧، هي مختلفة في المبدأ اختلافاً محسوساً.

بيد أن رئيس مجلس الأمن أعلن في اجتماع المجلس، في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٥، أن ممثل منظمة التحرير سيدعى للمشاركة في المناقشات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في كانون الثاني ١٩٧٦. هذا التصريح اعترض عليه بعض أعضاء المجلس ولكنه لم يُطرح للاقتراع. وفي اجتماع كانون الأول ١٩٧٥، أعلن رئيس المجلس أنه تلقى طلباً يهدف إلى استدعاء ممثل منظمة التحرير من دون أن يوضح أن الأمر يتعلق بدعوة بموجب البند ٣٩ أو البند ٣٧ في النظام الداخلي. وأضاف أن ممثل منظمة التحرير،

إذا وافق المجلس على هذه الدعوة، ستكون له الحقوق ذاتها التي تخوله المشاركة كأي دولة عضو في الأمم المتحدة وليس كعضو في المجلس بموجب القرار ٣٧. فاعترض مندوب بريطانيا قائلاً إنه لا يمكن إعطاء هذا الحق لكيان ليس عضواً في منظمة الأمم المتحدة ولا يملك مقومات دولة أو حكومة. وعلى رغم التصويت السلبي لعضوين دائمين في المجلس، تمت الموافقة على الدعوة، لأن المسألة اعتبرت مسألة إجرائية.

وعلّق بعض الدارسين[٢٦] على ذلك بالقول: إذا كانت الدعوة الموجهة إلى منظمة التحرير الفلسطينية إجرائية، فإن منح منظمة التحرير الحقوق نفسها لدولة ليست عضواً في مجلس الأمن بموجب البند ٣٧ هو مسألة دستورية ذات أهمية كبيرة. ومع ذلك، وبدءاً من كانون الثاني ١٩٧٦، دعيت منظمة التحرير للمشاركة في مناقشات المجلس المتعلقة بفلسطين، بالحقوق نفسها للدول المنتسبة إلى هيئة الأمم، ولكن ليس بحقوق الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وهذا يعني إجراء عرفياً تم اتخاذه في إطار منظمة الأمم المتحدة لمصلحة منظمة التحرير الفلسطينية[٢٧].

وحق المراقب في الرد على الجمعية العمومية هو أيضاً واقعة استثنائية. ففي الدورة التاسعة والعشرين للجمعية، منح الرئيس مندوب منظمة التحرير استخدام هذا الحق. وتكررت هذه السابقة في الدورة الثانية والثلاثين وفي الدورة الثالثة والثلاثين. غير أن دولاً عدة اعترضت كتابياً على منح هذا الحق[٢٨]. وهنا أيضاً اتُخذ إجراء عرفي في مصلحة منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من أن النظام الداخلي للهيئة ينص في البند ٧٣ على أن الدول الأعضاء هي التي تتمتع بهذا الحق.

وعلى الصعيد نفسه، أُعطي رئيس منظمة التحرير حق الكلام في جلسة الجمعية العمومية التي انعقدت بكامل هيئتها في عام ١٩٧٤، بناء على القرار ٣٢١٠ (XXIX). هذا الحق لم يكن معترفاً به من قبل إلا للدول الأعضاء وحدها[٢٩]. فالمراقب لا يمكنه أن يتوجه بالكلام إلا إلى الأعضاء المعاونين. هذا الامتياز طبّق منذ ١٩٧٤.

أما المشاركة في المؤتمرات التي تتم الدعوة إليها برعاية مؤسسات منظمة الأمم، فهي بالنسبة إلى منظمة التحرير عامة وغير محددة. المراقبون الآخرون لا يحضرون إلا المؤتمرات التي تحمل أهمية خاصة بالنسبة إليهم.

هذا الاشتراك الدائم لمنظمة التحرير الذي يشمل النشاطات الدولية، أدى إلى

ضرورة إقامة بعثة دائمة للمنظمة في نيويورك وجنيف، مع ما يرافق ذلك من امتيازات وحصانة ديبلوماسية للوظيفة لا ضرورة للتوسع بها هنا[٣٠].

وفي ما يتعلق بالمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، أو المؤتمرات التي تجري برعاية الأمم المتحدة، فقد شاركت فيها منظمة التحرير بصفتها مراقباً، حتى قبل أن تنال صفة المراقب الدائم في الجمعية العمومية في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤.

وهكذا شاركت منظمة التحرير في المؤتمر الدولي للاتصالات (أيلول ـ تشرين الأول ١٩٧٣)، وفي اجتماع منظمة الصحة العالمية (أيار ١٩٧٤)، وفي مؤتمر اتحاد البريد العالمي (أيار ـ تموز ١٩٧٤)، وفي مؤتمر السكان العالمي (آب ١٩٧٤)، وفي المؤتمر العام للأونيسكو (تشرين الأول ١٩٧٤)، وفي المؤتمر العالمي للتغذية (٥ ـ ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٤). وبعد ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤، تاريخ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ٣٢٣٧ (XXIX)، أصبحت منظمة التحرير حاضرة في كل المؤتمرات الدولية.

٢٢ ـ يمكننا الاستنتاج من كل ذلك أن منظمة التحرير اكتسبت، بفضل قرارات الأمم المتحدة وبفضل مشاركة دائمة تجسدت في إجراءات عرفية لقانون المنظمات الدولية، صفة المراقب الدائم، مع امتيازات أوسع من الامتيازات المعترف بها عادة لمراقب غير دولي. وهذا يمكن اعتباره تمهيداً لمنصب عضو كامل، والذي يجب أن يُكتسب وفق قرارات القوانين الدستورية لهذه المنظمات.

إن عضوية المنظمة في المنظمات الإقليمية (الجامعة العربية، المؤتمر الإسلامي، حركة دول عدم الانحياز) أو في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لدول آسيا الغربية حيث تتمتع منظمة التحرير بصفة عضو دائم، تشكل وقائع جديدة لا رجوع فيها.

منظمة التحرير إذاً، وحتى قبل إعلان الدولة الفلسطينية، هي موضوع حق دولي يمثل دولة بالقوة أو في طور التكون. وانتقادات العديد من الكتّاب[٣١] لا يمكنها أن تفعل شيئاً أمام تطوّر وطّده القانون الدولي.

إن التمييز الذي تحدث عنه البروفسور فيرالي[٣٢] بين الحقوق السياسية ـ المعترف بها لمنظمة التحرير ـ والحقوق القانونية ليس مقنعاً، لأن الحق أياً تكن الصفة التي نعطيه إياها يبقى حقاً، وإن توحيه في الجوهر اعتبارات سياسية وتمليه إلحاحات سياسية.

القانون الدولي لا يفلت من القاعدة العامة، وتصوغه دائماً أجهزة سياسية أو دول

أو منظمات دولية. تماماً كما أن القانون الداخلي يصوغه الجهاز السياسي الذي يتمثل في البرلمان. والمرونة التي يتسم بها القانون الدولي والتحول الذي تخضعه لها المنظمات الدولية يعترف بها الجهاز القضائي الأعلى وهو محكمة العدل الدولية[٣٣]. فهي اعترفت عام ١٩٤٩ لمنظمة التحرير بسلطات ضمنية لم ينص عليها الميثاق[٣٤]. واتخذت أيضاً مواقف جريئة في قضية جنوب غرب أفريقيا. وكما كتب أمين عام الأمم المتحدة في مقدمة تقريره لعامي ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، فإن منظمة الأمم المتحدة يجب ألا تكون «آلية جامدة للمؤتمرات» بل «أداة ديناميكية» تستخدم الوسائل الملائمة المتوافقة مع «أهداف ومبادىء» الميثاق.

٢٣ ـ وختاماً، يمكن القول إن الدولة الفلسطينية التي أعلنت في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨ تمَّ التحضير لها طويلاً في العذاب والحماسة، في النضال المسلح كما في الجهد لإقامة نظام داخلي، أو في العمل الديبلوماسي على الأصعدة الثنائية والإقليمية والدولية. لقد قيل إن منظمة التحرير الفلسطينية تملك كل مقومات الدولة ما عدا الاسم. ويمكن أن نضيف أن فلسطين كانت تمثل من جهتها جميع خصائص الدولة، ولم يكن ينقصها إلا الإعلانَ الرسمي. وهذا ما حصل في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨.

الفصل الثاني

الوجود القانوني لدولة فلسطين

٢٤ ـ من «الأمة» إلى «الدولة النظرية»، ومن «التكوُّن العضوي» إلى «الدولة بالقوة»، كانت المسيرة طويلة ولكن أكيدة.

صعوبات من كل نوع أجّلت إعلان الاستقلال المنتظر منذ وقت طويل، والمطلوب إلى درجة أن كاتبين ينتميان إلى تيارين مختلفين[1] ولكنهما يدعمان إقامة الدولة الفلسطينية، قالا في نهاية المطاف، في معرض تذكيرهما بالولادة الممكنة لهذه الدولة، إن الأمر يتعلق لأحدهما «بالتفكير في ما لا يُعقل» وللآخر «بفن المستحيل». لكن ما لا يعقل صار ممكناً، ودولة فلسطين أصبحت حقيقة قانونية، حتى ولو كان تصلّب إسرائيل لا يسمح لهذه الدولة باستغلال جميع النتائج المترتبة عن اعتراف القانون الدولي بالكيانات التي تصير دولاً.

إعلان دولة فلسطين

٢٥ ـ وجود الدولة هو واقعة، لكي ترى النور، لا تحتاج إلى الغير.

بعد إعلان الدولة الفلسطينية، اعترض مندوب إسرائيل في الجمعية العمومية في كانون الأول ١٩٨٨ على صحة هذا الاعلان لأنه، حسب قوله، عمل أحادي الجانب ولم يفاوَض في شأنه ولم تتم الموافقة عليه (أي أنه لم يفاوض في شأنه مع إسرائيل ولم توافق هي عليه). بيد أن الحق في الوجود، أو بكلمات قانونية حق تقرير المصير، لا يمكنه أن يشكل موضوعاً للمفاوضات. وكما كتب أحدهم[2] يمكن التفاوض في شأن تعيين حدود أو في شأن العلاقات مع الجوار، ولكن ليس في شأن تقرير المصير. هذا الحق هو «معيار إلزامي للقانون الدولي العام» الذي يفرض نفسه، بهذه الصفة على كل الدول.

إن إعلان الدولة الفلسطينية، كما صرّح رئيس هذه الدولة[3] هو «عمل تأسيسي وفي الوقت نفسه دستوري»، أي أنه ثابت قانونياً. وموقف الآخرين يمكن أن يكون مرتبطاً بمدى إدراكهم هذا الأساس القانوني.

أ ـ الأسس القانونية لهذا الاعلان

حقوق تاريخية

٢٦ ـ يذكّر الإعلان بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. فالشعب «ملتصق في أرضه» وأبدع وجوده «عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ»[4]. وفي الواقع، فإن تملك الفلسطينيين أرض فلسطين وإقامتهم فيها كانا مستمرين على مدى التاريخ. والأمة التي عُهد إلى البريطانيين انتدابها هي الأمة التي اعترفت بها عصبة الأمم بأنها مدعوة لأن تكون دولة. إن تهجير الفلسطينيين وسلب أرضهم بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ لا يمكنها حرمانهم من هذه الحقوق التاريخية، لأنهم لم يتخلوا إطلاقاً عن هويتهم. بل على العكس، حتى في أثناء إقامتهم كلاجئين عند جيرانهم أو تحت في أراضيهم، عزّزوا من تعلقهم بهويتهم الوطنية بفضل منظمة وتنظيم متينين[5].

إن استمرار حقوق شعب في أرضه، على رغم الأحداث التي يدينها اليوم بوضوح القانون الدولي والتي هي الاستعمار والاحتلال الأجنبي، يترتب عنها حق تقرير المصير. هذا هو الأساس القانوني الثاني للإعلان.

حق تقرير المصير

٢٧ ـ هذا الحق يندرج في إطار المبادىء التي أعلنها الرئيس الأميركي و. ويلسون في نهاية الحرب العالمية الأولى.

من هنا، مفهوم نظام الانتداب (البند ٢٢ في ميثاق عصبة الأمم) الذي يفترض به تهيئة سكان الأراضي التي احتلها الحلفاء في حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨، لنيل الاستقلال. وهذا البند يتعلق بالانتدابات «أ»، وهي فئة تضم في عدادها فلسطين.

ميثاق عصبة الأمم أكد حق الشعوب في تقرير مصيرها في البند ١ في الفقرة الثانية والبند ٥٥. وقرارات عدة اتخذت في ما بعد أكدت على هذا الحق، وتحديداً القرار ١٥١٤ (XV) عام ١٩٦٠ المتعلق بمنح البلدان والشعوب المسعمرة استقلالها، والبند ٢٦٢٥ (XXV) عام ١٩٧٠ المتعلق بإعلان مبادىء القانون الدولي في ما يخص علاقات الصداقة والتعاون بين الدول تطبيقاً لميثاق الأمم المتحدة. ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها يشكل أيضاً موضوع البند ١ لكل من هذين الميثاقين الدوليين لحقوق الإنسان اللذين اعتمدتهما الجمعية العمومية عام ١٩٦٦ وأصبحا ساريي المفعول منذ العام ١٩٦٧.

٢٨ ـ بكلام أكثر تحديداً، تم تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في قرارات عدة أشرنا إليها في القسم الأول من هذه الدراسة[٦] وهذا التأكيد أصبح أكثر وضوحاً في ١٩٦٩ و١٩٧٤ و١٩٨٠ حين حددت حقوق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية وإقامة دولته الخاصة. ومن دون الاستفاضة في المجادلة العقائدية حول القيمة الإلزامية لقرارات الجمعية العمومية ودورها في قيام القانون الدولي[٧]، يكفي التذكير بأن ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها يلزم كل الدول الأعضاء، وبأن تدابير الأمم المتحدة تعلو فوق كل القوانين الأخرى أو الالتزامات التي تدخل في صراع معها (البند ١٠٣).

من جهة أخرى، فإن القانون الغالب يعتبر أن القرارات المعيارية «التي تترجم أو تضع قيد التنفيذ مبادىء الميثاق» هي إلزامية. وهذه هي حال القرارات المتعلقة بتقرير المصير، خصوصاً أن لجنة القانون الدولي تعتبر الحق في تقرير المصير ملزماً[٨]. وينتج من ذلك أن هذا الحق يعلو فوق كل حق آخر ومن ضمنه أيضاً الحق أو، بعبارة أدق، النفوذ الذي يمكن أن تنتزعه إسرائيل، بصفتها قوة احتلال، من شرائع القانون الدولي الكلاسيكي المتعلقة بقانون الحرب[٩].

كتب القاضي تاناكا في هذا الخصوص: «إن ظهور منظمات كعصبة الأمم أو منظمة الأمم المتحدة أثر بالضرورة على طريقة إنشاء القانون الدولي العرفي. فعوض أن تعرّف دولة بوجهات نظرها إلى عدد قليل من الدول المعنية مباشرة بالأمر، يمكنها، عبر منظمة من هذا النوع، أن تعرف بموقفها إلى كل الدول الأعضاء في المنظمة. قديماً، كانت الممارسة والتكرار يجتمعان ضمن مسار طويل جداً وبطيء ليخلقا القانون العرفي. في أيامنا هذه، ونظراً إلى تطور وسائل الاتصال والإعلام، فإن مسار تكوين

عرف من خلال المنظمات الدولية هو أكثر سهولة وسرعة بكثير. فتكوين عرف لا يتطلب إلا فترة جيل أو أقل»[١٠].

ويضيف: «بديهي أنه لا يمكننا القبول بأن يكون للقرارات والتصريحات، إلخ، كل على حدة، طابع إلزامي لكل الدول الأعضاء في المنظمة. إن ما يفرضه القانون العرفي هو تكرار الممارسة نفسها. وتالياً، يجب في هذا المضمار أن تعتمد المنظمة القرارات والتصريحات ذاتها في شأن المسألة نفسها مرات عدة. ويجب أن نوضح، في الوقت نفسه، أن كل قرار وتصريح، إلخ، بما أنه نابع من الإرادة الجماعية للدول المشاركة، فإن إرادة المجموعة الدولية يمكن أن تتجلى بكل تأكيد بسرعة أكبر وبأمانة أكبر مما يسمح بهما المسار التقليدي. هذا النظام الجماعي والجمعي والعضوي لتكوين العرف. . . يلعب دوراً مهماً في تطور القانون الدولي»[١١].

وبالمعنى نفسه تقريباً، كتب البروفسور هيغنز: «مع تطوّر المنظمات الدولية، اكتسبت قرارات الدول وخياراتها معنى حقوقياً بصفتها تعبيراً عن قانون عرفي. . . إن أحكاماً جماعية للدول تمت المطالبة بها مراراً ووافق عليها عدد كبير من الدول تصبح في النهاية قانوناً».

وأيضاً: «سبعة عشر عاماً على نشاط الأمم المتحدة أمدّتنا بمصدر جديد مهم للقانون العرفي الدولي»[١٢].

القرارات المتكررة لمرات عدة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٩١، في شأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، تكتسب إذاً طابعاً قانونياً أكيداً يمكن اتخاذه حجة لدى جميع أعضاء المنظمة.

ثمة عامل آخر غير التكرار مرتبط بهذه القرارات وجدير أيضاً بأن نشير إليه، وهو العدد الآخذ في التزايد للدول الأعضاء المصوتة على هذه القرارات التي نحن في صددها.

وكما أشار البروفسور بلّيه[١٣]، فإن عدد الأصوات الايجابية يخفف كثيراً من طابع العمل الأحادي الجانب لقرارات المنظمات الدولية: «لا يمكن أن نفهم كيف أن ممثلي الدول يكرسون هذه الطاقة وهذا الوقت في إعداد هذه الوسائل إذا كانت ستبقى حبراً على ورق. وبما أن هذه الوسائل معدَّة لتقديم نتائج قانونية، فإنها تقدّمها فعلاً. . .».

القرار ١٨١ (II)

٢٩ ـ الأساس القانوني الثالث الذي ذكّر به إعلان دولة فلسطين هو، ببساطة، القرار ١٨١ (II) الصادر عام ١٩٤٧ والمتعلق بتقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة يهودية وأخرى عربية.

الظروف التي اتخذ فيها هذا القرار معروفة[١٤]. وقد رفض الفلسطينيون العرب في ذلك الوقت هذا القرار لأنه لا يأخذ طموحهم في الاعتبار بصفتهم أكثرية سكان فلسطين.

الوضع مختلف اليوم، لأن الدولة اليهودية أقيمت وعززتها هجرة مئات الآلاف من اليهود الآتين من أنحاء العالم، ولأنها نالت حقوقاً أصبحت «مكتسبة». ويجدر التذكير بأن هذا القرار تم ذكره في إعلان دولة إسرائيل وكأساس قانوني لهذه الدولة[١٥].

ولكن قسماً واحداً من القرار ١٨١ (II) وضع موضع التنفيذ. وواقعة أن أي إجراء لم يتخذ في شأن التدابير المتعلقة بالقسم الآخر من هذا القرار، أي إقامة «دولة عربية»، لا تبطل القرار بحد ذاته. إسرائيل مجبرة على القبول بالقرار في مجموعه. ولا يمكنها أن تدّعي سحب حقوق منه ورفض الالتزامات الأخرى الواردة فيه. وقد تعهدت شكلياً لدى قبولها في منظمة الأمم المتحدة تطبيق القرار المذكور. والقرار ٢٧٣ (III) للجمعية العمومية الذي يوافق على عضوية إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة يذكّر بهذا التعهد. وقد صرح ممثل الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة، في تلك الفترة، بأنه «خلافاً للقرارات الأخرى الصادرة عن الجمعية العمومية، التي هي مجرد توصيات لا تحمل طابعاً إلزامياً، فإن هذا القرار هو من طبيعة أخرى لأنه يتعلق بمستقبل أرض خاضعة للانتداب الدولي. وحدها الأمم المتحدة في مجموعها قادرة على تقرير مستقبل هذه الأرض، والقرار الذي تتخذه إلزامي»[١٦]. وبمعزل عن كل نقاش حول القيمة القانونية لقرارات الجمعية العمومية، نفهم بوضوح من هذا التصريح أن القرار ١٨١ (II) الذي قبل به الممثلون الإسرائيليون وافتخروا به مراراً، أمكن طرحه كحجة من جانب إسرائيل[١٧].

وفي ما بعد، أكدت محكمة العدل الدولية على مسؤولية الأمم المتحدة تجاه الأراضي المنتدبة قديماً، والتي لم تتحول موضع وصاية (شأن جنوب غرب افريقيا). وأمر بالغ الأهمية الإشارة إلى أن القرار ١٧٦/٤٣ للجمعية العمومية، في ١٥ كانون الأول

١٩٨٨، يذكر أن إعلان الدولة الفلسطينية عُمل به تطبيقاً للقرار ١٨١ (II) في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. أما بالنسبة إلى القرار ١٧٧/٤٣ المعتَمد في اليوم نفسه، فهو يذكّر بأن خطة التقسيم لا تزال سارية المفعول، مؤكداً على مبدأ الوفاق الذي يضمن أمن كل دول المنطقة، ومن بينها الدول المذكورة في القرار ١٨١ (II)، داخل الحدود الثابتة والمعترف بها. والأمر يشمل بطبيعة الحال الدولة اليهودّية والدولة العربية.

ب ـ أهلية منظمة التحرير لإعلان قيام دولة فلسطين

٣٠ ـ أكدت قرارات الأمم المتحدة المتكررة على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وأكدت على أن هذا الحق سيمارس بإدارة منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأوضحت توصيات اللجنة المختصة بحقوق الشعب الفلسطيني، التي لا يمكن تجاهلها والتي أكدت عليها الجمعية العمومية، أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل ستستعيدها الأمم المتحدة فور انسحاب إسرائيل منها لتسلمها إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وتقرير اللجنة نفسها عام ١٩٦٧ (الوثيقة ONU A/31/35) يذكر بأن قرار توقيت الاستقلال الوطني وطريقته شأن متعلق بالشعب الفلسطيني وحده، وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي حارسة القوانين المشروعة للشعب الفلسطيني.

واعترفت أيضاً جامعة الدول العربية ومنظمات إقليمية عدة بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومن المهم التذكير بأن قرار البرلمان الأوروبي المعتمد في ١٥ كانون الأول ١٩٨٨ يطلب من الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية المشتركة الاعتراف بمنظمة التحرير كحكومة منفى فلسطينية[١٨]. وعلى الصعيد الداخلي، فإن الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير ولمجلسها الوطني أمر غير مشكوك فيه إطلاقاً[١٩].

ج ـ معنى إعلان الدولة الفلسطينية ونتائجه

٣١ ـ الأسس القانونية للإعلان مهمة من دون شك. ومهم أيضاً، على المستوى السياسي، أن إعلان دولة فلسطين يعترف ضمناً بدولة إسرائيل بقبوله القرار ١٨١ (II)، ويدين استعمال القوة لدمج فلسطين بـ«الدول الأخرى». لكن ما هو أهم على الصعيد الدولي الوضع الجديد الذي أنشأه الاعلان.

هذا الإعلان وضع دول العالم أمام مسؤولياتها. فكان يفترض بهذه الدول، إذاً،

اتخاذ موقف تجاه هذا الأمر وكان رد فعلها سريعاً جداً. وهكذا، بعد أسبوع من الاعلان، أي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٨، اعترفت خمسون دولة بالدولة الفلسطينية الجديدة. وبعد شهر صار عدد الدول المعترفة بها تسعين دوله[٢٠].

إذاً، حيال الأكثرية الغالبة لأعضاء المجموعة الدولية، فلسطين موجودة كدولة قانوناً. وبالنسبة إلى الدول الأخرى، هي دولة موجودة في الواقع (والبرهان: استقبال شبه رسمي لياسر عرفات في فرنسا، في أيار ١٩٨٩، وحوار أميركي ـ فلسطيني من كانون الأول ١٩٨٨ إلى حزيران ١٩٩٠. واللقاء في آذار ١٩٩١ بين وزير خارجية الولايات المتحدة ووفد فلسطيني أوكلته منظمة التحرير الفلسطينية). وفي ما يخص الدول التي صوتت للقرارات العديدة التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته بإدارة منظمة التحرير، ولكن لم تعترف بعد بالدولة التي أقيمت تطبيقاً لهذه القرارات، فإنها تظهر عملاً غير منطقي حين لا تعترف بالدولة الفلسطينية.

٣٢ ـ وأخيراً القرار ١٧٧/٤٣ الذي يسجل إعلان دولة فلسطين وتم التصويت عليه بشبه إجماع (بمعارضة صوتين وامتناع صوتين)، وهو يستحق تنويهاً خاصاً:

صحيح أن هذا القرار، المرتكز على إحلال اسم منظمة التحرير الفلسطينية مكان اسم فلسطين يضيف: «من دون المساس بمنصب منظمة التحرير ومهماتها كمراقب داخل منظمة الأمم المتحدة»، لكن هذا لا يعني أن الأمم المتحدة لا تعترف بصفة الدولة لفلسطين: فالدول التي ليست أعضاء لها أيضاً صفة المراقب، وبعضها له صفة أدنى من صفة منظمة التحرير. وبعض الحقوق الممنوحة لمنظمة التحرير ـ التي هي الآن فلسطين ـ ليست ممنوحة للدول غير الأعضاء (الحق في الرد خلال الجلسات بكامل هيئتها، والحق في المشاركة في مجلس الأمن، والعضوية الكاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا الغربية، إلخ). فعبارة «من دون المساس» تعني أن القرار لا يلحق أي ضرر بالحقوق التي اكتسبتها سابقاً منظمة التحرير الفلسطينية. أما منح الدولة الفلسطينية صفة عضو في منظمة الأمم المتحدة، فيجب أن يكون متطابقاً مع الإجراء الذي نصّ عليه البند ٤ من الميثاق (راجع لاحقاً الفصل الثالث).

٣٣ ـ من جهة أخرى، يعني إعلان الدولة، والاعترافات العديدة التي تلت هذا الإعلان، أن منظمة التحرير دخلت طور الشرعية الدولية بعدما اكتسبت صفة الشرعية عبر القرارات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة. ودخول فلسطين الشرعية

الدولية يعني أن في إمكانها التمتع بحقوقها كدولة، ولكن عليها أيضاً أن تلتزم واجباتها كدولة حيال الدول التي اعترفت بها.

وأخيراً، يجب التذكير بأن جميع الدول التي اعترفت بفلسطين فعلت ذلك من دون أن تهتم، على الأقل علناً، لا بالأسس القانونية للإعلان ولا بما ندعوه مقومات الدولة. بل مارست ببساطة كلية سلطتها الاستنسابية في هذا المجال. ولكن منذ اللحظة التي مارست فيها هذه السلطة، أصبح وجود فلسطين كدولة يمكن اتخاذه حجة أمام هذه الدول. وهذه الدول ملتزمة قانونياً بالتصرف حيال فلسطين كما حيال أية دولة أخرى.

فلسطين ومقومات الدولة

بحسب الرأي السائد، لا دخل للقانون في إقامة أو ظهور دولة(٢١). إنها واقعة خارجة عن نطاق القانون، ولو ترتب عنها نتائج قانونية.

موقف الدول الأخرى في وجود هذا الكيان كدولة أو عدم وجوده لا يمثل أية شرعية خاصة. هذا ما يعبّر عنه رجال القانون حين يؤكدون أن الاعتراف بدولة له طابع إعلاني لا تقويمي(٢٢).

وعلى العكس، فإن أية دولة تتمتع بالسيادة يمكنها أن تقرر، ضمن استنساب معين، إذا كان يمكن لكيان ما أن يكتسب صفة دولة أو لا. ليس هنالك أي مقياس يستطيع أن يملي عليها قرارها في هذا الشأن. فإذا كان هذا الكيان لا يقدّم في الواقع مقومات دولة، فلن يصير كذلك بمجرد الاعتراف به ـ السابق لأوانه. وبالعكس، لا شيء يمكن استدلاله من رفض دولة الاعتراف بدولة أخرى.

التعامل الدولي في هذا الشأن شديد الاختلاف. وهكذا، فإن دولاً كثيرة لم تعترف دول أخرى بها في وقت ما من تاريخها، وخصوصاً أثناء طرح عضويتها في المنظمات الدولية. ولكن بعد ذلك تمّ الاعتراف بها أو قبولها في هذه المنظمات من دون أن تكون اكتسبت عناصر جديدة، أو تطابقت أكثر من السابق مع هذا المقياس أو ذاك. غينيا بيساو، التي أعلنت استقلالها في ٢٦ أيلول ١٩٧٣، اعترفت بها أربعون دولة في الأشهر الأخيرة من السنة نفسها، فيما الصراع كان يتواصل ضد القوات البرتغالية، وفيما لم يكن يملك أي حزب غيني حق الاستئثار بالسلطة على الأراضي الغينية(٢٣).

وتمّ قبول غينيا بيساو في ٢٠ أيلول ١٩٧٤ في منظمة الوحدة الأفريقية، أي قبل سنة من انسحاب البرتغال الفعلي من أراضيها[٢٤].

الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية، كذلك، اعترفت بها ٣٦ دولة قبل الاستفتاء حول تقرير مصيرها في ١ تموز ١٩٦٢. وخمس وعشرون دولة اعترفت بالحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية قبل عقد اتفاقات إفيان[٢٥].

إذاً، لا احتلال الأرض ولا عدم التحديد النهائي للحدود كانا عبر التاريخ عوائق أمام الاعتراف لكيان بحقه في أن يكون دولة[٢٦].

صحيح أن وزير الخارجية الفرنسي أعلن في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٨ أن الاعتراف بدولة لا تملك أرضاً محددة أمر مخالف لأحكام القانون الفرنسي[٢٧]، لكن هذا الإعلان لا يعبر عن الرأي الشخصي للفرنسيين. الدول حرة في أن تأخذ المقاييس التي تراها جيدة وتخولها الاعتراف بالدول، وفي أن تقوّم تحقيق هذه المقاييس تبعاً لكل حالة. ومع ذلك، فإن فرنسا اعترفت بإعلان الاستقلال الأميركي فيما هو لا ينوّه بأية حدود إقليمية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى إسرائيل.

وفي ما يتعلق باعتراف فرنسا بالولايات المتحدة، أشار البروفسور شارڤين[٢٨] إلى أن بريطانيا كشفت عن اعتراف فرنسا عام ١٧٧٨ فيما كانت أراضي الدولة الجديدة لا تزال منوطة ببريطانيا. وقد أعلنت بريطانيا الحرب على فرنسا بسبب هذا الاعتراف الباكر.

ويعطي البروفسور شارڤين أمثلة أخرى عن دول تمّ الاعتراف بها في أميركا اللاتينية على سبيل المثال، في مرحلة لم تكن الحدود قد وضعت بشكل واضح، وكانت أراضيها لا تزال تحت الاحتلال (بلجيكا في ١٨٣١، ألبانيا في ١٩١٣، إلخ).

هذه الأمثلة تظهر بوضوح أن تعامل الدول قلّما يحفل بنظرية المقاييس التي تحمل طابعاً أكاديمياً. التاريخ، القديم والحديث، يثبت ذلك إثباتاً كافياً: الدول التي اعترفت بإسرائيل عددها أقل بكثير من الدول التي اعترفت بفلسطين، وهذا لا ينقص من كونها دولة وفقاً للرأي العام السائد.

وتعامل المنظمات الدولية أو مواثيقها الأساسية هو أيضاً غير ثابت، ومن ضمنها ميثاق الأمم المتحدة الذي لا يعطي أي تحديد للدولة، على رغم أن بعض الوفود

(فنزويلا والبرازيل وبوليفيا) طلب أثناء مؤتمر سان فرانسيسكو توضيح مفهوم الدولة. وبدا الأمر ضرورياً، خصوصاً أنه كان يتم التحضير لقبول عضوية أوكرانيا وروسيا البيضاء اللتين لم تكونا تتمتعان بالسيادة بحسب القانون الدولي، وكذلك الهند والفيليبين اللتين لم تكونا قد اكتسبتا بعد صفة الدول السيدة المستقلة.

والسؤال الذي بقي من دون جواب في نص الميثاق أعيد طرحه خلال انعقاد الجلسة الأولى للجنة القانون الدولي في ربيع ١٩٤٩. وناقش رجال قانون نافذون، مثل ج. سيل وم. ألفارو، طويلاً صعوبة تحديد الدولة.

رئيس اللجنة آنذاك جورج سيل صرّح، في ٢٢ حزيران ١٩٥٠، بأنه يهتم منذ ٥٠ عاماً بالقانون الدولي، وبأنه لا يعرف حتى الآن ما هي الدولة وربما سيموت قبل أن يعرف ذلك[٢٩]. وهكذا انتهت لجنة القانون الدولي، أثناء اعتمادها الإعلان المتعلق بحقوق الدول وواجباتها، إلى عقم الجهود الهادفة إلى إعطاء تحديد قانوني لمفهوم الدولة[٣٠].

وفي الاتجاه نفسه، من اللافت أن لا المحكمة الدائمة للعدل الدولي، ولا محكمة العدل الدولية، ولا المحكمة الدائمة للتحكيم، جازفت بإعطاء مثل هذا التحديد، ولا بتحديد الأمة، ولا حاولت الإشارة إلى مقياس يميّز بين مفهوم الدولة ومفهوم الأمة.

وغياب التحديد خلق أحياناً حيرة كبيرة، خصوصاً لبعض مؤسسات الأمم المتحدة.

البند ٣٤ من قانون محكمة العدل الدولية ينص على «أن الدول وحدها تملك صفة المثول أمام المحكمة». والبند ٩٣ من الفقرة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة يتحفظ لمشاركة الدول غير الأعضاء في نظام محكمة العدل الدولية. لكن كيف تمكن معرفة ما إذا كانت دولة غير عضو هي فعلاً دولة؟ السؤال ليس إلا نظرياً، لأنه تمّ التمعن فيه في شأن ليشتنشتاين وحُسم لمصلحة منحها صفة الدولة. هذه «الدولة» التي لا تملك جيشاً خاصاً بها، والتي ترجّت جارتها سويسرا من أجل إدارة علاقاتها الخارجية وجماركها وعملتها ومراكز اتصالاتها، قررت اللجوء إلى المحكمة فقرر مجلس الأمن والجمعية العمومية عندئذ منح ليشتنشتاين صفة الدولة.

هذا المثل يؤكد صعوبة تحديد قانوني للدولة. وينتج من ذلك أن منح الدول أو

المنظمات الدولية صفة الدولة لكيان ما يستجيب لاعتبارات سياسية أكثر منها قانونية.

٣٥ - القانون منقسم في شأن تحديد الدولة. ومع ذلك، استلهم دارسون عديدون بيان مونتيفيديو الذي اعتمده المؤتمر السابع الخاص ببلدان الأميركتين، وتمسكوا بنظرية «مقومات» الدولة بحسب ما وردت في القانون الدولي الذي أعدته الولايات المتحدة: «الدولة، استناداً إلى القانون الدولي، هي كيان له أرض محددة وشعب دائم بإدارة حكومة خاصة به، ويقيم علاقات مع الكيانات الأخرى التي تملك الخصائص ذاتها، أو أنه قادر على إقامة هذه العلاقات»[٣١]. ومع أن هذه النظرية لم يوافق عليها الجميع، ومع أن التعامل الدولي كما رأينا قلّما يهتم بذلك، فإنه من المناسب تناول هذه المقاييس التقليدية لصفة الدولة في ضوء السوابق التاريخية، ومقارنتها مع الوضع الخاص بفلسطين.

أ - الشعب:

٣٦ - الشعب الفلسطيني عدده حوالى خمسة ملايين ونصف مليون نسمة: ٦٦٥٠٠٠ يعيشون في إسرائيل ومليون و٦٠٠ ألف في الأراضي المحتلة، أي في الضفة الغربية من نهر الأردن وقطاع غزة. والباقون يعيشون في المنفى ويحملون صفة اللاجئين.

٣٧ - السكان الذين يعيشون في الخارج، والذين أكدت منظمة الأمم المتحدة مراراً حقهم في العودة بدءاً من القرار ١٩٤ (III) عام ١٩٤٨ وانتهاءً بالقرار ٧٣/٤٥ في ١١ كانون الأول ١٩٩٠، لم يفقدوا إطلاقاً هويتهم. ومنظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار الفعال لهذه الهوية، والقسم الأول من هذه الدراسة برهن كم أن هذا الإطار منظّم[٣١].

والشعب الفلسطيني ليس أول شعب فرضت عليه نوائب التاريخ العيش مشتتاً. ولا يليق اليوم بممثلي دولة إسرائيل أن يأخذوا على فلسطين عدم إيفائها مقياس الشعب الثابت في أرضه.

فالتلاعب بحقيقة أن الشعب الفلسطيني محروم من إمكان التجمع على أرضه هو أمر في غاية الخبث.

٣٨ - في ما يخص الشعب الفلسطيني في الداخل، يبدو هذا الإطار أقل بروزاً

بسبب الاحتلال الإسرائيلي بالذات. لكن الشعب أظهر مراراً مرجعيته لمنظمة التحرير الفلسطينية. والانتفاضة الشعبية المستمرة منذ كانون الأول ١٩٨٧ تثبت تعلّق الشعب بهويته على رغم القمع الإسرائيلي[٣٣].

كان من المفترض أن تحمي هذا الشعب معاهدة جنيف (١٩٤٩) التي شاركت فيها إسرائيل، ومعاهدة لاهاي (١٩٠٧) التي أصبحت تدابيرها قانوناً دولياً عرفياً. هاتان المعاهدتان تلزمان النظام الإسرائيلي، لكنه لا يعيرهما الاعتبار، الأمر الذي برّر إدانته في قرارات عديدة اتخذتها الجمعية العمومية لدى مراجعة تقارير اللجنة الخاصة المكلفة التحقيق في الممارسات الإسرائيلية ضد حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة[٣٤]، أو في إطار مناقشة قضية الشرق الأوسط[٣٥].

ومع إدانات مجلس الأمن إسرائيل، كانت الولايات المتحدة تصوّت لمصلحتها، أو تمتنع عن ادانتها وهي المدافعة التقليدية عنها[٣٦].

٣٩ ـ من المؤكد أن نظام الاحتلال الإسرائيلي يغيّر الوضع الديموغرافي والجغرافي والتاريخي والثقافي للأراضي المحتلة، ويتملك الأراضي ومصادر المياه ويمارس الطرد والحجر الإداري والتعذيب ضد السكان. وعلى سبيل المثال، نذكّر بقرار مجلس الأمن الرقم ٤٤٦ (١٩٧٩) الذي يعتبر أن سياسة إسرائيل وممارساتها المرتكزة على إقامة مستوطنات في الأراضي باطلة قانونياً، ويطلب منها، بصفتها قوة احتلال، احترام المادة الرابعة من معاهدة جنيف (١٩٤٩) وإلغاء الإجراءات التي اتخذتها. ويعتبر القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) أن اجراءات إسرائيل لتغيير الوضع الجغرافي والتركيب الديموغرافي والبنية المؤسساتية باطلة قانونياً، وتشكل انتهاكاً فاضحاً للمادة الرابعة من معاهدة جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب. ويؤكد القرار ٤٧٦ ان إجراءات إسرائيل كأنها لم تكن. ويعلن القرار ٤٧٨ عدم الاعتراف بـ «قانون» إسرائيل «الأساسي» في ما يخص القدس. والعبارات ذاتها تكررت في القرارات الأخرى[٣٧].

تنبع القيمة القانونية لهذه القرارات ليس من الطابع الإلزامي لقرارات مجلس الأمن حيال كل أعضاء الأمم المتحدة استناداً إلى البند ٢٥ من الميثاق فحسب، بل أيضاً من القانون الدولي، العرفي والاتفاقي معاً[٣٨].

يجدر التذكير هنا بأن إسرائيل وافقت في بداية الاحتلال، عام ١٩٦٧، على تطبيق قرارات جنيف لعام ١٩٤٩ . . . ولكنها غيّرت موقفها بإجراءات عسكرية لاحقة. هذا

التغيير ـ الذي أدانته المحكمة الإسرائيلية العليا نفسها[٣٩] ـ غير مشروع، لأن المادة الرابعة من معاهدة جنيف هي أعلى من القانون الداخلي لإسرائيل. وحجة «الضرورة العسكرية» التي نصت عليها المعاهدة، والتي ذكرتها إسرائيل، لا يمكنها أن تستخف بالبنود المفصلة الأخرى للمعاهدة وبالروح الإنسانية التي كانت في أساس إبرامها، والتي هي بديهية في عنوان الشرعة نفسه: «حماية المدنيين. وفي جميع الأحوال، فإن البند الأول ينص على تطبيق المعاهدة في «جميع الظروف»[٤٠].

٤٠ ـ يستنتج مما ورد سابقاً أن سكان الدولة الفلسطينية، الذين استخفت إسرائيل بحقوقهم ودافعت عنها الأمم المتحدة، لهم وجود بشري وحقوقي في الوقت نفسه، وهذه الخلاصة تدعمها العوامل التاريخية العديدة التي ذكرناها آنفاً: الاعتراف بالأمة الفلسطينية كأمة مؤهلة لإقامة دولة بناء على القرار ١٨١ (II) الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة والقاضي بإقامة دولة عربية في فلسطين، وإعلان الأمم المتحدة مراراً عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه.

ب ـ الأرض:

٤١ ـ أعطى القرار ١٨١ (II) الصادر عام ١٩٤٧ والمتعلق بتقسيم فلسطين العرب أرضاً محددة بوضوح. هذه الأرض احتلتها إسرائيل على مرحلتين، عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧. وضمت إليها، فعلياً، الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ لكنها لم تجرؤ على ضم الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ رسمياً إليها (الضفة الغربية وغزة) باستثناء القدس. وتبعاً للقانون الدولي، تحمل هذه الأراضي صفة الأراضي المحتلة، والسيادة عليها لا يمكنها أن تناط إلا بالشعب الفلسطيني.

الاحتلال العسكري لأرض بالقوة لا يمكنه، بطبيعة الحال، أن يفقد الشعب الذي كان يشغلها في الأصل حقوقه فيها. خصوصاً أن هذا الشعب لم يكف إطلاقاً عن الاعتراض، مانعاً بذلك أن يكتسب هذا الاحتلال، الذي قد يصير هائناً ودائماً، أية فاعلية. كذلك، أدين هذا الاحتلال تحديداً من خلال قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢. واستناداً إلى المبادىء التقليدية للقانون الدولي، لا يجوز لاحتلال عسكري أن يجيّر السيادة لنفسه. عام ١٩٣٤، سبق للمحكمة الدائمة للعدل الدولي أن أكدت على هذا المبدأ في «قضية المنارات الفرانكو ـ هيللينية»[٤١]. وهذا المبدأ نفسه أكدته معاهدة جنيف عام ١٩٤٩ وبروتوكول ١٩٧٧[٤٢].

٤٢ - من جهة أخرى، كان ينبغي أن يكون ضمّ الأردن للضفة الغربية عام ١٩٥٠ موقتاً، في انتظار الحل النهائي للقضية الفلسطينية. وحسب العبارات نفسها في المرسوم الرسمي الذي يوحد الضفتين[٤٣]، كان يفترض بالأردن عدم التعرض للحقوق الفلسطينية. عام ١٩٧٩، أعلن الملك حسين أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة أن الأردن، بتحقيقه الوحدة عام ١٩٥٠، لم يتخل عن دعمه حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية، وهي حقوق ستمارس ما إن يتم إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية. وأكد على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، إذا رغبوا في ذلك[٤٤].

في ٣١ تموز ١٩٨٨، قرر الأردن سحب تعهّده الحقوقي والإداري عن الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل، وأعلن أن الدولة الفلسطينية المستقلة ستقام على الأرض الفلسطينية[٤٥].

٤٣ - إذا كانت حدود الدولة الفلسطينية لم تُحدَّد بعد بشكلها النهائي، في انتظار اتفاقات مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، فإن هذا الأمر لا يمكنه أن يمنع الاعتراف بدولة فلسطين. والسوابق التاريخية مفيدة في هذا المجال.

في عام ١٩١٧، اعترف المجلس الأعلى لدول الحلفاء باستقلال بولونيا قبل أن تكون حدودها الشرقية قد تحددت بشكل ثابت. كذلك بالنسبة إلى تشيكوسلوفاكيا في ١٩١٨[٤٦]. إذا كان ينبغي أن يكون الأمر مختلفاً، فهذا يعني أن إسرائيل لا تعتبر دولة، للأسباب نفسها التي تتذرع بها ضد فلسطين: فوضع الحدود بين الكيانين مترابط.

٤٤ - في ٩ كانون الأول ١٩٨٨، وجه المراقب الدائم لفلسطين رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة[٤٧] ضمنها قرار المجلس الوطني الفلسطيني المتخذ في ١٥ تشرين الثاني تقلُّد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير سلطات الحكومة الموقتة ومسؤولياتها ريثما يتم تأليف الحكومة.

وفي بيانه السياسي الصادر يوم إعلان الاستقلال، قرر المجلس الوطني الفلسطيني، في انتظار تأليف الحكومة الفلسطينية الموقتة، تكليف اللجنة التنفيذية القيام بمهمات هذه الحكومة. وعيِّن ياسر عرفات رئيساً للدولة الفلسطينية والسيد فاروق القدومي وزيراً للخارجية.

٤٥ - تعكس صلات منظمة التحرير بإدارة الانتفاضة أحد جوانب ممارسة

سلطتها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن المهم معرفة ما ورد في المذكّرة التي سلّمها الوفد الفلسطيني لوزير الخارجية الأميركي جيمس بايكر في ١٢ آذار ١٩٩١، من أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد، والمحاور الذي يجسّد الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني ويعبر عن إرادته في كل مكان. وبصفتها هكذا، فلها القدرة على تمثيله في كل المفاوضات والمهات السياسية نظراً إلى الشرعية الديموقراطية التي تمنحها إياها القاعدة الشعبية وإلى تمتعها بدعم الأكثرية الساحقة لأعضائها(٤٨).

وثمة أمثلة أخرى تشهد على سلطة منظمة التحرير الفلسطينية على شعبها. وهكذا نجد أن الاضرابات التي دعت إليها المنظمة نفذت على نطاق واسع. وفي انتخابات البلديات في الأراضي المحتلة عامي ١٩٧١ و١٩٧٦، جرى انتخاب مرشحي منظمة التحرير في المجالس البلدية وفي مناصب المخاتير(٤٩)، ونال مرشحوها أكثر من ٨٠٪ من الأصوات(٥٠).

وقبل إعلان دولة فلسطين، اتخذت منظمة التحرير لنفسها بنية شبه حكومية وفي كل الميادين(٥١).

وإذا كانت سلطة المنظمة لا تمارس على الأراضي الفلسطينية بشكل واضح، فهذا سببه طبعاً الاحتلال الإسرائيلي. ولكن ذلك لا يمكنه أن يمنع الاعتراف بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير كسلطة تنفيذية للدولة الفلسطينية. ومن المفارقة أن تتحدث دولة كإسرائيل عن افتقار منظمة التحرير إلى الفاعلية في فلسطين، فيما هذه الفاعلية غير الكاملة عائدة إلى الوضع غير المشروع - الاحتلال العسكري الطويل الأمد - الذي خلقته الدولة الإسرائيلية.

د - المباشرية:

٤٦ - «العنصر» الرابع «المؤسس» للدولة، وهو ما دعاه المفهوم الأميركي القدرة على الدخول في علاقة مع الدول الأخرى(٥٢)، يتطابق بشكل واسع مع مفهوم المباشرية المعروف جداً لدى الدوليين، والذي بموجبه يكون الكيان دولة. هذا المفهوم «النابع (. . .) مباشرة من القانون الدولي»(٥٣) يتعهد القيام بالواجبات المترتبة عليه ويتمتع بالحقوق الواجبة تجاهه. وهذا يعني في الأخص أن الدولة قادرة على إقامة علاقات ديبلوماسية وعقد اتفاقات وغير ذلك. ويمكننا أن نتساءل إذا لم يكن الأمر مقياساً إضافياً لاكتساب كيان ما صفة دولة.

٤٧ ـ مهما يكن، فإن هذا الشرط الرابع مستوفى في الحالة الفلسطينية، وقد اعترفت بدولة فلسطين ٩٢ دولة، أي حوالى ثلثي أعضاء المجموعة الدولية، وأقامت معها علاقات ديبلوماسية، مما يؤكد قدرتها على إقامة علاقات مع الدول الأخرى.

كذلك، عقدت فلسطين اتفاقات دولية عديدة، وهي عضو كامل في جامعة الدول العربية وفي حركة عدم الانحياز وفي منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها. مما يعني أن في استطاعتها ـ وهي فعلاً كذلك ـ أن تكون طرفاً في المواثيق التأسيسية لهذه المؤسسات. وهي تتلقى، فضلاً عن ذلك، مساعدة من منظمات دولية غير حكومية وأخرى تضم حكومات. والسوق الأوروبية المشتركة تعتبر أن الأراضي المحتلة «كيان اقتصادي» منفصل عن إسرائيل، وعلاقات فلسطين التجارية مع السوق الأوروبية تحكمها قوانين مستقلة.

لا يمكن الشك والحالة هذه في أن لفلسطين مدخلاً فورياً ومباشراً إلى القانون الدولي. فهي لا تملك القدرة فقط على إقامة علاقات مع دول أخرى، بل هي تستخدمها فعلاً على صعيد العلاقات الثناية كما في إطار المنظمات الدولية أو العالمية أو الإقليمية.

٤٨ ـ وفي الخلاصة، ثمة براهين أكيدة على وجود عناصر كافية للاعتراف بدولة فلسطين. والحقيقة، لا لزوم للتكرار أن لا دولة تملك برهاناً فعلياً يمكّنها من إعطاء صفة دولة لكيان ما، لأن هذا نابع من السلطة الاستنسابية للدولة، التي يجر قانونها السياسي في جوهره إلى نتائج قانونية في علاقاتها مع الدول المعنية. هذه الملاحظة تمثل أهمية لا يستهان بها من أجل تحديد أية شروط واجبة لقبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة ومؤسساتها واكتساب صفة عضو دائم فيها.

الفصل الثالث

عضوية فلسطين
في المنظمات الدولية

٤٩ ـ إثر إعلان دولة فلسطين، قرّر قادتها طلب الموافقة على عضويتها في منظمات دولية عالمية والانضمام إلى معاهدة جنيف المعقودة في ١٢ آب ١٩٤٩.

ولأسباب تتعلق بانتهاز الفرص السياسية المناسبة، لم تطلب فلسطين حتى اليوم قبولها في هيئة الأمم المتحدة.

قانونياً، ليس ممكناً الفصل التام بين مسألة قبول العضوية في منظمة الأمم المتحدة ومسألة الدخول في هذه المؤسسة المختصة أو تلك. فبسبب بعض العلاقات بين المؤسسات الدولية المختلفة (التي تبرر العبارة الشائعة «عائلة الأمم المتحدة»)، يمكن الانتماء إلى إحدى هذه المنظمات أن يؤهل بطريقة آلية للإنتماء إلى منظمة أخرى. منظمة الأمم المتحدة والأونيسكو، مثلاً، مرتبطان إرتباطاً وثيقاً، فالبند الثاني من الفقرة الأولى في ميثاق الأونيسكو التأسيسي ينص على أن الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة تملك حق الإنتماء إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

وهكذا، فإن قبول منظمة الأمم بدولة مرشّحة كفلسطين يؤدي في الواقع إلى قبولها في الأونيسكو.

هذا ما يُبرِّر أولاً ضرورة إعادة النظر في الشروط المتعلقة بانضمام فلسطين إلى أهم منظمة عالمية. لكن هذا أيضاً لا يمنع من التبصر في المشكلة المتعلقة بعضوية فلسطين في المؤسسات المختصة، لأن هذا الأمر يمكن أن يُطرح بحد ذاته.

عضوية فلسطين في الأمم المتحدة

٥٠ ـ إن قبول فلسطين في منظمة الأمم المتحدة ـ مثله مثل عضوية أي دولة مرشحة ـ لا يطرح مبدئياً مشاكل على الصعيد القانوني، لكنه يطرح صعوبات سياسية

تعبّر عن نفسها عبر الإجراء الذي نصّ عليه الميثاق المتعلق بعضوية الأعضاء الجدد.

وكما في كل منظمة دولية، فالأساس الذي يرتكز عليه حق العضوية في هيئة الأمم موجود في ميثاقها التأسيسي، وينص البند الرابع، الفقرة الأولى من الميثاق، على خمسة شروط أساسية. فيما الفقرة الثانية تحدد الإجراء المفترض اتباعه. فالدولة المرشحة لاكتساب العضوية يجب أن تستوفي الشروط الآتية:

١ ـ أن تكون مستقلة.
٢ ـ أن تكون دولة مسالمة.
٣ ـ أن تقبل بمتوجبات الميثاق.
٤ ـ أن تكون قادرة على استيفائها.
٥ ـ أن تكون مستعدة للقيام بذلك.

والدولة المرشحة ليست مضطرة إلى تقديم البرهان على استيفائها هذه الشروط.

٥١ ـ الشرط الثالث بديهي، لأن دولة ترغب في الالتزام بمعاهدة دولية عليها أن تقبل بالضرورة الالتزامات التي تنص عليها هذه المعاهدة. وفي أية حال، سبق لفلسطين أن صرّحت في إعلان الاستقلال بأنها توافق على الالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة[٢]، الأمر الذي يستوفي أيضاً الشرط الخامس.

في ما يتعلق بالشرط الأول، تعتبر فلسطين نفسها دولةً منذ ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٨. ولهذا ما يبرره كما أظهرنا في القسم الثاني من هذه الدراسة[٣]. حوالى مئة دولة أعضاء في الأمم المتحدة تعتبر فلسطين دولة شكلياً، إذاً رأي أكثرية أعضاء الجمعية العمومية محسوم في هذا الخصوص.

الشرطان الثاني والرابع مرتبطان بحكم أعضاء المنظمة. يوضح إعلان استقلال فلسطين أن الدولة الفلسطينية «تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية. وترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها أو سلامة أراضي أي دولة أخرى». وهذا التصريح الذي يُلزم الدولة الفلسطينية، إضافة إلى المواقف الأكثر فأكثر اعتدالاً التي تتخذها منظمة التحرير منذ عام ١٩٧٤[٤]، يجب أن يبدد كل الشكوك في هذا الشأن.

وتشارك فلسطين، كما رأينا، في أعمال الأمم المتحدة. فهي ليست محرومة بشكل

رئيسي إلا من حق التصويت. أما خشية إسرائيل القبول بدولة تبحث عن تدمير دولة أخرى، فيجب أن يبددها اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل.

لا سبب يدعو الدول إلى انتظار الجلاء عن الأراضي المحتلة أو وضع الحدود المشتركة لفلسطين وإسرائيل في مؤتمر السلام، لكي يتم قبول الدولة الفلسطينية. لأن القبول يجب ألا يرتبط بهذه الإجراءات على رغم الأهمية التي ترتديها، بل على العكس، يجب أن يسهّل هذا القبول تحقيق تلك الإجراءات.

بَيْدَ أن هذا لا يمنع الدول من إبداء رأيها في ما يتعلق بالشروط المذكورة آنفاً، من خلال حكم تقديريّ بلا شك، وفقاً لما أشارت إليه محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري في ٢٨ أيار ١٩٤٨ الذي يتعلق بشروط قبول دولة كعضو في الأمم المتحدة، من أن «اعتبارات سياسية لا يمكنها أن تضاف إلى الشروط الخمسة الأساسية المذكورة في البند الرابع ولا أن تقف حاجزاً أمام قبول مرشح يستوفيها»[٥]. ولكن «لا ينتج مع ذلك عن الطابع التحديديّ للفقرة الأولى من البند الرابع استبعاد حكم استنسابي في الظروف التي من شأنها التحقق من وجود الشروط المطلوبة»[٦]. وهذا يفسّر أهمية الشروط الاجرائية المحددة في الفقرة الثانية من البند الرابع.

٥٢ ـ بعد هذا الإجراء «يجري قبول كل دولة تستوفي هذه الشروط عضواً في منظمة الأمم المتحدة، عبر قرار من الجمعية العمومية وبتوصية من مجلس الأمن».

وهكذا نرى أن النتيجة المنطقية لموقف الجمعية العمومية في دورتها الثالثة والأربعين التي اعتمدت خلالها القرارين ٤٣/١٧٦ و٤٣/١٧٧، وموقفها في الدورات السابقة حيث تبنّت قرارات تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، ترى أن هذه النتيجة تؤيد قبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.

وقد سجّل القرار ٤٣/١٧٦ إعلان الدولة الفلسطينية وقرّر إبدال اسم «منظمة التحرير الفلسطينية» باسم «فلسطين» داخل منظمة الأمم المتحدة (قرار صوّتت له ١٤٢ دولة حاضرة وعارضته دولتان ـ إسرائيل، والولايات المتحدة ـ وامتنعت دولتان عن التصويت). واستقبل القرار ٤٣/١٧٧ بإيجابية نتائج الدورة التاسعة عشرة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني، التي تشكّل إسهاماً ايجابياً نحو حلّ سلمي للصراع في المنطقة.

المقياس الحقيقي الذي يجب أن يوجّه الجمعية العمومية في ما يتعلق بقبول أعضاء

جدد، هو معرفة ما إذا كان هذا القبول يخدم أهداف المنظمة وخصوصاً حفظ السلام.

وقد يكون الوقت ملائماً اليوم لنيل التصويت الايجابي على عضوية فلسطين نظراً إلى جو الانفراج الذي يسود العالم حالياً، وبعد الحماسة التي عبرت عنها سرعة اعتراف دول كثيرة بدولة فلسطين فور الإعلان عن استقلالها. وهذه الحماسة تجسّدت أيضاً في التصويت شبه الاجماعي لأعضاء الجمعية العمومية لمصلحة قرار تسجيل هذا الاعلان.

٥٣ - الوضع في مجلس الأمن يكاد يكون مختلفاً. فقرار المجلس في مسألة العضوية، وهي ليست مسألة إجرائية، يجب أن يتخذ بأغلبية تسعة أعضاء يكون بينها كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن (البند ٢٧). وسلوك منظمة الأمم المتحدة يسلّم بأن امتناع عضو دائم لا يُبطل القرارات التي تتخذها أغلبية تسعة أعضاء. فإذا كان طلب قبول عضوية فلسطين يخضع لمجلس الأمن، يمكن أعضاء المجلس التذرع بالحجة القائلة إن شرطاً أو أكثر في الشروط الأساسية غير مستوفى. وفي أية حال، ثمة سوابق عديدة لحجج من هذا النوع، لكنها لم تمنع الموافقة على إقرار العضوية في النهاية.

يشير جدول السلوك الذي تتبعه أجهزة الأمم المتحدة، مع ملحقاتها الخمسة من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٨٠، إلى أن أكثر من طلب انتساب لم يحظ بالموافقة، لأن الدول المرشحة كانت تفتقر إلى شرط أو آخر في شروط مقومات الدولة (أرض محددة، وحدود ثابتة، سلطة مستقلة، إلخ.). لكن هذه الدول تمّ قبولها لاحقاً من دون أن يحدث تغيير في الشروط غير المستوفاة. ويمكن إدراج ثلاثين دولة في هذا السياق هي[٧]: موريتانيا، الأردن، نيبال، البحرين، اليابان، الكويت، إسرائيل، عمان، الكونغو، بوروندي، راوندا، ايطاليا، النمسا، فيتنام، بلغاريا، سيري لانكا، رومانيا، فنلندا، هنغاريا، البرتغال، ألبانيا، ليبيا، لاوس، كمبوديا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، جمهورية ألمانيا الديموقراطية، بليزيا، انغولا، لوكسمبورغ ومنغوليا، إلخ. وفي جميع الأحوال، لا يحتاج أعضاء مجلس الأمن، مثلهم مثل أعضاء الجمعية العمومية، إلى تبرير تصويتهم. وهم ينساقون وراء تقديرهم الشخصي، أو بالأحرى وراء موقفهم حيال الدولة المرشحة للإنتساب، وهذا مفهوم توسعي لفكرة «السلطة التقديرية»[٨] لكنه يتطابق مع السلوك الدائم الذي يتخذه المجلس.

٥٤ ـ ما نعرفه حالياً عن موقف الولايات المتحدة السياسي لا يسمح بالافتراض أنها ستوافق على انتساب فلسطين إلى الأمم المتحدة.

أربعة أعضاء دائمين في مجلس الأمن ـ الصين، فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة ـ أعلنوا جهوزيتهم لا بل «التزموا» الامتناع عن استخدام امتيازهم في التصويت حين يُدعى مجلس الأمن للبت في توصيات في هذا النوع(٩). ومشكلة الامتناع هذه نوقشت في الكونغرس الأميركي. وبحسب قرار فندنبرغ الصادر في ١١ حزيران ١٩٤٨ (القرار ٢٣٩، الدورة الثمانون، الدورة الثانية)(١٠). يُفترض بالولايات المتحدة وهي عضو دائم في مجلس الأمن الامتناع عن التصويت إذا كان قبول دولة ما لا يحظى بموافقتها.

مبدئياً، إن لمثل هذا التعهد «المعبّر عنه علناً طابعاً إلزامياً»(١١). وهو، في أية حال، اتخذ في سياق دولي مختلف جداً عن اليوم. ولنا هنا أن نسأل ما إذا كانت دولة تستطيع أن ترفض امتيازاً يمنحها إياه الميثاق.

من المجازفة الاستنتاج أن الولايات المتحدة ستشعر بأنها مرتبطة بتعهدها القديم وستلتزم به، حتى في عدم وجود ما يمنعها قانونياً (لأن الأمر يتعلق بامتياز «شخصي» للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس وهو ليس في مصلحة المنظمة الدولية). لكن هذا الأمر لا يشكل عائقاً أمام مجلس الأمن لكي يحث على قبول عضوية فلسطين.

٥٥ ـ كل شيء يدعو إلى الاعتقاد أن الولايات المتحدة ستعرقل قبول فلسطين من خلال استعمالها «الفيتو».

واعتبرت محكمة العدل الدولية، في ٣ آذار ١٩٥٠ أن توصية مجلس الأمن (التي لم يعترض عليها أي عضو دائم) هي ضرورية. فقد راعت المحكمة القوانين الشكلية وامتثلت لحرفية الميثاق(١٢). وعلى أثر تجميد طلبات عضوية عدة عن طريق استعمال «الفيتو»، طلبت الجمعية العمومية، في قرارها 296 K (IV) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٩، من أعضاء مجلس الأمن الامتناع عن التصويت حين يتعلق الأمر بتوصية تمس الانتساب. ومع أن هذا القرار يتطابق مع روحية الأمم المتحدة، إلا أنه لا يلزم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

لنفترض الآن أن تهديد فلسطين بـ«الفيتو» لا يزال قائماً، هل في الإمكان الالتفاف على هذا العائق؟

البروفسور الأميركي فرانسيس بويل يتصور إجراءً يسمح بالالتفاف عليه[١٣]. ففي حال تقدمت فلسطين بطلب انتساب ومارست الولايات المتحدة حق «الڤيتو»، فإن الدول الأعضاء في منظمة الأمم يمكنها عندئذٍ اعتبار هذا «الڤيتو» انتهاكاً للبند ٨٠، الفقرة الأولى من الميثاق، (وهو يلزم الولايات المتحدة) الذي ينص على حماية حقوق الشعوب تحت الانتداب، ومن ضمنها حق الاستقلال الذي ينص عليه البند ٢٢ في ميثاق عصبة الأمم. وحينئذٍ سينشأ صراع بين الولايات المتحدة وهذه الدول التي سيحق لها اتهام الولايات المتحدة بانتهاك الميثاق.

ويتوجب على مجلس الأمن، في هذه الحال، حل هذا الخلاف في إطار الفصل السادس المتعلق بحل الخلافات سلمياً، استناداً إلى البند الخامس والثلاثين من الميثاق.

وينص البند ٣٦، الفقرة الأولى من الميثاق، على أن مجلس الأمن يمكنه اتخاذ توصية تقضي باعتماد الاجراءات أو الوسائل الملائمة. وبناءً عل هذه التوصية يمكن أي عضو في مجلس الأمن أن يقترح حلاً يقضي بقبول فلسطين في منظمة الأمم المتحدة. في هذه الحال، يجدر بالولايات المتحدة ـ وهي فريق في النزاع ـ واستناداً إلى البند ٢٧ الفقرة الثالثة، أن تمتنع عن التصويت على هذا الاقتراح. وحتى لو صوتت سلباً فعلى رئيس مجلس الأمن اعتبار هذا التصويت من دون قيمة.

وهكذا، سيعتمد مجلس الأمن توصية قبول فلسطين على رغم اعتراض الولايات المتحدة. لكن توصية مجلس الأمن ستكون بناءً على البند ٣٦ الفقرة الأولى، وهو يتعلق بحل النزاعات، وليس بناءً على البند ٤ المتعلق بقبول الانتساب. وحينئذٍ يمكن للجمعية العمومية الفصل في طلب الانتساب، مستندة على هذه التوصية بقوة.

٥٦ ـ ولكن، يمكن وضع نجاح هذا السيناريو، وربما صحته قانونياً، موضع شك. فبما أن قبول انتساب فلسطين لا يحل مشكلة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وبما أن نجاح هذا السيناريو ليس أكيداً، يقترح البروفسور بويل أن تعمد الجمعية العمومية إلى القرار الصادر عام ١٩٥٠ والقائل بـ «الاتحاد لحفظ السلام»، من أجل تخطي «الڤيتو» الذي قد تستخدمه الولايات المتحدة لمنع تطبيق العقوبات بحق إسرائيل التي ينص عليها الفصل السابع.

هذا السيناريو الثاني يبدو أكثر حظاً في النجاح من السيناريو الأول، وقد يساهم في

«إرغام» إسرائيل والولايات المتحدة. وهو ما يقترحه أيضاً البروفسور الأميركي جون كينغلي في مقال عنوانه «القضية الفلسطينية في القانون الدولي»[14].

مهما يكن، فإن طلب انتساب فلسطين إلى الأمم المتحدة، حتى إذا اصطدم بـ «ڤيتو» الولايات المتحدة (في الماضي، اصطدمت طلبات عدة بهذا «الڤيتو»)، ستكون له نتائج إيجابية في حال موافقة الجمعية العمومية: فهو سيعزز موقف فلسطين كدولة، وإن لم تكن عضواً في المنظمة الدولية، وسيسهل الجلاء عن الأراضي المحتلة، وستبدو إسرائيل أكثر من أي وقت قوة احتلال.

٥٧ ـ في أية حال، لن تترتب عن رفض الانتساب نتائج قانونية سلبية حيال فلسطين، لأن مجلس الأمن المؤلف من ١٥ عضواً، والذي تقوم مسؤوليته في الدرجة الأولى على حفظ السلام، ليس مؤهلاً قانونياً لإعطاء صفة الدولة لكيان ما أو نزعها عنه. يمكنه المشاركة فقط في منح صفة عضو في المنظمة، مع الحقوق والواجبات المترتبة على هذه الصفة.

الوضع مختلف في ما يخص تصويت الجمعية العمومية المؤلفة من كل أعضاء المجموعة الدولية تقريباً، اعترافها بصفة الدولة أو رفضها الاعتراف مهمان بطريقة مختلفة، على الأقل على الصعيد السياسي.

قبول فلسطين في المؤسسات المختصة: الأونيسكو ومنظمة الصحة العالمية

أ ـ نموذج الأونيسكو

٥٨ ـ قبول فلسطين في منظمة الأونيسكو يجب ألا يصادف مبدئياً، وعلى الصعيد النظري، أية صعوبة.

وهكذا، قد يكون بديهياً قبول فلسطين في الأمم المتحدة، لأنه بموجب البند الثاني من الفقرة الأولى في الميثاق الأساسي لهذه المنظمة، الانتساب إلى الأونيسكو هو حق للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. ولكن، من «الناحية الحقوقية الصرفة»، يجب ألا يكون الأمر أكثر صعوبة في الحالة المعاكسة.

تنص الفقرة الثانية من البند الثاني على أن الدول التي ليست أعضاء في منظمة

الأمم المتحدة يمكن قبول انتسابها إلى المنظمة بتوصية من المجلس التنفيذي عبر اجتماع عام وبتصويت أغلبية الثلثين.

ولا يعطي دستور الأونيسكو أي تحديد للدولة ولا يتضمن أي قرار آخر يتحكم في قبول أعضاء جدد. وقبول فلسطين لا يمكنه، ولا ينبغي، أن يتعلق بأي شرط آخر غير الشرط المذكور في البند الثاني أعلاه. وحكم محكمة العدل الدولية، بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٤٨ في قبول الأعضاء الجدد في منظمة الأمم المتحدة، كان حاسماً في هذا المجال[١٥]. هذا الحكم يمكن تطبيقه أيضاً على الأونيسكو. إذ إن أية دولة لا يمكنها جعل تصويتها لمصلحة دولة أخرى مرشحة متعلقاً بشرط لا يرد في الوثيقة التأسيسية للمنظمة المعنية، وتوصية الجمعية العمومية للأمم المتحدة لقبول أعضاء جدد في الأونيسكو، التي كانت واجبة سابقاً، لم تعد ضرورية.

٥٩ ـ بما أن أغلبية (أكثر من الثلثين) أعضاء الأونيسكو اعترفت بدولة فلسطين، يجب أن نتوقع تصويت هؤلاء الأعضاء لمصلحة قبولها في منظمة الأمم المتحدة.

صحيح أن الاعتراف بدولة وقبولها في منظمة عالمية يشكلان قرارين مختلفين وليسا مرتبطين بالضرورة، لكن هذا يجب أن يفهم فقط بهذا المعنى: إن قبول دولة في المنظمة لا يؤدي تلقائياً إلى اعتراف الأعضاء القدامى كلهم بالعضو الجديد لزاماً. ولا يمكن أن تفرض المنظمة على أعضائها اعترافاً ضد إرادتهم.

هذا يبدو بديهياً للأعضاء الذين قد يصوتون ضد القبول. ولكن هذا أيضاً صحيح بالنسبة إلى الذين قد يصوتون على القبول، مع رفضهم من جهة أخرى الاعتراف بالعضو الجديد. وقد أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى أمثلة عدة تجسّد هذا الوضع، ضمن مذكرة تتعلق بالنواحي القانونية لتمثيل دولة في منظمة الأمم[١٦].

الأمر المشابه، وإن غير المتطابق، حدث حين لم يعترف عدد من الدول بالدولة الفلسطينية من بين الأعضاء الذين صوّتوا لمصلحة قراري الجمعية العمومية ٤٣/١٧٦ و٤٣/١٧٧ القاضيين بتسجيل إعلان استقلال فلسطين وبأن هذا الإعلان يشكل إسهاماً إيجابياً في إيجاد حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط.

ومع ذلك لا يفترض أن تحصل هذه الحالة المعاكسة عادةً. إذ يفترض بالدول التي اعترفت بدولة فلسطين ألا تصوّت ضد قبولها في الأونيسكو حيث الشرط الوحيد لقبولها هو صفة الدولة. بيد أن الاعتراف تترتب عليه نتائج حقوقية بين الدولة المعترفة

والكيان المعترف به كدولة. نتائج لا بدّ أن تجد تعبيراً لها في التصويت حيث تكون صفة العضو على المحك. لكن الوضع سيكون مختلفاً إن لم تكن هذه الصفة كافية في ذاتها.

٦٠ - لا صحة للحجة التي استخدمتها إسرائيل(١٧)، والتي تقول إن قبول فلسطين في منظمة تقنية كالأونيسكو يعني تسييساً مرفوضاً للمنظمة. إن رفض القبول لأسباب سياسية هو الذي يجب أخذه على هذا النحو وتجب إدانته(١٨).

وكما أشار البروفسور روزالن هيغنز(١٩)، فإن كلمة «دولة» تحمل معنى أقل صرامة مما هو معناها في الأمم المتحدة حين يتعلق الأمر بمنظمة لها طابع تقني أو إنساني مثل الأونيسكو. وكلمة «دولة» تحل مكانها كلمات أخرى في وثائق تأسيسية لمنظمات مختصة، مثل كلمة «أمة» (في منظمة الفاو) «وبلاد» (في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للمواصلات، واتحاد البريد العالمي) و«أرض» (في المنظمة العالمية للرصد الجوي).

كيانات عديدة اعترضت منظمة الأمم المتحدة على صفتها الدولية ورُفضت عضويتها في هذه المنظمة لافتقارها إلى أحد المقومات الأساسية (حسب قول بعض الأعضاء)، كالاستقلال والفاعلية أو الحدود الثابتة والمحددة، إلخ، لكنها مع ذلك قبلت في الأونيسكو أو في منظمة الصحة العالمية. من هذه الكيانات، نذكر الكويت والنمسا واليابان والأردن وفيتنام وكوريا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديموقراطية، إلخ. جميع هذه الدول قُبلَت في بعض المؤسسات المختصة قبل أن تُقبَل في الأمم المتحدة.

مردّ ذلك، ببساطة، إلى الطابع اللاسياسي وإنما التقني والإنساني (أو التقني والإنساني معاً) لهذه المؤسسات المختصة. وكما صرّح الدكتور توغبا(٢٠)، مندوب ليبيريا في منظمة الصحة العالمية، خلال النقاش حول قبول كوريا الجنوبية، فإن «الأمراض لا تعرف الحدود». والأمر ينطبق أيضاً على التخلف التربوي والعلمي والثقافي.

٦١ - لكن يبقى أن الدول الأعضاء في المنظمات الدولية تملك، بموجب الوثائق التأسيسية لهذه المنظمات، الخيار في الحكم على صفات المرشحين للقبول. ليست هنالك أية نظرية (كنظرية مقومات الدولة) أو أي جهاز في المنظمة (كالأمانة العامة أو الادارة العامة أو المجلس التنفيذي أو اللجنة القضائية أو أي جهاز آخر) يمكنه أن يملي

عليها تصرفها أو تصويتها على قبول الأعضاء الجدد. إذا قام جهاز بذلك، يعني أنه يتجاوز صلاحياته.

من بين الوثائق التأسيسية للمنظمات الدولية، وحده ميثاق الأمم المتحدة أدخل «الفيتو» إلى مجلس الأمن كامتياز يمكنه إعاقة إرادة أغلبية الأعضاء في قبولهم أحد الكيانات داخل منظمتهم. في المقابل، إن قبول عضو جديد في الأونيسكو لا يمكنه أن يرتبط إلا بإرادة أكثرية أعضاء المنظمة، وأهداف المنظمة هي العنصر الوحيد الذي يمكن أن يوجّه حكمهم.

في ما يتعلق بوضع فلسطين، كان أكثر من ثلثي أعضاء الأونيسكو مشجعين لقبولها في المنظمة. ونعرف، من جهة أخرى، نشاط الأونيسكو الدائم لمصلحة مشاكل الفلسطينيين التربوية وللحفاظ على الهوية الثقافية لهذا الشعب[٢٢].

كان على فلسطين إذاً أن تطمئن لقبولها في الأونيسكو. ولكن، في الواقع، لم يلق طلب انتسابها النتيجة التي كان يحق لنا توقعها، فما الذي حصل؟

مسألة قبول فلسطين عملياً في منظمة الأونيسكو

٦٢ - وجّه ياسر عرفات، بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٨٩، رسالة إلى مدير عام الأونيسكو يطلب فيها قبول دولة فلسطين عضواً في هذه المنظمة[٢٢]. هذه الرسالة نقلها المدير العام إلى رئيس المجلس التنفيذي «لكي يصدر القرار اللازم في شأنها».

في ١٢ أيار ١٩٨٩، قدّمت سبع دول افريقية وآسيوية أعضاء في المنظمة مذكرة تدعم هذا الطلب[٣]. في ٢١ أيار، قدّمت إسرائيل وثيقة تتضمن تفاصيل تعارض القبول[٢٤]. وفي ٨ حزيران قدّم الأعضاء السبعة تتمة لمذكرتهم ينقضون فيها حجج المندوب الإسرائيلي[٢٥].

٦٣ - بعد أسابيع من الأخذ والردّ في كواليس المجلس التنفيذي، لم يناقش المجلس طلب انتساب فلسطين إلا في ١٩ حزيران.

وأعلن رئيس المجلس التنفيذي أنه بعد محادثات طويلة ودقيقة في هذه المسألة، توصّل الفرقاء المعنيون إلى إجماع، وطلبوا منه تقديم خطة حل باسمهم تقوم على الموافقة عليها من دون نقاش. وبعد الموافقة عليها سيتولى خطيبان الكلام، هما مراقب

فلسطين والمندوب الدائم لإسرائيل. ثم طلب الرئيس الموافقة على المشروع بالإجماع، وهكذا حصل[٢٦].

يحتوي النص المقدَّم، والذي أصبح قراراً لدى المجلس التنفيذي، على نقاط هذه بعضها:

« ٦ ـ وينوّه بأهمية مواصلة بحث هذه المسألة بروح التفاهم والتعاون البناء قصد التوصل إلى توافق في الآراء.

٧ ـ وبالنظر إلى ضرورة إشراك الشعب الفلسطيني على نحو أوثق في الأنشطة المندرجة في نطاق اختصاص الأونيسكو.

٨ ـ يقرر أن يقترح على المؤتمر العام إشراك فلسطين على أوثق نحو ممكن في أنشطة الأونيسكو، ولا سيما عن طريق مختلف البرامج، والمشاركة في الاجتماعات التي تدعو المنظمة إلى عقدها، والاستفادة الكاملة من برامج المنح الدراسية ومن برنامج المساهمة، وتحقيقاً لهذا الغرض:

(أ) يدعو المدير العام إلى دراسة جميع السبل الممكنة واقتراح الوسائل والطرائق المناسبة التي تتيح تنفيذ هذا القرار، وإلى أن يرفع تقريراً بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة؛

(ب) ويقرر أن يبحث هذه المسألة من جديد أثناء دورته الثانية والثلاثين بعد المائة بغية صياغة التوصية التي سيحيلها إلى المؤتمر العام بهذا الصدد، تحدوه في ذلك روح توافق الآراء ومراعاة المصلحة العليا للمنظمة؛

٩ ـ ويقرر إدراج البند التالي في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام:

ـ طلب انضمام فلسطين إلى عضوية الأونيسكو»[٢٧].

يتحاشى هذا النص المشكلة الأساسية التي هي طرح اقتراح عضوية فلسطين على المؤتمر العام، وإبداله بقرار يقترح على المؤتمر العام إشراك فلسطين في عمل الأونيسكو بشكل وثيق. . . .

وهكذا قرَّر المجلس إعادة النظر في مسألة العضوية، في دورته المئة والثانية

والثلاثين، على أن يطرحها للبحث في الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام التي تجري بعد الدورة المئة والثانية والثلاثين.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا النص ينوّه من ناحية بأهمية الإجماع، ويذكّر من ناحية أخرى بالمصلحة العليا للمنظمة.

ونفهم من ذلك أنه لم يتم الحصول على الإجماع. ويمكن هنا أن نتساءل عن سبب فرض الإجماع لقبول عضو جديد، حين أن أغلبية دستورية مؤلفة من الثلثين هي المطلوبة. ولكن، بماذا يمكن قبول دولة جديدة أن يؤثر على «المصلحة العليا للمنظمة»؟

٦٤ ـ سنلقي الضوء على بعض النقاط الواردة في خطابي ممثلي فلسطين وإسرائيل: أشار خطاب مراقب فلسطين[٢٨] إلى أن طلب العضوية سيسجل على جدول المؤتمر العام، إلى أن توافق المنظمة على قبول عضوية فلسطين، وسيتم الدفاع عن هذا الموقف من دون التباس أو تردد أو تراجع أو مساومة (الفقرة ٣ ـ ٤).

وأن عضوية فلسطين أو عدم عضويتها لايقدّم لها أي اعتراف جديد، ولا يؤثر على صفتها كدولة من وجهة نظر القانون الدولي (الفقرة ٣ ـ ٥).

وأن سحب الأردن تعهده الحقوقي والاداري للضفة الغربية يخلق فراغاً حقيقياً، يمكن استدراكه بقبول فلسطين في الأونيسكو (الفقرة ٣ ـ ٦).

وأضاف الخطاب أن الدولة الفلسطينية حرصت على عدم المواجهة لأن بعضهم يعتبر التصويت مواجهة، مع العلم أن أكثرية المصوتين تدعم الطلب الفلسطيني في المجلس التنفيذي كما في المؤتمر العام، وهي حريصة على ألا يصبح هذا الطلب سبباً في أزمة جديدة داخل الأونيسكو، الفقرة (٣ ـ ٨).

وأعرب ممثل فلسطين عن أمله في أن تُستقبل عضوية فلسطين في الأونيسكو بحماسة وبالإجماع في جلسة المجلس التنفيذي المقبلة. وقال إن فلسطين لا تريد أن تلتحق بمنظمة، رسالتها التعاون، في جوّ من التوتر والمواجهة، ولكنها لن تقبل في الوقت نفسه أن ترفض عضويتها.

وأضاف أن مأساة الشعب الفلسطيني جعلته ناضجاً وحكيماً، وعلّمته أن التاريخ يتقدم ببطء، وأن عليه أن يتسلح بالصبر والجلد في نضاله من أجل حقوقه المشروعة.

وورد في خطاب مندوب إسرائيل[٢٩] أن الأونيسكو عانت في الماضي القريب انحرافاً خطيراً عن الأهداف التي أنشئت من أجلها، ممّا دفع دولاً أعضاء فيها إلى الانسحاب منها. لكن هذه الدول أوحت مراراً عدة أنها مستعدة لإعادة النظر في موقفها في حال استعادت المنظمة، بإدارة السيد مايور، الرسالة التي وضعها لها مؤسسوها الأوائل.

وختم أن الفقرة ٩ من القرار (المتعلق بتسجيل طلب عضوية فلسطين على جدول الدورة ٢٥ للمؤتمر العام) لا تلغي «كارثة التسييس» التي هزّت المنظمة. فمحتوى هذه الفقرة هو ذريعة لمواصلة السعي من أجل الحصول على صفة الدولة العضو، وهذا سيكون مخالفاً لمصلحة المنظمة.

نستخلص من هذه الاستشهادات للمداخلتين الوحيدتين حول مسألة قبول فلسطين، أن المفاوضات في شأن النص المعتمد جرت وراء الكواليس، وأن الفلسطينيين وأصدقاءهم كانوا مرة أخرى متساهلين جداً، مع أن «الجميع يعرف معرفة تامة»، حسب قول ممثل فلسطين، أن الأكثرية المطلوبة للأصوات في المجلس التنفيذي، كما في المؤتمر العام، دعمت طلب العضوية.

ومن ضمن الضغوط التي مارسها أعداء فلسطين، أوردوا اعتبارات عدة، من بينها أن الولايات المتحدة، في حال تمت الموافقة على عضوية فلسطين، لن تعود إلى منظمة الأونيسكو التي كانت انسحبت منها، مما يزيد في أزمة الأونيسكو المالية ويؤثر سلباً على برنامجها.

٦٥ - من بين الوعود التي قُدّمت لقاء الاعتدال الذي أظهره الفلسطينيون حيال مسألة عضوية بلادهم، تقرر أن تتلقى فلسطين مزيداً من مساعدة الأونيسكو، وسيكلف المدير العام دراسة وسائل هذه الزيادة. وهذا الأمر، وإن يكن إيجابياً، يحمل قدراً من المفارقة في أنه يقدم المزيد من المساعدة إلى دولة تُرفض عضويتها لأسباب غامضة.

وعرض المدير العام في الدورة ١٣٢ للمجلس التنفيذي وثيقة في هذا الخصوص[٣٠]، إلا أنها كانت وثيقة مخيبة للآمال. فإلى جانب بضع عشرات آلاف الدولارات، ربطت غالبية المساعدة الموعود بها بأموال من خارج الموازنة (الفقرات ١٣، ١٦، ٢٠، ٢١، ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٣٣) مقدّمة ربما من الدول العربية. وستكون المساعدة أكيدة في حال تمّ التصديق على اعتمادات إضافية (الفقرة ٢٧) أو شرط إحلال تمويلات ملحقة (الفقرة ١٩).

تجدر الملاحظة إلى أن اقتراحات المدير العام التي تهدف إلى اشتراك فلسطين في الأونيسكو لا تستدعي تعديلات، كما قيل في الفقرة ٣٥ من التقرير، لا في الميثاق الأساسي لمنظمة الأونيسكو ولا في تدابيرها القانونية الأساسية.

اختصاصي في القانون الدولي هو البروفسور آلان بيليه، طلب منه مدير عام الأونيسكو اقتراح وسائل لزيادة المساعدات، قدم اقتراحات مسهبة، لكنها تبقى عند حدود قرار «التعزية» الذي اتخذه المجلس التنفيذي. ولم ينشر تقرير هذا الخبير «لأسباب اقتصادية» بل وضع في تصرف أعضاء المجلس التنفيذي[٣١]. يشير التقرير إلى أن قبول فلسطين كعضو يمكنه أن يشكّل وسيلة لإشراكها في عمل المنظمة بأكبر قدر ممكن. ولكن في حال لم تتم الموافقة عى العضوية، يعتبر البروفسور أن المؤتمر العام يمكنه أن يعدّل، بحرية، حقوق فلسطين وواجباتها في الأونيسكو. وحتى لو لم تقبل فلسطين في المنظمة، فإن منصب المراقب لا يلزم المنظمة مهما كانت صلاحيات هذا المنصب واسعة. هذه الاقتراحات لم تدرس، فقد أرسلت حكومة الولايات المتحدة (وهي لم تكن عضواً في الأونيسكو) مبعوثاً خاصاً إلى باريس على عجلة ليمنع دراسة هذه الاقتراحات.

٦٦ - على رغم أمل الممثل الفلسطيني في موافقة المجلس التنفيذي بالإجماع على عضوية دولته، بقي الوضع على حاله وأُجِّل طلب العضوية لسنتين إضافيتين.

وفي دورته السادسة والعشرين، في ١٥ تشرين الأول ١٩٩١، اعتمد المؤتمر العام للأونيسكو القرار 26C/0.62، الذي يؤجّل عضوية فلسطين لعامين جديدين، مع دعوة المدير العام إلى «توسيع مشاركة فلسطين في المشاريع والنشاطات التي تضعها الأونيسكو قيد التنفيذ أو التي تشارك فيها».

ولا بد، قبل الختام، من الإشارة إلى أن الفلسطينيين، الذين أظهروا عن «تضحية» وعرفوا كيف «يتحلون بالصبر»، عُلّلوا بوعود عقيمة ومائعة. فلا احترام القانون الدولي، ولا سياسة التعاون، ولا شمولية الأونيسكو أكسبتهم شيئاً من هذا الموقف.

ب - الحال في منظمة الصحة العالمية

٦٧ - شروط العضوية في منظمة الصحة العالمية هي أسهل من الشروط التي تضعها الأمم المتحدة أو الأونيسكو.

والبنـد الثالث من قـانون منـظمة الصحـة العالميـة يقضي بأن «صفـة العضـويـة في المنظمة هي من حق جميع الدول».

هـذا الاعلان عن مبـدأ الشمولية الـذي لا نجـده واضحـاً بـالـطريقـة نفسهـا في المنظمتين الأخريين، يمليه الطابع الإنساني الرفيع للمنظمة. فقانون هذه المنظمة يسهل بالتأكيد على أن «التحلي بوضع صحي ممتاز يشكل أحد الحقـوق الإنسانيـة لكل كـائن بشري»، وأن «الصحة مرتبطة بالتعـاون الوثيق بـين الأفراد والـدول». ما يهم، إذن، هم الأفـراد، بغضّ النظر عن الـدول والشعوب، وذلـك للتشديـد أكـثر عـلى الـروح الإنسانية التي في أساس إنشاء منظمة الصحة العالمية.

ينص البند السادس منْ قانون منظمة الصحـة العالميـة على «أن الـدول التي ليست أعضاء في منظمة الأمم المتحدة يمكنها طلب العضوية في المنظمة، وستقبل بهذه الصفة حين توافق على طلبها الأغلبية البسيطة للجمعية العالمية للصحة».

هـذا لا يتطابق مـع شرط أكثريـة الثلثـين المـطلوبـة في الأونيسكـو ومنـظمـة الأمم المتحدة. إضافة إلى أن منظمـة الأمم المتحدة تفـرض توصيـة من مجلس الأمن، حيث التصويتَ السلبي لدولة واحدة من الدول الخمس الأعضاء الـدائمين من مجلس الأمن يمكنه عرقلة المـوافقة. وفي الأونيسكـو، يجب أن تسبق التصويت في المؤتمـر العام عـلى قبول أعضاء جدد توصية من المجلس التنفيذي.

مذكرة جمهورية ألمانيا الديموقراطية[٣٢]، حين طلبت قبولها في منظمـة الصحة العـالمية عـام ١٩٧٢، شـدّدت عـلى الأمـر الـذي يميّـز إجراءات القبـول في هـذه المنـظمـة. وأوضحت أن انفتاح المنظمة على الـدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحـدة، هو ذو مغـزى يتلخص في عدم جـواز رفض عضويـة دولة لأسبـاب سيـاسيـة لا عـلاقـة لهـا بالأهداف الأساسية التي أنشئت منظمة الصحة من أجلها. ونوّهت المذكـرة، من جهة أخـرى، بأن هـدف المنظمـة مطابق للبنـد ٢٥ من الإعلان العـالمي لحقـوق الإنسـان الصادر في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨، والمتعلق بحق الصحة والطبابة للجميع.

ويجدر التذكير أيضاً بعدم وجود تحديد للدولة في دستور منظمة الصحة العالمية، كما في المنظمات الدولية الأخرى، وأنه من البديهي أن يكـون الأعضاء أحـراراً في حكمهم على صفات المرشحين، ولكن من دون أن توجههم في أحكامهم إلا أهداف المنظمة.

٦٨ ـ لهذه الأسباب مجتمعة، كانت فلسـطين تملك جميع الحـظوظ في أن تقبل في

منظمة الصحة العالمية، خصوصاً أن أكثر من تسعين عضواً في المنظمة اعترفوا بفلسطين دولة حين قدّمت طلب ترشيحها في ١ نيسان ١٩٨٩.

التصويت الإيجابي لأغلبية الأعضاء، إذاً، كان يجب أن يكون تحصيلاً حاصلاً كما قال لاحقاً ممثل تركيا، لأن الموافقة على العضوية هي النتيجة الطبيعية للاعتراف[٣٣]. لكن الأمر كان في الواقع مختلفاً.

٦٩ - إن تفحصاً وجيزاً لما حصل في الجمعية العالمية لمنظمة الصحة بين ٦ و١٢ أيار ١٩٨٩، يبدو مفيداً، وهو يظهر كيف أن حيل الإجراءات قد تنحرف عن حالات واضحة حقوقياً.

عُرض طلب عضوية فلسطين في منظمة الصحة العالمية على جميع دول المنظمة. في ٢٨ نيسان، أرسلت الولايات المتحدة تعقيبها على هذه المسألة[٣٤]، وجاء فيه أن «ليس من شأن جهاز تقني مختص، كالجمعية العالمية للصحة، اتخاذ اجراءات سياسية وقضائية...»، وأنه «في حال صوّت على هذا الطلب، فإن الولايات المتحدة ستعارضه وستلزم أصدقاء منظمة الصحة العالمية بالموقف نفسه». وتضيف الولايات المتحدة: «من الأفضل بكثير تحاشي التصويت على هذه المسألة في الجمعية. وإرجاؤها سيخدم مصلحة جميع أعضاء منظمة الصحة العالمية».

وأعلن مندوب ليبيا في مداخلته، في ١٢ أيار ١٩٨٩ أثناء مناقشة طلب العضوية، أن بعض الدول هددت بسحب مساعداتها المالية من المنظمة إذا تمّ قبول فلسطين فيها[٣٥].

ولا شيء، طبعاً، في دستور منظمة الصحة العالمية يمكنه أن يجعل من رفض قبول عضو جديد فيها شرطاً لدفع مساهمات على حساب مصالح جميع أعضاء المنظمة[٣٦].

وأعلن المدير العام لمنظمة الصحة في الجلسة المذكورة أنه «أقام اتصالات مع واشنطن ومع مندوبي جنيف» للوصول إلى تسوية في مسألة قبول فلسطين[٣٧]. هذه التسوية تهدف إلى تأجيل النقاش حولها إلى العام المقبل، مقابل زيادة في مساعدة منظمة الصحة للشعب الفلسطيني. وأضاف المدير العام أن الجمعية العالمية لا يفترض بها القيام بشيء يمكنه الإساءة إلى مستقبل المنظمة. ولمرتين في هذه المداخلة ذاتها، توجه إلى أعضاء الجمعية ليقول لهم: «المستقبل بين أيديكم».

وخلال الجلسة نفسها، أعلن مندوب ليبيا أن المدير العام ارتكب مخالفة للبند ٣٧

في دستور منظمة الصحة في ما يخص علاقة المدير العام بالدول الأعضاء[٣٨]. لكن المستشار القضائي أجاب أنه لا يمكن التعقيب على هذا الموضوع.

٧٠ - يبقى أن نشير إلى أن مندوب تونغا تكلم في بداية الجلسة مدافعاً عن مشروع قرار قدّمه مع بعض الدول، على أثر مشروع قرار آخر قدمته الدول العربية يهدف إلى قبول فلسطين في منظمة الصحة العالمية[٤٠].

يتضمن مشروع تونغا عدداً من النقاط، من بينها أن تعبّر الجمعية عن أملها في أن يتمثل الشعب الفلسطيني بشكل كامل داخل منظمة الصحة العالمية من خلال ممثليه الشرعيين. والطلب من المدير العام مواصلة دراساته في شأن طلب فلسطين وانعكاساته على نشاط منظمة الصحة العالمية، على أن يقدم تقريراً بما توصلت إليه دراساته إلى الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العالمية للصحة لكي تتخذ قراراً. كما يطلب المشروع البدء في زيادة المعونة المقدمة لتحسين أحوال الشعب الفلسطيني الصحية في الأراضي المحتلة، والمباشرة في نقاش مع جميع الفرقاء المعنيين من أجل هذا الهدف[٤١].

هذا المشروع كانت له الأولوية في النقاش، بصفته الأبعد، في مضمونه، عن هدف الموضوع المطروح على جدول البحث.

لكن مندوب الجزائر أعلن أن هذا المشروع هو خارج الموضوع، لأنه يتعلق أساساً، بالمساعدة المحتملة لمنظمة الصحة إلى الشعب الفلسطيني، فيما للمسألة الأساسية المطروحة للنقاش هي قبول فلسطين في منظمة الصحة العالمية[٤٢].

وصرّح مندوب ليبيا من جهته[٤٣] بأن الفقرة الثانية من المشروع (المتعلقة بالدراسات المتوجب تحضيرها) ليست من اختصاص المدير العام ولا منظمة الصحة العالمية. فاستناداً إلى البند الثاني من دستور المنظمة، لا تناط بهؤلاء المباشرة في دراسات عن أهلية الدول أو شرعيتها. أما بالنسبة إلى الفقرات الأخرى من المشروع، فهي تتعلق بنقطة أخرى مطروحة للبحث، وهي النقطة ٢٩ المتعلقة بالوضع الصحي للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

وأضاف مندوب ليبيا أن المسألة بسيطة: هنالك طلب عضوية ومشروع موافقة على هذا الطلب. وعلى الدول أن تقوم بمسؤولياتها، وتدعى، مناداة بالاسم، للتصويت مع هذا الطلب أو ضده. الخروج عن هذا الإطار أمر مرفوض.

ومـع ذلك، دعمت بعض الـدول مشروع تونغـا وطلبت أن يُصوَّت لـه، لتحاشي التصويت على طلب العضوية.

عندئذٍ قدمت نيكاراغوا(٤٤) تعديـلات على مشروع تـونغا، مُـدخلة فقرة تهـدف إلى الموافقة على طلب العضوية بدلاً من الفقرة المتعلقة بتحضير الدراسـات من قبل المـدير العام. فطلبت بعض الدول نقاش هذا التعديل أو التصويت عليه قبل التصـويت على مشروع تونغا، كما ينص البند ٦٧ في النظام الداخـلي لمنظمـة الصحة العـالمية. فقبـل رئيس الجمعية، بناء على البند ٥٢ من النظام الداخـلي، أن يناقش تعـديل نيكـاراغوا الذي طُرح متأخراً.

ولكن، حينئذ، قدّمت بريطانيا اقتراحـاً يقول إن الجمعيـة لا يجدر بهـا أن تنظر في أي تعديل في ما يخص مشروع تونغا، وأن عليها أن تصوّت على مشروع تـونغا نفسـه كما ورد، هذا إذا تمت الموافقة على الاقتراح البريطاني. وطلب ممثل بريطانيا أن يُصوت لاقتراحه أولاً، على رغم اعتراضات مندوبين عديدين على هذه الطريقـة في التصرف، والتي غايتها تحاشي التصويت على طلب العضوية.

وتمت الموافقة على اقتراح بريطانيـا، ثم على مشروع تـونغا، بعـدما أشـار المستشار القضائي للمنظمة إلى نظام الأولوية في التصـويت كما يتصـوره هو، آخـذاً في الاعتبار أن النظام الداخلي قابل للنقاش. وفي أية حال، تمكن الاشارة هنا إلى مخالفات قانونية عدة. فإضافة إلى اقتراح تونغا المتعلق بتقديم المـدير العـام دراسة تتخـطى صلاحيـاته وصلاحيات منظمة الصحة العالمية، كان يفترض التصويت على تعديل نيكاراغـوا قبل التصويت على اقتراح بريطانيا. وهذا الاقتراح لم يطرح كتابة ولم يوزَّع كما يقتضيه البند ٥٢ في النظام الداخـلي للجمعية، ثم إن هـذا الاقتراح الـذي لا يطرح أي تعـديل في مشروع تونغا الأصلي لا يرتكز إلى أي أساس في النظام الداخلي، لأن كل اقتراح يجب أن يحمل تعديلاً، والجمعية العالمية يجب أن تعـبر عن موافقتهـا أو عدم مـوافقتها عـلى هـذا التعديـل عن طريق التصـويت. لا سيما أن رئيس الجمعيـة وافق عـلى النـظر في تعديل نيكاراغوا وتوزيعه بموجب البند ٥٢ من النظام الداخلي. وأولوية التصويت على تعديل نيكاراغوا يتطابق مع البند ٦٨ من النظام.

فـالرجـوع إلى مشروع تونغـا، من خلال وسيلة غـير مشروعة عـبر رفض النظر في تعديل نيكاراغوا من دون التصويت عليه، وذلك بالتصـويت لاقتراح بـريطانيـا، كان

خدعة يجب أن تخضع للنقاش، ومع ذلك وافقت أغلبية الدول الأعضاء على طريقة التصرف هذه لاعتقادها المبطن بأن هذا سينقذ «مستقبل المنظمة» حسب قول المدير العام، بالنسبة إلى رفع الولايات المتحدة دعمها عنها، كما أشار مندوب ليبيا في خطابه.

وهكذا حُوّل البند السادس من دستور منظمة الصحة العالمية عن موضوعه، فإذا كان من المفترض القيام بدراسة قانونية، فهي لا تتعلق بالنواحي السياسية والقانونية لقبول فلسطين في منظمة الصحة، ولكن تتعلق بـ «حق» دولة في أن تجعل مشاركتها منوطة بالتصويت، سواء كان هذا التصويت متوافقاً، أو لا، مع طموحات المنظمة أو أفكارها السياسية[٤٥].

٧١ - من المهم الإشارة إلى بعض التوضيحات حول الاقتراع، قبل أن تنتقل الجمعية إلى نقطة أخرى معروضة على جدول البحث.

صرّح مندوب نيجيريا[٤٦] بأن بلاده اعترفت بفلسطين وتعتبر أنها تستطيع أن تصير عضواً في منظمة الصحة العالمية. ولكن ينبغي ألا يسيء هذا القبول إلى آلية المنظمة، لأن للمنظمة مهمة تتعلق بصحة مئات الملايين من الناس عبر العالم. وبما أن المسألة لم تحل حبياً، فإن نيجيريا تمتنع عن التصويت.

وصرح ممثل السنغال من جهته[٤٧] بأن منظمة الوحدة الأفريقية عبّرت عن رغبتها في أن تصبح فلسطين عضواً في منظمة الصحة، ولكن على منظمة الصحة العالمية أن تتمكن من مواصلة مهماتها الأساسية، لأن لا أحد يرغب في رؤية هذه المنظمة «تتبع الطريق المشؤومة لأزمة مالية يمكنها أن تلغي زهاء ٤٠ سنة من الجهود».

وأعلن ممثل إيران[٤٨] أن «كل ما فعلناه هو أننا ناقشنا مراجع القوانين الاجرائية، لكننا نسينا المسألة التي هي موضوع نقاشنا. يجدر بنا أن نخجل أمام مسألة بهذه الأهمية. لقد شاهدنا لعبة شطرنج عن القوانين الاجرائية. وليس هذا ما يُنتظر منا».

وقال مندوب ليبيا[٤٩] إن المشروع المعتمد هو انتهاك لدستور منظمة الصحة العالمية. فالبند السادس من هذا الدستور، البسيط جداً والواضح جداً في ما يتعلق بقبول الأعضاء، جرى الالتفاف عليه عبر حيل إجرائية.

وتجب الإضافة على كل هذا أن خوف عدد من الدول من أزمة مالية، هذا الخوف

الـذي تجسَّد في تفضيـل اقتراع سري، يشـوِّه استخدام القـوانين القضـائيـة والتـطبيق الصحيح لدستور منظمة الصحة.

وإذا تذكرنا أن الأونيسكو التي فقدت بعض المساهمات، والأمم المتحدة التي جمّدت المساهمات المقدمة إليها لبعض الوقت، قد تخطتا أزمتهما، نعـرف أن موقف الـدول في منظمة الصحة ليس مبرراً لا على الصعيد القانوني ولا على صعيد الـوقائـع الملموسـة. فمنظمة دولية عالمية لا يمكنها أن تموت بسبب أزمة. واحـترام الحق والإرادة الشجاعـة للأغلبية يجب أن يكون جسراً لـلإنقاذ الأكيـد. ولكن، هل سيستفـاد من الأمثولـة في المستقبل؟

خاتمة

في نهاية العام ١٩٩١، وفي هذه الفترة العظيمة من الملحمة الإنسانية، استطاعت حمامة السلام أن تجد لها مسكناً هنا وهناك. فهل سنستقبل في عام ١٩٩٢ الروحية والترحيب نفسهما، في «أرض السلام»؟. «آه! لو يستطيع الحمام أن يكبر في وزارات الدفاع»، كما يقول الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش.

من خلال مؤتمرات السلام في مدريد أو في واشنطن أو موسكو أو في أي مكان آخر، ترتسم بعض ارتعاشات الأمان، لأن العرب واليهود، على رغم التصدع بينهم في هذا القرن، تعايشوا لأكثر من ثلاثة آلاف سنة جنباً إلى جنب، في جو من التسامح والصداقة.

إن عصر السلام والتفاهم المتبادل والتعاون الذي يتوطد أكثر فأكثر في العالم، لا يمكنه إلا أن يبسط نعمه على الشرق الأوسط.

إنها الأمنية الأغلى التي يمكننا تمنيها، من أجل أن ننعم على أطفال الشرق الأوسط بمستقبل ملؤه السلام والأمن والوفاق والازدهار في جو من الوحدة والتضامن.

قبل مؤتمر مدريد وفي يوم مولده، نقل ياسر عرفات إلى أعدائه أمام كاميرات التلفزيون وبطريقة مؤثرة، البلاغ الآتي: «أمد يدي إلى الإسرائيليين. لهم يعود الدور الآن في أن يمدوا يدهم لكي نصنع السلام حقاً!».

وأضاف ويده ممدودة أمام المشاهدين: «فليصنعوا معنا سلام الشجعان الذي تحدث عنه ديغول»!(*).

(*) في ٣ آب ١٩٩١، برنامج «La marche du siècle» القناة ٣ الفرنسية.

لكن رسالة السلام التي وجهها عرفات لم تسمعها حكومة شامير الإسرائيلية التي تريد، بجميع الوسائل، تأجيل ساعة الاختيار، ساعة الحقيقة.

ومع ذلك، فإن عرفات كان يعتقد أنه يرد على رسالة شامير التي صرّح عبرها، في ٢٩ تموز ١٩٩١، بأن بلاده لا تنوي «العيش إلى الأبد والسيف في يدها»، وبأنه سيختار «الطريق السهل وهو طريق التجدد»(*) من دون أن يوضح طبيعة هذا الطريق.

هكذا كانت الحال، عشية مؤتمر مدريد، التي جعلت تدخُّل وسيط أمراً ضرورياً، في حال انعدام التفاهم مع رئيس وزراء إسرائيلي متصلّب.

هذا الكتاب لا يدّعي أن يجعل إسرائيل تسمع رسالة السلام الفلسطيني ولا أن يعقد معها علاقات أو يغيّر رفض الآخر إلى قبول به.

وفي أية حال، إذا كنا نريد الوصول إلى هذا الأمر، فمن الضروري أن نلغي مزج الأسطورة بالدين والتاريخ، في خدمة ايديولوجيا معينة أو كأداة لسياسة قومية وتوسعية.

بهذه الشروط يمكن أن نرى التاريخ وثبة نحو المستقبل.

فخلال تاريخها الطويل، كانت فلسطين في أغلب الأوقات ضحية الصراعات والغزوات الجغرافية ـ السياسية أحياناً أو الجغرافية ـ الايديولوجية أحياناً أخرى. والغزوات الأكثر انطباعاً في الذاكرة الشعبية هي الحملات الصليبية الثماني من القرن الثاني عشر إلى القرن الثالث عشر، وموجات الهجرة الصهيونية السبع في القرنين التاسع عشر والعشرين.

وفي الحالين، كان ثمة رفض لمحاولات الدمج في المنطقة. ومملكة الصليبيين في القدس، مثلها مثل الدولة الإسرائيلية، يعتبرهما العرب ملحقات من الغرب ومعاقل مغلقة ورأس جسر استعماري.

إن انهيار الأنظمة الشيوعية في المعسكر الشرقي، وخصوصاً تداعي الاتحاد السوفياتي سابقاً، سيغيران جذرياً الأهمية الاستراتيجية التي كانت تشكلها إسرائيل للغرب في المنطقة العربية.

(*) صحيفة «لوموند» ٣١ تموز صفحة ٢٢.

ولكي لا تعيش إسرائيل إلى الأبد «والسيف في يدها»، كما قال اسحق شامير نفسه، فإن الطريق الأسهل «لتجدّد إسرائيل» لايمكنها أن تكون الطريق التي استمرت إسرائيل في عيشها منذ تأسيسها، سكرى بقوتها العمياء. الطريق الحقيقية هي التكامل السياسي والاقتصادي والثقافي في المنطقة.

يكمن تجدّد إسرائيل أولاً، بالنسبة إليها وبإلحاح، في تغيير منطق القوة والحرب إلى منطق سلام، بانسحابها من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ومن ضمنها القدس الشرقية، ومن جنوب لبنان، وباعترافها بوجود الشعب الفلسطيني وحقوقه والأخطاء التي ارتكبتها حيال هذا الشعب سنة ١٩٤٨. على إسرائيل أن تعلن استعدادها للمشاركة في إصلاح أخطائها، لأن شرعيتها وتقبّل الفلسطينيين والعرب النفسي لها، مرتبطان إلى حدّ بعيد بتصرف من هذا النوع يعيد حقوق الفلسطينيين والإسرائيليين، بقبولها التوفيق ما بينهما.

وستجد قضية اللاجئين والأملاك الفلسطينية في إسرائيل ومشكلة القدس حلولاً لها في إطار من الثقة.

ولا يمكن أن تحتفظ إسرائيل لنفسها إلى ما لانهاية بالإشراف على الأقلية الفلسطينية في الجليل والمثلث والنقب، ولا أن تنكر على هذه الأقلية حق التعبير عن هويتها الفلسطينية، أو حرمانها الحقوق الأخرى التي يقرها القانون الدولي للأقليات وهي تحديداً الاستقلال الذاتي.

والتكامل الإسرائيلي في المنطقة، في إطار تجدد إسرائيل، يمر عبر منح دور أكثر إيجابية لليهود الشرقيين في هذا البلد، لأنهم ليسوا المسؤولين مباشرة عن مأساة الشعب الفلسطيني. ويمكنهم، من جهة أخرى، ومن خلال ثقافتهم الشرقية، أن يبنوا جسراً مع العالم العربي.

لقد حان الوقت للاعتراف بأن المشروع الصهيوني التاريخي لدولة يهودية تمتد من النيل إلى الفرات لكل يهود العالم، والتي وضعها هرتزل في يومياته(*)، قد فشل: فإسرائيل تخلت عن سيناء. ونهر الليطاني لم يصبح هو أيضاً الحدود الشمالية لإسرائيل على رغم اجتياحها جنوب لبنان عام ١٩٨٢.

(*) تيودور هرتزل، «يوميات» المجلد الثاني، ١٩٠٤، ص ٧١١.

لا تضم إسرائيل إلا ثلث الشعب اليهودي في العالم، والإسرائيليون ليسوا اليوم إلا أقلية أخرى في الشرق الأوسط.

حان الوقت لكي تقبل إسرائيل بأن تصير دولة كالدول الأخرى، وبأن تعتبر نفسها دولة متعددة الإثنيات وفي طور أن تصبح مزدوجة الجنسية، بدلاً من أن تظل مجمّدة في مفهومها كدولة يهودية صرفة ورهينة لعقلية «الغيتو».

بعد إلغاء الأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول ١٩٩١ القرار الصادر في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ الذي يرادف الصهيونية بشكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، من واجب إسرائيل الأخلاقي، إذا كانت تريد أن تختار طريق السلام والتكامل في المنطقة، أن تصنع تصوراً لإعادة تشكيل الصهيونية في إطار ثقافي وديني، لا سياسي، واضعة حداً لوهم «إسرائيل الكبرى» التي لا جذور توراتية لها، لأن التوراة لم تنوه إطلاقاً «بأرض إسرائيل» بصفتها كياناً له صفة دولة، أو كياناً سياسياً.

على هذا الأساس يجب أن يعاد تنظيم الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، فهي لا يمكنها أن تبقى هكذا إلى ما لانهاية. على إسرائيل أن تضع نفسها ليس في زاوية تاريخية بل في زاوية مستقبلية.

يجب أن تعدَّل القوانين الأساسية وأيضاً كل قانون له طابع متميّز أو عنصري.

ويجدر بالمؤسسات التابعة للصهيونية السياسية أن تعيد النظر في قوانينها ونشاطاتها. والأمر يتعلق بالمؤتمر اليهودي العالمي وبالوكالة اليهودية وبالصندوق القومي اليهودي وبصندوق الإعمار.

إن أرضاً «تمَّ إنقاذها» بالنسبة إلى الصندوق القومي اليهودي تصبح أرضاً «يهودية»: لا يمكنها أن تباع أبداً إلى «غير يهودي» ولا أن تؤجر إلى «غير يهودي» ولا أن يعمل فيها «غير يهودي». مثل هذا التمييز يجب أن يُلغى.

ويجب أن يلغى القانون المتعلق بأراضي «الغائبين» (أي الفلسطينيين المبعدين أو المجبرين على النزوح) لأن الفلسطينيين لا يقبلون بأن يعتبروا «غائبين» دائمين.

و«قوانين الطوارىء» التي وضعها الانكليز ضد اليهود في ١٩٤٥ والتي تطبقها اليوم إسرائيل ضد الفلسطينيين وحدهم يجب أن تُلغى هي أيضاً.

و«قانون العودة» وقانون «الجنسية» يجب أن يُعدَّلا، لأن الفلسطينيين مستبعدون

فقط لأنهم ليسوا يهوداً بناء على القانون الأول، ومحالون إلى مواطنين من الدرجة الثانية بناءً على القانون الثاني.

وفي هذا الخصوص، من الضروري إبدال فئة «مواطنون يهود» بفئة «مواطنون إسرائيليون»، لكي تصبح إسرائيل دولة لمجموع مواطنيها.

وتتضمن الكتب المدرسية الإسرائيلية تلاعباً ايديولوجياً خطيراً: فهي تحث الأطفال الإسرائيليين على كره العرب وعلى الحذر منهم. يجب أن تكون الكتب أداة للسلام والتفاهم وليس أداة للحقد والحرب، وأن تمتثل لمبدأ السلام والتعايش. «إن الحروب موجودة في قلوب الناس، ويجب أن ترفع في قلوب الناس حصون السلام»(*).

والتغييرات والتعديلات المطلوبة يجب أن تجد رديفها عند العرب والفلسطينيين، الذين هم أيضاً مدعوون لاتخاذ اجراءات من شأنها توطيد الثقة. وحريّ بالفلسطينيين العمل من أجل تخطي النقائص الكبيرة للقومية السياسية المغلقة وللتشيع الديني، بالرجوع إلى الرسالة الألفية لفلسطين، بلاد التعددية، والتسامح والسلام.

فالقومية، بتمجيدها الرومنطيقي للماضي المجمَّل بصفته ايديولوجيا تبريرية يشرّعها الاحتلال الغاصب، تطيل أمد عذاب الشعب الفلسطيني، وتشكل في العالم الذي نعيش فيه عائقاً في وجه تحرر فلسطين.

يجب عدم الوقوع في مخاطر العداء للسامية من خلال التشديد على «بروتوكولات حكماء صهيون» التي اختلقها ڤون بليڤ في عام ١٨٩٧، وهي بروتوكولات منسوخة، في أية حال، في رسالة هجاء كتبها موريس جولي ضد نابليون الثالث عام ١٨٦٤.

الفلسطينيون، إذاً، مضطرون إلى إعلان الحداد على بعض الأوهام الجغرافية السياسية، لأن إرجاع فلسطين إلى ما قبل ١٩٤٨ غير واقعي. فإسرائيل واقع تعترف به المجموعة الدولية.

التاريخ في هذه المنطقة منفصل عن الدين. لكن التلاعب بالتاريخ والدين من أجل غايات سياسية أو ايديولوجية هو لعب بالنار. هذا التلاعب سيؤدي حتماً إلى جعل التاريخ لاهوتياً، مما يحث الناس من الجهتين على إعلان الحرب المقدسة. إن

(*) الميثاق الأساسي للأونيسكو.

أكبر خطأ يمكن أن نرتكبه في حق الوحدانية والايمان الإبراهيمي والديانات الثلاث المنزلة، اليهودية والمسيحية والإسلام، هو تأويل التوراة والقرآن وتحجيمهما إلى مشاريع سياسية.

وصية «أحبَّ قريبك كنفسك» هي أساسية في التوارة: «شريعة وحكم واحد يكون لكم وللدخيل النازل في ما بينكم» (سفر العدد، الفصل الخامس عشر، ١٥). والقرآن يقول: ﴿**شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه...**﴾ (سورة الشورى - ١٣).

لا يمكن أن تبقى فلسطين جزيرة. اليأس والمظالم والصراعات وإنكار حقوق الشعوب وحقوق الإنسان.

القرن العشرون كان شاهداً على تزعزع الامبراطوريات الكبيرة: الامبراطورية الروسية والعثمانية والنازية والاستعمارية والشيوعية. ونهاية هذا القرن سجّلت، لحسن حظ البشرية، حل نزاعاتٍ إقليمية خطيرة. زمن الايديولوجيات صار من الماضي. والصهيونية ستلقى عاجلاً أم آجلاً المصير نفسه.

من الواجب، إذاً، اللجوء إلى الشرعية الدولية التي انتهت مبادئها النبيلة بأن تفرض نفسها مع مرور الوقت. هذه المبادىء التي تغرف مناهلها من العدالة والأخوة يجب أن تلهم كل سياسة لحل تبحث عن تطبيقه في هذه المنطقة. ليس هنالك من حلّ جيد للبعض وسيّىء للبعض الآخر، وإلا فسيكون الأمر تأبيداً لوضع خطير من اللااستقرار واللاسلام واللاأمن في الشرق الأوسط، وقد تؤثر نتائجه على مناطق أخرى وتحت أشكال جديدةٍ.

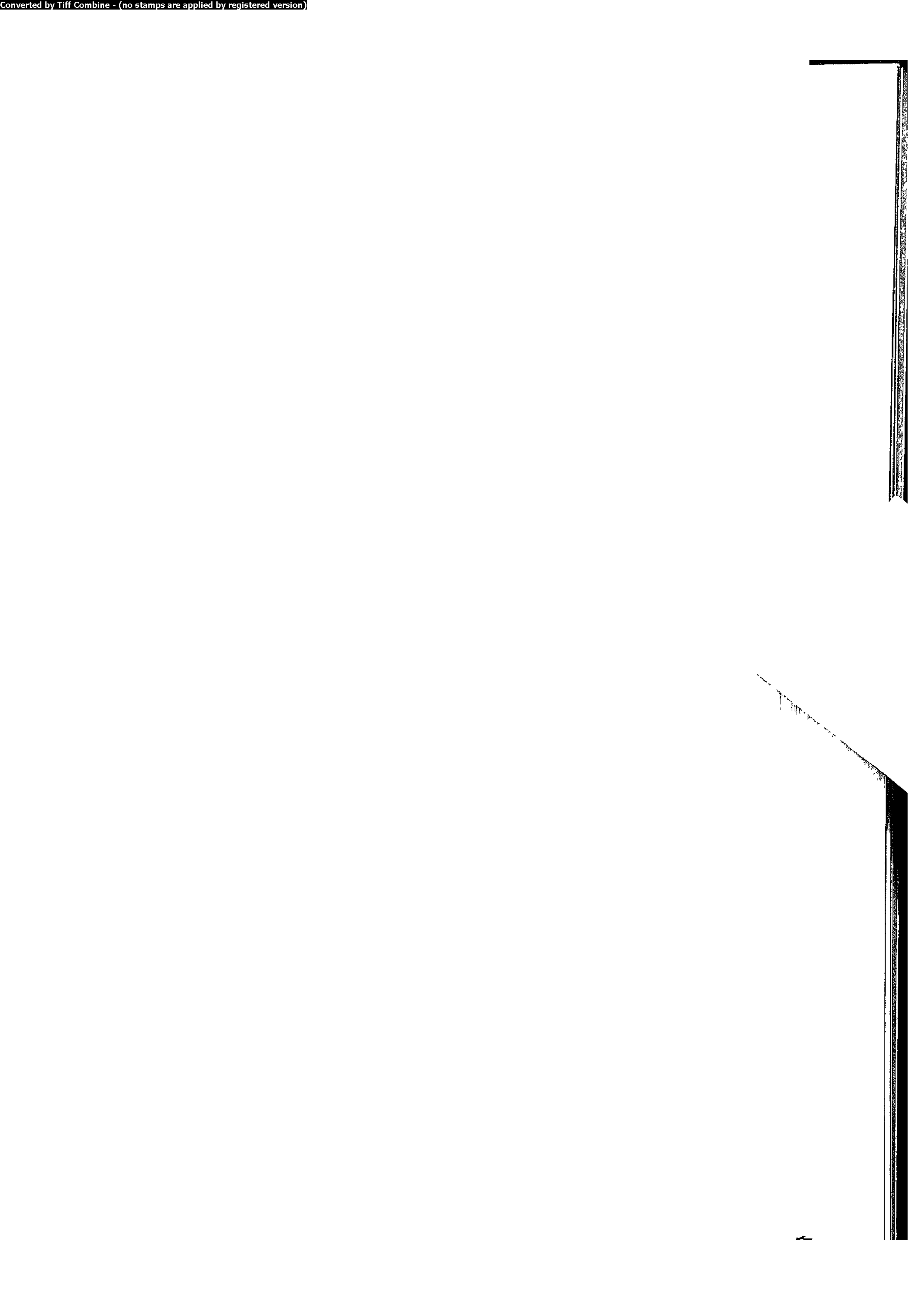
وأخيراً، لكي يستطيع أولاد الإيمان الإبراهيمي أن يعيشوا في سلام على هذه الأرض المقدسة، حيث رأى أجدادهم المشتركون النور، فإنّ التساوي بين شعوب هذه المنطقة يفرض إقامة دولة فلسطينية مستقلة يمكنها، مع إسرائيل والدول الأخرى في المنطقة، أن تؤلف اتحاداً من الدول المستقلة أو مؤسسة على غرار البنيلوكس (اتحاد اقتصادي وجمركي عقد عام ١٩٤٢ بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) أو أي اتحاد اقتصادي آخر.

هذه هي الروحية التي نتمنى أن تطبع مؤتمر السلام، لكي يتوطد أخيراً سلام

حقيقي يقـود إلى التقدم والأخـوة لخير الفلسـطينيين والإسرائيليـين عربـاً ويهـوداً عـلى السواء.

لأن حـلاً، في نهاية مؤتمـر السلام هـذا، لا يمنح الفلسـطينيـين دولـة ملجـأ ودولـة مطمئنة ودولة حامية تضع حداً لاضطهـادهم وعذابهم، لن يكـون حلاً مـوثوقـاً به أو دائماً.

قديماً، في زمن ديكارت، كان الإنسان يقول: «أفكر، إذاً أنا موجود». الآن يقـول الإنسان المسحوق: «أقـاتل، إذاً أنـا موجـود». ويجب التمني أن يستطيـع الإنسان أن يقول غداً «أحب، إذاً أنا موجود»، وأن يتذوق أخيراً ما كانت تدعوه فرنسواز ساغـان «حليب الحنان البشري».



الهوامش

الباب الأول

الفصل الأول مدريد: إطلاق مسيرة السلام

١ - ميشال جوبير، يوميات الخليج (آب ١٩٩٠ - آب ١٩٩١) Journal du Golfe - باريس ١٩٩١، ص ٣٣١. منشورات Albin Michel

٢ - رمسس ٩٢، العالم وتطوره Le monde et son évolution، باريس ١٩٩١، ص ١٣١. منشورات IFRI - Dunod

٣ - راجع جيمس. ج. ماكدونالد. «مهمتي في إسرائيل» My Mission to Israel نيويورك ١٩٥١، ص ١٨١ - ١٨٢. منشورات Simon and Schuster

٤ - النزاع العربي - الإسرائيلي. The Arab - Israeli Conflict نيو جرسي ١٩٧٤، المجلد الثالث، ص ٦٤ - ٦٨. منشورات Princeton University Press.

٥ - راجع جورج. و. بال: Error and Betrayal in Lebanon مؤسسة السلام في الشرق الأوسط. واشنطن ١٩٨٤.

٦ - جريدة التايمز، ٢٥ حزيران ١٩٦٩.

٧ - منشور أيضاً في مجلة Eurabia, France - Pays arabes عدد ١٧٨، كانون الأول ١٩٩١، ص ١٦.

٨ - راجع م.ك. شهيب: الولايات المتحدة والفلسطينيون.
The United States and the Palestinians
لندن ١٩٨١، ص ٢٥٢. منشورات: Groom Helm

٩ - و.ب. كوانت:
«Decade of Decisions. American Policy towards the Arabe - Israeli Conflict 1967 - 1976». بركلي ١٩٧٧، ص ٣١٣. منشورات كاليفورنيا الجامعية
University of California Press.

١٠ - هنري لورنس، «اللعبة الكبرى»، «الشرق العربي والمنافسة الدولية».
Le grand jeu. Orient arabe et rivolıté internationale
باريس ١٩٩١، ص ٢٩٩. منشورات Armand Colin

١١ - كزاڤييه بارون: «الفلسطينيون، شعب»
Les Palestiniens, un peuple، باريس ١٩٨٤، ص ٤١١. منشورات Le Sycomore

١٢ - جورج قرم: الشرق الأوسط المنفجر ١٩٥٦ - ١٩٩١ Le Proche - Orient éclaté
باريس ١٩٩١، ص ٢٥٦ - ٢٥٧. صادر عن Gallimard، مجموعة «Folio Histoire»

١٣ - آلان غريش. The PLO, the Stryggle Within
لندن ١٩٨٨ ص ٢٩ منشورات Zed Books Ltd

١٤ - راجع مقالة عمر مصالحة: «للتخلص من أنواع الالتباس»
في جريدة الأومانيتيه. ٢٦ آذار ١٩٩١، ص ١٥. «Pour en finir avec les ambiguités»

١٥ - راجع بسمة قدماني - درويش وماري شرتوني - دوباري «الخليج والشرق الأوسط، النزاعات».
«Golfe et Moyen - Orient, les conflits»، باريس ١٩٩١، ص ٨١، ٨٦. منشورات IFRI.

١٦ - رمسس ٩٢، العالم وتطوره. Le monde et son évolution المصدر المذكور أعلاه، ص ١٢٧.

الفصل الثاني: المبادرة الأميركية

١ - راجع «الواشنطن بوست»، ٧ آذار ١٩٩١.
٢ - جريدة «الموند»، ١٣ نيسان ١٩٩١، ص ٣.
٣ - عدد خاص من «الموند»: «الشرق الأوسط: من الحرب إلى السلام»؟
«Proche - Orient: De la guerre à la paix? تشرين الثاني ١٩٩١، ص ١٠٨.
٤ - راجع تقرير مركز جافي للدراسات الاستراتيجية.
Jafée Center for Strategic Studies جامعة تل أبيب، إسرائيل، ١٤ نيسان ١٩٩١.
٥ - «الموند»، ٢٤ أيار ١٩٩١، ص ٤.
٦ - مجلة: Eurabia, France - Pays arabes عدد رقم ١٧٧، تشرين الثاني ١٩٩١، ص ٧.
٧ - «الموند»، أول تشرين الثاني ١٩٩١، ص ٤.
٨ - «الموند» ٢ تشرين الثاني ١٩٩١، ص ٤.
٩ - المصدر نفسه.
١٠ - الموند، ٣ - ٤ تشرين الثاني ١٩٩١، ص ٣.
١١ - الموند، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩١، ص ٦.
١٢ - هآرتس، المجلد ٢٢٠٤٦/٧٣، كانون الثاني ١٩٩٢.

الفصل الثالث: العملية تصبح الرهان

١ ـ مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٤٦. باريس ١٩٩٢، ص ١٦٤.
٢ ـ مجلة: Eurabia, France - Pays arabes
عدد رقم ١٨٨، كانون الأول ١٩٩٢، كانون الثاني ١٩٩٣ ص ١٤ ـ ١٥.
عن صحيفة الهاأرتز في عددها الصادر في ١٧ تموز ١٩٩٢.
٣ ـ «الموند»، ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٣، ص ٢٦.
٤ ـ راجع مقال باتريس كلود في جريدة «الموند» في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٣، ص ٥.
٥ ـ راجع تقرير واربرتون، للجماعة الاقتصادية الأوروبية شباط ١٩٩٣، بروكسل.
٦ ـ «الموند»، ١٤ ـ ١٥ آذار ١٩٩٣، ص ٥.

الباب الثاني: نظرة تاريخية

الفصل الأول: فلسطين من الجذور حتى القرن التاسع عشر

١ ـ بول ڤاليري: «Regards sur le monde actuel»، باريس، غاليمار، لابليياد، الجزء الثاني، ص ٩٣٥. استشهد به روجيه غارودي في كتابه: «Palestine, terre des messages divins»، باريس، ألباتروس، ١٩٨٦، ص ٣٤٥.
٢ ـ فرنسيس هورس: «Le Proche - Orient préhistorique, l'occupation du Proche - Orient au Paléolithique»، الأطلس الكبير لعلم الآثار، موسوعة «أونيڤرساليس»، ١٩٨٥، ص ١٦٤.
٣ ـ جاك كوڤان: «La naissance de l'agriculture»، ص ١٦٦.
٤ ـ مارتن نورث. «Histoire d'Israel»، باريس، بايو، ١٩٨٥، ص ٣٥.
٥ ـ أ. ـ م. لابيروزاز: «Palestine»، موسوعة أونيڤرساليس، ١٩٨٠، المجلّد ١٢، ص ٤٢٩.
٦ ـ المرجع نفسه، ص ٤٢٩.
٧ ـ هـ. أ. دل مديكو:
«La Bible cananéenne découverte dans les textes de Ras Shamra»، باريس، بايو، ١٩٥٠، ص ١٥.
٨ ـ أ. هـ. غاردينر: «Notes on the Story of Sinuhé»، ١٩١٦، استشهد به روجيه غارودي في: «Palestine, terre des messages divins»، ص ٣٠.
٩ ـ روجيه غارودي، المرجع المذكور أعلاه، ص ٣٣.
١٠ ـ ف. دوكريه: «Carthage ou l'empire de la mer»، باريس، سوي، ١٩٧٧.

١١ - روجيه غارودي، المرجع أعلاه، ص ٤٠.
١٢ - «Les Religions du Proche - Orient, textes sacrés babyloniens, ougaritiques, hittites»، قدّم لها: لابا، كاكو، سنيسر، ڤيرا - باريس، فايار - دونويل، مجموعة: «Le trésor spirituel de l'humanité»، ١٩٧٠، ص ٣٧٥، استشهد بها غارودي، ص ٤٠.
١٣ - لمزيد من التفاصيل، راجع مثلاً ر. دوسو: «Les Origines cananéennes du sacrifice israélite»، باريس، منشورات لورو، ١٩٢١، استشهد بها غارودي، ص ٣٨.
١٤ - هنري لورنس: «Le Grand Jeu. Orient arabe et rivalité internationale».
١٥ - إ. - م. لابيروزاز: «Palestine»، موسوعة أونيفرساليس، ص ٤٢٩.
١٦ - ر. دوڤو: «Histoire ancienne d'Israel»، منشورات غابالدا، ١٩٧١، ص ١٥٤، استشهد به روجيه غارودي في المرجع أعلاه، ص ٤٨.
١٧ - كاثلين كينيون: «Amorites and Canaanites. The Schweich Lectures of the British Academy» (١٩٦٣)، منشورات جامعة أوكسفورد، ١٩٦٦، ص ٥، استشهد به روجيه غارودي في المرجع أعلاه، ص ٤٩.
١٨ - و. ف. ألبرايت: «De l'âge de la pierre à la chrétienté, le monothéisme et son évolution historique»، باريس، بايو، ١٩٥١، ص ١٥٦، استشهد به روجيه غارودي في كتابه: «...Palestine»، ص ٤٠.
١٩ - روجيه غارودي، المرجع أعلاه، ص ٤١.
٢٠ - المرجع نفسه، ص ٦٩.
٢١ - أندريه نيهر: «L'essence du prophétisme»، باريس، كالمان - ليڤي، ص ١٧٧، استشهد به غارودي في المرجع نفسه، ص ٦٩.
٢٢ - استشهد به غارودي في: «...Palestine»، ص ٧٣.
٢٣ - أنجيلو. س. رابوبور: «Histoire de la Palestine»، باريس، بايو، ١٩٣٢، ص ١٦٠. استشهد به غارودي في المرجع أعلاه، ص ٩٣.
٢٤ - راجع «الموسوعة الفلسطينية»، بيروت ١٩٩٠، المجلّد الثاني.
٢٥ - راجع أمين معلوف: «Les Croisades vues par les Arabes»، باريس، منشورات ج. - ك. لاتيس، ١٩٨٣.
٢٦ - الحنبلي: «أنس الجليل بطريق القدس والخليل».
٢٧ - روبير مانتران «Palestine (La Palestine Ottomane)»، موسوعة أونيڤرساليس، المجلّد ١٢، ص ٤٣٩.
٢٨ - برهان غليون: «Le Malaise arabe, l'Etat contre la nation»، باريس، لاديكوڤرت، ١٩٩١، ص ٢٧.

٢٩ ـ هـنـري قَـطّان: «The Palestine Question»، لـنـدن، كـروم هَـلْم، ١٩٨٨، ص ٣ ـ ٩.

٣٠ ـ ميشال مور: «Dictionnaire encyclopédique d'histoire»، باريس بوردا، ١٩٨٦، المجلّد ٦، ص ٣٤٨٢.

٣١ ـ هنري لورنس: «Le grand jeu...»، مرجع سابق ص ٥٥.

٣٢ ـ ناديا بن جلّون أوليڤييه: «Yasser Arafat: La question palestinienne»، باريس، فايار، ١٩٩١، ص ١٥٦.

٣٣ ـ تيودور هرتزل: «L'État juif»، باريس، مشورات دو ـ ليرن، ١٩٦٩، ص ٣٢.

٣٤ ـ هنري لورنس: «Le grand jeu...»، ص ٥٦.

٣٥ ـ ولتر لاكور: «Zionism and its Liberal Critics, 1896 - 1948»، يوميات من التاريخ المعاصر» ٦/٤، ١٩٧١، ص ١٨٠، استشهد به إيراني في: «Le Saint - Siège et le conflit du Proche - Orient»، باريس، دسلي دو برووير، ١٩٩١، ص ٣٤ ـ ٣٥.

٣٦ ـ رالف شوغمان: «L'Histoire cachée du sionisme»، باريس، سليو ١٩٨٨، ص ٦٣. الاستشهاد بين هلالين هو لروكاش في كتابه: «Israel's Sacred Terrorism»، بلمون، ماساشوستس، A.A.U G، ص ١٦.

٣٧ ـ رالف شوغمان، المرجع أعلاه، ص ٧١.

الفصل الثاني: الصهيونية الناشطة ورد الفعل الفلسطيني

١ ـ مجلة: «Israle, les Arabes», Le Dossiers de l'Histoire»، أوبرڤييه، العدد ٧٥، نيسان، ١٩٩١، ص ٢٢.

٢ ـ المرجع أعلاه، ص ٢٤.

٣ ـ المرجع أعلاه، ص ٣٩.

٤ ـ جورج قرم: «Le Proche - Orient éclaté»، ١٩٥٦ ـ ١٩٩١، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

٥ ـ المرجع أعلاه، ص ٢٤٩.

٦ ـ رالف شوغمان: مجلة: Les Dorssiers de l'Histoire، العدد ٧٥، ص ٢٩.

٧ ـ نيفيل ماندل: «Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine, 1882 - 1914»، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أوكسفورد، ١٩٦٥، ص ٣٢. استشهد به أ. و. الكيالي في: «تاريخ فلسطين ١٨٩٦ـ ١٩٤٠»، باريس لارماتان ١٩٨٥، ص ١٢.

٨ ـ من كلايتون إلى سايكس، ١٥ كانون الأول ١٩١٧، دفاتر كلايتون، جامعة دورهام. ١/١٤١.

٩ ـ من أورمسبي ـ غور إلى بلفور، ١٩ نيسان ١٩١٨، لندن، مكتب الخارجية ٣٣٩٥/٣٧١.

١٠ ـ أنظر ٢٢ نيسان ١٩١٨، مكتب الخارجية ٣٣٩٨/٣٧١، لندن.

١١ ـ «Future of Palestine»، أيار ١٩١٨، مكتب الخارجية ٣٣٨٣/٣٧١، لندن.

١٢ ـ من وايزمان إلى بلفور، ٣٠ أيار ١٩١٨، مكتب الخارجية ٣٣٩٥/٣٧١، لندن.

١٣ ـ ١٦ تشرين الثاني ١٩١٨، مكتب الخارجية ٣٣٨٦/٣٧١، لندن.

١٤ ـ ١٩ شباط ١٩١٩، مكتب الخارجية ٤١٥٣/٣٧١، لندن.

١٥ ـ أنظر إبراهيم أبو لغد في: «The Transformation of Palestine»، ايلّينوا، ١٩٧١.

١٦ ـ غازي مبروك: «La Palestine assassinée»، تونس، توزيع ديمتر، ص ٦٨ ـ ٦٩.

١٧ ـ استشهد به إيراني في: «Le Saint-Siège»، ص ٣٦.

١٨ ـ جان ـ بيار ميجون وجان ـ جولي: «A qui la Palestine?»، دار «پوبليكاسيون برومير»، باريس، ١٩٧٠، ص ٥٩.

١٩ ـ راجع التفاصيل في مقال الياس صنبر: «فلسطين ١٩٤٨، التهجير» نشر في مجلة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٤، باريس، ١١٥ ـ ١٢٢.

٢٠ ـ «The Strategic Importance of Syria to the British Empire»، ٩ كانون الأول ١٩١٨، قسم الحربية في مكتب الخارجية، ٤١٧٨/٣٧١. استشهد به الكيالي في كتابه أعلاه، ص ٦١.

٢١ ـ هنري لورنس: «Le grand jeu»، ص ٧٠.

٢٢ ـ جامعة الدول العربية، الأرشيف، القرارات الخاصة بفلسطين، في ملحق «بروتوكول الاسكندرية» ١٩٤٤، القاهرة.

٢٣ ـ وليد خالدي، مقالة: «La Question palestinienne après la guerre du Golfe»، مجلة الدراسات الفلسطينية، باريس، العدد ٤٠، صيف ١٩٩١، ص ٣٢ ـ ٣٣.

٢٤ ـ الياس صنبر، «Palestine 1948...»، ص ١٦٤.

٢٥ ـ عن البنى السياسية في فلسطين، راجع: «المسؤولون والمؤسسات الفلسطينية ١٩١٩ ـ ١٩٤٨»، لبيان الحوت، بيروت ١٩٨١.

٢٦ ـ راجع الشهادات المنشورة في: «يديعوت أحرونوت»، بتاريخ ٤ و٢٩ نيسان ١٩٧٢، وجاك دو رينييه:
«A Jérusalem un drapeau flottait sur la ligne de feu»، نوشاتيل، ١٩٥٠، ص ٦٩ ـ ٧٩، ص ١٦٧ ـ ١٧٦.

٢٧ ـ أرسكين تشايلدرز، «The Other Exodus»، مجلة «Spectator»، لندن ١٢ أيار ١٩٦١.

٢٨ ـ إبراهيم أبو لُغد: «The Transformation...»، مرجع سابق، ص ١٦٥ ـ ٢٠١.

٢٩ - ناثان غوفسكي في صحيفة «Jewish News Letter»، ٩ شباط، ١٩٥٩، استشهد به غازي مبروك في كتابه المذكور أعلاه، ص ٨٠.

٣٠ - الياس صنبر: «...Palestine 1948»، ص ١٨٦.

٣١ - مارسيل كولومب، مقالة: «Le Problème de l'"entité palestinienne" dans les relations inter-arabes» في صحيفة «Orient»، عدد ٢٩، ١٩٦٤، ص ٥٨.

استشهد به هنري لورنس في كتابه: «Le grand jeu»

٣٢ - المرجع أعلاه، ص ٧٤.

٣٣ - حسن بن طلال، ولي العهد:

«L'Autodétermination en Palestine Etude de la Cisjordanie et la bande de Gaza»، باريس، منشورات ألباتروس، ١٩٨٢، ص ٤٧ - ٤٨.

٣٤ - المرجع أعلاه، ص ٤٨ - ٤٩.

٣٥ - هنري لورنس: «Le grand jeu» ، ص ٥٨.

٣٦ - حول اغتيال برنادوت وسيرو، راجع سيمون جارجي في: «Guerre et paix en Palestine»، نوشاتيل، منشورات «لاباكونيير»، ١٩٦٨.

٣٧ - روني غاباي: «A Political Study of the Arab-Jewish Conflict, the Arab Refugees Problem (A Case Study)»، جنيف ١٩٥٩، ص ١٦٥-١٨٣

استشهد به الياس صنبر في: «Palestine 1948»، ص ٢٠٢.

٣٨ - هنري لورنس: «Le grand jeu»، ص ٨٧.

٣٩ - جان بيار ميجون وجان جولي: «A qui la Palestine»، ص ٨٧.

الفصل الثالث: من حق العودة إلى جسر العودة

١ - راجع سامي هداوي: «Palestinian Rights and Losses in 1948»، دار الساقي، ١٩٨٨، ص ١٢١.

٢ - عبد الله فرنجي: «The PLO and Palestine»، لندن، منشورات «زد»، ١٩٨٣، ص ٩١.

٣ - حول وضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، راجع شانينغ ريتشاردسون: «The Palestinian Arab Refugee»، ايتاكا، منشورات كورنيل الجامعية، لندن ١٩٥٥.

٤ - قرار مجلس جامعة الدول العربية حول القضية الفلسطينية: (الدورتان الأولى، الخمسون)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص ٢١.

٥ - جورج طعمة : «Why the UN dropped the Palestinian Question»، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٤، العدد ١، ١٩٧٤، ص ١٩.
٦ - راجع إدوار سعيد : «The Question of Palestine»، نيويورك، منشورات «تايم»، ١٩٧٩ واكزاڤييه بارون :
«Les Palestiniens, un peuple»، باريس، منشورات لوسيكومور ١٩٨٤.

الفصل الرابع : منظمة التحرير الفلسطينية

١ - رينيه فاڤريه : «Arafat, un destin pour la Palestine»، منشورات «رونودو» و«سي»، ١٩٩٠، ص ٥٢.
٢ - شارل سان برو : «Yasser Arafat, biographie et entretiens»، باريس منشورات جان بيكولك، ١٩٩٠، ص ٩١.

الفصل السادس : الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلان

١ - راجع صحيفة «لوموند»، ١٠ - ١١ تشرين الثاني ١٩٩١.
٢ - ث. ل. تومبسون وف. ج. كونسالڤ وج. م. ڤان كانغ : «Toponymie palestinienne»، معهد العلوم الشرقية في جامعة لوڤان الكاثوليكية، لوڤان - لا - نوف، منشورات بيترز، ١٩٨٨.
٣ - ميشال فوشيه : «Fronts et frontières, un tour du monde géopolitique»، باريس، فايار، ص ٣٣٧.
٤ - المرجع أعلاه، ص ٣٣٩.

الفصل السابع : المستوطنات

١ - هنري لورنس : «Le grand jeu»، ص ٣٧٦ - ٣٧٧.
٢ - المرجع أعلاه، ص ٣٧٧.
٣ - راجع ميشال فوشيه في كتابه المذكور سابقاً، ص ٣٤٢ - ٣٤٤. وصحيفة «لوموند»، عدد خاص عن : «الشرق الأوسط، الحرب والسلام» تشرين الثاني ١٩٩١، ص ١٢٦ - ١٢٨.

٤ - مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٦٨ - ٧٤.
٥ - صحيفة «لوموند» ١٥ تشرين الأول ١٩٩١، ص ٥.
٦ - «لوموند»، ١٠ كانون الأول ١٩٩١، ص ٧.
٧ - ريمي فاڤريه: «...Arafat»، مرجع سابق، ص ٢٨٣.
٨ - كميل أبو صوّان:
«Le Lourds devoirs de la liberté, de Gaulle en son siècle,»، باريس، معهد شارل ديغول، ف: ٢٩٧، ص ٩.
٩ - المرجع أعلاه، ص ٩ و«Mémoires d'espoir»، باريس، بلون، ١٩٧٠، الجزء الأول، ص ٢٧٨ - ٢٧٩.
١٠ - لمزيد من التفاصايل راجع جوست ر. هيترمن:
«L'Immigration soviétique e la mainmise sur Jerusalem»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٠، صيف ١٩٩١، ص ٦١ - ٧٦.

الفصل الثامن: الانتفاضة ونتائجها

١ - «لوموند»، ١٠ كانون الأول، ١٩٩١، ص ٧.
٢ - «اونيڤرساليا» ١٩٨٩، موسوعة أونيڤرساليس ص ٢٨٨.
٣ - المرجع أعلاه، ص ٢٨٨ - ٢٩١.
٤ - إبراهيم الصوص:
«De La paix en général et des Palestiniens en particulier»، باريس، «بلفون - لوبري أو كليرك، ١٩٩١، ص ٩٨ - ١٣٧.
٥ - «اونيڤرساليا» ١٩٨٩، المرجع أعلاه، ص ٢٨٨.
٦ - هنري لورنس: «Le grand jeu»، ص ٣٨٢.
٧ - غاد بيكر في «يديعوت أحرونوت» ١٣ نيسان ١٩٨٣.
٨ - بيار هانت: «Israel en défi de paix»، «لوموند» ١ تشرين الثاني ١٩٩١، ص ٢.

الباب الثالث: القدس

أورو - شليم، يروشاليم - أورشليم - القدس

١ - فلاڤيوس جوزيف: «La Guerre juive»، استشهد به أموس إلون في: «Jérusalem, capitale de la mémoire»، باريس، برّين، ١٩٩١، ص ٣٤.
٢ - أموس إلون، المرجع أعلاه، ص ٣٤.
٣ - آشر، س. كوفمان: «Dans l'ombre du Temple»، مجلة: «Autrement»، العدد ٤، تشرين الأول ١٩٨٣، ص ٢٧.

٤ ـ سفر التكوين، الفصل الرابع عشر، ١٩.
٥ ـ آموس إلون، المصدر المذكور أعلاه، ص ٤٤.
٦ ـ أحمد، ص. الدجاني: «شعب فلسطين والقدس، تاريخ ومستقبل»، دراسة قُدّمت في المؤتمر العالمي حول القدس، برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، باريس، ١ ـ ٢ كانون الأول، ١٩٨٠، ص ١٦ ـ ١٧.
٧ ـ سفر تثنية الاشتراع: الفصل السادس عشر، ٣.
٨ ـ المراثي: الفصل الأول، ١.
٩ ـ حزقيال: الفصل السادس عشر، ٣٥.
١٠ ـ آموس إلون في المصدر المذكور أعلاه، ص ٥٥.
١١ ـ المزامير: المزمور المئة والسابع والثلاثون، ٥.
١٢ ـ المزامير: المزمور السادس والأربعون، ٥.
١٣ ـ راجع: «Jérusalem»، مجلة «Autrement»، العدد ٤، تشرين الأول ١٩٨٣.
١٤ ـ توڤيا برشيل: «Jérusalem»، موسوعة الصهيونية وإسرائيل، نيويورك، منشورات هرتزل، ماكغرو هيل، ١٩٧١، المجلد الأول، ص ٦٠٥ ـ ٦٠٦.
١٥ ـ أموس إلون، المرجوع المذكور أعلاه، ص ٧٩.
١٦ ـ المرجع أعلاه، ص ٧٠.
١٧ ـ المرجع أعلاه، ص ٦٧.
١٨ ـ «لوسرّڤاتوري رومانو»، ٢٢ ـ ٢٣ آذار ١٩٧١، استشهد به جورج إميل إيراني في «Le Saint-Siège...»، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.
١٩ ـ آموس إلون: المرجع المذكور أعلاه، ص ٦٥
٢٠ ـ المرجع أعلاه، ص ٧٤ ـ ٧٥.
٢١ ـ استشهد به ميشال لولون في «Guerre ou paix à Jérusalem»، باريس، البان ميشال، ١٩٨٢، ص ١٨٠ ـ ١٨١.
٢٢ ـ المرجع أعلاه، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

الباب الرابع: دولة فلسطين، دراسة قانونية

الفصل الأول: تكون الدولة الفلسطينية

١ ـ راجع وثيقة الأونيسكو 131 EX/43, 1989, Annexe II.
٢ ـ الجمعية العمومية للأمم المتحدة، القرار ٤٣/١٧٧.
٣ ـ «Origine et révolution du problème palestinien»، القسم الأول: ١٩١٧ ـ ١٩٤٧، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 78.1.19؛ القسم الثاني: ١٩٤٧ ـ

١٩٧٧، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 78.1.19؛ القسم الثالث ١٩٧٨ - ١٩٨٣، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: 84.1.13.

٤ - ش. روسّو: «Droit international public»، الجزء الثاني: «Les Sujets»، باريس سيري، ١٩٧٤، ص ٣٨٢.

٥ - مقدّمة الانتداب على فلسطين في ٢٤ تموز ١٩٢٢.

٦ - بريطانيا العظمى: «General Statement of Census of 1922»، ص ٣.

٧ - من ملفات البرلمان البريطاني، إشعار ٥٩٥٤ و٥٩٥٧.

٨ - راجع مثلاً أبو لُغد: «The Transformation of Palestine»، ١٩٧١. وهنري قطّان: «Palestine and International Law»، ١٩٧٣. ونشرة الأمم المتحدة المذكورة في المرجع ٣ أعلاه. وو. ت و س. ف. ماليسون: «The Palestine Problem in International and World Order»، ١٩٨٦. وكوينغلي: «Palestine Question in International Law. A Historical Perspective»، مجلة: Arab Studies Quartely، المجلّد العاشر، العدد ١، ١٩٨٧.

٩ - إشعار رقم ٥٤٧٩، خلاصة عن الوضع في السنوات ١٩٣٧ - ١٩٣٩ مرتكزة على نشرة الأمم المتحدة المذكورة في المرجع ٣ أعلاه.

١٠ - إشعار رقم ٥٨٥٤.

١١ - إشعار رقم ٥٨٩٣.

١٢ - إشعار رقم ٦٠١٩.

١٣ - محكمة العدل الدولية: رأي ١١ تموز ١٩٧١، عن الوضع الدولي للجنوب الغربي، ١٩٥٠، ص ١٣٢.

١٤ - ف. نغووين كول دين، وب. دييه وأ. بيليه: باريس، منشورات: «Droit international public»، L.G.D.J. الطبعة الثالثة ١٩٨٧، ص ٤٦٢.

١٥ - راجع نص الاستقلال في: «La Revue du droit international public»، ١٩٨٩، ص ٤٠٩ - ٤١١.

١٦ - محكمة العدل الدولية، قرار ٢٠ كانون الأول ١٩٧٤، «Essais nucléaires»، ١٩٧٤، ص ٢٧٠.

١٧ - راجع: «United Nations Revolutions on Palestine and Arab-Israeli Conflict.»، معهد الدراسات الفلسطينية، واشنطن، المجلّد الأول ١٩٧٥ والمجلّد الثاني والثالث ١٩٨٨.

١٨ - أبو كيدياب: «Institutions sociales et éducatives de l'OLP».، الدورة الخامسة لمنظمة الأمم المتحدة حول قضية فلسطين، ١٩٨٢.

- ل. براند: «Palestinians in the Arab World. Institution Building and the Search for State»، ١٩٨٨.

- إكزافييه بارون: «Les Palestiniens, un peuple».
- هـ. كوهين: «The PLO People, Power and Politics»، ١٩٨٤.
- أ. غـريش: «OLP, Histoire et stratégies. Vers l'État palestinien»، ١٩٨٣، الترجمة الإنكليزية، ١٩٨٨.
- ر. حميد: مجلة الدراسات الفلسطينية، «What is the PLO»، ١٩٧٥.
- رودنبرغ: «The PLO as Institutional Infrastructure»، ١٩٨٣.
- إ. سعيد: «The Question of Palestine»، ١٩٧٨.
- زبـروفسكـي: «Active Role of the PLO in Creating and Social Structure»، الدورة الثامنة للأمم المتحدة عن القضية الفلسطينية، ١٩٨٥.

١٩ - «لوموند»، ٢٧ آذار ١٩٨٠.

٢٠ - پ. بويل: «Les Relations secrètes israélo - palestiniennes»، ١٩٨٣.
وأ. غريش: «O.L.P, histoire...»، المذكور سابقاً.

٢١ - راجع: ابراهامز:
«The Developpement and Transformation of the Palestine National Movement», «Occupation. Isarael over Palestine»، منشورات ناصر عروري، ١٩٨٤، ص ٣٩١ - ٤٢٣.
و. أ. غريش: «OLP, Histoire,...»، ص ١٤٧.

٢٢ - بخصوص فقرات المنظمات الإقليمية عن فلسطين، راجع ك. ب. سوفان وجان كويتش:
«The Third Worl without the Super Powers»، ١٩٧٨، المجلّد الرابع.
وك. ب. سوفان وج. و. مولر: «The Group of 77, Collected of Documents»، المجلّد الثاني و
«Mesures prises par les organisations intergouvernementales», Rapport du Comité pour l'exercice des droits inaliénables du peuple palestinien، A/43/35 ١٩٨٨، ص ٢٤ - ٢٦.

٢٣ - للمرة الأولى نُوّه بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وهذا في قرار لجنة حقوق الإنسان في شباط ١٩٨٠، قبل أشهر من اعتماد القرار E 57/2 للجمعية العمومية.

٢٤ - راجع، من بين القرارات النافذة للجمعية العمومية، القرارات رقم: ٣٢٣٦ (XXIX) (٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤)؛ ٣٣٧٦ (XXX) (١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥)؛ ٣١/٢٠ (٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٦)؛ ٣٢/١٤ (٧ تشرين الثاني ١٩٧٧)؛ ٣٣/٢٨ (٧ كانون الأول ١٩٧٨)؛ ٣٤/٦٥ (١٢ كانون الأول ١٩٧٩)؛ ES7/2 (٢١ تموز ١٩٨٠)؛ ٣٥/١٦٩ (١٥ كانون الأول ١٩٨٠)؛ ٣٥/٢٠٧ (١٦ كانون الأول ١٩٨٠)؛ ٣٦/١٢٠ (١٠ كانون الأول ١٩٨١)؛ ٣٧/٨٦ (١٠ كانون الأول

١٩٨٢)؛ ٥٨/٣٨ (١٣ كـانـون الأول ١٩٨٣)؛ ١٨٠/٣٨ (١٩ كـانـون الأول ١٩٨٣)؛ ٤٩/٣٩ (١١ كـانـون الأول ١٩٨٤)؛ ١٤٦/٣٩ (١٤ كـانـون الأول ١٩٨٤)؛ ٩٦/٤٠ (١٢ كـانون الأول ١٩٨٥)؛ ٤٣/٤١ (٢ كـانون الأول ١٩٨٦)؛ ٦٦/٤٢ (٢ كـانون الأول ١٩٨٧)؛ ٥٤/٤٣ (٦ كـانون الأول ١٩٨٨)؛ ١٧٦/٤٣ (١٥ كانون الأول ١٩٨٨)؛ ٤٢/٤٤ (٦ كانون الأول ١٩٩٠)؛ ٨٣/٤٥ (١٣ كانون الأول ١٩٩٠). وحول نصوص القـرارات الصادرة عن الأمم المتحـدة وتحليلها، وعن عدد المصوتين عليها، راجع:

«U.N. Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict»، المـجـلّدات الثـلاثة التي تتنـاول الفترة مـا بين ١٩٤٧ و١٩٨٦، والصـادرة في واشنطن عن معهـد الدراسات الفلسطينية بين ١٩٧٩ و١٩٨٨.

و:

«Origine et évolution du problème palestinien».

الوثيقة: ONU ST/SG/Ser. F 4, 1979

و:

«Analyse dans le contexte du droit international des principales résolutions de l'ONU concernant la question de la Palestine» الـوثيـقـة: ONU ST/SG/Ser. F4,1979

و:

«Initiatives de l'ONU concernant la question de la Palestine» الـوثيقـة: ONU A/ Conf. 114/10, 1983

و:

«Résolutions de l'ONU sur la question de la Palestine»

A/AC183/ L2 + addenda, 1947 - 1983.

٢٥ - راجع ر. ج. سيبسيا ـ كول:

«The Satutes of Observers in the United Nations»، ١٩٨١، ص ٤٤٠، المرجع ٩١.

و: أ. سـوي: «The Statue of Observers in International Organizations»، مجموعة محاكم أكاديمية القانون الدولي، المجلّد ٦٠، ١٩٧٨.

٢٦ - ل. غـروس: «Voting in the Sécurity Council and the PLO» في: «Américan Journal of International Law»، ١٩٧٦، ص ٤٧٠ - ٤٩١.

٢٧ - ر. ج. سيبسيا ـ كول: المرجع المذكور أعلاه، ص ٣٩.

٢٨ - راجع هـ. مزبودي: «مساهمة حركات التحرر الوطني في الدبلوماسية، وضـع منظمـة التحرير الفلسطينية»، الدراسات الدولية، تونس ١٩٨٨.

٢٩ ـ باستثناء الحبر الأعظم الذي كان له حق الكلام.

٣٠ ـ دُعيت محكمة العدل الدولية عام ١٩٨٨ لإعطاء رأي استشاري حول بعض المصاعب الناجمة عن رفض الولايات المتحدة لاحترام هذه الامتيازات وهذه الحصانات. راجع رأي ٢٦ نيسان ١٩٨٨:
«Applicabilité de l'obligation d'arbitrage...»، مجموعة ١٩٨٨، ص ١٢٥.

٣١ ـ على سبيل المثال: ك. لازاروس:
«Le Statut des mouvements de libération nationale à l'Organistion des Nations Unies»، المنشورة السنوية الفرنسية للقانون الدولي، ١٩٧٤، ص ١٩٨ - ١٩٩.

٣٢ ـ م. ڤيرالي: «L'ONU et le droit» Journal de droit international، ١٩٧٢، ص ٥٠١ - ٥٣٣.

٣٣ ـ التفسير الذي أعطته المحكمة، «لا يمكنه إلّا أن يأخذ في الاعتبار التطور الذي عرفه القانون لاحقاً بفضل ميثاق الأمم المتحدة والعرف»، محكمة العدل الدولية، رأي ٢١ حزيران ١٩٧١، ناميبيا، مجموعة ١٩٧١، ص ٣١. راجع أيضاً رأي ١٦ تشرين الأول ١٩٧٥.

٣٤ ـ محكمة العدل الدولية، رأي ١١ نيسان ١٩٤٩، «Réparation des dommages subis au service des Nations Unies»، مجموعة ١٩٤٩، ص ١٧٨ - ١٨٠.

الفصل الثاني: الوجود القانوني لدولة فلسطين

١ ـ و. خالدي:
«Thinking the Unthinkable, A Sovereign Palestinian State»، الشؤون الخارجية، تموز ١٩٧٨.
و: ج. هـ. ويلر:
«Israel and the Creation of a Palestinian State: the Art of the Impossible and the Possible», Texas International Law Journal، صيف ١٩٨٢، ص ٢٨٧ - ٣٨٧؛ راجع أيضاً ف. أ. بويل: «Create the State of Palestine», Scandinavian Journal of Developpement Alternatives، حزيران - أيلول ١٩٨٨، ص ٢٥ - ٥٨.

٢ ـ م. كلارين: «L'état palestinien»، مجلة السياسة الدولية، بلغراد، عدد ٩٣٢، ١٩٨٩، ص ٦.

٣ ـ ياسر عرفات: «Signification of the Proclamation of the Palestinian State»، مجلة الشؤون الدولية، بلغراد، عدد ٩٣٩، أيار ١٩٨٩، ص ٩.

٤ ـ عن نص الاستقلال، راجع وثيقة الأونيسكو: 131 EX/43

و: ج. م. سيغال: «بناء الدولة الفلسطينية يبدأ من إعلان بسيط»، مجلة الدراسات الفلسطينية، نُشر أصلاً بالإنكليزية في «الواشنطن بوست» في ٢٧ أيار ١٩٨٨.

وم. فلوري: «Naissance d'un État palestinian» في: Revue générale de droit international public، ١٩٨٩، عدد ٢، ص ٣٨٥ - ٤١٥.

٥ - المجلة المذكورة أعلاه، عدد ١٢ - ١٥.

٦ - المرجع نفسه، رقم ٢١.

٧ - مؤلفات عديدة تناولت هذا الموضوع، راجع خصوصاً:

- م برجاوي: «Pour un nouvel ordre économique international»، الأونيسكو، ١٩٧٩.

- ج كاستاندا: «Valeur juridique des résolutions des Nations Unies»، مجموعة محاكم أكاديمية الحق الدولي، ١٩٧٠، الجزء المئة والتاسع والعشرون.

- ل. ديكال: «Les effets des résolutions des Nations Unies»، ١٩٦٧.

- ر.ج. دوبوي: «Droit déclaratoire et droit programmatoire. De la Coutume sauvage à la «Soft law»

في: «Colloque de la Société française de droit international»، ١٩٧٤.

- ر. أ. فوك: «On the Quasi Legislative Competence of the General Assembly» في: «American Journal of Interntional Law»، ١٩٦٦.

- ج. فيتزموريس: «Statute of the Resolutions of the United Nations»، الصادر عن: «British Yearbook of International Law» ١٩٥٨.

- م. غاريبالدي: «The Legal Statue of General Assembly Resolutions»

من محاضر: «Society of International Law» ١٩٧٩.

- ر. هيغنز: «The Development of International Law Throngh the Political Organs of the United Nations» ١٩٦٣،

- معهد القانون الدولي:

«Résolutions de l'Assemblée générale des Nations Unies»

النشرة السنوية للمعهد، ١٩٨٥، ودورة القاهرة ١٩٨٧.

- المعهد الجامعي للدراسات العليا الدولية، جنيف:

«Colloque sur les Résolutions dans la formation du droit international du développpment» ١٩٧١.

- جونسون:

«The Effects of the Résolutions of the General Assembly»

من: «British Yearbook of International Law» ١٩٥٥ - ١٩٥٦.

- ج. غ. كيم: «La Validité des résolutions des Nations Unies»

الصادر في: «Revue générale du droit international public»، ١٩٧٩.

- أ. بيليه:

«Droit international du développement»، ١٩٨٧.

- ك. سكوبيزفسكي:

«A New Source of Law of Nations. Rosolutions of International Organs.»، ١٩٦٨.

- ب سلوان:

«The Binding Force of Recommandations of the General Assembly»

من: «British Yearbook of International Law» ١٩٤٨

- أ. ج. - ب. تامز:

«Decision of International Organs as a Source of International Law»

من «مجموعة محاكم أكاديمية القانون الدولي في لاهاي» ١٩٥٨، الجزء ٩٤.

- هـ. تيري:

«Les Résolutions des organes internationaux dans la jurisprudence de la Cour internationale de Justice»

المصدر أعلاه، ١٩٨٠ الجزء ١٦٧.

- م. ڤيرالي:

«La valeur juridique des recommandations des organisations internationales»

من النشرة الفرنسية السنوية للقانون الدولي ١٩٥٦.

- م. ڤيرالي: «A propos de la lex ferenda»، عن «متفرقات رويتر»، ١٩٨٠.

- ب. دوج فيسشر:

«Observations sur le résolutions déclaratives de droit adoptées au sein de l'Assemblée générale des Nations Unies»

«متفرّقات «Bindschedler»»، ١٩٨٠.

- ب. ويل:

«Vers une normativité relative en droit international public»

الصادر في:

١٩٨٢ Revue générale de droit international public.

٨ - «الدليل السنوي للقانون الدولي»، ١٩٦٦، المجلّد الثاني، ص ٢٧٠.

٩ - ج. هـ. ويلر:

«Israel and the Creation of a Palestinian State: The Art of the Impossible and the Possible»، ص ٣١٦ - ٣٢٣.

ـ أ. بليه: «La destruction de Troie n'aura pas lieu»

١٩٨٧ ـ ١٩٨٨، ص ٤٤ ـ ٤٨.

ـ أ. روبرتس:

«Prolonged Military Occupation: The Israeli - Occupied Territories Since 1967»

١٩٩٠، رقم ١، ص ٤٤ ـ ١٠٣.

١٠ ـ محكمة العدل الدولية، مجموعة ١٩٦٦، ص ٢٩١.

١١ ـ محكمة العدل الدولية، مجموعة ١٩٦٦، ص ٢٩٧.

١٢ ـ ر. هيغنز:

«Seventeen Year's Work by the United Nations has Provided us with an Important New Source of Customàry International Law»

١٩٦٣، ص ١٠.

١٣ ـ أ. بليه:

«Le «Bon Droit» et l'ivraie - plaidoyer pour l'ivraie»

«حق الشعوب في تقرير مصيرها» متفرّقات مهداة إلى شارل شومان ١٩٨٤، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

١٤ ـ من أجل تحليل مفصّل عن هذا القرار، راجع و. ث. ماليسون ووثيقة:

«S. V., Analyse dans le contexte du droit international, des principales résolutions de l'Organisations des Nations Unies concernant la question de la Palestine».

الصادر عن منظمة الأمم المتحدة: ١٩٧٩، ص ٩ ـ ٢٧. ST/SG/Ser. F /4

١٥ ـ نص الإعلان في: «Revue générale de droit international public

١٩٨٩، ص ٤١٠

١٦ ـ راجع وثيقة الأمم المتحدة A/C 1/SR 127 بتاريخ ٢٧ نيسان ص ١٠٨، تصريح م. شرتوك، ممثل الوكالة اليهودية.

١٧ ـ أكّد هذا في حكم قضائي دولي. راجع محكمة العدل الدولية الدائمة، ١٩٣١، سلسلة: A/B رقم ٤٢، ص ١١٦ «Trafic Ferroviaire»

أو محكمة العدل الدولية، ١٩٤٨، مضيق كورفو، مجموعة محكمة العدل الدولية ١٩٤٨، ص ٢٦.

١٨ ـ م. ف. فلوري: المصدر المذكور سابقاً، ص ٤٠٣.

١٩ - المرجع أعلاه رقم ٢٢.
٢٠ - أنظر المرجع رقم ١.
٢١ - راجع ش. روسو: ١ «Droit international public»
الجزء الثالث ١٩٧٩، ص ٥١٤.
٢٢ - راجع نغووين كوك دين و «Droit international...»، مصدر سابق، ص ٤٩٢ - ٤٩٣.
٢٣ - راجع ش. روسو: المرجع أعلاه، الجزء الثالث، ص ٥٤١.
٢٤ - م. برجاوي: «L'Admission d'un nouveau membre à l'OUA»
متفرقات مهداة إلى شارل شومان، ص ٥١ - ٥٢.
٢٥ - ش. روسو: المرجع أعلاه، ص ٥٤٢.
٢٦ - راجع أيضاً الفصل المعنون:
«Le Concept de statut étatique dans la pratique des Nations Unies»
ل. ر. هيغنز: «Seventeen Years»، ص ١٧ - ٣٤.
٢٧ - المجلة الشاملة للقانون الدولي العام، ١٩٨٩، ص ٤٥٣.
٢٨ - ر. شارفان:
«L'Intifada, de l'affirmation d'un peuple à la naissance d'un état»
من مجلة «Palestine et droit»، ١٩٨٩، العدد ٣، ص ٢٣.
٢٩ - راجع لجنة القانون الدولية.
٣٠ - المرجع نفسه.
٣١ - Restatement of the Law Third, the Foreign Relations Law of the United States
المجلّد الأول، عن منشورات معهد القانون الأميركي ١٩٨٧، ص ٧٢- ٧٧.
٣٢ - المرجع أعلاه، الرقم ١٥.
٣٣ - ر. شارفان: «L'Intifada...»، ص ٦ - ٢٥.
٣٤ - راجع مثلاً القرارات: ١٠٦/٣١، ٩١/٣٢، ١١٣/٣٣، ٩٠/٣٤، ١٢٢/٣٥، ١٤٧/٣٦، ٨٨/٣٧، ٧٩/٣٨، ٩٥/٣٩، ١٦١/٤٠، ٦٣/٤١، ١٦٠/٤٢، ٢١/٤٣، ٢/٤٤، ٤٨/٤٤، أو ٧٤/٤٥.
٣٥ - راجع مثلاً القرارات: ٢٢٦/٣٦، ١٢٣/٣٧، ١٨٠/٣٨، ١٤٦/٣٩، ١٦٨/٤٠، ١٦٢/٤١، ٢٠٩/٤٢، ٥٤/٤٣، ٤٠/٤٤ أو ٨٣/٤٥.
و: د. ويسبرخت:
«The Role of International Organizations in the Implantation of Human Rights and Humanitarian Law in Situations of Armed Conflict»,

من: «Vanderbilt Journal of Transnational Law»، المجلّد الـواحـد والعشرون، ١٩٨٨، ص ٣٣٠.

٣٦ - راجـع القـرارات: ٤٤٦ (١٩٧٩)، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٦، ٤٧٨ (١٩٨٠)، ٤٩٧ (١٩٨١)، ٥٨٢ (١٩٨٦)، ٦٠٥ (١٩٨٧) ٦٠٨ (١٩٨٨)، ٦٣٦، ٦٤١ (١٩٨٩)، ٦٧٢، ٦٧٣ (١٩٩٠)، ٧٢٦ (١٩٩٢).

٣٧ - و. أولسون

«United Nations Security Council Resolutions Regarding Reportations from Israeli Administrated Territories. The Applicability of the Fourth Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War».

في منشورة: «Stanford Journal of Internationa Law»

المجلّد الرابع والعشرون، رقم ٢، ١٩٨٨، ص ٦١١ - ٦٣٦.

٣٨ - راجع تحديداً أ. روبرتز: «Prolonged Military Occupations...»

و أ. بليه: «La destruction de Troie»

٣٩ - راجع قرار Beth/El Bekavoth في ١٣ آذار ١٩٧٩.

٤٠ - راجع تحديداً ك. شحادة: «Occupier's Law». Israel and the West Bank, الطبعة الجديدة ١٩٨٨، ص ١١.

«International Association of Democratic Lawyers Mission to the Territories Occupied by Israel» ١٢ - ٢٠ تشرين الأول ١٩٨٠.

- أ. جرسون: «Israel, the West Bank and the International Law» ١٩٧٨

- أ. نخلة: «The West Bank and Gaza. Torward the Makings of a Palestinian State» ١٩٧٩.

- اللجنة الدولية للقضاة: «The West Bank and the Role of Law» ١٩٨٠

و: «The Administration of Occupied Territories: The West Bank»، ١٩٩١.

٤١ - محكمة العدل الدولية الدائمة، سلسلة: رقم ٦٢ A/B.

٤٢ - هذا يُسلّم به أيضاً بعض الكتّاب الإسرائيليين. راجع مثلاً. ي. دينستين:

«The International Law of Belligerent Occupation and Human Rights»

في: «Israelian Yearbook of Human Rights»

١٩٧٨، ص ١٠٥.

٤٣ - «The Legal Status of the West Bank of Gaza»
منشورة الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٢، ص ٧.
٤٤ - المرجع المذكور أعلاه، ص ٩.
٤٥ - ر. شارڤان: «L'Intifada...»، ص ١١.
٤٦ - راجع ش. روسو: «Droit international»، الجزء الثالث، ص ٦٠٩.
٤٧ - وثيقة الأمم المتحدة A/43/928.
٤٨ - النص الأصلي للمذكرة منشور في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٤٠، ١٩٩١، ص ١٠٦-١٠٨.
٤٩ - الأمم المتحدة:
«The Legal Status of West Bank and Gaza»,
١٩٨٢، ص ٣٠.
٥٠ - أ. غريش: «OLP, Histoire ..»، ص ٢٠٣.
٥١ - راجع المصدر المذكور أعلاه، رقم ١٥.
٥٢ - راجع المصدر المذكور أعلاه، رقم ٣٥.
٥٣ - محكمة العدل الدولية. رأي ١١ نيسان ١٩٤٩: «التعويض عن الخسائر...» وفي مجموعة محكمة العدل الدولية ١٩٤٩، ص ١٧٨.

الفصل الثالث: عضوية فلسطين في المنظمات الدولية

١ - «Repertoire de la pratique suivie par les organes des nations Unies»
المجلّد الأول، ص ٢٠٠، فقرة ٥٤.
٢ - راجع وثيقة الأونيسكو 137 EX/43, 1989
٣ - ف. ل. كيرجيس:
«Admission of Palestine as a Member of a Specialized Agency, Witholding the Payment of Assessment in Response»
في: American Journal of International Law
١٩٩٠، عدد ١، ص ٢١٨ - ٢٣٠.
٤ - راجع تحديداً المصدر المذكور سابقاً رقم ١٧ و١٨ مجموعة محكمة العدل الدولية، ١٩٤٨، ص ٦٢.
٥ - محكمة العدل الدولية، دورة ١٩٤٨، ص ٦٢.
٦ - المرجع السابق، ص ٦٣.
٧ - «Répertoire de la pratique...»، المجلّد الأول، اللائحة، ص ٢١٤ - ٢٣٥، الملحق ١.

٨ ـ انظر المرجع المذكور سابقاً رقم ٥١.

٩ ـ «Répertoire de la pratique...»
المجلّد الأول، ص ٢١٦، الفقرة ٨٧.

١٠ ـ استشهد به ج. فوير في ج. ـ ب. كوت و.أ. بيلي. منشورات:
«La Charte des Nations Unies, commentaire article par article»
الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص ١٧٣.

١١ ـ انظر المرجع المذكور سابقاً رقم ١١.

١٢ ـ «Compétence de l'Assemblée générale pour l'adminission d'un état aux Nations Unies»
مجموعة ١٩٥٠، ص ٨ـ ١٠.

١٣ ـ ف. أ. بويل: «Create the State of Palestine»، ص ٢٥ـ ٥٨.

١٤ ـ نشر في «Arab Studies Quarterly» ١٩٨٧، المجلّد العاشر، عدد ١، ص ٥٦.

١٥ ـ انظر المرجع المذكور سابقاً رقم ٥.

١٦ ـ ذُكر في وثيقة الأونيسكو 131 EX/43، ص ١٠.

١٧ ـ راجع وثيقة الأونيسكو 132 EX/SR, 25.

١٨ ـ أنظر رقم ٢٥ لاحقاً.

١٩ ـ ر. هيغنز: «Seventeem Year's Work...»، ص ٤٣.

٢٠ ـ منظمة الصحة العالمية، الوثائق الرسمية، الدورة الثانية للجمعية، الجلسة العاشرة، ص ١٢٣.

٢١ ـ راجع وثيقة الأمم المتحدة: A Conf. /114/13
«Review of the Activities of the UN System of Organizations to Assist the Palestinian People»
١٩٨٣، ص ٣٨ ـ ٤٢.
وحديثاً وثيقة الأونيسكو 132 EX/31، في ٢٥ أيلول ١٩٨٩، نصوص قرارات الأونيسكو لصالح فلسطين منشورة في:
United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict 1947 - 1986
المجلّد التالث. معهد الدراسات الفلسطينية واشنطن، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨.

٢٢ ـ وثيقة الأونيسكو: 131 EX/45

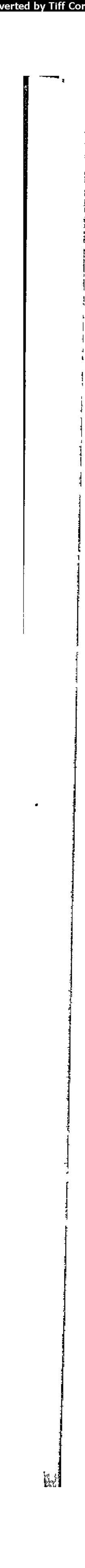
٢٣ ـ وثيقة الأونيسكو: 131 EX/43

٢٤ ـ وثيقة الأونيسكو: 131 EX/INF. 7.

٢٥ ـ وثيقة الأونيسكو: 131 EX/43 Add.

٢٦ ـ وثيقة الأونيسكو: 131 EX/SR. 1 - 31, ص ٤٢١.

٢٧ ـ وثيقة الأونيسكو: 131 EX/déc., 9. 4.
٢٨ ـ وثيقة الأونيسكو: 131 EX/SR. 1 - 31، ص ٤٢٤ ـ ٤٢٦ .
٢٩ ـ المرجع السابق، ص ٤٢٦ .
٣٠ ـ وثيقة الأونيسكو: 132 EX/131
٣١ ـ المرجع السابق، الوثيقة الداخلية.
٣٢ ـ «Memorandum of the Ministry of Health of the German Democratic Repub- lic to the Membre States of World Health Organization»، ١٩٧٢ .
٣٣ ـ وثيقة منظمة الصحة العالمية: A42/UR 10, p. 38.
٣٤ ـ وثائق منظمة الصحة العالمية: CL9, 1989 (in A/42/inf. Document 3)
٣٥ ـ وثائق منظمة الصحة العالمية: A42/ UR 10, p. 8.
٣٦ ـ راجع في هذا الاتجاه المقال المذكور أعلاه (رقم ٣) للـ. ف. ل. ج. كيرجيس، الكاتب مع ذلك معادٍ لمبدأ قبول فلسطين في المؤسسات المختصة.
٣٧ ـ وثائق منظمة الصحة العالمية: A42/ UR 10, p. 9.
٣٨ ـ المرجع السابق، ص ١٢ .
٣٩ ـ المرجع السابق، ص ١٣ .
٤٠ ـ تدخل مندوب تونغا (وثائق منظمة الصحة العالمية: A42/ UR10) .
٤١ ـ بخصوص مشروع تونغا (وثائق منظمة الصحة العالمية A42/ UR10) .
٤٢ ـ المرجع السابق، ص ٤ .
٤٣ ـ المرجع السابق، ص ٨ .
٤٤ ـ وثيقة منظمة الصحة العالمية: A 42 inf. Document 3 add.
٤٥ ـ راجع ف. ل. ج. كيرجيس، المثال المذكور رقم ٣ .
٤٦ ـ وثائق منظمة الصحة العالمية: A 42/UR 10.
٤٧ ـ المرجع السابق، ص ٣٧ .
٤٨ ـ المرجع السابق، ص ٣٩ ـ ٤٠ .
٤٩ ـ المرجع السابق، ص ٣٥ .



الملاحق

ملحق رقم ـ ١ ـ

قرار رقم ١٨١ (الدورة٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ .

التوصية بخطة لتقسيم فلسطين

(أ)

إن الجمعية العامة،

وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة لتأليف لجنة خاصة وتكليفها الاعداد للنظر في قضية حكومة فلسطين المستقبلة في الدورة العادية الثانية،

وقد ألفت لجنة خاصة وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بمشكلة فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة،

وقد تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة (الوثيقة أ/ ج ع/ ٣٦٤[١]) بما في ذلك عددا من التوصيات الاجتماعية ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة،

تعتبر أن الوضع الحالي في فلسطين وضع قد يفسد الخير العام والعلاقات الودية بين الأمم.

تحيط علما بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى إلى إتمام الجلاء عن فلسطين في ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨ .

توصي المملكة المتحدة، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين في المسقبل، وتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه.

وتطلب:

(أ) أن يتخذ مجلس الأمن الاجراءات الضرورية كما هي مبينة في الخطة من أجل تنفيذها.

(ب) أن ينظر مجلس الامن، إذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية تقتضي مثل ذلك النظر، فيما إذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلم. فإذا قرر مجلس الامن وجود مثل هذا التهديد، وجب عليه، في سبيل المحافظة على السلم والامن الدوليين، أن يضيف إلى تفويض الجمعية العامة اتخاذ اجراءات تمنح لجنة الامم المتحدة، تمشيا مع المادتين ٣٩ و٤١ من الميثاق، وكما هو مبين في هذا القرار، سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار.

(ج) أن يعتبر مجلس الامن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلام، أو خرقاً له، أو عملاً عدوانياً، وذلك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق.

(د) أن يحاط مجلس الوصاية علماً بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة.

تدعو سكان فلسطين إلى القيام من جانبهم بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة.

تناشد جميع الحكومات والشعوب أن تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات.

وتخول الأمين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار إليها في الجزء الأول، القسم ب، الفقرة ١ أدناه، وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما ملائمين في هذه الظروف، وتزويد اللجنة بالموظفين اللازمين للمساعدة على الاضطلاع بالمهمات التي عينتها الجمعية العامة لها(*).

(ب)[٢]

ان الجمعية العامة

تخول الأمين العام سحب مبلغ من صندوق رأس المال العامل لا يتجاوز ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار للاغراض المبينة في الفقرة الأخيرة من القرار المتعلق بحكومة فلسطين في المستقبل.

خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول ـ دستور فلسطين وحكومتها في المستقبل

(*) انتخبت الجمعية العامة في جلستها العامة رقم ١٢٨ المنعقدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ وفقاً لنصوص القرار المذكور أعلاه، الدول الاعضاء التالية كأعضاء في لجنة الأمم المتحدة لفلسطين: بوليفيا، وتشيكوسلوفاكيا، والدانمارك، وبنما، والفيليبين.

أ ـ انهاء الانتداب: التقسيم والاستقلال

١ ـ يجب أن ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨.

٢ ـ يجب أن تسحب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة من فلسطين تدريجياً، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن، ولكنه لا يتأخر في أي حال عن ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨.

يجب أن تعلم السلطة المنتدبة اللجنة، في أبكر وقت ممكن، بنيتها في انهاء الانتداب والجلاء عن كل منطقة.

تبذل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية، تضم ميناء بحرياً وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن لا يتأخر في أي حال عن ١ شباط (فبراير) ١٩٤٨.

٣ ـ تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس، المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه.

٤ ـ تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية فترة انتقالية.

ب ـ خطوات الإعداد للاستقلال

١ ـ تؤلف لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء. وتنتخب الجمعية العامة الاعضاء الممثلين في اللجنة على أوسع أساس ممكن، جغرافيّاً وغير جغرافي.

٢ ـ في الوقت الذي تسحب فيه السلطة المنتدبة قواتها المسلحة تسلم إدارة فلسطين بصورة تدريجية إلى اللجنة التي ستعمل وفق توصيات الجمعية العامة بتوجيه مجلس الأمن. وعلى السلطة المنتدبة أن تنسق إلى أبعد حد ممكن خططها للانسحاب مع خطط اللجنة لتسلم المناطق التي يتم الجلاء عنها وإدارتها.

في سبيل تنفيذ هذه المسؤولية الادارية تخول اللجنة سلطة إصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ الاجراءات الأخرى، كما يقتضي الحال.

على السلطة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل يحول دون تنفيذ اللجنة للاجراءات التي أوصت بها الجمعية العامة، أو يعرقله أو يؤخره.

٣ ـ تمضي اللجنة لدى وصولها إلى فلسطين في تنفيذ الاجراءات لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس بحسب الخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين. على أن الحدود الموصوفة في الجزء الثاني من هذه الخطة يجب تعديلها كقاعدة بحيث لا تقسم حدود الدولة مناطق القرى ما لم تقتض ذلك أسباب ملحة.

٤ ـ تختار اللجنة وتنشىء في كل دولة بأسرع ما يمكن، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية، مجلس حكومة موقتاً، وتسير أعمال مجلسي الحكومة الموقتين العربي واليهودي بتوجيه اللجنة العام.

إذا لم يكن في الامكان اختيار مجلس حكومة موقت لأي من الدولتين في ١ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، أو إذا انتخب (المجلس) ولم يستطع الاضطلاع بمهماته، يجب أن تنقل اللجنة تلك الحقيقة إلى مجلس الامن، سعياً وراء عمل يراه مجلس الامن ملائماً لتلك الدولة، وإلى الأمين العام لايصاله إلى أعضاء الأمم المتحدة.

٥ ـ تكون لمجلسي الحكومة الموقتين العاملين تحت إشراف اللجنة سلطة تامة على المناطق الواقعة تحت سيطرتها بما في ذلك السلطة على مسائل الهجرة ونظام الاراضي، وذلك خلال الفترة الانتقالية ووفقاً لأحكام هذه التوصيات.

٦ ـ يتسلم مجلس الحكومة لكل دولة، العامل تحت إشراف اللجنة، المسؤولية التامة منها بصورة تدريجية لادارة تلك الدولة، في الفترة ما بين انهاء الانتداب وتأسيس استقلال الدولة.

٧ ـ توعز اللجنة إلى مجلسي الحكومة الموقتين لكل من الدولتين العربية واليهودية، بعد تكوينهما، المضي في إنشاء أجهزة الحكومة الادارية، المركزية منها والمحلية.

٨ ـ يجند مجلس الحكومة الموقت لكل دولة، في أقصر وقت ممكن، ميليشيا مسلحة من سكان تلك الدولة، تكون كافية في عددها للمحافظة على النظام الداخلي وللحيلولة دون اشتباكات على الحدود.

يجب أن تكون هذه الميلشيا المسلحة في كل دولة، من أجل أغراض العمليات، تحت امرة ضباط يهود أو عرب مقيمين في تلك الدولة. بيد أن السيطرة السياسية والعسكرية العامة بما فيها اختيار القيادة العليا للميليشيا يجب أن تمارسها اللجنة.

٩ ـ يجري مجلس الحكومة الموقت لكل دولة انتخابات «الجمعية التأسيسية» على أسس ديمقراطية بحيث لا يتأخر ذلك عن شهرين اثنين من انسحاب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة.

يضع مجلس الحكومة الموقت أنظمة الانتخاب في كل دولة وتوافق عليها اللجنة. ويكون مؤهلاً لهذا الانتخاب في كل دولة من تجاوزت سنهم ثمانية عشر عاماً على أن يكونوا:

(أ) مواطنين فلسطينيين مقيمين في تلك الدولة، و(ب) عرباً ويهوداً مقيمين في الدولة، وإن لم يكونوا مواطنين فلسطينيين، ولكنهم وقعوا قبل الاقتراع بياناً أعربوا فيه عن نيتهم في أن يصبحوا مواطنين في تلك الدولة.

يحق للعرب واليهود المقيمين في مدينة القدس ممن وقعوا بياناً أعربوا فيه عن نيتهم في أن يصبحوا مواطنين، والعرب في الدولة العربية واليهود في الدولة اليهودية، أن يقترعوا في الدولتين العربية واليهودية بالترتيب المذكور.

يمكن للنساء أن يقترعن وإن ينتخبن للجمعية التأسيسية.

في أثناء الفترة الانتقالية لا يسمح ليهودي أن يجعل إقامته في منطقة الدولة العربية المقترحة، ولا لعربي أن يجعل إقامته في منطقة الدولة اليهودية المقترحة إلا بإذن خاص من اللجنة.

١٠ ـ تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي، وتختار حكومة موقتة لتخلف مجلس الحكومة الموقت الذي عينته اللجنة. ويضم دستورا الدولتين الفصلين الأول والثاني من التصريح المذكور في القسم (ج) أدناه، ويحويان في جملة ما يحويان أحكاماً لما يلي:

(أ) تأسيس هيئة تشريعية في كل دولة تنتخب بالتصويت العام وبالاقتراع السري على أساس التمثيل النسبي، وهيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية.

(ب) تسوية جميع الخلافات الدولية التي قد تصبح الدولة طرفاً فيها، بالوسائل السلمية وبطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدل الدولي للخطر.

(ج) قبول التزام الدولة بالاحجام في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الوحدة الاقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية وسيلة أخرى تناقض هدف الأمم المتحدة.

(د) ضمان حقوق متساوية لا تمييز فيها في الأمور المدنية والسياسية والاقتصادية الدينية والتمتع بالحقوق الانسانية والحريات الاساسية، بما في ذلك حرية الدين واللغة والكلام والنشر والتربية والاجتماع وإنشاء الجمعيات.

(هـ) المحافظة على حرية المرور والزيارة لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى في فلسطين ومدينة القدس، ويخضع ذلك لاعتبارات الأمن القومي، على أن تضبط كل دولة الاقامة ضمن حدودها.

١١ ـ تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية من ثلاثة أعضاء لوضع ما يمكن من ترتيبات للتعاون الاقتصادي، بغية إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك، كما هو مبين في القسم (د) أدناه، وذلك في أسرع وقت ممكن.

١٢ ـ في أثناء الفترة ما بين تبني الجمعية العامة التوصيات المتعلقة بمسألة فلسطين وبين انهاء الانتداب، تحتفظ السلطة المنتدبة في فلسطين بالمسؤولية التامة عن إدارة المناطق التي لم تسحب منها قواتها المسلحة وتساعد اللجنة السلطة المنتدبة على الاضطلاع بهذه المهمات. كذلك تتعاون السلطة المنتدبة مع اللجنة على تنفيذ مهماتها.

١٣ ـ ولضمان استمرار الخدمات الادارية، ولضمان انتقال الادارة برمتها، لدى انسحاب القوات المسلحة للسلطة المنتدبة، إلى المجلسين الموقتين والمجلس الاقتصادي المشترك بالترتيب، العاملة تحت إشراف اللجنة، يجب أن تنتقل تدريجاً، من السلطة المنتدبة إلى اللجنة، مسؤولية جميع مهمات الحكومة بما فيها المحافظة على القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة.

١٤ ـ تسترشد اللجنة في أعمالها بتوصيات الجمعية العامة وبالتعليمات التي قد يرى مجلس الأمن ضرورة إصدارها.

تصبح الإجراءات التي تتخذها اللجنة، ضمن توصيات الجمعية العامة، نافذة فوراً ما لم تكن اللجنة قد تسلمت قبل ذلك تعليمات مضادة من مجلس الأمن.

ترفع اللجنة إلى مجلس الأمن تقارير دورية شهرية، أو أكثر تكراراً إذا رغبت في ذلك، عن تقدم عملها.

١٥ ـ ترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى الدورة العـادية المقبلة للجمعيـة العامـة وإلى مجلس الأمن في الوقت نفسه.

ج ـ تصريح

ترفع الحكومة الموقتة في كل دولة مقترحة قبـل الاستقلال تصريحـاً إلى الأمم المتحدة يتضمن، في جملة ما يتضمنه، النصوص التالية:

حكم عام

تعتبر الشروط التي يتضمنها التصريح قوانين أساسية للدولة، فلا يتعارض قانون أو نظام أو إجراء رسمي مع هذه الشروط أو يتدخل فيها، ولا يطغى عليها أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي.

الفصل الأول
الأماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية

١ ـ لا تنكـر أو تمس الحقوق القـائمة المتعلقـة بالأمـاكن المقدسـة والابنية والمـواقع الدينية.

٢ ـ فيما يختص بالأمـاكن المقدسـة، تضمن حريـة الوصـول والزيـارة والمرور، بمـا ينسجم مع الحقوق القائمة، لجميع المقيمين والمواطنين في الـدولة الأخـرى وفي مدينـة القدس، وكذلـك للأجـانب، دون تمييز في الجنسيـة، على أن يخضـع ذلك لمتـطلبات الأمن القومي والنظام العام واللياقة.
كذلك تضمن حرية العبادة بما ينسجم مع الحقوق القـائمة، عـلى أن يخضع ذلـك لصيانة النظام العام واللياقة.

٣ ـ تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، ولا يسمح بأي عمل يمكن أن يمس بطريقة من الطرق صفتها القدسية. فإذا بدا للحكومة في أي وقت أن أي مكـان مقدس أو مبنى أو موقعاً دينياً معيناً بحاجة إلى ترميم عاجل، جاز للحكومـة أن تدعـو الطائفة أو الطوائف المعنية لإجـراء الترميم. وإذا لم يعمـل شيء في وقت معقول أمكن للحكومة أن تجريه بنفسها على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية.

٤ ـ لا تفرض ضريبة على أي مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفى منها في تاريخ إنشاء الدولة.

يجب ألا يحدث أي تغيير في وقع هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي أو قاطني الأماكن المقدسة أو الأبنية، أو المواقع الدينية أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو القاطنين في موضع أقل شأناً بالنسبة للوقع العام للضريبة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية.

٥ ـ يكون لحاكم مدينة القدس الحق في تقرير ما إذا كانت أحكام دستور الدولة المتعلقة بالأماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية ضمن حدود الدولة والحقوق الدينية المختصة بها تطبق وتحترم بصورة صحيحة، وله أن يبت، على أساس الحقوق القائمة، في الخلافات التي قد تنشب بين الطوائف الدينية المختلفة، أو من طقوس طائفة دينية واحدة بالنسبة إلى هذه الأماكن والأبنية والمواقع. ويتلقى الحاكم تعاوناً تاماً ويتمتع بالامتيازات والحصانات الضرورية للاضطلاع بمهماته في الدولة.

الفصل الثاني
الحقوق الدينية وحقوق الاقلية

١ ـ تكفل للجميع حرية الاعتقاد والممارسة الحرة لجميع أشكال العبادة، ولا يخضع ذلك إلا لصيانة النظام العام والآداب.

٢ ـ لا تمييز بين السكان من أي نوع، على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس.

٣ ـ يخول جميع الأشخاص ضمن سلطان الدولة القضائي حق التساوي في حماية القوانين.

٤ ـ يحترم قانون الأسرة والأحوال الشخصية للأقليات المتعددة ولمصالحها الدينية، بما في ذلك الأوقاف.

٥ ـ فيما خلا ما تتطلبه المحافظة على النظام العام والحكم القويم، لا يتخذ أي إجراء يعرقل نشاط الهيئات الدينية أو الخيرية التابعة لجميع الأديان، أو يتدخل فيه، أو يتحامل على أي ممثل أو عضو تابع لهذه الهيئات، على أساس دينه أو جنسيته.

٦ ـ تكفل الدولة تعليماً ابتدائياً وثانوياً كافياً للأقلية العربية واليهودية، وبالترتيب، بلغتها الخاصة وبحسب تقاليدها الثقافية.

لا ينكر أو يمس حق أية طائفة في إقامة مدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتها الخاصة ما دام ذلك متمشياً مع المتقضيات التعليمية ذات الصفة العامة التي تفرضها الدولة. وتستمر المؤسسات التعليمية الأجنبية في مزاولة نشاطها على أساس حقوقها القائمة.

٧ ـ لا يفرض قيد على حرية استعمال أي مواطن في الدولة لأية لغة في العلاقات الخاصة أو التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات، من أي نوع أو في الاجتماعات العامة[٣].

٨ ـ لا يسمح بمصادرة أرض يملكها عربي في الدولة اليهودية (يملكها يهودي في الدولة العربية)[٤] للأغراض العامة. وفي جميع حالات المصادرة يدفع تعويض كامل قبل نزع الملكية، كما تحدد ذلك المحكمة العليا.

الفصل الثالث
المواطنة والمواثيق الدولية والالتزامات المالية

١ ـ المواطنة

يصبح المواطنون الفلسطينيون المقيمون في فلسطين خارج مدينة القدس، وكذلك العرب واليهود الذين لا يتمتعون بالمواطنة الفلسطينية ويقطنون في فلسطين خارج مدينة القدس، عند الاعتراف بالاستقلال، مواطنين في الدولة التي يقطنون فيها ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية كاملة. ويمكن للأشخاص الذين تجاوزوا سن الثمانية عشر عاماً أن يختاروا المواطنة في الدولة الأخرى، وذلك خلال عام واحد من تاريخ الاعتراف باستقلال الدولة التي يقطنون فيها، على ألا يحق لعربي مقيم في منطقة الدولة العربية المقترحة أن يختار المواطنة في الدولة اليهودية المقترحة، ولا ليهودي مقيم في الدولة اليهودية المقترحة أن يختار المواطنة في الدولة العربية المقترحة.

ويفهم من حق الخيار هذا أن يتضمن زوجات الأشخاص الراغبين في ممارسة هذا الحق، وأطفالهم الذين لم يبلغوا سن الثمانية عشر عاماً.

يحق للعرب المقيمين في منطقة الدولة اليهودية المقترحة ولليهود المقيمين في منطقة الدولة العربية المقترحة الذين وقعوا بياناً يعربون فيه عن نيتهم في اختيار مواطنة الدولة الأخرى أن يقترعوا في انتخابات الجمعية التأسيسية لتلك الدولة، لا في انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها.

٢ ـ المواثيق الدولية

(أ) تلتزم الدولة بجميع الاتفاقيات والمواثيق الدولية، العامة منها والخاصة، التي أصبحت فلسطين طرفاً فيها. وتحترم الدولة مثل هذه الاتفاقيات والمواثيق طوال المدة التي أبرمت لها، على أن يخضع ذلك لحق إنهائها المنصوص عليه فيها.

(ب) يحال كل خلاف في تطبيق واستمرار صحة المواثيق أو المعاهدات الدولية التي وقعتها أو وافقت عليها السلطة المنتدبة بالنيابة عن فلسطين على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام نظام المحكمة.

٣ ـ الالتزامات المالية

(أ) تحترم الدولة الالتزامات المالية التي ارتبطت بها السلطة المنتدبة بالنيابة عن فلسطين، في أثناء قيامها بالانتداب، والتي اعترفت بها الدولة، وتفي بها، مهما كانت طبيعتها. ويتضمن هذا الحكم حق الموظفين المدنيين في التقاعد أو التعويض أو المكافآت.

(ب) يتم الوفاء بهذه الالتزامات بالمساهمة في مجلس الاقتصاد المشترك، بالنسبة إلى تلك الالتزامات المتعلقة بفلسطين ككل، وفردياً بالنسبة إلى تلك المتعلقة بالدولتين والموزعة بينهما بالتساوي.

(ج) يجب إنشاء «محكمة ادعاءات»، ترتبط بالمجلس الاقتصادي المشترك، وتتألف من عضو تعينه الأمم المتحدة، وآخر يمثل المملكة المتحدة، وثالث يمثل الدولة المعنية. ويجب أن يحال كل خلاف بين المملكة المتحدة والدولة، متعلق بمطاليب لا تعترف بها الأخيرة، على تلك المحكمة.

(د) تبقى الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة إلى أي جزء من فلسطين قبل تبني قرار الجمعية العامة شرعية بحسب شروطها، ما لم تعدل باتفاق بين صاحب الامتياز والدولة.

الفصل الرابع
أحكام متنوعة

١ ـ تضمن الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من التصريح، ولا يجري عليها أي تعديل دون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويحق لأي عضو في الأمم المتحدة أن ينبه الجمعية العامة إلى أي خرق لهذه البنود أو إلى خطر خرقها. ويجوز للجمعية العامة بناء على ذلك أن توصي بما تراه ملائماً للظروف.

٢ ـ يحال كل خلاف متعلق بتطبيق هذا التصريح أو تفسيره على محكمة العدل الدولية، بناء على طلب أحد الطرفين، ما لم يتفق الطرفان على أسلوب تسوية آخر.

د ـ الاتحاد الاقتصادي والمرور

١ ـ يأخذ مجلس الحكومة الموقت لكل دولة على عاتقه تعهدا فيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادي والمرور. وتضع اللجنة المنصوص عليها في القسم ب، الفقرة١، مسودة هذا التعهد مستفيدة إلى أقصى حد ممكن من مشورة المنظمات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين المقترحتين وتعاونها. ويتضمن (هذا التعهد) أحكاماً لإنشاء اتحاد فلسطين الاقتصادي، وينص على مسائل أخرى ذات مصلحة مشتركة. فإن لم يتفق مجلسا الحكومة الموقتان، في مدة أقصاها ١ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، على هذا التعهد، تقوم اللجنة بتنفيذه.

اتحاد فلسطين الاقتصادي

٢ ـ ستكون أغراض اتحاد فلسطين الاقتصادي كما يلي:

(أ) اتحاد جمركي.

(ب) نظام عملة موحد ينص على سعر تحويل أجنبي واحد.

(ج) العمل في السكك الحديدية ضمن المصلحة المشتركة وعلى أسس غير متحيزة، وكذلك في الطرق التي تصل ما بين الدولتين، وفي الخدمات البريدية والتلفونية والبرقية، وفي الموانىء والمطارات المستعملة في التجارة الدولية.

(د) تنمية اقتصادية مشتركة وخصوصاً بالنسبة إلى الري واستصلاح الاراضي، وحفظ التربة.

(هـ) توصل تسهيلات الماء والكهرباء إلى كلتا الدولتين وإلى مدينة القدس، على أساس غير متحيز.

٣ ـ يجب إنشاء مجلس اقتصادي مشترك مؤلف من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين وثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويعين هؤلاء الأعضاء الأجانب في بادىء الأمر لمدة ثلاثة أعوام، ويعملون كأفراد لا كممثلين لدول.

٤ ـ تكون مهمات المجلس الاقتصادي المشترك تطبيق الإجراءات اللازمة لتحقيق أغراض الاتحاد الاقتصادي، إما مباشرة أو بالتفويض. وتكون له جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لإتمام مهماته.

٥ ـ تلزم الدولتان نفسيهما بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي المشترك، وتتخذ قرارات المجلس بأغلبية الأصوات.

٦ ـ في حالة تخلف إحدى الدولتين عن القيام بالعمل اللازم، يمكن للمجلس، بتصويت ستة أعضاء، أن يقرر الامتناع من دفع قسم ملائم من مخصصات العائدات الجمركية للدولة المعنية المقررة بموجب الاتحاد الاقتصادي. فإذا أصرت الدولة على رفضها التعاون جاز للمجلس أن يقرر بتصويت الأغلبية البسيطة أن يوقع بها ما يراه ملائماً من عقوبات أخرى، بما فيها التصرف في الأموال التي تحتفظ بها.

٧ ـ فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، تكون مهمات المجلس تخطيط مشاريع التنمية المشتركة واستقصائها وتشجيعها، ولكنه لا يضطلع بمثل هذه المشاريع إلا بعد موافقة كلتا الدولتين ومدينة القدس، في حالة ما إذا كانت القدس داخلة مباشرة في مشروع التنمية.

٨ ـ فيما يختص بنظام العملة المشتركة، تصك العملة المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك الذي يعتبر السلطة الوحيدة لإصدار النقد، والذي يقرر ما يغطي العملة من احتياطي.

٩ ـ تستطيع كل دولة أن تدير مصرفها المركزي الخاص وتشرف على سياستها المالية والتسليفية، ومقبوضاتها ومصروفاتها في التبادل الخارجي، ومنح رخص الاستيراد، ويجوز لها أن تسير أعمالها المالية الدولية على عاتقها وذمتها على ألا يتعارض ذلك مع الفقرة (ب). وفي أثناء العامين الأولين بعد إنهاء الانتداب تصبح للمجلس

الاقتصادي المشترك سلطة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتضمن أن يكون لكل دولة ما يكفي من النقد الاجنبي لضمان التزود بكميات من البضائع المستوردة والخدمات للاستهلاك داخل منطقتها بحيث يعادل كميات البضائع والخدمات المثيلة المستهلكة في تلك المنطقة في فترة اثني عشر شهراً تنتهي في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ وذلك إلى الحد الذي يجيزه مجموع عائدات التبادل الاجنبي لدى الدولتين من تصدير البضائع والخدمات، على أن تتخذ كل دولة الاجراءات الملائمة للمحافظة على مصادر تبادلها الاجنبي.

١٠ ـ كل سلطة اقتصادية غير منوطة بالمجلس الاقتصادي المشترك بصورة محدودة تترك لكل دولة.

١١ ـ تكون هناك تعريفة جمركية مشتركة وحرية تجارية تامة بين الدولتين، وبينهما وبين مدينة القدس.

١٢ ـ تضع جداول التعريفة الجمركية لجنة تعريفة جمركية مكونة من ممثلين لكل من الدولتين متساوية في العدد، وترفع الجداول إلى المجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأغلبية الاصوات. وفي حالة الاختلاف داخل لجنة التعريفة الجمركية يحكم المجلس الاقتصادي المشترك في نقاط الاختلاف. فإذا فشلت لجنة التعريفة في وضع أي جدول في موعد يحدد تاريخه يقوم المجلس الاقتصادي المشترك بوضع ذلك الجدول.

١٣ ـ تكون المواد التالية أول ما يحسم من الجمارك والعائدات المشتركة الأخرى للمجلس الاقتصادي المشترك.

أ ـ مصروفات الخدمة الجمركية وعمل الخدمات المشتركة.

ب ـ المصروفات الادارية للمجلس الاقتصادي المشترك.

ج ـ الالتزامات المالية لادارة فلسطين، المكونة من :

(١) خدمات الدين العام غير المدفوع.

(٢) مصروفات رواتب التقاعد، التي تدفع الآن أو التي يستحق دفعها في المستقبل، بحسب القواعد وضمن الحدود المنصوص عليها في الفقرة ٣ من الفصل الثالث أعلاه.

١٤ ـ بعد الوفاء التام بهذه الالتزامات يقسم فائض عائدات الجمارك والخدمات

العامة الأخرى بالطريقة التالية: يخصص لمدينة القدس ما لا يقل عن ٥ في المئة وما لا يـزيد عـلى ١٠ في المئة، ويقـوم المجلس الاقتصـادي المشـترك بتـوزيـع مـا يتبقى بـين الدولتين بالتساوي، وذلك للمحافـظة على مستـوى من الحكم والخدمـات الاجتماعيـة كاف وملائم في كل دولة، على ألا تتجاوز حصة أية دولة مقدار مساهمة تلك الدولة في واردات الاتحاد الاقتصادي بمبلغ يـربو عـلى أربعة مـلايين جنيـه تقريباً في أية سنـة. وللمجلس أن يعدل المقدار الممنوح بحسب مستوى السعر بالنسبة إلى الاسعار السائدة وقت انشاء الاتحاد. وبعـد خمس سنوات يجـوز للمجلس الاقتصادي المشـترك أن يعيد النظر في قواعد توزيع العائدات المشتركة على أساس المساواة.

١٥ ـ تلتزم كلتـا الدولتـين بجميع المـواثيق والمعـاهـدات الـدوليـة المتعلقـة بنسب التعريفة الجمركية، وكذلك بخدمات المـواصلات في ظـل قانـون المجلس الاقتصادي المشـترك. وعلى هـاتين الـدولتين أن تعمـلا، في مثل هـذه المسـائـل، بحسب أغلبيـة أصوات المجلس الاقتصادي المشترك.

١٦ ـ عـلى المجلس الاقتصادي المشـترك أن يبذل جهـده لتأمـين وصول صـادرات فلسطين إلى أسواق العالم بصورة مرضية وعلى أساس التساوي.

١٧ ـ تدفع جميع المشاريع التي يديرها المجلس الاقتصـادي المشترك أجـوراً مرضيـة على أساس موحد.

حرية المرور والزيارة

١٨ ـ يتضـمن التعهد أحكاماً تحفظ حرية المرور والـزيارة لجميـع سكان أو مـواطني كلتا الدولتين ومدينة القدس، ضمن اعتبارات الامن، على أن تضبط كل دولة ومدينة القدس الاقامة داخل حدودها.

انهاء التعهد وتعديله وتغييره

١٩ ـ يبقى التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه نافذين مدة عشر سنين. ويستمر كذلـك حتى يطلب أي من الطرفين إنهاءه فينهى بعد ذلك بعامين.

٢٠ ـ لا يجوز خلال فترة السنوات العشر الأولى تعديل هذا التعهـد أو أيـة اتفاقيـة صادرة عنه إلا بقبول كلا الطرفين وموافقة الجمعية العامة.

٢١ ـ كل نزاع متعلق بتطبيق أو تفسير التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه يرجع فيه، بناء على طلب أي من الفريقين، إلى محكمة العدل الدولية، ما لم يتفق الطرفان على وسيلة أخرى للتسوية.

هـ ـ الموجودات

١ ـ توزع موجودات حكومة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس متساو. وتقوم بهذا التوزيع لجنة الأمم المتحدة المشار إليها في القسم ب، الفقرة١، أعلاه. وتصبح الموجودات غير المنقولة ملكاً لحكومة الاقليم الذي تقع فيه.

٢ ـ في أثناء الفترة ما بين تعيين لجنة الأمم المتحدة وإنهاء الانتداب، تتشاور السلطة المنتدبة، فيما خلا الاعمال العادية، مع اللجنة حول أي إجراء، قد تفكر به، يتضمن تصفية موجودات حكومة فلسطين أو التصرف فيها أو تقليصها. مثل ذلك فائض الخزينة المتراكم، وحصيلة السندات الحكومية وأراضي الدولة، وأية أموال أخرى.

و ـ القبول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يتحقق استقلال أي من الدولتين العربية أو اليهودية كما هو مبين في هذا المشروع، وعندما توقع أي منهما التصريح والتعهد، كما هما مبينان في هذا المشروع، يجب أن ينظر بعين العطف إلى طلبها عضوية الأمم المتحدة، بحسب المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة.

الجزء الثاني ـ الحدود (٥)

أ ـ الدولة العربية

يحد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة إلى نقطة شمالي الصالحة. ومن هناك يسير خط الحدود في اتجاه الجنوب تاركاً منطقة الصالحة المبنية في الدولة العربية فيلاقي النقطة الواقعة في أقصى جنوبي هذه القرية. ومن ثم يتبع خط الحدود الغربية لقرى علما

والريحانية وطيطبه، ومنها يتبع خط الحد الشمالي لقرية ميرون فيلتقي بخط حدود قضاء عكا ـ صفد. ويتبع هذا الخط إلى نقطة غربي قرية السموعي، ويلاقيه مرة أخرى في نقطة في أقصى شمالي قرية الفراضية. ومن هناك يتبع خط حدود القضاء إلى طريق عكا ـ صفد العام ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان حتى يصل خط حدود قضاء طبريا ـ عكا، ماراً بغربي تقاطع طريقي عكا ـ صفد ولوبية ـ كفرعنان. ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان يتبع خط الحدود، الحدود الغربية لقضاء طبريا إلى نقطة قريبة من خط الحدود بين قريتي المغار وعيلبون، ومن ثم يبرز إلى الغرب ليضم أكبر مساحة من الجزء الشرقي من سهل البطوف لازمة للخزان الذي اقترحته الوكالة اليهودية لري الاراضي إلى الجنوب والشرق.

تعود الحدود فتلتقي بحدود قضاء طبريا في نقطة على طريق الناصرة ـ طبريا إلى الجنوب الشرقي من منطقة طرعان المبنية، ومن هناك تسير في اتجاه الجنوب، تابعة بادىء الأمر حدود القضاء ثم مارة بين مدرسة خضوري الزراعية وجبل تابور إلى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور. ومن هنا تسير إلى الغرب، موازية لخط التقاطع العرضي ٢٣٠ إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي قرية تل عداشيم(*). ثم تسير إلى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الاراضي، ومنها تنعطف إلى الجنوب والغرب حتى تضم إلى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة في قرية يافا. وحين تصل جنجار تتبع حدود أراضي هذه القرية الشرقية والشمالية والغربية إلى زاويتها الجنوبية الغربية، ومن هناك تسير في خط مستقيم إلى نقطة على سكة حديد يافا ـ العفولة على الحدود ما بين قريتي ساريد والمجيدل. وهذه هي نقطة التقاطع.

تتخذ الحدود الجنوبية الغربية من منطقة الدولة العربية في الجليل خطاً من هذه النقطة، ماراً نحو الشمال على محاذاة حدود ساريد وغفات الشرقية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من نهلال، ماضياً من هناك عبر أراضي كفار هاحوريش إلى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط، ومن ثم نحو الغرب محاذياً حدود تلك القرية إلى حدود بيت لحم الشرقية، ومنها نحو الشمال فالشمال الشرقي على حدودها الغربية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من ولدهايم ومن هناك جنوب الشمال الغربي عبر أراضي قرية شفا عمرو إلى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانان. ومن هنا يسير شمالاً

(*) تل عدس.

فشمالاً شرقياً إلى نقطة على طريق شفا عمرو ـ حيفا، إلى الغـرب من اتصالهـا بطريق عبلين. ومن هناك يسير شمالاً شرقياً إلى نقـطة على الحـدود الجنوبيـة من طريق عبلين للبروة. ومن هناك يسير على تلك الحدود إلى أقصى نقطة غربية لها، ومنهـا ينعطف إلى الشمال فيمضي عبر أراضي قرية ثمره إلى أقصى زاوية شمالية غربية، وعلى محاذاة حدود جوليس الغربية حتى يصل إلى طريق عكا ـ صفد. بعد ذلك يسير صوب الغرب عـلى محاذاة الجانب الجنوبي من طريق عكـا ـ صفد إلى حـدود منطقـة الجليل ـ حيفـا، ومن هذه النقطة يتبع تلك الحدود على البحر.

تبـدأ حدود منـطقة السـامرة واليهـودية الجبليـة على نهر الاردن في وادي المـالح إلى الجنوب الشرقي من بيسان، وتسير نحو الغرب فتلتقي بطريق بيسان ـ أريحا، ثم تتبع الجانب الغربي من ذلـك الطريق في اتجـاه شمالي غـربي إلى ملتقى حدود أقضيـة بيسان ونابلس وجنين. ومن هذه النقطة تتبع حدود مقـاطعة نـابلس ـ جنين في اتجـاه الغرب إلى مسافة تبلغ نحـو ثلاثـة كيلومترات ثم تنعـطف نحو الشـمال الغربي، مـارة بشرقي المنطقة المبنية من قرى جلبون وفقوعـة إلى حدود مقـاطعتي جنين وبيسـان في نقطة إلى الشمال الشرقي من نورس. ومن هنـا تسير بـادىء الأمر نحـو الشمال الغـربي إلى نقطة شمالي المنطقة المبنية من زرعين، ثم شطر الغرب إلى سكة حديد العفولة ـ جنين، ومن ثم في اتجـاه شمالي غـربي على طـول خط حدود المنـطقة إلى نقـطة التقاطـع عـلى الخط الحديدي الحجازي. ومن هنا تتجـه الحدود إلى الجنـوب الغربي بحيث تكـون المنطقـة المبنية وبعض أراضي خربة ليد ضمن الدولة العربية، ثم تقطع طريق حيفا ـ جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة، إلى الغرب من المنسي. وتتبع هذه الحـدود إلى أقصى نقطة جنوبي قرية البطيمات. ومن هنا تتبع الحـدود الشماليـة والشرقية لقـرية عرعرة ملتقية مرة أخرى بخط حدود المنطقة بـين حيفا والسـامرة في وادي عـارة، ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربي في خط مستقيم تقريبـاً ملتقية بحـدود قاقـون الغربية ومتجهة معها إلى نقطة تقع إلى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية قاقـون الشرقية. ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة إلى الشرق منها نحـو نقطة تقـع شرقي محطة سكة الحديد في ظولكرم، ومن هنـاك تتبع الحـدود خطاً في منتصف المسـافة بـين سكة الحديد وبين طريق طولكـرم ـ قلقيليه ـ جلجـولية ـ رأس العين حتى نقطة تقـع شرقي محطة رأس العين التي تسـير منها في اتجـاه سكة الحـديد مسـافة إلى الشرق حتى نقطة على سكة الحديد جنوبي ملتقى سكك حيفا ـ اللد ـ بيت نبالا، ومن هنـا تسير في اتجاه حدود مطار اللد الجنوبيـة إلى زاويته الجنـوبية الغـربية، ومن ثم في اتجـاه جنوبي

غربي إلى نقطة المنطقة المبنية من صرفند العمار، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب، مارة غربي المنطقة المبنية من أبو الفضل إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي بير يعقوب. (يجب تحديد خط الحدود بحيث يسمح باتصال مباشر بين الدولة العربية ومطار اللد)، ومن هناك يتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية، إلى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعاني، ومن ثم يسير في خط مستقيم إلى نقطة في أقصى الجنوب من البرية على محاذاة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية. ومن هناك ينعطف شمالاً فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا ـ القدس حتى القباب، ومنها يتبع الطريق إلى حدود أبي شوشة، ويسير في محاذاة الجدود الشرقية لأبي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في أقصى الجنوب من حلدة. ويسير من هنا نحو الغرب في خط مستقيم إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أم كلخا، ومنها يتبع الحدود الشمالية لأم كلخا والقزازة وحدود المخيزن الشمالية والغربية إلى حدود منطقة غزة، ومنها يسير عبر أراضي قريتي المسمية الكبيرة وياصور إلى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور والبطاني الشرقي.

تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قريتي غان يفنه وبرقة إلى البحر في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النبي يونس وميناء القلاع ونحو الجنوب الشرقي إلى نقطة غربي قسطينه، ومنها تنعطف في اتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من السوافير الشرقية وعبدس ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير إلى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من بيت عفا، قاطعة طريق الخليل ـ المجدل إلى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان. ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة إلى حدود قضاء بئر السبع. ثم تسير عبر الأراضي القبلية لعرب الجبارات إلى نقطة على الحدود ما بين قضاءي بئر السبع والخليل إلى الشمال من خربة خويلفة، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة على طريق بئر السبع ـ غزة العام على بعد كيلو مترين إلى الشمال الغربي من البلدة. ثم تنعطف شطر الجنوب الشرقي فتصل وادي السبع في نقطة واقعة على بعد كيلومتر واحد إلى الغرب منه. ومن هنا تنعطف في اتجاه شمالي شرقي وتسير على محاذاة وادي السبع وعلى محاذاة طريق بئر السبع ـ الخليل مسافة كيلومتر واحد، ومن ثم تنعطف شرقاً وتسير في خط مستقيم إلى خربة كسيفة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل. ثم تتبع حدود بئر السبع ـ الخليل في اتجاه الشرق إلى نقطة شمالي

رأس الزويره، ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ ما بين خطي الطول ١٥٠ و١٦٠.

وعلى بعد خمسة كيلو مترات تقريباً إلى الشمال الشرقي من رأس الزويرة تنعطف الحدود شمالاً، بحيث تستثني من الدولة العربية قطاعاً على محاذاة ساحل البحر الميت، لا يزيد عرضه على سبعة كيلومترات، وذلك حتى عين جدى، حيث تنعطف من هناك إلى الشرق لتلتقي حدود شرق الاردن في البحر الميت.

تبدأ الحدود الشمالية للجزء العربي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس، مارة بين المناطق المبنية من غان يفنه وبرقه حتى نقطة التقاطع. ومن هنا تسير في اتجاه الجنوب الغربي، مارة عبر أراضي البطاني الشرقي، على محاذاة الحد الشرقي من أراضي بيت داراس وعبر أراضي جوليس، تاركة المناطق المبنية من البطاني الشرقي وجوليس في الغرب، وماضية حتى الزاوية الشمالي الغربية من أراضي بيت طيما. ومن هناك تتجه إلى الشرق من الجية عبر أراضي قرية البربرة، على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لدمرة تعبر حدود أراضي بيت حانون، تاركة الأراضي اليهودية من نير عام صوب الشرق. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لبيت حانون تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي نحو نقطة إلى الجنوب من خط التوازي ١٠٠، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مسافة كيلومترين، وتنعطف ثانية في اتجاه جنوبي غربي وتمضي في خط مستقيم تقريباً إلى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي خربة أخزاعة ومن هناك تتبع خط حدود هذه القرية إلى أقصى نقطة جنوبية منها. بعد ذلك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة خط الطول ٩٠ حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض ٧٠. ثم تنعطف في اتجاه جنوبي شرقي إلى خربة الرحيبة وتمضي في اتجاه جنوبي إلى نقطة معروفة باسم البهاء، حيث تعبر من خلفها طريق بئر السبع - العوجا العام إلى الغرب من خربة المشرف. ومن هناك تلتقي بوادي الزياتين إلى الغرب من السبيطه. ومن هناك تنعطف إلى الشمال الشرقي ثم إلى الجنوب الشرقي تابعة هذا الوادي ثم تمضي إلى الشرق من عبدة فتلتقي بوادي النفخ. وتبرز بعد ذلك إلى الجنوب الغربي على محاذاة وادي النفخ ووادي عجرم ووادي لسان حتى النقطة التي يقطع فيها وادي لسان الحدود المصرية.

تتكون منطقة قطاع يافا العربي من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يافا التي تقع إلى الغرب من الأحياء اليهودية الواقعة جنوبي تل أبيب، وإلى الغرب من امتداد شارع

هرتسل حتى التقائه بطريق يافا ـ القدس، وإلى الجنوب الغربي من ذلك الجزء من طريق يافا ـ القدس الواقع إلى الجنوب الشرقي من نقطة الالتقاء تلك، وإلى الغرب من أراضي مكفيه يسرائيل، وإلى الشمال الغربي من منطقة مجلس حولون المحلي، وإلى الشمال من الخط الذي يصل الزاوية الشمالية الغربية من حولون بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلي وإلى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلي. أما مسألة حي الكارتون فستبت فيها لجنة الحدود، بحيث تأخذ بعين الاعتبار، إضافة إلى الاعتبارات الاخرى، الرغبة في ضم أقل عدد ممكن من سكانه العرب وأكبر عدد ممكن من سكانه اليهود إلى الدولة اليهودية.

ب ـ الدولة اليهودية

تحد القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية (الجليل الشرقي) من الشمال والغرب الحدود اللبنانية، ومن الشرق حدود سورية وشرق الاردن. ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة بيسان، حيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال الجلبوع ووادي المالح. ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال ـ الغربي ضمن الحدود التي وصفت فيما يتعلق بالدولة العربية.

يمتد الجزء اليهودي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة، ويضم مدينتي حيفا وتل أبيب، تاركاً يافا قطاعاً تابعاً للدولة العربية. وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية الحدود التي وصفت فيما يتصل بالدولة العربية.

تتألف منطقة بئر السبع من جميع قضاء بئر السبع، حيث تضم النقب والجزء الشرقي من مقاطعة غزة، ولكنها لا تضم بلدة بئر السبع ولا تلك المناطق التي ذكرت فيما يتعلق بالدولة العربية. وتضم أيضاً شريطاً من الارض محاذيا للبحر الميت ممتداً من خط حدود قضاء بئر السبع ـ الخليل إلى عين جدى، وذلك كما وصف فيما يتعلق بالدولة العربية.

ج ـ مدينة القدس

تكون حدود مدينة القدس كما هي محددة في التوصيات المتعلقة بمدينة القدس. (راجع الجزء الثالث، القسم ب، ادناه).

الجزء الثالث ـ مدينة القدس [٦]

أ ـ نظام حكم خاص

سيؤسس لمدينة القدس كيان منفصل تحت نظام حكم دولي خاص تقوم على إدارته الأمم المتحدة. ويعين مجلس الوصاية ليضطلع بمسؤوليات السلطة الادارية بالنيابة عن الامم المتحدة.

ب ـ حدود المدينة

تضم مدينة القدس بلدية القدس الحالية بالاضافة إلى القرى والمدن المحيطة بها، بحيث تكون أبو ديس اقصاها شرقاً، وبيت لحم أقصاها جنوباً، وعين كارم اقصاها غرباً (بما في ذلك أيضاً المنطقة المبنية من موتسا)، وتكون شعفاط اقصاها شمالا، وذلك كما هو مبين في مسودة الخريطة الملحقة[٧].

د ـ النظام الاساسي للمدينة

يقوم مجلس الوصاية، في غضون خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحالي بوضع نظام أساسي مفصل للمدينة والموافقة عليه بحيث يحتوي، في جملة ما يحتوي عليه، الاحكام التالية:

١ ـ جهاز الحكومة، أغراض خاصة

تقوم السلطة الادارية في معرض الاضطلاع بمهماتها بملاحقة الاغراض الخاصة التالية:

أ ـ حماية وحفظ المصالح الروحية والدينية الفريدة في المدينة للأديان التوحيدية الكبرى الثلاثة في جميع أنحاء العالم، وهي المسيحية واليهودية والاسلام. ولهذه الغاية، يجب التأكد من سيادة النظام والسلام في القدس، وخصوصا السلام الديني.

ب ـ تعزيز التعاون بين جميع سكان المدينة في سبيل مصالحهم ومن أجل تشجيع ودعم التطور السلمي للعلاقات المتبادلة بين الشعبين الفلسطينيين في جميع أنحاء

الاراضي المقدسة، وتعزيز الامن والرغد وأية اجراءات بناءة لتطوير السكـ
مراعاة الظروف والعادات الخاصة بالشعوب والطوائف المختلفة.

٢ ـ الحاكم والهيئة الادارية

يعين مجلس الوصاية حاكماً لمدينة القدس يكون مسؤولا أمامه. ويتم اخـ
الحاكم على أساس مؤهلات خاصة دون اعتبار لجنسيته. بيد أنه لن يكون مو
لأي من الدولتين في فلسطين.
يمثل الحاكم الامم المتحدة في المدينة ويمارس بالنيابة عنها جميع سلطات الادا
ذلك تسيير الشؤون الخارجية. ويساعده موظفون اداريون مصنفون كضباط
حسبما تعنيه المادة ١٠٠ من الميثاق، يختارون من سكان المدينة وبقية فلسـ
أساس غير متحيز، كلما تيسر ذلك. ويرفع الحاكم إلى مجلس الوصاية خـط
لتنظيم إدارة المدينة كي يوافق عليها.

٣ ـ الحكم المحلي

(أ) تتمتع الوحدات المستقلة المحلية الحاضرة في منطقة المدينة (القرى
والبلديات) بسلطات واسعة في الحكم والادارة المحليين.
(ب) على الحاكم أن يدرس خطة لانشاء وحدات مدنية خاصة تتألف من
اليهودية والعربية في القدس الجديدة، ويرفعها إلى مجلس الوصاية للنظر وا
وتبقى هذه الوحدات جزءاً من بلدية القدس الحاضرة.

٤ ـ اجراءات الامن

(أ) تجرد مدينة القدس من السلاح، ويعلن حيادها ويصان، ولا يسـ
تشكيلات أو أعمال أو نشاطات شبه عسكرية ضمن حدودها.
(ب) إذا عرقلت إدارة المدينة بصورة خطرة أو حيل دونها نتيجة عدم تعاون
قطاع من السكان أو أكثر، كان للحاكم أن يتخذ من الاجراءات ما يلزم
الادارة بصورة فعالة.
(ج) ينظم الحاكم قوة شرطة خاصة ذات طاقة كافية، يجند أفرادها
فلسطين، وذلك للمساعدة على صيانة القانون والنظام الداخليين، وخصـ

الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية في المدينة. ويخول الحاكم سلطة تخصيص الميزانية اللازمة للانفاق على هذه القوة.

٥ ـ التنظيم التشريعي

يختار سكان المدينة الراشدون، دون النظر إلى الجنسية، وعلى أساس الانتخاب العام الاقتراع السري والتمثيل النسبي، مجلساً تشريعياً له سلطات التشريع وفرض الضرائب. بيد أنه لا يجوز لأية اجراءات تشريعية أن تتضارب مع الاحكام الواردة في نظام المدينة أو تتدخل فيها، كذلك لا يجوز لأي قانون أو تنظيم أو اجراء رسمي أن يطغى عليها. ويمنح النظام الاساسي الحاكم حق نقض القوانين التي تتضارب مع الاحكام المشار إليها في الجملة السابقة. كذلك يخوله سلطة إصدار مراسيم اشتراعية موقتة في حالة ما إذا فشل المجلس في الوقت الملائم في إقرار قانون يعتبر ضرورياً لسير الادارة سيراً طبيعيا.

٦ ـ إدارة القضاء

يقضي النظام الاساسي لمدينة القدس بانشاء جهاز قضائي مستقل، يتضمن محكمة استئناف، ويخضع له جميع سكان المدينة.

٧ ـ الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي

تدخل مدينة القدس ضمن الاتحاد الاقتصادي لفلسطين، وترتبط بجميع بنود هذا التعهد، وبأية معاهدات صادرة عنه، وكذلك بقرارات المجلس الاقتصادي المشترك. وسيقام المقر الرئيسي للمجلس الاقتصادي في منطقة المدينة.
يقوم النظام الاساسي بتنظيم المسائل الاقتصادية غير الواردة في نظام الاتحاد الاقتصادي، وذلك على أساس المساواة في المعاملة وعدم التمييز بين جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ومواطنيها.

٨ ـ حرية المرور والزيارة، مراقبة المقيمين

تضمن حرية الدخول إلى المدينة والاقامة فيها ضمن حدود المدينة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية أو لمواطنيها، على أن يخضع ذلك لاعتبارات الامن

والانعاش الاقتصادي كما يقررها الحاكم بتوجيه من مجلس الوصاية، ويراقب الحاكم بتوجيه من مجلس الوصاية أيضاً الهجرة إلى المدينة والاقامة فيها ضمن حدودها بالنسبة إلى رعايا الدول الاخرى.

٩ ـ العلاقات بين الدولتين العربية واليهودية

يتقدم ممثلا الدولتين العربية واليهودية بأوراق اعتمادهما إلى الحاكم، ويضطلعان بمهمة حماية مصالح دولتيهما ورعاياهما فيما يتصل بالادارة الدولية للمدينة.

١٠ ـ اللغات الرسمية

تكون العربية والعبرانية اللغتين الرسميتين في المدينة. ولا يستبعد هذا تبني لغة إضافية حية أو أكثر إذا اقتضى الأمر.

١١ ـ المواطنة

يصبح جميع سكان مدينة القدس مواطنين فيها على أساس الامر الواقع، ما لم يختاروا التوطن في الدولة التي كانوا مواطنين فيها، أو إذا كان العرب أو اليهود قد افصحوا عن نيتهم في أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية أو اليهودية بالترتيب، وذلك بحسب الفقرة ٩ من القسم ب من الجزء الاول من هذه الخطة.
يتخذ مجلس الوصاية ترتيبات لحماية مواطني المدينة خارج حدودها حماية قنصلية.

١٢ ـ حرية المواطنين

أ ـ يضمن لمواطني المدينة التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية، بما فيها حرية الضمير والديانة والعبادة واللغة والتربية والقول والصحافة والاجتماع وتكوين الجمعيات والالتماس، ولا يخضع ذلك إلا لمقتضيات النظام والآداب العامة.
ب ـ لا تتميز بين السكان، من أي نوع، على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس.
ج ـ لكل الأشخاص داخل المدينة الحق في الحماية من جانب القوانين بالتساوي.
د ـ يحترم قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الاشخاص والمجتمعات، وتحترم مصالحهم الدينية، بما في ذلك الأوقاف.

هـ - فيما خلا ما تتطلبه المحافظة على النظام العام والحكم القويم لا يتخذ أي إجراء يعرقل نشاط الهيئات الدينية أو الخيرية التابعة لجميع الاديان أو يتدخل فيه أو يتحامل على أي ممثل أو عضو تابع لهذه الهيئات على أساس دينه أو جنسيته.

و - تكفل المدينة تعليماً ابتدائياً وثانوياً كافياً للطائفتين العربية واليهودية بالتوالي بلغتيهما وبحسب تقاليدهما الثقافية.

لا ينكر أو يمس حق أية طائفة في إقامة مدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتها الخاصة، ما دام ذلك متمشيا مع المقتضيات التعليمية ذات الصفة العامة التي تفرضها المدينة. وتستمر المؤسسات التعليمية الاجنبية في مزاولة نشاطها على أساس حقوقها القائمة.

ز - لا يفرض قيد على حرية استعمال أي من ساكني المدينة لأية لغة في العلاقات الخاصة أو التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات من أي نوع أو في الاجتماعات العامة.

١٣ - الأماكن المقدسة

أ - لا تنكر أو تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والابنية أو المواقع الدينية.

ب - تؤمن حرية الوصول إلى الاماكن المقدسة والابنية أو المواقع الدينية، وكذلك حرية العبادة، بما يتفق والحقوق القائمة على أن يخضع ذلك لمقتضيات النظام واللياقة.

ج - تصان الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية. ولا يسمح بأي عمل يمكن أن يمس بطريقة من الطرق صفتها القدسية. فإذا بدا للحاكم في أي وقت أن أي مكان مقدس أو مبنى أو موقعاً دينياً بحاجة إلى ترميم عاجل، جاز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية لاجراء الترميم. وإذا لم يعمل شيء في وقت معقول أمكن للحاكم أن يجريه بنفسه على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية.

د - لا تفرض ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفى منها في تاريخ انشاء المدينة. يجب ألا يحدث أي تغيير في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي أو قاطني الأماكن المقدسة أو الأبنية أو المواقع الدينية، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو القاطنين من أثر الضريبة العام في وضع أقل شأناً مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية (العامة).

١٤ ـ سلطات الحاكم الخاصة فيما يتصل بالأماكن المقدسة والابنية والمواقع الـدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين

أ ـ تكون حماية الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية الموجـودة في مدينـة القدس موضع اهتمام خاص من الحاكم.

ب ـ فيما يتصل بهذه الاماكن والابنية والمواقع الموجودة في فلسطين خـارج المدينـة، يقرر الحاكم، بموجب السلطات التي منحه إيـاها دستـور كلا الـدولتين، مـا إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين المتعلقة بها وبالحقوق الدينية قد أحسن تطبيقها واحترامها.

ج ـ يخـول الحاكم أيضـاً اتخاذ القـرارات على أسـاس الحقوق القـائمة في حـالات النزاع الذي قد ينشأ بـين الفئات الـدينية المختلفـة أو من طقوس طـائفة دينيـة واحدة بالنسبة إلى الاماكن المقدسة والابنية والمواقع الدينية في أي جزء من فلسطين.
ويمكن أن يساعده في هذه المهمة مجلس شورى مكون من ممثلين عن الطوائف المختلفة يعملون بصفة استشارية.

د ـ مدة نظام الحكم الخاص

ينفذ النظام الذي وضع تفصيلاته مجلس الوصاية على أسـاس المبادىء التي ذكـرت في مدة لا تتجاوز ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨، ويبقى نافذاً أول الأمر مدة عشرة سنوات، ما لم يجد مجلس الوصاية من الضروري أن يعيد النظر في هذه الاحكام قبـل انقضاء هذه المدة. وبعد انتهاء هذه المدة يعيد مجلس الوصاية النظر في المخـطط برمتـه في ضـوء ما اكتسب من تجـربة في تـطبيقها. ويكـون لسكان المـدينة عنـد ذلك حـرية التعبير عن رغباتهم فيما يختص بالتعـديلات الممكن اجراؤها في حكـم المـدينة، وذلـك عن طريق استفتاء عام.

الجزء الرابع ـ الامتيازات

ان الـدول التي كـان مـواطنـوهـا في المـاضي يتمتعـون في فلسـطين بـالامتيـازات والحصانات الخاصة بالاجانب، بما في ذلك فوائد القضاء والحماية القنصليين التي كانوا

يتمتعون بها في الامبراطورية العثمانية بالامتياز أو الاستعمال، مدعوة إلى التخلي عن أي حق لها في العودة إلى مثل هذه الامتيازات والحصانات في الدولتين العربية واليهودية وفي مدينة القدس.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ١٢٨، بـ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ وامتناع ١٠ كالآتي:

مع القرار: استراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بيلوروسيا، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، ايكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هاييتي، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النروج، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الاميركية، أوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار: الافغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، ايران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن.

امتناع: الارجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس. المكسيك، المملكة المتحدة، يوغسلافيا.

هوامش الملحق رقم - ١ -

(١) المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٢، الملحق رقم ١١، المجلد الأول - الرابع.

(٢) تم تبني هذا القرار دون الرجوع إلى اللجنة.

(٣) يضاف البند التالي إلى التصريح المتعلق بالدولة اليهودية: «يمنح المواطنون الناطقون بالعربية في الدولة اليهودية تسهيلات كافية لاستعمال لغتهم، سواء في الكلام أم في الكتابة، في التشريع وأمام المحاكم وفي الإدارة».

(٤) في التصريح المتعلق بالدولة العربية تحل عبارة «يملكها عربي في الدولة اليهودية»، محل عبارة «يملكها يهودي في الدولة العربية».

(٥) الحدود الموصوفة في الجزء الثاني محددة في الملحق أ. أن الخريطة الأساسية المستعملة في تحديد ووصف هذه الحدود هي «فلسطين ١ : ٢٥٠,٠٠٠» المنشورة في «مسح فلسطين» The Survey of Palestine ١٩٤٦.

(٦) بالنسبة إلى مسألة تدويل القدس، أنظر أيضاً قرارات الجمعية العامة ١٨٥ (الدورة الاستثنائية - ٢) الصادر في ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، ١٨٧ (الدورة الاستثنائية - ٢) الصادر في ٦ أيار (مايو) ١٩٤٨، و٣٠٣ (الدورة ٤) الصادر في ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩، وقرارات مجلس الوصاية (القسم ٤).

(٧) متضمنة في هذا الكتاب كملحق ب.

ملحق رقم -٢ -

قرار رقم ١٩٤ (الدورة ٣) بتاريخ ١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ .

انشاء لجنة توفيق تابعة للامم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير السماح للاجئين بالعودة إلى وطنهم

ان الجمعية العامة،

وقد بحثت الحالة في فلسطين من جديد:

١ ـ **تعرب** عن عميق تقديرها للتقدم [1] الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الامم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تعديل سلمي لوضع فلسطين في المسقبل، تلك القضية التي ضحى من أجلها بحياته.

وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة وتفانيهم للواجب في فلسطين.

٢ ـ **تنشىء** لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الامم المتحدة تكون لها الاعمال التالية:

(أ) القيام، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزمه، بالاعمال التي أوكلت إلى وسيط الامم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ (د. أ ـ ٢)(*) الصادر في ١٤ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨.

(ب) تنفيذ الاعمال والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي وتلك الاعمال والتوجيهات الاضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الامن.

(ج) القيام ـ بناء على طلب مجلس الامن ـ بأي عمل تكله حالياً قرارات مجلس الامن إلى وسيط الامم المتحدة لفلسطين أو إلى لجنة الامم المتحدة للهدنة. ويتنهي دور الوسيط بناء على طلب من مجلس الامن إلى لجنة التوفيق بالقيام بجميع المهام المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الامن تكلها إلى وسيط الامم المتحدة لفلسطين.

(*) د. أ. : دورة استثنائية.

٣ ـ تقرر أن تقوم لجنة من الجمعية العامة مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الاميركية، بعرض اقتراح بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الاول من دورتها الحالية.

٤ ـ تطلب من اللجنة أن تبدأ في أعمالها فوراً حتى تقيم في أقرب ما يمكن علاقات بين الاطراف ذاتها وبين هذه الاطراف واللجنة.

٥ ـ تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الامن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨ (٢) وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجرى إما مع لجنة التوفيق أو مباشرة بغية اجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينهم.

٦ ـ تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لاحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينهم.

٧ ـ تقرر وجوب حماية الاماكن المقدسة ـ بما فيها الناصرة ـ والمواقع والابنية الدينية في فلسطين وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة والممارسة التاريخية ووجوب اخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لاشراف الامم المتحدة الفعلي، ويتوجب على لجنة التوفيق التابعة للامم المتحدة لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس أن تتضمن توصيات بشأن الاماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة إلى السلطات السياسية في المناطق المعينة تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الاماكن المقدسة في بقية فلسطين والوصول إلى هذه الاماكن وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

٨ ـ تقرر انه نظراً لارتباط منطقة القدس مع ديانات عالمية ثلاث فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون ابعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدها شمالاً شعفاط يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الاخرى. ويجب أن توضع تحت مراقبة الامم المتحدة الفعلية.

تدعو مجلس الامن إلى اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع سلاح مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الاقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.

ان لجنة التوفيق مخولة صلاحية تعيين ممثل للامم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالادارة الموقتة لمنطقة القدس.

٩ ـ تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.

تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الامن فوراً بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الاطراف وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

١٠ ـ تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل على عقد اتفاقات بين الحكومات والسلطات المعنية من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي بما في ذلك عقد اتفاقات بشأن الوصول إلى المرافىء والمطارات واستعمال تسهيلات النقل والمواصلات.

١١ ـ تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة في بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادىء القانون الدولي والانصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق مع مدير اغاثة الامم المتحدة للاجئين الفلسطينيين ومن خلاله مع الهيئات والوكالات المناسبة في منظمة الامم المتحدة.

١٢ ـ تخول لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين العاملين تحت امرتها ما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير

اللازمة لتأمين أمن اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً محدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

١٣ ـ **تصدر تعليماتها** إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الامن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

١٤ ـ **تدعو** الحكومات والسلطات المعنية جميعاً إلى التعاون مع لجنة التوفيق وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

١٥ ـ **ترجو** الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي(*).

تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ١٨٦، بـ٣٥ صوتاً مع القرار مقابل ١٥ ضده وامتناع ٨ كالآتي:

مع القرار: الارجنتين، استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، ايكوادور، السلفادور، الحبشة، فرنسا، اليونان، هاييتي، هندوراس، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النروج، بنما، باراغواي، بيرو، الفيليبين، تايلاند، السويد، تركيا، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار: الافغانستان، بييلوروسيا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، المملكة العربية السعودية، سورية، أوكرانيا، الاتحاد السوفياتي، اليمن، يوغسلافيا.

امتناع: بوليفيا، بورما، تشيلي، كوستاريكا، غواتيمالا، الهند، ايران، المكسيك.

(*) في الجلسة العامة رقم ١٨٦ المنعقدة في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، اقترحت لجنة من الجمعية العامة مكونة من الدول الخمس المشار إليها في البند ٣ من القرار أعلاه، أن تكون الدول الثلاث التالية أعضاء في لجنة التوفيق: فرنسا، تركيا، الولايات المتحدة الاميركية. ولما كان اقتراح هذه اللجنة قد أقرته الجمعية العامة خلال جلستها ذاتها، فإن لجنة التوفيق تكون بالتالي مكونة من الدول الثلاث المذكورة أعلاه.

هوامش الملحق رقم ـ ٢ ـ

(١) أنظر تقرير التقدم للوسيط الدولي، وثيقة رقم A/648.

(٢) أنظر (قرار مجلس الأمن رقم ٦٢) (١٩٤٨).

ملحق رقم - ٣ -

قرار رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ .

إقرار مبادىء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن،

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الاعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق،

١ - يؤكد أن تحقيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

أ - سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من أراض احتلتها (*) في النزاع الأخير،

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف لسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

٢ - ويؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة،

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين،

ج - ضمان المناعة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق اجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

(*) النص الفرنسي يقول من الاراضي المحتلة Des territoires occupés.

٣ ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية ايجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لنصوص ولمبادىء هذا القرار.

٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ١٣٨٢، باجماع الأصوات.

ملحق رقم -٤ -

مشروع بيغن للسلام

النص الكامل للمشروع

بعد قمة الاسماعيلية، عرض مناحم بيغن، مشروعه للسلام، في خطاب ألقاه في الكنيست يوم ٧٧/١٢/٢٨، قال بيغن:

«مع تحقيق السلام، سنقترح تشكيل حكم ذاتي إداري لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة العرب، على أساس المبادىء التالية:

١ - «إلغاء الحكم العسكري في يهودا والسامرة وقطاع غزة.

٢ - «يقام في يهودا والسامرة وقطاع غزة حكم ذاتي إداري للسكان العرب في تلك المناطق، بواسطة المقيمين فيها ومن أجلهم.

٣ - «ينتخب سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة مجلساً إدارياً يتألف من ١١ عضواً، يعمل بموجب المبادىء المحددة في هذه الوثيقة.

الانتخابات

٤ - «يحق لكل مواطن بلغ الثامنة عشرة من العمر فما فوق، بغض النظر عن جنسيته، وسواء يحمل جنسية أم لا، أن يدلي بصوته في انتخابات المجلس الاداري.

٥ - «يحق لكل مواطن بلغ الخامسة والعشرين فما فوق، وورد اسمه في لوائح المرشحين، أن ينتخب لعضوية المجلس الاداري.

٦ - «يتم انتخاب المجلس الاداري في انتخابات عامة، ومباشرة، وشخصية، ومتساوية، وسرية.

٧ - «تكون مدة ولاية المجلس الاداري أربع سنوات، ابتداء من يوم انتخابه.

٨ ـ «يكون مقر المجلس الاداري في بيت لحم.
٩ ـ «تكون جميع المسائل الادارية المتعلقة بالسكان العرب، في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، ضمن صلاحيات المجلس الاداري.
١٠ ـ «يتولى المجلس الاداري تصريف أعمال الدوائر التالية: دائرة التعليم، دائرة الشؤون الدينية، الدائرة المالية، دائرة المواصلات، دائرة البناء والاسكان، دائرة الصناعة والتجارة والسياحة، دائرة الزراعة، دائرة الصحة، دائرة العمل والانعاش، دائرة إعادة تأهيل اللاجئين، دائرة الإدارة القضائية والإشراف على قـوة شرطة محليـة. ويصدر المجلس الإداري الأنظمة المتعلقة بعمل هذه الدوائر.

الأمن والنظام العام

١١ ـ «يعهد بشؤون الأمن والنظام العام في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة إلى السلطات الاسرائيلية.
١٢ ـ «ينتخب المجلس الاداري رئيساً له.
١٣ ـ «تعقد الجلسة الأولى للمجلس الاداري بعد ٣٠ يوماً من إعلان نتائج الانتخابات.

الجنسية

١٤ ـ «يمنح سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، بغض النظر عن جنسياتهم، وسواء كانوا مجنسين أم لا، حق الاختيار الحر ـ Option ـ للحصول على الجنسية الاسرائيلية، أو الجنسية الاردنية.
١٥ ـ «تمنح الجنسية الاسرائيلية للذين يطلبونها من المقيمين في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة، وفقاً لقانون التجنس في دولة اسرائيل.
١٦ ـ «يحق لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، الذين يختارون الجنسية الاسرائيلية، بناء على حق الاختيار الحر، أن ينتخبوا ويُنتخبوا للكنيست وفقاً لقانون الانتخابات.
١٧ ـ «يحق لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، الذين يحملون الجنسية الاردنية، أو أولئك الذين سيصبحون مواطنين أردنيين ـ بناء على حق الاختيار الحر ـ أن ينتخبوا ويُنتخبوا لبرلمان المملكة الاردنية الهاشمية، وفقاً لقانون الانتخابات في هذه الدولة.
١٨ ـ «توضح المسائل المترتبة على اقتراع سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة للبرلمان الاردني، في مفاوضات بين إسرائيل والاردن.

١٩ ـ «تشكل لجنة من ممثلين عن اسرائيل والاردن والمجلس الاداري، تنظر في القوانين المعمول بها في يهودا والسامرة وقطاع غزة، لتحدد ما سيظل معمولاً به منها، وما سيلغى. كما تحدد صلاحيات المجلس الاداري في مجال إصدار القوانين. وتتخذ قرارات هذه اللجنة بالاجماع.

امتلاك الاراضي

٢٠ ـ «يحق لسكان اسرائيل تملك الاراضي والاستيطان في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة. كما يحق للعرب، من سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، الذي يصبحون مواطنين اسرائيليين، بناء على حق الاختيار الممنوح لهم، تملك الاراضي والاستيطان في اسرائيل.

٢١ ـ «تشكل لجنة من ممثلين عن اسرائيل والاردن والمجلس الاداري لتحديد أنظمة الهجرة لمناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة. وتحدد اللجنة القواعد التي يسمح بموجبها للاجئين العرب خارج يهودا والسامرة وقطاع غزة، بالهجرة، بمقدار معقول، إلى هذه المناطق. وتتخذ قرارات اللجنة بالاجماع.

٢٢ ـ «تضمن لسكان اسرائيل ويهودا والسامرة وقطاع غزة، حرية التنقل وحرية النشاط الاقتصادي في اسرائيل ويهودا والسامرة وقطاع غزة.

٢٣ ـ «يعين المجلس الاداري أحد أعضائه لتمثيله لدى الحكومة الاسرائيلية، من أجل البحث في المسائل المشتركة. ويعين عضوا آخر لتمثيله لدى الحكومة الاردنية للبحث في المسائل المشتركة.

٢٤ ـ «تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة. وإدراكاً منها لوجود مطالب أخرى، فإنها تقترح ـ من أجل الاتفاق والسلام ـ إبقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.

الاماكن المقدسة في القدس

٢٥ ـ «في ما يتعلق بادارة الاماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس، يعد ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الاماكن المقدسة الخاصة بهم.

٢٦ - «تخضع هذه المبادىء لاعادة النظر فيها، بعد مدة خمس سنوات».

بعد أن انتهى بيغن من طرح البنود الاساسية في مشروعه، تابع خطابه ليقدم التعليلات والتفسيرات لبنود المشروع، فقال: «عليّ الآن أن أوضح البند (١١) وكذلك البند (٢٤) من هذا المشروع.

«في البند (١١) من مشروعنا حددنا بالقول: «يعهد بشؤون الامن والنظام العام في مناطق يهودا والسامرة وغزة، إلى السلطات الاسرائيلية». بدون هذا البند ليست هناك أهمية لمشروع الحكم الذاتي الاداري.

«أريد أن أعلن من على منصة الكنسيت، أن وجود قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في يهودا والسامرة وقطاع غزة أمر بديهي. .لا يمكننا أن نتصور على الاطلاق، فيما لو اقترح علينا سحب قوات جيشنا من يهوذا والسامرة وقطاع غزة، السماح لمنظمة القتلة المسماة م.ت. ف.... نريد أن نقول بأنه لن يسمح لهذه المنظمة، تحت أي ظرف، بالسيطرة على يهودا والسامرة وقطاع غزة. هذا بالضبط ما سيحدث إذا ما خرجنا.

«لذا فإنه من المعروف أن من يريد اتفاقاً معنا عليه أن يكلف نفسه القبول باعلاننا أن جيش الدفاع الاسرائيلي سيبقى مرابطاً في يهودا والسامرة وقطاع غزة. وستكون هناك أيضاً ترتيبات أمنية أخرى بحيث نمنح جميع سكان أرض ـ اسرائيل، اليهود والعرب، الأمن. أي: أمنا للجميع.

وفي البند (٢٤) جزمنا بالقول: تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة. ولعلمها بوجود مطالب أخرى، فهي تقترح ـ من أجل الاتفاق والسلام ـ ابقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.

«لقد قلت هذه الامور على مسمع من رئيس الولايات المتحدة، كازتر، وعلى مسمع من الرئيس المصري، السادات. لنا حق المطالبة بالسيادة على هذه المناطق من أرض ـ اسرائيل. إنها أرضنا، وهي بالحق ملك للشعب اليهودي. إننا نريد الاتفاق والسلام. نحن نعرف أن هناك، على الاقل، طرفين آخرين يطالبان بالسيادة على هذه المناطق. إذا كانت هناك إرادة متبادلة للتوصل إلى اتفاق وتحقيق السلام، فما هو السبيل؟ إذا أصرت الاطراف المتعارضة على طلباتها، وان لم يكن هناك حل للتناقض بينها، لن يكون هناك اتفاق بين الاطراف. ولذا، من أجل خلق امكان للاتفاق واحلال السلام، ثمة سبيل

واحد هو: أن نقرر، بالاتفاق، إبقاء مسألة السيادة مفتوحة، والاهتمام بالناس، بالشعوب، أي: عرب أرض اسرائيل ـ حكم ذاتي إداري، ويهود أرض اسرائيل ـ أمن حقيقي. وهنا تكمن معقولية مضمون الاقتراح. وعلى هذا النحو أيضاً سارت الامور خارج البلاد».

وعرض بيغن الجزء المتعلق بالتسوية مع مصر، من مشروعه، فقال:

«الجزء الثاني، أي قواعد تنظيم العلاقات بين مصر واسرائيل، فيما يتعلق بمعاهدة سلام، هي: تجريد مناطق من السلاح. لا يجتاز الجيش المصري خط متلا والجدي. بين قناة السويس وهذا الخط يبقى اتفاق خفض القوات ملزما. تبقى المستوطنات الاسرائيلية في أماكنها وفي وضعها القائم. تكون هذه المستوطنات مرتبطة بالادارة والقضاء الاسرائيليين، وتدافع عنها قوة اسرائيلية. أكرر هذه الجملة لسبب يعرفه جميع أعضاء الكنيست: يتم الدفاع عنها بواسطة قوة اسرائيلية. تكون فترة انتقالية لعدد من السنين، يرابط خلالها جيش الدفاع الاسرائيلي في خط دفاعي وسط سيناء، مع ابقاء مطارات وأجهزة انذار اسرائيلية، إلى أن يتم انسحاب قواتنا إلى الحدود الدولية. ضمان حرية الملاحة في مضائق تيران، وتعترف الدولتان باعلان خاص، بأن [هذه المضائق] هي ممر مائي دولي يجب أن يكون مفتوحاً للملاحة، لأية سفينة، وتحت أي علم، سواء بواسطة قوة تابعة للأمم المتحدة، لا يمكن سحبها إلا بموافقة الدولتين، وبناء على قرار لمجلس الأمن يتخذ بالاجماع، أم بواسطة دوريات عسكرية مصرية ـ اسرائيلية مشتركة».

وعدّد بيغن الشخصيات العالمية التي اعتبرت مشروعه إيجابيا، كأساس لمفاوضات السلام، فذكر كارتر، ونائبه مونديل، ووزير الخارجية فانس، ومستشار الامن القومي بريجنسكي، وأعضاء مجلس الشيوخ: جاكسون، كايس، غافيتش، ساتون، همفري، والرئيس السابق فورد ووزير خارجيته كيسنجر، والحاخام الدكتور شيندلر، ورئيس الحكومة البريطانية كالاهان، وغيرهم.

وتابع بيغن يقول: «خلال وجودي في أميركا طلبت من وزير خارجيتها الاتصال بالرئيس السادات، والطلب منه باسمي الاجتماع به، في القاهرة، أو في مكان محايد، وأيضاً إذا أراد في الاسماعيلية. ذكرت الاسماعيلية كمكان للقاء، لأننا تحدثنا عن امكان كهذا مع الرئيس السادات في أثناء زيارته للقدس. وأخبرنا الرئيس المصري، عن طريق وزير الخارجية [الاميركي] أنه يختار الاسماعيلية مكاناً للقائنا، فوافقت. وهكذا بعد أيام

معدودة من انتهاء مهمتي في الولايات المتحدة وبريطانيا، جرى لقاء الاسماعيلية.

«سيدي الرئيس، كان هذا لقاء ناجحاً. كان نجاحه ببدئه. أجرينا محادثة شخصية، الرئيس السادات وأنا، وخلال الدقائق الخمس الأولى منها، توصلنا إلى النقطة الحاسمة - استمرار المفاوضات بين الدولتين من أجل توقيع «معاهدة سلام»، بدلاً من «اتفاقية سلام» - التي تم التوصل إليها في اللقاء بين الوفدين في الاسماعيلية. وتجري المفاوضات على مستوى عال. وتشكل لجنتان: سياسية تجتمع في القدس، وعسكرية تجتمع في القاهرة. يرئس اللجنتين وزراء الخارجية والدفاع في مصر واسرائيل وتكون رئاسة اللجنتين بالتناوب. يفتتح وزير خارجيتنا جلسات اللجنة في القدس، ويفتتح وزير الحربية المصري جلسات اللجنة العسكرية في القاهرة. يستبدل رئيسا اللجنتين بعد أسبوع. تعالج اللجنة السياسية المستوطنات المدنية في شبه جزيرة سيناء، وكذلك المشكلة التي تعتبر اخلاقية، ويمكن تسميتها يهودية - عربية، مشكلة عرب أرض - إسرائيل. تعالج اللجنة العسكرية جميع المشاكل العسكرية المتعلقة بمعاهدة السلام، بشأن شبه جزيرة سيناء.

«وهكذا سيدي الرئيس، للمرة الأولى بعد ثلاثين عاماً تقريباً، ستبدأ قريباً، بعد أسبوعين، مفاوضات مباشرة، بين ممثلين معتمدين وزراء لاسرائيل، وبين ممثلين معتمدين لمصر - وزيري خارجيتها ودفاعها.

«لن يكون هناك شخص ثالث يرئس تلك اللجان، كما كان متبعاً في جميع اللقاءات بيننا وبين الدول العربية، بل سيدير الوزراء انفسهم الجلسات، ويتناوبون الرئاسة. ستكون هذه المفاوضات أساسية، مفصلة، سياسية، أمنية، من أجل تحقيق معاهدة سلام وتوقيعها. وبما أن هذا الأمر يحصل للمرة الأولى منذ قيام الدولة، للمرة الأولى بعد خمس حروب، للمرة الأولى بعد تصريحات من جهات مختلفة بوجوب القضاء على دولة اسرائيل، علينا أن نبارك هذا التحول نفسه، وأن ندعو ونتمنى أن تتوصل اللجنتان إلى اتفاق، في اجتماعهما خلال أسابيع أو أشهر. وإذا حصل اتفاق، فإنه في تلك الحالة سيشكل أساساً لمعاهدة السلام، التي سيتم توقيعها من قبل ممثلين معتمدين لمصر واسرائيل.

«يمكن القول انه في لقاء الاسماعيلية، اتفق الطرفان على بيان مشترك أيضاً، ولكن لم يتم نشره لأن الوفدين لم يتوصلا لصياغة مشتركة ومتفق عليها فيما يتعلق بالمشكلة التي نسميها نحن، وبحق، مشكلة عرب أرض - اسرائيل، بينما يسميها المصريون بلغتهم،

ولهم الحق في استخدام لغتهم، مشكلة الشعب الفلسطيني. حاولنا وبذلنا جهداً كبيراً للتوصل إلى صيغة مشتركة، ولكنه اتضح أننا لا يمكن أن نقبل اقتراح الوفد المصري، كذلك لا يمكن للوفد المصري أن يقبل اقتراحنا. وهكذا، بين الساعة العاشرة والعاشرة والنصف من ليلة اليوم الأول في الاسبوع، تم تأجيل اللقاء إلى يوم الاثنين صباحاً، انطلاقاً من افتراض امكان الوصول إلى مخرج بواسطة جهود الطرفين. وأخيراً وجدناه.

«مع وجود عدم اتفاق على صيغة مشتركة، وبناء على سوابق في مؤتمرات دولية، اقترحنا ـ وقبل الاقتراح ـ أن يحدد كل طرف موقفه، ويستخدم نصه. لذلك فان الاعلان المتعلق بعرب أرض ـ اسرائيل، كما ألقاه الرئيس المصري، في المؤتمر الصحافي المشترك، يتألف من جزأين [بالانجليزية] الأول: «موقف مصر هو وجوب إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة». والثاني «الموقف الاسرائيلي هو أن العرب الفلسطينين الذين يسكنون يهودا والسامرة وقطاع غزة، يجب أن يتمتعوا بالحكم الذاتي».

«بسبب الخلاف على هذه المسألة، لم ينشر البيان الذي تمت الموافقة الكلية على مضمونه.

«لم نستسغ الضغط من أجل إصدار بيان مشترك، إذا كان الطرف المصري يقول إنه لا يستطيع التوقيع عليه في هذه الظروف. ولكن عليّ أن أشير إلى أنه تمّ الاتفاق على المضمون نفسه من قبل الوفدين معا.

«سيدي الرئيس، بانتهاء لقاء الاسماعيلية نكون قد قمنا بما علينا، وساهمنا بنصيبنا. اعتباراً من الآن فإن الكلمة للطرف الثاني. إننا، من أجل السلام، من أجل معاهدة سلام، أخذنا على عاتقنا مسؤولية كبيرة، وأخطاراً جمة. انها لحقيقة».

وأشار بيغن إلى النقاش الدائر بينه وبين المتصلبين في حزبه، الذين يتهمونه بتقديم التنازلات، وقال: «من الواضح لي أننا نسير في الطريق الصحيح، من أجل إتاحة الفرصة لمفاوضات على معاهدة سلام وتوقيعها. وبعد دراسة جميع السبل الأخرى، كما ذكرت أكثر من مرة في مناقشات الكنيست، لم يعد لدي أي شك في أن السبيل الوحيد لاعطاء فرصة للمفاوضات، وتوقيع معاهدة سلام، هو ذلك الذي تقترحه الحكومة. لذلك، إذا كانت هناك ضرورة للوقوف عند هذه المسألة ومناقشتها مع أصدقاء أعزاء، بل أحباء ـ فإننا سنناقشها. صحيح أن المسؤولية كبيرة، وهناك مخاطرات. لذلك أعود

وأقول: في الاسماعيلية، بعد زيارة واشنطن ولندن، قمنا نحن حكومة اسرائيل بنصيبنا، والآن جاء دور الطرف الثاني.

«إذا كان رجال التفكير الروتيني في وزارة الخارجية المصرية يعتقدون بأنهم سينجحون في استخدام ضغوط دولية ضدنا لحملنا على القبول بمواقفهم غير المقبولة منا، والتي لن نوافق عليها، فما هم إلا مخطئون. إذا ما استخدم ضدنا ضغط، سيدي الرئيس، فإنه لن يفيد أحداً، لأننا معتادون على الضغوط، وعدم الخضوع لها. ولكنني مقتنع بأنه لن يمارس أي ضغط دولي على دولة اسرائيل. من غير المحتمل ممارسته. ان الاشخاص الذين أشادوا بمشروعنا للسلام، واعتبروه منطقياً ومتعقلاً وبداية طريق، هم أشخاص مهمون جداً، ويعرفون المضمون الكامل للمشروع، باستثناء تعديلات معينة أبلغناها لاصدقائنا الاميركيين، وهي لا تغير في جوهر المشروع. هذا هو المشروع الذي وضعته أمام الرئيس كارتر وأمام الرئيس السادات، وهما لا يستطيعان، بناء على دعوة أصحاب التفكير الروتيني في وزارة الخارجية، تغيير رأييهما لعدة أسابيع.

«لن يضغط أحد علينا، وسنسير في طريقنا، لتحقيق السلام لشعب اسرائيل، واحلال السلام في الشرق الأوسط..

«هذه هي أمنيتنا، واني واثق، سيدي الرئيس، من أننا نستطيع أن نعبر عن رأي جميع أعضاء الكنيست، ربما باستثناء رأي كتلة واحدة، إذا قلنا: انها أمنية كل الشعب اليهودي لتحقيق السلام للبلاد بعد تحريرها».

على أثر انتهاء رئيس حكومة اسرائيل من طرح مشروعه للتسوية، أوردت هآرتس (٢٩/١٢/٧٧) بعض وقائع جلسة الكنيست، حيث دارت مناقشة طويلة لجوانبه، ثم جرى التصويت عليه، فنال أكثرية ٦٤ صوتاً، مقابل ٨ أصوات ضده، وامتناع ٤٠ عن التصويت. وعدا رئيس الحكومة، تكلم في تلك الجلسة وزير الخارجية، موشيه دايان، وكان آخر المتكلمين. ونقلت الصحيفة عنه ما يلي: «هناك أربعة امكانات لحل مشكلة الجنسية بالنسبة إلى أبناء يهودا والسامرة وغزة. ١ ـ منحهم الجنسية الاسرائيلية. ٢ ـ الجنسية الاردنية. ٣ ـ عدم منحهم أية جنسية، كما هو الحال الآن في قطاع غزة... ٤ ـ يقرر هؤلاء السكان، يوما ما، الامور المتعلقة بجنسيتهم ودولتهم المستقلة. وأكد دايان أنه من أجل الحؤول دون الامكان الرابع، فقد اقترحت اسرائيل منحهم الجنسية الاسرائيلية».

وردا على سؤال عن كيفية الحؤول دون إعلان هؤلاء السكان دولتهم الم
دايان: «بقوة الجيش الإسرائيلي الضاربة... والجيش الإسرائيلي سيمنع
الآلاف من اللاجئين إلى هذه المناطق».

....

«وذكر دايان أنه لا خطر من شراء السكان العرب أراض في اسرائيل
بعض المشتركين في النقاش)، حيث أن ٩٢٪ من الاراضي في اسرائيل هي
وتحت سيطرة إدارة العقارات. بينما الباقي، ٨٪، هو ملكية خاصة وأص
مستقرون في البلد».

....

«وأوضح دايان أن الجيش الاسرائيلي هو القوة الوحيدة التي ستتواج
الاردن، وحيث يكون ضرورياً في يهودا والسامرة وغزة، من أجل تمكين
الاقامة هناك، وليس من أجل التدخل في حياة العرب. ويحدد المشروع أيض
في شراء أراض في تلك المناطق والاستيطان فيها، وحقهم في التحرك ا
تصريح».

وفي مقابلة مع التلفزيون الاسرائيلي (هآرتس ١/١/٧٨) قال دايان:
سبلاً واضحة ليس لضمان بقاء المستوطنات [مشارف رفح] فحسب، بل
اسرائيلية ولارتباطها باسرائيل... وفي أعقاب خطوة الرئيس السادات لا
مطالبة مصر بسيادة اسرائيلية على أجزاء من سيناء. واسرائيل لم تطبق سي
أراض في سيناء، ولم تنكر سيادة مصر على شبه الجزيرة».

ملحق رقم ـ ٥ ـ

معاهدة كامب ديفيد

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولـة إسرائيل، اقتنـاعاً منهـما بالضرورة الماسة لاقامة سـلام عادل وشـامل ودائم في الشرق الأوسط وفقـاً لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. .

إذ تؤكدان من جديد التزامهما باطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد في أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٨ . . .

وإذ تلاحظان أن الاطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساسـاً للسلام ليس بـين مصر واسرائيـل فحسب. . بل أيضـاً بين اسرائيـل وأي من جيرانها العـرب كـل فيـما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الاساس. .

ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن. . واقتناعاً منهما بأن عقـد معاهـدة سلام بـين مصر واسرائيل يعتـبر خطوة هامة في طريق السلام الشامـل في المنطقـة والتوصـل إلى تسويـة للنزاع العـربي الاسرائيلي بكافة نواحيه. .

وإذ تدعوان الاطراف العربية الاخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية للسلام مع اسرائيل على أساس مبادىء إطار للسلام المشار إليها آنفاً واسترشاداً بها. . وإذ ترغبان أيضاً في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في زمن السلم. . قد اتفقتـا على الاحكـام التاليـة بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الاطار الخـاص بعقد معـاهدة السـلام بين مصر واسرائيل. .

المادة الأولى

١ ـ تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة . .

٢ ـ تسحب اسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة الملحق الأول وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء . .

٣ ـ عند اتمام الانسحاب المبدئي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة فقرة ٣٠٠

المادة الثانية

إن الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بالوضع الخاص بغزه ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الاقليمية ومجاله الجوي . .

المادة الثالثة

١ ـ يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم وبصفة خاصة :

أ ـ يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي . .

ب ـ يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها . .

ج ـ يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أحدهما

ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر وحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية . .

٢ ـ يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من مداخل إقليمية أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر . .

كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان . . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة . .

٣ ـ يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الافراد والسلع . .
كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة المرفق الثالث الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها التوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازن مع تنفيذ الأحكام الأخرى.

المادة الرابعة

١ ـ بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الاراضي المصرية والاسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الامم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان . .

٢ ـ يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول . . ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الافراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت

الايجابي للاعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك . .

٣ ـ تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لما هو منصوص عليه في الملحق الأول . .

٤ ـ يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ و٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين . .

المادة الخامسة

١ ـ تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من اسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المتطبقة على جميع الدول . . كما يعامل رعايا اسرائيل وسفنها والشحنات المتجهة من اسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة . .

٢ ـ يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي . . كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من أجل الوصول إلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة . .

المادة السادسة

١ ـ لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . .

٢ ـ يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أي وثيقة خارج هذه المعاهدة . .

٣ ـ كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الإخطار

المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات . .

٤ ـ يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتها الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة هي التي تكون ملزمة ونافذة . .

المادة السابعة

١ ـ تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .

٢ ـ إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم . .

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات . .

المادة التاسعة

١ ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢ ـ تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر واسرائيل في أيلول ١٩٧٥ . .

٣ ـ تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها . .

٤ ـ يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة . .

حررت في . . . شهر . . سنة ١٩٧٨ . .

من ثلاث نسخ باللغات العربية والانكليزية والعبرية وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الانكليزي هو الذي يعتد به .

ملحق رقم - ٦-

قمة فاس

عقدت القمة العربية دورتها الثانية عشرة في مدينة فاس بالمغرب، وأصدرت القرارات التالية ١٩٨٢/٩/٩:

١ - انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة التي احتلتها في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

٢ - إزالة المستعمرات التي أقامتها اسرائيل في الأراضي العربية بعد العام ١٩٦٧.

٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

٥ - اخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقال تحت اشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

٦ - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

٧ - يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

٨ - يتولى مجلس الأمن الدولي ضمان تنفيذ تلك المبادىء.

ملحق رقم - ٧ -

مشروع ريغان

أعلن الرئيس الأميركي رونالد ريغان في ١٩٨٢/٩/٢ مبادرته التالية حول قضية الشرق الأوسط:

«هذا اليوم يدعونا جميعاً إلى الفخر لأنه سجل نهاية جلاء منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت بنجاح. وما كان لهذه الخطوة السلمية أن تتحقق على الاطلاق لولا المساعي الحميدة للولايات المتحدة وعلى الأخص العمل البطولي بالفعل الذي قام به الديبلوماسي الأميركي السفير فيليب حبيب. فبفضل جهوده يسرني أن أعلن أن وحدة مشاة البحرية الأميركية التي تساعد في الاشراف على عملية الجلاء أنجزت مهمتها. ويتعين تبعاً لذلك أن يغادر شبابنا لبنان في غضون أسبوعين. وقد أدى هؤلاء الشبان أيضاً خدمة لقضية السلام في شكل يدعونا جميعاً إلى الاعتزاز بهم.

إلا أن الوضع في لبنان ليس إلا جزءاً من المشكلة الشاملة لنزاع الشرق الأوسط. ومع أن الأحداث في بيروت هيمنت على الصفحات الأولى في وسائل الاعلام، فقد تمكنت الولايات المتحدة خلال الأسبوعين الماضيين في هدوء وخلف ستار من بذل مجهود يرمي إلى وضع أساس لسلام أشمل في المنطقة، ولم يحدث في هذه المرة تسرب في الأنباء قبل الأوان فيما كانت البعثات الدبلوماسية الأميركية تجوب عواصم الشرق الأوسط، كما اجتمعت هنا في الولايات المتحدة بطائفة واسعة من الخبراء لوضع أساس مبادرة سلام أميركية لشعوب الشرق الأوسط التي تعاني منذ زمن طويل، أي الشعوب العربية والشعب الاسرائيلي على السواء.

لقد ثبت لي بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في لبنان أمامنا فرصة للقيام بمجهود سلمي بعيد الأثر في المنطقة. ولقد صممت على انتهاز هذه الفرصة. وكما جاء في كلمات الكتاب المقدس أن الوقت قد حان للسعي وراء الأشياء التي تحقق السلام.

وفي ودي الليلة أن أطلعكم على الخطوات التي اتخذناها والاحتمالات التي يمكن أن تتيحها للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ان أميركا ملتزمة منذ أمد بعيد احلال السلام في منطقة الشرق الأوسط المضطربة. وقد سعت حكومات أميركا المتعاقبة منذ أكثر من جيل إلى تطوير عملية عادلة وقابلة للتطبيق يمكن أن تؤدي إلى سلام حقيقي ودائم بين العرب والاسرائيليين.

ثم أن دورنا في البحث عن احلال السلام في الشرق الأوسط هو واجب أخلاقي حتمي كما أن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة إلى الولايات المتحدة واضحة تماماً. كذلك أن الدافع وراء سياستنا هو المصالح الاستراتيجية ذلك أن لدينا التزاماً لا رجوع عنه حيال بقاء الدول الصديقة ووحدة أراضيها. كما أنه ليس في وسعنا أن نتجاهل الواقع المتمثل في أن الجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي مرتبط باستقرار منطقة الشرق الأوسط التي تمزقها النزاعات. وأخيراً إن اهتماماتنا الانسانية التقليدية تملي علينا ضرورة مواصلة الجهود لحل النزاعات سلمياً.

وعندما تولت حكومتنا مقاليد السلطة في شهر كانون الثاني عام ١٩٨١، قررت أن يكون الاطار العام لسياستنا في الشرق الأوسط على أساس الخطوط العريضة التي وضعها الرؤساء الذين سبقوني، وكان من الضروري معالجة قضيتين رئيسيتين، أولاهما مواجهة التهديد الاستراتيجي للمنطقة الذي يمثله الاتحاد السوفياتي والدول العميلة له والذي اتضح على أكمل وجه في الحرب الوحشية التي تدور في أفغانستان والمسألة الثانية تتعلق بعملية السلام بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها. .

وفي ما يتعلق بالتهديد السوفياتي دعمنا جهودنا بهدف تطوير السياسة المشتركة مع أصدقائنا في المنطقة لردع السوفيات وعملائهم من القيام بمزيد من التوسع في المنطقة والتصدي لهم إذ لزم الأمر. وفي ما يتعلق بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، اتخذنا إطار كامب ديفيد بصفته السبيل الوحيد لحل هذا النزاع. لكننا أدركنا أن حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي في ذاته لا يمكن أن يضمن تحقيق السلام في أرجاء منطقة شاسعة ومليئة بالاضطرابات مثل الشرق الأوسط. وكان هدفنا في الأول بموجب عملية كامب ديفيد هو ضمان تطبيق معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، وقد تحقق ذلك بعودة سيناء إلى مصر سلمياً في شهر نيسان ١٩٨٢، وحتى نحقق هذا الهدف بذلنا جهوداً شاقة مع أصدقائنا المصريين والاسرائيليين ومع دول أخرى صديقة في نهاية المطاف من أجل انشاء قوة متعددة الجنسيات تمارس الآن مهماتها في سيناء.

وخلال هذه الفترة من المفاوضات الصعبة التي استهلكت وقتاً طويـلاً بدأنـا الخطوة التـاليـة في كمب ديفيـد وهي محـادثـات الحكم الـذاتي لتمهيـد السبيـل أمـام الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقـه المشروعة، غـير أنه بسبب حـادث الاغتيال المفجع للرئيس السـادات والمشاكـل الأخرى في المنـطقة لم نستـطع بـذل جهـد رئيسي لاستئنـاف تلك المحادثات حتى كانون الثاني ١٩٨٢ لقد قام وزير الخـارجية هيـغ والسفير فـير بانكس بثلاث زيارات لاسرائيل ومصر خلال هذه السنة لمتابعة محـادثـات الحكم الـذاتي، وقد تحقق تقدم ملحوظ في ما يتعلق بتطوير الخط الرئيس للمـوقف الأميركي الـذي عرض على مصر واسرائيل بعد شهر نيسان.

وقد أقنعني انسحاب اسرائيـل من سيناء في نجـاح والشجاعـة التي أبداهـا كل من رئيس الوزراء بيغن والرئيس مبارك بالارتقاء إلى مستوى الالتزام لما بينهـما من اتفاقـات قد حان لبدء سياسة أميركية جديدة تستهدف محاولة تسوية الخلافات المتبعـة بين مصر واسرائيل في شأن الحكم الذاتي. ولذلك دعوت في شهر أيار إلى اتخاذ اجراءات محدده ووضع جدول زمني للمشاورات مع حكومتي مصر واسرائيل في شأن الخطوات التـالية في عملية السلام. وإلا أنه قبل الانطلاق في هذا الجهد الجديـد أدى الصراع في لبنان إلى اجهاض جهودنا. وقد تجمدت محادثـات الحكم الذاتي في الـوقت الذي سعينـا إلى فك الاشتباك بين الأطراف واسكات أصوات المدافع.

إن الحرب في لبنان بكل ما فيها من مآس أتاحت لنا فرصة جديدة لاحـلال السلام في الشرق الأوسط. إن علينـا أن نغتنم هـذه الفـرصـة الآن ونحقق السـلام في تلك المنطقة التي تعاني الاضطرابات والتي تمثل أهميـة حيويـة لاستقرار العـالم حيث لا يزال الوقت متاحـاً. وبهذا الايمـان القوي أصـدرت تعليمات منـذ أكثر من شهـر قبل اتمـام المفاوضات الحالية في بيروت إلى وزير الخارجية شولتز ليجري عرضـاً جديـد لسياستنـا ويجري المشاورات مع طائفـة واسعة النـطاق من الأمريكيـين البارزين في شـأن أفضل الوسائل الكفيلة بتعزيز فرص السلام في الشرق الأوسط. وقد تشـاورنا مـع الكثير من المسؤولـين الـذين كـان لهم دور في العمليـة من النـاحيـة التـاريخيـة ومـع أعضـاء في الكـونغرس ومـع أفـراد من القـطاع الخـاص، كـما أجريت مشـاورات مـوسعـة مـع المستشارين في شأن المبادىء التي سوف أحددها لكم هذه الليلة.

لقـد اكتمل الآن جـلاء منظمـة التحريـر الفلسطينيـة عن بـيروت ونستـطيـع الآن مساعدة اللبنـانيين عـلى إعادة تعمـير بلادهم التي مـزقتها الحـرب. إننا نـدين لأنفسنا

ولأجيالنا من بعدنا أن نتحرك في سرعة لتعزيز هذا الانجاز. إن وجود لبنان الذي يتمتع بالاستقرار والازدهار من جديد أمر ضروري لتحقيق كل أمالنا في السلام داخل المنطقة. إن الشعب في لبنان يستحق من المجتمع الدولي بذل أفضل المساعي لتحويل ذلك الكابوس الذي جثم على أنفاسه خلال السنوات الكثيرة الماضية إلى فجر جديد من الأمل. غير أن فرص احلال السلام في الشرق الأوسط لا تبدأ وتنتهي في لبنان بينما نساعد لبنان على إعادة بناء نفسه علينا أيضاً أن نتحرك نحو معالجة أسباب النزاع بين العرب والاسرائيليين من جذورها.

لقد أظهرت الحرب في لبنان أشياء كثيرة، لكن اثنتين من النتائج المترتبة عليها لهما أهمية كبرى بالنسبة إلى عملية السلام. إن الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقض على تطلع الشعب الفلسطيني إلى حل عادل لمطالبه. والمسألة الثانية أنه على رغم أن الانتصارات العسكرية الاسرائيلية في لبنان أظهرت أن القوات المسلحة الاسرائيلية هي أقوى قوات في المنطقة، فلا يمكن هذه القوة وحدها أن تحقق السلام المنشود. وتتلخص المسألة الآن في طريقة التوفيق بين المطالب الأمنية المشروعة لاسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين ولن نجيب عن هذا السؤال إلا على مائدة المفاوضات. فعلى كل طرف أن يسلم بضرورة أن تكون نتائج المفاوضات مقبولة لدى الجميع وأن الوصول إلى السلام سيتطلب تنازلات من الجميع، لذلك أدعو اليوم إلى بداية جديدة فهذه هي اللحظة المناسبة ليشترك كل الأطراف المعنيين في هذه الجهود أو يقدموا دعمهم من أجل وضع أساس عملي للسلام. فاتفاقا كامب ديفيد لايزالان يشكلان أساس سياستنا، ذلك أن اللغة التي صيغا بها توفر لكل الأطراف المهلة الضرورية لانجاح المفاوضات.

إن على اسرائيل أن توضح أن الأمن الذي تتطلع إليه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سلام حقيقي، سلام يتطلب شهامة وبعد نظر وشجاعة. وأدعو الشعب الفلسطيني إلى التسليم بأن تطلعاته السياسية مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بالاعتراف بحق اسرائيل في مستقبل آمن وادعو الدول العربية إلى قبول اسرائيل حقيقة واقعة وحقيقة كون السلام والعدل لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاقة.

وانني اعترف وأنا أوجه هذه النداءات إلى الآخرين بأن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة، فلا دولة غيرها في وضع يمكنها من التعامل مع الأطراف الرئيسين للنزاع على أساس من الثقة والائتمان. لقد حان الوقت لقبول جميع شعوب الشرق

الأوسط واقعاً جديداً، فدولة اسرائيل حقيقة راسخة شرعية داخل المجتمع الدولي من دون نزاع إلا أنه لم يعترف بشرعية اسرائيل حتى الآن سوى عدد قليل من الدول، كما أن كل الدول العربية ما عدا مصر رفضت هذه الشرعية.

إن اسرائيل موجودة ولها حق في الوجود في سلام وراء حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، ولها الحق في مطالبة جاراتها بالاعتراف بهذه الحقائق. لقد تعقبت شخصياً، وأيدت كفاح اسرائيل البطولي من أجل البقاء منذ تأسيس دولة اسرائيل قبل ٣٤ عاماً.

وكان عرض اسرائيل عند احدى النقاط لا يتعدى العشرة أميال في حدود ما قبل العام ١٩٦٧، وكانت أكثرية سكان اسرائيل تعيش على مرمى مدفعية الجيوش العربية المعادية. إنني لن أطلب من اسرائيل أن تعيش كما كانت آنذاك مرة أخرى.

لقد أظهرت الحرب في لبنان حقيقة أخرى في المنطقة عبر جلاء الفلسطينيين عن بيروت أكثر من أي وقت مضى عن مدى تشرد الشعب الفلسطيني. فالفلسطينيون يشعرون بقوة أن قضيتهم أكثر من مسألة لاجئين وأنا أوافق على ذلك.

إن اتفاقي كامب ديفيد اعترفا بهذه الحقيقة عندما تحدثا عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة. ولكي يبقى السلام ثابتاً يجب أن يشمل الذين تضرروا من غيرهم. ولن تستطيع اسرائيل أن تثق بأن جاراتها ستحترم أمنها وسلامة أراضيها إلا بتوسيع نطاق المشتركين في عملية السلام خصوصاً اشتراك الأردن والفلسطينيين فيها على وجه السرعة. فمن خلال عملية التفاوض فقط يمكن كل دول الشرق الأوسط أن تحقق سلاماً آمناً. هذه هي إذن أهدافنا العامة فما هي المواقف الأميركية الجديدة على وجه التحديد ولماذا نتخذ هذه المواقف؟

من خلال محادثات كامب ديفيد استطاعت كل من اسرائيل ومصر حتى الآن التعبير عن أرائهما في حرية في ما يتعلق بالنتيجة التي يجب أن تتمخض عنها المحادثات والمعروف أن آراءهما كانت مختلفة في الكثير من النقاط، وقد سعت الولايات المتحدة وحتى الآن إلى القيام بدور الوسيط، وتجنبنا التعليق علناً على القضايا الأساسية. لقد اعترفنا وسنواصل الاعتراف بأن الاتفاق الطوعي للأطراف المشتركين اشتراكاً مباشراً في النزاع هو وحده القادر على تحقيق الحل الدائم إلا أنه تبين لي أن توضيح الموقف الأميركي في النزاع هو وحده القادر على تحقيق الحل الدائم، وأن توضيح الموقف

الأميركي من القضايا الأساسية، بات أمراً ضرورياً للتشجيع على حشد تأييد أوسع لعملية السلام.

أولاً، وكما جاء في اتفاقي كامب ديفيد، يجب أن تكون هناك فترة يتمتع خلالها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة بحكم ذاتي كامل لشؤونهم. خاصة ويجب أن يعطى اعتبار كاف لمبدأ الحكم الذاتي لسكان الأراضي المحتلة وللمطالب الأمنية المشروعة لهم. وهدف الفترة الانتقالية التي تستمر خمس سنوات والتي ستبدأ بعد إجراء انتخابات حرة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي هو اثبات كون الفلسطينيين قادرين على حكم أنفسهم وكون مثل هذا الحكم الذاتي لا يشكل تهديداً لأمن اسرائيل.

إن الولايات المتحدة لن تؤيد استغلال أي أراض إضافية بغرض إقامة مستوطنات خلال الفترة الانتقالية. والواقع أن تجميد اسرائيل بناء المستوطنات على وجه السرعة يمكنه أكثر من أي إجراء آخر أن يوجد الثقة التي يتطلبها توسيع نطاق المشتركين في هذه المحادثات. فالمزيد من النشاط الاستيطاني غير ضروري على الاطلاق لأمن اسرائيل ويقضي فقط على ثقة العرب بإمكان التفاوض في انصاف وحرية في شأن النتيجة النهائية. إنني أريد أن يفهم الموقف الأمريكي فهماً واضحاً. إن الهدف من هذه الفترة الانتقالية هو انتقال السلطة المحلية في صورة سلمية ومنظمة من اسرائيل إلى السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت ذاته يجب ألا تتعارض هذه الفترة الانتقالية مع متطلبات اسرائيل الأمنية.

وأبعد من هذه الفترة الانتقالية وفيها نتطلع إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، يتضح لي أنه لا يمكن تحقيق السلام عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة في هاتين المنطقتين كما لا يمكن تحقيقه عن طريق ممارسة اسرائيل سيادتها أو سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة، لذلك فإن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ولن تؤيد ضمهما أو السيطرة الكاملة عليهما من جانب اسرائيل. على أن هناك سبيلاً آخر إلى السلام، إذ يجب في طبيعة الحال أن يتم الاتفاق على الوضع النهائي لهاتين المنطقتين عن طريق مفاوضات تقوم على الأخذ والعطاء. لكن الولايات المتحدة ترى في حزم أن حكماً ذاتياً من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزة مرتبطين بالأردن يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت.

إننا نبني موقفنا في صورة متوازنة على مبدأ أن النزاع العربي ـ الاسرائيلي يجب أن يحل بمفاوضات تنطوي على مبادلة الأرض بالسلام، وهذه المبادلة منصوص عليها في قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ الذي يدخل بالتالي في كل جوانبه في اتفاقي كامب ديفيد. ولا يزال قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ فعالاً في مجمله كحجر الأساس لجهود السلام التي تبذلها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إن موقف الولايات المتحدة يقوم على أنه في مقابل احلال السلام تنطبق المادة الخاصة بالانسحاب في القرار ٢٤٢ على كل الجبهات بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة. وعندما يجري التفاوض بين الأردن واسرائيل في شأن مسألة الحدود، فإن رأينا في حجم الأراضي التي يجب أن يطلب من إسرائيل التخلي عنها سيتأثر إلى حد كبير بحجم ما يتحقق من سلام حقيقي وتطبيع للعلاقات وبالترتيبات الأمنية المعروضة في المقابل. وأخيراً اننا ما زلنا مقتنعين بضرورة أن تبقى القدس غير مجزأة إلا أن وضعها النهائي يجب أن يتقرر بالتفاوض. وخلال عملية المفاوضات المقبلة ستؤيد الولايات المتحدة المواقف التي تبدو لنا منصفة وحلولاً وسطاً معقولة وينتظر أن تؤدي إلى اتفاق سليم، كما سنتقدم باقتراحاتنا التفصيلية الخاصة عندما نعتقد أنها يمكن أن تكون مفيدة ليعلم الجميع أن الولايات المتحدة سوف تعارض أي اقتراح من أي طرف وفي أي مرحلة من مراحل عملية التفاوض من شأنه أن يهدد أمن اسرائيل. فالتزام أميركا بأمن اسرائيل التزام راسخ، كذلك التزامي أنا.

وخلال الأيام الأخيرة قدم سفراؤنا في اسرائيل ومصر والأردن والمملكة العربية السعودية إلى حكومات الدول المضيفة المقترحات التي عرضتها الليلة بتفصيل كامل وأنني مقتنع بأن هذه المقترحات يمكن أن تحقق العدل والأمن والاستمرار لسلام عربي ـ اسرائيلي. إن الولايات المتحدة ستتمسك بهذه المبادىء في اتفاق كلي، وهي مبادىء تتمشى كلياً مع متطلبات اسرائيل الأمنية ومع تطلعات الفلسطينيين، وسنعمل جاهدين على توسيع نطاق الاشتراك حول مائدة السلام كما توضعه عملية كمب ديفيد وإنني آمل في قوة أن يقبل الفلسطينيون والأردن بدعم من اخوتهم العرب هذه الفرصة.

إن الأحداث المفجعة في الشرق الأوسط تعود إلى فجر التاريخ، وفي وقتنا الحاضر تسبب النزاع تلو الآخر في الكثير من الويلات والمعاناة في تلك المنطقة. وفي عصر التحدي النووي والتداخل الاقتصادي تشكل مثل هذه النزاعات تهديداً لكل شعوب

العالم لا للشرق الأوسط فحسب. وقد حان الوقت لنا جميعاً في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم أن ندعو إلى وضع حد للنزاع والكراهية والتعصب وأن نقوم جيمعاً بجهد مشترك لاعادة البناء والسلام والتقدم.

لقد قيل أحياناً كثيرة وهو قول غالباً ما كان صحيحاً مع الأسف، إن قصة البحث عن السلام والعدالة في الشرق الأوسط هي مأساة ضياع الفرص. وفي أعقاب التسوية التي تم التوصل إليها في لبنان تواجه الآن فرصة لاحلال سلام أوسع نطاقاً ويتعين علينا هذه المرة ألا ندع الفرصة تفلت من أيدينا ويجب علينا أن نتخطى الصعوبات وعقبات الحاضر والسير بخطى عادية وتصميم نحو مستقبل أكثر إشراقاً. إننا مسؤولون أمام أنفسنا وأمام الأجيال القادمة ألا نفعل أقل من ذلك. وأننا إذا أضعنا هذه الفرصة التي تمثل بداية جديدة، سنضطر إلى أن ننظر إلى هذه الفرصة بعد فوات بعض الوقت وندرك فداحة الثمن الذي دفعناه لاخفاقنا جميعاً.

هذه هي المبادىء التي تستند إليها سياسة الولايات المتحدة تجاه النزاع العربي الاسرائيلي وقد قطعت على نفسي التزاماً شخصياً لأرى تحقيق هذه المبادىء. وبعون الله سوف تنظر جميع الشعوب التي تتحلى بالتعقل والرحمة إلى هذه المبادىء على أنها عادلة وقابلة للتحقيق وأنها لمصلحة جميع الذين يرغبون في أن يروا السلام يتحقق في الشرق الأوسط.

هذه الليلة، عشية ما يمكن أن يكون فجر أمل جديد لشعوب منطقة الشرق الأوسط التي يسودها الاضطراب ولجميع شعوب العالم التي تحلم بمستقبل يسوده السلام والعدالة، أطلب منكم جميعاً أيها المواطنون الأميركيون تأييدكم ودعاءكم لنجاح هذه المبادرة.

ملحق رقم - ٨ -

نص النقاط العشر المصرية المتعلقة بالمشروع الاسرائيلي اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة(*).

١ ـ إجراء انتخابات حرة وديمقراطية.

٢ ـ للسكان العرب في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفي قطاع غزة، الحق في أن يكونوا ناخبين ومنتخبين.

٣ ـ تعتمد مسيرة السلام كلها، ومنذ بدايتها على الأسس التالية: قبول الأطراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، التسوية الدائمة تقوم على مبدأ أراض مقابل سلام، حقوق سياسية للفلسطينيين، والأمن لكل الأطراف بما في ذلك اسرائيل.

٤ ـ دعوة مراقبين محايدين لمتابعة سير الانتخابات.

٥ ـ انسحاب الجيش الاسرائيلي من مناطق الانتخابات.

٦ ـ تعهد اسرائيل بقبول نتائج الانتخابات.

٧ ـ ضمان حرية التنظيم والقيام بحملات انتخابية حرة.

٨ ـ فرض حظر على دخول مواطنين اسرائيليين إلى المناطق [المحتلة] في يوم الانتخابات، بما في ذلك اخراج الاسرائيليين القاطنين أو العاملين هناك.

٩ ـ الاتفاق على فترة تحضيرية تستغرق شهرين لاقامة وتشكيل وفد فلسطيني، على أن تقوم مصر والولايات المتحدة بمساعدة الطرفين.

١٠ ـ تجميد إقامة مستوطنات أثناء المفاوضات.

(*) نقلاً عن «هآرتس» (تل أبيب)، ١٩٨٩/٩/٤.

ملحق رقم - ٩ -

النقاط العشر لاقتراح الرئيس حسني مبارك للسلام في ما يتعلق بالانتخابات في الاراضي المحتلة(*).

١ - تتعهد اسرائيل بقبول كل نتائج الانتخابات في الاراضي المحتلة.

٢ - وضع مراقبين دوليين للاشراف على أعمال الاقتراع.

٣ - توفير نوع من الحصانة لحماية ممثلي الفلسطينيين المنتخبين من المحاكمة.

٤ - انسحاب القوات الاسرائيلية من مناطق الاقتراع اثناء الانتخابات.

٥ - التزام اسرائيل ببدء مباحثات حول تسوية نهائية في موعد يتم الاتفاق عليه قد يكون ثلاث سنوات أو خمس/ وتعتبر هذه الفترة فترة انتقالية.

٦ - انهاء كل نشاطات الاستيطان الاسرائيلية.

٧ - حرية كاملة للتعبير عن الرأي لكل المرشحين.

٨ - فرض حظر على دخول الاسرائيليين الاراضي المحتلة يوم الانتخابات.

٩ - اشتراك الفلسطينيين في القدس الشرقية في الاقتراع.

١٠ - قبول اسرائيل لمبدأ مقايضة الارض بالسلام كجزء من أية تسوية نهائية.

(*) نقلاً عن «وكالة الصحافة الفرنسية»، ١٠/٩/١٩٨٩.

ملحق رقم ١٠

نص الرسالتين المتبادلتين بين عرفات ورابين

«في سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣
السيد رئيس الوزراء:

إن توقيع إعلان المبادىء ينبىء بعهد جديد في تاريخ الشرق الأوسط وانني بدافع الاقتناع الجازم بذلك أود أن أؤكد التعهدات التالية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

إن منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن. وتوافق منظمة التحرير الفلسطينية على القرار الرقم ٢٤٢ والرقم ٣٣٨ لمجلس الأمن الدولي.

إن منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بمسيرة السلام في الشرق الأوسط وبالمشاركة في ايجاد حل سلمي ينهي النزاع بين الطرفين وتعلن ان جميع المسائل المعلّقة التي ترتبط بالوضع الدائم سيتم تسويتها عن طريق التفاوض.

وتعتقد منظمة التحرير الفلسطينية أن توقيع إعلان المبادىء يعد حدثاً تاريخياً ينبىء ببدء عهد جديد من التعايش السلمي يكون خالياً من العنف وأي عمل آخر يمكن أن يعرّض للخطر السلام والاستقرار. ومن ثم فإن منظمة التحرير الفلسطينية تتخلى عن الارهاب وعن أي عمل من أعمال العنف وستتحمّل المسؤولية بالنسبة إلى كل عناصر وموظفي منظمة التحرير الفلسطينية. وتتعهد بتدارك أي انتهاك لهذه التعهدات وباتخاذ إجراءات تأديبية ضد أي مخالف لها.

ومنظمة التحرير الفلسطينية إذ تستقبل عهداً جديداً وتوشك أن توقّع إعلان المبادىء في إطار الموافقة الفلسطينية على القرار الرقم ٢٤٢ والرقم ٣٣٨ لمجلس الأمن تؤكد أن مواد ونقاط الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وأيضاً نقاط

الميثاق التي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول. وبالتالي ستعرض منظمة التحرير الفلسطينية على المجلس الوطني الفلسطيني التغييرات الضرورية في الميثاق الفلسطيني للموافقة عليها.

المخلص ياسر عرفات
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية»

«السيد ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

ردا على رسالتكم المؤرخة ٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣ أود أن أعلن لكم أنه على ضوء تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في هذه الرسالة فقد قررت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

اسحق رابين
رئيس وزراء إسرائيل»

ملحق رقم ١١

نص الاتفاق بين
إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية
حول مشروع
الحكم الذاتي

المسودّة النهائية المتفق عليها بتاريخ ١٩/٨/١٩٩٣
إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية

تتفق حكومة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط)، ممثل الشعب الفلسطيني، انه آن الأوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين والوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه يتفق الطرفان على المبادىء التالية:

البند الأول: هدف المفاوضات

- إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو، وإلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية إنتقالية ذاتية، المجلس المنتخب، «المجلس» للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة إنتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

ومن المفهوم أن الترتيبات الإنتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة، وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

البند الثاني: إطار عمل للمرحلة الإنتقالية

- إن إطار العمل المتفق عليه للمرحلة الإنتقالية منصوص عليه في إعلان المبادىء هذا.

البند الثالث: الإنتخابات

١ - حتى يتمكن الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم وفق المبادىء الديمقراطية، سيتم إجراء إنتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة لانتخاب المجلس في ظل إشراف متفق عليه تحت مراقبة دولية في الوقت الذي ستحافظ فيه الشرطة الفلسطينية على النظام العام.

٢ - سيصار إلى إتفاقية حول روح وشروط الإنتخابات حسب البروتوكول المرفق كالملحق رقم واحد، بهدف إجراء إنتخابات ضمن فترة لا تتعدى التسعة أشهر بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.

٣ - ستشكّل هذه الإنتخابات خطوة أولية إنتقالية هامة باتجاه الإعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني.

البند الرابع: الولاية

- ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات للوضع النهائي ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها خلال الفترة الإنتقالية.

البند الخامس: الفترة الإنتقالية ومفاوضات الوضع النهائي

١ - ستبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٢ - ستنطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن على ألّا يتعدّى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

٣ ـ من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطّي قضايا متبقية تشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة.

٤ ـ يتفق الطرفان على أن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكومة ومتأثرة باتفاقات تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية.

البند السادس: نقل الصلاحيات والمسؤوليات التمهيدية

١ ـ مع دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين لهذه المهمة، كما هو موضح هنا، وستكون طبيعة هذا النقل أولية حتى إنشاء المجلس.

٢ ـ وحالاً بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والإنسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، اخذين بعين الإعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا، ستنقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسبما هو متفق عليه وبانتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما هو متفق عليه.

البند السابع

١ ـ سيتفاوض الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي حول اتفاقية للمرحلة الإنتقالية «الاتفاقية الإنتقالية».

٢ ـ ستحدّد الاتفاقية الإنتقالية، ضمن أمور أخرى، تركيبة المجلس، عدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس. وستحدّد الاتفاقية الإنتقالية أيضاً سلطة المجلس التنفيذية والسلطات التشريعية وفقاً للبند التاسع المبيّن أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣ - ستشمل الاتفاقية الإنتقالية ترتيبات تطبّق حال تشكيل المجلس لتوليه الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة مسبقاً حسب البند السادس.

٤ - من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي حال إنشائه سيشكّل المجلس، ضمن أمور أخرى، سلطة كهربائية فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطيني، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية، سلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراضي فلسطينية وسلطة إدارة مياه فلسطينية وأي سلطة يتفق عليها وفقاً للإتفاقية الإنتقالية التي ستحدّد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥ - بعد إنشاء المجلس ستحل الإدارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

البند الثامن: النظام العام والأمن

- من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة، سيشكّل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل إسرائيل تحمّل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

البند التاسع: القوانين والأوامر العسكرية

١ - سيخوّل المجلس بالتشريع وفقاً للإتفاقية الإنتقالية، في كل الصلاحيات المنقولة إليه.

٢ - سينظر الطرفان معاً في القوانين والأوامر العسكرية المتداولة حالياً في المجالات المتبقية.

البند العاشر: لجنة الإرتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة

- من أجل توفير تطبيق سهل لإعلان المبادىء هذا وأية إتفاقية تالية متعلّقة بالفترة الإنتقالية، وفور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة إرتباط فلسطينية إسرائيلية مشتركة بغرض معالجة قضايا تتطلب التعاون وقضايا أخرى ذات إهتمام مشترك ونزاعات.

البند الحادي عشر: التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

- إعترافاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وفور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية إسرائيلية من أجل تطوير وتطبيق ضمن روح تعاونية، البرامج المشار إليها في البروتوكولات المرفقة كالملحق الثالث والملحق الرابع.

البند الثاني عشر: الإرتباط والتعاون مع مصر والأردن

- سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والإرتباط بين حكومة إسرائيل والفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم. وستشتمل هذه الترتيبات على تكوين لجنة متابعة ستقرر من خلال اتفاقية، ماهية صيغة دخول لأشخاص شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ ومعاً بواسطة الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والخلل وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات إهتمام مشترك.

البند الثالث عشر: إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية

١ - بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ. وليس أبعد من عشية إنتخابات المجلس، سيتم إعادة إنتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى إنسحاب القوات الإسرائيلية المنصوص عليه وفقاً للبند الرابع عشر.

٢ - وبإعادة إنتشار قواتها العسكرية فإن إسرائيل ستتبع المبادىء التي تفيد أنه يجب إعادة إنتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية.

٣ - سيتم تطبيق تدريجي لتعليمات إعادة إنتشار أخرى إلى مواقع محدّدة وفقاً لتولّي مسؤوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلي من قبل الشرطة الفلسطينية المنصوص عليه في البند الثامن.

البند الرابع عشر: الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

- ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسبما هو مفصّل في البروتوكول المرفق كالملحق رقم اثنين.

البند الخامس عشر: حل النزاعات

١ - سيتم حلّ النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادىء هذا أو أية إتفاقات متعلقة بالفترة الإنتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الإرتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها وفقاً للبند العاشر.

٢ - يمكن حلّ النزاعات التي لا يمكن للمفاوضات تسويتها من خلال آلية توفيق يتفق الأطراف عليها.

٣ - يمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفترة الإنتقالية والتي لا يمكن حلها بواسطة التوفيق. وإلى هذا الحد، وفور موافقة الطرفين، يشكّل الطرفان لجنة تحكيم.

البند السادس عشر: التعاون الفلسطيني الإسرائيلي المتعلق بالبرامج الإقليمية

- ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعدّدة الأطراف كأداة ملائمة لترويج «خطة مارشال» برامج إقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق كالملحق رقم أربعة.

* البند السابع عشر: فقرات مختلفة

١ - يدخل إعلان المبادىء حيز التنفيذ بعد شهر من توقيعه.

٢ - جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادىء هذا والتفاصيل المتفق عليها المتعلقة به يجب أن تعتبر كجزء واحد منه.

حرر في واشنطن دي.سي. هذا .... يوم ١٩٩٣

عن حكومة إسرائيل — عن منظمة التحرير الفلسطينية

شهد عليه

الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد الروسي

الجدول الزمني لتطبيق الاتفاق
بين
إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية

فيما يلي الجدول الزمني المقرّر لتطبيق الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حول الحكم الذاتي والذي نشر نصّه في ١٩٩٣/٩/١ في القدس المحتلة.

* يبدأ تطبيق إعلان المبادىء حولَ الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة بعد شهر من توقيعه الذي يتوقع أن يتم خلال الأيام المقبلة في واشنطن في إطار مفاوضات السلام.

* في الشهرين الذين يعقبان دخول إعلان المبادىء حيز التنفيذ يبرم الطرفان إتفاقاً حول إنسحاب القوات الإسرئيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا في الضفة الغربية.

* ما أن يدخل إعلان المبادىء حيِّز التنفيذ تقوم إسرائيل في المقابل بنقل محدود للسلطات إلى الفلسطينيين.

* فور التوقيع على الإتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا تقوم إسرائيل بسرعة ووفق برنامج محدّد بسحب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. ويتم هذا الإنسحاب في فترة لا تتجاوز أربعة أشهر بعد توقيع الاتفاق.

* تجري إنتخابات مُباشرة لإنتخاب مجلس فلسطيني للحكم المذاتي في الأراضي المحتلة بعد تسعة شهور على الأكثر من دخول المبادىء حيز التنفيذ وبعد تشكيل المجلس الفسطيني؛ على الحكم العسكري الإسرائيلي الإنسحاب.

* تعيد القوات الإسرائيلية إنتشارها خارج المناطق المأهولة في باقي الضفة الغربية في مدة أقصاها عشية إجراء الإنتخابات. وتجري عمليات إعادة إنتشار أخرى للقوات الإسرائيلية في مواقع محدّدة مسبقاً وبشكل تدريجي جنباً إلى جنب مع تولّي الشرطة الفلسطينية مسؤولية النظام العام والأمن الداخلي.

* تبدأ المرحلة الإنتقالية لخمسة أعوام مع الإنسحاب من قطاع غزة وعن منطقة أريحا.

* تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة في أسرع وقت ممكن وكحد أقصى في بداية العام الثالث من المرحلة الإنتقالية.

نصوص ملاحق الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي حول الانتخابات والانسحاب والتعاون الاقتصادي والتنموي

فيما يلي ترجمة عن النص الإنكليزي لملاحق الاتفاق (الفلسطيني ـ الإسرائيلي) الأربعة الذي توصلت إليه إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية حول ترتيبات الحكومة الفلسطينية الانتقالية للحكم الذاتي والذي من المتوقع أن يتم التوقيع عليه في واشنطن حيث بدأت جولة مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية الحادية عشرة.

الملحق الأول
بروتوكول حول روح وشروط الانتخابات

١ ـ يحق لفلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها المشاركة في عملية الانتخابات وفقاً لاتفاقية بين الطرفين.

٢ ـ إضافة إلى ذلك يجب أن تشمل إتفاقية الإنتخابات ضمن أمور أخرى القضايا التالية:

أ) نظام الإنتخابات.

ب) صيغة الإشراف المتفق عليه والمراقبة الدولية وتركيبتها الشخصية.

ج) القوانين والإجراءات المتعلقة بحملة الإنتخابات وترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام الجماهيري وإمكانية ترخيص محطة تلفزيون وإذاعة.

٣ ـ الوضع المستقبلي للفلسطينيين المشردين الذين سجلوا في الرابع من شهر حزيران ١٩٦٧ لن يتغيّر لأنهم لن يتمكنوا من المشاركة في عملية الإنتخابات لأسباب عملية.

الملحق الثاني
بروتوكول حول إنسحاب قوات إسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا

١ ـ سيتوصل الطرفان ويوقعان خلال فترة شهرين من دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ اتفاقية حول إنسحاب قوات إسرائيلية من قطاع عزة. وتشمل هذه الاتفاقية ترتيبات شاملة تطبّق على قطاع غزة ومنطقة أريحا عطفاً على الإنسحاب الإسرائيلي.

٢ ـ تنفّذ إسرائيل انسحاباً مبرمجاً وسريعاً لقوات عسكرية إسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور التوقيع على إتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا وتستكمل خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر من توقيع هذه الاتفاقية.

٣ ـ وتشمل الاتفاقية المشار إليها أعلاه إضافة إلى أمور أخرى:

أ) ترتيبات لانتقال هادىء وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية ولإداراتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب) تركيبة وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المناطق ما عدا: الأمن الخارجي، المستوطنات، الإسرائيليين، العلاقات الخارجية ومسائل أخرى متبادلة ومتفق عليها.

ج) ترتيبات تولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المكوّنة من ضباط شرطة مجندين محلياً ومن الخارج (حملة جوازات سفر أردنية ووثائق سفر صادرة من مصر). وأولئك الذين سيشاركون في الشرطة الفلسطينية وهم من الخارج يجب تدريبهم كشرطة وضباط.

د) وجود دولي أو أجنبي مؤقت حسب ما يتفق حوله.

هـ) تشكيل لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية إسرائيلية مشتركة لأهداف أمنية متبادلة.

و) برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي. يتضمن إنشاء صندوق طوارىء لتشجيع الإستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي ينسق ويتعاون الطرفان بشكل مشترك ومنفرد مع الأطراف الدولية والإقليمية لدعم هذه الأهداف.

ذ) ترتيبات لضمان مرور آمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤ ـ تشمل الاتفاقية المشار إليها ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بخصوص ممرات:

أ ـ غزة ـ مصر.

ب ـ أريحا ـ الأردن.

٥ ـ المكاتب المسؤولة عن تنفيذ السلطة والمسؤوليات للسلطة الفلسطينية بموجب الملحق رقم ٢ وبند رقم ٦ من إعلان المبادىء سيكون موقعها في قطاع غزة وفي منطقة أريحا حتى إنشاء المجلس.

٦ ـ إضافة إلى هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغيّر في الفترة الإنتقالية.

الملحق الثالث
بروتوكول التعاون الاسرائيلي ـ الفلسطيني
في البرامج الاقتصادية والتنمية

يتفق الجانبان على تشكيل (لجنة إسرائيلية ـ فلسطينية للتعاون الاقتصادي) تركّز عملها من أمور أخرى على ما يلي:

١ ـ تعاون في حقل الماء يشمل (برنامجاً لتنمية الموارد المائية) يعده خبراء من كلا الجانبين ويحدّد أيضاً إجراءات التعاون في إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتضمن مقترحات لإجراء دراسات وخطط حول حقوق كل جانب في المياه إضافة إلى استخدام عادل للموارد المائية المشتركة على أن يطبّق في المرحلة الإنتقالية وما بعدها.

٢ ـ تعاون في حقل الكهرباء يشمل برنامجاً لتنمية الموارد الكهربائية، ويحدّد أيضاً إجراءات التّعاون في إنتاج الموارد الكهربائية والحفاظ عليها وشرائها وبيعها.

٣ ـ تعاون في حقل الطاقة يشمل برنامجاً لتطوير الطاقة. يتعلق باستغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خصوصاً في قطاع غزة وفي النقب ويشجع على استغلال مشترك لموارد الطاقة الأخرى. ويمكن لهذا البرنامج أيضاً أن يتضمن بناء تجمّع صناعي بيتروكيميائي في قطاع غزة وبناء أنابيب نفط وغاز.

٤ ـ تعاون في حقل المال يشمل برنامجاً للتطوير المالي و«برنامج عمل» لتشجيع الإستثمارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل وكذلك تأسيس بنك فلسطيني للتنمية . .

٥ ـ تعاون في مجال النقل والاتصالات مع إعداد برنامج يحدّد الخطوط العريضة لإنشاء منطقة مرفأ غزة. وينص على إقامة خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل وإلى دول أخرى. إضافة إلى ذلك فإن البرنامج سينصّ على بناء ما هو ضروري من الطرقات والسكك الحديد وخطوط الاتصالات الخ .

٦ ـ تعاون في مجال التجارة بما فيَ ذلك إعداد دراسات و«برامج لتشجيع التجارة» بهدف تشجيع التجارة المحلية والإقليمية وبين دول المنطقة، إضافة إلى دراسة حول إمكانية إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل مفتوحة أمام الجانبين وتعاون في المجالات الأخرى المرتبطة بالتجارة .

٧ ـ تعاون في مجال الصناعة بما في ذلك إعداد «برامج لتطوير الصناعة» تنص على إقامة مراكز إسرائيلية ـ فلسطينية للبحث الصناعي والتنمية وتشجيع على تشكيل.شركات فلسطينية ـ إسرائيلية وتحدد الخطوط العريضة للتعاون في صناعات النسيج والأغذية والأدوية والالكترونيات والماس والكمبيوتر وغيرها من الصناعات ذات الأساس العلمي .

٨ ـ برنامج التعاون في حقل العمل وتنظيم العلاقات في هذا المجال وتعاون في المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعي .

٩ ـ خطة لتنمية الطاقات البشرية والتعاون. تنص على تنظيم محترفات وندوات إسرائيلية ـ فلسطينية وعلى إقامة مراكز تأهيل مشتركة ومراكز أبحاث وبنوك للمعلومات .

١٠ ـ «خطة لحماية البيئة» تنص على تدابير مشتركة (و ـ أو) منسقة في هذا المجال .

١١ ـ برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الإتصال ووسائل الإعلام .

١٢ ـ أي برامج أخرى ذات اهتمام مشترك .

الملحق الرابع
بروتوكول التعاون الاسرائيلي ـ الفلسطيني
في مجال برامج التنمية في المنطقة

١ ـ يتعاون الجانبان في إطار مساعي السلام المتعددة الأطراف للتشجيع على وضع «برنامج تنمية» للمنطقة بما في دلك الضفة الغربية وقطاع غزة. تطلقه مجموعة السبع (مجموعة الدول الصناعية السبع) ويطلب الجانبان من مجموعة السبع أن تسعى إلى مشاركة دول أخرى مهتمة مثل الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والدول العربية في المنطقة ومؤسسات عربية إضافة إلى القطاع الخاص.

٢ ـ يتضمن «برنامج التنمية» شقين:

(أ) «برنامج تنمية اقتصادية» للضفة الغربية وقطاع غزة.

(ب) «برنامج تنمية اقتصادية للمنطقة».

أ ـ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة يتضمن النقاط التالية:

١) برنامج إعادة تأهيل اجتماعي يتضمن برنامج للإسكان والبناء.

٢) برنامج لتنمية المؤسسات الصغيرة والخاصة.

٣) برنامج لتطوير البنية التحتية (ماء وكهرباء ونقل واتصالات الخ..).

٤) برنامج للطاقات البشرية.

٥) برامج أخرى.

ب ـ برنامج التنمية الاقتصادية للمنطقة يمكن أن يتضمن النقاط التالية:

١) تأسيس صندوق للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك للتنمية في الشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢) وضع برنامج ـ إسرائيلي ـ فلسطيني ـ أردني مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت.

٣) البحر المتوسط (غزة) ـ قناة البحر الميت.

٤) مشاريع في المنطقة لتحلية المياه ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائية.

٥) برنامج إقليمي لتنمية الزراعة بما في ذلك القيام بتحرك إقليمي للوقاية من التصحر.

٦) ربط الشبكات الكهربائية.

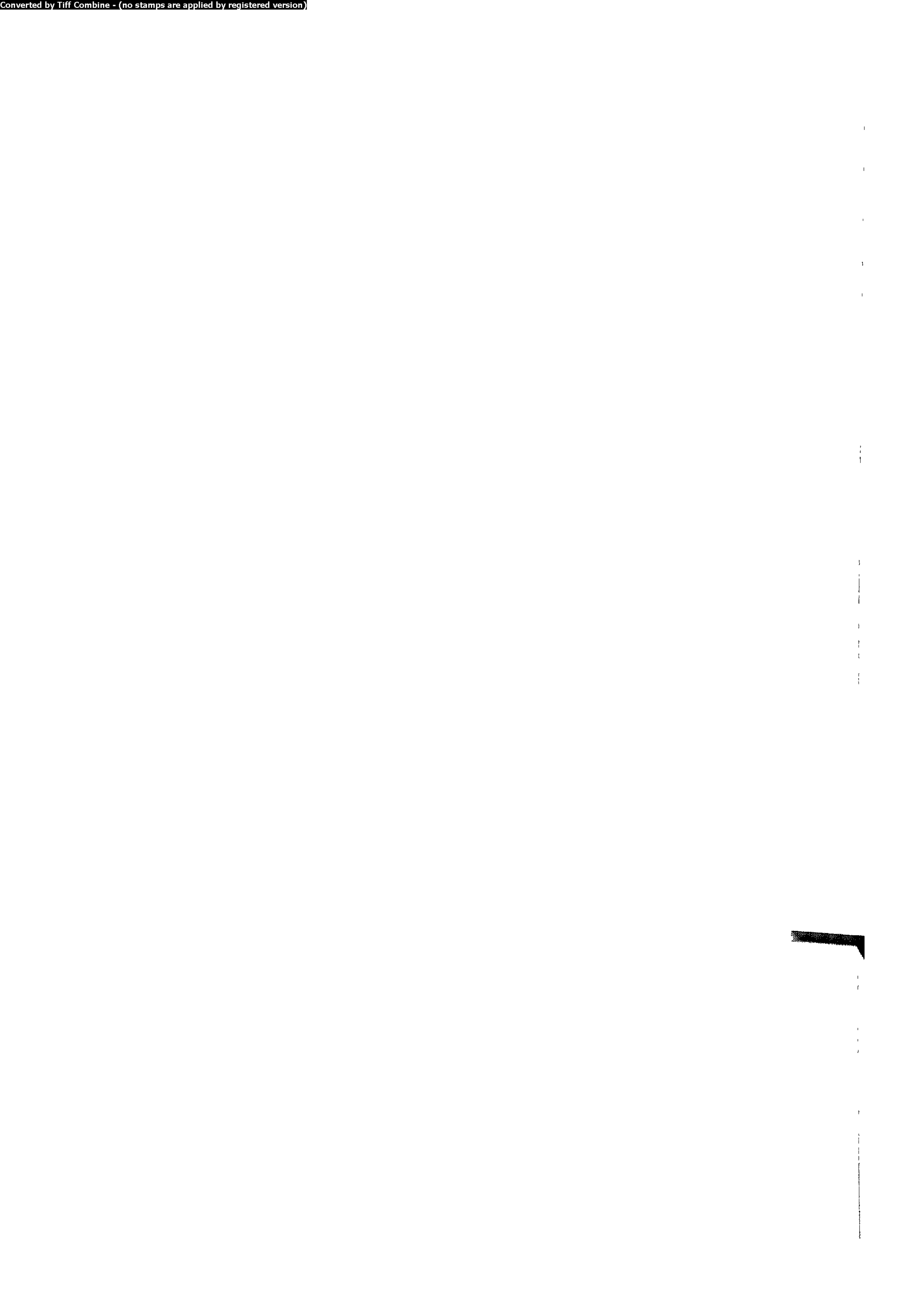
٧) تعاون إقليمي لنقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى واستغلالها صناعياً.

٨) برنامج إقليمي للسياحة والنقل والاتصالات.

٩) تعاون إقليمي في مجالات أخرى.

٣ ـ يعمل الجانبان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف وينسقان تحركهما بهدف إنجاحها. يحث الطرفان على مواصلة النشاطات بين الجولة والأخرى وعلى إعداد دراسات حول إمكانية تطبيق ما يتم الاتفاق عليه داخل مختلف مجموعات العمل المتعددة الأطراف.

يلي الملحقات الأربعة ثلاث صفحات تتضمن ملاحظات تحدّد نقاط التفاهم والاتفاقات الخاصة بالبنود السابقة.



المحتويات

الباب الثالث
القدس

الباب الرابع
دولة فلسطين: دراسة قانونية

الملاحق


ISBN 1-85516-832-4

DAR AL SAQI دار الساقي